

# الْحَمْدُ لِلتَّائِبِ

شَرَحَ

كَافِيَةُ ابْنِ الْحَاجِبِ

لِلإِمَامِ الْهَدِيِّ

صَاحِبِ مِزَانِ رَحْمَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

(ت ٤٨٨ هـ)

وَرَأْسَةِ وَفَيْتِهِ

لِفَرْقَانِ مُحَمَّدٍ جَمْعُهُ بِحَسَنِ نَبْعَةٍ

الْمَجْلَدُ الْأَوَّلُ



مكتبة دار الفكر - بيروت - لبنان



مرکز تحقیقات اسلامی

الْجَمْعُ الْفَاقِبُ

يُنَجِّحُ

كَافِيَةُ ابْنِ الْحَاجِبِ

## الطبعة الأولى

٢٠٠٣/٥١٤٢٤ م

تم الإخراج بمركز النهاري للطباعة - صنعاء - الدائري الغربي جوار الجامعة الجديدة  
(ت: ٧١١٦٠٧٣٤)

إخراج: عبدالرحيم عمر حسن الزيلعي وعبد الحفيظ النهاري



مركز تحقيق تكملة تراثنا

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية لعام ٢٠٠٣ م  
( ٢٢٦ )



مركز تحقيق تكملة تراثنا

ص.ب. ١٥١٣٤ تلفون (٢٠٥٧٧٧-٠٠٩٦٧١)

فاكس (٢٠٥٧٧١-٠٠٩٦٧١) صنعاء - الجمهورية اليمنية

Website: [www.izbacf.org](http://www.izbacf.org) ; email : [info@izbacf.org](mailto:info@izbacf.org)

# الْجَمْعُ الثَّقَافِي

شَرَح

كَافِيَةُ ابْنِ الْحَاجِبِ

لِلْإِمَامِ الْمُهَنْدِيِّ

صَلَّاحُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ  
(ت ٨٤٩ هـ)

کتابخانه

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

شماره ثبت: ۳۳۶۱۹

تاریخ ثبت:

دراسة وتحقيق

لِلدُّرِّ / مُحَمَّدُ جُمُعَةُ حَسَنُ نَبْعَةٍ

المجلد الأول

جمع‌داری اموال

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

۵۹۷۶۶



موسسه تخصصی زبان و فرهنگ اسلامی





## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلاة وسلاماً دائبين على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وبعد:

إن الأمم الحية هي التي تتصل حلقات ماضيها بحاضرها لتبني عليها مستقبلها، وإن أهم ثروة يخلفها الآباء والأجداد للأبناء، هي الثروة الفكرية التي تنهض على أساسها الأمم، إذ هي النهضة الحقيقية الراسخة والتي يبني عليها كل شأن من شؤون الحياة، وإن من واجب الأبناء تجاه ما خلفه الآباء المحافظة عليه وتطويره، والالتكاء عليه في بناء صروح القوة والتقدم.

ولسنا ننكر أنه حدثت حركة إحياء واسعة للتراث العربي الإسلامي في كثير من أقطار العالم الإسلامي، بيد أنه مازال هناك كثير من هذه الكنوز الدفينة التي لم تر النور بعد، وتنتظر من يزيل عنها ركام الأيام والسنين، ويوقظها من رقادها الطويل الذي ضاقت به ذراعاً، لتساهم في بناء صرح حضاري شامخ يستند إلى ماض عريق وطيد الأركان.

ولعل إخراج هذه الكنوز، وأعني بها هنا المخطوطات، وتحقيقها تحقيقاً علمياً واجب على جميع الباحثين تجاه هذا التراث الغني، ولا يغيب

عن البطل أن إحياء مثل هذا الأمر يحتاج إلى جهد كبير، وأن الكل يعلم مدى الجهد والوقت الذي يحتاج إليه تحقيق أي أثر من الآثار القديمة، إذ التحقيق العلمي لا بد أن تتوفر فيه شروط معينة حتى يكون عملاً مقبولاً يتكفى عليه الدارسون ويرتضونه لذلك سجلت هذه الرسالة في جامعة الجزيرة لنيل درجة الدكتوراة في النحو والصرف.

هذان الأمران هما من دوافع عملي هذا، فقامت بتحقيق هذا الكتاب الموسوم بـ (النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب) والذي يقع في (١٥١) ورقة أي (٣٠٢) صفحة، ويعتبر هذا الكتاب ذو قيمة علمية متميزة لأسباب، أهمها:

أنه كتاب جامع لكتب سابقة قبله، فقد اجتمع في هذا الكتاب أربعة كتب في كتاب واحد، وهي: *مركز تحقيق تكملة شرح*

شرح الكافية لابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) واسمه شرح المصنف.

البرود الضافية والعقود الصافية، لوالد المؤلف محمد بن علي بن أبي القاسم الهادي (ت: ٨٣٧هـ).

شرح الكافية في النحو، لرضي الدين الاسترابلي (ت: ٦٨٦هـ).

فقد اعتمد مؤلف كتاب النجم الثاقب على هذه الكتب الثلاثة اعتماداً مباشراً، وأكثر من النقل عنها مصرحاً وغير مصرح، وإن كان قد صرح في بداية كتابه بأنه لخص كتاب والده البرود الضافية.

أما منهجي في تحقيق هذا النص، فيتلخص بما يأتي:

نسخت النص بالرسم الإملائي المعاصر.

ترقيم أوراق الكتاب إلى وجه وظهر، ورمزت للوجه بحرف (و) مع رقم الصفحة في المخطوط، ورمزت للظهر بحرف (ظ) مع رقم الصفحة في المخطوط، حيث أصبح تقسيم الكتاب هكذا [١٥و] أو [١٥ظ].

أبرزت متن الكافية باللون الأسود الغامق المتميز عن بقية النص.

قارنت بين متن الكافية لابن الحاجب المدون في الكتاب وفي الأصل باللون الأحمر (والكافية في النحر) التي حققها الدكتور طارق نجم، وإذا كان ثمة اختلاف أو زيادة أو نقصان وضعته بين حاصرتين مع رقم معين، وأشارت إليها في الهامش بقولي: ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

مركز تحقيق مكتبة التراث الإسلامي

صححت الأخطاء الكثيرة والمتنوعة وخاصة الإملائية واللغوية منها، ومنها ما أشرت إليه في الهامش ومنها ما لم أشر إليه لتكراره.

عرضت جميع ما في الكتاب من آراء نحوية على مصادرها ومظانها من الكتب، فربطت بينه وبين الكتب النحوية الأخرى، وكنت أثبتته في الحاشية سواء صرح بها أم لم يصرح، وعن الاختلاف، وبين ما نقله وبين ما هو موجود في هذه المصنفات.

حاولت ضبط النص ضبطاً كاملاً لإخراجه الإخراج الأفضل، مستعيناً بالكتب التي اعتمد عليها المؤلف والتي ذكرتها في هذه المقدمة والدراسة وغيرها مما لم أذكر في هذه المقدمة الدراسة.

خُرِجَت الآيات من القرآن الكريم وكتبتها بخط متميز عن باقي النص، وأتممت الآية التي تحتاج إلى ذلك.

خُرِجَت القراءات إن وجدت.

كتب الأحاديث بخط مغاير، وخرجتها من كتب الحديث.

خُرِجَت الأمثل المشهورة من مراجعها المعتمدة.

رَقَمَت الشواهد الشعرية وأكملتها في الهامش، وضبطتها وخرجتها من مظانها ملتزماً أشهر المراجع مع مراعاة تاريخ وفاة مؤلفيها ما أمكن، وشرحت ما صعب من لغاتها، وبينت ما اختلف من رواياتها، وبينت موضع الشاهد فيها، وقد بلغت الشواهد في هذه الرسالة ما يقارب ٨٤٨ شاهداً محوياً ولغوياً.

قَسَمْتُ الرسالة إلى جزأين منفصلين في مجلدين كبيرين في حين أن المؤلف جعلها جزأين في مجلد واحد.

كتب فهرس لهذه الرسالة ليسهل الرجوع إليها.

فهرس للآيات القرآنية.

فهرس للأحاديث النبوية.

فهرس للأمثل.

فهرس للشواهد الشعرية على حرف الهجاء مع مراعاة الدوائر العروضية في ذلك.

ثبت المراجع والمصادر.

فهرس الموضوعات.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر وجزيل الامتنان إلى قسم اللغة العربية في جامعة الجزيرة، وأخص بالذكر من أساتذتها الاجلاء الأستاذ الدكتور: عمر السيد العباس البدر رئيس قسم اللغة العربية، وكذا أستاذي الدكتور مجهد الدليمي المشرف الأول على هذه الرسالة الذي لم يدخر وسعاً في إسداء النصح والتوجيه، وقد أفدت منه ومن توجيهاته فائدة جلّى فجزاه الله الجزاء الأوفى.

كما وأخص بالشكر جزيل والامتنان الكبير مشرفي الثاني أستاذي الدكتور طارق نجم عبد الله رئيس قسم اللغة العربية في جامعة صنعاء، الذي تفضل مشكوراً بمد أيديه البيضاء التي لا تنسى، فكان له الفضل الأسبق في إخراج هذه الرسالة، وقد بذل كل ما يستطيع من جهد ولم يدخر وسعاً في إسداء النصح والتوجيه لي، وقد استفدت منه كثيراً فجزاه الله خيراً.

كما وأخص بالشكر رئيس جامعة صنعاء الأستاذ الدكتور عبد العزيز المقالح لاستجابته قبول الإشراف المشترك مع جامعة العلوم والتكنولوجيا وإدارة البحث والدراسات العليا في الجامعة والتوجيه للدكتور المشرف الثاني بذلك.

ولا أنسى أن أشكر إدارة البحث والدراسات العليا في جامعة العلوم



والتكنولوجيا، وقسم اللغة العربية وعميد الدراسات العليا على  
المساعدة التي قدموها لي.

كما أخص بالشكر الجزيل والامتنان الكبير، أخي وصديقي الأستاذ  
الدكتور نبيل محمد أبو عمشة، الأستاذ المشارك في جامعة دمشق والمعار  
إلى جامعة صنعاء على مساعدته القيمة التي أبداهما لي وتفضله بالإطلاع  
على الرسالة وضبط النص فيها وإبداء النصيح والتوجيه، ومتابعة  
الرسالة معي من أولها إلى آخرها، فجزاه الله خيراً.

وبعد... فهذه ثمرة سنوات من الجهد والعمل المتواصل، فإن أحسنت  
فبفضله تعالى، وإن أخطأت فمن عجزتي وقصور يدي، ولا يسعني أخيراً  
إلا أن أشكر أساتذتي الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة والحكم على  
تفضلهم عناء قراءة هذا السفر الضخم وتقويم ما اعوج منه، وأنا على  
يقين بأن هذه الرسالة ستنهض بأرائهم السديدة وملاحظاتهم القيمة.

هذا وقد قدمت للنص المحقق بمقدمة لا ترقى إلى مستوى الدراسة،  
وأعتذر هاهنا عن هذا القصور لطول النص المحقق، ولعلمي أن دراسة  
هذا الكتاب هي بحد ذاتها يمكن أن تكون رسالة جامعة مستقلة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**القسم الأول**

**الدراسة**



مركز تنمية مهارات المعلمين





مرکز تحقیقات و پژوهش‌های اسلامی

## عصر صلاح بن علي بن محمد بن علي بن أبي القاسم الهادي وسيرته

توالى على حكم اليمن في القرنين السابع والثامن الهجريين حكام من خارجها، منهم الأيوبيون الذين امتد نفوذهم إلى اليمن حتى مجيء بني رسول الذين ابتدأ بزوغ نجمهم بانتهاء نفوذ المصريين في اليمن، وكان ذلك تحديداً في بداية القرن السابع منذ العام ٦٢٦هـ واستمرت سيطرتهم على اليمن (أي بنو رسول) ما يزيد على القرنين من الزمان حتى عام ٨٥٨هـ وهي الفترة نفسها التي عاش فيها مؤلف كتاب النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب ووالده صاحب كتاب البرود الصافية والعقود الصافية.

وحتى تتضح لنا صورة العصر الذي عاش فيه مؤلف كتاب النجم الثاقب شرح مقدمة كافية ابن الحاجب ووالده مؤلف كتاب البرود الصافية والعقود الصافية وقد صرح مؤلف النجم الثاقب بأنه كان تلخيصاً لهذا الكتاب.

ولذلك كان لابد من دراسة العصر من النواحي التاريخية والسياسية، ومن الناحية الاجتماعية والناحية العلمية...

## الحياة السياسية

بلحيء ذي بدء لابد من القول بأن من أهم الأسباب التي أدت إلى انهيار نفوذ دولة الأيوبيين في اليمن وقيام دولة بني رسول:

أولاً: اختلاف أبناء صلاح الدين الأيوبي وأحفاده فيما بينهم على الزعامة في مصر مما انعكس على أطراف الدولة، وبالذات على اليمن، وذلك لأسباب من أهمها:

- طبيعة اليمن جغرافياً وصعوبة السيطرة عليه.
- عدم قبول أهل اليمن للحكم الأيوبي من أول حاكم وهو توران شاه إلى آخر حاكم وهو السلطان مسعود.
- بعد المسافة بين الدولة المركزية في مصر وبلاد اليمن التي تختلف عن أرض مصر من حيث السكان والمناخ.
- هذه أسباب قيام دولة بني رسول في اليمن، وهي نفسها أسباب سقوط الحكم الأيوبي في اليمن<sup>(١)</sup>.
- ويعود نسبُ ابن رسول إلى محمد بن هارون الفسائي<sup>(٢)</sup>، وقد كان أثيراً عند الخليفة العباسي، فأرسله عدة مرات إلى سلاطين الأيوبيين في مصر، وأطلق عليه لقب (رسول)<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر حية الأدب اليمني في عصر بني رسول، عبد الله الحبيشي، ١٧.

(٢) ينظر قرة العيون بفتح الهمزة الميمون، عبد الرحمن بن علي الزبيدي، ٢٩٩، والمقتطف من تاريخ اليمن للقاضي عبد الله الجرافي، ١٣٣، وموسوعة التاريخ والحضارة الإسلامية د أحمد شلي، ٣٥١ / ٧.

(٣) ينظر المصادر السابقة، وموسوعة التاريخ ٣٥١ / ٧، والمعقود المللوثية في تاريخ الدولة .

ويتجه المؤرخون اليمنيون إلى الربط بين هذه الأسرة وبين اليمن، فيذهبون إلى أن محمد بن هارون هذا هو من ولد جبلة بن الأيهم الفساني، ويرجع نسب جبلة إلى سبأ بن يشجب بن قحطان<sup>(١)</sup>.

ويذهب بعض المؤرخين الغربيين إلى أن بني رسول ينحدرون من أصل فارسي، ودليلهم على ذلك أن جد بني رسول رستم وهو اسم فارسي.

ويرى بعض المؤرخين أن بني رسول من أصل تركماني، ويستدلون على ذلك بمعرفة بني رسول للغة التركمانية، وعلى ذلك صاحب قرة العيون عندما قال: <sup>(٢)</sup> (إن أولاد جبلة بن الأيهم سكنوا بلاد التركمان مع قبيلة منهم يقل لها (بيجك) وهي من أشرف قبائل التركمان، فالتحلطوا بهم وتكلموا بلغتهم وانقطعت أخبارهم عن أكثر الناس فنسيهم من لا يعرفهم إلى التركمان).

أسس الدولة الرسولية في اليمن نور الدين عمر بن علي بن رسول، وبدأ من زبيد فوطد فيها حكمه، ثم توسع فيما حولها، وكان نور الدين عمر موثقاً عند الملك المسعود الأيوبي فجعله نائباً له على اليمن<sup>(٣)</sup>، وكان هذا أصغر إخوته.

وكان الملك المسعود خائفاً على اليمن من بني رسول فقبض على

الرسولية علي بن الحسن الخزرجي ١/ ٢٧.

(١) ينظر قرة العيون ٢٩٩، والعقود اللؤلؤية ١/ ٢٦ - ٢٧.

(٢) ينظر قرة العيون ٢٩٩ - ٣٠٠.

(٣) ينظر العقود اللؤلؤية ١/ ٢٩ - ٤٠، وقررة العيون ٣٠٠.

أولاد علي بن رسول وهم بدر الدين، وفخر الدين، وشرف الدين، وأرسل بهم إلى مصر، ولم يخش الملك المسعود على اليمن غيرهم لما فيهم من الشجاعة والإقدام وعلو الهمة<sup>(١)</sup>.

ولما توفي الملك المسعود سنة ٦٢٦هـ أضمر نور الدين عمر بن علي بن رسول في نفسه الاستقلال، ولكنه كان خائفاً بسبب ما حدث لأخويه بدر الدين وفخر الدين، فأظهر للناس أنه نائب لبني أيوب<sup>(٢)</sup>، وحرص على التقرب للعامة لعلهم يكونون درعاً له إذا غضب عليه بنو أيوب.

وكان أول أمر نور الدين عمر بن علي في زبيد، فبقي فيها مدة من الوقت، وطّد فيها دعائم حكمه، وجعل يولي في الحصون من يثق به، ويعزل من يخشى منه، وتسلم صنعاء وأعمالها سنة ٦٢٧هـ وأقطعها ابن أخيه أسد الدين محمد بن الحسن، ثم أخذ حصن تمرز صلحاً سنة ٦٢٨هـ<sup>(٣)</sup>.

ولم يغير نور الدين عمر سكة ولا خطته إلا في سنة ٦٣٠هـ بعد أن وطّد حكمه واستصدر أمراً من الخليفة العباسي - الظاهر بن الناصر - فطار صيت نور الدين وعظم أمره<sup>(٤)</sup>، ولقب بالمنصور.

وانتهى حكم المنصور في عام ٦٤٧هـ حيث كان قتله على يد جماعة من محاليكه وكانوا يحسنون الفروسية والرمي مالا يحسنه أحد، وكان الأمير

(١) ينظر موسوعة التاريخ ٥٣٣ / ٧، وقرة العيون ٢٩٨.

(٢) ينظر قرة العيون ٣٠٠.

(٣) ينظر قرة العيون ٣٠٠.

(٤) ينظر موسوعة التاريخ ٣٥١ / ٧.

أسد الدين حسن بن رسول قد استمالهم وشجعهم ووعدهم بما طابت به أنفسهم<sup>(١)</sup>.

وخلف المنصور ابنه المظفر واتسع ملك الدولة الرسولية في عهده حتى وصل إلى بلاد عُمان وأخذ ظفار من يد سالم بن إدريس الخبوطي.

توفي الملك المظفر سنة ٦٩٤هـ بعد أن حكم اليمن نحو نصف قرن، وقد ترك مآثر كثيرة، منها بناء المدارس والمساجد، وكان ملكاً ضخماً جواداً بذالاً للأموال في الحروب وأعطى من حسن السياسة مالم يعطه أحد من الملوك، وهو أول من سن من ملوك الدولة الرسولية نظام ولاية العهد<sup>(٢)</sup>.

وخلفه ولده الملك الأشرف عمر بن يوسف وهو أكبر أشلاء أبيه وأحبهم إليه، ولما علم أخوه المؤيد بقيامه بالملك بعد والده خرج عليه، ولكن الملك الأشرف تمكن من القضاء على قوة أخيه، واستمر حكم الملك الأشرف حتى ٦٩٦هـ وكان ملكاً سعيداً صالحاً برأ بآخوته وقرابته محباً لهم، وكان رؤوفاً بالرعية عطوفاً عليهم<sup>(٣)</sup>.

ثم حكم اليمن الملك المؤيد داود بن يوسف وكان هذا مودعاً في السجن فلنخرجه خدامه، ويبيع بالحكم بمحضر كبير من أعيان الدولة والعلماء، واستمر حكمه حتى ٧٢١هـ بعد أن حكم ستاً وعشرين سنة.

وتولى الحكم بعد المؤيد ولده الملك المجاهد علي بن داود بن يوسف،

(١) ينظر العقود اللؤلؤية ١/ ٨٣ وقرة العيون ٣٦١.

(٢) ينظر قرة العيون ٣٢٧.

(٣) ينظر العقود اللؤلؤية ١/ ٢٩٨.

واستمر حكمه حتى ٧٦٤هـ ومات بعدئذ، وقد حكم اليمن ثلاثاً وأربعين سنة<sup>(١)</sup>.

وبويع الأفضل ابن الملك المجاهد بعد أبيه، ودام حكمه حتى عام ٧٧٨هـ حيث خلفه ولده الملك الأشرف بن العباس، واستمر حكمه حتى سنة ٨٠٣هـ ومات بتعز ودفن بمدرسته التي أنشأها بمدينة عذينة، وكان الملك الأشرف قد استخلف ولده الناصر في أيام مرضه، وقد ثبت الملك الناصر أحمد بن إسماعيل على بلاد أبيه<sup>(٢)</sup>، توفي الملك الناصر ٨٢٧هـ في حصن قوارير<sup>(٣)</sup> وحمل إلى مدينة تعز، ودفن فيها.

وتولى الحكم بعد الملك الناصر ولده المنصور عبد الله بن أحمد بن إسماعيل وحكم ثلاث سنوات ومات سنة ٨٣٠هـ<sup>(٤)</sup>.

وتولى الحكم بعده أخوه يحيى بن إسماعيل الملقب بالملك الظاهر، واستمر حكمه حتى ٨٤٢هـ وخلفه ولده إسماعيل بن يحيى الملقب بالملك الأشرف، واستمر حكمه حتى سنة ٨٤٥هـ وتولى الحكم بعده المظفر يوسف بن الملك المنصور، وقد استفحل في عهده شأن العبيد فتحكموا بالدولة، ففي سنة ٨٤٦هـ عين العبيد الأفضل محمد بن إسماعيل ملكاً على اليمن، فبعث المظفر إلى زبيد الشيخ طاهر في جماعة، فقبضوا على الأفضل محمد بن إسماعيل بن عثمان وساروا به إلى تعز، ولما وجد

(١) ينظر غاية الأمانى ٥١٦، ومجموع بلدان اليمن ٤٢٩.

(٢) ينظر قرة العيون ٣٨٧.

(٣) قوارير : حصن في وادي السفلى ويعرف الآن باسم المكعك ينظر مجموع بلدان اليمن ٦٥٨.

(٤) ينظر غاية الأمانى ٥٦٧.

العسكر أن المظفر ضعف عن أمر الخلافة خرج جماعة منهم إلى (حيس)<sup>(١)</sup> فبحثوا عمن بها من أولاد الملوك فوجدوا أحمد الناصر بن الظاهر من بني رسول ولقبوه بالملك المسعود ونزل المظفر وبنو طاهر إلى الحج سنة ٨٥٢هـ والمسعود بـ(عدن) وحصل بينهما لقاء فقتل من عسكر المسعود جماعة، ثم إن المظفر ترك حصن تمز للمسعود فقبضه المسعود سنة ٨٥٤هـ<sup>(٢)</sup>.

وفي سنة ٨٥٥هـ أقام العبيد الملك المؤيد حسين بن الظاهر ملكاً على اليمن، وهذا هو آخر ملوك بني رسول، ففي سنة ٨٥٨هـ<sup>(٣)</sup> سار المؤيد من زبيد إلى عدن، فقصده بنو طاهر فقبضوا عليه واستولوا على جميع ما بيده، ثم رجع العبيد إلى موالة الملك المسعود، ثم خلع المسعود نفسه عن الأمر، وبذلك انقرضت دولة بني رسول وانصرفت أيامهم.

ضعفت الدولة الرسولية وتداعت أركانها ونتيجة ذلك وفي عام ٧٣٠هـ قام أربعة من الأئمة وخاصة بعد هذا العام داخل الدولة الرسولية حيث ضعفت السلطة المركزية مما أتاح الفرصة للأئمة الزيدية من أن ينشروا دعوتهم في غيبة السلطة المحلية المناوئة<sup>(٤)</sup>.

والظاهر لأنه لم يجر بين الأئمة والملك المنصور خلاف ولا حرب ولم يبدأ الصراع بين الأئمة والدولة الرسولية إلا في آخر عهد المنصور

(١) حيس مدينة مشهورة من تهامة من أعمال زبيد وهي جنوبي زبيد ينظر مجموع بلدان اليمن ٣٠٦.

(٢) ينظر قرة العيون ٤٠٤.

(٣) ينظر غاية الأمان ٥٨١.

(٤) ينظر موسوعة التاريخ ٣٥٦/٧.



وذلك أيام المهدي بن الحسين سنة ٦٤٦هـ<sup>(١)</sup>.

قام الإمام المهدي أحمد بن الحسين وبعث الدعوة في جميع الأقطار فجاباه خلق كثير وجرت بين عسكره وعسكر السلطان حروب كثيرة، وفي أول سنة ٦٤٧هـ طلع عسكر الإمام أحمد بن الحسين حصن كوكبان<sup>(٢)</sup> على حين غفلة من أهله.

وفي سنة ٦٤٨هـ بعد موت الملك المنصور، وقيام ابنه المظفر سار الإمام إلى صعدة بجيش عظيم من همدان فدخلها دخول الفاتحين الظافرين، ثم عاد إلى صنعاء فدخلها، ثم عقد الإمام الصلح مع الملك المظفر على أن تكون للإمام صنعاء وصعدة وما بينهما، وللسلطان (أي للملك المظفر) اليمن الأسفل والتهائم<sup>(٣)</sup>.

وكما ذكرت ففي سنة ٧٣٠هـ قام أربعة من الأئمة وهم:

علي بن صلاح بن تاج الدين.

والإمام المؤيد بالله يحيى بن حمزة.

والوائق بالله المطهر بن الإمام محمد بن المطهر بن يحيى.

وأحمد بن علي بن أبي الفتح.

فأما علي بن صلاح فظهر في بلاد شطب، وأما الإمام يحيى بن حمزة في جهات صنعاء، وبلغت دعوته بلاد الظاهر وصعدة، وأما الفتحي فظهر في

(١) ينظر قرّة العيون ٣٠٦.

(٢) ينظر مجموع بلدان اليمن ٦٦٨.

(٣) ينظر المتطوف، ١٨٨.

بلاد سفيان<sup>(١)</sup>.

توفي الإمام يحيى بن حمزة في فمار سنة ٧٤٧هـ وتوفي علي بن صلاح سنة ٧٣٠هـ ببلاد شطب، وتوفي الإمام أحمد بن علي سنة ٧٥٠هـ بصعنة، وبقي الإمام الواثق متولياً الأمر<sup>(٢)</sup>، وفي سنة ٧٥٠هـ كان قيام المهدي لدين الله (علي بن محمد) (وهو غير والد مؤلف النجم الثاقب) وكانت دعوته في (ثلا)<sup>(٣)</sup> فلجتمع إليه كثير من علماء الهدوية وبإيعاده، وتنحى الإمام الواثق بالله المطهر بن محمد وصرح بموالاته للمهدي في رسالة بليغة ودخل المهدي صعنة في نفس السنة من مبايعته<sup>(٤)</sup>.

وتوفي الإمام المهدي سنة ٧٧٣هـ وتولى الإمام بعده ولد الناصر صلاح الدين محمد بن علي، وقد اتسع صيته، واستولى على أكثر مدن اليمن وحصونه، وقهر ملوك بني رسول، وفتح صنعاء، وسار إلى زبيد، وتوفي سنة ٧٩٣هـ<sup>(٥)</sup>.

واضطرب أهل اليمن بعد موته، وكثرت الفتن والحن، وانتشر الخلاف في جميع الأطراف، والسبب في ذلك حداثة سن ولده القائم بالأمر بعده، وهو علي بن صلاح الدين، وعدم إحرازه لكثير من شروط الإمامة، مع وجود من هو أولى منه، وكثر المخالفون من

(١) ينظر غاية الأمان، ٥١١.

(٢) ينظر المقتطف ١٩٣ - ١٩٤.

(٣) ثلا : بلدة مشهورة من نواحي صنعاء تبعد قريباً من ٦٠ كيلومتراً عنها، ينظر مجموع بلدان اليمن ١٦٦.

(٤) ينظر غاية الأمان، ٥١٥.

(٥) ينظر المقتطف، ١٩٥.

## الأمراء والولاطين<sup>(١)</sup>.

وبايع كثير من الناس الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى، ولما علم أصحاب الإمام المنصور علي بن صلاح بذلك، بدأت الفتن والحروب والمفاوضات بين الطرفين إلى أن استطاع الإمام المنصور أن يأسر المهدي أحمد بن يحيى فسجن في فمار، ثم في صنعاء، ولما استقر الأمر له في صنعاء أخرج المنصور الإمام المهدي من السجن<sup>(٢)</sup>.

وسار الإمام أحمد بن يحيى إلى ظفير حجة ٨٣٨هـ واستقر في ظفير إلى أن مات بالطاعون سنة ٨٤٠هـ.

وفي سنة ٨٤٠هـ وفي المحرم منها مات الإمام المنصور علي بن صلاح في مدينة صنعاء بالطاعون ودفن في قبة أبيه الناصر صلاح الدين.

وعلي بن صلاح الدين هو صاحب البرود الصافية والعقود الصافية في شرح المقلعة الكافية، وقد ألف الإمام المنصور علي بن محمد بن أبي القاسم تجريد الكشف، وهي رسالة استبعد فيها إمكان الاجتهاد في زمنه، ورد عليه تلميذه ناصر السنة العلامة الحافظ الحجة محمد بن إبراهيم الوزير في كتابه (المواصم والقواصم) في أربعة مجلدات والذي اختصره في كتابه (الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم)<sup>(٣)</sup>.

هذا وخلف الإمام المنصور علي بن صلاح الدين صلاح بن علي، والذي تلقب بالمهدي، وكان على ما ذكر صاحب المقتطف من تاريخ

(١) ينظر غاية الأمانى ٥٨٣.

(٢) ينظر المقتطف (١٩٦)، وغاية الأمانى ٥٣٩ - ٥٥٣.

(٣) ينظر المقتطف من تاريخ أخبار اليمن ١٤٣.

أخبار اليمن أنه كان عالماً محققاً له شرح على كافية ابن الحاجب رحمه  
(النجم الثاقب على مقدمة ابن الحاجب).

قل صاحب غاية الأمانى في أخبار القطر اليماني<sup>(١)</sup>؛ وقام بعده ولده  
محمد بن علي بن صلاح الدين، فلم يلبث بعد والده إلا قسراً شهر ثم  
مات، ودفن بالقرب من قبر أبيه، ولم يبق من أهل بيته إلا الشريفة  
الكاملة فاطمة بنت الحسن بن صلاح الدين، فملك صناعه وجهاتها،  
وقام بأوامرها الفتى قاسم بن عبد الله بن سنقر، فأقام للإمامة والنظر في  
أحوال الخاصة والعامة السيد صلاح الدين بن علي بن محمد بن أبي  
القاسم، ويلقب بالهندي لدين الله، قل ابن مظفر رحمه الله تعالى؛ وكان  
صلاح بن علي واعياً مبرزاً في علوم الاجتهاد، وذا ورع شحيح وبإيمه  
علماء صناعه، وتزوج صلاح بن علي بالشريفة بنت الحسن بن صلاح  
الدين، وكانت قبله تحت محمد ابن علي بن صلاح الدين<sup>(٢)</sup>.

وفي هذه السنة سرى الطاعون في بلاد المغرب فهلك فيه خلائق لا  
يحصون، ومنه مات الإمام الهندي لدين الله أحمد بن يحيى بن المرتضى<sup>(٣)</sup>  
صاحب المصنفات المشهورة وعلى رأسها كتابه الموسوم بالبحر الزخار  
الجامع لمذاهب علماء الأمصار، وهو من أشهر كتب الفقه عند المذهب  
الزيدى في اليمن.

وفي هذه السنة ٨٤٠هـ كانت دعوة الإمام المتوكل على الله المطهر بن

(١) ينظر غاية الأمانى ٢ / ٥٧٣.

(٢) ينظر غاية الأمانى ٥٧٣.

(٣) ينظر مصادر الفكر العربى الإسلامى فى اليمن، عبد الله محمد الحبشى، ٥٨٣.

محمد بن سليمان في الأهرار من بلاد حمير فلجابه كثير من العلماء.

وأما الإمام صلاح بن علي لما رأى إقبال الناس على قاسم بن عبد الله سنقر وتصرفه في الأعمال وحفظه للأموال أراد القبض عليه، فعامل ثلاثة أنفار من الحاشية على قبضه متى دخل عليه كعادته، فتمى الخبر وعرف به العبد، فدخل بجماعة من خاصته، وابتدأ الإمام ومن عنده بالكلام والتأنيب والملام، ثم أشاروا إلى أصحابه ففتكوا بالثلاثة المعاملين على قبضه، ورموا برؤوسهم إلى خارج الدار، وأودع الإمام صلاح بن علي دار الاعتقل، فلم يزل فيه إلى أن احتالت زوجته الشريفة فاطمة في فكاه، وسار معها إلى صعلة<sup>(١)</sup>.

وفي سنة ٨٤٦ هـ خرج صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم من صعلة إلى جهة صنعاء، بعد أن صادر أهل صعلة مصادرة عظيمة، وقبض منهم أموالاً كبيرة، فأشار عليه بعض أصحابه أن لا يتعرض لمن (بصنعاء) في ذلك الأوان بل يقصد (ثلاً) ويستقر فيه إلى أن تلوح له الفرصة في صنعاء، فلم يقبل بهذه المشورة، بل تقدم إلى حمراء علب<sup>(٢)</sup> خارج صنعاء، وخرج إلى جند الناصر بن محمد فوقع بينهم وبينه حرب أسر فيه صلاح بن علي ثم أودع دار الاعتقل، ثم سار الناصر محمد إلى صعلة، فانتزعها من يد الشريفة فاطمة بنت الحسن بن صلاح الدين، ولم يبق معها غير الحصون المجاورة والمحيط بصعلة.

(١) ينظر غاية الأمانى ٥٧٤.

(٢) الحمراء: من قرى صنعاء باليمن، والعلب بكسر العين وسكون اللام الأرض الصلبة الخشنة الغليظة (ياقوت معجم البلدان).

وفي سنة ٨٤٩هـ مات صلاح الدين بن علي بن محمد بن أبي القاسم  
في سجن الناصر بن محمد ودفن في مسجد موسى بمدينة صنعاء<sup>(١)</sup>.

### الحياة الاجتماعية

قل صاحب كتاب حية الأدب<sup>(٢)</sup> في عصر دولة بني رسول عبد الله  
الحبشي ص٤٦: تعددت طبقات المجتمع اليمني في القرنين الثامن  
والتاسع، وانقسمت إلى ستة أقسام:<sup>(٣)</sup>

- طبقة الأمراء.

- طبقة المشايخ ورؤساء القبائل.

- طبقة العلماء.

- طبقة العسكريين.

- طبقة عامة الشعب.

- طبقة العبيد.

وتتضمن طبقة الأمراء جماعة من المماليك ورؤساء العشائر المقربين  
للسلطان، أما طبقة العبيد فكان لها دور كبير في آخر عهد الدولة  
الرسولية، إذ كان لهم أثر كبير في تغيير ميزان القوة عند اختلاف الأمراء،  
وبالتالي كانوا جزءاً من النظام الحاكم.

(١) ينظر غاية الأمان ٥٨٢.

(٢) ينظر حية الأدب، عبد الله حبشي ٤٦.

(٣) ينظر غاية الأمان ٤٩٤.

أما طبقة عامة الشعب فمنها أهل الريف الذين يعتمدون في حياتهم على الزراعة وتربية المواشي، وأهل المدن الذين يعتمدون على التجارة والمهن الحرفية.

ولكل طبقة من طبقات المجتمع المذكورة زي خاص بهم، ويحمل للأمراء في الغالب لهم شعارات التعظيم كلق الطبول والمرافقة لهم بالحرس، وخص الأمراء بلباس مميز عن بقية أفراد الشعب، فهم يلبسون أقبية إسلامية ضيقة الأكمام، مزينة باليد، وأحزمة في أوسطهم، وعلى رؤوسهم أغطية تسمى تخافيف تكون على شكل عصاية وليست بعمامة، ويتفق قلعة العسكر في لباسهم مع الأمراء<sup>(١)</sup>.

أما أفراد الشعب من أهل الريف فعمايتهم يلبسون قمصاناً كبيرة الجيوب ونعالاً ضخمة، ومنهم من يحرص على إطالة شعره ولا يغطي رأسه إلا نادرًا<sup>(٢)</sup>.

أما العلماء فغالبا يلبسون العمامات والشاش والملاحف<sup>(٣)</sup>، وللنساء زي خاص بهن، فعند الخروج تستعمل المرأة في الغالب نوعاً من الملابس يسمى جوخة، وتضع على رأسها طرطورا، ثم تتغطى بملاءة، ومن أزيائهن نوع من الأغطية يوضع على الرأس يسمى مصون<sup>(٤)</sup>.

واشتهر الأمراء والملوك بالصيد وهي التسلية المفضلة عندهم، ورأى

(١) ينظر مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، أحمد بن يحيى العمري، ٥٢.

(٢) ينظر حياة الأدب ٤٧.

(٣) ينظر حياة الأدب ٤٧.

(٤) ينظر المرجع السابق ٤٧.



صاحب غاية الأمانى أن هذا الأمر من البدع في الإسلام حيث يقول:  
فهي أعظم بدعة في الإسلام وحقيقتها على ما يذكره المؤرخون أنه يخرج  
الملك بعسكره من زبيد إلى النخل في يوم السبت، ويأمر أهل زبيد  
بالخروج معه بنسائهم فتقع هناك مفاسد عظيمة، واختلاط فاحش  
وسماع وطرب<sup>(١)</sup>.

وكان في اليمن مناسبات واحتفالات يجتمع فيها الناس، فمنها  
احتفالات رسمية، ومنها احتفالات دينية، مثل: الاحتفال بعيد الفطر وعيد  
الأضحى وقدم الحج.

ومن عاداتهم في النكاح يشير إلى ذلك الخرجي في العقود اللؤلؤية  
فيقول: فبلغ بهم الأمر أن من كان له لخل لا يزوجه أحد وأي امرأة لها  
لخل لا يتزوجها أحد إلا مفرور، وكان الرجل الذي ليس له لخل إذا تزوج  
امرأة لا لخل لها يقل عند عقد الزواج بينهما: ومن سعادتهما أنه لا لخل  
لأحد منهما<sup>(٢)</sup>.

وكان الناس في اليمن متحابين يساعد بعضهم بعضاً عند الشدائد  
وما زالت هذه طبيعتهم إلى أيامنا هذه.

وكان يوجد في اليمن أقلية من اليهود، وكان هؤلاء يستوطنون قرى  
بجانب قرى المسلمين، وكان أكثر وجودهم في المناطق الجبلية الأهلية لتميز  
وعدن، وكان لهم في المدن أحياء خاصة، وتولى بعضهم وظائف حكومية

(١) ينظر غاية الأمانى ٤٩٤.

(٢) ينظر العقود اللؤلؤية ١/ ٢٩٨.



هامة كالنظر في أموال الميناء في عدن<sup>(١)</sup>، ومنهم من احترف مهناً كالطب وبعض الصناعات اليدوية، وكانت عدن وتميزت تفص بالعديد من كنائس اليهود فيسمع لأصوات المصلين بها زجل عظيم يؤذي المسلمين<sup>(٢)</sup>.

أما النساء فكان هن دور بارز في حياة اليمن في هذين القرنين، فساقت وتصدرت المرأة المجالس، حتى إن قبيلة المعازبة ولت عليها امرأة تعرف بـ(بنت العواطف) فكان السلطان يكسوها كما كان يكسو مشايخ القبائل<sup>(٣)</sup>.

وقد اشتهر في اليمن عدد من النساء عرفن بمخلمتهن الاجتماعية، منهن: <sup>(٤)</sup>.

١- الدار الشمس ابنة المنصور عمر بن علي الرسولي، وكانت من النساء الحازمات، ولما قتل أبوها بذلت الأموال للرجل وحفظت زبيد حتى وصل أخوها المظفر، ولها من المآثر المدرسة المعروفة بالشمسية بنى عدينة من تعز، ومدرسة بزبيد وغيرها، توفيت ٦٩٥هـ.

٢- آمنة بنت إسماعيل النقاش من الحازمات، وحفظت الملك بعد

(١) ينظر حياة الأدب اليمني ٤٨ - ٤٩.

(٢) وقد انتقل اليهود من اليمن إلى فلسطين بعد عام ١٩٤٨م ويعدون جالية كبيرة في كيان الدولة اليهودية، وبقي منهم في مدينة صنعاء جالية صغيرة - تبعد صنعاء عن صنعاء ٢٥٠ كم - وكذلك في مدينة ريد - على بعد ٧٥ كم شمال صنعاء -.

(٣) ينظر العقود اللؤلؤية ٦٩/٢.

(٤) ينظر حياة الأدب اليمني ٤٨ - ٤٩.

غياب ابنها الجاهد في مصر، ولها من المآثر مدرسة في اghالب<sup>(١)</sup>،  
وأُنشأت خانقاه بزييد، توفيت ٧٦٢هـ.

٣- أم الملوك جهة الطواشي جمال الدين فرحان، ولها من المآثر مدرسة  
في زييد، وأخرى في تعز ولحج، توفيت ٨٣٦هـ.

٤- فاطمة بنت الحسن بن علي بن محمد زوجة الإمام المهدي التي  
سبق ذكرها.

٥- صفية بنت المرتضى من العللات، توفيت ٧٧١هـ.

٦- دهماء بنت يحيى المرتضى، لها مؤلفات في الفقه، توفيت  
سنة ٨٣٧هـ وغيرهن كثيرات.



المكتبة الوطنية

## الحياة العلمية

شهد اليمن في القرنين الثامن والتاسع نهضة علمية واسعة، واشتهر  
في هذين القرنين كثير من العلماء في العلوم المختلفة، وكان لتشجيع  
ملوك وأمراء الدولة الرسولية للعلماء أثر كبير في إحياء النهضة  
العلمية، كما كان للأئمة دور كبير في نشر العلم في أكثر المدن  
والقرى اليمنية.

ويُعد إنشاء المدارس العلمية من أهم مظاهر الحياة العلمية في اليمن،  
وقد أولع سلاطين الدولة الرسولية وأمراؤها بإنشاء المدارس على  
مختلف أنواعها.

(١) اghالب : بلدة قديمة خارجة في تهامة، ينظر مجموع بلدان اليمن ٦٨٩.

وظهرت مدارس في زبيد تعرف بالمنصوريات نسبة إلى الملك المنصور، وكانت كل مدرسة منها متخصصة بتدريس أحد العلوم، فواحدة مختصة بتدريس المذهب الشافعي، والثانية بتدريس المذهب الحنفي، والثالثة تعنى بتدريس الحديث النبوي<sup>(١)</sup>.

وقام سلاطين بني رسول بالإنفق على هذه المدارس ويمكن أن نعد بعضاً من هذه المدارس التي ذكرها الخزرجي في العقود اللؤلؤية<sup>(٢)</sup> ومنها في زبيد:

- |                      |                       |
|----------------------|-----------------------|
| - المدارس المنصوريات | - المدرسة النظامية    |
| - المدرسة الشمسية    | - مدرسة القراء        |
| - المدرسة السابقة    | - مدرسة الحديث النبوي |
| - مدرسة الشافعية     |                       |

مدارس تعز:

المدرسة السيفية وهي أول مدرسة أنشئت في تعز، بناها المعز إسماعيل بن طفتكين الأيوبي، توفي سنة ٥٩٣هـ وظلت قائمة حتى القرن التاسع<sup>(٣)</sup>.  
- المدرسة الوزيرية، أسسها الملك المنصور<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر العقود اللؤلؤية ١ / ٨٤ وقرة الميون ٣٩٢.

(٢) ينظر المصدر السابق ١ / ٤٠٨.

(٣) ينظر حية الأدب اليمني ٧٥.

(٤) ينظر العقود اللؤلؤية ١ / ١٤٥.

- المدرسة الغرابية، أسسها الملك المنصور.
  - المدارس المظفرية نسبة إلى الملك المظفر (ت ٦٩٤هـ).
  - المدرسة المؤيدية نسبة إلى الملك المؤيد (٧٣١هـ) <sup>(١)</sup>.
- وكان ملوك وأمراء الدولة الرسولية من العلماء والمجتهدين، وذكر أن الملك المؤيد كان يحفظ مقدمة طاهر بن بابشاذ في النحو، وكفاية المتحفظ في اللغة، والجمل للزجاجي، وقد ألف ملوك الدولة الرسولية عدداً كبيراً من المؤلفات، فنسب إلى الملك المظفر يوسف بن عمر (ت ٦٩٤هـ) الكتب التالية: <sup>(٢)</sup>

- تيسير المطالب في تيسير الكواكب.
  - المخترع في فنون الصنع.
  - العقد النفيس في مفاكهة الجليس.
- ونسب للملك الأشرف عمر بن يوسف الكتب التالية: <sup>(٣)</sup>

- كتاب في الأسطر.
- التبصرة في علم النجوم.
- الجامع في الطب.
- المعتمد في الأدوية.

(١) ينظر العقود اللؤلؤية ١ / ٤٤١.

(٢) ينظر حية الأدب اليمني ٦٠.

(٣) ينظر المرجع السابق ٦٠.

- المغني في البيطرة.
- التفاحة في علوم الفلاحة.
- طرفة الأصحاب وتحفة الآداب في الأنساب.
- ونسب للملك المؤيد مختصر كتاب الجمهرة في البيزرة وجمع أشعار الجاهلية<sup>(١)</sup> والمولدين، وللملك المجاهد علي بن داود<sup>(٢)</sup> كتاب الأقوال الكافية والفصول الشافية في علم الحيوان.
- واهتم الملك الأفضل بالتاريخ والأنساب؛ فصنف مجموعة من الكتب في هذا المجال، ومما نسب إليه ما يأتي:<sup>(٣)</sup>
  - نزهة العيون في تاريخ الطوائف والقرون.
  - المعطايا السنية في المناقب اليمنية.
  - نزهة الإبصار في اختصار كنز الأخبار.
  - مختصر تاريخ ابن خلكان.
  - بغية ذوي الهمم في أنساب العرب والعجم.
- وشارك الأئمة في حركة التأليف، وعرف منهم الإمام المهدي محمد بن المطهر (ت: ٧٢٨هـ) وله من الكتب: (المنهاج الجلي شرح مجموع الإمام زيد بن علي)، وكتاب: (عقود العقيان في النسخ والنسخ من القرآن)<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر قرة العيون ٣٤٩.

(٢) ينظر حية الأدب ٦٠.

(٣) ينظر قرة العيون ٣٧٥.

(٤) ينظر المقتطف ١٩٣.

وقد عرف الإمام يحيى بن حمزة بسعة اطلاعه، وصنف في الفقه والأصول والبلاغة والنحو، فله في الفقه كتاب: (الانتصار الجامع لمذاهب علماء الأمصار) وفي علم الأصول كتاب: (نهاية الوصول في علم الأصول) وفي البلاغة كتاب: (الطراز) وفي علم النحو كتاب: (المنهاج الجلي شرح جمل الزجاجي) وكتاب (الحاصر لفوائد مقدمة طاهر) وكتاب: (الأزهار الصافية شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب) وغيرها من الكتب<sup>(١)</sup>.

وكما ذكرت سابقاً من الأئمة الذين عرفوا بنشاطهم العلمي الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى، وله إلى جانب الكتب في علوم الشريعة له في النحو كتاب: (المكمل الكاشف لغوامض المفصل) وله شرح الكافية والمقدمة المحسنة وغيرها من الكتب.

ومما يلفت النظر له أن القرون الثامن والتاسع والعاشر عصر الموسوعات العلمية، وإن النهضة العلمية في اليمن كانت مواكبة لهذه الموجودة في بقية البلاد الإسلامية فكما هو معلوم أنه بعد أن تعرضت البلاد الإسلامية لفزوات متكررة من جميع الجهات من الشرق ومن الغرب، ولذلك لم يكن بعيداً على اليمن أن تكون فيها هذه الحركة العلمية الواسعة، وذلك لأسباب ذكرتها في بداية هذا البحث، ولذلك اهتم الأئمة في اليمن بالعلوم التي تتعلق بالدين مثل: علوم القرآن والحديث والفقه والتاريخ واللغة والنحو.

(١) ينظر البدر الطالع محاسن من بعد القرن السابع، للشوكانى ٣٣٦ / ٢، ومصدر الفكر العربي الإسلامي في اليمن، عبد الله الحبشي ٥٦٧.

## (١) علوم القرآن الكريم

نبغ في هذه العلوم جماعة من العلماء وخاصة فيما يتعلق بعلم  
القراءات، منهم:

علي بن عطية بن علي الشغدري<sup>(١)</sup> ت ٧٢٠ هـ له منظومة في  
علم القراءات.

أبو يعقوب إسحاق بن محمد المعافري المعبري<sup>(٢)</sup> (ت: ٨٠٠ هـ) له كتاب  
الإيجاز في القراءات.

حسن محمد الشظي<sup>(٣)</sup> (ت: ٨٣٤ هـ).

عثمان بن عمر بن أبي بكر الناشري<sup>(٤)</sup> (ت: ٨٤٨ هـ) له كتاب: (إيضاح  
الدرة المضية في قراءات الثلاثة المرضية)، وغيره من كتب القراءات.

واهتم العلماء في اليمن أيضاً بعلم التفسير، وظهرت الشروح  
والحواشي على التفاسير، مثل الحواشي التي وضعت على الكشاف  
للزحشري، ولهم أيضاً كتب مستقلة فيه، كالبيان في التفسير لعطية بن  
عبي الدين النجراني<sup>(٥)</sup> (ت: ٦٦٥)، والمقاليد في التفسير للعلامة يوسف

(١) ينظر مصدر الفكر اليمني ١٨.

(٢) ينظر المرجع السابق ٢١.

(٣) ينظر الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين السخاوي ٣/ ١٢٥، ومصدر  
الفكر ٢١.

(٤) ينظر مصدر الفكر ٢٣.

(٥) ينظر مصدر الفكر ١٧.

ابن أحمد بن محمد<sup>(١)</sup> (ت: ٨٣٣هـ) وله كتاب: (الثمرات في تفسير آيات الأحكام).

## (٢) علوم الحديث

شجع ملوك وأمراء الدولة الرسولية على تدارس الحديث النبوي وخصصت مدارس لذلك منها: إحدى المدارس المنصورية وغيرها، ولم يكن لعلماء اليمن في علم الحديث مؤلفات ذات قيمة علمية في هذا العلم، وإنما كثر اهتمامهم بمطالعة كتب الحديث من التأليف بها.



## (٣) علم الفقه

اهتمت الدولة الرسولية بإنشاء المدارس التي تعنى بتدريس المذهب الشافعي والحنفي واقتصر علماء السنة على تقليد أصحاب المذاهب ولم يخرج عن هذه القاعلة أحد من علمائهم في العصر الرسولي<sup>(٢)</sup>.

وأما مذهب الإمام زيد بن علي فقد برع فيه جماعة من المجتهدين منهم الإمام يحيى بن حمزة، والمهدي أحمد بن يحيى المرتضى.

وقد عرف في اليمن كثير من علماء الفقه على اختلاف المذاهب من سنة وزيدية، فعلماء المذهب الشافعي هم علماء الدولة الرسولية وعلى أيديهم قامت النهضة الفقهية في المدارس منهم: أبو عبد الله محمد بن

(١) ينظر مصاحف الفكر ٢١.

(٢) ينظر حيلة الأدب اليمني ١٠٨.



أبي بكر الأصبحي (ت: ٦٩١هـ) وله كتاب (الأشراف في تصحيح الخلاف)، وجمال الدين محمد بن عبد الله الريمي (ت: ٧٩٢هـ) وله كتاب التفقه شرح التنبيه<sup>(١)</sup>.

أما علماء الزيدية فذكرت منهم الإمامين يحيى بن حمزة، وأحمد بن يحيى المرتضى وغيرهم.

#### (٤) علم التاريخ

برز في ميدان الكتابة التاريخية جماعة من العلماء منهم محمد بن يعقوب الجندي (ت: ٧٣٠هـ)، ومؤرخ الدولة الرسولية علي بن الحسن الخزرجي (ت: ٨١٢هـ) صاحب كتاب: العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية.

#### (٥) علوم اللغة والنحو

أما اهتمام علماء اليمن في علوم اللغة، فالظاهر أنه يعود إلى أهمية هذه العلوم في فهم القرآن الكريم والسنة النبوية، ومع أن الاهتمام بها كان مبكراً إلا أن إنتاجهم العلمي ومساهماتهم في تجديده والاجتهاد فيه كان قليلاً، ومن أهم كتب اللغة: (نظام الغريب) لعيسى بن إبراهيم الربيعي (ت: ٤٨٠هـ)، وهو من الكتب التي اشتهرت شهرة واسعة واعتمده

(١) ينظر مصادر الفكر ١٩١.

طلبة اليمن ثم كتاب شمس العلوم لنشوان الحميري (ت: ٥٧٣هـ) ثم اكتفى الناس بعد ذلك بمعجم القاموس المحيط للفيروزآبادي.

أما علم النحو فقد اهتم العلماء في هذين القرنين بنوعين من التأليف فيه:

الأول: شرح المتون النحوية المشهورة، وقد اعتنى علماء اليمن بثلاثة كتب نحوية مختصرة هي:

المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، واعتمدت هذه المقدمة في الدراسة في المدارس في ذلك العصر، وقد نسب لأهل اليمن ثمانية شروح عليها.

المفصل في النحو للزحشري، وقد أعجب به علماء اليمن وشرحوه، ونسب لهم عشرة شروح على المفصل.

الكافية في النحو، لابن الحاجب، وقد طغى على غيره من المتون، وقد بلغت شروح علماء اليمن على الكافية ما يقارب الثلاثة والعشرين شرحاً.

الثاني: هو التأليف النحوي الخاص بعلماء اليمن، وقد ظهرت مجموعة من المؤلفات الخاصة بهم، منها كتاب (كشف المشكل في النحو) لعلي بن سليمان بن حمدة اليمني، و (المجموع المحيط في الأصول والفروع) و (التهذيب لابن يعيش الصنعاني)<sup>(١)</sup>، وظهرت مجموعة من المختصرات منها: مختصر لأحمد بن محمد بن إبراهيم<sup>(٢)</sup> (ت: ٥٥٨هـ)، وآخر

(١) ينظر مصادر الفكر ٢٧٣.

(٢) ينظر بغية الوعاة للسيوطي ١/ ٢٥٦، ومصادر الفكر ٢٧٠.

للحسن بن إسحاق اليمني<sup>(١)</sup>.

وقد عرف من النحلة في عصر الدولة الرسولية، أذكر منهم:

ابن يعيش الصنعاني<sup>(٢)</sup> (ت: ٦٨٠هـ)

هو محمد بن علي بن يعيش الصنعاني من علماء اليمن في القرن السابع الهجري برع في النحو واللغة، وله مجموعة من المؤلفات منها: شرح المفصل، والياقوتة في النحو، والمنتهى والبيان للحيران في إعراب القرآن، وكتاب التهذيب في النحو.

الإمام يحيى بن حمزة<sup>(٣)</sup> (ت: ٧٤٧هـ).

وله من المؤلفات في اللغة والنحو مجموعة من الكتب وهي:

١- الأزهار الصافية شرح المقدمة الكافية.

٢- المحصل في كشف أسرار المفصل.

٣- الخاصر لفوائد المقدمة في علم حقائق الإعراب.

٤- المنهاج الجلي في شرح جمل الزجاجي.

وفي البلاغة كتابه المشهور الطراز.

ابن بصيص<sup>(٤)</sup> (ت: ٧٦٨هـ).

(١) ينظر بغية الوعاة للسيوطي ١/ ٥٠٠.

(٢) ينظر ترجمته في مصادر الفكر ٣٧٣، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/ ٢٩٩.

(٣) ينظر ترجمته في البدر الطالع ٢/ ٣٣٦، ومصادر الفكر ٥٦٨ وما بعدها.

(٤) ينظر ترجمته في هدية العارفين ١/ ١١٢، ومصادر الفكر ٣٧٥.

هو أبو العباس أحمد بن أبي بكر بن بصيص عالم النحو والعروض،  
ولد بمدينة زبيد سنة ٧٦٨هـ وله شرح على المقدمة المحسبة.

الشرجي<sup>(١)</sup> (ت: ٨٠٢هـ).

هو سراج الدين عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد بن عمر اليماني  
الشرجي نسبة إلى قرية الشرجة التي ولد فيها وهي بين حيس وزبيد  
وذلك في عام ٧٤٠هـ ورحل إلى زبيد وأخذ العلم عن ابن بصيص  
السالف حتى برع في علم النحو، وانتشر ذكره في اليمن وله مجموعة  
من المؤلفات منها:

- شرح ملحة الإعراب.

- مختصر المهرر في النحو.

- الإعلام لمواضع اللام في الكلام.

- نظم مختصر ابن عباد.

- نظم مقدمة ابن بابشاذ.

- مقدمة في علم النحو.

الإمام المنصور علي بن صلاح الدين (ت: ٨٤٠هـ).

له كتاب البرود الضافية شرح المقدمة الكافية، وتجرید الكشف وهي  
رسالة استبعد فيها إمكان الاجتهاد في زمانه.

الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى<sup>(٢)</sup> (ت: ٨٤٠هـ).

(١) ينظر بغية الوعاة ١٠٧/٢، ومصادر الفكر ٣٦.

يتصل نسبه بالحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهو أحد أئمة الزيدية في اليمن ولد سنة ١٧٧٥هـ بمدينة ذمار أخذ العلم عن عدد من الشيوخ والأئمة منهم والده الشريف يحيى المرتضى، وخاله الجهمدي علي بن محمد، والقاضي يحيى بن محمد المذحجي وغيرهم وتلمذ على يديه كثير من الطلاب، وله مجموعة من المؤلفات النحوية وهي:

- الكوكب الزاهر في شرح مقلمة طاهر.
- الشافية في شرح معاني الكافية.
- المكلل بفرائد معاني المفصل.
- تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب (حققه: د. نوري الهيتي رسالة دكتوراه)
- إكليل التاج وجوهره الوهاج.
- وغير هؤلاء كثير منهم ابن هيطل المعروف بأنه سيبويه اليمن.
- مصادر هذا البحث ومراجعته:
- البدر الطالع للشوكاني.
- مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن عبد الله الحبشي.
- العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية الخزرجي.
- قرة العيون بأخبار اليمن الميمون عبد الرحمن بن علي الزبيدي

(٢) ينظر البدر الطالع ١/ ١٢٢، ومصادر الفكر ٥٨٣ وما بعدها.

- غاية الأمانى فى أخبار القطر اليمانى.
- حبة الأدب اليمانى فى عصر بنى رسول لعبد الله الحبشى.
- بغية الوعة للسبوطى.
- المقتضب من تاريخ اليمن للقاضى عبد الله الجرافى.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع السخاوى.
- مجموع بلدان اليمن جمعه العلامة المؤرخ محمد بن أحمد الحجرى اليمانى، تحقيق: القاضى إسماعيل بن على الأكوع، منشورات وزارة الإعلام اليمن.
- موسوعة التاريخ والحضارة الإسلامية أحمد شلبي.
- مسالك الأبصار فى ممالك الأمصار أحمد بن يحيى العمري.
- تاريخ الأدب العربى لبروكلمان.

## ابن الحاجب

حياته:

اسمه: هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس جمل الدين الدوني، كان أبوه كردياً حاجباً للأمير موسك الصلاحي<sup>(١)</sup>، ولد في مدينة أسنا من صعيد مصر، وقد اختلف المترجمون له في تحديد سنة مولده فمنهم من قل إنها في سنة ٥٧٠هـ وآخرون في ٥٧١هـ قل صاحب الوفيات<sup>(٢)</sup> الرجح أنه ولد أواخر سنة ٥٧٠هـ.

وعاش ابن الحاجب في عهد بني أيوب وأوج قوتهم، وهيأت له مكانة والده أن يعيش حية الطبقة الحاكمة أو القرية منها، قل ابن خلكان: (واشتغل ولده أبو عمرو المذكور في القاهرة في صفه بالقرآن، ثم الفقه على مذهب الإمام مالك رضي الله عنه، ثم بالعربية والقراءات، وبرع في علومه وأتقنها غاية الإتقان)<sup>(٣)</sup>.

وإذ أكتفي بهذا التعريف الموجز لابن الحاجب، لأن ابن الحاجب على

(١) ينظر وفيات الأعيان ٢٤٨/٣، والبداية والنهاية ١٣/١٧٦.

(٢) ينظر وفيات الأعيان ٣/٢٥٠.

(٣) نفس المصدر ٢٤٨ - ٢٤٩.



ما أرى قد أشبع دراسة وبحثاً من الذين درسوا أو حققوا الكافية وهم كثير، أذكر منهم على سبيل المثال:

ابن الحاجب النحوي دراسة للدكتور الجنابي.

الدكتور أسامة الرفاعي في تحقيقه ودراسته للفوائد الصائفة.

الدكتور طارق نجم عبد الله في دراسته وتحقيقه للكافية في النحو.

الأستاذة فطوم الأهل في تحقيقها ودراستها لمنهاج الطالب في كشف أسرار مقلمة ابن الحاجب، لأحمد بن محمد الرصاص من علماء القرن التاسع - رسالة ماجستير في جامعة صنعاء.

وقد أشبع هؤلاء وغيرهم ابن الحاجب وحياته ما يفني عن التكرار، وقد طالت رسالتي هذه حتى تجاوزت الألف صفحة، مما يعني زيادة قد سبقت إليها وما أظني آتي بشيء جديد.

لقد اهتم علماء اليمن بكافية ابن الحاجب اهتماماً كبيراً حتى غطت على بقية المتون، وقد بلغت من المكاتبة ما لم يبلغه متن آخر سوى الفية ابن مالك المشهورة... وقد كثرت شروح الكافية وما يهمني منها الشروح اليمنية، والتي وصلت إلى ثلاثة وعشرين شرحاً، أعد منها على سبيل المثال لا الحصر:

الأزهار الصافية شرح المقدمة الكافية للإمام يحيى بن حمزة.

الأسرار الصافية والخلاصات الشافية في كشف المقدمة الكافية



لإسماعيل بن إبراهيم بن عطية النجراتي.

منهاج الطالب في كشف أسرار مقدمة ابن الحاجب لأحمد بن محمد الرصاص.

الشافية في شرح الكافية للإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضي، ٨٤٠هـ.  
البرود الصافية والعقود الصافية شرح المقدمة الكافية لعلي بن محمد  
ابن أبي القاسم المتوفي ٨٣٧هـ والد المؤلف.

النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب لصلاح الدين بن علي بن  
أبي القاسم ٨٤٩هـ.

معونة الطالب على الكافية لابن الحاجب لعلي بن محمد بن سليمان  
ابن هطيل، (ت: ٨١٢هـ).

طرفة الراغب في الإعراب عن مفهوم ابن الحاجب للإمام القاسم بن  
محمد بن علي المتوفي ١٠٢٩هـ.

منهاج الطالب إلى فهم الكافية لمحمد بن أحمد بن حسن الرصاص.

شرح محمد بن عز الدين صلاح بن حسن بن علي بن المؤيد، نسخها  
كثيرة في صنعاء.

وأكتفي بهذه الشروح لشهرتها وغنائها عن غيرها، وأكثرها محقق،  
ومنها ما هو قيد التحقيق، ومنها ما هو مخطوط.

## المؤلف

اسمه: صلاح الدين بن علي بن محمد بن أبي القاسم.

لم تذكر لنا المراجع والمصادر سنة ولادته بالتحديد، وإنما ذكرت نبذة يسيرة عن سيرته لا تتجاوز في أكثر الأحيان الصفحة أو أقل من ذلك، وقد ذكرت سيرته وحياته ومؤلفاته عندما تكلمت على الحيلة السياسية في اليمن، ولا داعي لإعادتها هنا.

أما مؤلفاته فلم يذكر لنا صاحب مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن سوى كتاب النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب، وكذلك صاحب المقتطف في أخبار تاريخ اليمن وغاية الأمان، إلا أن الأخير نقل عن ابن مظفر قوله في غاية الأمان ٥٧٣/٢: (وكان صلاح الدين بن علي داعياً مبرزاً في علوم الاجتهاد وذا ورع شحيح، وبايعه علماء صنعاء).

تتلمذ صلاح الدين بن علي على والده، وكان كثير الذكر الحسن له والتبجيل والاحترام وكان يقول: (وقل والذي، وقل جمل الإسلام، وقل صاحب البرود وقل والذي حرس الله مهجته...).

ولم تذكر لنا الكتب شيوفاً غير ما ذكره هو في كتابه النجم الثاقب...

وقد وصل الإمام المهدي صلاح بن علي بن محمد إلى مرتبة عالية بين علماء عصره إذ بايعه علماء صنعاء اعترافاً منهم بمكانته العلمية والدينية وقد كان مجتهداً إذ الغالب من شروط الإمامة عند الزيدية أن يكون الإمام مجتهداً، وقد عرف ذلك عن صاحب كتاب النجم الثاقب، وكذلك عن والده صاحب البرود الضافية.

## كتاب النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب

منهجه في الشرح:

لقد سلك المؤلف في شرحه طريقة تعليمية حيث يذكر المتن ثم يشرحه وكان يشرح العبارة بطريقة سهلة وهي الطريقة التي بينها في مقدمة الكتاب، حيث قرأ عليه بعض الإخوان كافية ابن الحاجب المتن وطلبوا منه شرحها لهم فشرحها، وكان أكثر الشرح مأخوذاً من كتاب والده البرود الضافية والعقود الضافية، قل في ١ / ١: (فإنه قرأ علي جماعة من الإخوان كافية ابن الحاجب، وكان الإلقاء حينئذٍ أكثره من الشرح المسمى بالبرود الضافية والعقود الضافية....).

وقد اعتمد المؤلف على نسخة للمتن مغيرة للنسخة التي اعتمدها في المقارنة، فقد اعتمدت نسخة الدكتور طارق نجم (الكافية في النحو) وقد حققها وقارن بين نسخها وهي موجودة كثيرة، فاعتمدت عليها وقارنت بين التي بين يدي حيث كان المؤلف يذكر المتن فكنت أقارنه مع متن الكافية في النحو وإذا كان هناك فارق أو زيادة أثبتته في الهامش بقولي: ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

أما أسلوبه في الشرح فكان أسلوباً سهلاً في أكثره، لأنه أسلوب تعليمي لطلبة العلم كما ذكر في المقدمة. وإلى جانب السهولة يتسم بالوضوح فعباراته واضحة لا لبس فيها ولا تعقيد، وإلى جانب السهولة والوضوح يعتمد المباشرة في تناوله لموضوعه، ولكن هناك بعض

الاضطراب في عبارته، ولعل ذلك يرجع إلى النسخ، ويقول عند الشرح والاعتراض على المؤلف: كان الأولى أن يقول، كان يشرح عبارات المتن من الوجهة النحوية، وقد يدفعه إلى إعراب بعض مفرداتها لبيان المراد ونراه في بعض الأحيان يعترض على بعض عبارات المتن، وكان يقول: والأولى، وبذلك يسلم من الاعتراض، ويرد على حده، ويرد عليه، ورد...

وكما هو معلوم فالكافية تحتوي على بعض الشواهد وقد درج الشارح على نسبة هذه الشواهد ما استطاع إلى ذلك، وإلى شرح بعضها وبيان موطن الاستشهاد فيها، ونراه في كل ذلك معتسك العبارة لا إيجاز مغل ولا إطالة مملة.



مصدره:

أما مصادر كتابه فهي كثيرة، وفي الواقع جمع في كتابه ثلاثة كتب في كتاب واحد حيث اعتمد في شرحه على الكتب التالية وأكثر النقل عنها وهي:

كتاب البرود الضافية والعقود الضافية لوالده.

شرح الكافية لرضي الدين الاسترآبلي.

شرح المصنف وهو شرح ابن الحاجب.

وفي الواقع كان عملي في هذه الكتب الثلاثة حيث كان يكسر النقل عن والده ولقد أحصيت ما ذكر أنه نقله عن والده فوجدتها أكثر من

خمسين نقلاً صرح بها، ينظر الصفحات التالية في الجزء الأول: ٢ - ١٨ - ٢٢ - ٤٦ - ٥١ - ٥٣ - ٧٥ - ١٥٠ - ٢٠٦ - ٢٧٨ - ٣٤٣ - ٣٧٣.

والجزء الثاني: ٦٤٤-٦٧٧-٦٨٣-٧١٩-٧٢٠-٧٢٧-٧٣٤-٧٩٣-٨٢٧-٩٠٨.

أما ما لم يصرح به فلم استطع متابعته فيه، لأنه لا يوجد بين يدي نسخة من شرح والده، وقد حاولت الحصول على نسخة أخرى فلم أجد رغم البحث الشديد في المكتبات الخاصة في اليمن (أي مكتبات المخطوطات العامة والخاصة) وبالطبع فقد اعتمد على كتاب والده، كما صرح في المقدمة بيد أنه أخذ عنه أضعاف ما صرح به.

أما المصدر الثاني الأساس الذي اعتمدته، وهو شرح كافية ابن الحاجب للرضي وكان ينقل عنه باسم نجم الدين، وقد بحثت عن سبب هذه التسمية فوجدتها في آخر كتاب الرضي حيث لُقِّب بـ(نجم الدين)، وقد أكثر من النقل عن الرضي بشكل ملفت للنظر، وقد تجاوز ما نقله عن والده، حيث أحصيت له في المجلد الأول ما صرح به ما يقارب من الأربعين موضعاً والأكثر منها ما لم يصرح به ينظر الصفحات الآتية: ٦٩ - ٨٩ - ٩٢ - ١٠٩ - ١١٦ - ١٤٢ - ١٦٩ - ١٨٦ - ٢١٩ - ٢٦٤ - ٢٩٢ - ٣١٧ - ٣٢٦ وغيرها.

ومن الكتب التي أكثر الأخذ عنها شرح الكافية لابن الحاجب فقد أكثر الأخذ عنه مصرحاً بذلك وغير مصرح، ولكن بشكل أقل من الكتابين السابقين فقد أحصيت له في المجلد الأول الذي لم يصرح به،

ينظر الصفحات التالية: ٣ - ٩٣ - ١٨٧ - ٢٤٥ - ٢٥٨ - ٢٩١ - ٢٩٩ -  
٣٦٦ - ٣٢٠ - ٣٣٦ - ٤٠٤ - ٤٢٥....

وكان يلقبُ ابن الحلاج مرة، قال المصنف، ومرة قال الشيخ، ومرة  
باسمه قال ابن الحلاج.

ومن الكتب التي أكثر الأخذ عنها كتاب الأزهار الصافية في شرح  
المقدمة الكافية للإمام يحيى بن حمزة، وقد أحصيت ما نقله عنه فوجدته ما  
يقارب الخمسة والعشرين موضعاً صرح بها، ولم أرجع إلى الأزهار  
للمقارنة وإنما رجعت مستخرجاً آراء الإمام يحيى منها.

ومن الكتب التي اعتمد عليها المؤلف، كذلك كتاب الوافية شرح  
المقدمة الكافية لركن الدين الأسرآبادي، وقد أحصيت ما نقله عنه  
مصرحاً فوجدتها قريبة من الخمسة والعشرين موضعاً استخرجتها  
من مظانها.

وقد ذكر كتباً أخرى أخذ عنها كاملي ابن الحلاج النحوية والإيضاح  
في شرح المفصل لابن الحلاج وكذلك ذكر أنه نقل عن ابن يعيش في  
شرحه للمفصل وعن المفصل والأتمودج والكشاف للزخشي، وكان  
يكثّر النقل عن كتاب سيبويه والمبرد والفراء والأخفش وغيرهم، وقد  
استخرجت هذه الآراء من مظانها.

وكانت بعض النقول هذه مأخوذة عن الرضي دون عزو، أو من كتب  
أصحابها. وقد عوّل الشارح على نوعين من طرق الاحتجاج:

## أولاً: السماع

- القرآن: فقد اعتمد على القرآن الكريم وقراءاته وقد أكثر منها كثرة ملفته للنظر.

- الحديث ورواياته: فقد احتج بالحديث رغم أنه رده عندما قل: والحديث يروى بالمعنى. وقد بلغت الأحاديث التي استشهد بها ما يقرب العشرين حديثاً.

- الشعر: اعتمد اعتماداً كلياً على شعر عصر الاحتجاج وهو الشعر الجاهلي والإسلامي حتى ١٦٠هـ.

ومع أنه اعتمد على عصر الاحتجاج إلا أنه أورد أبياتاً لشعراء كبار منهم أبو تمام الطائي وأبو الطيب المتنبي وأبو العتاهية وأبو نواس وأبو العلاء المعري والإمام الشافعي، فكان يورد أشعار هؤلاء للتمثيل وليس على سبيل الاحتجاج.

- أما الأمثال والأقوال المأثورة فقد اعتمدها مثله مثل جميع من كتبوا وألفوا في النحو.

## ثانياً: القياس

فقد اعتمد القياس وكما هو معلوم أن القياس هو حمل غير المنقول على المنقول في حكم لعل جامعة، قل الكسائي: إنما النحو قياس يتبع، وهم يعمدون إليه إذا كان المنقول عن العرب مستفيضاً بحيث يُطمأن إلى

أنه كثير في كلامهم كثرة أرادوا معها القياس عليه<sup>(١)</sup>.

وكان يذهب في ذلك مذهب والده ويعتمد رأيه في هذا، وكان يقول:  
ويقاس على ذلك، وينظر ج ٨/١ - ١٤. وقل في الجزء الثاني ٥٥٩:

قوله: من الثلاثي قياس، قل: إن كان من ثلاثي فمذهب سيويه  
والجمهور أنها قياس في كل فعل ثلاثي تام متصرف، يحتز من كان  
وأخواتها، ويذر ويدع ونعم وبش وفعل التعجب، والمبرد قصره على  
السمع، وإن كان من رباعي فهو مقصور على السماع. ثم يرد على  
المبرد ويقول: ولم يسمع إلا عرعار لعبة صبيان وقرقار حكاية  
صوت الرعد.

أما منهجه النحوي فهو على عادة النحويين المتأخرين يميلون إلى رأي  
البصريين في الأكثر الغالب وإن كان لا يحدد رأيه بشكل واضح وإن كان  
له في بعض الحالات اختيار كأن يقول: وعندي، كما في الصفحة ٤٠٥ من  
الجزء الأول؛ حيث رجح رأي الفراء؛ وأقره دون القياس عليه، وينظر  
الصفحة ج ١/٤١٨. كذلك اعتمده رأي البصريين كما في ٢/٦٤٢.

أما ما أراه فإنه يرى الرأي الذي يراه والده؛ لأنه يأتي به لسترجيع رأي  
على آخر، أو ليسلك طريقاً خاصاً لذلك، وينظر الصفحات التي  
أحصيتها عليه في التصريح بالأخذ عن والده.

(١) ينظر أصول النحو ٧٨ - سميد الأفغاني





مرکز تحقیقات کلامیه و علوم اسلامی

## القسم الثاني



مركز بحوث التحقيق



مرکز تحقیقات و پژوهش‌های اسلامی

## وصف النسخ

النسخة وحيدة وهي مؤلفة من ١٥١ ورقة من القطع الكبير وكل ورقة فيها ما يقارب ٣٣ سطراً.

وتنقسم إلى جزأين في كل جزء ٧٥ ورقة مكتوبة بخط نسخي عادي غير منقوط، ومتن الكافية مكتوب بلون أحمر.

وفي الصفحة الأولى العنوان وهو: كتاب النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب تأليف مولانا الأعظم الجواد الأكرم الصدر الصمصامة المبرز العلامة سليل آبائه الأكرمين، ووارث علم آل طوش: صلاح الدين أبي محمد صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم الهادي تولى الله مكافأته بمنه وكرمه أمين.

وفي هذه الصفحة إلى جانب هذا العنوان والتقريظ بيتان من الشعر هما:

شور صديقك في الخفى المشكل      واقبل نصيحة ناصح متفضل  
فلله قد أوصى بذلك نبيه      في قوله شورهم وتوكل

يبدأ الجزء الأول من موضوع الكلمة والكلام وينتهي عند موضوع عطف البيان، ويبدأ الجزء الثاني من موضوع المبني وينتهي عند موضوع نون التأكيد، وفي الصفحة الأخيرة تآكل غير واضح ونقص بمقدار نصف صفحة كما في شرح المصنف وما يقارب الصفحة ونصف كما في شرح الرضي.

أما الكتابة الإملائية فكانت تختلف، حيث كان يكتب الألف المقصورة ألفاً معدونة، وكان يسهل ولا يهمز وأكثره غير منقوط وكلمات كثيرة ترسم بغير الطريقة المعاصرة.

أما أسلوبه فقد كان يشبه أسلوب القدماء في التعبير، وكان يكثر مثلاً من حذف فعل الشرط وجوابه، ويبقى الحرف فقط مثل: وإن لم.

### منهج التحقيق:

فكان منهج التحقيق أولاً وقبل كل شيء، حرصت حرصاً كبيراً على ضبط النص، وقد اعتمدت في ذلك على نسخة الرضي، لأنه كان يكثر من النقل عنها، وعلى نسخة ابن الحاجب، وحاولت جهدي أن يخرج النص صحيحاً دقيقاً مضبوطاً بالشكل إذا استدعى الأمر ذلك إلا بعض الكلمات التي لا يتجاوز عندها أصابع اليدين، وهي ليست بالكثيرة بالنسبة لحجم المخطوط، ثم كتبت بالرسم الإملائي المعاصر حتى يتيسر الإطلاع عليه، وإذا كان ثمة خطأ في النص أثبتته في الهامش وصححته في المتن، وذلك بقولي ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها السياق، أو قلت والأشبه كذا، أو قلت تحريف أو تصحيف.

وقمت بتخريج الشواهد الشعرية من مكانها، وسلكت فيها أني حددت البحر، وأتممته وحددت مصادره، وذلك بحسب وفلة مؤرخيها، وذكرت الروايات فيه إن وجدت، وشرحت لغته إن صعبت، وحددت موضع الاستشهاد به إن كان مما يحتاج به، أو إن كان مما لا يحتاج به، حددت موضع التمثيل.

أما بالنسبة للآيات القرآنية أتممت الآية بما يقتضي إعطاء المعنى كاملاً، وحددت مكانها في القرآن وفي السورة مشيراً برقم السورة ورقم الآية كأن أقول مثلاً:

البقرة ترتبها في القرآن الثانية والآية رسوا عليهم أنذرتهم رقمها ٦ فتصبح هكذا البقرة ٦/٢ وهكذا.

ثم قمت بتخريج القراءات إذا كان ذلك مطلوباً وذلك من كتب القراءات المشهورة وكتب التفاسير المعتمدة.

أما الأحاديث فخرجتها من كتب الحديث المشهورة والموجودة فيها، وكذلك فعلت بالأمثال حيث اعتمدت في تخريجها على الكتب المشهورة بذلك.

أما الأقوال الماثورة فقد خرجتها من مكانها في كتب اللغة والنحو وضبطت منها ما يحتاج إلى ضبط.

وفي النهاية لا يسعني إلا أن أعترف بجهد المقل المقصر فإن كنت أصبت وأحسننت فبتوفيق الله لي وتوجيه أستاذي ومشرفي، وإن كنت أخطأت فمن نفسي، وكما هو معلوم فإن عمل التحقيق لا ينتهي مهما راجعه صاحبه لأنه عمل بشر وقد أبى الله أن تكون العصمة إلا لكتابه، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



مرکز تحقیقات و پژوهش‌های اسلامی

# القسم الثالث



مرکز تحقیقات کتابخانه و اسناد ملی

## نص الكتاب





مرکز تحقیقات کتب و میراث اسلامی

### بسم الله الرحمن الرحيم

[أظ] الحمد لله على إقامة اللسان، كما أحمله على الهداية والإحسان. وأشهد أن لا إله إلا الله الملك الديان، شهادة توافق فيها السر والإعلان، والقلب واللسان، وأرجوها منة الغفران، وأستجير بها من عذاب النيران، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المصطفى من عدنان، أرسله إلى جميع الإنس والجان، صلى الله عليه وعلى آله ما اختلف الملوان<sup>(١)</sup> وبعد:

فإنه قرأ علي جماعة من الإخوان كافية ابن الحلاج وكان الإلقاء حينئذ أكثره الشرح المسمى بالبرود الصافية والعقود الصافية لوالدنا وشيخنا العلامة الحبر الصمصامة طود العلم ومعدن التقى والحلم الجمالي، جمل الدين سليل الأئمة الهادين، أبي الحسن علي بن محمد القاسم الهادي<sup>(٢)</sup>، شيد الله مجده، وجلد سعده، وهو أجل الشروح قدراً وأشهرها ذكراً، وكنت ألتقط لهم بعض فرائده المتناثرة، واختصر لهم من فوائده المتكاثرة، فسألوني تسطير ذلك لأجل الاختصار، وتوسطه بين الإقلال والإكثار، فأجبتهم سائلاً متضرعاً إلى الملك الجليل، متوسلاً متشفعاً بالنبي والتنزيل أن يرزقنا العلم والعمل، ويحببنا غر الخطأ والزلل، وسميته بالنجم الثاقب على كافية ابن الحلاج.

(١) الملوان: هما الليل والنهار، وقيل الملوان: طرفا النهار - وقيل هو من (ملو) كما قل ابن

سينه وليس من مَلَى، ينظر اللسان مادة (ملا)، ٤٢٧٣٦.

(٢) وقد نسب في التقرير إلى الهادي وهي صحيحة.

## الكلمة والكلام

قل الشيخ: (الكلمة لفظ... إلى آخره)<sup>(١)</sup> وأغفل حدّ النحو، حذواً على ما فعل الزمخشري<sup>(٢)</sup>، والحاجة إلى حدّه كالحاجة إلى حدّ الكلمة، بل هو أهم. واشتقاق النحو<sup>(٣)</sup> من القصد لأن النحويين القدماء قصدوا كلام العرب، المرأعي لقياسات الإعراب، بقصد أن يتشابه كلامهم، وله حدان: لغوي واصطلاحي.

أما اللغوي: فهو مشترك بين معانٍ سبعة: بمعنى (مثل)، وبمعنى (عند)، وبمعنى (دون)، وبمعنى (القصد)، وبمعنى (الصرف)، (واسم للقبيلة)، و(اسم لهذا الفن) غلب عليه من بين المنحوات، كما غلب علم الفقه<sup>(٤)</sup> على الأحكام الشرعية، وعلم الكلام<sup>(٥)</sup> على العلوم الإلهية.

وأما الاصطلاحي: فقال ابن الحاجب: هو علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم إعراباً وتصريفاً.

(١) في الكافية المحققة إكمال الجملة: (وضع لمعنى مفرد) ٥٩.

(٢) ينظر شرح المصنف ٦، والمفصل للزمخشري ٦.

(٣) ينظر ملّة (لحا) في اللسان ٤٣٧/٦.

(٤) علم الفقه: هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية، أو

المستفاد من أدلتها التفصيلية، ينظر علم أصول الفقه عبد الوهاب خلاف ١١.

(٥) علم الكلام: هو علم يُقْتَدَرُ فيه على إثبات العقائد الدينية على الغير بإيراد الحجج ودفع

الشبه، ينظر التهانوي - للشيخ المولوي محمد أعلى، كشاف اصطلاحات الفنون.

وقال صاحب البرود: <sup>(١)</sup> أقرب ما يُحدّث به علم يُتعرّف به التغيرات العربية الواقعة على الكلم لفظاً أو تقديرًا، فاحترز بالتغيرات العربية عن غير العربي كنصب الفاعل ورفع المفعول وبقوله (الواقعة على الكلم) من معرفة الكلم ومعانيها وهو اللغة، ودخل في معرفة التغيرات البناء على حركة أو سكون وإن كان لا يتبدل، لأنه لا يعرف مواضع التغير إلا وقد عرف مالا يتغير.

وأما الكلمة فهي مفرد الكلم مثل ثمرة وتمر لأن الكلم لم يستعمل إلا فيما فوق الاثنين بخلاف ثمرة، فإن يستعمل في الواحد والاثنين والجمع، وفيها ثلاث لغات بوزن نُبقة لأهل الحجاز وهي أقواها، وبوزن سثرة، وبوزن ثمرة وهي أضعفها، ولها حقيقتان: لغوية واصطلاحية:

أما اللغوية: فتستعمل حقيقة ومجازاً، والحقيقة إطلاقها على كل واحد من الاسم والفعل والحرف.

والحجاز في معان ثلاثة: يعبر بها عن القصيدة، كقول العرب: أفصح كلمة قالها لبيد:

[١] ألا كلُّ شيءٍ مسلخا للهِ لاطلُ  
وكلُّ نعيمٍ لا محالة زائلٌ <sup>(٢)</sup>

(١) صاحب البرود هو، والد المؤلف الشارح، وله شرح على الكافية المسمى: (البرود الصافية والعقود الصافية شرح الكافية) وهو علي بن محمد بن أبي القاسم المتوفى ٨٢٧هـ ومنه نسخة في الامبروزيانا في إيطاليا برقم ٢٧٩٦٩ ينظر مصطلح الفكر العربي الإسلامي في اليمن عبد الله الحبشي، وقد عرّفه الشارح لهذا الكتاب في مقلعته المثبتة في بداية النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب.

(٢) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة العامري الشاعر المخضرم - الصحابي في -

ويعبر بها عن عيسى عليه السلام، قال تعالى: ﴿وَكَلَّمْنَاهُ الْقَلَامَ إِلَىٰ مَرْثَمٍ﴾<sup>(١)</sup> ويعبر بها عن الكلام، كقوله: «الكلمة الطيبة صدقة»<sup>(٢)</sup>.

وأما الاصطلاح: فما ذكره المصنف<sup>(٣)</sup> وهو: (لفظ وضع لمعنى مفرد) فقوله: (لفظ) جنس الحد يدخل فيه المهمل والمستعمل، وخرجت الخطوط والإشارات والعقود والنصب، فإنها وإن دلت على معنى فليست بلفظ، وقوله: (وضع)، خرج ما كان بالطبع كقول الساعل: أح، والنائم أخ، قوله (لمعنى) خرجت المهملات نحو: كادت، وما دت، وديز مقلوب زيد، (مفرداً) احترازاً من المركب، نحو (قام زيد)، و(زيد قام)، وسائر التراكيب، ويجوز في (مفرد) الرفع والجر، فالرفع صفة للفظ، والجر صفة للمعنى، لكن الرفع ضعيف للفصل بين الصفة والموصوف، ولأنه يرد عليه نحو: عبد الله<sup>(٤)</sup> مسمى به، فهو لفظ مركب وضع لمعنى مفرد، ومعرفة هذه الحقيقة موقوفة

ديوانه ٢٥٦، ينظر الخزانة ٤/ ٢٥٥، ٢٥٧، والمغني ١٧٦، وشرح شذور الذهب ٢٨٢، واللسان ملحة (رجز) ٣/ ١٥٨٨.

الشاهد فيه: قوله: (ما خلا الله) حيث نصب اسم الجلالة بعد ما خلا - حيث دليل على أن الاسم الواقع بعد ما خلا يكون منصوباً، مفعولاً به. وما مصدرية ولا يكون بعدها إلا فعل وفاعلها واجب الاستتار أما إذا كانت (ما) زائدة فإن ما بعد (خلا) اسم مجرور بـ (خلا) التي هي في هذه الحال حرف جر مثل حاشا، والشاهد الثاني فيه توسط المستثنى بين جزأي الكلام - وهو قوله ما خلا الله حيث وقعت بين المبتدأ وخبره والتقدير ألا كل شيء باطل ما خلا الله.

(١) سورة النساء ٤/ ١٧٦ وتتلوها: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلَّمْتَهُ الْقَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ...﴾.

(٢) رواه البخاري في صحيحه باب طيب الكلام من كتاب الأدب ٨/ ١٤، وأحمد في مسنده ٢٥١/٢، ٢٥٢.

(٣) ينظر شرح المصنف ٦، وأمالى ابن الحاجب ٢٩١/١ وشرح المفصل ١٩١.

(٤) ينظر شرح الرضي ٣/١ وما بعدها.

على معرفة اللفظ، والوضع، والمعنى، والمفرد.

فاللفظ: <sup>(١)</sup> اشتقاق من الطرح، يقال لفظته الأرض أي طرحته، وهو في الأصل مصدر، ثم استعمل في معنى الملفوظ به، وهو المراد هنا، كما تقول: الدينار ضرب الأمير، أي مضروبه <sup>(٢)</sup>.

وحته ما يخرج من الفم، قاله الرماني <sup>(٣)</sup>، وهو مقترض بالريق، وعلى هذا لا يقال لفظ الله، كما يقال: كلام الله <sup>(٤)</sup>، فلا يصح التحديد به لعدم عمومته، والأولى أن يقال: هو الصوت المتقطع أحرفاً، فيخرج ما كان شاذاً (ح) كصوت البهائم، وطنين الذباب، وصرير الباب.

والوضع: إيقاع لفظ على أمر يفهم عند سماعه ذلك الأمر، والمعنى هو المسمى، والمفرد ما لا يدل <sup>(٥)</sup> جزء لفظه على جزئه حين صار جزءاً له كقولك (زيد) فإن أحد حروفه لا يدل على جزء له من ذاته، وقوله: (حين صار جزءاً له)، كقولك: زيد، فإن أحد حروفه، مثل (غلام زيد)، إذا سمي به، فإنه قبل التسمية دال جزء لفظه على جزئه، وبعد التسمية غير دال،

(١) ينظر اللسان مائة (لفظ) ٤٠٥٣/٥.

(٢) ينظر الأزهار الصافية شرح المقدمة الكافية ١٧/١.

(٣) هو علي بن عيسى بن عبد الله أبو الحسن الرماني ولد سنة ٢٧٦هـ وتوفي ٣٨٦هـ من مصنفاته: التفسير وشرح أصول ابن السراج، وشرح سيبويه، وشرح المختضب شرح الصفات، معاني الحروف وغيرها ينظر ترجمته في البغية ١٨٠/٢ - ١٨١، ومعجم الأدباء ٧٣/٧ وما بعدها، إنبله الرواة ٢٩٤/٢ وما بعدها، الأعلام ٣٦٦/١.

(٤) ينظر شرح الرضي ٣/١، وشرح المفصل ١٩/١، واللسان مائة (كلم) ٣٩٥٥/٥، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٥/١ - ٢٦. قل سيبويه في ٢٥/١ هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة. (فمنه: مستقيم، حسن، وحل، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محل كذب) ثم ضرب أمثلة لكل نوع منها.

(٥) في الأصل (يدخل)، وهو تحريف.

والمركب عكس ذلك وهو ما يدل جزء لفظه على جزئه حين صار جزءاً<sup>(١)</sup> له، ويرد على حده ثلاثة أسئلة:

الأول: الضمير المستتر في (قُم)، فإنه كلمة وليس بلفظ، وأجيب بأنه كاللفوظ به، بدليل أنه لا يستقل الكلام دونه، وأنه يبرز في بعض المواضع، نحو: (قوما)، بخلاف ضمير اسم الفاعل، ولهذا لم يكن كلمة مستقلة.

الثاني: أنه جمع بين النقيضين في قوله: (الكلمة) لأن الألف واللام للجنس فيها والتاء للإفراد، والجواب أن لام الجنس على ضربين: مستغرة مفيدة للكثرة: وهو ما يحس منها لفظ (كل)<sup>(٢)</sup> كقوله تعالى: ﴿وَالْفَصْرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾<sup>(٣)</sup> ودالة على ماهية الجنس المقصود في الذهن عقلاً من غير نظر إلى قلة ولا كثرة<sup>(٤)</sup> كقوله تعالى: ﴿لَنْ أَكُلَهُ الذَّنْبُ﴾<sup>(٥)</sup>، لأنه هنا لم يرد استغراق الجنس، وهو المقصود في الكلمة، لأن الحد إنما يذكر لبيان ماهية الشيء من غير نظر إلى استغراقه.

الثالث: ما وجه تذكيره لفظ ؟ وهلاً أنه مطابقة للكلمة، والجواب أن (لفظاً) أعم من لفظة لأنه اسم جنس كـ (ثمرة)<sup>(٦)</sup> [و٢] وتمر تطلق على المفرد والمثنى والجمع بخلاف ثمرة، فإنها لا تطلق إلا على واحد الجنس

(١) ينظر شرح المفصل ١٩٨، وشرح الرضي ٥٨.

(٢) ينظر شرح الرضي ٤٨.

(٣) المعصر، ٢٨٠٣.

(٤) ينظر شرح الرضي ٤٨.

(٥) يوسف ١٤٨٢، وقامها: ﴿وَلَحْنُ عَصَبٍ إِنَّا إِذَا لُحَّاسِرُونَ﴾.

(٦) ينظر شرح الرضي ٥٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٧٨.



لا غير، فلو قلنا: لفظه لزم في الحرف الواحد من (زيد) أن يكون كلمةً ولا تجب المطابقة بين المبتدأ والخبر إلا إذا كان الخبر صفةً مشتقةً، (ولفظاً) وإن كان في المعنى ملفوظاً به، وهو صفةً مشتقةً، فالعبرة بالأصل والأصل مصدر، قل ابن الحاجب<sup>(١)</sup>. قولنا لفظ أحسن من قولهم لفظه إشارة إلى قول الزمخشري<sup>(٢)</sup>، ووجه واحد وإن أراد به عدداً مخصوصاً فلا دليل عليه وإن أراد جنس اللفظ، فقولنا لفظ أعم وأخصر وأدفع للبس.

قوله: (وهي اسم، وفعل، وحرف) يعني أن الكلمة تنحصر في هذه الثلاثة لا غير، وزاد الزمخشري<sup>(٣)</sup> رابعاً وهو (المشترك)، وطاهر<sup>(٤)</sup> جعلها عشرة، لكن بينها أوبين اثنين منها. هذه التقسيمات ليست بزايدة على الاسم والفعل والحرف، لأن المشترك لا يكون إلا بينها أوبين اثنين منها، والرفع والنصب والجر وسائر ما زاده طاهر، بعضه ليس من أقسام الكلمة، كالحركات والجزم، وأما العامل والتابع فمن أقسامها، لكنه ذكرها باعتبار أمر آخر وهو كونه عاملاً وتابعاً، وأما الخط فهو علم آخر وإنما قدم الاسم على الفعل لصحة الإخبار به وعنه نحو: (زيد قائم)، و (القائم زيد)، وقدم الفعل على الحرف لأنه يخبر به بخلاف الحرف، فإنه لا يخبر به ولا عنه. فلذلك أخره وقد قيل في قوله: وهي اسم وفعل وحرف،

(١) ينظر الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب ٥٩١.

(٢) ينظر المفصل ٦.

(٣) ينظر المصدر السابق.

(٤) طاهر بن أحمد بن بابشاذ مات سنة ٤٦٩ هـ من أشهر تصانيفه شرح الجمل للزجاجي، شرح المقدمة المحسبة، وتعليق في النحو ما يقارب خمسة عشر مجلداً. ينظر ترجمته في بغية الوعاة ١٧/٢، إنبل الرواة ٩٦٢، معجم الأدباء ١٧/١٢، الإعلام ٢٢٠/٣ وينظر رأيه في شرح المقدمة المحسبة ٩١ - ٩٣ وقد عددها وهي: (الاسم، والفعل، والحرف، والرفع، والنصب، والجر، والجزم، والعامل، والتابع، والخط).



يلزمه أن تكون الكلمة مجموع الثلاثة، لأن الواو تفيد الجمع، فيكون قوله: (مُرَّ بزيد) كلمة واحدة فلو أتى بـ(أو) كان أولى، وجوابه من وجهين:

أحدهما: أن الواو بمعنى (أو).

الثاني: أن التقسيم مع الواو على ضربين:

تقسيم للاسم إلى أجزائه، كقوله: (السكنجين) خلّ وعسل وإلى جزيئاته، كقولك: الحيوان: (إنسان وفرس)، والكلمة (اسم وفعل وحرف) فهذا لا يلزم فيه الاجتماع بخلاف الأول، والفرق بين الجزئي والأجزاء، أن الجزئي يدخل تحت الكلّي، ويكون الكلّي خبراً عنه، نقول الإنسان حيوان، والاسم كلمة، ولا يدخل الجزء تحت الكلّي ولا يخبر بالكلّي عن الجزء، لا تقول: الزنجبيل سكنجين<sup>(١)</sup>.

قوله: (لأنها إما تدل على معنى في نفسها أولاً [الثاني الحرف إما أن يقرن بأحد الأزمنة الثلاثة أولاً، الثاني الاسم، والأول الفعل]<sup>(٢)</sup>)، الدليل على المحصر الكلمة في هذه الأقسام، العقل والسمع، أما العقل فالقسمة الدائرة بين النفي والإثبات، حيث قل: (لأنها إما أن تدل على معنى في نفسها أولاً)، الثاني الحرف: (وهو إن لم يدل) والأول: وهو إن دلت، إما أن تقرن بأحد الأزمنة الثلاثة أولاً.

(١) السكنجين: خلّ وعسل، وينظر شرح الرضي ٧١ والعبارة منقولة عن الرضي بتصريف.

والسكنجين كلمة أعجمية معناها الشراب المتخذ من حامض وحلو.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

الثاني: الاسم: وهو ان لم يقترن ودلت على معنى في نفسها، والأول الفعل، وهو ان اقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة ودلت على معنى في نفسها وذلك لأن القسم ثلاث، قسمة دائرة بين إثباتين، نحو: (زيد في الدار أوفي السوق)، فهذه يجوز دخول متوسط بينهما، وقسمة بين نفيين، نحو: (زيد لا في الدار ولا في السوق)، فهذه أيضاً يجوز دخول متوسط بينهما، وقسمة دائرة بين نفي وإثبات نحو: (زيد في الدار أولاً؟) فهذه لا يجوز دخول متوسط بينهما، وقسمة أسنخ<sup>(١)</sup> من الدائرة بين النفي والإثبات.

وأما السمع فما روي عن أمير المؤمنين علي (عليه السلام) أنه قل لأبي الأسود الدؤلي<sup>(٢)</sup> يا أبا الأسود اقسام هم الكلام إلى ثلاثة أقسام (اسم وفعل وحرف).

قوله: (وقد علم بذلك حد كل واحد منها) يعني قد علم بهذا التقسيم حد كل واحد من الاسم والفعل والحرف، فإن قيل فلم حقق كل واحد منها بعد ذلك؟

قلنا هذا على سبيل الجملة، وتحقيق كل واحد منها [٢ظ] على انفراده على سبيل التفصيل.

قوله: (الكلام) اسم مصدر كالطلاق والعتق، لأنه من كلم وقياسه

(١) السنخ الأصل من كل شيء، ورجع فلان إلى سنخ الكرم، والسنخ والأصل واحد ينظر اللسان ملحة (سنخ)، ٢١١٤/٣.

(٢) أبو الأسود الدؤلي ظالم بن عمرو أول من وضع أسس النحو، وهو من سادات التابعين صاحب علياً رضي الله عنه، وهو ثقة شيعي شاعر روى عن عمر وعلي وابن عباس وأبي ذر وغيرهم توفي سنة ٦٩هـ. ينظر ترجمته في البغية ٢٢/٢، ٢٣، ومعجم الأدباء ٣٤/١٢ - ٣٨ وفيات الأعيان ٢٤٠/١، والإصابة في تمييز الصحابة ١٣/٧ وإنبه الرواة ٤٨/١ وما بعدها.

تكليماً. وقيل: هو مصدر لأنه قد عمل، قال الشاعر:

[٢] فلشفي نفسي من تبريح ما بها

فإن كلامها شفه لما بها<sup>(١)</sup>

والكلام يستعمل في اللغة وفي الاصطلاح، أما اللغة فيستعمل في معانٍ ثلاثة<sup>(٢)</sup> على ما في النفس من إرادة الكلام وترتيبه وليس بمعنى مستقل قل:

[٣] إن الكلام لفي الفؤاد وإنما

جعل اللسان على الفؤاد دليلاً<sup>(٣)</sup>

وعلى الخط لما بين دفتي المصحف تقول: هذا كلام الله، وعلى الإشارة قل الشاعر:

[٤] إذا كلمتني بالعيون الفواتر

أجبت عليها بالدعوى البوائر<sup>(٤)</sup>

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسيئة في شرح المفصل ٢٧٨ وقيل:

الأهل إلى ربنا سبيل ومساءة تكلمني فيها من الدهر خاليا

وهمع الفواعل ٩٨ والبيتان لذي الرمة في الدرر ٣١٣، والشاهد فيه قوله: (كلامها) حيث أحمل اسم المصدر (كلام) قل شرح المفصل ابن يعيش. ذهب الأكثرون إلى أنه اسم للمصدر وذلك لأن فعله الجاري عليه لا يخلو من أن يكون كلم مضاعف العين مثل سلم أو تكلم فكلم فعل يأتي مصدره على الضم، وتكلم مثل تفعل يأتي مصدره على الضم فثبت أن الكلام اسم للمصدر والمصدر الحقيقي التكليم والتسليم انتهى كلامه (٢٨).

(٢) ينظر شرح شذور الذهب ٥٢، وقد ذكر ابن هشام هذه المعاني الثلاثة.

(٣) البيت من الكامل وهو للأحظف كما في شرح شذور الذهب ٥٤ وينظر شرح المفصل ٢٨. الشاهد فيه قوله: أنه استعمل الكلام على ما في النفس من معنى، وأن العرب تطلق الكلام على المعنى الموجود في النفس.

(٤) ذكره أبو حيان في البحر المحيط ٤٧٢/٢، ولم ينسبه.

وأما الاصطلاح فقوله: (ما تضمن كلمتين بالإسناد). فقوله: (ما) جنس للحد، فلوقال: (قولُ تضمن)، أو كلمتان أُسْنِدْتُ إحداهما إلى الأخرى لكان أولى<sup>(١)</sup>، ويدخل في (تضمن) المنطوق به، نحو: (زيد قائم)، والمقدر نحو: (قم) بخلاف ما لوقال: (تركبت)، لأن التركيب يستدعي التعدد لفظاً، قل ابن الحالج<sup>(٢)</sup> قوله: (كلمتين)، يحرز عن الكلمة الواحدة، وقوله بالإسناد: يعني (المفيد) كإسناد الجمل، ويخرج المضاف والمضاف إليه وسائر المركبات لأن إسنادها غير مفيد لأن المراد بالإسناد نسبة أحد الجزأين إلى الآخر لإفادة المخاطب، ولا يقال: هذا إضمار في الحد لأن اللام للعهد، إذ المشهور من الإسناد في اصطلاح النحاة: إسناد الجمل وهو المفيد، ويرد على حده من إسناد الجمل نحو: (إن قام زيد)، فإنه تضمن كلمتين بالإسناد وليس بكلام، فقل: إن دخول حرف الشرط حالة عارضة ولا عبرة به، وقال الأندلسي<sup>(٣)</sup> والإمام يحيى<sup>(٤)</sup> بن حمزة: لا بد في الحد من أن يقال: (وحسن السكوت عليه)<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر شرح المفصل ٢/٨.

(٢) ينظر شرح المصنف ٦.

(٣) الأندلسي هو القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي الإمام أبا محمد اللورقي النحوي المتوفى ٦٦١ هـ. قل ياقوت عنه: إمام في العربية عالم بالقراءات صنف شرح المفصل في أربعة مجلدات، وشرح الجزولية والشاطبية ينظر ترجمته في البنية ٢/٢٥٠، ومعجم الأدباء ٣٣٤/١٦.

(٤) الإمام يحيى بن علي بن إبراهيم العلوي الطالبي ولد ٦٦٩ هـ ومات ٧٤٥ هـ له مصنفات كثيرة في أكثر العلوم العربية والإسلامية منها الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية، وشرح الطراز في البلاغة.

تنظر ترجمته في البدر الطالع ٣٣٦/٢، والأعلام ١٤٣/٨ - ١٤٤، وينظر رايه في الأزهار الصافية شرح المقدمة الكافية ٣٦ - ٢٧.

(٥) وهذا ما ذهب ابن مالك في ألفيته وهو ما اصطلاح عليه النحاة وهو اللفظ المفيد فائدة.

قوله: (ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو اسم وفعل). وأجازه الفارسي في حرف واسم<sup>(١)</sup> نحو: (يا زيد) بدليل حسن السكوت عليها، وأجاب البصريون<sup>(٢)</sup> بأن (يا) في معنى الفعل كأنك قلت (أدعوزيداً) وعلى كلام بعضهم لا إشكال، لأنه يقول باسمية حرف النداء، فقد يأتي من اسمين، وإنما لم يأت الكلام إلا في اسمين نحو: (زيد قائم) أو في فعل واسم نحو: (قام زيد)، لأن التركيب الممكن يرتقي إلى اثنتي عشرة مسألة، لأن معنى ثلاثة، اسم وفعل وحرف، وتركيب كل واحد منها مع نفسه ومع أحدهما على البذل، ومعهما جميعاً فخمس متكررة وواحدة مركبة من اسم وفعل وحرف، فبقي ستة، اسم مع اسم، واسم مع فعل، واسم مع حرف، وفعل مع فعل، وفعل مع حرف، وحرف مع حرف، ولا يصح من هذه المركبات إلا اثنان، اسم مع اسم، واسم مع فعل نحو: (زيد قائم) و(قام زيد)، فالأول جملة اسمية، والثاني فعلية، وإنما لم يأت إلا منهما لأنه لا بد من مسند ومسند إليه، وقد حصل فيهما، ولم يأت في غيرها، إما لعدم المسند والمسند إليه كلحرف مع الحرف، أو لعدم المسند إليه كالفعل مع الفعل، وكالفعل مع الحرف، أو لعدم المسند كالاسم مع الحرف، ولا يرد عليه (يا زيد) لأن الحرف نائب مناب الفعل، على الصحيح.

بحسن السكوت عليها) ينظر شرح ابن عقيل ١٤/١، وشرح المفصل ٢٠/١، قد ابن مالك في الألفية:

كلامنا لفظ مفيد كاستقيم واسم وفعل ثم حرف الكلم

- (١) ينظر كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ٩٥/١، وكتاب (البيان) شرح (اللمع) لابن جني ٢٠/١ إملاء الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي المتوفى ٥٣٩ هـ، واللمع ٣٣/١ - ٣٤.
- (٢) ينظر الأنصاف ٣٢٧/١ مسألة رقم ٤٥، المناهى المفرد العلم معرب أو مبني وشرح المفصل ١٢٧/١.

قوله: (الاسم) اختلف في اشتقاقه، فعند البصريين أنه مشتق من السمو<sup>(١)</sup> وهو العلو والارتفاع، لأنه سُمي به إلى العقل فخرج به إلى الوجود قل الشاعر: [ظ<sup>٣</sup>]

[٥] دنوت تواضعاً وسموت مجداً<sup>(٢)</sup>

فلحذف لامه، وعند الكوفيين أنه مشتق من السمة وهي العلامة، فلحذف فاؤه، قل ثعلب: الاسم سمة توضع على المسمى ليعرف بها، قل الشاعر:

[٦] عوى ثم نلّى هل أخصتم قلائصنا

وسمّن على الأفخلة بالأس أربعة<sup>(٣)</sup>

(١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٦٨ المسألة رقم ١ الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم، واللسان ملحة سمو ووسم، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢٨ وما بعدها، وفي كتاب إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر بن الأنباري، وهو كوفي يقول: إن الاسم مشتق من السمو وكذا نُقِلَ عن ثعلب ذلك كما في اللسان ملحة سما ٢١١٠/٣، وبذلك تنتهي دعوى الخلاف في اشتقاق الاسم بين البصريين والكوفيين.

(٢) صدر بيت من الوافر، ينظر اللسان ملحة (سمو) ٢١١٠/٣، والشاهد فيه قوله: (سموت) حيث جاء سمو مشتق من السمو كما هو رأي البصريين.

(٣) البيت من الطويل وهو بلا نسبة كما في اللسان ملحة (سما) وأنشد ثعلب مع ثلاثة أبيات أخر كما ذكر صاحب اللسان قل: وقد سمو واستموا إذا خرجوا للصيد وقل ثعلب استمانا: أصلنا واستمى: تصيد وأنشد ثعلب هذه الأبيات دون أن ينسبها:

عوى ثم نلّى هل أخصتم      وسمّن على الأفخلة بالأس

غلام أصلته النُبوخ فلم يجد      له بين خبيتر والهبالة أجمعما

أناساً سيوانا فاستمانا فلا ترى      أنما دلج أهلى بليل وأجمعما

وكان معنى وسمّن في البيت كما قل ثعلب، وهو الجورب من الصوف يلبسه الصائد ويخرج إلى الظباء نصف النهار، فتخرج من أكنتها ويلبها حتى تقف فيأخذها.



ودليل البصريين<sup>(١)</sup> على أنه من السمو: التصغير والتكسير والإضمار، لأن التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها، وهم يجمعون على أسماء وسمي وسميت، وقياس الكوفيين أوسام ووسيم ووسمت، ولم يقل بذلك أحد. وفيه خمس لغات إسم أسم سيم سم [سم]<sup>(٢)</sup> وسم<sup>(٣)</sup>.

[٧] فضم واكسروا في السين إن حلفت

والحنف والضم في مقصوده لزما

وقطع همزته في الشعر ليس به

بئس ولولاه في هذا ما فهم<sup>(٤)</sup>

قوله: (الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقرون بأحد الأزمنة الثلاثة) قوله: (ما) جنس للحد فلو قل (كلمة) كان أولى (دل على معنى) خرجت المهملات في (نفسه)، خرج الحرف، ومحل (في نفسه) الجر صفة لـ (معنى) وضمير (نفسه) عائد إلى (معنى) عند المصنف<sup>(٥)</sup>، والصحيح أنه عائد إلى (ما) لأن المراد بها كلمة، وهي على بابها لا بمعنى الباء<sup>(٦)</sup>،

(١) ينظر الإنصاف ٦٨ مسألة رقم (١) وينظر اللسان ملحة (سما).

(٢) ما بين الحاصرتين مكررة.

(٣) ينظر اللسان ملحة (سما) ٢١٠٧/٣، وملحة (وسم) ٤٨٣٧/١، والتي أثبتها الشارح سنة مع تكرار واحدة. وفي اللسان عدّها أربعاً وقال: وألفه ألف وحصل وربما جعلها الشاعر ألف قطع للضرورة كقول الأحوص.

وما أنا بلهوس في جِسم ولا من تسمى ثم يلتزم الاسما

اللسان ٢١٠٩/٣، وقد كرر (سم) مرتين.

(٤) والمفهوم من هذين البيتين لغات خمس وليس ستاً.

(٥) ينظر شرح المصنف ٧، ينظر شرح الرضي ١١/١.

(٦) يريد أن هاءنا للظرفية وليست بمعنى الباء.

كما قل بعضهم و(غير) صفة بعد صفة لقوله (معنى).

قوله (غير مقترن بأحد الأزمنة)، خرج الفعل وبعض الاسم، نحو (الصباح والفوق) <sup>(١)</sup> (الثلاثة)، رجع (الصباح) و(الفوق) ويعني بالثلاثة: (الماضي والحاضر والمستقبل)، ويرد على حده إشكالات أربعة:

الأول: المخطوط والعقود والإشارات <sup>(٢)</sup> والنصب فإنها دالة على معنى في نفسها غير مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة وليست بأسماء، وجوابه أنه اتكل على مورود القسمة كأنه قل: الاسم كلمة، والعقود ونحوها ليست من جنس الكلام.

الثاني: الفعل المضارع نحو <sup>(٣)</sup> (يقوم) و(يضرب) على القول بالاشتراك فإنه دال على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة، والجواب أن الاعتبار بالمتكلم، ولم يقصد إلا أحد معنييه، واللبس إنما حصل على السامع ولا عبرة به.

الثالث: اسم الفاعل: <sup>(٤)</sup> إذا أريد به أحد الأزمنة نحو: (زيد ضاربٌ عمراً)، وأجيب بأن أصله أن يكون صفة، كقولك: (رجل مالك العبد) فإنه صفة محضة، وإنما عرض له الاقتران في بعض مواضعه لأجل الاشتقاق، والاشتقاق عارض، والعارض لا يخرج الأشياء عن أصولها <sup>(٥)</sup> ألا ترى أن قولك (إن قام زيد قمت) يحكم عليه، ولكن لا عبرة

(١) ينظر شرح المصنف ٧، وشرح الرضي ١٧٨.

(٢) ينظر شرح شذور الذهب لابن هشام ٥٤ وما بعدها.

(٣) ينظر شرح المصنف ٧، شرح الرضي ١٧٨.

(٤) ينظر شرح الرضي ١٧٨.

(٥) ينظر المصدر السابق.



بالمعارض، قل ابن الحارث: <sup>(١)</sup> وهذا الاعتراض أشكل من المضارع، أي أكثر إشكالاً، وإنما كان أكثر لأن الفعل المضارع داخل في الاسم، واسم الفاعل خارج عنه، والشئ يدخل بلدى ملابسة بخلاف الخروج.

الرابع: الأفعال التي لا تتصرف كـ (نعم) <sup>(٢)</sup> و (بش) وأخواتهما فإنها دالة على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان، فيدخل في حد الاسم ما ليس منه، وأجيب بأن الأصل فيه التصرف، ولكن سلبت التصرف لإفادة معنى، وهو المذح العام والذم العام، ألا ترى إلى قول البائع: (بعت) [ظ٣] والمشتري (اشتريت) فإنهما خرجا من الاقتران لعروض الإنشاء فيهما، وذلك لا يخرجهما عن الفعلية، قل الشيخ: <sup>(٣)</sup> وهذا أشكل من اسم الفاعل، وجه إشكاله أنها لم توجد متصرفة ولهذا حكم بمضمر باسميتها، ولأن اسم الفاعل لم يحصل فيه اللبس إلا بواسطة، وهي عمله أو إضافته، وهذه الأفعال اللبس حاصل فيها من غير واسطة.

قوله: (ومن خواصه) (من) تمييزية <sup>(٤)</sup> لأن خواص الاسم كثيرة، لكن لم يذكر منها إلا ما اشتهر، وأكثر استعمالاً، والخواص جمع خاصة <sup>(٥)</sup>، كـ (دواب) جمع (دابة)، ومعرفة الاسم تكون بالحد وبالخاصة، والفرق بينهما من وجهين:

أحدهما: أن الحد يعم أجزاء الحدود، والخواص بخلاف ذلك.

(١) ينظر شرح المصنف ٧.

(٢) ينظر المصدر السابق.

(٣) ينظر شرح المصنف ٧.

(٤) ولها معان أخر مذكورة في مواضعها، منها البيانية - وابتداء الغاية - والتعليل والهيل (ينظر الجنى الداني ٣٠٨ وما بعدها).

(٥) ينظر شرح المفصل ٢٤/١، واللسان مادة (خصم) ١١٧٣/٣.

الثاني: أن الحذف يطرد وينعكس والخاصة تطرد ولا تنعكس، وحقيقة الطرد أن تأتي بالحذف إلى جانب (كل)، وتخبر بالحدود أخيراً. فتقول: كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة فهو اسم، وحقيقة العكس أن تأتي بالحذف إلى جانب كل، وتخبر بالحدود أخيراً فنقول: كل اسم فهو دال على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة هذه حقيقة المنطقين، والنحويون يعكسون ذلك، فتقول: في الخاصة كل ما دخله الألف واللام فهو اسم، فهذا اطراد<sup>(١)</sup> ولا يصح العكس لأن كثيراً من الأسماء لا تدخله الألف واللام، كالضمائر والأعلام وخواص الاسم على ضربين: لفظية ومعنوية، فاللفظية: اللام والجر بحرف والتنوين، والمعنوية: الإسناد إليه والإضافة<sup>(٢)</sup>.

قوله: (دخول اللام) وكان الأولى أن يقول: حرف التعريف ليدخل (أل) وإنما اختص بالاسم، فلأنه محكوم عليه بالإخبار عنه، ولا يحكم على الشيء إلا بعد معرفته، والأفعال أحكام يخبر بها، وحق الخبر أن يكون مجهولاً ليفيد المخاطب فلم يقبل التعريف، وقد شذ دخول اللام على الفعل لمحقول الشاعر:

[أ] ما أنت بالحكم الترضى حكومت

ولا الأصيل ولا في الرأي والجندل<sup>(٣)</sup>

(١) ينظر شرح الرضي ١٣٨، وشرح المفصل ٢٥/١. وما بعدها.  
(٢) وهذا ما ذهب إليه شارح المفصل ابن يعيش في ٢٤/١ حيث قل: (وإنما قل حرف التعريف ولم يقل حرف الألف واللام على علة النحويين لوجهين أحدهما أن الحرف عند سيويه اللام وحدها والهمزة دخلت توصلاً إلى النطق بالسكن وعند الخليل أن التعريف بالألف واللام جميعاً وهما حرف واحد مركب من حرفين).  
(٣) البيت للفرزدق وهو من البسيط، ينظر اللسان لغة (أمس) ٣٧/١، والإنصاف مسألة في علة بنه الآن

قوله: (والجر) ولم يقل حرف الجر، لأنه قد يدخل على الفعل على سبيل الحكاية، وتقول (زيد) مرفوع لـ(قام)، قاله ركن الدين<sup>(١)</sup> واعترضه صاحب البرود بأن الفعل قد صار (هذا) اسماً، وإنما التعليل أن يدخل على الفعل إذا كان صفة لموصوف محذوف نحو:

[٩] والله ما يلي بسلم صاحبه

ولا غلط اللين جائيه<sup>(٢)</sup>

وإنما كانت من خواص الاسم لأنها وضعت لتوصل معاني الأفعال إلى الأسماء، ولأن الجر عَلمُ المضاف والأفعال لا تقع مضافاً إليه، لأن المضاف إليه محكوم عليه، والأفعال أحكام.

قوله: (والتنوين)<sup>(٣)</sup> يريد تنوين التمكن والتكثير والعوض والمقابلة،

٥٢٧/٢، شرح شذور الذهب ٤٠، والرصف ١٦٢ - ٢٢٥، والجنى ٢٠٢، والممع ٢٤٩/١. والشاهد فيه: دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع وهذا خلاف القاعدة بأن (أل) مختصة بالاسم ولذلك عُدَّ بيت الفرزدق هذا شذاً لا يقلس عليه ويروى ولا البليغ بذلك الأصل.

(١) ركن الدين الأسريلي، هو الحسن بن محمد بن شرف شه العلوي الأسريلي أبو الفضائل توفي ٧١٥ هـ شرح مقدمة ابن الحاجب بثلاثة شروح أشهرها المتوسط، والشافية في التصريف، ينظر ترجمته في بغية الوعاة ٥٢١/١ - ٥٢٢، والأعلام ٢٦٥/٢، ينظر رأيه في الوافية شرح الكافية ٨.

(٢) الرجز للقناني في شرح أبيات سيبويه ٤١٧/٢ وينظر الخصائص ٣٦٧/٢، والإنصاف ١١٢/١، مسألة رقم ٦٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٣، وشرح الرضي ٣٦٤/٢، وشرح قطر النسي ٢٩، واللسان ملحة (نوم) ٤٥٨٤/١، ومعجم الهوامع ١٣/١، وخزانة الأدب ٣٨٧/٩. والشاهد فيه قوله: (إنما صاحبه) حيث دخل حرف الجر على محذوف والتقدير: بمقول فيه: (نام صاحبه) فحذف القول وبقي الحكمي فيه.

(٣) ينظر شرح المفصل ٢٥/٩ وما بعده، وشرح الرضي ١٣/١، وشرح التسهيل للسفر الأول ١٧/١.

ما خلا الترميم، فإنه لا يختص بالاسم وإنما يختص به تنوين التمكين لأنه دليل على تمكن الاسم في الإعراب، والأفعال غير متمكنة فيه، وتنوين التنكير لأنه دليل على تنكير أسماء مخصوصة كانت معارف، والأفعال نكرات من أول وهلة لا يدخلها التعريف، فلم تحتج إلى تنكير وتنوين العوض لأنه [ظء] في الأصل عوض عن حذف المضاف إليه، والأفعال لا تضاف وما كان عوضاً عن حرف أو إعلال محمول على العوض في المضاف إليه وتنوين المقابلة، لأنه عَوْضٌ عن نون الجمع في المذكر السالم والأفعال لا تجمع<sup>(١)</sup>.

قوله: (الإسناد إليه) يعني كونه فاعلاً أو مبتدأ هذه العلامات المعنوية، وإنما كان الإسناد إليه من خواص الاسم<sup>(٢)</sup>، لأنه وُضِعَ لَان يُسْنَدَ ويسند إليه، لأنه محكوم عليه، والأفعال محكوم بها، فلم تقع إلا مسندة دائماً، فلواسند إليها لكانت مسندة ومسنداً إليها في حالة واحدة وهو محل.

قوله: (والإضافة) يريد الإضافة لا بحرف ملفوظ به، نحو: (غلام زيد وضارب زيد)، بخلاف الإضافة بحرف ملفوظ به، نحو: (مررت بزيد) فإن (مررت) مضافاً إلى (زيد) بواسطة حرف جر، وإنما كانت الإضافة لا بحرف ملفوظ به من خواص الاسم، لأنها لا تخلو من تعريف<sup>(٣)</sup> أو تخصيص أو تخفيف، ولا يصح ذلك في الفعل لأنه لا يتعرف ولا يتخصص لتوغله في التنكير، والتخفيف إنما يكون بسقوط تنوين أونون تثنية أجمع، والفعل لا ينون ولا يشئ ولا يجمع.

(١) ينظر شرح الرضي ١٣/١.

(٢) ينظر حاشية شرح الرضي ١٥/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٩/١ وما بعدها.

(٣) ينظر شرح المفصل ٢٥/١، وشرح التسهيل السفر الأول ١١/١.

قوله: (وهو معرب ومبني)، تقسيم للاسم لأنه لا يخلو إما أن يختلف آخره باختلاف العامل لفظاً أو تقديراً أولاً، إن اختلف فهو المعرب، وإن لم فهو المبني، وأثبت ابن جني<sup>(١)</sup> قسماً ثالثاً، لا معرباً ولا مبنيّاً كالضاف إلى ياء المتكلم أو الأسماء غير المركبة، كالتعداد وحروف التهجي لعدم حصول سبب البناء وموجب الأعراب.

قوله: (فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني الأصل)<sup>(٢)</sup>، فقوله: (المركب) كالجنس للحد لأنه عم التراكيب الأربعة تركيب المزج كـ (بعلبك)، والبناء كـ (خمسة عشر)، (وسيويوه)، والإضافة كـ (غلام زيد)، والجمل كـ (قام زيد) و (زيد قائم) وهو الذي أراد هنا، وخرجت حروف التهجي والتعداد فإنها غير معرفة لفوات العقد والتركيب، قوله: (الذي لم يشبه مبني الأصل)، خرج ما أشبه مبني الأصل وهي أمور ستة:

- ١- تضمن الحرف.
- ٢- وشبه الحرف.
- ٣- وشبه ما أشبه الحرف.
- ٤- وما وقع موقع الفعل.
- ٥- وما أشبه ما وقع موقعه.
- ٦- وما أضيف إلى غير المتمكن، ومبني<sup>(٣)</sup> الأصل: الحروف وبعض

(١) ينظر البيان شرح اللمع ٢٠٨، للكوافي الشريف عمر بن إبراهيم ت ٥٣٩.

(٢) قل الرضي في ١٦٨: (هذا حد معرب الاسم لا مطلق المعرب لأنه في صنف الأسماء فلا يذكر إلا أقسامها).

(٣) ينظر شرح المصنف ٨. ينظر شرح الرضي ١٦٨ وقل الجرجاني في هامش الرضي: (قوله .

الأفعال، وهو الماضي والأمر بغير لام، ويرد على هذا الحد  
سؤالات ثلاثة:

الأول: إن قوله: (المركب) لم يعلم أي التركيب قصد، وجوابه أنه قصد  
التركيب الإنشائي المفيد واللام للعهد الذهني.

الثاني: (مبني الأصل)، فإنه يلزم دخوله وجوابه وجهان:

أحدهما: أنه يخرج بطريق الأولى لأنه قد احتراز عما أشبه المبني  
فبالأولى المبني.

الثاني: أن مراده المعرب لكنه اتكل على ورود القسم، حيث  
وهو معرب ومبني.

فالمعرب الثالث: غير المتصوف يخرج لأنه مشبه لمبني الأصل  
وهو معرب، فيخرج من الحد ما هو منه، وجوابه أنه أراد الاسم المركب  
المشابهة المسقطة لجميع الإعراب لا بعضه، قل صاحب البرود: الأولى في  
الحد أن يقول: الاسم المركب المفيد المنتفية عنه الأسباب الستة، حقيقة  
أوحكاماً، ويريد بالحكم الاحتراز عن (أي) فإن فيها ما في أخواتها  
الاستفهامية والشرطية والموصولة، وهي معربة من بينهن لما لازممت  
الإضافة، قابل ذلك سبب البناء فانتفى في الحكم.

مبني الأصل فيه مناقشة تظهر بالتأمل في الفرق بين أن يقل هذا مبني الأصل، وهذا أصله  
البناء، إذ المتبادر من الأول أن المشار إليه متصف بالبناء وذلك بخلاف الأصالة دون العروض  
المتبادر من الثاني أن أصله أن يُبنى سواء بني كما هو أصله أو عَرَضَ له الإعراب وينحصر  
مبني الأصل في الأمور الثلاثة والجملة من حيث هي.



قوله: «وحكمه أن يختلف آخره باختلاف<sup>(١)</sup> العامل لفظاً أو تقديرًا» [وه] يعني أن هذا حكم العرب يتميز به عن غيره، واحترز بقوله: (يختلف آخره) عما يختلف ما قبل آخره، نحو: (هذا امرؤ أثيم) و(رأيت امرءاً أثيماً) و(مررت بامرئ أثيم).

وقوله: (لاختلاف العامل) يحترز من الحكاية، فإنها تختلف لا لاختلاف العامل، تقول في: (جاء زيد): من (زيد)، وفي: (أرأيت زيداً) من (زيداً)، وفي (مررت بزيد) من (زيد)، وكذلك فإن اختلاف هذه الأشياء للحكاية. وكان الأولى أن يقول: وتختلف حركة آخره، لأن الآخر هو لام الكلمة، وهو لا يختلف، قاله اليميني<sup>(٢)</sup>.

وقوله: (لفظاً أو تقديرًا) لفظاً كـ(زيد) أو تقديرًا كـ(عصاً)<sup>(٣)</sup> فإنك تقول: (جاء زيد) و(رأيت زيداً) و(مررت بزيد)، و(هذه عصاً)، و(رأيت عصاً) و(مررت بعصاً).

(١) قل الرضي في شرحه ١٧/١: هذا الذي جعله المصنف بعد تمام الحد حكماً من احكامه لازماً له جعله النحلة حد العرب فقالوا: العرب ما يختلف آخره باختلاف العامل)، قل المصنف وهو الحق يلزم منه الدور لأن المقصود ليس بمطلق اختلاف الآخر، بل الاختلاف الذي يصبح لغة، ومعرفة مثل هذا الاختلاف متوقفة على معرفة العرب أولاً، فإن حددنا العرب باختلاف العامل كان معرفة العرب متوقفة على معرفة الاختلاف على حده فيكون دوراً).

(٢) اليميني هو الحسن بن إسحاق أبو محمد اليميني قل عنه الخزرجي في العقود اللؤلؤية: إمام النحلة في قطر اليمن، وإليه كانت الرحلة وإلى ابن أخيه إبراهيم، توفي قريباً من ٦٥٠هـ وصنف مختصراً في النحو، ينظر ترجمته، والبغية ٥٠٠/١.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٧/١، وشرح المفصل ٥٠/١.

## الإعراب

قوله: (الإعراب) اختلف في اشتقاقه، فقليل من الإبانة يقل أعرب<sup>(١)</sup> الرجل عن حاجته إذا أبان عنها، ومنه الحديث: «الثَّيْبُ تُعْرَبُ عَنْ نَفْسِهَا، وَالْبَكْرُ تُسْتَلَمَرُ»<sup>(٢)</sup> فكان الإعراب أبين الكلمة، فهي فاعلة أو مفعولة، وقيل من التغير، يقل عَرَبْتُ مَعِينَةَ الْفَصِيلِ: إذا تغيرت، فكان الإعراب لما يتغير بتغير العوامل عليه (سمي إعراباً) وقيل من التحسين، وعليه قوله تعالى: ﴿عَرَبًا اشْرَابًا﴾<sup>(٣)</sup> ومنه قولهم: (امرأة عروب) وهي المتحبة إلى زوجها فكان الإعراب يُحَسِّنُ الكلمة ويزينها.

وحقيقته ما ذكر وهو (ما اختلف آخره به) أي آخر المعرب بالإعراب، وفيه سؤالان:

أحدهما: أنه حَدُّ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ، لأن الضمير يعود إليه، فكانه قل

(١) ينظر اللسان ملة (عَرَبَ) ٢٨٦٧/٤، وكذلك عربت ملة الرجل إذا فسدت، وعرب الرجل عرباً فهو عرب الختم، وقولهم: (امرأة عروب) المرأة الضحاكة، وقيل هي المتحبة لزوجها المظهرة له ذلك والعَرَب جمع عروب وهي المرأة الحسنة المتحبة إلى زوجها، وقيل الْقَرْبَات وقيل العواشي... وقيل العروب العاصية لزوجها، الخائنة بفرجها الفاسدة في نفسها..

(٢) الحديث يروى: أحق بئذ تعرب، رواه مسلم ١٠٣٧/٢، وأخرجه أبو داود ٤٢/٣، والشافعي

في مسنده ٧٢.

(٣) الواقعة، ٣٧/٥٦.



الإعراب ما اختلف آخر المعرب بالإعراب، وجوابه أنه ضمير فكأنه قال حله تغييره.

الثاني: أنه يلزم أن يكون العامل إعراباً، لأنه اختلف به آخر المعرب، وجوابه أنه إنما اختلف بعمل العامل لا به، واعلم أن الشيخ بنى حله على الإعراب بالحركات أنفسها، لأنه قل في شرحه، وهذا أولى من قولهم: الإعراب هو: اختلاف الآخر<sup>(١)</sup>، وهذه مسألة خلاف، فمذهب طائفة من النحاة، وهو ظاهر كلام سيويه<sup>(٢)</sup> إلى أن الإعراب: أمر معنوي، وهو الاختلاف، والحركات علامات للاختلاف، وذهبت طائفة منهم الشلوبيين<sup>(٣)</sup> وهذا المصنف<sup>(٤)</sup> إلى أن الإعراب الحركات أنفسها لا أمراً آخر يسمى اختلافاً، ولكل منهم حجة، فحجة سيويه<sup>(٥)</sup> وأصحابه ثلاثة أوجه، أنه يلزم في الموقوف عليه ولحوه البناء، لأنه لا حركة فيه، وإننا إذا أطلقنا على الحركة والحرف، كان نقلاً له بالكلية عن الوضع اللغوي، بخلاف إطلاقه على الاختلاف، فإنه تخصيص للوضع اللغوي الذي

(١) ينظر شرح المصنف ٩، وعبارة ابن الحاجب هي: (هذا أولى من حد الإعراب باختلاف الآخر). وأماله ٦٠٢/٢.

(٢) ينظر الكتاب ١٣/١ وما بعدها، وشرح الفصل لابن يعيش ٥٠/١ - ٥١ وشرح الرضي هامش ٣٣/١.

(٣) أبو علي الشلوبي (عمر بن محمد عمر بن عبد الله ولد سنة ٥٦٢هـ وتوفي في سنة ٦٤٥هـ صنف تعليقا على كتاب سيويه أو شرح على الجزولية، والتوطئة. ينظر ترجمته في البغية ٢٢٤/٢ - ٢٢٥. ينظر رأي أبي علي الاستاذ في التوطئة ١١٦، والمجم ٤٠/١.

(٤) ينظر شرح المصنف ٩.

(٥) ينظر الكتاب ١٣/١ وما بعدها والإنصاف للأنباري ٣٣/١ وما بعدها، وشرح الرضي ١٧/١، قل ابن يعيش في شرح الفصل ٥٢/١: فذهب سيويه إلى أنها حروف إعراب والإعراب فيها بقدر كما في الأسماء المقصورة...).

هو التغير لا إخراج له عنه، إنه يقال حركات إعراب وعلامات إعراب، فيجب أن يكون غيره، وإلا كان من إضافة الشيء إلى نفسه، وحجة المصنف<sup>(١)</sup> وأصحابه وجوه ثلاثة: أنا نقطع أن المتكلم إذا قل: (جاء زيد)، و(رأيت زيدا)، و(مررت بزيد)، إنه ليس في آخر زيد إلا ضم أوفتح أو كسر لا أمر آخر يسمى اختلافاً<sup>(٢)</sup>، وإنا لو سلمنا أن ثم أمراً آخر يسمى اختلافاً لزم فيه التصلد لأن الاختلاف لا يعقل إلا بين شيئين فبطل تقسيمه إلى ثلاثة، وتكون أنواع الإعراب ستة إذا اكتفينا وجعلنا الاختلاف ينتقل من الرفع إلى النصب والجو، أو من النصب إلى الرفع والجو أو من الجو إلى [ظه] والرفع والنصب.

فالإعراب ثلاثة، والاختلاف اثنان، وثلاثة في اثنين ستة، وتسعة إذا نظرت إلى كل واحد من الرفع والنصب والجو، فالإعراب ثلاثة والاختلاف ثلاثة، وثلاثة في ثلاثة تسعة، وقد أجمعوا أن الإعراب ثلاثة، وأنه يلزم أن يكون كل اسم في أول تركيبه غير معرب، لأن إعرابه إنما حصل عند تركيبه، ولم يختلف حاله حينئذ.

قل والذي في البرود: وعندي أن الخلاف قريب، والقولين كالتكافئين ومرجعهما هل يكون الإعراب الاختلاف أو ما به يقع الاختلاف.

قوله: (ليدل) اللام متعلقة بـ(اختلف) وهي للتعليل<sup>(٣)</sup>، أي وجه إعراب الاسم دلالة على المعاني المعتورة عليه، أي المختلفة عليه، يقال:

(١) ينظر شرح المصنف ٩.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٨١ - ١٩.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٩١.

اعتورته<sup>(١)</sup> الرماح، إذا تداولته، ويريد بالمعاني الفاعلية والمفعولية والإضافة، واحترز بقوله (ليدل على المعاني) من الحكمي والفعل المعرب اختلافه لا يدل على المعاني المعتورة عليه على كلام البصريين، وقد اختلف البصريون والكوفيون في أصالة الإعراب في الأسماء والأفعال، فعند البصريين: أنه أصل في الأسماء<sup>(٢)</sup> وفرع في الأفعال، لأنه يدل في الأسماء على المعاني المختلفة مثل قولك (ما أحسن زيداً) في التعجب، و(ما أحسن زيد) في النفي، و(ما أحسن زيد)؟ في الاستفهام، فلولاً لاختلاف الإعراب لما فهمت تلك المعاني، بخلاف الأفعال، فإن الإعراب لا يدل فيها على معنى، ألا ترى أن المعاني المختلفة فيها تشترك في الإعراب الواحد كالأمر، والنهي والإثبات والنفي والحل والاستقبال والخبر والاستخبار، نحو: (ليقم زيد) و(لا يقم) و(يقوم زيد) و(ما يقوم)، و(ويقوم زيد) و(سيقوم)، و(يقوم زيد) و(هل يقوم)؟

وإنما تفرق المعاني في الفعل اختلاف الصيغ أو بقرينة أخرى، كالضارع الصالح للحل والاستقبال، ولا يصح هذا الاشتراك في إعراب الأسماء، وما اشترك المنصوب والمجرور في باب المثني والمجموع ومالا ينصرف وجمع المؤنث السالم (مأمون) جانبيهما واتفاق، وعند الكوفيين أن الإعراب أصل في الأفعال كأصالة في الأسماء<sup>(٣)</sup> دال على معان مختلفة

(١) ينظر اللسان ملحة (عَوَز) ٣٦٧/٥.

(٢) ينظر الرضي ٣٣/١ حيث قل أن أصل الأسماء الإعراب فما وجدت فيها مبنياً فاطلب لبنائه علة، والرضي يقول برأي البصريين، وهذا ما ذهب إليه الزمخشري في المفصل ١٦ وابن يعيش في شرحه ٤٩١، وشرح ابن عقيل ٣٧/١ حيث ذكر رأي البصريين والكوفيين في ذلك وشرح التسهيل السفر الأول، ٤٢/١.

(٣) ينظر شرح ابن عقيل ٣٧/١ وما بعدها.

كدلالته في الأسماء، واحتجوا بقولهم (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) بالرفع والنصب والجزم في تشرب، فالرفع نهي عن الجمع بينهما في الفم لأن الواو للحل.

والنصب نهي عن الجمع بينهما في البطن؛ لأن الواو تقدر بعدها أن، والجزم نهي عن فعل كل واحد منهما مجتمعين ومفترقين، لأن النهي يقتضي التكرار.

وأجاب البصريون<sup>(١)</sup> بأن اختلاف المعاني في الأفعال بتقدير صيغ مختلفة، لا بالإعراب، إذ لو كان بالإعراب لاتفقت المسائل لفظاً أو تقديرأ. والتقدير هاهنا مختلف، ألا ترى في هذه المسألة: أن النصب بتقدير (أن) والجزم بتقدير (لا) الناهية، والرفع على المبتدأ، لأن الواو للحل لتعدد العطف، وواو الحل لا تدخل على المضارع المثبت، فتعين حينئذ تقدير مبتدأ، وهذه صيغ متغايرة دالة على تلك المعاني.

قوله: (وأأنواعه رفع ونصب وجزم) مذهب الأصوليين أن النوع أعم من الجنس<sup>(٢)</sup>، والنحلة والفقهاء عكسوا، وإنما لم يذكر الجزم مع أنه من أنواع الإعراب، لأنه [٦٠] هاهنا ذكر أحوال الاسم والجزم من أحوال

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٩٧١/٢ - ٩٧٢ حيث والى الشارح ما ذهب إليه ابن مالك في إلغة الرفع والنصب والجزم معاني معينة ذكرها ابن مالك، قال: - المعنى المراد من النصب: النهي عن الجمع بينهما فيجوز أكل كل واحد على حده. - والمعنى المراد من الرفع على إضمار مبتدأ محذوف تقديره: أنت تشرب، أي في حل تشرب اللبن، والواو هنا للحل.

- المعنى في الجزم النهي عن كل من الفعلين جميعا.

(٢) جاء في اللسان مادة (نوع) ٤٥٧/١، النوع أخص من الجنس. وقل في مادة (جنس) والجنس أعم من النوع وما ذكره صاحب اللسان هو رأي النحلة كما ذكر.

الفعل، فنخره إلى الفعل وإنما كان الإعراب ثلاثة لوجهين:

أحدهما: مناسبتة للكلام لأن نخرجه ثلاثة: الحلق والضم والشفة.

الثاني: أن معاني الاسم ثلاثة فاعلية ومفعولية وإضافة، فكان الإعراب الذي جاء للمعاني ثلاثة مناسبة. فالرفع من الشفة وهو أول المخارج للأول من المعاني وهو الفاعلية، والنصب من الحلق للمفعولية لكثرتها، والجهر من وسط الفم لثقله<sup>(١)</sup>.

قوله: (فالرفع علم الفاعلية) إنما أتى ببيان النسب ليستغرق الفاعل وما حمل عليه كالمبتدأ أو غيره، وعلاماته ثلاثة<sup>(٢)</sup> الضم والألف والواو نحو: (جاء زيد والزيدان والزيدون وأبوك).

قوله: (والنصب علم المفعولية) ليدخل المفعول وما حمل عليه، وعلاماته أربع: <sup>(٣)</sup> الفتح والكسر والألف والياء نحو: (إن زيدا والمسلمات وأباك والزيدين والزيدين قائمون).

قوله: (والجهر علم الإضافة) أي علم المضاف إليه معنى أولفظاً، كـ (غلام زيد)، (وحسن الوجه) ولم يقل الإضافة لما كانت سبباً واحداً،

(١) ينظر شرح الرضي حيث أورد دلالة مخرج الحركات الضم والنصب والكسر والجزم في ٢٤/١.

(٢) ينظر المصدر السابق.

(٣) ينظر الرضي ٢٤/١. قل الرضي في شرحه ٢٥/١: (إنما بين العامل لاحتياج قوله قبل: ويختلف آخره لاختلاف العمل إلى بيانه، ويعني بالتقوم نحواً من قيام العرض بالجوهر، فإن معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة كون الكلمة عملة أو فضلة أو مضافاً إليها وهي كالأعراض القائمة بالعملة والفضلة والمضاف إليه بسبب توسط العامل فالوجد لهذه المعاني المتكلم والآلة العامل، وفعلها الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم لكن النحة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني وعلاماتها فلهذا سميت الآلات عوامل ...)

لأنه يسمى الذي بحرف جر ملفوظ به، إضافة، وعلاماته ثلاث، (الكسرُ) و(الفتحُ) و(الياءُ)، نحو: (مررت بزيدٍ) و(أحمدُ والمسلمينَ والمسلمينَ وأبيك).

قوله: (والعامل ما به يتقوم المعنى مقتضي للإعراب) أي حقيقة العامل ما به يتحصل المعنى مقتضي للإعراب لأن العامل شيء، والمقتضي للإعراب شيء آخر، نحو: (قام زيد)، فالعامل قام والمقتضي للإعراب <sup>(١)</sup>، هو الفاعلية وهي إنما تحصلت وتقومت بـ(قام)، والمقتضي على ضربين: منه ما يقتضي نوعية الإعراب وهو الفاعلية والمفعولية والإضافة.

فالفاعلية تقتضي رفعاً والمفعولية نصباً والإضافة جرّاً، ومنه ما يقتضي جنسية الإعراب وهو العقد والتركيب.

فالتركيب: وضع كلمة عند أخرى كقولك (زيد بكرٌ عمرو) والعقد إسناد كلمة إلى أخرى كقولك (زيد قائم)، فإذا حصل التركيب من غير عقد لم يكن كلاماً ومتى حصل العقد حصل الإعراب، ذكره الإمام يحيى بن حمزة <sup>(٢)</sup> قيل العكس، ووجه الشيخ في سرد هذه الحدود وإن كان المقصود بالإعراب الحركات الواقعة على آخر الكلمة وأنه لما حذت الكلمة والكلام لكونهما موضوع النحو، لزم من ذلك شرح الاسم والفعل والحرف، لأنها أقسام الكلمة، ولما بدأ بشرح الاسم تكلم في قسمته إلى

(١) ينظر شرح المصنف ٩.

(٢) ينظر رأي الإمام يحيى بن حمزة في الأقسام الصافية شرح الكافية ٥٣ - ٥٤.



معرب ومبني ولزم من هذا الكلام في المعرب الكلام في العامل.

أما الأعراب فلشئلة التماس بينهما وأما العامل فلذكره في حد المعرب، أولانه لما ذكر الإعراب ذكر العامل لأنه مؤثرة<sup>(١)</sup>.

قوله: (فالمفرد المنصرف) إنما ذكر تقسيم الأسماء لما كان الإعراب رفعاً ونصباً وجراً، وكل واحد منهما بأمور متعلقة على ما ذكرنا، احتاج إلى تقسيمه ليضع لكل جنس ما يستحقه من العلامات، فقوله: (المفرد) يحترز من المثني والجمع، والمنصرف يحترز من غير المنصرف كـ(أحمد)، فالمفرد يقابل باعتبارات أربعة: ما يقابل المثني والجمع وهو الذي أراد هنا، وما يقابل المضاف وهو المذكور في المثني، وما تركب يقابل المركب تركيب المزج، والبناء هو ما يقابل الجملة ويرد عليه في احترازه الأسماء الستة<sup>(٢)</sup> فإنها مفردة منصرفة وهي معربة بالحروف [ظ] فإن قل: إني احتزرت من المضاف، ورد عليه المثني والجمع، فإن قل: إني احتزرت من المثني والجمع والمضاف، ورد عليه سائر المضافات غير الأسماء الستة، فإن قل لم أحترز عنها لأنني ذكرت حكمها بعد قيل له: فلا يحترز عن غير المنصرف، لأنه ذكره بعد، فلو قال: ما لم يكن من الأسماء الستة لسلم الاعتراض.

قوله: (والجمع المكسر والمنصرف) فالمكسر احتراز عن جمع السلامة (كالزيدين) والمنصرف احتراز من غير المنصرف، كـ(مسجد وزيانب).

(١) ينظر شرح المصنف ٩.

(٢) ينظر شرح المصنف ٩، وشرح الرضي ٢٨٨، وشرح المفصل ٥٦٨ - ٥٧.

قوله: (بالضمة رفعاً، والفتحة نصباً، والكسرة جراً) تقول: هذا رجل ورجل، ورأيت رجلاً ورجالاً، (ومررت برجل ورجل) فإن قيل لم عدل إلى اختيار الكوفيين؟<sup>(١)</sup>

حيث قل بالضمة إلى آخره ولم يقل بالرفع، وجوابه أنه اضطر إليه خوف التكرير، وكلام الشيخ<sup>(٢)</sup> هاهنا تفصيل المعرب وذلك أن الإعراب ضربان بحركة، وهو الأصل لأنها أخف، وبحرف وهو فرع لثقله، وأصل الإعراب بالحركة أن يكون بالضمة رفعاً والفتحة نصباً والكسرة جراً، وأصل الإعراب بالحرف أن يكون بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جراً، ثم الإعراب على ثلاثة أقسام:

لفظي في جميع الأحوال، وهو المفرد والمنصرف والجمع المكسر المنصرف بالحركة، والأسماء الستة في الحروف، ومنه ما يُحْمَلُ منصوباً على مجروره، وهو جمع المؤنث السالم في الحركة والمثنى والمجموع في الحرف، ومنه ما يُحْمَلُ مجروراً على منصوبه، وهو غير المنصرف في الحركة، ولا يوجد في الحروف.

والثاني: تقديري بكل حل، ولا يكون إلا في الحركة، كـ(عصا) و(غلامي).

والثالث تقديري في حل لفظي في حالة، مثاله في الحركة (قاضي)، وفي الحرف (مسلمي).

قوله: (جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة) فقوله: (المؤنث)

(١) واختيار الكوفيين هو الإعراب بالحركات، وينظر شرح الرضي ٢٧٨.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٠.



احتراز من المذكر، السالم يحترز من المكسر نحو: (زيانب)، وذلك نحو (مسلمات)، وإنما لم يدخله الفتح لأنه فرع على جمع المذكر السالم وقد حملوا منصوبه على مجروره لعلّ جامعة بينهما، فكذلك هذا لثلا يكون للمؤنث ميزة على المذكر، وأجاز الكوفيون دخول النصب والتنوين وأنشدوا:

[١٠] فلمّا جلاها بالأيم تحيرت  
ثباتاً عليها ذلّها واكتئابها<sup>(١)</sup>

هذا إذا لم يسم به، وإن سمي به فمذهبان:

الأول: وهو الأنصح أن يعرب كل إعرابه قبل التسمية على الحكاية.  
والثاني: أن يعرب بالرفع والنصب والجزم من غير تنوين واحتج بقوله:

[١١] تورّتها من أذرعك وأهلها  
بيثرب أدنى دارها نظرٌ علي<sup>(٢)</sup>

(١) البيت من البحر الطويل وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين، ٥٣/١، وينظر جهرة اللغة ٢٤٨. وأدب الكاتب ٤٤١، والخصائص ٣٠٤/٣، وشرح المفصل ٤/٥ - ٨ وشرح التسهيل السفر الأول ١٠٧/١، وتذكرة النحلة ٢٨٩، ولسان العرب ملّة (أيم) ١٩٢/١، ووصف المياني ٢٤٦، ويروى فيه اجتلاها، ويروى في معاني القرآن للمفراء ٩٣/٢ إذا ما. والشاهد فيه قوله: (ثباتاً) حيث نصب جمع المؤنث بالفتحة خلافاً للمشهور (القاعدة)، ويروى (ثبات) كما في شرح المفصل ٤/٥.

(٢) البيت من البحر الطويل وهو لامرئ القيس في الديوان ٣١، والكتاب ٣٣٣/٣، وشرح المفصل ٤٧/١، ٣٤/٩، وشرح ابن عقيل ٧٧/١، وشرح الرضي ١٤/١، وجمع الهوامع ٦٧/١، وخزانة الأدب ٥٦/١.

والشاهد فيه قوله: (أذرعك) حيث يجوز فيه الوجوه الثلاثة الكسر مع التنوين، والكسر -

وأجاز الكوفيون: <sup>(١)</sup> أن تُعرب إعراب مالا ينصرف وأنشدوا: (من أذرعاً) بالفتح، ويرد عليه سؤالان؛ أحدهما: لِمَ قلَّعه على جمع المذكر السالم؟ وجوابه: أنه معرب بالحركة وجمع المذكر بالحروف، والحركة أخفُّ من الحرف، والثاني: لم قلَّعه على غير المنصرف؟ وجوابه لدخول التنوين عليه بخلاف غير المنصرف.

قوله: (غير المنصرف بالضممة والفتحة) أي رفعه بالضممة، ونصبه وجره بالفتحة، وإنما امتنع منه الجر والتنوين، لأنه أشبه الفعل بعلتين فرعيتين [٧] وهما: المانعان له من الصرف فامتنع منه ما امتنع من الفعل، وهو الجر والتنوين، وكان الأولى أن يحترز من المنقوص، كـ (جوار) و (غواش) لأنه يدخله الجر ولا يدخله الضم، وعن مثل (عرفات) و (مسلمات) مسمىً بها، فإنه غير منصرف، مع أن إعرابه بالضممة والكسرة عند المصنف <sup>(٢)</sup> وهو الصحيح، فكانه يقول ما لم يكن منقوصاً ولا جمع مؤنث، وعند الأخفش <sup>(٣)</sup> والمبرد <sup>(٤)</sup> والزجاج <sup>(٥)</sup> أن جمع المؤنث

بلا تنوين، والفتح بغير تنوين.

(١) أكثر كتب النحو التي اطلعت عليها لا تذكر الكوفيين صراحة وإنما تذكر مذاهب في ذلك، منهم ابن عقيل وحشٍ سيويه يقول: سمعنا أكثر العرب يقولون في بيت امرئ القيس (أي تنوين أذرعاً) ويفهم من كلام سيويه أنه يميز الفتح، لأنه يقول ومن العرب من لا ينون أذرعاً، الكتاب ٢٣٤/٣، وشرح المفصل ٤٧، ٤٧١.

(٢) ينظر شرح المصنف ٩.

(٣) ينظر رأي الأخفش في الإنصاف ٢٣٧/١ والمجمع ٥٧١.

(٤) ينظر الإنصاف مسألة رقم (٣). القول في إعراب المتن وجمع المذكر قال الأتباري (وليس من مذهب أبي الحسن الأخفش وأبي العباس المبرد وأبي عثمان المازني أن التثنية والجمع مبنيان وقد رجعت إلى المختضب فلم أجد ما نسبته الشارح إلى المبرد.

(٥) الزجاج هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج من تصانيفه معاني القرآن -

مبني في حل النصب، معرب في حالة الرفع والجر، وغير المنصرف مبني في حالة الجر، معرب في حالة الرفع والنصب، قالوا: ولا نستنكر البناء في بعض الأحوال، فإن (أمس) معرب في حل، مبني في حل، وكذلك (قَبْلُ) و(بَعْدُ) وأجاز الجمهور بأن (أمس) المبنية غير المعربة، وهي التي يراد بها اليوم الذي يلي يومك: وهي مبنية في جميع أحوالها، والتي لا يراد بها ذلك معربة في جميع أحوالها، وأما (قَبْلُ) و(بَعْدُ) فلوجود علة البناء فيهما وهما لا علة موجبة للبناء.



والاشتقاق وفعلت وافعلت وشرح أبيات سيويه وغيرها توفي سنة ٣٦١ هـ ينظر ترجمته في بغية الوعاة ٤١١/١ وما بعدها برقم (٨١٥)، ينظر رأيه في الإنصاف ٣٣١ وشرح الرضي ٣٦١، والجمع ٥٧/١.

## الأسماء الستة

قوله: (أخوك أبوك) [وهي همك وهنوك وفوك وذو مال]<sup>(١)</sup> إلى آخرها. شرع في تبيين ما يعرب بالحروف، فالأسماء إخوة الزوج، ولا يكونون من قبل الزوجة فتكون الكاف في (همك) مكسورة، والهن كناية عن الأشياء المنكرة، وقد يسمى بها الفرج وفي هذه الأسماء لغات ذكرها المصنف في المجرورات<sup>(٢)</sup>.

قوله: (مضافة) يعني أن هذه الأسماء تعرب بالحروف بشروط أربعة ذكر منها الأولين:

الأول: قوله مضافة لأنها لو أفردت أعربت بالحركات، تقول: (هذا أبٌ وأخٌ) و(رايت أباً وأخاً) و(مررت بابٍ وأخٍ).

الثاني قوله: (إلى غير ياء المتكلم). كقولك: (أخي) و(أبي) فإنه يعرب بالحركات تقديراً، كـ (غلامي).

الثالث: أن لا تصغر فإنها تعرب بالحركات، تقول: (هذا أَيُّْهُ وأُخْيُّهُ) و(رايت أَيُّْهُ وأُخْيُّهُ)، و(مررت بأَيُّْهِ وأُخْيُّهُ).

(١) زيلعة من الكافية المحققة وهي تعداد الأسماء الستة وهي (وهموك وهنوك وفوك وذو مال) ٦١.

(٢) ينظر المصنف ٥٥ - ٥٦، وشرح الرضي ٢٧/١.

الرابع: أن لا تجمع جمع التكسير، فإن جمعت أعربت بالحركات، تقول: (هؤلاء آباؤه وإخوته) و(رأيت آباءه وإخوته) و(مررت بآبائه وإخوته).

قوله: (بالواو والألف والياء). أي بالواو في الرفع والألف في النصب والياء في الجر. تقول (هذا أبوه وأخوه) و(رأيت أباه وأخاه) و(مررت بأبيه وأخيه) ويقال لم أعربت هذه الأسماء بالحروف؟ ثم بعد ذلك ما هذه الحروف؟ أما لم أعربت؟ فاختلف فيه، فقل على طريق الشذوذ، وصفت بأنها وجدت في القرآن وفي نصيح الكلام وقيل توطئة وتمهيداً لما بعدها<sup>(١)</sup>، وهو المثني والمجموع، وضعف بأن الشيء لا يكون توطئة لغيره، وقيل عوضاً عن حذف لاماتها وضعف بأنه يلزم ذلك في (يد) و(دم)<sup>(٢)</sup> وقيل لأنها أسماء فكثرت بمضافاتها لفظاً ومعنى فصارت على أكثر من واحد فأعربت بأكثر من إعراب واحد وليس أكثر من الحركة إلا الحرف، ويكثرها لفظاً - هاهنا وهو الإضافة - ومعنى وهو استلزامها غيرها فد(الأب) يستلزم ابناً، و(الأخ) أخاً و(الحم) زوجة وزوجاً وإخوة له، و(الهن) والفم لا يكونان إلا في جسد حيوان، و(ذو) بمعنى صاحب، والصاحب لا بد له من مُصاحب وهذا القول هو اختيار المصنف<sup>(٣)</sup> وأما ما هذه الحروف؟ فاختلف فيها فقال قطرب<sup>(٤)</sup> والزيلاحي<sup>(٥)</sup> وبعض

(١) ينظر شرح الرضي ٢٨٨، والإنصاف ٣٢٨.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٨٨، والإنصاف ٣٢٨.

(٣) ينظر شرح المصنف ٩، وشرح الرضي ٣٠٨.

(٤) محمد بن المستنير أبو علي النحوي المعروف قطرب مات سنة ٢٠٦هـ وصنف المثلث والنوادر والصفات والأضداد وإعراب القرآن والمصنف الغريب، ومجلد القرآن ينظر ترجمته في البغية ٢٤٣٨، معجم الأدباء ٥٣٨٩ - ٥٤، ينظر رأي قطرب في الإنصاف ٣٣٨ والمجمع ١٣٣٨.

(٥) الزيلاحي إبراهيم بن سفيان بن سليمان أبو إسحاق الزيلاحي مات سنة ٢٤٩هـ صنف النقط والشكل، والأمثال، شرح نكت سيويه وغيرها، ينظر ترجمته في بغية الوعاة ٤١٤/١، ومعجم -

الكوفية واختاره المصنف، وكثير من المتأخرين، إنها أنفسها إعراب ولا إعراب<sup>(١)</sup> [ظ٧] سواها لا ظاهر ولا مقدر، فالواو كالضمة والألف كالفتحة والياء كالكسرة، ولا يستبعد إعرابها بالحروف، فقد جاء في المثني والمجموع وفي الأفعال الخمسة، باتفاق الأكثرين، واختلفوا فيما بينهم فقال أكثرهم إنها زوائد للإعراب، وضعف بأنه يؤدي إلى استعمال اسم على حرف واحد في (فوك) و(ذومل)، وقل ابن الحلج: <sup>(٢)</sup> إنها مبدلة من لام الكلمة أوعينها، لأن دليل الإعراب لا يكون من أصل الكلمة، فهي بدل يفيد ما لم يُقد المبدل منه كالتاء في (بنت) و(أخت) فإنها بدل من الواو، وتفيد التانيث بخلاف الواو، ولا يقل: إن (فوك) و(ذومل) على حرف واحد لقيام البدل مقام المبدل منه، وقل الأخفش <sup>(٣)</sup>: إنها دلائل الإعراب<sup>(٤)</sup> المقدر قبلها، فالواو دليل للضمة، والألف للفتحة، والياء للكسرة، وقل سيويه<sup>(٥)</sup> والفارسي<sup>(٦)</sup> وأكثر البصريين<sup>(٧)</sup> إنها لامات الكلمة، والإعراب مقدر عليها، وإنما أعلت هذا الإعلال لأنهم

الأدباء ١٥٨/١ - ١٦١، وينظر رأي الزيلعي في شرح المفصل ٥٢/١، والجمع ١٢٣/١.

(١) ينظر شرح المصنف ٩، وشرح الرضي ٣٠/١.

(٢) انظر شرح المصنف، ٥٦.

(٣) ينظر شرح التسهيل، السفر الأول، ٥٦/١.

(٤) ينظر الرضي ٢٨/١ - ٢٧، ٣٠، والإنصاف ١٧/١ - ١٨ وما بعدها، وشرح المفصل

٥٢/١، قال الرضي: (وقد بعضهم الإعراب بالحركات مقدر في مثل الواو والياء،

والحروف دلائل الإعراب، وهذا قريب من قول الكوفيين في الأسماء الستة)، وينظر شرح

التسهيل السفر الأول ٥١/١ - ٥٣، وجمع الهوامع ١٧٧/١.

(٥) ينظر الكتاب ٢٠٣/٢، ٤١٢/٣.

(٦) ينظر البغداديات ١٥٥ وما بعدها.

(٧) ينظر شرح الرضي ٢٧/١ - ٢٨ - ٣٠، والإنصاف ١٧/١ - ١٨ وما بعدها، وشرح

المفصل ٥٢/١.

ضموا العين اتباعاً للام الفعل كفعلهم في (امرق) و(ابنم)، وحذفوا حركة اللام لأنها حرف علة وبقيت الواو لانضمام ما قبلها، وفي الجر كذلك، وقلبت ياء لانكسار ما قبلها وسكونها والنصب كذلك، وقلبت ألفاً لانفتاح ما قبلها، وقل الربيعي<sup>(١)</sup> أصلها في حل الرفع أبوك برفع الواو وثقلت الضمة على الواو فنقلت إلى ما قبلها بعد حذف حركته فصارت أبوك بسكون الواو، وفي حل النصب رأيت أبوك بفتح الواو وبحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلبت ألفاً فصار أباك، وفي الجر مررت بأبوك بكسرها ثقلت الكسرة عليها فنقلت إلى ما قبلها بعد حذف حركته ثم قلبت الواو ياءً لتصبح الكسرة كما قيل في ميعاد وميزان<sup>(٢)</sup> وضعف بأنه جعل الإعراب بالحركة على غير الأخف، قل ابن الحاجب<sup>(٣)</sup> ظاهر كلام سيبويه<sup>(٤)</sup> أن لها إعرابين، تقديرى بالحركات، ولفظي بالحروف.

قال لأنه قدر الحركة ثم قل في الواو، وهي علامة الرفع، وهو ضعيف لحصول الكفاية بأحد الإعرابين، وحجة سيبويه وجوه ثلاثة:

الأول: أن دليل الإعراب لا يكون من نفس الكلمة، وهذه الحروف إما لام الكلمة أو عينها، وبعض الكلمة لا يدل على المعنى العارض فيها وأما التثنية والجمع فحروفهما ليست من نفس الكلمة.

(١) الربيعي هو: علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربيعي أبو الحسن الزهري أحد أئمة النحويين وحذاقهم أخذ عن السيرافي ولازم الفارسي عشر سنين تنظر ترجمته في معجم الأدباء ٧٨/١٤ - ٨٥ وبغية الوعاة ١٨٧/٢ - ١٨٢. ينظر رأيه في شرح الرضي ٢٨/١.

(٢) ينظر شرح الرضي ٣٧/١.

(٣) نقل الرضي كلام ابن الحاجب في ٢٧٩، والعبارة منقولة عن الرضي دون عزو من الشرح إليه.

(٤) ينظر الكتاب ٢٠٣/٢ - ٤١٢/٣.



الثاني: أنها كانت معربة في الأفراد بالحركات، والإضافة لا تغير حكماً للكلمة في الإعراب.

الثالث: أن الكلمة يختل بحذفها، ودليل الإعراب لا تختل الكلمة بحذفه، وأما التثنية والجمع فإنما اختلا بالحذف، لم تختص لدلالته الإعراب بل انضمت إليه دلالة على التثنية والجمع وقلبت في حل النصب والجر ليكون أقرب إلى الحركة المقطرة عليها، وقل الكسائي<sup>(١)</sup> والفراء<sup>(٢)</sup> الضم إعراب بالحركة، والواو إعراب بالحرف، وضعف بأنه لم يعهد، وقل المازني<sup>(٣)</sup> والزجاج<sup>(٤)</sup> إن هذه الحروف إشباع نشأت عن الحركات الإعرابية وأصله (هذا أنحك) و(رأيت أنحك) و(مررت بأنحك) فنشأت الواو من الضمة والألف من الفتحة والياء من الكسرة وحجتهم في الواو:

[١٢] وإني حيثما يشئني الهوى بصري

من حيثما سلكوا أدنواً أنظرو<sup>(٥)</sup>

والأصل فأنظرو وفي الألف:

[١٣] ومن ذم الرجال بعنتر<sup>(٦)</sup>

(١) ينظر رأي الكسائي في المجمع ١٢٥/١.

(٢) ينظر رأي الفراء في المجمع ١٢٥/١.

(٣) ينظر الإنصاف ١٧/١ - ١٨، وشرح المفصل ٥٢/١، وشرح الرضي ٢٧/١، ١٢٥/١.

(٤) ينظر رأي الزجاج في المجمع ١٢٥/١.

(٥) البيت من البحر البسيط لابن هرمة في ملحقات ديوانه ٢٣٩، ينظر اللسان مائة (شري)

(حسور). ينظر الإنصاف ٢٣/١ - ٢٤، وخزانة الأدب ١٢١/١، ٥١/٧ ينظر شرح شواهد

المغنى ٧٨٥/٢.

والشاهد فيه قوله: فأنظرو حيث أشيع ضمة الظاء للضرورة.

(٦) البيت من الوافر وهو لابن هرمة في ديوانه ٩٢، ولسان العرب مائة نزع ٤٣٩/١.



وأصله بمنترج، وفي الياء [و٨].

[١٤] نفى الدراهم تنقل الصيريف<sup>(١)</sup>

والأصل الدراهم والصيارف وهذا القول ضعيف، لأنه لم يأت إلا في ضرورة الشعر<sup>(٢)</sup>

قوله: (المثنى وكلا مضافاً إلى مضمرة والنان). إنما لم يستغن بذكر المثنى على (كلا) و(اثنين)، لأن تثنيتهما ليست حقيقية، إذ المثنى اسم مفرد ألحق بآخره ألف ونون، وكلا واثنان ليسا كذلك، أما (اثنان) فلم يسمع له مفرد، وأما (كلا) فقد اختلف فيها وفي (كلتا) فذهب البصريون<sup>(٣)</sup> إلى أنهما اسمان مفردان يطلقان على المثنى كـ(زوج)، وكذلك (اثنان)، وهو اختيار المصنف<sup>(٤)</sup> واحتجوا بالسماع والقياس، أم

والإنصاف ١٢٥/٨، وينظر الخزانة ٥٥٧/٧،  
وصلته:

وأنت من الفوائل حين ترمي

والشاهد فيه قوله: حيث أشبع فتحة الزاي فصارت ألفاً وذلك للضرورة وأصلها بمنترج -  
الفوائل جمع غائلة منترج مصدر ميمي فعله انتزع أي بَعَدَ  
(١) البيت من البحر البسيط وهو للفرزدق وصلته هو:  
تنفي يداها الحصى في كل

ينظر الكتاب ٢٨/١. ينظر اللسان مادة (نقد) ٤٥١٧/٦ ويروى فيه الدنانير والإنصاف ٣٧/١  
وشرح ابن عقيل ١٠٢/٢ وينظر الأشبه والنظائر ٢٩/٢.

والشاهد فيه قوله: الدراهم والصيارف حيث أشبع كسرة الهاء في الدراهم وكسرة الراء  
في الصيارف فتولدت عن كل إشباع منهما ياء قل ابن الأنباري في الإنصاف: يحتمل أن  
يكون الدراهم جمع درهم، ولا يحتمل الصيارف هذا الاحتمل.

(٢) ينظر الإنصاف، ٣٧/١.

(٣) ينظر شرح الرضي ٣٢/١.

(٤) ينظر شرح المصنف ٩.

السماع فقوله: ﴿كَلْنَا الْجَنَّتَيْنِ أَتَتْ أَكْلَهُمَا﴾<sup>(١)</sup> فلو كان مثني لقل أتياه  
وقل الشاعر:

[١٥] كَلَا يَوْمِي أَمَلَةٌ يَوْمٌ صَدُّ

وَأَنْ لَمْ تَأْتِيهِمَا إِلَّا لَمَلًا<sup>(٢)</sup>

فلو كان مثني لقل (يوما)، لأن المثني لا يعود له مفرد إلا شذوحو:

[١٦] وَكَلَّ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبٌّ قَرَفَل

أَوْ سَبُلًا كَحَلَّتْ بِهِ فَانْهَلَتْ<sup>(٣)</sup>

وأما القياس فلأنهما لو كانا مثنيين أدى إلى إضافة الشيء إلى نفسه في  
قوله: (جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاها) ولأنهما لا يعربان إعراب  
المثني إلا بشرط إضافتهما إلى المضمير على الصحيح وهذا ليس بشرط  
في المثني، وذهب الكوفيون إلى أنهما مثنيان<sup>(٤)</sup> لأنهما يعربان إعراب لمثني  
ولأنه قد جاء مفرداً (كلتا).

[١٧] فِي كَلَّتْ رَجُلِيهَا سَلَامِي وَاحِدَ

كَلْتَاهُمَا مَقْرُونَةً بِزَائِلَةٍ<sup>(٥)</sup>

(١) الكهف ٣٣/٨ ومثلها: ﴿وَلَمْ تَقْلَمِ مِنْهُ شَيْئًا﴾.

(٢) البيت من البحر الوافر وهو جريز في ديوانه ١٧٨، وينظر الإنصاف ٤٤٤/٢، وشرح المفصل  
لابن يعيش ٥٤/٨، واللسان مائة (كلا) ٣٩٢٤/٥.

والشاهد فيه قوله (كلا يومي أمانة يوم صد) حيث أخبر بيوم وهو مفرد عن كلا وذلك يدل  
على أن كلا مفرد في اللفظ وهو مثني في المعنى.

(٣) البيت من البحر الكامل وهو لسلمي بن ربيعة في أمالي القاسي ٨١/٨، ومخط اللالي  
١٧٣/٨ - ٣٦٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٤٧، وأمالي ابن الشجري ١٢١/٨، وتذكرة  
النحلة ٣٥٨، واللسان مائة (هلل) ٤٦٨٩/٦.

والشاهد فيه قوله: (كجنت)، (فانتهت) حيث أعاد المضمير فيهما مفرداً وهو يعود إلى  
مثني (العينين) والقياس كحلت فانهلت.

(٤) ينظر شرح الرضي ٣٢/٨.

(٥) الرجز بلا نسبة في اللمع ١٧٢، والإنصاف ٤٣٩/٢، وشرح الرضي ٣٢/٨، واللسان مائة (كلا) -

والألف في (كلا) عند سيويه بدل من الواو<sup>(١)</sup>، لأن أصله (كلو) تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلبت ألفاً، وقل الفارسي<sup>(٢)</sup> هي بدل من الياء لسماع الإمالة فيه و(كلتا) الألف للتأنيث والياء مبدلة من الواو التي أبدلت ألفاً في (كلا)، كما أبدلت في (بنت) و(أخت)، والأصل (كلوي)<sup>(٣)</sup> على وزن فعلي وقل الجرمي<sup>(٤)</sup> ائتله للتأنيث وتقدمت على الواو على غير قياس ووزنها فتعل، وضعف بأنه عديم النظر.

قوله: (مضافاً إلى مضمير والنان) هذا مذهب البصريين أنه إذا أضيف إلى مضمير كان بالألف في حالة الرفع، وبالياء في حالة النصب والجرح، لأنه إذا أضيف إلى مضمير تأكدت فيه التثنية لفظاً ومعنى، فاللفظ ظاهر، والمعنى أنها اكتنفته التثنية أولاً وآخرأ، وأما إذا أضيف إلى ظاهر لزم الألف في الأحوال الثلاثة، وقل الفراء<sup>(٥)</sup> إنه لازم الألف في الأحوال الثلاثة سواء أضيف إلى ظاهر أو مضمير وعليه قوله:

[١٨] أَلَرْبُ حَيِّ الزَّائِرِينَ كِلَاهِمَا

وحى دليلاً في الفلاة هذاهما<sup>(٦)</sup>

٣٩٢٤/٥، والمقاصد النحوية ١٥٩/١، وجمع المواع ١/١، وخزانة الأدب ١٢٩١-١٣٣.

الشاهد فيه قوله: (كلتا) مما يدل على أن كلا وكلتا مثلان لفظاً ومعنى والمسألة فيها خلاف.

انظر الإنصاف ٤٣٩/٢ وما بعدها، وشرح الرضي ٣٢/١.

(١) ينظر الكتاب ٣٦٤/٣، وشرح المفصل ٥٥/١، وشرح الرضي ٣٢/١.

(٢) ينظر شرح الرضي ٣٦/١، ومن قل به فيما ذكره الرضي السيرافي في الصفحة نفسها.

(٣) اللسان ملحة (كلا) ٣٩٢٤/٥.

(٤) ينظر شرح الرضي ٣٢/١.

(٥) أي لفظ اثنين، ينظر معاني القرآن للفراء ١٤٢/٢ وما بعدها.

(٦) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس وليس في ديوانه، وإنما نسبه العياشي في (الموضح في

تبين أسرار معاني الموضح) صفحة (٣٢) وقل في هامشه: وأنشده الفراء في معانيه مع بيتين -

وحكى الفراء والكسائي عن كنانة أنه في حمل الرفع بالالف، وفي حل النصب والجرح بالياء، سواء أضيف إلى ظاهر أو مضمّر.

قوله: (بالالف والياء) أي بالالف في حالة الرفع، وبالياء في حالة النصب والجرح، نقول: (جاء الزيدان كلاهما واثنان)، فـ (رايت الزيدين كليهما، واثنين) و (مررت بالزيدين كلاهما واثنين)، هذه اللغة الفصحى والتي عليها النحويون، وحكى لغة لبني الحارث بن كعب<sup>(١)</sup> وبعض العرب إلزام المثني الألف في الأحوال الثلاثة كالمقصود، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ زَانٍ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله:

[١٩] تزود منا بين أذنه ضربة<sup>(٣)</sup>

[ظ٨] وأما إن سمي بالمثنى فوجهان، الأجود الحكاية الشاني: إعرابه إعراب ما لا ينصرف، وإلزامه الألف ليكون له نظير في المفردات ومنه:

آخرين، ولكنني بحثت عنهما في معاني الفراء فلم أجدهما فيه وهي كما ذكرها العياني:  
 فيارب حي الزائرين كلاهما      وحي دليلاً في الفلاة هداهما  
 وليتهما ضيفائي في كل منزل      ملئ محنوماً عليّ قراهما  
 وليتهما لا يقطعان مفازة      ولا علماً إلا وعيني تراهما

(١) ينظر الإنصاف ٣٧٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٨١.

(٢) طه ٦٣/٢٠ وتامها: ﴿قَالُوا إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ زَانٍ أَنْ يَخْرُجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسَحَرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى﴾.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو لهوهر الحارثي في شرح المفصل ١٢٨٧٣ وشرح التسهيل السفر الأول ٦٩٨، وشرح شذور الذهب ٧١، واللسان ملة (صَرَغَ) ٢٤٣٣/٤، وعجزة: دعت إلى هابي السراب عقيم

والشاهد فيه: على أن من العرب من لزم المثني الألف في الأحوال كلها وعمل الاستشهاد (أذنه) وكان من حقه لو جرى على اللغة المشهورة أن يقول بين أذنيه لإضافة الأذنين إلى الظرف ويروى طغمة بدل ضربة.

[٢٠] ألا يادير الحى بالسبعين

ألم عليها دائم الخطلان<sup>(١)</sup>

قوله: (جمع المذكر السالم) إنما قل السالم ليحترز من المكسر فإنه يعرب بالحركات.

قوله: (وأولو، وعشرون وأخواتها) وهي العقود (ثلاثون أربعون إلى التسعين) إنما لم يستغن عن هذه بذكر الجمع، لأنها غير جمع على الحقيقة<sup>(٢)</sup> إذ لا واحد لها على الحقيقة، أما (أولو) فهي بمعنى أصحاب، كـ(ذوو) ولا مفرد له بخلاف (ذوو) فله مفرد وهو(ذو) وأصل (ذوو)، (ذوون) حذف النون للإضافة<sup>(٣)</sup> وأما (عشرون) فليس بجمع على الحقيقة لعشرة، إذ لو كان جمعاً لعشرة لأطلق على ثلاثين، لأن أقل الجمع ثلاثة وثلاث عشرات ثلاثون، وكان يلزمه فتح العين والشين ولا يفيدهم ثلاثة أربعة، لأن ثلاثين ليست جمعاً لثلاثة، ولا أربعين لأربعة وإنما جمع ثلاثة تسعة<sup>(٤)</sup>، وفيه شذوذ آخر، وهو أنه جمع ما فيه تاء التانيث بالواو والنون وهو غير جائز.

قوله: (بالواو والياء) يعني إعرابه في حالة الرفع بالواو وفي حالة

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لابن مقبل في ديوانه ٣٣٥، وينظر الكتاب ٢٥٩/٤، والخصائص ٢٠٢/٢، وشرح المفصل ١٤٤/٥، واللسان ملحة (حلل) ٤٢٧/٦، ومعجم البلدان ١٨٥/٣ ملحة (السبعان) وأوضح المسالك ٣٣٢/٤، والمقاصد النحوية ٥٤٢/٤

ويروى: عفت حججاً بعني ومن ثمانى. ويروى: أمل عليها بالياء الملوان. والسبعان: موضع في ديار قيس كما في معجم البلدان.

والشاهد في (السبعان) على أنه وزن فعْلان حيث أنه لم يُجر بالياء وإنما على سبيل الحكاية.

(٢) ينظر شرح المصنف، ١٠.

(٣) ينظر شرح الرضي ٣٣٢/١.

(٤) ينظر المصدر السابق.

النصب والجر بالياء، تقول: (جاء الزيدون وأولومل وعشرون رجلاً) و(أيت الزيدين وأولي مل وعشرين رجلاً) و(مررت بالزيدين وأولي مل وعشرين رجلاً) وفي هذا خلاف، ذهب أكثر البصريين إلى [أن]<sup>(١)</sup> إعراب المثني والمجموع تقديرى بالحركات، قل سيويه<sup>(٢)</sup> والخليل: إن الإعراب مقدر على علامتهما، فعلى الألف والواو ضمة، وعلى الياء كسرة أوفتحة، وهذه العلامات لا تكون إعراباً لأنها كعلامة التانيث والنسب كما أن تلك لا تكون إعراباً كذلك هذه، وقل الأخفش<sup>(٣)</sup> والمازني والمبرد<sup>(٤)</sup> إن الإعراب مقدر على ما قبل علامة التثنية والجمع، لأن هذه العلامات زوائد على الكلمة، دلائل للإعراب<sup>(٥)</sup> وذهب الكوفيون وقطرب وأكثر المتأخرين والمصنف<sup>(٦)</sup> أنهما معربان بالحروف، فالواو في الجمع والألف في المثني كالضمة، والياء فيهما كالكسرة والفتحة، قالوا: وإنما أعربت بالحروف لأنها أكثر من واحد فأعربت بأكثر من إعراب، وليس أكثر من الحركة إلا الحروف، وكان القياس أن يرفعا بالواو وينصبا بالألف ويجرا بالياء، وقد خالفوا القياس في رفع المثني بالألف ونصبهما بالياء، أن يرفعا بالواو وينصبا بالألف، وأما الجر فيهما والرفع في المجموع فبقي على القياس، وإنما خالفوا بينهما في الرفع خوف اللبس، لأنك لو رفعتهما بالواو ونصبتهما بالألف لوقع اللبس بينهما، ولم يُعرف المثني من المجموع، ونون التثنية مكسورة ونون الجمع

(١) [أن] زيادة يقتضيها السياق وينظر الإنصاف، ٣٣٨ وما بعدها.

(٢) ينظر الكتاب، ١٨٨.

(٣) ينظر الإنصاف ٣٣٨ وما بعدها.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٢/١.

(٥) ينظر المقتضب، ٤٣٥/٢ - ٤٣٧.

(٦) ينظر شرح المصنف ١٠، والإنصاف ٣٣٨ وما بعدها شرح المفصل، ٥٢/١.



مفتوحة فجوابه أنها تذهب في حالة الإضافة فإن قيل وأي لبس، وما قبل واوالجمع مضموم، وما قبل واوالثنائية مفتوح، فجوابه أنه يقع اللبس في المقصور نحو: (مصطفون) فإنهم فتحوا فيه ما قبل الواو لتدل الفتحة على الألف المحذوفة، وأما حال النصب، فلوجعلنا نصبهما بالألف لأتى إلى اللبس بينهما، لأن الألف تستدعي أن يكون ما قبلها مفتوحاً بكل حل في كلا النوعين، فطُرحت الألف في حالة [٩] النصب لذلك، وسبق المثني فلنخذ الألف في حالة الرفع لأنها أخف، ولأنها تكون ضميراً له، وبقي الواو للجمع على قياس الأسماء الستة، ولأنها ضمير له، وحُمِلَ فيها المنصوبُ على المجرور لأنها مفعولان فضلة يجوز حذفهما ويتفقان في كناية الإضممار نحو: (رأيتك ومررت بك)، وهذا الجمع وإن لم يُسم به فهو بالحروف على ما ذكره الشيخ <sup>(١)</sup> وقد قيل فيما كأن جمعه غير قياسي كـ(بنين) و(سنين) و(أربعين) و(أرضين) و(ثبين)، إنه يعرب على نونه بالحركات وتلزم الياء ولا تحذف نونه للإضافة وعليه.

[٢١] وكنا أبوحسن علي

أبأبراً وبحن له بنين <sup>(٢)</sup>

(١) ينظر شرح المصنف، ١٠.

(٢) البيت من البحر الوافر وهو لأحد أولاد علي بن أبي طالب رضي الله عنه وينسب لسعيد

ابن قيس الهمداني، ينظر في شرح التسهيل السفر الأول ١٠٤/٨، وشرح الرضي ١٨٥/٢،

وأوضح المسالك ٥٥/٨، والمقاصد النحوية ١٥٦/١، وخزانة الأدب ٧٥/٨ - ٧٦.

ويرويه الرضي في شرحه:

إن لنا أباحسن علياً أبأبراً وبحن له بنين

والشاهد فيه قوله: (بنين) حيث أعربه بالحركات شذوذاً والأكثر إعرابه بالحروف وإخافه

بجمع المذكر السالم.

وقل:

[٢٢] دعاني من مجد فلن سنيه  
لعيّن بنا شيئاً وشيئاً مرهاً<sup>(١)</sup>

وقل:

[٢٣] ومكنا تبقي الشراء مني  
وقد جلوزتُ حد الأربعين<sup>(٢)</sup>

وروى الفراء عن ثميم أن الجمع مع إعرابه بالحركات يمنع الصرف، وإن سمي به فالأجود الحكاية على ما كان قبل التسمية، ومنهم من ألزمه الياء، وإعرابه بالحركات مصروفاً، ومنهم من ألزمه الواو وإعرابه بالحركات إعراب مالا ينصرف، ومنعه الصرف للعلمية وشبه العجمية، لأنه قليل النظير في المفردات، واحتج بقول الشاعر:

[٢٤] طل ليلسي وبست كالخزون

واعترتني الهموم بالساطرون<sup>(٣)</sup>

(١) البيت من البحر الطويل وهو للصفة القشيري كما في شرح المفصل ١١/٥ - ١٢ وينظر مجالس نعلب ١٧٧ - ٣٢٠، وشرح الرضي ١٨٥/٢ وشرح ابن عقيل ٦٥/١، وأوضح المسالك ٥٧/١ واللسان مائة (لمجد) ٤٣٤٧/١، والمقاصد النحوية ١٦٩/١، وخزانة الأدب ٥٨/٨ - ٥٩، ويرى فراني بك دعاني، والشاهد فيه قوله (سنينه حيث أعرب سنين بالفتحة الظاهرة بدليل يقاء النون مع الإضالة فجعل النون الزائدة كالتون الأصلية ولو حذفتها لقله فلن سنيه).

(٢) البيت من الواحر، وهو لسحيم بن وثيل الرياحي كما في سر الصناعة ٦٣٧/٢، وينظر حماسة البحري ١٣، والمقتضب ٣٣٢/٣، وشرح المفصل ١١/٥، وشرح التسهيل السفر الأول ١٠٤/١، وشرح الرضي ١٨٥/٢، وشرح ابن عقيل ٦٧/١ وتذكرة النحلة ٤٨٠، وجمع الهوامع ٤٩/١، وخزانة الأدب ٦١/٨ - ٦٢، والمقاصد النحوية ١٩١/١.

والشاهد فيه قوله: (الأربعين) حيث وردت الرواية فيه كسر النون.

(٣) البيت من الخفيف، وهو لأبي دهل الجمحي في ديوانه ٦٨، وله وغيره، ينظر الخصائص -



وقال السيرافي<sup>(١)</sup> وإن يلزم الواو، واحتج بقوله:

[٢٥] ولها بالساطرون إذا

أَكَلَ النَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا<sup>(٢)</sup>

وحكى من كلام العرب (هذا ياسمون البر) و(رايت ياسمون البر) و(مررت بياسمون البر) والمثنى والمجموع إذا سمي بهما مفرد، فإن حكى لم تجز تشيته ولم يسم به ثانياً، لأنه يؤدي إلى التسلسل، وإن لم يحك جاز التثنية والتسمية به ثانياً، لأنه بمنزلة المفرد بشرط أن لا تزيد حروفه قبل التثنية على خمسة أحرف، كـ(رجلان)، و(يدان) فنقول فيه (رجلانان) و(يدنان)، لأنه لا يخرج بالتثنية عن نهاية زيادة الاسم، وهو سبعة أحرف كـ(اشهيب)<sup>(٣)</sup>.

قوله: (التقدير فيما تعذر) لما فرغ من الإعراب اللفظي بالحركة والحرف، شرع في التقديري، وهو نوعان: مقرر بالحرف كـ(مسلمي)

٢١٦٣، وأوضح المسالك ٥٣١ ولسان العرب ملحة (نحصر) ١١٧٢/٢، وخزانة الأدب ٣١٤/٧ والمقاصد النحوية ١٤١/١.

والشاهد فيه قوله: (بالمطرون) حيث أعرب الشاعر جمع المذكر السالم المسمى به بالحركات فجره بالكسرة ويحوز فيه إعرابه إعراب جمع المذكر السالم ومن العرب من يلزمه الواو ويفتح النون قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ١٠٦١: وهذه أسماء أمكنة والأجود أجراؤها مجرى الجمع ثم التزام الواو وجعل الإعراب في النون قليل والحمل عليه ضعيف.

(١) ينظر شرح الكتاب ١٤١/١ للسيرافي.

(٢) البيت من المديد وهو لأبي دعلج الجمحي في ديوانه ٨٥ وله وغيره، وينظر سر صناعة الأعراب ٢٣٧٢، والمتع في التصريف ١٥٨/١، واللسان ملحة (مطرون) ٤٢٢٤/١ وقد نسبته للأخطل وخزانة الأدب ٣٩٧/٧، والمقاصد ٤٨/١، والشاهد فيه قوله: (بالمطرون) حيث نزل منزلة الزيتون في إعرابه بالحركات، قل ابن جني: (ليست النون فيه بزيادة لأنها تعرب).

(٣) ينظر الإنصاف ٧٥٥/٣، وشرح التسهيل السفر الأول، ١٠٥/١ - ١٠٦.

وبالحركة، والذي بالحركة متعذر كـ (عصا) و (غلامي) <sup>(١)</sup>،  
ومستثقل كـ (قاضي).

قوله: (ليما تعذر كعصى) يعني باب المقصور كـ (عصى) و (فتى) و  
(صلى)، كان الأولى أن يقدم المنقوص، لأنه لإحالة ظهوره، ولعله نظر إلى  
أن الألف أقوى من الياء في المد لملازمته لها، وإنما تعذر لأن آخره ألف <sup>(٢)</sup>  
وهو حرف ساكن، وإنما امتنع تحريكها لأنه يؤدي إلى أحد أمرين؛ إما ردها  
إلى أصلها، ومنه (هرب) لأن أصلها (عَصَوُ) تحرك حرف العلة وانفتح ما  
قبله، فقلبت ألفاً، وأما همزها فيؤدي إلى الإلباس بباب المهموز، وخرجت  
عن كونها ألفاً، وألف باب (عصى) إن وقف عليها وكان بالألف واللام  
أو الإضافة (كالعصا وعصاك) فهي المنقلبة بالاتفاق، وإن كان بغير ذلك،  
فثلاثة أقوال مذهب سيويه <sup>(٣)</sup>، أنها في حال الرفع والجزم مبدلة عن حرف  
أصلي وفي النصب زائلة مبدلة عن التنوين قياساً على الصحيح،  
ومذهب المازني أنها زائلة في الأحوال الثلاثة مبدلة عن التنوين، وحقته  
أن ما قبل الألف مفتوح في الأحوال الثلاثة فلجري الرفع والجزم مجرى  
النصب، ومذهب المبرد <sup>(٤)</sup> والكسائي <sup>(٥)</sup> والسيراfi <sup>(٦)</sup> وابن كيسان [ظه]  
أنها أصلية في الأحوال الثلاثة وحقته أنها قد جاءت الإمالة في

(١) ينظر شرح الرضي ٣٤/١، وشرح المصنف ١١.

(٢) ينظر شرح المصنف ١١.

(٣) ينظر الكتاب ٣٨٥/٣ وما بعدها وشرح المقدمة المحسبة ١١٧/١.

(٤) ينظر المقتضب ١٤٤/١.

(٥) ينظر رأي الكسائي في شرح التسهيل السفر الأول ١١٣/١، وشرح الرضي ١٧٤/٢.

(٦) ينظر رأي السيراfi هامش الكتاب ٣٨٦/٣.

المقصود حل الوقف ولا تصح الإمالة إلا في حرف أصلي، وأما حكمها في الوصل فإن وصلت بساكن حذفت مطلقاً لالتقاء الساكنين كقولك: (عصى الأعرج) و(العصا الجيدة) وإن وصلت بمتحرك فإن كان معروفاً ثبتت (كالعصا نافعة) فإن كان منكراً حذفت لالتقاء الساكنين، وهما الألف والتنوين، نقول (هذه عصاً جيدة)، وأما إذا أضيف إلى المقصور ظاهر متحرك أو مضمراً لم ينفك عن الألف بحل.

قوله: (وغلامي) يعني أن الإعراب يتعذر لفظاً فيما أضيف إلى ياء المتكلم، ووجه تقديره أن الياء تستدعي أن يكون ما قبلها مكسوراً وهو حرف الإعراب في الأحوال الثلاثة فتعذر أن يتحرك بحركة الإعراب، لأن الحرف الواحد يستحيل تحريكه بحركتين في حالة واحدة.

قوله: (مطلقاً) إشارة إلى خلاف فيه، فابن مالك<sup>(١)</sup> وبعض النحاة<sup>(٢)</sup> قالوا إعرابه في حالة الحركة لـ (عصى) وتقديره في حالة الرفع والنصب، وذلك لأن الياء إنما تطلب كسرة، ما لا كسرة بناء فكسرة الإعراب يحصل بها ما تطلب الياء فكانت أولى ورد بأن الياء أسبق من الإعراب فكذلك كهنا لأن الإعراب ناشئ عن

(١) وقد أشار ابن مالك إلى ذلك في ألفيته بقوله:

رسم معنلاً من الأسماء ما      كالصطفى والمرضى مكارماً  
فالأول الإعراب فيه قسراً      جميعه وهو الذي قد قصراً

وينظر شرح ابن عقيل ٨٠/٨ وما بعدها.

(٢) ينظر شرح المصنف ١١.

التركيب مع العامل والمفرد أسبق، وقال ابن السراج<sup>(١)</sup> وابن الخشاب<sup>(٢)</sup>، والجرجاني<sup>(٣)</sup> والمطرزي<sup>(٤)</sup> إنه مبني لإضافته إلى الياء، ووجهه بأنه قد صار بإضافته إلى الياء جزءاً كلمة، وهي ضعيفة لأنه حرف علة وهو اسم على حرف واحد، وما اختاره ابن الحاجب.

مذهب سيبويه والجمهور<sup>(٥)</sup>، وقال ابن جني: هو خصي لا معرب ولا مبني.

قوله: (أو استثقل كقاض رلماً وجسراً) هذا الثاني من التقديري بالحركة وهو المنقوص وهو كل اسم آخره ياء حقيقية قبلها كسرة، فقوله ياء، احتراز عما ليس بياء كـ(زيد) خفيفة يحترز من الثقيلة كـ(علي)، و(كرسي)، و(ولي)، قبلها كسرة يحترز من أن يكون قبلها ساكن كـ(ظبي) و(يحيى)، فإن هذه المحترز عنها تعرب بالحركات لفظاً، والأصل في (قاض) (قاضي) بضم الياء في الرفع وفتحها في النصب وكسرها في الجر فاستثقلت الضمة والكسرة، أما الضمة فلأنها من جنس الواو،

(١) ينظر الأصول لابن السراج ٢٧٨/٢.

(٢) ابن الخشاب هو: عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن الخشاب أبو محمد النحوي، توفي سنة ٥٦٧ هـ صنف شرح الجمل للجرجاني، وشرح اللمع لابن جني وغيره، الرد على ابن بابشاذ في شرح الجمل، ينظر بغية الوعاة ٢٩٢ - ٣٠. ينظر رأي ابن الخشاب في الجمع ٥٨١.

(٣) ينظر رأي الجرجاني في الجمع ٥٨١.

(٤) المطرزي هو ناصر بن عبد السيد بن علي بن المطرز أبو الفتح النحوي الأديب المشهور بالمطرزي، ولد ٥٣٨ هـ وتوفي سنة ٦١٠ هـ من أهل خوارزم برع في النحو واللفظ والفقه، معتزلي المذهب، صنف شرح المقامات، المغرب في شرح المغرب، ومختصر المصباح في النحو وغيرها... ينظر البغية ٣١١/٢ وأنباء الرواة ٣٤٠/٣.

(٥) ينظر شرح المصنف ١١، وشرح الرضي ٣٤/١.

والواو تباين الياء لاختلافهما في الطبع، وأما الكسر فلأنه من جنس الياء، والياء على الياء ثقيلة بخلاف الفتحة، فإنها خفيفة على الياء، فلهذا أعرب بالنصب لفظاً<sup>(١)</sup> وبالرفع والجعر تقديرأ، هذا مذهب الجمهور، وقد جاء تقدير النصب كقوله:

[٢٦] فلر أن واش بلدينسة داره

وداري بأعلى حضرموت اهتلى لباً<sup>(٢)</sup>

ولو كان لفظاً لقل: (واشياً) وقد جاء إظهار الرفع والجعر مع النصب، قل في الرفع:

[٢٧] قد كد يذهب بالدنيا ولذتها

موالي ككيش العوس سُحاح<sup>(٣)</sup>

في الجعر:

[٢٨] ما إن رأيت ولا أرى في مدتي

كجوازي يلعبن في الصحراء<sup>(٤)</sup>

(١) ينظر شرح المصنف ١١، وشرح الرضي ٢٤/١.

(٢) البيت من البحر الطويل وهو للمجنون في ديوانه ٢٢٣، وشرح المفصل ٥٧/١، وشرح شافية ابن الحاجب ١٣٧/١، ومغني اللبيب ٢٨٢، وشرح شواهد المغني ٦٩٧/٢، وجمع الهوامع ٥٢/١، وخزانة الأدب ٤٨٤/١٠.

والشاهد فيه قوله: (واش) حيث عامل الاسم المنقوص واش في حالة النصب كما عامل في حالتي الرفع والجعر فحُكف ياءه.

(٣) من البحر البسيط وهو بلا نسبة في شرح ابن الحاجب ٨٢/٣، وينظر شرح المفصل ١٠٣/١٠، ويروى وبهجتها.

والشاهد فيه قوله: (موالي) حيث حرك الياء بالضم شذوذاً، والموس: ضرب من الغنم - سحاح: جمع ساحة وهي الشاة المثلثة سحناً.

(٤) البيت من البحر الكامل وهو بلا نسبة في شرح المفصل ١٠٧/١٠، وشرح شافية ابن -

وقد أيضاً:

[٢٩] فيوما يجلين الهوى غير ملهى

ويوما ترى منهن غولاً تقول<sup>(١)</sup>

وقد اختلف في تنوين المنقوص، والأكثر أنه تنوين تمكين<sup>(٢)</sup>، ومنهم من قال عوض<sup>(٣)</sup> عن إعلال الياء، لأن أصله (قاضي) فعلى أنه تمكين نقول: ثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا، فالتقى التنوين والياء فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى أنه عوض، ثقلت الضمة على الياء فحذفتا وتبعهما التنوين، وأي تنوين آخر عوض عن الإعلال فالتقى ساكنان الأول حرف علة فحذف.

وأما حكم ياء المنقوص في الوصل والوقف، أما في الوقف إن كان معرفاً باللام ثبتت ساكنة في الرفع والجرح مفتوحة في النصب على الأفصح فيهما وإبدال التنوين في النصب ألفاً وقد أجز حذفها وبقاؤها، وأما في الوصل، فإن وصلت بساكن حذفت مطلقاً في الرفع والجرح، وإن وصلت بمتحرك فإن كان المنقوص معرفاً باللام ثبتت الياء، وإن كان

الحاجب ١٨٣/٣، وخزانة الأدب ٢٢/٨ - ٣٤.

والشاهد فيه قوله: كجوازي حيث حرك الياء من الاسم المنقوص جرأً بالتنوين شذوذاً كما ذكر شارح الشافية.

(١) البيت من الطويل وهو لجرير في ديوانه ١٤٠، وينظر الكتاب ٣١٤/٣، والمقتضب ٦٤٤/١

والخصائص ١٥٩/٣، وأما ابن الشجري ٨٦/١ ونوادير أبي زيد ٢٠٣، وشرح المفصل

١٠١/١٠ - ١٠٤، واللسان ملحة (غول) ٣٣١/٥، وخزانة الأدب ٣٥٨/٨، والمقاصد

النحوية ٢٣٧/١.

والشاهد فيه قوله: (ماضي) حيث حرك الياء في الجرح ضرورة.

(٢) ينظر شرح المفصل ٢٩/٩ وما بعدها، وشرح الرضي ١٤/١، وشرح ابن عقيل ٣٣٠/٢.

(٣) ينظر المصدر السابق.



منكراً حذفت لأجل التنوين وأما النصب فثبتت متحركة، وأما حكمها في الإضافة إلى مضمرة أو ظاهر متحرك فثبتت الياء في الرفع والجور ساكنة، وفتحها في النصب<sup>(١)</sup>.

قوله: (ونحو مسلمي رفعا) هذا الضرب الثاني وهو التقديري بالحرف، وهو جمع المذكر السالم إذا أضيف إلى الياء فإنها تقدر فيه الواو في حال الرفع وهو لفظي في حال النصب والجور، لأن الياء موجودة، وإنما كان في الرفع مقدراً لأن أصله (مسلمون) فأضيف إلى الياء فحذفت النون للإضافة، فصار (مسلموي) فاجتمعت الواو والياء، وسبقت الأولى بالسكون فوجب قلب الواو ياءً وإدغامها في ياء المتكلم فصار (مسلمي)، فعلم أنه عدل عن الواو التي كانت علامة الرفع لأجل الاستثقال لها مع الياء. فلذلك وجب أن يحكم عليه في حال الرفع بالإعراب مقدراً، وأما في النصب والجور، فياء الإعراب فيه ثابتة لم تتغير عن حالها الأصلي<sup>(٢)</sup>، قل في البرود: والصحيح أنه في حال الرفع لفظي غير مقدر، لأن الواو كالموجودة وإنما قلبت لعارض الاستثقال واحتج بوجهين:

أحدهما: أن أحداً لا يقول بتقدير الواو في (ميزان وميقات) ولا بتقدير التنوين في (رأيت زيداً)، عند الوقف.

والثاني: أنا لو سلمنا ذهاب الواو بالكلية لكُنّا نقدر بالضممة لأنها الأصل ألا ترى أننا لا نقدر في الأسماء الستة إذا أضيفت إلى الياء إلا الحركة.

(١) ينظر شرح المصنف ١١.

(٢) ينظر شرح المصنف ١١، نقل الشارح هذه العبارة ولم يستند إلى المصنف.

قوله: (واللفظي فيما عداه) أي فيما عدا هذه الأنواع وهما نوعا التعذر والمستثقل فهو لفظي، لأنه إذا حُصِرَ الأقل فما عداه بخلافه وهو الأكثر، وقد بقي عليه من التقديري المدغم نحو: «وَتَرَى النَّاسَ»<sup>(١)</sup> وما سَكُنَ للتخفيف، نحو: «وَسَلُّنَا»<sup>(٢)</sup> أو الضرورة نحو:

[٣٠] \_\_\_\_\_ وقد بدأ هنك من المثرر<sup>(٣)</sup>

والمتبع نحو: «الْحَمْدُ لِلَّهِ»<sup>(٤)</sup> والمحكي نحو: زيد (من زيد) (من زيدا) (من زيد)، وبعضهم جعل المحكي في حل الرفع معرباً.

(١) الحج ٢/٢٢، وتعلمها: «يوم ترونها تفعل كل موضة مما أرضعت وتضع كل ذات حمل حملها وترى الناس سكارى وما هم بسكارى...».

قرأ الجمهور وترى بالثاء مفتوحة وزيد بن علي بضم التاء وكسر الراء، وقرأ الزعفراني وعباس في اختياره بضم التاء وفتح الراء ورفع (الناس) ينظر القرطبي ٣/٢٤٩، والبحر المحيط ١/٣٢٥، وفتح التقدير ٣/٤٣٥.

(٢) المائدة ٣٢/٥، قرأ أبو عمرو بإسكان السين في رسلنا والباء في سبَلنا حيث وقع في الخط على التخفيف لتوالي الحركات ولأنه جمع، وضَمَّ ذلك الباقيون على الأصل، ينظر الكشف ٤٠٨/١، والحجة لابن زحيلة ٢٢٥.

(٣) البيت من السريع، وهو للأقيشر الأسدي أو الفرزدق وليس في ديوانه، ينظر الكتاب ٢٠٣/٤، وشرح أبيات سيبويه ٣٩١/٢، والخصائص ٩٥/٣، وشرح المفصل ٤٨/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٨/١، ووصف المباني ٣٩٣، ومعجم المواعع ٥٤/١، وخزانة الأدب ٤٨٤/٤ - ٤٨٥ وصدره: رحت وفي رجلك ما فيهما.

والشاهد فيه قوله: (بدأ هنك) حيث سكن النون و (هنك) ضرورة وهو مرفوع، لأنه فاعل بدأ.

(٤) الفاتحة ١/٨ الجمهور قرأوا بضم ذال (الحمد) وأتبع إبراهيم بن أبي حيلة ميمه لام الجر لضمه الدال كما أتبع الحسن، وزيد بن علي كسر الدال لكسرة اللام وهي أغرب، ينظر البحر المحيط ١/١٣٦.



## المنوع من الصرف

قوله: (غير المنصرف) قد اختلف في اشتقاق المنصرف<sup>(١)</sup>، ف قيل هو من صرفة البكرة والباب إذا صُرِفَ، قال الشاعر:

[٣١] مقلوفة بدخيس النحس بزلها

لها صريفٌ صريف القعوب المسد<sup>(٢)</sup>

فعلامته على هذا التنوين فقط، وقيل من (التصرف) الذي هو (التقلب) فعلامته على هذا الجهر والتنوين جميعاً، وقيل هو من (الصِرْف) وهو الخالص، كقولهم (شراب صِرْف) أي خالص لم يمزج، ومعناه أن المنصرف خالص من شبه الفعل بخلاف غير المنصرف، وقيل من الصرف الذي هو (الفضل) قل الشاعر:

[٣٢] فما الفضة اليضة والتبر واحد

نقوعان للمكلي وبينهما صرف<sup>(٣)</sup>

أي (فضل).

(١) ينظر اللسان ملحة (صرف) ٢٤٣٤/٤، وما بعدها.

(٢) البيت من البسيط وهو للناطقة الذبياني في الديوان ١٦ وينظر الكتاب ٣٥٥/٨ وشرح أبيات سيويه ٣٩/٨ وجمهرة اللغة ٥٧٨ - ٧٤١، واللسان ملحة (صرف) ٢٤٣٤/٤، وجمع الهوامع ١٩٣/٨. والشاهد فيه قوله: (لها صريفٌ صريف) حيث استدل على اشتقاق المنصرف وهو المتحرك والتقلب.

(٣) لم أقف له على قائل أو مصدر.

قوله: (ما اجتمع فيه علتان) جنس للحد، يحترز من العلة الواحدة فإنها لا تؤثر في منع الصرف، خلافاً للكوفيين<sup>(١)</sup> والأخفش<sup>(٢)</sup> والفراسي<sup>(٣)</sup> وابن برهان<sup>(٤)</sup> من البصريين، واختاره صاحب الإنصاف<sup>(٥)</sup> فإنهم أجازوا المنع لعدة واحدة واحتجوا بقوله: [ظ ١٠]

[٣٣] ومصعب حين جد الأمر أطيبها

وبقوله:

[٣٤] فما كن حصن ولا حابس

يفوقك مرداس في مجمم<sup>(٦)</sup>

وبقوله:

(١) ينظر الإنصاف ٤٩٣/٢، وشرح المفصل ٦٧١، والمجم ١٠٩/١.

(٢) ينظر المصدر السابق.

(٣) ينظر رأي الفرسي في المجم ١٠٩/١.

(٤) ينظر الإنصاف ٤٩٣/٢.

(٥) ينظر المصدر السابق ٥٠١/٢.

(٦) البيت من مجزوء الوافر وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ١٢٤، وينظر الإنصاف

٥٠١/٢، وشرح المفصل ٦٧١، وخزانة الأدب ١٥٠/١، ويروى بتقديم وتلخير أطيبها وأكرمها

كما في شرح المفصل ٦٧١.

والشاهد فيه قوله: (ومصعب) فإنه مرفوع بغير تنوين فدل على أنه ممنوع من الصرف مع

أنه ليس فيه إلا علة واحدة وهي العلمية.

(٧) البيت من المتقارب وهو لعباس بن مرداس السلمي في ديوانه ٨٤، والإنصاف ٤٩٩/٢،

وشرح المفصل ٦٨/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٨٥٠/٢، وشرح الرضي ٣٨/١، واللسان

ملحة (ردس) ١٦٣٣/٣، وخزانة الأدب ١٤٧/١ - ١٤٨، ويروي صاحب الإنصاف يفوقك شيعي في

مجمع، ورد هذه الرواية وقال: بل الرواية الصحيحة المشهورة ما روينا.

والشاهد فيه قوله: (مرداس) حيث منعه من الصرف وليس فيه إلا علة واحدة

وهي العلمية.

## [٣٥] وعن ولدوا عامر

هو الطول وهو العرض<sup>(١)</sup>

ورد البصريون ذلك، إما بضعف فالرواية فيه وأنتم<sup>(٢)</sup>، وأما مرداس فالرواية شيوخه، وأما عامر فهو اسم قبيلة، ففيه العلمية والتأنيث<sup>(٣)</sup>.

قوله: (من علل تسع) يحترز من علل البناء فإنها ست. قوله: (وواحدة منها تقوم مقامها)، يعنى أواحدة من التسع تقوم مقام علتين، وذلك في الجمع المتناهي والتأنيث بالالف المقصورة والمدودة فإنهم أقاموا فيها لزوم التأنيث ونهاية الجمع مقام العلة الثانية<sup>(٤)</sup>.

قوله: (وهي عدل<sup>(٥)</sup> ووصف إلى آخره)<sup>(٦)</sup> شرع يبين العلل التسع

(١) البيت من بحر المزج وهو لذي الأصبع المدواني كما في ديوانه ٤٨، وينظر الإنصاف ٥٠١/٢، وشرح المفصل ٦٧٨، وشرح ابن عقيل ٣٤١/٢، واللسان مائة (عمر) ٣٦٠٤/٤، والمقاصد النحوية ٣٦٤/٤.

والشاهد فيه قوله: (علم) حيث منعها من الصرف، وليس فيها إلا علة واحدة وهي العلمية وذلك للضرورة الشعرية.

(٢) ينظر شرح المفصل ٦٧٨، وفيه وأما قوله: (مصعب حين جد الأمر) فإن الرواية الصحيحة وأنتم حين جد الأمر.

(٣) ينظر شرح المفصل ٦٧٨، وشرح الرضي ٣٧٨.

(٤) ينظر شرح الرضي ٣٧٨.

(٥) ينظر شرح ابن عقيل ٣٢٦/٢.

(٦) في الكافية المحققة زينة وهي:

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب

والنون زائدة من قبلها ألف ووزن فعل وهذا القول تقريب

ينظر الكافية في النحو ٦٢ وقد: وهما من البحر البسيط نسبها عبد الغفور في حاشية له على الفوائد الضيائية لأبي سعيد الأنباري النحوي، ثم قل: وأظنه يعني أبا البركات الأنباري أوردهما في أسرار العربية ٣٠٧ بقوله ويجمعها بيتان من الشعر. والرواية في أسرار العربية: جمع ووصف وعجمة ثم العدل.... وهما في شرح ابن عقيل ٣٢٦/٣.

التي ذكر، وهي أخبار متعددة لمبتدأ محذوف.

قوله: (والنون زائدة) روي بنصب زائدة ورفعها، فالرفع إما خبر عن النون، وهو ضعيف من جهة المعنى، وإما صفة لها، والألف واللام زائدان، ودليل زيادتهما، أنه ذكر كل الأسباب في البيتين دونها نكرة، والنصب إما على الحال المؤكدة، قاله الإمام يحيى بن حمزة<sup>(١)</sup> (عليه السلام) أو منتقلة وعاملها مضمّر تقديره، ومنها: النون زائدة، وقيل: على الحكاية، كأنه قل: يمنع الصرف والنون زائدة.

قوله: (وهذا القول تقريب) يحتمل وجوهاً:

أحدهما: أنه أراد أن نظمه بهذه العلل أقرب للحفظ من عدّها نثراً.  
الثاني: أنه أراد أن ذكرها في البيتين تقريب، وسيأتي تفصيلها من بعد.  
الثالث: أنه أراد أن حصرها في تسع تقريب، لأن منهم من زاد ألف الإلحاق إذا سمي بما هي فيه، وأحر إذا سمي به ثم نُكِّر<sup>(٢)</sup> وجعلها إحدى عشرة ومنهم من أراد نهاية الجمع، ولزوم التأنيث، وجعلها ثلاث عشرة، ومنهم من ردها إلى علتين، وهي الحكاية والتراكيب، فكُفِيَ بالحكاية عن الصفة في (أفعل) ووزن الفعل في العلمية، والتركيب كناية عن سبع علل: تركيب المزج، وتركيب التأنيث، وتركيب الجمع، وتركيب المعجمة، وتركيب المدل، وتركيب زيادة الألف والنون، وتركيب النكرات نحو أحاد، وقد جمعها صاحب البرود في بيت واحد:

(١) ينظر الأزهار الصافية ١٢٥.

(٢) ينظر شرح المفصل، ٧٨.

[٣٧] اعْدِلْ وَأَنْتُ وَعَرَفَ وَرَكِبَ أَجْمَعُ

صِفْ أَجْمَعُ زِنَ الْفَعْلِ مَخْصُوصاً

مثل: [أحمد وطلحة] حضرموت

جوار أحمراً آزراً يزيدُ سكران<sup>(١)</sup>

قوله: (مثل عمر وأحمد) إلى آخره<sup>(٢)</sup>، هذا يتبين للعلل بالأمثلة، ففي (عمر) العلل التقديري والعلمية، و(أحمد) وزن الفعل والوصف، و(طلحة) التأنيث اللفظي والعلمية، و(زينب) المعنوي والعلمية، و(إبراهيم) العجمة والعلمية، و(مسجد) الجمع ونهاية الجمع، و(معد يكرِب) التركيب والعلمية، و(عمران) الألف والنون والعلمية، و(أحمد) وزن الفعل والعلمية.

قوله: (وحكمه أن لا كسر ولا تنوين) أي حكم غير المنصرف ألا يدخله الكسر ولا التنوين، وإنما امتنع فيه، لأن هذه الأسباب المانعة من الصرف فروع فلذا اجتمع في الاسم سببان منها، صار بهما فرعاً من جهتين، فيشبه الأفعال لأنها فرع على الأسماء من جهتين:

أحدهما: أن الاسم يخبر به وعنه، والفعل يخبر به فقط، وما أخبر به وعنه كان أصلاً لأنه يستقل كلاماً فهو مستغن عن الفعل، والفعل غير مستغن عنه. [و(١١)]

الثانية: أن الفعل مشتق من الاسم عند البصريين<sup>(٣)</sup>، والمشتق فرع

(١) ثمة خلل في الوزن بين وفيه سقط ظاهر.

(٢) في الكافية المحققة زيادة حيث عد العلل مع الأمثلة وهي قوله مثل: عمر، وأحمد، وطلحة، وزينب، وإبراهيم، ومسجد، ومعد يكرِب، وعمران، وأحمد. (٦٢)

(٣) ينظر الإنصاف ٧/١ وما بعدها.

على المشتق منه، والعلّة الأخرى على كلام الكوفيين<sup>(١)</sup>، أن الفعل بمنزلة المركب لاستدعائه الفاعل، والاسم بمنزلة المفرد والمركب فرع المفرد فلما أشبه الفعل قطع عنه الجر والتنوين ولم يعط الجزم لأن المشبه أضعف من المشبه به، أو لامتناع عوامله، وأما بيان فرعية هذه العلل التسع، فالعلل فرع على المعدول عنه، والوصف فرع على الموصوف، والتأنيث فرع على التذكير<sup>(٢)</sup> لفظاً ومعنى، فاللفظ بالزيادة، لأنك تقول قائم، ثم قائمة والمعنى أن المذكر أغلب من المؤنث، والمعرفة فرع على النكرة، لأن النكرة أكثر، لأنك تقول: قائم، ثم القائم.

وتحتاج إلى زيادة لفظ، أو وضع في الأعلام، والمجمة فرع على العربية لأنها دخيلة في كلام العرب<sup>(٣)</sup>، ولأن لغة كل قوم أصل بالنسبة إلى لغتهم ولغة غيرهم، والجمع فرع على الواحد لأنك لا تجمع الشيء إلا بعد معرفة أفراده، والتركيب فرع على الأفراد<sup>(٤)</sup>، والألف والنون فرع على ما زيدتا عليه، وذلك على كلام الكوفيين<sup>(٥)</sup> لأنهم يمنعونه الصرف بالأصالة لا للمشابهة، وعلى كلام البصريين، إنما منع الصرف لمشابهة ألف التأنيث، ولا تكون على كلامهم الألف والنون فرعيتين، ووزن الفعل فرع على وزن الاسم، كما أن الاسم أصل والفعل فرع، كذلك

(١) ينظر الإنصاف ٧/٨ وما بعدها.

(٢) ينظر شرح الرضي ٣٧/٨.

(٣) ينظر شرح المصنف ١١، وشرح الرضي ٣٧/٨ - ٣٨، وهذا التفريع الذي ذكره الشارح منقول من شرح المصنف وشرح الرضي بتصرف.

(٤) ينظر شرح المصنف ١١ (وأكثر عباراته منقولة عن شرح المصنف دون إسناد. وقد استعمل المصنف عن بدل على في كل عباراته....).

(٥) ينظر شرح المفصل ٦٨/٨ - ٦٩.

وزن الاسم أصل ووزن الفعل فرع.

قوله: (ويجوز صرفه للضرورة أو التناسب) إنما جاز ذلك لأنه ردُّ فرع إلى أصل وهو من أحسن الضرورات، رد الأشياء إلى أصولها، قل الكوفيون: <sup>(١)</sup> ما لم يكن (أفعل من)، لأن التنوين لا يدخل عليه كالإضافة، وضعف تصرف: (خيرٌ منك) و(شرٌ منك) وقل طاهر <sup>(٢)</sup> وبعض المتأخرين: ما كان آخره الألف، نحو (جلى) لم يصرف للضرورة لعدم الفائلة، لأن التنوين ساكن والألف مفعن عنه، قل صاحب البرود وهذا باطل لأن التنوين قد يلاقيه ساكن فيحرك بالكسرة، والألف تحذف إذا لاقها ساكن فله فائلة أي فائلة، لمحقولي:

[٣٧] جلى اختلرت خروج جئنيها ولم

يكن جأ حلز عسن إذن بعلمها <sup>(٣)</sup>

والصرف قد يكون للضرورة والقوافي والتناسب، فالضرورة ما كان

في أول البيت، نحو:

[٣٨] وجبريل أمين الله فينا

وروح القدس ليس له كفه <sup>(٤)</sup>

أو وسطه نحو:

(١) ينظر الفصل ١٧، وشرحه لابن يعيش ٦٨/١ وشرح الرضى ٣٨/١.

(٢) ينظر شرح المقلعة المحسبة، ١١٩.

(٣) كذا في الأصل ! ولم أقف على قاله، وهو غير منضبط الوزن.

(٤) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (٧٦)، وينظر اللسان مائة (كفا) ٣٨٩٢/٥. والشاهد فيه قوله: (وجبريل) حيث صرف جبريل مع أنه ممنوع من الصرف للعلمية والمعجمة، وعلمه بأنه في أول البيت للضرورة...



[٣٩] أعدد ذكر نعمك لنا إن بكسرة

هو المسك ما كررته يتضوع<sup>(١)</sup>

والذي للقوافي ما كان في آخره، نحو:

[٤٠] ..... عصاب طير تهتلي بعصاب<sup>(٢)</sup>

ليطابق القافية الأولى لأنها مكسورة قل:

[٤١] كليني لهم يا أميمة نصبر

وليل أقسية بطي الكواكب<sup>(٣)</sup>

وأما التناسب فضربان:

أحدهما: أن يكون بإزاء غير المنصرف منصرفاً فيصرف ليتسق الكلام،  
بحرقوله تعالى: ﴿سَلَامٌ وَأَعْلَىٰ وَسَمِيرًا﴾<sup>(٤)</sup> فإن سلاسل صرف لما كان

(١) البيت من البحر الطويل وهو للنايفة الديهاني كما في ديوانه: ٧

والشاهد فيه قوله: (نعمان) حيث صرفه ضرورة وهو ممنوع من الصرف.

(٢) البيت من البحر الطويل وهو للنايفة كما في ديوانه ٤٢، ينظر الشعر والشعراء ١٧٥،  
وشرح المفصل ٦٧١، وخزانة الأدب ٢٨٩/٤، وصنوه:

إذا ما غزوا في الجيش حلس

والشاهد فيه قوله: (بعصاب) حيث جر عصاب بالكسرة وحقه الجر بالفنحة نيابة عن  
الكسرة، لأنه ممنوع من الصرف، لكن الشاعر صرف للضرورة.

(٣) البيت من البحر الطويل وهو للنايفة وهو مطلع قصيدته البالية المشهورة وهو في  
ديوانه ٤٠، وينظر الكتاب ٢٠٧/٢، ٣٨٢/٣، وشرح أبيات مسبوته ٤٤٥/١ وجهرة اللفظة ٣٥٠ -  
٩٨٢، وشرح المفصل ١٠٧/٢، ووصف المباني ٣٢٧، واللسان مائة (أسس) ٧٩١، وخزانة الأدب  
٣٢١/٢ - ٣٢٥.

(٤) الآية من سورة الإنسان ٤/٦، وقامها: ﴿إنا اعتدنا للكافرين سلاسلًا وأغلالًا وسعيرًا﴾  
وقرأ نافع والكسائي وأبو بكر عن عاصم وهشام عن عامر (سلا سلا) بالثنتين والبقون  
بغير تنوين وكذلك فإنه ما ينطبق على هذه القراءة، قراءة ينطبق على ما بعدها وهي ١٥ -  
١٦ من السورة نفسها ينظر الكشف ٣٥٢/٢.

## بإزالة أغلالاً وسعيراً.

والثاني: في الفواصل لمحقوله تعالى: ﴿قَوَارِيرٌ، قَوَارِيرٌ مِنْ فِضَّةٍ﴾<sup>(١)</sup> فقوارير الأولى صرفت للفاصلة، والثانية لمناسبة قوارير الأولى: إذا كانت الأولى الفاصلة، والزنجشري منع من الصرف للتناسب<sup>(٢)</sup> وأما منع المنصرف من الصرف للضرورة، فمنع منه أكثر البصريين مطلقاً<sup>(٣)</sup>، وأجازوه الأخفش<sup>(٤)</sup> [ظ ١١] وأكثر الكوفيين مطلقاً<sup>(٥)</sup>، واختاره الإمام يحيى بن حمزة<sup>(٦)</sup>، وبعض الكوفيين أجازوه<sup>(٧)</sup> فيما كان علماً فقط، لأنه لم يسمع إلا فيما أحد علية العلمية، فيُقصر عليه، نحو:

[٤٢] ..... يفوقن مرداس في مجمع<sup>(٨)</sup>

قوله: (ما يقوم مقامهما، الجمع وألفا التانيث) أي مقام العلتين ومراده من الجمع ما كان ثالث حروفه ألفاً، بعد الألف حرفاً مشدداً، كـ(دوابّ) و(شوابّ) أو حرفان كـ(مساجد) أو ثلاثة ساكن الأوسط كـ(مصاييح)، وإنما قام الجمع مقام علتين لأنهم جعلوا كونه جمعاً علة، وصيغة منتهى الجموع علة أخرى.

(١) الأيتان من سورة الإنسان ١٥/١٦ - ١٦ ونمطهما (ويطاف عليهم بآية من فضة واكتواب كانت قواريرا، قواريرا من فضة قلروها تقديرا).

(٢) ينظر الفصل ١٢.

(٣) ينظر شرح الفصل ٦٩/١.

(٤) ينظر الإنصاف ٤٩٣/٢، والصفحة ٥١٤/٢ وما بعده، وشرح الرضي ٣٨٨/١.

(٥) ينظر الإنصاف ٤٩٣/٢.

(٦) ينظر الأزهار الصافية، ٨٩ - ٩٠.

(٧) ينظر شرح الرضي ٣٨٨/١.

(٨) سبق تخريجه في الصفحة ٨٦.

وألفا التانيث يعني المقصورة والممدودة فإنهم أقاموا التانيث مقام علة، ولزومه مقام علة أخرى وممراده بـ (لزوم) التانيث، أن الألفين لا يذهبان عن الكلمة أو بطلهما، بخلاف التاء فإنها تسقط في الجمع، وذكر الجمع وألفي التانيث هاهنا تبييناً لقوله أولاً: (أو واحدة منها تقوم مقامهما) وقيل: معنى اللزوم كون الألف لا تفارقه في العلم والنكرة، فآلفه من جملة حروفه، بخلاف التاء فإنها لا تلزمه إلا في العلم، ذكر معناه الكوفيون<sup>(١)</sup> والفارسي<sup>(٢)</sup>.

قوله: (فالعلة) لما فرغ من تعداد العلل شرع في تبينها واحدة واحدة، قيل: إنما ذكر أول البيت، وهي العلة، وهو مصدر عُلِّ، يقل عُلٌّ عن الطريق إذ مل عنها<sup>(٣)</sup> وحُلُّه ما ذكر: (وهو خروجه عن صيفته الأصلية) وهي ثلاثة وكذلك سائرهما.

قوله: (تحقيقاً أو تقديرًا) إشارة إلى قسمته، والضمير في خروجه إن رَجَعَ إلى لفظ العلة أي إلى الدور<sup>(٤)</sup>، لأنه فسر الشيء بنفسه، وإن رجع إلى الاسم ورد عليه الإعلال والإدغام والإبدال، وأورد نجم الدين على حده<sup>(٥)</sup>، ما عُلِّ عن الألف واللام، نحو: (سحر وأمس)، فإنه لم يخرج عن صيفته الأصلية، لأن الألف واللام ليسا بأصليين، وجوابه أن مراد

(١) ينظر رأي الكوفيين في الجمع ٧٧٨.

(٢) ينظر رأي الفارسي في المقتضب شرح الإيضاح ٩١٣/٢.

(٣) ينظر اللسان ملحة (علة) ٢٨٤٠/٤ - ٢٨٤١.

(٤) الدور أي أن يعود الشيء إلى نفسه فلا يؤدي المعنى المراد وهو تفسير الشيء بنفسه كما

ذكر الشارح، ينظر اللسان ملحة (دور) ١٤٥٠/٢.

(٥) ينظر شرح الرضي ٤٤/١.

الشيخ<sup>(١)</sup> بالإضافة هاهنا، ما كان الاسم عليه قبل العدل، سواء كان أصلياً في نفسه أوزائداً.

قوله: (تحقيقاً أو تقديرًا) تقسيم للعدل إلى حقيقي وتقديرى، ونصبهما على المصدر، فللحقيقي، ما وجد له أصل، والتقديرى ما لم يوجد له أصل، ولكن الجأت إليه الضرورة، وهي وروده غير مصروف.

قوله: (كثلاث، ومثلث) ذكر للحقيقي ثلاثة أمثلة، الأول: (ثلاث) و (مثلث) وإنما مثل بمثلث مع ثلاث إشارة إلى أن في (ثلاث) وبابه ثلاث لغات، تقول: (أحد وثنى وثلاث ورباع) حذف (مثنى) و (مثلث) و (مربع) (وحدان) و (ثنيان) و (ثلثان) و (ربعان) وتحقيق العدل في ذلك، أن معنى قولك (جاء القوم أحدًا وثنى وثلاث ورباع) أي (واحدًا واحدًا)، و (اثنين اثنين) و (ثلاثة ثلاثة) و (أربعة أربعة) وذلك لأن الأصل في كلام العرب تكرير الاسم المراد تقسيم الأشياء عليه، فلما ورد (أحد وثنى وثلاث ورباع) غير مكرر، علم أنه معدول إليه للاختصار، وهل يقل إلى (عُشار)<sup>(٢)</sup> أو يقتصر على السماع؟ وهو إلى (رباع)، منع من ذلك أكثر البصريين<sup>(٣)</sup> لعدم السماع، وأجازوه الكوفيون مطلقاً، والفراء<sup>(٤)</sup> والزجاج<sup>(٥)</sup> في فعل دون (مفعول) و (فعالان) لوروده في (فعل) نحو قوله:

(١) ينظر شرح المصنف ١٢.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٢، وشرح المفصل ٦٢/١، ٦٣، وشرح الرضي ٤٧١، وشرح ابن عقيل ٣٢٧٢.

(٣) ينظر شرح الرضي ٤٧١، وقال ابن يعيش في شرح المفصل ٦٢/١، (وأما ما وراء ذلك إلى عشار فغير مسموع والقياس لا ينفعه).

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٥٤/١، والبحر المحيط ١٥٩/٣، وجمع الهوامع ٨١/١.

(٥) ينظر رأي الزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف ٤٤، والبحر المحيط ١٥٩/١ - ١٦٠.

### [٤٣] \_\_\_\_\_ مرتقة وأنجسة عشرا<sup>(١)</sup>

ما المانع لهذه الأعداد من الصرف، فقل سيبويه والتحليل: المعدل<sup>(٢)</sup> والصفة، قل تعالى: ﴿أُولَىٰ أَجْنَحَةٍ مَّتَشَىٰ وَثَلَاثَ وَرَبَاعٍ﴾<sup>(٣)</sup> ورد بأن الوصف [١٢] عارض كـ (أربع) وأضيف بأن (أربعاً) استعمل في أصله اسماً بخلاف ما عدل به عنه، فإنه استعمل صفة من أول أمره، فلا يضره اسمية ما عدل عنه، لأنه لفظ آخره وقل بعضهم وهو اختيار الزمخشري<sup>(٤)</sup> إن المانع من الصرف، المعدل عن لفظها، وهماثنين، وعن تكريرها، وهو (اثنين اثنين). وقل الفراء: المعدل والتعريف بالالف واللام<sup>(٥)</sup>، ولا يظهران فيه، لأن قرينة المضاف تضاف إلى ما يضاف إليه ثلاثة، فإن وقع نكرة صرف، نقول: إن مشى وثلاث في الآية بدل من أجنحة<sup>(٦)</sup>. وقل بعضهم: المعدل والتأنيث اللفظي، إن عدل عن ثلاثة، والمعنوي إن عدل

(١) البيت من الوافر، وهو لـ (خداش بن زهير) في الإيضاح في شرح المفصل ١٣٣/١، وأساس البلاغة ٧٥/٢ - ٢٣٩. وصلته:

تظل الطير عاكفة عليه

والشاهد فيه قوله: (عشارا) حيث استعمل عشارا على أنه معدول عن عشار عشرا أي كل جماعة عشرة طيور.

(٢) ينظر الكتاب ٢٢٥/٣، وشرح الرضي ٤١/١ حيث قل: وأما ثلاث ومثلث فقد قام دليل على أنهما معدولان عن ثلاثة ثلاثة ثم نقل رأي سيبويه حيث قل: (إن منع الصرف في هذا للمعدل والوصف)

(٣) فاطر ١/٣٥ وتمامها: ﴿الحمد لله فاطر السماوات والأرض جاعل الملائكة رسلا أولىٰ أجنحة مثنى وثلاث ورباع يزيد في الخلق ما يشاء إن الله علىٰ كل شيء قدير﴾.

(٤) ينظر الكشاف ٤٦٢/٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٢/١.

(٥) ينظر معاني القرآن للفراء ٦٥٤/٨، وشرح الرضي ٤١/١.

(٦) قل أبو حيان في البحر: وقيل: (أولىٰ أجنحة معترض، ومثنى حل والعامل فعل محذوف بدل عليه (رسلاً) أي يرسلون مثنى وثلاث ورباع)، ينظر البحر المحيط ٢٨٦٧.



عن ثلاث، وإن سمي بهذا المعدول، فسيبويه يمنعه للعلمية وشبه أصله<sup>(١)</sup>،  
وقال طاهر: <sup>(٢)</sup> وذهب طائفة من المحققين، منهم أبو علي<sup>(٣)</sup>، والأخفش<sup>(٤)</sup>  
والمازني<sup>(٥)</sup>، أنه يصرف، وهذا من المواضع العجيبة التي لا تنصرف في  
النكرة، وتنصرف في المعرفة، لأن عليته قد زالتا بالتسمية، لأن هذا  
الصرف لم يعدل، ويوصف به إلا في حال التنكير، فإن نكر بعد أن سمي  
به، كنت مخيراً في صرفه ومنعه، وإن صُفِّرَتْ جميع ذلك، معرفة كان  
أو نكرة صرفته، لأنه لم يعدل في حال تصغيره.

قوله: (وأخر) هذا المثال الثاني من الحقيقي، وهو ما عدل به عن  
الألف واللام كـ (أخر) (سحر)، و(أمس) وأما (سحر وأمس) إذا أريد  
بهما معنيين ففيهما العدل عن الألف واللام<sup>(٦)</sup>، والعلمية فيمن أعرب  
(أمس) إعراب مالا ينصرف، وأما (أخر) فهو صفة نكرة، لأنه توصف  
النكرة، قال تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾<sup>(٧)</sup> واختلف، ما العلة المانعة له من  
الصرف مع الوصف، فالذي عليه سيبويه<sup>(٨)</sup>، وجاهير النحاة والمصنف<sup>(٩)</sup>،

(١) ينظر الكتاب ٢٢٥/٣، والبحر المحيط ١٥٩.

(٢) ينظر شرح المقدمة المحسبة ١٠٨/١.

(٣) ينظر رأي أبي علي في الإيضاح شرح المفصل ١٣٤/١، والمقتصد في شرح الإيضاح ١٠٨/٢.

(٤) ينظر البحر المحيط ١٥٩/٣، وابن يعيش ٦٣/١.

(٥) ينظر رأي المازني في الجمع ٨١/١.

(٦) قال الرضي في ٤٢/١، (ومنع أبو علي من كون آخر معدولاً عن اللام استدلالاً بأنه لو كان  
كذا لوجب كونه معرفة كأمس وسحر المعدولين عن ذي اللام وكان لا يقع صفة للنكرات  
كما في قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ وأجاب الرضي بقوله: (وأجيب بأنه معدول عن ذي  
اللام لفظاً ومعنى أي عدل عن التعريف إلى التنكير).

(٧) البقرة ١٨٤/٢.

(٨) ينظر الكتاب ٢٢٤/٣ - ٢٨٣.

(٩) ينظر شرح المصنف ١٣، وشرح الرضي ٤٢/١.

أنها العدل عن الألف واللام، وذلك أن (آخر) جمع لأخرى، و(أخرى) تأنيث (آخر) وآخر أفعل التفضيل، وقياس أفعل التفضيل، أن لا يخرج عن الألف واللام، أو الإضافة، أو (من) والعدل عن (من) والإضافة لم يعهد ولأن الذي به (من) عن مفرد مذكر، و(آخر) مجموع فلم ييسق إلا أن معدول عن الألف واللام، واعترضه الفارسي<sup>(١)</sup>، بأن (آخر) صفة نكرة بالإجماع، وما عدل به عن الألف واللام يجب أن يكون معرفة كـ(سحر) و(أمس) والجواب أنه معدول عن الألف واللام لفظاً ومعنى، أي معدول عن التعريف إلى التنكير، ومن أين له أنه لا يجوز اختلاف المعدول والمعدول عنه، تعريفاً وتنكيراً، ولوصح ذلك لوجب بناء (سحر) و(أمس)، كما يقوله بعضهم: لتضمنه معنى الحرف وتعريف (سحر) لكونه علماً على الصحيح، لا لكونه معدولاً عن الألف واللام، وقل بعضهم: إنه معدول عن أفعل المضاف إلى نكرة، لئلا يلزمهم تعريفه، وذكر كثير من النحاة أنه عن (أفعل من)<sup>(٢)</sup> ورد بأن (آخر) والذي به (من) مفرد مذكر، وبأنه قد خرج عن التفضيل إلى معنى غيره.

قوله: (وجمع)<sup>(٣)</sup> هذا المثل الثالث من الحقيقي، واختلف في عدل

(١) ينظر رأي أبي علي في شرح الرضي ٤٢/١، وهذه العبارة منقولة عن الرضي دون أن يسندها الشارح إليه...

(٢) قل الرضي في شرحه ٤٢/١ قيل الدليل على عدل آخر أنه لو كان مع (من) المقدرة كما في (الله أكبر) للزم أن يقل بنسوة آخر على وزن أفعل، لأن أفعل التفضيل ما دام بمن ظاهرة أو مقدرة لا يجوز مطابقتها لمن هو له بل يجب إفراده ولا يجوز أن يكون بتقدير الإضافة، لأن المضاف إليه لا يختلف إلا مع بناء المضاف.

(٣) قل ابن الحاجب في الإيضاح شرح المفصل ١٣٧/١: والمانع عندنا المعدول والصفة الأصلية المقدرة فيه كأن أصله بمعنى (مجتمع).



(جمع)، وأخواته، فذهب الأخفش<sup>(١)</sup> والمأزني<sup>(٢)</sup>، إلى أنه صفة معدول به عن جمع ساكن الحشو، لأنه جمع لـ (جمعاء) و (جمعاء) تأنيث (أجمع) وقياس (أجمع) أن يأتي على (جُمع) كـ (هراء) و (حُمِر)، ولأنه قد سمع العدل عن (فُعِل) إلى (فُعِل) قالوا: (ثلاث دُرْع) والأصل دُرْع، فامتناعه للوصف والعدل عن جمع، وذهب الفارسي<sup>(٣)</sup> إلى أن (جُمع) معدول به عن (جَماعي) كـ (صحراء) و (صحاري)، لأن فعلاء التي ليس بصفة تجمع، على فعالي، وكلام الأخفش لا يصح إلا إذا كان صفة وليس بصفة. [ظ ١٢]

وقال ابن مالك<sup>(٤)</sup> إنه معدول عن (جمعاءات)، لأن مذكرها يُجمع بالواو والنون، فيتفق الجمعان ويتطابقان في السلامة، وكلام الفارسي لا يصح إلا في الاسم الذي لا مذكر له كـ (صحراء) وأما (جمعاء) فمذكره (أجمع) وقل بعضهم يجوز أن يكون معدولاً عن جماعي<sup>(٥)</sup> أو عن (جمعاءات) لأن (جمعاً) اسم آخر ليس مؤنثة لـ (أجمع) فهو (كصحراء) مما لا مذكر له، يجوز أن يجمع على (فعالي) أو على (فعلاوات).

(١) ينظر المقتصد في شرح في الإيضاح ٩٧٩/٢، والهمع ٩٠/١.

(٢) ينظر رأي المأزني في المقتصد ٩٧٩/٢.

(٣) ينظر شرح المصنف ١٣، وشرح الرضي ٤٣/١، وقد نقل الرضي رأي الفارسي في ٤٣/١.

(٤) قل ابن مالك في الفيتة:

والعلم منع صرفه إن عدلاً      كفعل التوكيد أو كفعلاً

والعدل والتعريف مانعاً سحر      إذا به التعيين قصداً يُعتبر

قل ابن عقيل في ٣٣٥/٢ والأصل جمعاءات، لأن مفرد جمعاء فعلى عن جمعاءات إلى جمع، وينظر الهمع ٩٠/١.

(٥) ينظر شرح المصنف ١٣ وينسب هذا الرأي لأبي علي الفارسي، وشرح الرضي ٤٣/١ وما بعدها.

قل أبوحيان: <sup>(١)</sup> إنه معدول عن الألف واللام، واختلف من قل باسميته، ما العلة الثانية في منعه الصرف، فذهب سيبويه والتحليل <sup>(٢)</sup>، إنه تعريف بالإضافة، لأنها في معنى جميعهم، تقول: (قرأت الكتاب أجمع) أي جميعه، وضعف بأن تعريف بالإضافة لا يمنع الصرف، وأجيب بأن قيل: إنما لم يعتبر مع وجود المضاف إليه، لأن حكم منع الصرف لا يتبين فيه، وأما مع حذفه، فإنه مشبه لتعريف العلمية فلا مانع من اعتباره، وذهب بعضهم، وحكي عن الفارسي: <sup>(٣)</sup> أنها التعريف الوضعي كالأعلام، لأن (جمع)، وبابه وُضِعَ بغير علامة تعريف تأكيداً <sup>(٤)</sup> للمعارف.

قوله: (أو تقديرًا، كهمر وقطام) التقديري، نوعان: فَعَل كـ(عمر) وفعل كـ(قَطَام) أما فعل، فإن كان اسم جنس، كـ(صُرْد) <sup>(٥)</sup> و(نُغْر) <sup>(٦)</sup> اسم طائر، أو صفة، كـ(خُطَم) أو مصدر كـ(هُلِي) و(تُقِي) أو جمع كـ(غُرَف) و(ظَلَم) صُرِفَ بكل حل، وإن كان علمًا، فإن صُرِفَتْهُ العربُ صُرِفَ كـ(أد) <sup>(٧)</sup> وإن منعت منع، وطريقه السماع، كـ(عُمَر) و(مُضَر) و(زُفَر)

(١) ينظر رأي أبي حيان في الجمع ٩٧/١.

(٢) ينظر الكتاب ٢٢٤/٣. وشرح الرضي ٤٣١/١ - ٥٣.

(٣) ينظر رأي الفارسي في المقتصد شرح الإيضاح ٩٧٩/٢.

(٤) كذا في الأصل تأكيد.

(٥) صُرْد وزن عمر نوع من الطيور، الأنثى صردة وقد يكون المهدد أو غيره. ينظر اللسان ملحة (صرد) ٢٤٢٨/٤.

(٦) نغرا: وزن رطب وهو فرخ المصفور وقيل هو ما يسمى البهليل. ينظر ملحة (نغرا) في اللسان ٤٤٨٧/٦.

(٧) إنه منقول من جمع (أدة) وهي المرة من الود كـ(غرف) وغرفة والهمزة بذلك من الواو المضمومة وقيل أنه علم رجل مشتق من الود عند سيبويه، فهمزته بذلك من واو وقيل من الأد بفتح الهمزة وكسرهما، وهو العظيم فهمزته أصلية، ينظر حاشية الخطري على الصبان ٦٥/١.

و(هَبَل) و(ثُعَل) و(زُحَل) و(جَمَح) و(قُسَّ قَزَح) و(عَصَم) و(جُشَم) و(قُشَم) و(دُلَف) و(بُلَع) بطن من قضاة<sup>(١)</sup> وإن لم يعلم فيه شيء من العرب منع بشرطين؛ أحدهما: ثبوت فاعل، والآخر: عدم فعل قبل التسمية كـ(قيم وحجى) لأنه ثبت قائم وحاج، وعدم (قيم وحجى) قبل العلمية، وإلا صرف، كـ(رُجَب) و(حُطَم)، لأن له أصلاً في النكرات، والذي ألجأهم إلى تقدير العلل، وروده عن العرب غير منصرف، فبقوا بين أحد محذورين، إن صرفوا خالفوا كلام العرب وإن منعوا خالفوا قاعدتهم، لأنهم لم يبقوا الصرف لعل واحدة فتكلفوا العلل لأجل ذلك.

قوله: (وقطام في تميم) هذا النوع الثاني وهو (فعل) وإنما قل في تميم، لأن أهل الحجاز يبنونه على الكسرة<sup>(٢)</sup> وأعلم أن (فعل) على ثمانية أقسام، فأربعة منصرفة، وهي (اسم الجنس) و(الصفة) و(المصدر) و(الجمع) كـ(جناح، وجواد، وذهب، وسحاب) وثلاثة مبنية على الكسر<sup>(٣)</sup>، وهي اسم الفعل وصفته، ومصدره كـ(نزال) و(فسق) و(فجار). والرابع علم الأعيان كـ(قطام وحذام) وأهل الحجاز يبنونه على الكسر كـ(خواته)، وينوquem يعربونه إعراب مالا ينصرف للعلمية

(١) ينظر مع الهوامع ٨٨١.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٣، وشرح الرضي ٤٦١، وشرح ابن عقيل ٣٣٧ - ٣٣٨.

(٣) قل ابن مالك في القينة:

وابن على الكسر فعَلٍ علماً مؤنثاً وهو نظيرُ جُشَمَا

عند تميم وأصرفن ما نكرا من كل ما التعريف فيه أثرا

ينظر شرح ابن عقيل ٣٣٧.

والعدل<sup>(١)</sup> وهو مذهب سيويه<sup>(٢)</sup>، ومذهب المبرد<sup>(٣)</sup> أن امتناعه للعلمية والتأنيث، لأنه لا يقدر العدل إلا مع الاضطرار، وقد أمكن التأنيث، وأجيب عن سيويه بوجهين؛ أحدهما: أنهم يتفقون في تقدير العدل فيما آخره راء، وهذا مثله، فيطرده الساب، والثاني أن من هذه الأسماء ما لا تأنيث فيه، وهو ممتنع كـ (لصاف) اسم جبل قل:

[٤٤] \_\_\_\_\_ فإذا لصاف تبيض فيه الحمر<sup>(٤)</sup>

و(خصاف) لذكر من الخيل، في المثل (أجرأ من خصي خصاف)<sup>(٥)</sup> وقد روى ركن الدين أن المصنف حلف (قطام) من نسخته<sup>(٦)</sup>.

قوله: (الوصف) هذه العلة الثانية. قوله: (شرطه أن يكون في [و١٣] الأصل كذلك)<sup>(٧)</sup> يعني وصفاً، لأن الصفات قسمان: ممتنع وهو ما كان وصفاً وباقياً عليه كـ (أحمر) و(أصفر) ووصفاً طرأت عليه الإسمية، كـ (أسود) و(أرقم) للحية و(أدهم) للقيد و(أبرق) لما اجتمع فيه سواد

(١) ينظر الكتاب ٣٧٨/٣، وشرح ابن عقيل ٣٣٧/٢، والجمع ٩٣/١.

(٢) ينظر الكتاب ٣٧٩/٣.

(٣) ينظر المقتضب ٥٠/٣ - ٣٧٦، والجمع ٩٣/١.

(٤) البيت من الكامل، وهو لأبي المهوش الأسدي في الخزائن ٣٧٠/١ - ٣٧٣، وينظر سمط

اللالى ٨٥٩، وشرح المفصل ١٢/٤، واللسان مائة (حمر) ٩٩٣/٢، وصدرة:

قد كنت أحسبكم أسود خفية

والشاهد فيه قوله: (لصاف) فإنه اسم جبل وفيه جواز إعلالة الضمير عليه لتأويله بالموضع،

وهو منزل من منازل بني تميم. وفي اللسان مائة (لصف) ٤٠٣٢/٥ وهو موضع من منازل بني

تميم وقيل أرض لبني تميم، وقيل لصاف وثيرة ماء أن بناحية الشواجن في هيار ضبة بن أد.

(٥) ينظر اللسان (خصف) ١١٧٤/٢، ومجمع الأمثال ١٨٢/١.

(٦) ينظر الوافية شرح الكافية ٢٦.

(٧) في الكافية الحقيقة أن يكون وصفاً في الأصل.

ينظر الرضي ٤٧١ - ٤٨، وقد نقل رأي أبي علي الفارسي وسيويه وأيد الرضي رأي القلوسي.

وبياض، و(أبطح) للمكان المتسع فلا يضر غلبة الاسمية على الوصفية بل العبرة بالأصل قل:

[٤٥] يرى النلس منه جلد أسود سلخ

وفروة ضرغلم من الأسد ضيفم<sup>(١)</sup>

ابن جني<sup>(٢)</sup> ورواه الكسائي عن العرب أنها تصرف ما طرأت عليه الاسمية، لأنها قد خرجت عن الوصفية، بدليل أنها جمعت جمع الاسامي قالوا: (الأسود) و(الأراقم) و(الأبارق) و(الأداهم) و(الأباطح) ومنصرف وهو حيث يكون الوصف طارئاً على الاسم كقوله: (مررت بنسوة أربع)، و(برجل أربع) للدليل، فإن أصل أربع اسم للعدد، قل نجم الدين<sup>(٣)</sup> إنه يمتنع، أو ما صرفهم أربع في (مررت بنسوة أربع) فلأنما هو لقبوله التاء، لا لعدم شرط الوصف. كقولهم: (أربعة)<sup>(٤)</sup> (كناية بعمله).

قوله: (فلا تضره الغلبة) يعني أن الاعتبار بالأصل. (فلذلك صرف) (مررت بنسوة أربع) لما كان أصله الاسم. و(امتنع) (أسود) و(أراقم) (للحية)، و(أدهم) (للقيد) وإن كانت اسماً هائلاً، لأن أصلها

(١) البيت من البسيط ولم أقف له على قائل أو مصدر لكن يوجد منه (جزء بيت) في البيان شرح اللمع وهو (أسود سلخ) وهو محل الاستشهاد ينظر البيان في شرح اللمع للشريف الكوفي ٥١٨/٢.

والسلخ: الأسود من الحيات شديد السواد وأقتل ما يكون من الحيات إذا سلخت جلدها، ينظر اللسان (سلخ) ٢٠٦٢/٣.

(٢) ينظر البيان في شرح اللمع ٥١٩/٢.

(٣) ينظر شرح الرضي ٤٦٨ - ٤٧، وشرح المصنف ١٣.

(٤) قل نجم الدين الرضي في ٤٦٨: (وأنا إلى الآن لم يقم لي دليل قاطع على أن الوصف العارض غير معتد في منع الصرف، أما قولهم: مررت بنسوة أربع مصروفاً فيجوز أن يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل وهو عدم قبوله للتاء فإنه يقبلها كقولهم أربعة) انتهى كلامه.

الوصفية فد(أسود) مأخوذ من السواد و(أرقم) من الرحمة<sup>(١)</sup>، وهي النقطة، التي تكون في جلد الحية، و(أدهم) للأسود إلى خضرة<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وضعف منع أفعى للحية، وأجدل للصقر، وأخيل للطائر) هذا معطوف على قوله: صرف، أي ولكون الوصف الأصلي معتبراً، ضعف منع هذه، لأنه لم يتحقق فيها الوصفية، فمن صرف، فلا إشكال لعدم تحقق الوصفية، وهذا مذهب أكثر العرب، واختيار الشيخ<sup>(٣)</sup>، قل سيويه<sup>(٤)</sup> منعها (أخبت) لوجهين ومن منع، تخيل فيها معنى الوصفية في أصل الوضع ولا تقول: وصفيتها عارضة، فد(أفعى) للحية، (وأجدل) من الجدل وهو القوة، ومنه قوله (جبل مجدول) للمفتول بقوة وإحكام، (وأخيل)<sup>(٥)</sup> من التخيل، وقيل من الخيلاء، وهو الطائر الذي [فيه]<sup>(٦)</sup> لمعة تخالف سائر جسده، وحجة المانعين له قوله:

لأطرقاً يرشح سماءاً ط

رق أفعى تنفت السم صـل<sup>(٧)</sup>

(١) ومنه الرقيم حيث اختلفت في تفسيره فمنهم من قل: إنه لوح من حجارة أو رصاص رقت فيه أسماءهم جعل على باب الكهف. والرقم الكتابة وغير ذلك من الأقوال، ينظر تفسير فتح القدير للإمام الشوكاني ٢٧٢/٣، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٩٧٣/٥ وما بعدها، واللسان (رقم) ١٧٠٩/٣.

(٢) والأدهم الأسود واللحمة السوداء وحديقة دهماء مدقمة خضراء تطرب إلى السواد من نعيمها وريها وفي التنزيل (مدحمتان) أي سوداوان من شدة الخضرة، ينظر ملحة قعم في اللسان ١٤٤٣/٣ - ١٤٤٤.

(٣) ينظر شرح المصنف ١٣، وشرح الرضي ٤٧/١.

(٤) ينظر الكتاب ٢٠٠/٣.

(٥) ينظر اللسان (خيل) ١٣٠٦/٢.

(٦) زيادة يقتضيهما السياق.

(٧) البيت من البحر المديد وهو له (تأبط شراً) كما في شرح الحماسة للتبريزي ٣٤٢/١. ويروى -



وقوله:

[٤٧] كُنْ الْعَقِيلِينَ حِينَ لَقَيْتَهُمْ  
فَرَاخُ الْقَطَالِقِينَ اجْدَلْ بِزُرَا<sup>(١)</sup>

وقوله:

[٤٨] دَعِينِي وَعِلْمِي بِالْأُمُورِ وَشَيْعَتِي  
فَمَا طَائِرِي فِيهَا عَلَيْكَ بِأُخْيَلَا<sup>(٢)</sup>

في الحماسة مطروق، ومعنى أطرق: أرخى عينيه، والرشح: العرق، والصل وهي الحبة التي تقتل إذا نهشت من ساعتها، ولا تنفع معها الرقية، ينظر اللسان ملعة (صل) ٢٤٨٧/٤، والنفت كالقذف.

والشاهد فيه قوله: (أطرق أغمى) حيث أنني بلفظ الأغمى، حيث أن وصفيتها أصلية وليست عارضة.

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للقطامي في ديوانه ٨٨٢، وله ولغيره، ينظر جمهرة اللغة ٨٠٠ وشرح شواهد الإيضاح ٣٩٣، وأوضح المسالك ١١٩/٤، واللسان ملعة (جَنَلْ) ٥٧٠/١، وشرح الأشموني ٥١٣/٢.

والشاهد فيه قوله: (اجدل) حيث منعه من الصرف مع أنه اسم للمصقر أصلاً، ومنعه لأنه ضمنه الوصفية، وهي القوة فانضمت إلى وزن الفعل، ويروى صدره في اللسان: كَأَنَّ بَنِي الدِّعْمَاءِ إِذَا لَحَقُوا بِشَا

(٢) البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت كما في ديوانه ٢٧١، وينظر شرح شواهد الإيضاح ٣٩٢، وأوضح المسالك ٥١٤/٤، ويروي ذريبي بثلث دعيني.

الشاهد فيه قوله: (بأخيل) حيث منعه من الصرف فجرة بالفتحة نيابة عن الكسرة والألف للضرورة الشعرية، وهو اسم لطائر معروف ذي خيلان، وقد رقه الرضي وقال: (وكذا توهم في أخيل أن معناه الأصلي طائر ذو خيلان ولم يثبت ما توهموه تحقيقاً)، ينظر الرضي ٤٨١ بخلاف ابن الحاجب فقد أثبت أخيل بأنه طائر ذو خيلان. ينظر شرح المصنف ١٣، وقال سيبويه في الكتاب ٢٠١/٣، وأما أخيل فجعلوه أفعل من الخيلان للونه وهو طائر أخضر وعلى جناحه لمعة سوداء مخالفة للونه.



فأما أولف<sup>(١)</sup> أو أولق<sup>(٢)</sup> فمن جعل وزنهما (أفعل) منعهما ومن جعلهما (فوعل) صرفهما.

قوله: (التأنيث بالتاء) هذه العلة الثالثة وهولفظي ومعنوي، فاللفظي بالألف المدونة، وقد تقدما، ولا شرط فيهما للزومهما الألف، وبالتاء مراده بتاء التأنيث تاء زائدة في آخر الاسم مفتوح ما قبلها، تنقلب في الوقف هاء<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وشرطه العلمية) في منع الصرف، لأنه لا يلزم إلا معها، ألا ترى أنك تقول: في غير العلمية، (قائم) و(قائمة) فلو سميت (بقائمة) لزم من التاء، وامتنعت من الصرف.

قوله: (والمعنوي كذلك) يعني شرط العلمية، لأنها إذا اشترطت في اللفظي، فبالأولى في المعنوي، وإلا انتقض بنحو: (جريح) لأن فيه التأنيث والصفة، ونحو: أرنب لأن فيه التأنيث والوزن [ظ ١٣]

قوله: (وشرط تختم تأثيره زيادة على الثلاثة، أو تحرك الأوسط، أو العجمة) يعني بهذه الشروط التأنيث المعنوي<sup>(٤)</sup>، وأما اللفظي فلا

(١) ينظر اللسان (ولف) ٤٩١٨/١.

(٢) ينظر اللسان (ولق) فأولق شبه الجنون ٤٩١٩/١.

(٣) ينظر شرح الرضي ٤٨/١، هذه العبارة مأخوذة من الرضي بتصريف دون أن يسندها له وزاد الرضي بقوله: (مثل: أخت وبنت ليس مؤنثاً بالتاء بل التاء بذلك من اللام لكنه اختص هذا الإبدال بالمؤنث دون المذكر لمناسبة التاء بالتأنيث، فعلى هذا: لو سميت بنت وأخت وهنت مذكراً لصرفتهما) ينظر المصدر نفسه. وقل في الحاشية في الصفحة ٤٩/١ (وإن سميت بها مؤنثاً حقيقياً كانت كهنت في جواز الصرف وعدمه).

(٤) قل الرضي في ٥١/١، والمراد به - أي التأنيث المعنوي - تأنيث ما التاء فيه مقصورة سواء أكان حقيقياً كزئب أو لا كعقرب).

شرط فيه سوى العلمية سواء أكان حقيقياً أو غير حقيقي، مذكراً أو مؤنثاً ثلاثياً: كـ(هبة) و(طلحة) أورباعياً كـ(فاطمة) أو خماسياً كـ(سفرجلة) و(حنظلة) إذا سمي بهما.

وإنما لم يشترط في اللفظي هذه الشروط، لأنه لا يوجد إلا رباعياً، كـ(طلحة) أوفعلاً عنه كـ(هبة) و(شلة)، ولأن التأنيث اللفظي فيه ثقل، لأنه يقوم مقام اسم مركب، وحاصل المؤنث المعنوي إن كان رباعياً امتنع، كـ(زينب)<sup>(١)</sup> لأنهم أقاموا الحرف الرابع مقام تاء التأنيث، بدليل عدم ظهورها في التصغير، كـ(زينب)، أو متحرك الأوسط كـ(سقر) امتنع أيضاً، لأنهم أقاموا الحركة مقام الحرف الرابع، واختار بن الأنباري في متحرك الوسط الوجهين<sup>(٢)</sup>، وقال: لو كانت الحركة تقوم مقام الحرف الرابع لامتنع، (قدم) مسمى به مذكراً، وأما امتناع (سقر) فلانضمام العجمة إلى العلمية والتأنيث، وإن كان ثلاثياً، فإن انضمت إليه علة ثالثة امتنع كـ(حمص) و(ماه) و(جور)، لأن فيه العجمة والعلمية والتأنيث، وإن لم ينضم كـ(هند) فمذهب الجمهور جواز الوجهين واحتجوا له بقولهم:

[٤٩] لم تُلْفَع بفضل مئزرها دعد

ولم تُغْذَّ دعد في العُلب<sup>(٣)</sup>

(١) ينظر شرح الرضي، ٥١/١.

(٢) ينظر شرح الرضي ٥٠/١ حيث نقل الرضي رأي ابن الأنباري فقال: (وخالفهم ابن الأنباري فجعل (سقر) كهند في جواز الأمرين نظراً إلى ضعف السلاسد التاء، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩٣/٢، مسألة رقم ٧٠، والمجمع ١٠٩/١).

(٣) البيت من المنسرح، وهو لجريز في ملحقات ديوانه ١١٢١ وله ولعميد بن قيس الرقيات في ملحقات ديوانه ١٧٨، وينظر: الكتاب ٢٤١/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ٥٠، والخصائص ٦١/١، والمفصل ١٧، وشرحه لابن يعيش ٧٠/١، وأمالى ابن الجلبج ٣٩٥/١، وشرح شذور الذهب ٤٥٩، والبحر المحيط ٣٩٧/١، ويروى لم تسق بذلك لم تغذ.

واختار سيبويه<sup>(١)</sup>، والأخفش<sup>(٢)</sup> والمبرد<sup>(٣)</sup> والمصنف<sup>(٤)</sup> المنع،  
والفارسي<sup>(٥)</sup> الصرف، وأما الفراء<sup>(٦)</sup> والزجاج<sup>(٧)</sup> فمنعاً من صرفه  
لبقاء العلتين.

قوله: (فهند يجوز صرفه)، وذلك لأنه لم يحصل فيه شرط التحتم  
والخفة، وإذا قاومت أحد الشينين، وفهم من قولهم يجوز صرفه جواز  
الوجهين، واختيار المنع<sup>(٨)</sup>.

قوله: (وجور، وزينب، وسقر، وماه ممتنع) (زینب) لزيادته على  
الثلاثة، (وسقر) لتحرك الأوسط، (وماه وجور) لانضمام علة ثالثة<sup>(٩)</sup>.

قوله: (فإن سمي به مذكر) يعني بال مؤنث المعنوي، وحاصله ثلاثة  
أقسام: مؤنث وبق عليه، وشرطه ما تقدم، ومذكر سمي به مؤنثاً ولم يذكره  
الشيخ<sup>(١٠)</sup>، وهو غير منصرف ثلاثياً كان أوروباعياً، ما لم يكن غير أصلي،  
ولا مشترك، لأنه نقل من الأخف إلى الأثقل، وأجاز عيسى بن عمر<sup>(١١)</sup>

والشاهد فيه قوله: (دعد) حيث كررها مصروفة وغير مصروفة وهذا ما يجوز فيه الوجهان  
لأنه عربي ساكن الوسط وهو كما ذكر الشارح وهو رأي الجمهور خلافاً للزجاج (ينظر  
شرح المفصل ٧٠/٨).

(١) ينظر الكتاب ٢٤٠/٣، وشرح الرضي ٥٠/٨.

(٢) ينظر رأي الأخفش في شرح المفصل ٦٧/٨.

(٣) ينظر الكامل ١٨٣/١، وشرح الرضي ٥٠/٨.

(٤) ينظر شرح المصنف ١٤.

(٥) ينظر رأي الفارسي في المقتضب في شرح الإيضاح ٩٩٣/٢، وشرح المفصل ٦٧/٨.

(٦) ينظر معاني القرآن للفراء ١١٠/٣، الجمع ١٠٩/١.

(٧) ينظر شرح المفصل ٧٠/٨، وشرح الرضي ٥٠/٨، والجمع ١٠٨/١.

(٨) ينظر شرح المفصل ٧١/٨، وهو رأي الجمهور وسيبويه ينظر الجمع ١٨٠/٨.

(٩) ينظر شرح الرضي ٥٠/٨.

(١٠) ينظر شرح المصنف ١٤.

(١١) ينظر الكتاب ٢٤٢/٣، وشرح الرضي ٥١/٨ وقد نقل الرضي رأيه كذلك مقروفاً برأي أبي -

الوجهين في الثلاثي ساكن الوسط، مثل: (زيد) أجراه كـ (هند) ومؤنث سمي به مذكر، وهو الذي ذكره الشيخ في قوله، فإن سمي به مذكر، يعني بالمؤنث المعنوي، وظاهر كلامه، أن اللفظي ممتنع، وفيه تفصيل، وهو أن نقول: إذا سمي بالمؤنث مذكراً، إن كان لفظياً، فإن كان التانيث أصلياً امتنع مطلقاً، كان سمي رجلاً بـ (فاطمة) وإن كان غير أصلي كـ (بنت) و (أخت) و (ضربت) و (مسلمات)، أما (بنت) و (أخت) إذا سمي بهما مذكر، فصرفه سبويه<sup>(١)</sup> ومنعه الفراء<sup>(٢)</sup>، وأما ضربت فإن كان فيه ضمير، كانت جملة محكية<sup>(٣)</sup>، وإن لم تكن، أعرب إعراب مالا ينصرف، وأما (مسلمات) فمنعه الجمهور من الصرف وتنوينه تنوين مقابلة<sup>(٤)</sup>، وصرفه الزمخشري<sup>(٥)</sup> وإن لم يكن لفظياً، فإن كان غير أصلي أو مشركاً، انصرف، كـ (جائض)، و (وطالق)، و (جريح)، و (صبور)، وإن لم يكن أصلياً، فإن كان زائداً على الثلاثي، امتنع كـ (عقرب) وإن كان ثلاثياً، فالجمهور يصرفونه مطلقاً وعليه:

[٥٠] تجوزت هنداً رغبة عن قتاله

إلى ملك أعشور إلى ضوء ثلوه<sup>(٦)</sup>

زيد والجرمي قل: (يحملون مثل هند في جواز الأمرين ويرجعون صرفه على صرف هند

نظراً إلى أصله، والجمع ١٠٨/١.

(١) ينظر الكتاب ٢٤٣/٣.

(٢) ينظر رأي الفراء في الجمع ١٠٨/١.

(٣) ينظر شرح الرضي ٥٢/١.

(٤) ينظر شرح المفصل ٣٤/٩.

(٥) ينظر المفصل حيث لم يعدلها مع ما منعه من الصرف ١٦-١٧.

(٦) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٩٣/٥، وأوضح المسالك ٣٤٣/٤.

والمقاصد النحوية ٥٥٨/٤.

والشاهد فيه قوله: (هنداً) حيث صرفه لأنه هنا اسم رجل وهذا رأي الجمهور كما قل.

ومنعه الفراء<sup>(١)</sup> وتغلب، وقال ابن خروف<sup>(٢)</sup> إن كان متحرك الأوسط، كـ(قدم) امتنع، وإن كان ساكنة كـ(هند) انصرفت. [و١٤]

وأما أسماء القبائل والبلدان فإن كان فيها مع العلمية سبب ظاهر، منعت كـ(باهلة)، و(تغلب) و(بغداد) و(خرسان) وإن لم يكن، فإن سمع فيها المنع كـ(سدوس) و(خندف) و(مجر) و(عمان)<sup>(٣)</sup>، أو الصرف: كـ(ثقيف) و(حنين) أو الوجهان معاً كـ(ثمود) و(قريش)، وأوسط لم يخالف، وإن جهل الأمر جاز لك الوجهان<sup>(٤)</sup>، فالصرف في القبائل بتأويل الأب إن كان اسمه كـ(ثقيف) أو الحى، وفي الأماكن بتأويل المكان والموضع ونحوهما، ومنعه في القبائل بتأويل الأم إن كانت اسمية كـ(خندف) أو القبيلة، وفي الأماكن بتأويل البقعة والبلد ونحوهما.

وأما أسماء السور<sup>(٥)</sup>، فما كان منها جملة، نحو: «اقتربت الساعة»<sup>(٦)</sup> و«قل» أوحي إلى<sup>(٧)</sup> أو حرف تهجي خارج عن النظائر نحو: (ألم) و(الر) و(المز) و(كهيعص) و(حم عسق) و(طه) حكى على حالة، ليؤدي على المعنى

الشارح لأنه مؤنث سمي به مذكر.

(١) ينظر رأي الفراء في الجمع ١٠٨/١.

(٢) ينظر رأي ابن خروف في الجمع ١١٠/١.

(٣) ينظر شرح الرضي ٥٢/١.

(٤) ينظر شرح الرضي ٥٢/١، حيث نقل الشارح (هذه العبارة من شرح الرضي ٥٢/١ بتصريف بسيط دون أن يستندما إليه).

(٥) للتفصيل ينظر الكتاب ٢٥٧/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ٦١ وما بعدها، وشرح الرضي ٥٢/١ والجمع ١١١/١ - وما بعدها.

(٦) إشارة إلى سورة (القمر) وهي ١/٥٤ وتعلمها: «اقتربت الساعة وانشق القمر».

(٧) إشارة إلى سورة (الجن) وهي ١/٢٢ وتعلمها: «قل أوحى إلي أنه استمع نفر من الجن فقالوا إنا سمعنا قرآنا عجيباً».

المقصورة وإن لم يخرج، كـ(حم) و(طس) و(يس) فقد جوز فيه مع الحكاية إعراب ما لا ينصرف للمجمة والعلمية، لأنها كـ(هابيل) و(قابيل) وأما (ص) و(ق) و(نون)، فمصرفه إن لم تحك وقد أجز فيهما الوجهان كـ(هبل) وإذا جعلت اسماً للسورة وأما (طسم) فإذا أعربت جرى مجرى الاسم المركب كـ(بعلبك) لأن (طس) كـ(هابيل) مركبة مع (ميم)، بخلاف (كهيعص) لطوله ونخروجه عن النظائر وما كان منها معرفاً كـ(النساء) و(المائدة) و(الأنعام) أومضافاً كـ(آل عمران) فمعرب بوجوه الإعراب لتمكنه، وما عدا ذلك فإن زاد على الثلاثي، وليس عريباً، كـ(يوسف) و(يونس) و(إبراهيم) أو عربياً فيه علتان كـ(سبحان) لم يصرف مطلقاً، وإن كان ثلاثياً كـ(هود) و(نوح) أو عربياً كـ(محمد) فإن جعلته اسماً للسورة امتنع وإن لم صرف، على تقدير مضاف، أي قرأت سورة هود<sup>(١)</sup>.

قوله: (المعرفة) هذه العلة الرابعة. قوله: (شرطها أن تكون علمية) وذلك لأن المعارف خمس: المضمرات، والأعلام، وأسماء الإشارة وما عرّف بالألف واللام وما أضيف إلى أحدها، فالمضمرات وأسماء الإشارة مبهتان، فلا مدخل لهما في المعرب، وأما التعريف والإضافة، فلأنهما يجعلان غير المنصرف منصرفاً، أوفي حكم المنصرف على المذهبين، فلم يبق إلا تعريف العلمية هذا على مذهب من لم يعتد بتعريف التوكيد وهو الفارسي<sup>(٢)</sup> لأنه جعل تعريفه من جهة العلمية، وأما الخليل وسيبويه<sup>(٣)</sup> فإنهما يعتدان بتعريف التوكيد، فيزداد مع العلمية تعريف

(١) ينظر شرح الرضي ٥٢/١.

(٢) ينظر رأي الفارسي في المقتصد شرح الإيضاح ١٠٣/٢ وما بعدها.

(٣) ينظر الكتاب ٢٤٤/٣.



التوكيد لأنهم يجعلان تعريفه من جهة الإضافة.

قوله: (العجمة) هذه العلة الخامسة، ولا خلاف في أن ما نقل عن لغة المعجم كالفرس والروم وغيرهم كان أعجمياً، وزاد الفارسي ما كان مسمى به من الأحكام ونظيره فيها معدوم، نحو أن يسمى (بمسجد) و(مصاييح) و(زيدون) و(حمدون) وادعى أبو محمد: <sup>(١)</sup> أن الإجماع على أن إحلي علي هذه المسمى بها العجمة والمرجع بمعرفة العجمي، اللغة والسماع، وقد ذكرت في معرفة تحتم الاسم العجمي وجوه مقربة، إن فات الضبط، خروجه عن الأوزان العربية نحو: (ابريس) أو اجتماع الصاد والجيم نحو (صولجان) أو اجتماع القاف والجيم نحو: (البحق)، أو اعتقاب الزاي [ظ ١٤] والدال نحو: (مهندز) اسم للمهندس أو اعتقاب النون والراء نحو: (نرجس) أو خماسياً عريباً عن حروف الذلاقة <sup>(٢)</sup>، أو رباعياً عاربياً عنها إلا أن يكون فيه نون، كـ (عسجد) وتجمع حروف الذلاق (مُرْبَنْقَل) <sup>(٣)</sup>.

(١) أبو محمد هو، القاسم بن الحسين بن محمد، أبو محمد الخوارزمي النحوي (صدر الأفاضل) ولد سنة ٥٥٥ هـ صنف التخمير في شرح المفصل (وقد حقق منذ أعوام في جامعة الرياض - وشرح سقط الزند - وشرح الإنمؤذج وشرح الأبنية وغيرها، ينظر بغية الوعاة، ٢٥٢/٢ - ٢٥٣، ومعجم الأدباء ٣٣٨/١٦ - ٢٥٣، وينظر رأيه في التخمير ٢١٩/١).

(٢) حروف الذلاقة هي الفاء والراء والميم والنون واللام والباء وهي من الذلق وهو الطرف وسُميت: مذلفة لسرعة النطق بها لخفتها والإذلاق لغة: حلة اللسان، ينظر لسان العرب مادة (ذلق)، وينظر كتب التجويد وحروفه مجموعة بـ (فر من لب)، وعند الشارح (مُرْبَنْقَل) ١٥١٢/٣.

(٣) قل السيوطي في الجمع ١٠٥/١: (قل صاحب العين: لست واجداً في كلام العرب كلمة خماسية بناؤها من الحروف المصمتة خاصة، ولا رباعية كذلك إلا كلمة واحدة هي عسجد) لحفة السين ومشاقتها، (والحروف المصمتة هي ما عدا حروف الذلاقة).



قوله: (شرطها أن تكون علمية في العجمة)<sup>(١)</sup>. ذكر شرطين: أحدهما: علمية في العجمة، والثاني: زائد على الثلاثة أو: (تحرك الأوسط) أما اشتراط العلمية في العجمة، فلأنه لو كان نكرة لتصرفت فيه العرب بإدخال اللام والإضافة والتنوين، فأشبه كلامهم وحاصله إن كان علماً في اللغتين امتنع كـ(إبراهيم) وإن كان نكرة فيهما صرف، نحو(لحام) و(ديباج)<sup>(٢)</sup> و(استبرق) إلا أن يوجد سبب مانع غير العجمة، كـ(نرجس) و(بقم) مسمى بهما امتنع للعلمية والوزن، وإن كان نكرة في العجمة علماً في العربية كـ(بندار) و(قالون)<sup>(٣)</sup> فسيبويه يصرفه<sup>(٤)</sup> وهو المفهوم من كلام ابن الحالج<sup>(٥)</sup>، ومنعه ابن عصفور وغيره<sup>(٦)</sup>.

قوله: (وتحرك الأوسط نحو: شر وسقر)<sup>(٧)</sup> فيه خلاف منعه الشيخ وجماعة قياساً على المؤنث، وذهب الأكثر إلى صرفه، ولا يقاس على المؤنث، لأن التأنيث أثقل من العجمة ولهذا جاز في ساكن الأوسط الوجهان، كـ(هند) وتحتم الصرف عند الأكثر في الأعجمي كـ(نوح) ولأن تحرك الأوسط في المؤنث قائم مقام ما سد مسد علامة التأنيث والعجمة

(١) في الكافية المحققة العجمة بئد العجمة.

(٢) ينظر المص ١٠٤/١.

(٣) البندار بالضم واحد البندرة وهم التجار الذين يلزمون المعلن، وهي المواضع التي يستخرج منها جواهر الأرض كالذهب والماس. ينظر اللسان (بندر) ٣٥٨/١.

قالون لم يستعمل علماً وإنما استعمل صفة بمعنى (جيد) ومنه قول علي رضي الله عنه لشريح (قالون) وهو بالرومية بمعنى أصبت ينظر اللسان (قلن) ٣٧٣٠/٥.

(٤) ينظر الكتاب ٣٣٥/٣.

(٥) ينظر شرح المصنف ٤/١.

(٦) مصع الهوامع ١٠٤/١.

(٧) خلت الكافية المحققة من لفظة (سقر).

لا علامة لها فيسد شيء مسدها، وإنما امتنع (سقر) و(شتر)<sup>(١)</sup>، لأن فيهما  
 المعجمة والعلمية، والثانيث، لا لتحرك الأوسط فلو مثل  
 الشيخ<sup>(٢)</sup> على مذهبه، بـ(لَمَك) اسم أبي نوح<sup>(٣)</sup>، لكان أولى.  
 قوله: (أوزيادة على الثلاثة) كـ(إبراهيم) كان الأولى تقديم هذه على  
 تحرك الأوسط، لأنه متفق على منعه<sup>(٤)</sup>، وكان الأولى أن يقول: ما لم يكن  
 الزائد حرف تصغير نحو:

[٥١] فبن يقدر عليك أبو قبيس

يحط بك المعيشة في هوان<sup>(٥)</sup>

فإنه منصرف، ولو سمي به، نحو: (عزير) لأن التصغير لم تحذف له نفاً،  
 والدليل: ﴿عَزِيزُ اللَّهِ﴾<sup>(٦)</sup> فيمن نون ولا دليل يمنعه على قراءة من لم  
 يتونه<sup>(٧)</sup>، لأنه حذفه لأجل الوصف بابن لا لغيره.

(١) اسم قلعة من أعمال أران إقليم بآذربيجان.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٤.

(٣) وفي اللسان (ملك) ملك أبو نوح ولامك جده ويقال: نوح بن ملك ويقال ابن لامك. ينظر  
 ملحة (ملك) ٤٠٧/٥.

(٤) ينظر الجمع ١٠٤/١.

(٥) البيت من البحر الوافر وهو للناطقة في ديوانه، وينظر اللسان (هيس) ٣٥١١/٥.  
 والشاهد فيه قوله: (أبو قبيس) حيث صغره من (أبو قابوس) فصغره الناطقة تصغير ترخيم  
 وهو يريد تعظيمه وجعله أيا قبيس للضرورة.

(٦) الآية من سورة التوبة ٣٠/٩ وهي وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن  
 الله ذلك قولهم بأفواههم يضاهنون قول الذين كفروا من قبل قاتلهم الله أنى يؤفكون.

(٧) قرأ عاصم والكسائي تنوين (عزير)، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر بترك  
 التنوين لاجتماع الساكنين. ينظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي تفسير سورة  
 التوبة ٢٩٥٥/٤.

والبحر المحيط ٣٢/٥، وحجة القراءات لابن زحيلة ٣٦٦ - ٣٦٧، والسبعة في القراءات ٣٦٣.

قوله: (فنوح منصرف) هذا مذهب الجمهور وأجاز فيه عيسى بن عمر<sup>(١)</sup> وعبد القاهر<sup>(٢)</sup> والزحشري<sup>(٣)</sup> الوجهين كـ (هند)، إلا أن الصرف أجود.

قوله: (وشر إبراهيم ممتنع)<sup>(٤)</sup> فشر لتحرك الأوسط وهو اسم حصن بـ (أران) و (إبراهيم) لزيادة على الثلاثة، وجمع أسماء الملائكة والأنبياء أعجمية لا تنصرف، إلا (مالك) و (رضوان) من الملائكة فهما عربيان، و (مالك) منصرف ورضوان ممتنع وسبعة من أسماء الأنبياء، فإنها تنصرف، ثلاثة عربية (محمد) و (صالح)<sup>(٥)</sup> و (شعيب) وأربعة أعجمية (نوح) و (هود) و (لوط) و (شيث) ويجمعها قوله:

[٥٢] ألا إن أسماء النبيين سبعة

لها الصرف في اعتبار من يتشد

فشيث ونوح ثم هود وصالح

شعيب ولوط والنبي محمد<sup>(٦)</sup>

قوله: (الجمع) هذه العلة السادسة وهي أحد ما تقوم العلة فيه مقام علتين. قوله: (وصيغة منتهى الجموع) أي غاية جموع التكسير، لأن

(١) ينظر رأي عيسى بن عمر في الجمع ٩٧/١.

(٢) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٩٩٤/٢.

(٣) ينظر المفصل ١٧، وشرح ابن يعيش ٢٧/١، وشرح الرضي ٥٤/١.

(٤) شر وهو حصن بـ (أران)؛ ينظر شرح الرضي ٥٤/١.

(٥) قال السهيلي في الخزانة ٢٢٦/١: محمد منقول من صفة في معنى حمود ولكن فيه معنى المبالغة والتكرار، لأن الحمد الذي حمد مرة بعد مرة.

(٦) البيتان من الطويل، والتمثيل فيهما اشتراك أسماء النبيين. العربية غير الثلاثية والعجمية الثلاثية في الصرف.

الاسم في [١٥] التفسير قد يجمع جمعاً بعد جمع تحقيقاً كـ (أكالب) جمع (أكلب)، و(أكلب) جمع (كلب)<sup>(١)</sup> و(أناعيم) جمع (أنعام) و(أنعام) جمع (نعم) فلذا وصل إلى هذا الوزن، امتنع جمعه جمع التفسير، لأنه قد يجمع جمع السلامة<sup>(٢)</sup>، «كصاحبات يوسف»<sup>(٣)</sup> و

[٥٣]..... نواكس الأبصار<sup>(٤)</sup>

قال الشيخ: وهذا أولى من قول الأكثر لا تظير له في الأحاد، لأنه منقوض بإفعل كـ (أفلس)<sup>(٥)</sup> و(أبواب)، وقد أجيب بأن له نظيراً وهو (آنك) اسم للرصاص، و(أبلم)<sup>(٦)</sup> و(برمة أعشار) و(ثوب أسمال) واعترض بأن (آنك) أعجمي فلا حجة فيه، وأما (أبلم)، فهو (أبلمه) بالهاء، والفصيح ضم الهمزة، وأما (برمة أعشار)<sup>(٧)</sup> و(ثوب أسمال) فهو جمع

(١) ينظر شرح المصنف ١٥.

(٢) ينظر شرح الرضي ٥٤/١.

(٣) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه في (كتاب الأذان) ١٦٥/١ - ١٦٧، وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة - باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر ٢٥/٢ ومالك في الموطأ باب جامع الصلاة ١٧١/١، والترمذي في سننه ٢٧٧/٥.

ويروي صواحب يوسف (وهن صواحب يوسف) ويروي (كصاحبات يوسف) وأخرجه النسائي برواية (إنكن لأنن صواحب يوسف) ١٢٣/١.

(٤) البيت من الكامل وهو للفرزدق في ديوانه ٣٠٤/١، ينظر الكتاب ٦٣٣/٣، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٧/٢ والمقتضب ١٢١/١، ٢١٩/٢، وجمهرة اللغة ٦٠٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٩، وشرح المفصل ٥٦/٥، وشرح الرضي ٥٤/١، واللسان (نكس) ٤٥٤٠/١، وخزانة الأدب ٢٠٦/١ - ٢٠٨، وتمام البيت:

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكس

والشاهد فيه قوله: (نواكس) حيث جمع ناكس وهي صفة للعاقل وذلك ضرورة.

(٥) ينظر شرح المصنف ١٥.

(٦) ينظر اللسان (يلم) ٣٥٢/١.

(٧) ينظر اللسان (برم) ٢٦٨/١ - ٢٦٩.

لأنه لا يقال (أعشار) إلا إذا انكسرت أعشاراً، ولا (أثمال) إلا إذا صارت كل قطعة وحدها، وقال صاحب البرود: في عبارته نظر، لأن المصطلح عليه في منتهى الجموع الكثرة، فيلزمه دخول ما كان منها منصرفاً كـ (فعول وفعلان) وسائر جموع الكثرة المنصرفة، فالأولى ما قاله ابن مالك: <sup>(١)</sup> أن يكون على وزن مفاعل، أو مفاعيل في الهيئة.

قوله: (بغير هاء) يحترز من (صياقله) و(فرزانه) ومرادة هاء التانيث الزائدة على صيغة الجمع <sup>(٢)</sup>، وإلا ورد عليه (فواره) قال صاحب البرود: لو كان بغير التاء لكان أولى، لموافقة اصطلاح البصريين وانتفاء اللبس في (فواره) <sup>(٣)</sup>، وكان يجب أن يحترز من ياء النسب المخرج له عن صيغة منتهى الجموع نحو: (مداسي) فإنه منصرف فإن لم يخرج، فهو ممنوع نحو (كراسي) و(بخاتي) <sup>(٤)</sup>.

قوله: (كمساجد ومصاييح) ضابط هذه الصيغة أن يكون أولها مفتوحاً وثالثها ألفاً بعده حرفان كـ (مساجد)، أو حرف مشدّد كـ (شواب) <sup>(٥)</sup> أو ثلاثة ساكنين الأوسط كـ (مصاييح) بغير ياء ولا تاء نسبة مخرجة.

(١) وقد أشار ابن مالك إلى ذلك في ألفيته بقوله: وكن لجمع مُشَبِّه مفاعلا  
قل ابن عقيل: (ونبه بقوله: مشبه مفاعلا أو المفاعيل) على أنه إذا كان الجمع على هذا الوزن منع وإن لم يكن في أوله ميم، فيدخل ضوارب وقتليل في ذلك، فإن تحرك الثاني صرف نحو: صياقلة. ينظر شرح ابن عقيل ٣٣٧/٢ - ٣٣٧.

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ٣٣٧/٢، وشرح الرضي ٤٨١.

(٣) ينظر اللسان (فوه) ٣٤٠٧/٥.

(٤) ينظر الكتاب ٣٣١/٣.

(٥) جمع: شابة.



قوله: (وأما فرزانة فمنصرف) كان قوله بغير هاء يغني، ولكن أراد البيان بالمثل، وإنما صُرفَ لشبهه بالمفرد وهو كراهية وطواعية لفظاً ومعنى، أما اللفظ فظاهر، وأما المعنى فلا فائدة كل واحد منهما التعدد، لأن المصدر يفيد الكثرة في الجمع، وقل السيرافي: <sup>(١)</sup> إنما صرف فرزانة وبابها، لخروجها بالتاء عن الوزن المتغير كياء النسب.

قوله: (وحضاجر علماً للضبع غير منصرف لأن منقول عن الجمع، انتصاباً علماً على الحال من الضمير في غير منصرف) هذا جواب سؤال مقدر، كأنه قيل: قلتم شرط الجمع أن يكون على صيغة منتهى الجموع، (وحضاجر) علم الجنس غير منصرف وليس بجمع، وإن كان على صيغة منتهى الجموع، وأجاب بأنه منقول عن الجمع لأن حضاجر جمع لـ (حضجر) وهو عظيم البطن <sup>(٢)</sup> قل:

[٥٤] حضجر كالم التوامين توكت

على مرققيها مستهلة عشر <sup>(٣)</sup>

ثم سمي به الضبع لعظم بطنها، كأنه بمثابة بطون كثيرة، والأسماء المنقولة عن الجمع كالأسماء المنقولة عن الصفة، يعتبر فيها الأصل كما لو سمي بمسجد امتنع، لاعتبار الجمع المشروط، وضعف بأن العلمية تنافي

(١) ينظر شرح الرضي ٥٧/١.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٥، واللسان ملحة: (حضجر) ٩٠٦/٢، وشرح الرضي ٥٧/١.

(٣) البيت من الطويل، وهو لسماعة النعماني كما في شرح أبيات سيبويه ٥٩٢/١، وينظر الكتاب

١٧/٢، والبيان شرح اللمع ٥٣٧/٢، وشرح المفصل ٣٦١، واللسان ملحة: (حضجر) ٩٠٦/٢.

والشاهد فيه قوله: (حضجر) وهو مقطوع بالابتداء ومصرف لأنه منقول عن الجمع، وإن كان وزنه على صيغة منتهى الجموع وليس بجمع، كما ذكر الشارح.

الجمعية، كمنافاتها الوصفية نحو: (حاتم)، وهذا السؤال إذا كان منقولاً عن الجمع إلى علم الجنس، أما إذا كان باقياً على الجمع غير منقول، فلا إشكال في منعه، كـ(مسجد) وقال بعضهم: امتنع (حضاجر) للعلمية والتأنيث، لأنه يطلق على المذكر والمؤنث كـ(حامة) ورد بأنها اسم جنس، وبأنها إذا نُكِّرت، لم تصرف، والتأنيث يزول لزوال العلمية، فما العلة في منعها حال تنكيرها، وأجيب بأن علم الماهية لا يتنكر، وقال بعضهم: العلمية وشبه العجمة.

قوله: (وسراويل، إذا لم يصرف وهو الأكثر) وهذا السؤال أشكل من (حضاجر)، لأن حضاجر منقولة عن الجمع وسراويل ليست بجمع [ظ ١٥] في الأصل، فيقال: نقلت عنه، ولأنها نكرة، ويفهم من المصنف جواز الصرف<sup>(١)</sup> ولكن الأشهر المنع، قال الشاعر: يصف ثور وحش:

[٥٥] ————— فتى فلسي في سراويل راح<sup>(٢)</sup>

في علته، فقال سيويه<sup>(٣)</sup> والفارسي<sup>(٤)</sup> والأكثر هو: اسم عجمي مفرد

(١) ينظر شرح المصنف ١٥.

(٢) البيت من الطويل وهو لثميم بن مقبل في ديوانه ١٤، وله وللراعي النميري، ينظر جمهرة اللغة ٦٦ وأمالى القالي ١٦٤/٢، والمقتصد في شرح الإيضاح ١٠١٥/٢، وشرح المفصل ٦٤/١ وشرح الرضي ٥٧/١ واللسان ملحة (ذئب) ١٤٨٣/٣ وخزانة الأدب ٢٨٧/١. وصدره:   
بُعْثِي بِهَا ذُبُّ الرِّبْلَا كَانَهُ

ويروى أتى دونها.

والشاهد فيه قوله: سراويل حيث جاء مفرداً ممنوعاً من الصرف لأنه على وزن صيغة من صيغ منتهى الجموع وهو مفاعيل.

(٣) ينظر الكتاب ٢٢٩٣، والجمع ٨٠/١.

(٤) ينظر المقتصد شرح الإيضاح ١٠١٤/٢، وشرح المفصل ٦٤/١، وشرح الرضي ٥٧/١.



حمل على موازنة في العربية كـ (مصاييح) وقال بعضهم: عربي مفرد حمل على موازنة وقال المبرد: عربي<sup>(١)</sup> جمع سرروالة تقديرًا كـ (أبائيل) جمع (إبول)<sup>(٢)</sup> تقديرًا، وقواه الزمخشري<sup>(٣)</sup> وقيل تخفيفاً وأنشد:

[٥٦] عليه من اللؤم سرروالة

فليس يـرق لمـستعطف<sup>(٤)</sup>

قال السيرافي: (سرروالة) في البيت لغة في السراويل، لأن الشاعر، لم يرد أن عليه قطعة من خرق<sup>(٥)</sup>.

قوله: (وإذا صرف فلا إشكال)، وذلك لأن شرطه أن يكون جمعاً على صيغة منتهى الجموع، أو منقولاً عن<sup>(٦)</sup> الجمع كـ (حضاجر) قل المصنف: وأما من قال لا نظير له في الأحاد<sup>(٧)</sup>، فلا إشكال وارد منع أو صرف، لأنه إن صرفه لزمه صرف (مصاييح) وشبهه وإن منع فهذا الإشكال الوارد على النحلة.

(١) ينظر المقتضب ٣٤٧/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٤/١.

(٢) ينظر اللسان ملحة: (أبل) ٩/١.

(٣) ينظر الكشف ٣٣٤/٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٦٤/١.

(٤) البيت من المتقارب وهو بلا نسبة في المقتضب ٣٤٧/٣، وينظر المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٠٥/٢، والبيان شرح اللمع ٥٢٧/٢ وشرح المفصل ٦٤/١، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٧٠/١، واللسان ملحة (سرل) ١٩٩٩/٣، وجمع الهوامع ٨٠/١، وخزانة الأدب ١١٣/١ - ٣٣٣.

والشاهد فيه قوله: (سرروالة) وهو واحد وجمعه سراويل، والسيرافي يقول سرروالة لغة في السراويل لأن الشاعر لم يرد عليه قطعة من خرق.

وقد حقق شرح شافية ابن الحاجب: لا يعلم قائله حتى ذهب جماعة من العلماء إلى أنه مصنوع ٣٧٠/١.

(٥) ينظر هامش الكتاب ٢٢٩/٣.

(٦) ينظر شرح المفصل ٦٤/١.

(٧) ينظر شرح المصنف ٦/١.

قوله: (ونحو جوارٍ، رفعاً وجراً مثل قاضي) يعني كل منقوص لا ينصرف، سواء كان من الجمع كـ(جوراي)، أم من وزن الفعل مصفراً كـ(أعيمي)<sup>(١)</sup> أم من المنقوص المنصرف، مسمى به مؤنث كـ(قاض) اسم امرأة، أم من الفعل، نحو: (يغزو) و(يرمي)<sup>(٢)</sup> مسمى بهما، فإن الواو تقلب ياءً، وتعامل هذه الأنواع معاملة واحدة.

قوله: مثل (قاضي) يعني أن إعراب (جوار) كإعراب قاض رفعاً وجراً<sup>(٣)</sup> هذا مذهب سيويه والخليل<sup>(٤)</sup> وجامع البصريين<sup>(٥)</sup> سواء كان معرفة أو نكرة، وقد جاء عن بعض العرب حل المجرور على المنصوب قل:

[٥٧] \_\_\_\_\_ ولكن عبد الله مولى موالياً<sup>(٦)</sup>

قليلة، واختارها الكسائي وأبو زيد وعيسى بن عمر<sup>(٧)</sup> في النكرة، وأما المعرفة فقالوا: يمتنع التنوين في جميع أحواله، ففي الرفع تكون ياء ساكنة، وفي النصب والجر ياء مفتوحة، لأن التنوين عندهم في النكرة تنوين

(١) ينظر الكتاب ٣١٧/٣.

(٢) ينظر جمع الهوامع ١١٥/١.

(٣) ينظر شرح المفصل ٦٤/١، وشرح الرضي ٥٨/١.

(٤) ينظر الكتاب ٣٠٠/٣.

(٥) ينظر شرح الرضي ٥٨/١.

(٦) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في الكتاب ٣١٣/٣ وشرح أبيات سيويه ٣١١/٢.

والمقتضب ١٤٣/١ وما ينصرف وما لا ينصرف ١١٤، وشرح المفصل ٦٤/١، وشرح الرضي

٥٨/١، وأوضح المسالك ١٤٠/٤، والمجمع ١١٥/١، والخزانة ٣٣٥/١ - ٣٣٩، وصدره:

قلو كان عبد الله مولى هجوته

والشاهد فيه: قوله: (مولى موالياً) حيث عمل الاسم المنقوص المنوع من الصرف في حالة

الجر معاملة الصحيح فأنبت الياء، وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة، وهذا شاذ.

(٧) ينظر شرح الرضي ٥٨/١.

صرف، وأما المعرفة فغير منصرف، وأما (جوار) فللعلمية وشبه العجمية،  
وأما (قاض) اسم امرأة فلها وللتأنيث، وأما (أعيمي) فلها ولوزن الفعل،  
وأما حكم (جوار) ونحوه في الصرف وعلمه فلا خلاف بينهم في حالة  
النصب، أنه غير منصرف لأن بعد ألفه حرفين، وكذا في الجر على لغة  
من حمله على النصب، وإنما الخلاف بينهم في حالة الرفع والجر،  
فذهب<sup>(١)</sup> الأخفش<sup>(٢)</sup> والزجاج<sup>(٣)</sup> وجماعة منهم الزمخشري<sup>(٤)</sup> إلى أنه  
منصرف، لأن أصل الأسماء الصرف، ولأنه ليس بعد الألف إلا حرف  
واحد على رأي مَنْ لم يحمله على النصب، وأجروه مجرى (سلام)  
(وكلام)، وبنوا على أن الإعلال مقدم على منع الصرف<sup>(٥)</sup>، واختلف في  
كيفية إعلاله، على كلام من صرفه، فقليل أصله (جوارِي) بالضمّة من  
غير تنوين، فثقلت الضمة على الياء فحذفت وبقيت الياء ساكنة  
فحذفت للتخفيف، وجيء بالتنوين علامة للصرف، وقيل أصله  
(جوارِي) بالضم والتنوين، صُرِفَ على كلا التقديرين، وذهب سيبويه  
والخليل<sup>(٦)</sup>، وجاهير البصريين إلى منعه من الصرف، وأن التنوين تنوين  
عوض<sup>(٧)</sup>، وأن الياء في حكم البارزة بدليل بقاء الكسرة، وعودها في حالة  
النصب، ومنع (أحوى) و(أشقى)<sup>(٨)</sup> لأن أصله (أحوي) بالتنوين تحرك

(١) في الأصل (فمذهب)، ولا يستقيم مع ما يأتي بعدها من تعدي ذهب بحرف الجر (إلى).

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش، ٦٣/١.

(٣) ينظر ما ينصرف ولا ينصرف ١١٤، وشرح ابن يعيش ٦٤/١.

(٤) ينظر المفصل ١٧، وشرحه لابن يعيش، ٦٣/١.

(٥) وهذا رأي سيبويه، كما فسره السيرافي وأبناه الرضي في شرحه ٥٨/١، قال: (وهو الحق قول سيبويه بأن أصله (جوارِي) بالتنوين، والإعلال مقدم على منع الصرف).

(٦) ينظر الكتاب ٣/٣١٢.

(٧) ينظر شرح المصنف ١٦، وشرح الرضي ٥٨/١ - ٥٩.

(٨) ينظر شرح المصنف ١٦، وشرح الرضي ٥٩/١.

حرف العلة وانفتح ما قبله، فقلبت ألفاً فالتقت الألف والتنوين  
فحذفت الألف، فصار (أحوى) من كذا، وزالت لام الكلمة، وألف  
الوقف بدل من التنوين، وأما على كلام سيبويه والخليل فأصله (أحوي)  
بغير تنوين، لأنهم يقدمون منع الصرف بحركة حرف العلة، وانفتح ما  
قبله، فقلبت ألفاً [و١٦] فصار (أحوى) بوزن الفعل، ولام الكلمة باقية لم  
يجر عليها إلا القلب، وعندى أن اعتراض المصنف بنحو: (أحوى) ساقط  
لأن الوزن إذا كان في أوله أحد حروف المضارعة اعتبر ولو زال فاؤه  
أوعينه، أولامه، لأن حروف المضارعة تجر وزن الفعل وتدل عليه، وقد  
نص على معنى ذلك في شرح المفصل<sup>(١)</sup> واختلف فما هذا التنوين؟  
عوض؟<sup>(٢)</sup> فقال الخليل وسيبويه<sup>(٣)</sup> عن الياء وفسره السيرافي<sup>(٤)</sup> بأن أصله  
(جوارى) بالضم والتنوين والإعلال مقدم على منع الصرف - كما  
تقدم -، حذفت الضمة لثقلها، ثم الياء لالتقاء الساكنين، وبقيت  
الكسرة دالة عليها، ثم حذف التنوين لكونه غير منصرف، ثم خافوا  
رجوع الياء لزوال الساكنين بعد منعه من الصرف، فوضعوا التنوين عن  
الياء وقال المبرد<sup>(٥)</sup>، وهو اختيار المصنف<sup>(٦)</sup> وركن الدين<sup>(٧)</sup> إنه عوض  
عن حركة الياء، ومنع الصرف مقدم على الإعلال وأصله (جوارى)

(١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٤٠.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٦، وشرح الرضي ١/ ٥٨.

(٣) ينظر الكتاب ٣/ ٣٢٢.

(٤) ينظر هذا الرأي في شرح الرضي ١/ ٥٨.

(٥) ينظر المقتضب ١/ ١٤٣، وهامشه ٣/ ٣٢٧.

(٦) ينظر شرح المصنف ١٦.

(٧) ينظر الوافية في شرح الكافية ٣٥.

بالضم والتنوين، حذف التنوين لمنع الصرف، ثم ضمت الياء لثقلها، ثم عوض التنوين عن الضمة ثم حذفت الياء لالتقاء [الساكنين]<sup>(١)</sup>، وإنما عوض التنوين لمنع الصرف ثم ضمت الياء عن حركة الياء، ليخف الثقل بحذف الياء للساكنين، لأنهم يستثقلون الياء المتطرفة بعد الكسرة في المفرد نحو «الكبير الثقيل»<sup>(٢)</sup> وشبهه فيحذفونها اكتفاءً بالكسرة، وإذا فعلوا ذلك في المفرد، وهو خفيف، فبالأولى فيما هو أثقل منه وهو الجمع كـ (جواري) وشبهه رواية المصنف في شرحه الكبير عن المبرد أنه عوض عن الإعلال<sup>(٣)</sup>.

قوله: (التركيب) هذه العلة السابعة. قوله: (شرطه العلمية) وإنما اشترطت، لأنه لو لم يكن علماً لكان في معرض الزوال، فلم يكن لازماً، والتركيب المعتبر هو اللازم<sup>(٤)</sup>، وقيل اشترطت لأنه لم يؤثر، إلا لشبهه تاء التانيث وشرطه العلمية، فكذلك ما أشبهه، ووجه الشبه أن ما قبل آخرهما مفتوح، وأنه تحذف في الترخيم كالتاء، وأنه يصغر ويبقى على فتحه.

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) الرعد ١٣/٩.

(٣) وينقل الرضي هذا الرأي ويعترض عليه، ينظر شرح الرضي ٥٨/١ ورد في هامش الرضي ٥٨/١: المنقول عن المصنف في أماليه أن الصرف مذهب المبرد ومن قبل بقوله، ومنع الصرف مذهب سيبويه ومن قبل بقوله، ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١٤١/١، والمقتضب ١٤٣/١، والشرح الكبير هو الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب الذي يعتبر أكبر كتبه في النحو.

(٤) قال الرضي في ٥٩/١: (إنما كان شرط التركيب العلمية لأن الكلمتين معاً تدخلان في وضع العلم، فيؤمن حذف أحدهما إذا العلمية تؤمن من النقصان، ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال).



قوله: (وأن لا يكون بإضافة، ولا إسناد) وأما الإضافة، كـ(غلام زيد) فلأنها تصرف غير المنصرف، وأما الإسناد نحو(تأبط شراً) فلأنه مبني، وكلامه في المعرب، وكان الأولى أن يحتز عن باقي التراكيب، فإن قال: هي مبنية، قيل له: فلا حاجة إلى قولك: والإسناد مبني، والتراكيب أربعة: تركيب مزج كـ(بعليك) وهو مراد الشيخ، وتركيب إضافة كـ(غلام زيد) وتركيب إسناد كـ(تأبط شراً) وتركيب بناء وهو أربعة أيضاً: عدد كـ(خمسة عشر) وظروف كـ(صباح ومساءً) وأحوال كـ(شعر بعز) وصوت كـ(سيويه)، وفي (سيويه) خلاف، الأفصح بناءؤه على الكسر، ومنهم من يعربه إعراب ما لا ينصرف، وأما تركيب المزج كـ(بعليك)<sup>(١)</sup> ففيه لغات، الأفصح بناء الأول على الفتح ما لم يكن آخره ياء كـ(معديكرب) ولا [نوناً]<sup>(٢)</sup> كـ(بلاذجان)، وإعراب الثاني إعراب ما لا ينصرف، الثانية: أن يجعله كـ(غلام زيد)، الثالثة: كـ(غلام أحمد)، الرابعة: بناء الحرفين جميعاً على الفتح وعليه:

[٥٨] أقلم به شلهبور الجنود

حولين يطرد فيه القدم<sup>(٣)</sup>

قوله: (الألف والنون) يعني الزائدين، هذه العلة الثامنة، واستغنى عن ذكر الزيادة لتقدمها في البيتين في قوله: والنون زائلة، والزائلة في الاسم والصفة.

(١) ينظر شرح ابن عقيل ١/ ١٢٥.

(٢) في الأصل ولا نون، وهو خطأ.

(٣) البيت من المتقارب وهو للأعشى في ديوانه ٢٠١، وينظر اللسان مادم قدم ٣٥٥٧/٥، والشاهد فيه (شاهبور) حيث بنى الجزأين على الفتح ومنعها من الصرف، وسيأتي.

قوله: (والنون زائدة والزائدة في الاسم والصفة)، لأنهما [ظ] إن كانتا زائدتين أثرا كـ(عمران) وإن كان أصليين لم يؤثر، كـ(فينان)<sup>(١)</sup> من الفن، وقال الفراء: إن كانت النون الأصلية بعد ألف زائدة أثرت كـ(شبنان)<sup>(٢)</sup> وغيره لشبهها بالزائدة، فإن احتملا الوجهين، نظر إلى الاشتقاق ومن الأمثلة المحتملة (حسان)<sup>(٣)</sup> و(تبان)<sup>(٤)</sup> و(سمان)<sup>(٥)</sup> و(سجان) و(قطان) و(قبان) و(فينان) و(برهان) و(دهقان)<sup>(٦)</sup> و(شيطان)<sup>(٧)</sup> و(رمان).

فمن<sup>(٨)</sup> أخذها من الحسن وهو القتل، والتب وهو الخسارة، والسم، والسجن، والقط، والقب، والفينة، وهي الجبن والبرهة، ومن دهمق بالماء أعطاه ومن شاط إذا بطل وهلك، لم يصرفها لزيادة النون، وسيبويه والخليل يأخذان الرمان من الرم<sup>(٩)</sup> وهو الإصلاح لأنه يرم المعلة أي يصلحها، فلا يصرفانه، ومن أخذها من الحسن والتبن، والسمن وسحنت<sup>(١٠)</sup> الحجر إذا كسرتها، وقطن وفتن في الأرض ذهب فيها ومن

(١) ينظر اللسان مادة (فتن) ٣٤٧/٥.

(٢) ينظر اللسان مادة (شنب) ٢٣٣٦/٤.

(٣) ينظر اللسان مادة (حسن) ٨٧٠/٢.

(٤) ينظر اللسان مادة (تب - تيب) ٤١٥/١.

(٥) ينظر اللسان مادة (سمن) (سمان) ٢١٠٤/٣.

(٦) ينظر اللسان مادة (دهق) ١٤٤٢/٢ ودهق الماء أفرغه.

(٧) ينظر اللسان مادة (شاط) ٢٣٧٥/٤، وينظر شرح الرضي ٦١/١.

(٨) بدأ في تفسير معاني الكلمات السابقة.

(٩) ينظر اللسان مادة (رم) ١٧٣٦/٣. وينظر رأي سيبويه والخليل في الكتاب ٢١٨/٢، وابن

يعيش ٦٧/١، وشرح الرضي ٥٩/١، قل سيبويه وسألته أي الخليل عن رمان فقال: لا أصرفه

وأمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف، ينظر الكتاب ١٢٨/٣.

(١٠) سَحَنَ الشيء سَحْنًا إذا دقه والسحن أن تدلك فشة بمسحن حتى تلين، والمساحن

حجارة تدق بها حجارة، ينظر مادة (سحن) في اللسان ١٩٦٠/٣.



الضن، وهو الفصن، ومن برهن، وتدهقن، وشطن، إذا بعد وكان الشيطان بعد عن رحمة الله، صرفها لأصالة النون. والأخفش<sup>(١)</sup> يصرف الرمان، لأنه من رمن بالمكان إذا قام به، و(مرآن) وهو الفناء إذا سمي به، فمن أخذه من المראה صرفه ومن أخذه من المرور منعه، وإثما أثرا في منع الصرف على كلام البصريين<sup>(٢)</sup> لشبههما بألف التانيث الممدودة، من وجوه امتناع دخول تاء التانيث عليهما معاً وزيادتهما في آخر الكلمة، وحذفهما للترخيم، وكونهما حرفي مد، ولأن اختصاص الزيادة في (سكران) بالذكر، كان اختصاصهما في (همراء) بالمؤنث وتساوي المصدرين وزناً، فسكّر من سكران، كحمر من (همراء)<sup>(٣)</sup> واختصاص كل واحد منهما بصيغة أخرى مخالفة لمذكره، وبفوات الوجه الأول، تسقط الألف والنون عند التأثير.

فإن قيل فيمنعان من الصرف من غير اشتراط علة أخرى كـ(همراء) وجوابه، أنه المشبه دون المشبه به، وقال الكوفيون<sup>(٤)</sup> إنها أثر للزيادة فقط مع العلم والصفة لا للشبه، وضعف بصرف (نلعان) وحكى أبو حيان<sup>(٥)</sup> واختاره الأمام يحيى ابن حمزة<sup>(٦)</sup>، أنهم لا يشترطون مع الزيادة أن لا تدخله التاء، ولا يعتبرون الشبهة بألفي التانيث، وقالوا لم تدخل العلمية سبباً في منع الصرف، بل شرط الألف والنون، لأنه يمنع معها دخول (فعلاؤه)،

(١) قال الأخفش في اللسان مادة (رَمَنَ) نونه أصلية مثل قرأص ومُحَاض وفعل أكثر من فعلاؤه، ١٧٣٩/٣.

(٢) ينظر الجمع ٩٥/١.

(٣) ينظر شرح الرضي ٦٠/١.

(٤) ينظر رأي الكوفيين في الجمع ٩٦/١.

(٥) ينظر رأي أبي حيان في الجمع ٩٦/١.

(٦) ينظر الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية ١٢٥ وما بعدها.

وأما الوصف في (سكران) فلا شرط ولا سبب والزيادة مع الوصف لا تكون إلا في فعلاَن كـ(سكران) بخلاف الاسم فإنها تكون في مثلث الفاء، نحو: (عَفَّان) و(عمران) و(عثمان) وقل المبردة: <sup>(١)</sup> جهة الشبه، أن النون بدل همزة التانيث في (فعلاء) نحو(حمراء) فكما لا ينصرف فعلاء لم تنصرف فعلاَن، لأنه فرعها، واحتج بإبدال النون من همزة التانيث في نحو: (صنعاني) و(روحاني) في النسب وضعف بوجهين؛ أحدهما: أن نون فعلاَن بدل من الهمزة في البعض دون البعض محض التحكم، والثاني: أن لا مناسبة بين النون والهمزة، فتبدل منهما، وأما (صنعاني) و(روحاني) فأصله (صنعاوي) <sup>(٢)</sup> أبدلت النون من الواو شاذاً بمناسبة بينهما، بدليل إدغام الواو في النون.

قوله: (وإن كان اسماً فشرطه العلمية) يعني أنهما لا يؤثران في المنع مع الاسم إلا بشرط العلمية، وإنما اشترطت لِيُؤْمَنَ بها من دخول التاء نحو: (سعدان) و(سعدانة) <sup>(٣)</sup> و(مرجان) و(مرجانة) لأن دخول الزائدتين، يكون في العلم، فيمتنع مطلقاً، وفي الجنس فينصرف مطلقاً [و١٧] وفي الصفة يشترط انتفاء فعلاَنه مطلقاً، أو وجود فعلى وأما إذا سمي بالجنس والصفة امتنع مطلقاً.

قوله: (أو صفة، فانتفاء فعلاَنه، وقيل وجود فعلى) عطف بـ(أو)

(١) ينظر المقتضب ١/ ١٤٣، وشرح الرضي ١/ ٦٠، وقد نقله الشارح دون أن ينسبه إلى الرضي.

وما ينصرف وما لا ينصرف ٣٥.

(٢) ينظر الرضي ١/ ٦٠.

(٣) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٣٧.

على عاملين مختلفين، وعطف (صفة) على [خبر]<sup>(١)</sup> كان، وعطف  
 (انتفاء) على (أن)، لأن تقديره، وإن كان صفةً فشرطه انتفاء فعلانه،  
 وليس هذا مما يجيزه المصنف على ما سيأتي في العطف<sup>(٢)</sup> يعني أن النون  
 الزائدة في الصفة، بعضهم يشترط انتفاء فعلانه، وبعضهم يشترط  
 وجودها، فلا خلاف في صرف نلعمان لوجود الشرطين، وهو وجود (نلعمانة)  
 وانتفاء نلعمى، ولا في منع (سكران) لوجود (سكرى) وانتفاء (سكرانة)،  
 وإنما الخلاف فيما لم يوجد له مؤنث كـ (رحمان)<sup>(٣)</sup> و (لحيان) والذي مؤنثه  
 على فعلانه، ألفاظ قليلة، وقد جمعت تقريباً في قوله:

[٥٩] أجزر فعلان على لفعلائنا \_\_\_\_\_  
 ودجائنا \_\_\_\_\_ وأوسنا \_\_\_\_\_ خنائنا<sup>(٤)</sup>  
 ومرجائنا \_\_\_\_\_ وأوعلائنا \_\_\_\_\_  
 وموتائنا \_\_\_\_\_ ونلعمائنا \_\_\_\_\_  
 وإنسنا \_\_\_\_\_ وأنا وشيطاننا<sup>(٥)</sup> ونصراننا<sup>(٦)</sup>  
 إذا اسم تثبت حبالنا<sup>(٧)</sup> وضحياننا \_\_\_\_\_

(١) ما بين حاصرتين زائدة يقتضيها السياق.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٧، وشرح الرضي ٦٠ / ١ حيث نقل العبارة بتصرف يسير من قوله بـ  
 (أو على عاملين إلى قوله: ..... في العطف) ولم يعزه اللفظة الباري تعالى.

(٣) ينظر الرضي تعليل انتفاء رحمن من رحمان لخصوصيته هذه. ولحيان وهو صاحب اللحية  
 الكبيرة والنسبة لحيانى وليس له مؤنث منه ٦١ / ١٠، والجمع ٩٦ / ١.

(٤) سحبان أي جُراف يحرف كل ما مر به، وسحبان، اسم رجل من والى كان لسنا بليفاً -

يقال (يوم سخنان) أي (حار)، (سيفان) الرجل الطويل (علان) شديد العطش، (مصان) كثير الشتم، رجل (موتان القلب) أي غافل، (نصران) و(نصرانية) أي نصير. كل هذه مؤنثها فعلانة وهي منصرفة في النكرة، وما ورد في (عُريان) من المنع فهو ضرورة لمحقوله:

يضرب به المثل، في البيان والفصاحة ينظر مائة (سحب) في اللسان ١٩٤٩/٣ وقد تكون (سخنان) من السخونة وهي عكس البرودة وسخنان أي حار، كما ذكره الشارح والجمع ٩٦/٨.

(٥) علان: أي شديد العطش من العل وهو كذلك الرجل الصغير الحقيق (ينظر اللسان مائة (عل) ٣٠٧٩/٤.

(٦) موتان - رجل موتان الفؤاد غير حديسه، أي غير ذكسي - ينظر اللسان مائة (مات) ٤٢٩٦/٦.

(٧) ندمان ندم فهو ندمان وندام، وندمني فلان على الشراب فهو ندمي وندماني وجمع النديم ندام، وجمع الندمان ندامي والمرأة ندمانة والنسوة ندامي (ينظر اللسان مائة (ندم) ٤٣٨٦/٦، وشرح الرضي ٦١/١.

(٨) أليان: أي صاحب إليه عظيمة من ذكور الغنم.

(٩) شيطان من شطن عنه إذا بعد - شاط هلك، ينظر مائة (شطن) في اللسان ٢٢٦٤/٤.

(١٠) نصران من نصر والنصارى منسوبون إلى قرية بالشام تسمى ناصرة ونصورية وهو ضعيف على رأي بن سيده، وأما سيبويه فنقل عن الخليل: أن نصارى جمع نصري ونصران كما قالوا ندمان وندامي ينظر مائة (نصر) في اللسان ٤٤٤٠/٦.

(١١) الأبيات من مجزوء الوافر. والألفاظ التي مؤنثاتها بالتاء في هذه الأبيات سبع عشرة لفظة في حين حصرها السيوطي في الجمع بأربع عشرة لفظة، قل في همع الهوامع ٩٦/١ - ٩٧: (وهي ندمان، سيفان، وخيلان، (الملتقى غضباً) وتخنان (فيه كدرة في سواد)، ورو سخنان (حار)، ويوم ضحيان لا غيم فيه، ويعير صوحان (بابس الظهر) ورجل علان (صغير حقير) ورجل قشوان (دقيق الساقين) ورجل مصان (لثيم)، ورجل موتان الفؤاد (أي غير حديسه) ورجل نصران (أي نصراني) ورجل خمصان لغة في خمصان وكبش أليان (كبير الإلية) فهذه أربع عشرة كلمة لا غير مؤنثاتها بالتاء).

(١٢) سيفان: الرجل الطويل المشوق الضامر كالسيف وهي سيفانة ينظر اللسان مائة (سيف) ٢١٧٢/٣.

(١٣) قصان: لثيم وهو شتم للرجل يعير به، ينظر مائة (مص) في اللسان ٤٢١٦/٦، والجمع ٩٧/١.

[٦٠] فلو فُضِنَ عنها وهي ترغو حشاشة

بني نفسها والسيفُ عُرِيانُ يَنْظُرُ<sup>(١)</sup>

وبعض العرب<sup>(٢)</sup> يجعل مؤنث ما آخره ألف ونون زائدان على فعلانة كله ويصرفه أجمع.

قوله: (ومن ثم اختلف في رحن دون سكران وندمان) يعني أن (سكران) وجد له فعلى، ولم يوجد له فعلانة فمنع، (وندمان) عكسه فصرف، وأما (رحمن) و(لحيان) فليس لهما مؤنث فيتم فيهما هذا التقسيم، ووجه الاختلاف فيهما، أن مَنْ اشترط انتفاء فعلانة فقد انتفت فيمنع في نحو (الله رحن رحيم)، وَمَنْ اشترط وجود فعلى، فلم يوجب فيصرف<sup>(٣)</sup>، قال ابن الحلجب: <sup>(٤)</sup> والمنع أولى من وجهين:

أحدهما: أن الألف والنون إنما منعنا عندنا لامتناع دخول ألفي تاء التانيث عليهما، و(رحمن) لا تدخل عليها تاء التانيث، فقد صح الشبه بألفي التانيث، لأن وجود فعلى ليس مقصوداً في نفسه، وإنما المقصود تحقق امتناع دخول تاء التانيث عليهما، فإذا امتنع دخولها عليهما بغيره، فقد حصل المقصود، والثاني: أن المنع في باب فعلان أكثر من الصرف،

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الإنصاف ٤٩٧/٢، وخزانة الأدب ١٤٨/١ - ٢٥٤.

وأوفضن: أسرعن، ترغوا: من الرغاء وهو صوت الإبل ويروى البيت في الإنصاف بـ (أحر) بدل (ينظر) والشاهد فيه قوله: (عريان) حيث منعه من الصرف، مع أنه ليس فيه إلا العلمية وهي وحدها غير كافية في منع الصرف، ولكن الشارح عللها بأن ذلك ضرورة.

(٢) ينظر شرح الرضي ٦٠/١. وقد أشار إلى أن بعض العرب هم بنو أسد.

(٣) هذه العبارة منقولة بتصريف عن شرح الرضي ٦١/١ دون إسناد.

(٤) ينظر شرح المصنف ١٧، وشرح الرضي ٦١/١.



وإذا لم تُثبت (رحمن) من أحدهما فحمله على الأكثر أولى، لأن باب (سكران) أكثر من باب (ندمان) واختار أبو حيان<sup>(١)</sup> الصرف لأنه محتمل، والأولى فيما حمل أن يُردَّ إلى الأصل وهو الصرف، وقال: كان الأولى في التمثيل بـ(لحيان) لوجوه:

أحدها: أن الرحمن ملازم للألف واللام أو النداء، فلا يظهر فيه، الأمر الثاني: أنه علم لله تعالى، فالعلمية كـ(النجم) و(الصنع) ما كان علماً فهو محتج بلا خلاف، وأيضاً قد تقدم الكلام في الاسم ونحن في الصفة، الثالث: قاله ابن مالك: إن الممثل مُعرض لأن تذكره بالتاء أو بـألف (فعلى) لينظر ما هو اللاحق به، وتعرض الرحمن لذلك مع وجود مندوحة مخاطرة من فاعله.

قوله: (وزن الفعل) هذه العلة التاسعة.

قوله: (شرطه أن يختص بالفعل كشمّر وضرب) [ظ ١٧] يعني أن باب (فَعَلَّ) و(فُعِلَ) يختصان بالفعل ولا يوجدان في الاسم فإن وجد شيء في الأسماء، فلا يكون إلا منقولاً عن الفعل كـ(شَمَّرَ) لقوس، و(نَدَرَ) لماء، و(عَثَرَ) لموضع<sup>(٢)</sup>، و(خَضَمَ) لرجل<sup>(٣)</sup>، أو أعجمياً كـ(بَقَمَ) وكـ(ضَبَعَ)، و(سَلَّمَ) لبیت المقدس<sup>(٤)</sup>، وأصل هذه كلها أفعال، وأما (فُعِلَ) فمن

(١) ينظر البحر المحیط ١/ ١٢٨، والمص ١/ ٩٦.

(٢) ينظر شرح المصنف ص ١٧، وشرح الرضي ١/ ٦١.

(٣) ينظر مع الهوامع ١/ ١٠٠.

(٤) قال القراء: لم يأت على فعل إلا بقم وعثر ونذر وسلم، ينظر اللسان ملحة (سلم) ٤/ ٣٦٨، وينظر الكتاب ٣/ ٢٠٨ وما ينصرف وما لا ينصرف ٢١.

المختص بالفعل أيضاً، ما لم يكن مضاعفاً ولا معتلاً، كـ(قيل) و(بيع) و(ردّ) و(شدّ) ولم يوجد منقولاً، إلا (دُلّ ورثم) و(وعَل)، أسماء دواب، وحاصل الأوزان كلها خمسة أقسام، تختص الاسم، كـ(فلس) و(حبر) و(طرد) و(أيل) و(عبق) و(عيب) والخماسي كله والرباعي، ما عدا (فعللاً) وغالب عليه كـ(أفعل) على كلام الشيخ، ومعتل الثلاثي ومضاعفه مثل (قيل) و(بيع) و(شدّ) و(مدّ) فهذان منصرفان، ولا يؤثر فيهما الوزن، ويختص بالفعل كـ(شمر) و(ضرب) وغالب عليه كفعل الأمر نحو: (قم) و(اضرب) وسائر الأفعال التسعة الخماسية التي في أولها همزة وصل، وما كان في أوله أحد حروف نأيت، فهذان ممتنعان، وهما المراد هاهنا، وامتناع الجر والتنوين للمشابهة بحصول علتين فرعيتين، هذا مذهب الجمهور، وقال صاحب التخمير: <sup>(١)</sup> إن العلة في امتناعها كونه منقولاً عن الفعل إلى العلمية أو الوصفية، والحركة حكاية لحركة الفعل، كقوله:

### [٦١] بُنْتُ أُنْخَوَالِي بَنِي يَزِيدٍ \_\_\_\_\_ (٢)

(١) صاحب التخمير هو صدر الأفاضل الخوارزمي أبو محمد وسبقت ترجمته في الصفحة ١٩٣ ينظر رأيه في التخمير ٢١١/١.

(٢) البيت من الرجز، وهو لرؤبة كما في ملحقات ديوانه ١٧٢، وعجزة: ظلماً علينا لهم فديد

وينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٩٧٧/٢، وابن يعيش ٢٨/١، وشرح الرضي ٦٤/١ واللسان ملحة (يزيد) ١٨٩٨/٣، ومغني اللبيب ٨١٧، وأوضح المسالك ١٢٤/١، والمقاصد النحوية ٣٨٨/١، وخزانة الأدب ٣٧٠/١.

والشاهد فيه قوله: (يزيد) حيث سمي به وأصله فعل مضارع وهو من زاد يزيد وهو اسم



ولم يعتبر المشابهة، وما لم يكن من فعل كأفعل و(أيدع) مشبه بالفعل، مشترك بينهما، نحو(فَعَلَ) و(فَعُلَ)، (فَعَلَ) و(فَعُلَ) مفتوح العين ومكسورها ومضومهما كـ(ضَرَبَ) و(عَلِمَ) و(صَرَفَ) و(حَرَجَ) فصرفه الجمهور، ومنعه عيسى بن عمر<sup>(١)</sup>، إذا كان منقولاً من فعل نحو(ضرب) من (ضَرَبَ يُضَرَّبُ) لأمر العسل محتجاً بقوله:

[٦٢] أنا ابن جلا وطلاع الثيا

متى أضع العملة تعرفوني<sup>(٢)</sup>

ولم ينوَّ (جلا)، ولا حجة له لاحتمال أن يكون مضمناً ضميراً، فيكون جملة محكية، كقوله:

(٣)

[٦٣] نبئت أحوالي بني يزيد

وفصل الفراء<sup>(٤)</sup>، فقال: إن اشتهر كون ذلك اللفظ فعلاً منع

على وزن الفعل المضارع.

(١) ينظر رأي عيسى بن عمر في الكتاب ٢٠٦/٣ ونقل الرضي في شرحه ٦٤/١: (واعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه منقولاً عن الفعل نحو (كعسب) ينظر (ما ينصرف وما لا ينصرف ٢١، والخزانة ٢٥٥/١، والجمع ٩٨/١).

(٢) البيت من البحر الوافر وهو لسحيم بن وثيل البرهوي كما في الكتاب ٢٠٧/٣، وينظر ما ينصرف وما لا ينصرف، وجمهرة اللغة ٤٩٥ - ١٠٤٤ وابن يعيش ٦٢/٣، وأما ابن الحارث ٥٥٦، والمغني ٢١٢ - ٨١٧ وشرح شواهد المغني ٧٤٩/٢ وشرح الرضي ٦٤/١، واللسان مائة (جلا) ٦٢١/١ وجمع الهوامع ٩٨/١، وخزانة الأدب ٢٥٥/١ - ١٥٧.

والشاهد فيه قوله: (جلا) وهو غير متصرف عند عيسى بن عمر كما ذكر الشارح لأنه منقول من الفعل، أما سيبويه فإراء جملة محكية، الكتاب ٢٠٧/٣ وهذا ما ذكره الشارح، وأما ابن يعيش في شرح الفصل فيرى أن (جلا) ليس علماً وإنما هو فعل ماضٍ مع ضميره صفة لموصوف محذوف تقديره: أنا ابن رجل (جلا) شرح المفصل ٦٢/٣.

(٣) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

(٤) ينظر رأي الفراء في معاني القرآن ٣٤٢/١.

نحو (ضَرَبَ) <sup>(١)</sup> فإنه محتمل أن يكون اسماً للعسل، لكن الأشهر فعليته وإن اشتهر كونه اسماً صرف نحو (حجر) لأنه محتمل أن يكون فعلاً من (حَجَرَ) القاضي عليه) لكن الأشهر الاسمية.

قوله: (أو يكون) <sup>(٢)</sup> أوله زيادة) يعني الاسم المنقول، واحترز بقوله: (زيادة) من أن تكون أصلية، كـ (نوفل) و (نهشل) فإنه منصرف.

قوله: (كزياداته) يعني كزيادة الفعل، وهي الهمزة كـ (أحمر) و (أحمد)، والياء كـ (يزيد) والتاء كـ (تقلب) والنون كـ (نرجس) مسمى به، قال ابن الحاجب: <sup>(٣)</sup> هذا أولى من قول النحويين، أو يكون غالباً على الفعل لوجهين:

أحدهما: أنه رد إلى جهالة، إذا لا تعرف كثرته على الاسم إلا بعد الإحاطة بما وقع منه في الأسماء والأفعال.

الثاني: أنا لو اعتبرنا الغلبة، لزم أن يمنع (فاعل) في الأسماء، ويصرف (أفعل) في الأسماء، أما (فاعل) فلأنه في الفعل أكثر من أن يخصص كـ (ضارب) و (قاتل) و (خاصم) و قاتل في باب المفاعلة، وسافر في غيرها، ولم يوجد في الاسم إلا قليلاً كـ (خاتم) و (عالم) و (طابق) و (طابع) و (دائق) <sup>(٤)</sup> والمعلوم أنا لو سمينا بـ (خاتم) لصرف اتفاقاً، وأما أفعل <sup>(٥)</sup> فلأنه

(١) ينظر اللسان مادة (ضرب) ٢٥٦٤/٤ والضرب بالتحريك العمل الأبيض الغليظ يذكر ويؤنث، والضرب لغة فيه حكمة أبو حنيفة.

(٢) في الكافية المحقق زيادة (في) بعد يكون.

(٣) ينظر شرح المصنف ١٧، وشرح الرضي ١/ ٦٢.

(٤) ينظر شرح الرضي ١/ ٦٢.

(٥) ينظر شرح المصنف ١٧، وشرح الرضي ١/ ٦٢، وهذه الفقرة منقولة عن الرضي بتصرف.

في الأسماء أكثر منه في الأفعال، وهو معتبر في منع الصرف، فلو كان اعتباره لغلبته في الفعل، لم يمنع (أفعل) لغلبته، في الاسم والدليل على أن (أفعل) في الاسم أكثر منه في الأفعال، أنه ما من فعل ثلاثي إلا وله أفعل اسماً إما للتفضيل وإما لغيره وهو: [و١٨] في اللون والعيب، وأفعل للأفعال لا يكون إلا في بعض ما جاء فيه (فعل) بكسر العين، يعني أن فعل الماضي بعض مضارعة على أفعل كـ (شربت) (أشرب) و (علمت أعلم) وبعضه لا يأتي على أفعل كـ (وثق) و (ونق) و قل في غير ذلك قليل، يعني مفتوح العين في الماضي والمستقبل، وذلك فيما عینه أو لأمه حرف حلق نحو (جهزت أجهز) و (سَلَخْتُ أسْلَخُ) وفي بعض النسخ (فعل) بفتح العين، ومراده لا يكون أفعل في الفعل، إلا لتعديده أو بمعنى فعل كـ (نكر) و (انكر) و (قَشَع) الغيم (أقَشَع) قل: ويحيى أفعل ماضياً للأفعال من غير فعل ثلاثي قليلاً كـ (أشحم) و (ألحم) و (أشمر) و (أشكل) وغير ذلك مما همزته للصيرورة، ويقابله في القلة وقوع أفعل في الأسماء من غير ذلك فعل، كـ (أجلد) و (أخيل) و (أفمى) و (أرنب)<sup>(١)</sup> و (أفكل)<sup>(٢)</sup> و (أيدع)<sup>(٣)</sup> وغير ذلك فثبت أن أفعل في الاسم أكثر منه في الفعل فلم يصلق قولهم: يغلب في الفعل، وقد اعتبر اتفاقاً انتهى<sup>(٤)</sup>

(١) ينظر شرح المصنف ١٧ مع بعض التصرف، وشرح الرضي ٦٢ / ١ حيث العبارة منقولة بتصرف دون أن يعزوها الشارح إلى الرضي.

(٢) أفكل الأفكل على أفعل: الرعدة ولا يبنى منه فعل، وقيل: هي رعدة تعلق الإنسان ولا فعل له ينظر اللسان ملعة (فكل) ٣٤٥٢ / ٥.

(٣) أيدع: الأيدع الزعفران، وهذا ينصرف فإن سميت به رجلاً لم تصرفه في المعرفة للتعريف ووزن الفعل وصرفته في النكرة مثل: (أفكل) ينظر ملعة (يدع) اللسان ٤٦٥١ / ٦.

(٤) أي كلام ابن الحاجب، وفيه تصرف واضح.

والجواب على الوجه الأول معارضة وتحقيق، أما المعارضة فنقول: قولك (وشرطه أن يختص بالفعل) رد إلى جهالة، إذ لا يعرف اختصاصه إلا بعد الإحاطة، فما أجاب في المختص، فهو جوابنا في الغالب. وأما التحقيق فقال نجم الدين: <sup>(١)</sup> إنه يمكن معرفة ذلك لا بالإحاطة بل بمجرد كون ذلك الوزن قياساً في أحدهما دون الآخر كما يعرف مثلاً أن أفعل في الفعل قياس في الأمرين بفعل الكثير الغالب، كـ (أذهب) و (أحمد) و (أسمع) و (أعلم) و (أرحم) وغير ذلك، وليس في الاسم قياس في شيء، كـ (أصبع) وإنما اشترط في وزن الفعل تصدره بالزيادة المذكورة لكونها قياسية في جميع الأفعال المنصرفة دون الأسماء إذ لا فعل منصرف إلا وله مضارع لا يخلو من الزيادة في أوله، ولا عبرة بغير المنصرف لقلته، فصارت هذه الزيادة [لاطرادها] <sup>(٢)</sup> في جميع الأفعال دون الأسماء أشد اختصاصاً بالفعل، فجرى الوزن وإن كان مشتركاً كأفعل إلى جانب الفعل حتى صبح أن يقل هو وزن الفعل <sup>(٣)</sup>، وأما الجواب على الوجه الثاني، أما فاعل فلا جواب عليه، وإما أفعل، فلا نسلم غلبته في الاسم بل هو في الفعل أكثر، والدليل على ذلك وجوه: أحدها نقض لقوله: إن أفعل لم يجر فاعلاً مضارعاً، إلا في بعض ما جاء فيه (فعل)، بما اختاره من مذهب البصريين <sup>(٤)</sup>، أن أفعل التعجب فعل يبنى عما يبنى منه اسم التفضيل، فإذا هما سواء في بناء أفعل منهما جميعاً واختص أفعل الفعلي على الاسمي

(١) ينظر شرح الرضي ٦٣/١.

(٢) في الأصل (لاطراد) ولا وجه لها.

(٣) إلى هنا النقل من نجم الدين ٦٣/١ بتصرف.

(٤) ينظر شرح الرضي ٦٢/١.

بمجيئه في بعض الأفعال الثلاثية كـ(أخرج) و(أذهب) فكان أغلب.

الثاني: أن الزيادة في الفعل لا تكون إلا لمعنى، وفي الأسماء قد تكون لمعنى كـ(أحمر) و(أفضل) وقد لا تكون كـ(أرنب) وبابه، فصارت بالفعل أنخص وأغلب، لأن أصل الزيادات أن تكون لمعنى.

الثالث: أن كل فعل متصرف، يستدعي حروف المضارعة، ومن جملتها الهمزة، وليس كذلك الاسم، فكان أفعال أغلب على الفعل من الاسم.

الرابع: قاله صاحب التخمير:<sup>(١)</sup> إن ما كان من أفعال صفة فهو منقول عن الفعل، فحينئذ لا يبقى إلا (أرنب) وبابه، وهو قليل مغلوب، قل والذي: حرس الله مهجته: وفي عبارة الشيخ تداخل، حيث قل: أويكون في أوله زيادة، لأن كثيراً من المختص في أوله زيادة كزيادة الفعل نحو: (يُدْحَرَج) وغيره، فيكون فيها تكرور وتجاوز بوضع العام للنخاص [ظ ١٨] ولا فائدة تحته.

قوله: (غير قابل للتاء) وذلك لأنه بقبوله التاء يخرج عن شبه الفعل، لأن الفعل لا تلحقه هذه التاء، لأنها تجره إلى جانب الاسم لاختصاصها بالاسم، كما جرت الزيادة المصدرة الوزن إلى جانب الفعل، وغلبَ جر التاء، لأن الوزن لا يختص بالاسم بخلاف التاء، فامتنع (أحمر) لعدم قبوله التاء<sup>(٢)</sup>، لأنه يقل في مؤنثه، (هراء) لا (أهرة) وانصرف (يعمل) و(أرمل) مع بقاء الوصف والوزن، لقبوله التاء، في قولهم: <sup>(٣)</sup> (جمل يعمل) <sup>(٤)</sup> و(ناقة

(١) ينظر التخمير ١/ ٢٢٤.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٨.

(٣) ينظر شرح الرضي ١/ ٦٣.

(٤) واليعمل واليعملة: من الإبل النجبة المعتملة المطبوعة على العمل ولا يقل ذلك إلا .



يَعْمَلُهُ) فإن سمي بهما منع من الصرف، لعدم دخول التاء بعد التسمية، وأما لحوق التاء في (أسود) للحية، مع أن (أسود) غير منصرف، فالبصريون ينكرون ذلك، وإن سلم ذلك فلحوقها عارض بسبب غلبة هذا اللفظ في الأسماء والأصل أن يقال في مؤنثه (سوداء).

وأعلم أنه إذا لَحِقَ الصيغة المختصة بالفعل والغالبة عليه تعيين، فلما أن يكون التعيين فيها نفسها أوفي حرف المضارعة، عند من يعتبر أن يكون أول الوزن زيادة مثل حروف المضارعة، إن كان في حرف المضارعة بقي ممنوعاً كـ(هراق) في (أراق) وإن كان في الصيغة، فإن بقي حرف المضارعة بقي ممنوعاً، سواء كان محذوف الفاء، نحو (يَعِدُّ) و(يَهَبُّ) أو العين نحو (لَمْ يَقُلْ) و(لَمْ يَبْعِ) أو اللام، نحو (لَمْ يَخْشِ) و(لَمْ يَغْزِ) و(لَمْ يَرْمِ)، لأن حروف المضارعة تنحرف عن الفعل وتدل عليه، وكذلك (عِدُّ) و(قُلْ)، لأن أصله الهمزة لولم يتحرك ما بعد حرف المضارعة، إلا أنك إذا سميت بهذه رَكَدَتْ المحذوف لزوال الجازم، لأن الأسماء لا جزم فيها<sup>(١)</sup>، وإن لم يبق حرف المضارعة ولا همزة الوصل كـ(قيل) و(بيع) و(بوع)، و(رَدَّ) و(شُدَّ) كان مصروفاً لزوال حرف المضارعة.

قوله: (وما فيه علمية مؤثرة، إذا نكر صرف) يحترز بالمؤثرة من أن لا تؤثر، وذلك في ألفي التانيث، و(مساجد) فإنه لا أثر للعلمية مع هذه لاستقلالها عنها بالجمعية والتانيث اللازم، وكلامه لا يطرد إلا على رأي

للأنثى. هذا قول أهل اللغة، واليعمل عند سيبويه (اسم، ينظر الكتاب ٣/٢٠٦، وقد حكى أبو علي يعمل ويعمله، ولا يقال عند سيبويه: جمل يعمل وثقة يَعْمَلُهُ، وإنما يقال: يعمل ويعمله...) ينظر اللسان مائة (عمل) ٣١٠٨/٤.

(١) ينظر شرح الرضي ١/٦٤.

الأخفش<sup>(١)</sup> دون رأي سيويه، لأن (أحمر) إذا سمي به فالعلمية مؤثرة، فإذا نكر لم يصرف على رأي سيويه<sup>(٢)</sup> وقد قل: ما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف، وجملة الأسماء الممتنعة، أربعة عشر، والعلمية معها على ثلاثة أقسام، لا مؤثرة ولا شرط وذلك في ألفي التانيث، ونهاية الجمع على اختيار الشيخ، ومؤثره هي غير شرط، وذلك في ثلاثة، وزن الفعل، صفة كـ(أحمر)، و(فعلان) (فعلى) كـ(سكران) (سكرى) وما جاء فيه العدل والصفة كـ(أحدا) و(أخر) غير مسمى بهن ومؤثرة وشرط وذلك في تسعة: التانيث بالتاء والمعنوي، وألفي التكسير، والإحلاق كـ(قبشرى) و(علقى) لأن ألفهما مشبهة بألف التانيث، من حيث إنهما ألفان مزيدان في آخر الكلمة، لا أصل لهما، وإنما اشترطت العلمية فيهما دون ألفي التانيث، لأن ألفيهما تنقلبان في التصغير يامين وتحذف ألف التكبير في جمع التكسير من غير عوض بخلاف ألف التانيث، والعجمة، والتركيب، والعدل الحقيقي والتقديري إذا سمي بهما، ووزن الفعل اسماً، وفعلان اسماً، وما سمي بالجمع، على مذهب أبي علي الفارسي<sup>(٣)</sup>، لأن أحد علتيه عنده العلمية.

قوله: (لما تبين من أنها لا تجامع مع مؤثرة، إلا ما هي شرط فيه [إلا العدل ووزن الفعل وهما متضادان فلا يكون إلا أحدهما،

(١) ينظر شرح المصنف ١٨، والمقتصد في شرح الإيضاح ٩٧٩/٢، وشرح الرضي ٦٥/١.

(٢) ينظر الكتاب ٣٩٨/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ٢٤.

(٣) ينظر رأي الفارسي في المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٣٧/٢، وشرح المصنف ١٨، وشرح الرضي ٦٥/١.



فإذا نكر بقي بلا سبب أو على سبب واحد<sup>(١)</sup> تعليل لصرفه، وتام التعليل، فإذا نكر بقي بلا سبب، و(مؤثرة) حل، ومفعولٌ تِجَامَع (ما)، ويعني بـ(ما هي شرط فيه) التأنيث بالتاء لفظاً أو تقديرًا، والمجمة والتركيب، والألف [و١٩] والنون فإذا زالت العلمية زالت سائر العلل لزوالها، لأنها شرط فيها كلها<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وخالف سيبويه<sup>(٣)</sup> الأخفش في مثل أحرر علماء<sup>(٤)</sup> ثم نكر، اعتباراً للصفة بعد التنكير) يعني ما كان ممتنعاً قبل التسمية<sup>(٥)</sup>، ما خلا ألفي التأنيث، فلم يقل أحد بصرفها منكرًا.

وقوله: (اعتباراً) مصدر لـ(خالف)، والذي وقع فيه الخلاف أربع مسائل: وزن صفة، و(فعلان فعلى) صفة، والعدل صفة، ومنتهى الجمع صفة، كل هذه ممتنعة قبل التسمية وإذا سمي بها امتنعت، وأما إذا نكرت بعد التسمية، فسيبويه<sup>(٦)</sup> والجمهور يمنعونها لشبه الأصل، وحجتهم السماع والقياس، أما السماع: فما روى أبو زيد عن بعض الهذليين: كيف تقول لرجل له (عشرون عبداً) كلهم اسمه (أحر)؟ فقل له: (عشرون أحر)، فقل: وإن كان اسم كل واحد (أحمد) فقل: (عشرون أحمد)، وأما القياس فهو أن شبه العلة علة في منع الصرف، كـ(سراويل)

(١) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٨، وشرح الرضي ١/ ٦٧.

(٣) الكتاب ٣/ ١٩٣.

(٤) في الكافية المحققة (إذا) بدل (ثم) ٦٦.

(٥) ينظر شرح المصنف ١٨، وشرح الرضي ١/ ٦٨، وشرح المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٩٧٩.

(٦) ينظر الكتاب ٣/ ١٩٣، وشرح المفصل ١/ ٧٠، وشرح الرضي ١/ ٦٨.

لشبه الجمع، والالف والنون والتركيب لشبه تاء التانيث، وغير ذلك،  
 وذهب الأخفش<sup>(١)</sup> وروى عن المبرد<sup>(٢)</sup> إلى صرفه لأن الصفة قد زالت  
 لزوال العلمية. وقل الفراء<sup>(٣)</sup> في (أحمر) وبابه: إذا سمي رجل فيه حمرة  
 بـ(أحمر) أو بـ(أسود) امتنع منكرًا، وإن لم، انصرف، وروى عن الفارسي  
 والجرجاني<sup>(٤)</sup> جواز الوجهين، قالوا: لأن أفعل حين سُمِّت به العرب،  
 اعتبرت الوصفية تارة والاسمية أخرى كقوله:

[٦٤] أتاني وعيد الخوص من آل جعفر

فيا عبد قيس لونهيت الأحوصاً<sup>(٥)</sup>

قوله: (ولا يلزمه باب حاتم) يعني لا يلزم سيبويه، ما ألزمه  
 الأخفش<sup>(٦)</sup> حيث قل: إذا كنت تعتبر الأصل بعد زواله فامنع (حاتمًا)  
 وبابه كـ(ضارب) إذا سمي به الوصف والعلمية، لأن أصله الوصف،  
 فلجأ المصنف<sup>(٧)</sup> عن سيبويه بأن لا تعتبر الوصفية إلا بعد زوال  
 العلمية لتضادهما، لأن العلمية لواحد بعينه، والوصفية لواحد من أمته،

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٠.

(٢) ينظر المختضب للمبرد ٣/ ٣٦٢.

(٣) ينظر الجمع ١١٦٨.

(٤) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٩٨٣ وما بعدها.

(٥) البيت من الطويل، وهو للأعشى كما في ديوانه ١٩٩، وينظر إصلاح المنطق ٤٠١، والمفصل  
 ١٩٥، وشرحه لابن يعيش ٥/ ٦٣، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٥٤٧، ولسان  
 العرب (خوص) ٢/ ١٠٥١، وتذكرة النحلة ٦٣٦ وخزانة الأدب ١/ ١٨٣.

والشاهد فيه قوله: (الخوص، والأحوص) حيث جمع عليهما أحوص، ولا يجمع على فعل إلا  
 أفعل وشرطه أن يكون مؤنثه فعلاء، ولا يجمع على أفاعل إلا أفعل اسماً أو أفعل التفضيل  
 وفي الأحوص الاسمية والوصفية كما لحظها الشاعر.

(٦) ينظر شرح الرضي ١/ ٦٨، وشرح المصنف ١٨.

(٧) ينظر شرح المصنف ١٨ - ١٩، وشرح المفصل ١/ ٧٠.

فإن أردت اعتبار الوصفية مع العلمية فقد نفيتها، وإن أردت بعد التنكير فليس فيه إلا الوصف فقط، والعلة الواحدة لا تمنع بخلاف (أحر) فإن فيه بعد زوال العلمية الوزن والوصف.

قوله: (في حكم واحد [لما يلزم من اعتبار المتضادين]<sup>(١)</sup>) يحترز من حكم اعتبار المتضادين في حكمين، فإنه جائز، كما ذكر سيبويه في (أحر) اعتباراً لحالة التعريف والتنكير كقوله:

[٦٥] أتاني وعيد الخوص من آل جعفر

فيا عبد قيس لونهيت الأحوصاً<sup>(٢)</sup>

فإنه عند اعتبار الوصفية في (أحوص) اسم رجل جمعه على (حوص) كـ(حُمُر) في أحر، وعند اعتبار الاسمية جمعه على (أحاوص) كـ(أحمد) و(أحامد).

قوله: (وجميع الباب باللام، أو الإضافة بنجر بالكسرة) يعني باب غير المنصرف مطلقاً نحو (الأحر) و(أحر كم) لا خلاف في جره بالكسرة إذا دخله الألف واللام، أو الإضافة، وإنما الخلاف، هل يكون منصرفاً

(١) ما بين حاصرتين زيلة من الكافية المحقة.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأعشى كما في ديوانه ١٩٩، وينظر إصلاح المنطق ٤٠١، والمفصل ١٩٥، وشرحه لابن يعيش ٦٣/٥، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٥٤٧/١، ولسان العرب (حوص) ١٠٥١/٢، وتذكرة النحلة ٦٣٦ وخزانة الأدب ١٨٣/١.

والشاهد فيه قوله: (الحوص، والأحوص) حيث جمع عليهما أحوص، ولا يجمع على فعل إلا أفعل وشرطه أن يكون مؤنثه فعلاء. ولا يجمع على أفعال إلا أفعل اسماً أو أفعل التفضيل وفي الأحوص الاسمية والوصفية كما لحظها الشاعر.

أم لا؟

فالفارسي<sup>(١)</sup> يوافق<sup>(٢)</sup>، والجرجاني وغيره صرفوه<sup>(٣)</sup>، والمانع من دخول التنوين [و]<sup>(٤)</sup> الألف واللام والإضافة، وحجتهم أن اللام والإضافة تحدثان في الاسم معنى لا يكون في الفعل، وهو التعريف، فيزول شبه الفعل، ويعود الاسم إلى أصله، واختاره صاحب البرود وسيبويه<sup>(٥)</sup>، وكثير من النحاة منعه، لأن علامة الصرف عندهم التنوين وحده، لأن اللام والإضافة لا يزيلان شبه الفعل من الأسماء، وبعضهم فصل [ظله] فقال: إن كان أحد عليهما العلمية، صرف كـ(إبراهيم) و(أحمد) وإلا منع، كـ(مسجد) و(أمر) واختاره ركن الدين<sup>(٦)</sup> وأما تصغير هذا الباب، فإن أزال سبباً صرف كـ(عمر) وإن لم يزل كـ(زينب) منع وحصل بتصغيره علة منع الصرف كتصغير (خير) و(شر) فلأنك تقول: (أخير) و(أشهر) فحذفت من تصغير هذه الأوزان علة مانعة، وهي الوزن، فيمتنع، وبعضهم صرفها، لأن حدوث هذه العلة عارض، والذي يزول بالتصغير العلق والجمع، وما فيه ألف الإلحاق والتكسير علماً ووزن الفعل المختص كـ(شمر) و(ضرب)، والذي لا يزوال الوصف والعلمية والتأنيث والعجمة ووزن الفعل الذي في أوله زيادة كزيادته والتركيب ما فيه الألف والنون علماً مع غيره ما لم ينقلب كـ(سليطين) فإنه يصرف.

(١) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٩٦٦/٢.

(٢) في الأصل (يوفق) وهو تحريف.

(٣) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٩٦٦/٢.

(٤) زيادة مقحمة مخلة بالنص.

(٥) ينظر الكتاب ١٩٣/٣، وشرح الرضي ٦٩/١.

(٦) ينظر الوافية في شرح الكافية ٣٦ - ٣٢.

وبعضهم ذهب إلى أن التصغير يزيل العلمية<sup>(١)</sup>.



---

(١) ينظر شرح الرضوي ١/ ٦٩ - ٧٠، وشرح الشالبة في الصرف ١/ ١٩٦ وما بعدها.

## المرفوعات

قوله: (المرفوعات): إنما قلنت على المنصوبات والمجرورات، لأنها حركة الفاعل، وهو عملة، والمنصوبات حركة المفعول، وهو فضلة.

قوله (هو): إن قيل له: ذكر الضمير، وهو راجع إلى المرفوعات.

فجوابه أنه إما عائد إلى مضاف محذوف تقديره: باب المرفوعات هو، أو خبر مبتدأ محذوف، تقديره المرفوع هو، حذف لدلالة المرفوعات عليه، أولان من اصولهم إذا توسط الضمير بين مذكر ومؤنث جارين على ذات، جاز تذكيره وتأنثه كقولهم (من كانت أمك) (ومن كان أمك) وقد توسط الضمير بين المرفوعات و(ما).

قوله: (ما اشتمل على علم الفاعلية) إنما لم يقل ما اشتمل على الرفع، لأنه يؤدي إلى الدور<sup>(١)</sup>، ومراده بالاشتمال التضمن<sup>(٢)</sup>، ويعلم الفاعلية، الضم، والألف، والواو، نحو (جاء زيدٌ والزيدان والزيدون، وأبوك) وإنما جاء بالنسبة في (الفاعلية)، ليدخل فيها ما حمل على الفاعل، كمفعول ما لم يسم فاعله، والمبتدأ والخبر، وخبر إن، واسم كان، واسم ما

(١) الدور معناه: توقف أحد الأمرين على الآخر، وفي اللسان دور ٢ / ٤٥٠: إضافة الشيء إلى نفسه.

(٢) ينظر شرح الرضي ١ / ٧٠.

ولا المشبهتين بـ (ليس) وخبر (لا) التي لنفي الجنس<sup>(١)</sup>.

قوله: (فمنه الفاعل): الضمير في (منه) يعود إلى (ما)، أي مما اشتمل على علم الفاعلية، وإنما قدم الفاعل، لأنه الأصل عنده<sup>(٢)</sup>، وهو اختيار الزمخشري<sup>(٣)</sup>، لأن عامله لفظي، فهو قوي، وسيبويه وأتباعه يقدمون المبتدأ، لأنه عامله معنوي عديم، فهو كالمستقل بنفسه<sup>(٤)</sup>. والفاعل يحتاج إلى فعله، ولأن الفاعل مع فعله مركب، والمفرد أسبق، وعامله الفعل على كلام الجمهور، وروي عن الكسائي<sup>(٥)</sup> أنه معنوي، وهو كونه فاعلاً، إن كان مثبتاً، أو التوكيد إن كان منقياً، ورد بـ (مات زيد) وقيل: لشبهه بالمبتدأ في أنه مخبر عنه.

قوله: (وهو ما أسند [إليه]<sup>(٦)</sup> الفعل)، كالجنس للحد، وإنما أتى بـ (ما) ولم يقل (اسم) ليدخل فيه صريح الاسم، نحو (قام زيد) والمقدر بحروف المصدر، وهي (أن) و(أن) و(ما) نحو: (يعجبني أن قمّت) و(أنك قمّت)، و(ما صنعت)، قال:

[٦٦] يسر المرأة ما ذهب الليالي

وكن فهاًبهنّ له فهاًبا<sup>(٧)</sup>

(١) ينظر شرح الرضي ٧٠ / ١ وبهامشه برقم ٥.

(٢) ينظر شرح الرضي ٧١ / ١.

(٣) ينظر المفصل ١٨، وشرحه لابن يعيش ٧٤ / ١ - ٧٥.

(٤) ينظر الأنصاف ٤٤ / ١ وما بعدها المسألة رقم ٥ في رافع المبتدأ ورافع الخبر، وشرح شذور

الذهب ٨٧ وشرح الرضي ٧١ / ١.

(٥) ينظر مصادر الحاشية السابقة.

(٦) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٧) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في المقتصد في شرح الإيضاح ٢٤٢ / ١، وشرح المفصل ٨ /

١٤٢ - ١٤٣، والإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٣٣٣، والجنى ٣٣٦، والجمع ٨١ / ١.



وأجاز بعضهم جعل الفعل فاعلاً من غير حرف مصدر، نحو: ﴿لَمْ يَدْنَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا زَاوَا الْآيَاتِ لِنَسْجُثْنَهُ﴾<sup>(١)</sup> وقوله:

[٦٧] وما راعني إلا يسير بشرطة

وعهدي به قيناً يفش بكير<sup>(٢)</sup>

وقوله:

[٦٨] وما ضر تغلب وائل أمجوثها

أم بُلَّتْ حيث تطلح البحران<sup>(٣)</sup>

قوله: (وشبهه إليه) وهي المشتقات<sup>(٤)</sup>، وما تؤول بها من الجوامد والمصادر، وأسماء الأفعال، [و٢٠] والحروف والظروف.

والشاهد فيه قوله: (ما ذهب اللبالي) حيث وقع المصدر المؤول من ما والفعل في محل رفع فاعل.

(١) يوسف ١٢ / ٣٥، وتماها: «حتى حين» قل في البحر: هذا قول سيويه، قل المبرد: وهذا غلط لا يكون الفاعل جملة، ولكن الفاعل ما ذكر عليه (بدا) وهو المصدر المقدر من الفعل، وهو البداء أو بدا لهم رأي، ينظر تفسير البحر المحيط ٣١٦ / ٥، والكتاب ١١٠ / ٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الخصائص ٢ / ٤٣٤، وينظر شرح المفصل ٤ / ٣٧، ومعني اللبيب ٥٥٩، ويروى:

وعهدي به قيناً يسير

والشاهد فيه قوله: (يسير) على أنها جملة في محل رفع فاعل لراعي. وقل ابن هشام: ومنع الأكثرون ذلك كله وأولوا ما ورد عما يوهمه فقالوا: في (بدا) ضمير البداء، وتسمع ويسير على إضمار أن.

(٣) البيت من البحر الكامل، وهو للفرزدق كما في ديوانه ٢ / ٣٤٤، وينظر أمالي ابن الشجري ١ / ٣٦٦، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٦٨٨، والخزانة ٢ / ٥٠١، ويرى حيث تلاطم بذلك تناطح.

والشاهد فيه قوله: (أمجوثها) حيث جاء الفعل فاعلاً من غير حرف مصدر، على تأويل: ما ضرها هجوك إياها.

(٤) ينظر شرح الرضي ١ / ٧١.

قوله: (وقُدِّم عليه) يخرج عنه المبتدأ الذي خبره فعله، نحو: (زيدُ قام)، وإنما وجب تقديمه للإلباس بالمبتدأ، وأجاز تأخره الكوفيون مطلقاً<sup>(١)</sup>، وأجازه الكسائي<sup>(٢)</sup> حيث لا يلتبس بالمبتدأ، نحو أن يكون نكرة، أو مثنى، أو مجموعاً، نحو: (رجل قام) و(الزيدان قام) و(والزيدون قام)<sup>(٣)</sup>.

قوله: (على جهة قيامه به) يعني على جهة قيام الفعل بالفاعل، فضمير (قيامه) راجع إلى الفعل، وضمير (به) راجع إلى الفاعل، ويخرج مفعول ما لم يسم فاعله<sup>(٤)</sup>، نحو: (ضرب زيد) فإن (زيداً) أسند إليه الفعل وقُدِّم عليه، لكن لا من جهة قيامه به، لأن الفعل هو التأثير، والتأثير لا يكون قائماً بالفعل بل بالفاعل، وهذا اختيار الشيخ<sup>(٥)</sup>، والزحشري<sup>(٦)</sup> وعبد القاهر<sup>(٧)</sup> يعدّانه من جملة الفاعل اصطلاحاً لا معنوياً، فلا يحترزان عنه. وإنما لم يقل: قائماً به، ليدخل الفاعل الحقيقي، نحو (قام زيد)، وبعُدَ زيد) أي قرب مكانه، وبعُدَ مكانه<sup>(٨)</sup>، لأن المراد قرب المحل لا الجثة، وأجاز نحو (مات زيد) و(ما قام عمرو) و(سقط الجدار)، ويرد على الحد سؤال، وهو أن يقال: ما قصد في قوله: (ما أسند الفعل) هل اللغوي أو الاصطلاحي، فإن قصد اللغوي فهو خطأ، لقوله: (أوشبهه) ولا شبه له،

(١) ينظر رأي الكوفيين في شرح التسهيل السفر الأول ٢/ ٦٩١، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٦٥.

(٢) ينظر ابن عقيل ١/ ٤٦٦ ذكر هذه الأمثلة ونسبها للكوفيين ولم ينسبها للكسائي.

(٣) انظر مصادر الحاشية السابقة.

(٤) ينظر شرح الرضي ١/ ٧١، وشرح المصنف ١٩.

(٥) ينظر شرح المصنف ١٩.

(٦) ينظر المفصل ١٨، وشرح الرضي ١/ ٧١.

(٧) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٣٣٦، وشرح الرضي ١/ ٧١.

(٨) ينظر حاشية (٧).

فلا يحتاج إلى قوله: (أوشبه) وإن قصد الاصطلاح في كـ (ضرب) و (قام) لم يخرج مفعول ما لم يسم فاعله، بقوله: (على جهة قيامه به) لا نه غير قائم بالفاعل، لأن قولك (ضرب زيد)، اللفظ للمتكلم دون زيد ولكن قد أسند إلي (زيد) والجواب: أن مراد الشيخ مدلول الفعل الاصطلاحي والضمير في (قيامه) يعود إلى ذلك المدلول، ذكره ركن الدين<sup>(١)</sup>.

قوله: (مثل قام زيد) هذا مثل إسناد الفعل، وقوله: (زيد قائم أبوه) هذا مثل إسناد شبهه.

قوله: (والأصل أن يلي فعله) معناه أن مرتبة الفاعل بعد فعله بلا فصل، لأنه أحد جزئي الجملة، قدم عليه الفعل، لئلا يلتبس بالابتداء، أولاً أنه كالجزء منه، ودليل ذلك تسكين آخر الفعل له نحو: <sup>(٢)</sup> (ضربت)، وتأنيثه مع أن الأفعال مذكورة، وإعراب الفعل بعد الفاعل في (يضربون) وأخواته، والإعراب إنما يكون على الآخر إن كان بالحركة، وعقيب الآخر إن كان بالحرف، والنسبة إليه، نحو (كنتي)، والنسبة إلى المركبات، إنما هي في الأول فقط.

قوله: (لهذا لك جاز ((ضرب غلامه زيد))) يعني لما كان أصله أن يلي فعله، جاز أن يقال هذا المثال، وإن كان ظاهره عود الضمير إلى غير مذكور، لما كان رتبته التقديم، وإن تأخر لفظاً.

قوله: وامتنع (ضرب غلامه زيداً) لما كان الفاعل في رتبته لفظاً ومعنى والضمير المتصل به عائد على زيد وهو متأخر لفظاً ورتبة ولا بد

(١) بنظر الوافية في شرح الكافية ٤٤.

(٢) بنظر شرح المفصل لابن يعرب ٧٥ / ١.

فيما يرجع إليه الضمير فاعلاً كان أو مفعولاً من أن يتقدم لفظاً ورتبةً، نحو (ضرب غلامه زيد)، فأما المتأخر لفظاً ورتبةً، وهو قوله: وامتنع (ضرب غلامه زيداً) فمنع من ذلك البصريون، لعود الضمير على غير مذكور، وأجازها الأخفش<sup>(١)</sup> وابن جني<sup>(٢)</sup> محتجين بقوله:

[٦٩] جزى ربه عني علي بن حاتم \_\_\_\_\_<sup>(٣)</sup>

قل نجم الدين: والأولى تجويز ذلك على قله<sup>(٤)</sup>.

قوله: (وإذا انتفى الإعراب لفظاً فيهما والقرينة) انتصاب (لفظاً) تمييز، أي انتفى لفظ الإعراب<sup>(٥)</sup> فيهما، والقرينة انتصاب (لفظاً) لا تقديره، يعني أن الفاعل يلي فعله، وليس بواجب، وقد يعرض [ما]<sup>(٦)</sup> يوجب تقديمه، وأشياء توجب تأخيره، وبدأ بالموجبة للتقديم، لأنها أقرب

(١) ينظر رأي الأخفش في المص ١ / ١٦٠.

(٢) ينظر الخصائص ١ / ٢٩٤ حيث يقول: أما أنا فليجز أن تكون الهاء في (ربه) عائدة على (عني) خلافاً للجماعة.

(٣) البيت من الطويل، وهو للناطقة الذبياني في ديوانه ١٩١ وله ولأبي الأسود أو لعبد الله بن همارق ينظر الخصائص ١ / ٢٩٤، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ١٦٠، وشرح الرضي ١ / ٨٢، وشرح شلور الذهب ١٦٨، وشرح ابن عقيل ١ / ٤٩٦، وجمع الهوامع ١ / ٢٣٠، وخزانة الأدب ١ / ٢٧٧-٢٧٨.

وعجزة:

جزاه الكلاب العاويات وقد فعل

والشاهد فيه قوله: (جزى ربه عني) حيث عاد الضمير في الفاعل (ربه) إلى المفعول (عني) والمفعول متأخر لفظاً ورتبةً مع اتصال الفاعل المتقدم بضمير يعود على المفعول المتأخر.

(٤) ينظر شرح المصنف ٢٠، وشرح الرضي ١ / ٧٢.

(٥) ينظر مصادر الحاشية السابقة.

(٦) زيادة يقتضيهما السياق.

[٢٠] إلى الأصل، وهي أربعة:

الأول: اللبس، وهو حيث ينبغي الإعراب فيهما، والقرينة أي في الفاعل والمفعول، وفي قوله: (فيهما)<sup>(١)</sup>، إضمار، لأنه لم يتقدم للمفعول ذكر، وجوابه أن المفعول من لازمه، فكانه قد تقدم ذكره، مثل انتفاء الإعراب والقرينة فيهما (ضرب موسى عيسى) فإن الإعراب منتفٍ فيهما لفظاً، والقرينة أيضاً منتفية، لأنها على ضربين: لفظية، نحو: (وضربت الحبل موسى) ومعنوية، وهي حالة نحو (ضربت هذه هذه)، مشيراً إليهما وعقلية نحو: (أكل موسى الكمثرى).

واحترز بقوله (وإذا انتفى الإعراب لفظاً فيهما، والقرينة) من أن توجد نحو: (أكل زيد أخيراً)<sup>(٢)</sup> أو أحدهما نحو (ضرب زيد عمراً)، و(أكل موسى الكمثرى)، فإن في هذه لا يجب فيها تقديم الفاعل لأن اللبس منتفٍ فيها.

الثاني قوله: (أو كان مضمراً متصلاً) يعني الفاعل، نحو (ضربت زيداً) لأنه لو آخر لا انفصل، وهو لا يسوغ إلا لتعذر الاتصال، واحترز بالمضمّر من الظاهر، وبالتصل من المنفصل، نحو (ما ضربني إلا أنت) فإنه لا يجب

(١) قل الرضي في شرحه: ٧٢/١ أي في الفاعل والمفعول به الذي دل عليه سبق الكلام أي إذا انتفى الإعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معاً مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز أحدهما عن الآخر وجب تقديم الفاعل لأنه إذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما أي الإعراب مانع، والقرائن اللفظية والمعنوية الدالة على تعيين أحدهما من الآخر، فليلزم كل واحد مركزه ليعرفا بالمكان الأصلي لكل منهما.  
(٢) هكذا رسمت الأشبه: (خبزاً)، والصواب ما أثبتته.

فيه تقديم الفاعل، ومراده إذا كان بعد الفعل، فأما قبله، فيجوز (زيداً ضربت).

الثالث: قوله: (أورقع مفعوله بعد إلا) أي مفعول الفاعل، نحو (ما ضرب زيداً إلا عمراً) وإنما وجب تقديمه، لأن المراد به حصر الفاعل على المفعول، فلو أخرج لا انعكس، فأما إذا قلتمته مع (إلا) على الفاعل، نحو (ما ضرب إلا عمراً زيداً) ففيه خلاف، أجازه الكسائي<sup>(١)</sup> والفراء<sup>(٢)</sup> واحتجوا بقوله:

[٧٠] ..... وتفرس إلا في منابتها النخل<sup>(٣)</sup>

وضابط هذا الحصر، قل نجم الدين: <sup>(٤)</sup> إنك إذا ذكرت قبل أداة الاستثناء معمولاً خاصاً للعامل فيما بعدها، وجب أن يكون مما لذلك المتقدم من الفاعلية والمفعولية والحالية، أو غير ذلك محصوراً في المتأخر، وما لذلك المتأخر من تلك المعاني باقياً على الاحتمال لم يدخل الخصوص ولا العموم، كما إذا قلت (ما ضرب زيداً إلا عمرواً) فـ

(١) ينظر رأي الكسائي في شرح الرضي ٧٥ / ١، والجمع ٢ / ٢٦٠.

(٢) قل الفراء بخلاف رأي الكسائي وهو مع أكثر البصريين، وذهب ابن الأنباري إلى المنع، ينظر شرح ابن عقيل ١ / ٤٩٢، والجمع ٢ / ٢٦١.

(٣) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١١٥، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٧٣٦، واللسان مادة (خفظ) ٢ / ١٢٠٠ وتذكرة النحاة ٣٣٤، وأوضح المسالك ٢ / ٢٣.

ومصدره:

وهل يُنبِتُ الخطي إلا وشيجه

والشاهد فيه قوله: (وتفرس إلا في منابتها النخل) حيث قدم الجار والمجرور (في منابتها)

على نائب الفاعل (النخل) مع أنهما محصوران بـ (إلا).

(٤) ينظر شرح الرضي ١ / ٧٣.

ضاربة زيد محصورة في (عمرو) مضروبية عمرو يجوز أن تكون لغير زيد وبالعكس، لو قلت (ما ضرب عمراً إلا زيد) فمضروبية (عمرو) كلها مقصورة على (زيد) وضاربة زيد يجوز أن تكون لغير عمرو، وكذا في (ما جاء زيد إلا راكباً) فمجيء زيد محصور على الركوب وحالة الركوب، يجوز أن تكون لغير زيد<sup>(١)</sup>.

الرابع قوله: (أو ومعناها [وجب تقديمه])<sup>(٢)</sup> وهي إثما، لأنها مفيدتان الحصر، نحو (إثما ضرب زيد عمراً) لأن المراد حصر الفاعل على المفعول، كما في (إلا فلوقدم لانعكس، وبينهما فرق، لأن المحصور لا ينفك عن المحصور عليه، في (إثما) بخلاف (إلا)، فإنها تتوسط بينهما، وفي عبارته إبهام، لأنها تعطي أنه يجب تقديم الفاعل إذا وقع المفعول عقب (إلا) وليس يجب إلا إذا كان الفاعل الذي هو عقيب إثما، هو مراد الشيخ<sup>(٣)</sup> لكنه من أخذه بالعبارة.

قوله: (وإذا اتصل به ضمير مفعول) يعني بالفاعل هذه الوجوه التي يجب تأخيرها فيها، الأول: حيث يتصل به، أي بالفاعل ضمير مفعول، نحو: (ضرب زيداً غلامه) لأنه لو قدم الضمير لعاد إلى متأخر لفظاً ورتبة، يرد عليه (ضرب زيداً عمراً وغلامهما بكراً) فلوقل (مفعوله) سليم.

الثاني: قوله: (أو وقع بعد إلا) يعني أو وقع الفاعل بعد (إلا) نحو: (ما ضرب عمراً إلا زيداً) وإثما وجب تأخيرها<sup>(٤)</sup> لأن المراد حصر المفعول على

(١) ينظر شرح الرضي ١/ ٧٣.

(٢) ما بين حصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٠.

(٤) ينظر شرح الرضي ١/ ٧٥.



الفاعل، فلو قدم لانعكس<sup>(١)</sup>، فلما لو قدمت الفاعل مع إلا، فقلت: (ما ضرب إلا زيداً عمراً) منعها البصريون<sup>(٢)</sup> [و٢١] والمصنف وأجازها الكسائي<sup>(٣)</sup> والفراء وجماعة واحتجوا بقوله:

[٧١] ما عاب إلا لثيم فعل في كرم

ولا جفا قط إلا جياً بطلا<sup>(٤)</sup>

وقوله:

[٧٢] \_\_\_\_\_ وهل يعذب إلا الله بالنار<sup>(٥)</sup>

على تقدير: (عاب) و(هجا) و(يعذب)، وقدم الكلام بدون المفعول. الثالث قوله: (أو معناها) وهي (إنما) نحو: (إنما ضرب عمراً زيداً) فلو قدم الفاعل لانعكس أيضاً، وفي عبارته هذه ما في الأولى من الإبهام. الرابع قوله: (أو اتصل مفعوله وهو غير متصل [به])<sup>(٦)</sup> وجب

(١) ينظر شرح المصنف ٢٠.

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ٤٩٢/١، وشرح المصنف ٢٠.

(٣) ينظر شرح الرضي ٧٥/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٧٢٤/٢ - ٧٢٥، والجمع ٢٦١/٢.

(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٩/٢، وينظر تذكرة النحلة ٣٣٥.

والمقاصد النحوية ٤٩٠/٢، وجمع الهوامع ٣٦١/٢، وشرح الأشموني ٥٧/٢.

والشاهد فيه قوله: (ما عاب إلا لثيم فعل) وكذلك (وما جفا قط إلا جياً بطلا) حيث قدم

المحصور بدلاً في موضعين.

(٥) البيت من البسيط، وصدره:

نُبتهم عذبوا بالنار جارتهم

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١٣٠/٢، وتذكرة النحلة ٣٣٥، والمقاصد النحوية ٤٩٢/٢.

والشاهد فيه قوله: (وهل يعذب إلا الله بالنار) حيث قدم الفاعل المحصور بدلاً وهو لفظ

الجلالة (الله) على ما هو بمنزلة المفعول به وهو الجسار والمحرور (بالنار) والتقدير: (وهل

يعذب أحداً بالنار إلا الله) وهذا ما أشار له الشارح.

(٦) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

تأخير) يعني مفعول الفاعل، والفاعل غير متصل، فالاسم ظاهر، أو منفصل، بعد إلا نحو (ضربني زيد وما ضربني إلا أنت) لأنك لو قدمت الفاعل لانفصل الضمير المفعول وهو لا يسوغ، واحتراز بقوله: (وهو غير متصل) من أن يتصل الفاعل نحو (ضربني) فإنه يجب تقديمه على المفعول. قوله: (وقد يحذف الفعل) أتى بـ(قد) تنبيهاً على أن الأصل عدم الحذف، لأنه أحد جزئي الجملة، والحذف قد يكون بالنسبة إلى الفعل، وإلى الفاعل، وإلى الیهما معاً.

قوله: (لقيام قرينة) يعني أنه لا يحذف شيء من الأشياء إلا لقرينة، جائزاً كان أو واجباً<sup>(١)</sup>.

قوله: (جوازاً) نصب على المصغر، من (يُحذف)، أي يحذف حذفاً جوازاً، وكذلك (وجوباً)، ومراده: إن حذفنا الفعل جوازاً ووجوباً، فلجواز حيث لا يمنع من اللفظ مانع، وهو قرينة حالية، كقولك لقوم محققين إلى الهلال: (الهلال والله)، أي ظهر أوبداً، ويحتمل أن يكون (الهلال) خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ خبره محذوف، ومقالية في جواب نفي، أو استفهام، أو كلام يشعر به، فالنفي قولك: بلى زيد لمن قل: (ما قام أحد)، والاستفهام، (زيد) لمن قل: (هل قام أحد)؟ واعترض بحج الدين<sup>(٢)</sup>.

قوله: (زيد لمن قال: مَنْ قام؟) بأن الظاهر أنه مبتدأ لوجهين أحدهما: أن الأولى في الجواب مطابقة السؤال، وهو مَنْ قام؟

(١) ينظر شرح الرضي ١/ ٧٦، والعبارة منقولة عنه دون أن يعزوها الشارح إليه.

(٢) ينظر شرح الرضي ١/ ٧٦.

الثاني: أن السؤال عن القائم، لا عن الفعل، فالأهم، تقدم المسؤول عنه، فالأولى في المثل (إن لا حظية فلا ألية) بالرفع أي إلا يكن لك حظية من النساء، فإني لا ألية، أي غير مقصورة فيما تحظى به النساء عند أزواجهن من الخدمة والتصنع<sup>(١)</sup>، و(كان) تامة أو ناقصة، و(لا) لنفي الجنس، أو بمعنى (ليس)، وكلا التقديرين ضعيف لأن شرط الجنسية هنا التكرير والتي بمعنى (ليس) عملها ضعيف، وروي النصب فيهما على تقدير (إن لا أكن حظية، فلا أكن ألية) و(كان) ناقصة، والكلام المشعر به قوله: «يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ»<sup>(٢)</sup> على بيانه لما لم يُسَمَّ فاعله، كأن قائلًا قل من يسبحه ؟ فقل رجال، ولا يصح أن يكون رجال فاعلين ليسبح، لأن يؤدي إلى أن يكونوا مسبحين<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر شرح الرضي ١/ ٧٦ وقولهم هو: (إلا حظية فلا ألية) قل الزمخشري في المفصل ٣٣، ومنه المثل (إلا حظية فلا ألية) أي إن لا تكن لك في النساء حظية فإني غير ألية) وهذا ما ذهب إليه سيبويه في الكتاب ١/ ٣٦٠ - ٣٦١ قل: كأنها قالت في المعنى: إن كنت ممن لا يحظى عنده فإني غير ألية ولو عنت بالخطية نفسها لم يكن إلا نصباً إذا جعلت الخطية على التفسير الأول، وينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٧٨، واللسان ملحة (حظاً) ٢/ ٩٢٠، حيث ضبطه بالنصب فحسب (إلا حظية فلا ألية) وجمع الأمثل ١/ ١٣.

(٢) سورة النور الآية، ٢٤/ ٣٦ - ٣٧ ونماها: «في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصل [٣٦] رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة يخافون يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار».

قرأ الجمهور (يسبح) بكسر الباء بالياء من تحت، وابن وثاب وأبو حيوة كذلك إلا أنه بالناء من فوق، ونافع وابن عمر وأبو عمرو وحزرة يقرؤون بكسر الباء، وقرأ أبو جعفر تُسَبِّحُ بالناء من فوق وفتح الباء، ينظر القرطبي ٥/ ٤٤٦٧، والبحر المحيط ٦/ ٤٢١، والكشف ٢/ ١٣٩ وحجة القراءات لابن زحيلة ٥١١، والسبعة في القراءات ٤٥٦.

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٠ - ٢١.

قوله: (و...) .

[٧٣] ليك يزيد ضارع<sup>(١)</sup> لخصومه

كان قائلاً قل من يبكيه ؟ ف قيل ضارع وهو الذليل، والمختبط أصله المتعرض للسؤال من غير وسيلة، والطوائع: المهالك.

والبيت للحارث بن نهيك، وقيل ضارع فاعل ليك، ويزيد منلدي، ورجل مبتدأ، وحذف الفعل جائز إذا لم يذكر المفعول مع الفاعل، فلما إذا ذكر نحو (زيدُ عمراً)، جواب في نحو (هل ضرب أحدٌ أحداً) فمنعها سيبويه<sup>(٢)</sup>، لأن الحذف يجوز فيضعف، وتعدّد عمله يشمر بقوته، وأجازها غيره.

قوله: (ووجوباً) وذلك حيث يمنع من اللفظ به مانع وهو كل موضوع دخل فيه ما يختص بالفعل من حرف شرط أو غيره على الاسم، وفسر

(١) البيت من الطويل وهو للحارث بن نهيك في الكتاب ٢٨٨/١ كما نسب لنهشل بن حري، وللبيد، ولمزود وغيرهم، ينظر شرح أبيات سيبويه ١١٠/١، والمقتضب ٢٨٢/٣، والخصائص ٢/٣٥٣، وشرح شواهد الإيضاح ٩٤، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/٣٥٤، وشرح المفصل ١/٨٠، والإيضاح في شرح المفصل ١/١٧٣، وشرح المصنف ٢١، وشرح التسهيل السفر الأول ٢/٧٠٤، ومغني اللبيب ٨٠٧، والبحر المحيط ٤/١٢٢. وعجزة.

ومختبط مما تطيح الطوائع

والشاهد فيه قوله: (ضارع) فاعل، أي يبكيه ضارع ويزيد نائب فاعل أما من بنى ليك للمعلوم وأعرب ضارع فاعلاً لإعراب يزيد عندئذ منلدي محذوف الأداة وذكر ابن يعيش في شرح المفصل أن الأصمعي رواه على بنية الفاعل ولا شاهد فيه على هذه الرواية وقد نوه الشارح لهذه الرواية.

(٢) ينظر الكتاب ٢٨٩/١.

بفعل متلخر وذلك نحو (إن)، و(لو) و(إذا) و(هل) على كلام البصريين<sup>(١)</sup>. [ظ ٢١]

قوله: «وإن أحد من المشركين استجارك»<sup>(٢)</sup> تقديره: إن استجارك أحد، لأن حرف الشرط لا يدخل إلا على فعل ظاهر أو مقدر، ولكن حذف لدلالة الثاني عليه، لأنهم لا يجمعون بين المفسر والمفسر.

وقوله: «وأنتم تملكون»<sup>(٣)</sup> وقوله: (لو ذات سوار لطمتني)<sup>(٤)</sup> و(إذا السماء انشقت)<sup>(٥)</sup> و(هل زيد قام)؟ وقل الجرمي ارتفع ما بعد هذه على الابتداء وما بعدها الخبر<sup>(٦)</sup> وروي عن سيويه تجويز الابتداء والفاعل<sup>(٧)</sup>.

قوله: (ويحذفان معاً) يعني الفعل والفاعل، أما حذف الفاعل وحده، فمنعه البصريون<sup>(٨)</sup> والفراء<sup>(٩)</sup> مطلقاً، ما خلا فاعل المصدر، والمضارع،

(١) ينظر الإنصاف ٦١٦/٢ المسألة رقم ٨٥ وهي محل الرفع في الاسم المرفوع بعد إن الشرطية، وابن يعيش ٨٢/١.

(٢) التوبة ٦/٩ ونملها: «فأجرة حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون».

(٣) الإسراء ١٧/١٠ وهي (قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذا لأمسكنكم خشية الإنفاق وكان الإنسان قتوراً) وفيها حذف الفعل بعد لو وأنتم فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور.

(٤) ينظر في شرح هذا المثل شرح الرضي ١/١٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٨٢، واللسان مادة (لطم) والكامل ٣/٤٤٠، والمغني ٢٩٦، وجمع الأمثل ٢/١٧٤.

(٥) الانشقاق ١/٨٤.

(٦) ينظر شرح الرضي ١/٧٧.

(٧) ينظر الكتاب ٢/١٢١ وما بعدها.

(٨) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني تكملة بدر الدين ٢/٩١٦، وشرح عمدة الحافظ ١٠٩ - ٣٢٩.

(٩) ينظر معاني القرآن للفراء ١/٤٢٢ وما بعدها.



## التنازع

قوله: (وإذا تنازع الفعلان) كيفية التنازع، أن يجتمع عاملان أو أكثر على معمول واحد، كل واحد منهما يجوز أن يعمل فيه.

قوله: (الفعلان) كان الأول أن يقول: العاملان فصاعداً معمولاً أو أكثر ليدخل الفعلان والاسمان، نحو (ضربت وأكرمت زيداً) أو (أنا ضاربٌ ومكرمٌ زيداً) قال تعالى: ﴿هَلَاؤُمْ أَفْرًا، وَأَكْتَابِيهِ﴾<sup>(١)</sup>.  
وقال كثير:

[٧٥] قضى كل في ثين فوفى غريمه

وعزة مططول معني غريمها<sup>(٢)</sup>

وليدخل فصاعداً، الاثنين، الثلاثة، نحو (ضربت وأكرمت وأهنت زيداً)  
قال الكسائي:

(١) الخاقعة ١٩/٦٩، تملأها: ﴿فلما من أوتي كتابه بيمينه فيقول هاؤم اقرؤا كتابية﴾.

(٢) البيت من الطويل، وهو لكثير في ديوانه ١٤٣، وينظر شرح شواهد الإيضاح ٩٠، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/٣٤٠، والإنصاف ١/٩٠، وشرح المفصل ١/٨، ولسان العرب ملحة (غرم) ٥/٣٢٤٧، وأوضح المسالك ٢/١٩٥، وشرح شذور الذهب ٤٢٦، وجمع الهوامع ٥/١٤٧، وخزانة الأدب ٥/٢٢٣.

والشاهد فيه قوله: (مططول معني غريمها) حيث تنازع عاملان اسمان، وهما مططول ومعني معمولاً واحداً وهو غريمها.



## [٧٧] كسك ولم تستكسه فشكرن له

أخ لك يعطيك الجزيل ونلصر<sup>(١)</sup>

والثناء الزائدة على الثلاثة، فقل لا يجوز، وقيل يجوز: لوروده في الجار والمجرور نحو (كما صليت وباركت، وترحمت، وتحننت، وسلمت على إبراهيم<sup>(٢)</sup>) وليدخل بأكثر المعمولات والثلاثة، نحو: (أعطيت وكسوت زيدا جيبه) و(أعلمت وأنبأت زيدا عمراً قائماً) وفيه مذاهب، أجازته المازني وغيره مطلقاً، ومنهم من منعه، وأجازته الجرمي<sup>(٣)</sup> في الاثنين دون الثلاثة، لأنه لم يسمع في الثلاثة، وباب التنازع خارج عن القياس.

قوله: (ظاهراً) يحترز من المضمّر فإنه لا يصح فيه التنازع، وهو ضعيف، لأن ظاهر كلامه المنع في المضمّر مطلقاً، وأنت تقول: إن كان المضمّر متصلاً، فهو معمول لما اتصل به لأنه كالجزء منه ولا تنازع فيه، مرفوعاً كان، أو منصوباً أو مجروراً، وإن كان منفصلاً فإن كان منصوباً أو مجروراً، منصوب الأهل جاز فيه التنازع<sup>(٤)</sup>، نحو (ما ضربت وأكرمت إلا إياك) و(ما قمت وقعدت إلا بك) وإن كان مرفوعاً، نحو (ما قام وقعد إلا أنا) وأجازته بعضهم، ومنعه الأكثر، واختاره المصنف<sup>(٥)</sup>، لأن من شرط

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ١٦٦ - ٣٠٩، وينظر حماسة البحرني ١٤٩، وسط اللالي ١٦٦، وخزانة الأدب ١/ ٢٧٤.

والشاهد فيه قوله: (كسك ولم تستكسه فشكرن له أخ) حيث تنازع ثلاثة عوامل وهي كسك ولم تستكسه فشكرن معمولاً واحداً وهو أخ فاعمل الأول في هذا المعمول.

(٢) التنازع هنا التأثير في الجار والمجرور وهو (على إبراهيم) وقد تنازع خمسة أفعال العمل في الجار والمجرور.

(٣) ينظر رأي الجرمي في المجمع ٥/ ١٤٦.

(٤) ينظر شرح الرضي ١/ ٧٨.

(٥) ينظر شرح المصنف ٢١.

التنازع الإضمار في الملفى ضميراً يعود إلى التنازع سواء أعملت الثاني أو الأول، وأنت في هذه الصورة، إن أعملت أضمرت الفاعل مع إلا قلت: (ما قام إلا أنا، وقعد إلا أنا) بقي الضمير منفصلاً كالتنازع؛ لأنه لا يصح الاتصال مع بقاء إلا، واقتضاء كل واحد من العاملين معمولاً وحده، ولا يصح التنازع إلا في معمول واحد، وإن أضمرت مع حذفها، تعين لفظ المسألة، ومعناها مثاله: (ما قمت وقعد إلا أنا) أو (ما قام وقعدت إلا أنا) أما اللفظ فلأن [٢٢] من شرط الاستثناء أن يكون من متعدد لفظاً أو تقديرًا، ولا متعدد في هذه الصورة، لا لفظاً ولا تقديرًا، وأما المعنى، فلأن القيام والقعود يصيران منفيين عنه بعدما كانا مثبتين قبل الاستثناء وشرط باب التنازع أن لا يختلف المعنى بالإضمار في الملفى<sup>(١)</sup> وإذا بطل تنازع في هذا وأمثاله، كان (إلا أنا) فاعل، وحذف الفاعل الأول لدلالة الثاني عليه<sup>(٢)</sup> ولكن لأي الفعلين يكون الوجود فاعلاً، فقليل للثاني لجوازه، وقيل للأول، لأن من حق الدليل أن يتقدم على المدلول، وكذلك الظاهر الواقع هذا الموقع نحو: (ما قام وقعد إلا زيد)، حكمه حكم (ما قام وقعد إلا أنت).

قوله: (بعدهما) قال نجم الدين: <sup>(٣)</sup> لا حاجة إليه، لأنهما يتنازعا ما هو قبلهما إذا كان منصوباً نحو: (زيداً ضربتُ وقتلتُ) و(إياك ضربتُ وأكرمتُ) انتهى.

(١) ينظر شرح الرضي ٧٨/١ (هذه العبارة منقولة من الصفحة ٧٨/١، مع شيء من التصرف دون عزو من الشارح لذلك).

(٢) ينظر المصدر السابق.

(٣) ينظر شرح الرضي ٧٨/١.

وفيه تفصيل: إن تأخر المعمول [على]<sup>(١)</sup> العاملين صح التنازع، وإن توسط بينهما فقل جمهور النحلة<sup>(٢)</sup> إنه معمول للمتقدم، ولا يصح فيه التنازع، لأنه يلزم اعتبار الضعيف مع وجود القوي، وأجازه الفارسي<sup>(٣)</sup> لأن الفعل المتصرف يجوز أن يعمل فيما قبله، إذا لم يمنع مانع، وإن تقدم عليها معاً، فالأكثر منعوا، وأجاز لحج الدين<sup>(٤)</sup> وغيره التنازع، وفرقوا بين المتوسط وبينه، بأنهما قد انحطت رتبتهما معاً، فلا مانع من اعتبار الأضعف مع الضعيف، كما أجاز اعتبار القوي مع الأقوي، حيث يتأخر وصح في كلام الشيخ إبهامات: هي أنه لا يصح إلا في الفعلين لا غيره، ولا يصح في المشتقات، ولا يكون إلا ظاهراً فقط، ولا يكون إلا واحداً ولا يكون إلا بعدهما، وفي كل منهما يجوز خلاف ما ذكره.

وقد ذكرت للتنازع شروط ستة، ثلاثة ترجع إلى العاملين وثلاثة إلى المعمولين، أما التي ترجع إلى العاملين، فالأول صلاحيتهما جميعاً للعمل في التنازع، خرج ما لا يصح إما لأن أحدهما لازم كقولك (قام زيد) و(ضربت عمراً) فإن (قام) لا تستدعي مفعولاً، أول التأكيد نحو (قام قام زيد) أول تغيير المعنى، كقولك (سقيتها وعلفتها تبناً)<sup>(٥)</sup>، وقوله:

[٧٧] \_\_\_\_\_ كفاني ولم اطلب قليل من المل<sup>(٦)</sup>

(١) كذا والأشبه [عن].

(٢) نظر الجمع ١٤٤/٥.

(٣) ينظر مع المراجع ١٤٤/٥.

(٤) ينظر شرح الرضي ٧٩/١.

(٥) إشارة إلى البيت:

علفتها تبناً وملة بارداً    حتى غلت همالة عنثها

(٦) البيت من البحر الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٢٩. وصلته:

الثاني: أن لا يمنع مانع من توجهه إليه، وهو حيث لا يتصرف في معموله بتقديم، ولا تأخير، ولا فصل، كالتعجب، و(نعم) و(بش) و(إن) وأخواتها، لا تقول: إن ثم تنازعا، في (ما أحسن وأكمل زيدا) لأنك إن أعملت الأول أدى إلى الفصل بين العامل ومعموله، وإن أعملت الثاني أدى إلى إضممار المفعول قبل الذكر، أوحذفه، ولذلك لا يجوز (إن ولعل زيدا قائم) و(لا ضربت وإن زيدا قائم) لأنه لا يعمل ما قبلهما فيما بعدهما ولا العكس.

الثالث: أن يكون بين العاملين ارتباط إما بعطف كـ(قام وقعد زيد) أو بغيره، نحو: «أتوني أفرغ عليه قطرا»<sup>(١)</sup> فإن لم يكن ارتباط لم يصح، نحو: (ضربت أكرمت زيدا).

وأما التي ترجع إلى المعمول، فالأول: أن يكون المتنازع ظاهرا، وقد تقدم فيه الخلاف، وما عداه ضميرا لغير العامل راجعا إلى المتنازع، ملفوظا به أو مقدرأ، يخرج من هذا الباب ما لا يصح إضمماره، كالحال، والتمييز،

فلو أن ما أسى لادنى معيشة

وينظر الكتاب ٧٩/١، والمقتضب ٧٦/٤، والخصائص ٣٨٧/٢، والإنصاف ٨٤/١ وابن يعيش ٧٨/١، وشرح المصنف ٢٢، وشرح الرضي ٨١/١ - ٨٢، ومغني اللبيب ٣٣٨، وشرح شواهد المغني ١/٣٤٢، ٢/٨٨٠، وشرح الشذور ٢٥١، ومعجم الهوامع ٥/١٤٤، وخزانة الأدب ٣٣٧/١ - ٤٦٢.

الشاهد فيه قوله: (كفائي ولم أطلب قليل من الملك) حيث تقدم عاملان وتأخر معمول واحد وهو قليل من الملك والمصنف يعتبر هذا البيت ليس من باب التنازع، لأنه لا يصح تسلط كل واحد من الفعلين على المعمول المتأخر محافظة على المعنى المراد.

(١) الكهف ٩٦/١٨، وقامهة: «أتوني زبر الحديد حتى إذا ساوى بين الصدفين... أتوني أفرغ عليه قطرا».

وسائر النكرات التي لا يصح إضمارها أبداً، ومن ذلك أن يكون في المفعول ضمير يعود على مبتدأ، أو موصول، أو موصوف، أو في حل لا يُحذف عائدها ولا يغني عنه عائد المفعول المتنازع، نحو: (زيداً ضَرَبَ ثم أَكْرَمَ أخاه) إذا طلبت إعمال أحدهما أضمرت في الثاني، وقلت (زيداً أَضْرَبَهُ ثم أَكْرَمَ أخاه) أو (زيداً أَضْرَبَ ثم أَكْرَمَهُ أخاه) فأنت تطلب ضميرين فإن جعلت هذا من [ظ ٢٢] التنارع بقي المبتدأ بلا عائد، وإن جعلته للمبتدأ بقي المتنازع بلا ضمير، فلا يصح هذا الباب، وما جاء [نسبة<sup>(١)</sup>] في التنارع، بل يكون من باب واحد، فللمفعول الأول، أو العائد ويجب إظهاره، ولهذا منع الجمهور في:

[٧٨] ..... وعزه مطول معني غريمها<sup>(٢)</sup>

أن يكون من التنارع.

الثاني: أن يكون المفعول المتنازع بعد العاملين، وقد تقدم فيه الخلاف.

الثالث: أن يكون المفعولان متحدين مثل (ضربني زيد وضربته) أو متماثلين نحو: (كان زيد قائماً، وكان عمرو قائماً) وفي هذا تفصيل، وهو أن يقول: إن كان المفعولان متحدين جاز التنارع، قيل (ضربني زيد وضربته) وإن كانا متغايرين، فإن تماثلا مثل (كان زيد قائماً، وكان عمرو قائماً) فإن (قائماً) متماثل فيهما، فلجاز التنارع بعضهم ومنعه البعض<sup>(٣)</sup>، لأن تفسير الشيء بما يماثله قليل، وهذا باب يهوّز، فلا يجمع

(١) هكذا رسمت ولم أتبين مراده.

(٢) سبق تخريجه وهو برقم ٧٥.

(٣) ينظر الإنصاف ٢ / ٦١٥.



بين تجويزين، وقل بعضهم: إن طابق تشية وجمعاً، وتذكيراً، أو تانيشاً جاز  
والا لم يجوز، وإن اختلفا لم يجوز التنازع، سواء اختلفا لفظاً، أو معنى، نحو:  
(ضربت زيداً وضربت عمراً) أو معنى فقط نحو (ثبت العطاء<sup>(١)</sup>) وسكنت  
الفظاء<sup>(٢)</sup> الأول: للتنازع، والثاني: للمكان وأجازه بعضهم في  
المختلفين معنى.

قوله: (لقد يكون في الفاعلية مثل ضربني وأكرمني زيد) ظاهر  
كلامه العموم في الفاعل، وسائر المرفوعات، والأظهر أن لا يجوز إلا في  
الفاعل، أو مفعول مالم يسم فاعله، واسم كان وأخواتها، وأما المبتدأ والخبر  
واسم ما ولا المشبهتين بليس، وخبر لا التي لنفي الجنس، فلا يجوز.

قوله: (وفي المفعولية، مثاله: (ضربت وأكرمت زيداً) والظاهر هنا  
أيضاً العموم، وليس كذلك وإنما يجوز في المفعول المطلق، وبه، وفيه، وفي  
غيرهما لا يجوز، لضعف دلالة الفعل عليها، ولامتناع الإضمار في  
بعضها، كالحل والتمييز.

قوله: (وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين) وذلك حيث يطلبه العامل  
الأول فاعلاً، والثاني مفعولاً أو العكس، مثاله: (ضربني وأكرمت زيداً)  
(ضربت وأكرمت زيداً) و(مختلفين) حل من الفعلين في قوله: وإذا  
تنازع الفعلان.

قوله: (ويختار<sup>(٣)</sup> البصريون إعمال الثاني، والكوفيون الأول) لا

(١) ينظر ملحة (ثني) لسان العرب ١/ ٥١٣.

(٢) ينظر ملحة (سكب) لسان العرب ٣/ ٢٠٤٥.

(٣) في الكافية المحققة الفاء بدل الواو في قوله: (ليختار).

خلاف بينهم في جواز إعمال أي الفعلين شئت ؟ خلافاً للفراء في بعض المسائل، ولكن ما المختار ؟ فاختار البصريون<sup>(١)</sup> الثاني والكوفيون الأول<sup>(٢)</sup> وبعض النحاة سوى بين المذهبين، حجة البصريين السماع والقياس.

أما السماع، فأيات وأبيات أما الآيات فقوله تعالى: ﴿تَتَوْنِي أَعْرَ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾<sup>(٣)</sup> فلوأعمل الأول لقل أفرغه، وقوله: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلُوبُ اللَّهِ يَفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾<sup>(٤)</sup> فلوأعمل الأول لقل يفتيكم فيها في الكلالة، و﴿هَازِمٌ أَرَادَ كِتَابِيهِ﴾<sup>(٥)</sup> فلوأعمل الأول لقل: اقرؤوه، ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾<sup>(٦)</sup> فلوأعمل الأول لقل: كذبوا بها بآياتنا و﴿تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ﴾<sup>(٧)</sup> فلوأعمل الأول يستغفر لكم إلى رسول الله، إلى غير ذلك من الآيات، وأما الآيات قوله:

(١) ينظر شرح المصنف ٢١، شرح الرضي ١/ ٧٩، وشرح المفصل ١/ ٧٧ وما بعدها. والإنصاف ١/ ٨٣ وما بعدها مسألة ١٣ [ القول في أول العاملين بالعمل في التنزع ]، وينظر رأي الفراء في تذكرة النحاة ٣٤٤.

(٢) ينظر شرح المصنف ٢١ - ٢٢، وشرح الرضي ١/ ٧٩.

(٣) الكهف ١٨/ ٩٦.

(٤) النساء ٤/ ١٧٦، وتعلمها: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلُوبُ اللَّهِ يَفْتِيكُمْ..... وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

الكلالة: مصدر من تكلمه النسب أي أحاط به، والكلالة: من القرابة ما خلا الوالد والولد، قل الفراء: وهو في حديث جابر عند مسلم، فكل من مات ولا والد له ولا ولد فهو كلالة ورثته، وكل إرث ليس بوالد للميت ولا ولد فهو كلالة موروثه، وهذا مشتق من جهة العربية موافق للتزويل والسنة، ينظر اللسان مادة كلال، وتفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن ٢/ ١٦٤٦ وما بعدها، وتفسير البحر المحيط ٣/ ٤٢٢.

(٥) الحاقة ٦٩/ ١٩ وتعلمها: ﴿فَنَمَا مِنْ أَوْتِي كِتَابِهِ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَازِمٌ أَرَادَ كِتَابِيهِ﴾.

(٦) التغابن ٦٤/ ١٠، وتعلمها: ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا وَبَشَ الْمَصِيرِ﴾.

(٧) المنافقون ٦٣/ ٥ وتعلمها: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوُوا رُؤُوسَهُمْ -



[٧٩] ..... جرى فوقها واستشعرت لون مذهب

بنصب لـون، فلوأعمل الأول لرفعه، وأضمـر المفعول في  
استشعرت، وقوله:

[٨٠] ولكن نصفاً لو سَيِّتُ وسبني

بنو عبد شمس من منقب وهشم<sup>(٢)</sup>

ولو أعمل الأول لقل: سبوني بني عبد شمس، بنصب (بني)، وقوله:

[٨١] ولقد أرى تغنى به سيفانة

تُصْنِي الحليم ومثلها أصيلة<sup>(٣)</sup>

ورأيتهم يصدون وهم مستكبرون<sup>(٤)</sup>.

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لطيف الغنوي كما في ديوانه ٢٣، وصدره:  
وَكُنْتُ مُنْمَةً كَانَ مَتْنُهَا

ويروى جرت يلك جرى، وينظر الكتاب ١/ ٧٧، وشرح أبيات سيويه ١/ ١٨٣، والمقتضب ٤/ ٧٥، والإنصاف ١/ ٨٨، وشرح ابن عيسى ١/ ٧٨، وأما ابن الحاجب ١/ ٤٤٣، وشرح المصنف ٢١ - ٢٢، وتذكرة النحلة ٣٤٤.

وكمثاً: جمع كميت وهو لون ليس بأشقر ولا أدهم، وهي الحمرة لا إلى السواد وهو مصفر. الشاهد فيه قوله: (جرى فوقها واستشعرت لون مذهب) حيث تنازع عاملان؛ وهما: جرى واستشعر معمولاً واحداً هو وقوله: (لون مذهب) وقد أعمل الشاعر الثاني ولو أعمل الأول لرفع (لون) لأنه يطلبه فاعلاً ورواية الرفع كما رواها الفراء لا ترد رواية الثقات بالنصب كما ذكره أبو حيان في التذكرة، ٣٤٥.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو الفرزدق في ديوانه ٢/ ٣٠٠، وينظر: الكتاب ١/ ٩٧، وشرح أبيات ١/ ١٩١، والمقتضب ٤/ ٧٤، وأساس البلاغة ٤٥٩، والإنصاف ١/ ٨٧، وشرح المفصل ١/ ٧٨، وتذكرة النحلة ٣٤٥، وقد روي في الديوان (ولكن عدلاً)، ومعنى نصفاً أي عدلاً.

الشاهد فيه قوله: (لو سبيت وسبني بنو عبد شمس)، حيث تنازع عاملان هما: قوله: سبيت وسبني معمولاً واحداً هو بنو عبد شمس فاعمل الثاني فيه، وأعمل الأول في الضمير التاء، ولو أعمل الأول لقل: سبوني بني عبد شمس بنصب بني، وهذا يلك على أن [أعمل العامل الثاني في باب التنازع جائز].

(٣) البيت من البحر الكامل وهو لوعلة الجرمي كما في شرح أبيات سيويه ١/ ٢٥٨ وله أو -

[٢٣٣] سيفانه فلوأعمل الأول لنصبها وقوله:

[٨٢] قضى كل شيء فوق غريمه<sup>(١)</sup>

فلوأعمل الأول، كان الأحسن أن يقول: فوفله ومعنى هو<sup>(٢)</sup>، لأن الضمير في معنى خبر عن عزة، وقد جرى على محطول فيجب إبرازه، لأنه جرى على غير من هوله والكوفيون<sup>(٣)</sup> يقولون حذف الضمير في (فوفى) اختصاراً، وأما عدم إبرازه في (معنى) فليس بوجوب إبرازه إذا التبس وأما القياس فلقربه، ولأن العرب قد اعتدته مع زوال المعنى فبالأولى مع بقاءه، قالوا: (حجر ضب خرب)<sup>(٤)</sup>.

[٨٣] كبير أنلس في بجل مزمل<sup>(٥)</sup>

لرجل من باملة كما في الكتاب ٨٧/١، وينظر المختضب ٧٥/٤، والأنصاف ٨٩/١، ويروى (نرى) بمل أرى.

الشاهد فيه قوله: (ولقد أرى تغنى به سيفانه) حيث تنزع صملاً مفعولاً واحداً وهما أرى وتغنى والمعمول قوله (سيفانه) وأول العاملين يطلب مفعولاً والثاني يطلب فاعلاً وقد أعمل الشاعر العامل الثاني في هذا المعمول بدليل مجيئه مرفوعاً وهو سيفانه.

(١) سبق تخريجه برقم.....

(٢) ينظر الإنصاف ٩٢/١، وقول: ولو أعمل الأول لوجب إظهار الضمير بعد (معنى) فتقول: (وعزة محطول معنى هو غريمها).

(٣) ينظر الإنصاف ٩٢/١.

(٤) ينظر الإنصاف ٩٢/١، قل: (والذي بمل على أن للقراب أثراً أنه قد حملهم القرب والجوار حتى قالوا: (حجر ضب خرب) فاجروا خرب على ضب وهو في الحقيقة صفة للحجر، لأن الضب لا يوصف بالقراب فهنا أولي) وهذا ما ذهب إليه الشارح، وتذكرة النحلة ٣٤٦.

(٥) البيت من البحر الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه ٢٥ وينظر تذكرة النحلة ٣٠٨ - ٣٤٦، ومعنى اللبيب ٦٦٩.

وصلته

كأن ثبيراً في عرائين وبله

الشاهد فيه قوله: مزمل: مجرور مجاورته لـ (أناس) تقديره لا ليجله لتأخره عن مزمل في -

فجرُ خرب ومزمل لجواره لضب وبجاء وإن كان الخربُ صفةً للحجر والمزمل صفةً كبير، ولأنك لو أعلمت الأول في العطف، نحو (قام وقعد زيد) لفصلت بين العامل والمعمول بأجنبي بلا ضرورة، ولمعطفت على الشيء وقد بقيت منه بقية، وكلاهما خلاف الأصل<sup>(١)</sup> وروى سيويو<sup>(٢)</sup> أن إعمل الثاني هو الأكثر في كلام العرب.

وحجة الكوفيين القياس السماع.

أما القياس فلأن الأول أهم لسبقه قل:

[٨٤] \_\_\_\_\_ ما الحب إلا للحيب الأول<sup>(٣)</sup>

اعتبر الأسبق عند اجتماع الشرط والقسم، ولأن إعمل الثاني يؤدي إلى عود الضمير إلى غير مذكور، وأما السماع فقله:

[٨٥] \_\_\_\_\_ كفاني ولم أطلب قليل من المل<sup>(٤)</sup>

فلو إعمل الثاني نصب (قليل) قوله:

الرتبة وحقه الرفع لأنه نعت لكبير ولكن من أجل القرب والمجاورة جر.

(١) ينظر شرح الرضي ٧٩/١ وهذه العبارة منقولة بالنص من الرضي دون أن يعزوها الشارح إليه (السطر ١١) ٧٩/١.

(٢) ينظر الكتاب ٧٦/١ وما بعدها وتذكروا النحلة ٣٤٥ - ٣٤٨، وشرح المفصل ٧٨/١ وما بعدها.

(٣) البيت من البحر البسيط وهو لأبي تمام في ديوانه ٤٦٣. وصدره:

نقل فؤادك حيث شئت من الهوى

والتمثيل فيه: (ما الحب إلا للحيب الأول) حيث استدل على أهمية سبق الأول، في الترتيب.

(٤) سبق تخريجه برقم ٧٧.

[٨٦] \_\_\_\_\_ تُنخل فلستأكت به عودُ إسحل<sup>(١)</sup>

فلو أعمل الثاني لقل: (بعود إسحل، قوله:

[٨٧] \_\_\_\_\_ سمعت بينهم نَعَبَ الغراب<sup>(٢)</sup>

ولو أعمل الثاني لقل (الغرابُ) بالرفع.

وأجاب البصريون<sup>(٣)</sup> عن حججهم، أما الإضمار فهو كثير في القرآن، نحو: ﴿هَٰذَا هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>(٤)</sup> في ضمير الشأن، و﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَنْصَارُ﴾<sup>(٥)</sup> (وربُّ هو رجلاً) وأما (قليل من المل) فليس من التنازع، وأما (عود

(١) البيت من البحر الطويل وهو لعمر بن ربيعة في ملحق ديوانه ٤٩٨، وصدر: إذا هي لم تستك بعود أراكه

ونسب لطفيل الغنوي في ديوانه ٦٥ ولعمر أو لطفيل أو للمقنع الكندي وغيرهم. ينظر الكتاب ٨ / ٧٨، وشرح أبيات سيويه ١ / ١٨٨، وشرح المفصل ١ / ١٧٩، وأمل بن الحاجب ١ / ٤٤٤، وشرح شواهد الإيضاح ٨٩ وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ١٧٨، وجمع الفوامع ١ / ٦٦. والشاهد فيه قوله: (تنخل) و (فلستأكت) حيث تنازع العمل الأول الفعل وهو (عود) حيث أعمل العمل الأول تنخل لو أعمل الثاني استأكت لقل بعود إسحل. الإسحل هو: نيت يستعمل في الاستيائك، تنخل: اختير مثل الأراك.

(٢) البيت من الوافر. وصدره:

ولما أن تحمل آل ليلى

وهو بلا نسبة في الإنصاف ١ / ٨٦.

والشاهد فيه قوله: (سمعت بينهم نَعَبَ الغراب) حيث تقدم علمان، وهما سمعت ونَعَبَ وتأنر عنهما معمول واحد وهو (الغراب) والأول يطلبه مفعولاً لأنه استوفى فاعله، والثاني يطلبه فاعلاً لأنه فعل لازم لم يستوف فاعله ظاهراً، ولذلك أعمل الأول فنصبه مفعولاً ولو أعمل الثاني لرفعه فاعلاً كما ذكر الشارح.

(٣) ينظر رأي البصريين في الإنصاف ١ / ٨٧ وما بعدها.

(٤) الإخلاص ١١٢ / ١.

(٥) الحج ٢٢ / ٤٦ وتعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾. ولكن لا تعمى أبصار العيون، لأنها ثابتة للكفار بل تعمى بصائرهم.

إسحل)، فلانكسار البيت، وأما (نَعَبَ الغرابُ) فللقافية، وإذا أردت معرفة التنازع في جميع أقسام الأفعال السبعة، وهي اللازم والمتعدي بحرف والمتعدي تارة بنفسه وتارة بحرف، والمتعدي إلى واحد والمتعدي إلى اثنين، الثاني غير الأول، والمتعدي إلى اثنين الثاني هو الأول، والمتعدي إلى ثلاثة إذا اجتمعت شروطه الستة التي ذكرنا.

قوله: (فإن أعملت الثاني) بدأ بكلام البصريين<sup>(١)</sup> كما كان هو المختار. قوله: (أضمرت الفاعل في الأول على وفق الظاهر) المراد بالتنازع، عند إرادة النطق بالفاعل على معمول واحد، وأما بعد النطق والإضمار للملغى، فإطلاق التنازع فيه مجازاً وحاصله أن العاملين إذا استدعيا فاعلاً، أو الأول منهما أضمرته في الأول على وفق الظاهر في الأفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، وهي مسألة الخلاف بين الجمهور والكسائي والفراء<sup>(٢)</sup> وإن استدعيا مفعولاً، أو الأول منهما حذفته بلا خلاف، ولأنك لو أضمرته لعد إلى غير مذكور، وجواز حذفه بخلاف الفاعل، فإنه لا يجوز حذفه، فارتكبوا الإضمار قبل الذكر، فنقول في اللازم (قام وقعد زيد) (قاما وقعدا الزيدان) (قاموا وقعدوا الزيدون)، (قامت وقعدت هند) (قامتا وقعدتا الهندان) (قامن وقعدن الهندات) ونقول في المتعدي بحرف إذا استدعيا فاعلاً (مر وسار بي زيد) (مرا وسار بي الزيدان) (مروا وسار بي الزيدون) (مرت وسارت بي هند) (مرتا وسارت بي الهندان) (مرتن وسارت بي الهندات) وكذلك تفعل إذا

(١) ينظر شرح الرضي ٧٩/١، والإنصاف ٨١/١ وما بعدها، وينظر شرح المفصل ٧٩/١.

(٢) ينظر تذكرة النحلة ٣٤٥ وما بعدها، والإنصاف ٩٢/١ وما بعدها.

استدعيا الأول فاعلاً [ظ ٢٣] ومفعولاً نحو (مرّ وسرت بزید)، والكسائي يحذف هرباً من الإضمار قبل الذكر<sup>(١)</sup>، والفراء يظهره<sup>(٢)</sup> ولا يحذف، ولا يضم، ويخرج من باب التنزع، وإن استدعيا مفعولاً حذف اتفاقاً تقول: (مررت وسرت بزید)، (مررت وسرت بالزیدین)، (مررت وسرت بالزیدین)، (مررت وسرت بهند)، (مررت وسرت بالهندین)، (مررت وسرت بالهندات) وكذلك إذا استدعى الأول مفعولاً والثاني فاعلاً، نحو (مررت وسار بي زيد) ولا يجوز الإضمار، لأنه فضلة يعود إلى غير مذكور، وأما المتعدي تارة بنفسه، وتارة بحرف، فإن استعملت العاملين جميعاً بحرف جر كانا من المتعدي بحرف، وإن استعملتا بغير حرف، كانا من المتعدي إلى واحد فإن استعمل أحدهما بحرف، والآخر بغير حرف، فإن قلعت الذي بحرف، فإن استدعيا فاعلاً أضمرته على الخلاف، تقول: (شكر لي ورجعه زيد)، (شكرا لي ورجعه الزيدان)، (شكروا لي ورجعه الزيدون)، (شكرت لي ورجعته هند)، (شكرتا لي ورجعته الهندان)، (شكرون لي ورجعته الهندات)، وكذلك تفعل إذا استدعى الأول منهما فاعلاً نحو: (شكر له ورجعت زيدا)، وإن استدعيا مفعولين حذف الإضمار نحو (شكرت له ورجعت زيدا) فتقول: (شكرت ورجعت زيدا)، (شكرون ورجعت الزيدین)، (شكرت ورجعت الزيدین)، (شسكرون ورجعت هند)، (شكرت ورجعت الهندان)، (شكرت ورجعت الهندات)، وكذلك يجب الحذف إذا استدعى الأول مفعولاً والثاني فاعلاً، نحو:

(١) ينظر شرح الرضي ١/ ٧٩، وشرح المصنف ٢١.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٩٩ وما بعدها، وشرح الرضي ١/ ٧٩ - ٨٠، وشرح المفصل ١/ ٧٩.



(شكرت له ورجعه زيد) وإن قدمت المتعدي بنفسه فإن استدعياً فاعلاً  
أضمرت على الخلاف، تقول: (شكرني ورجع إليّ زيد) (شكراني ورجع  
إلى الزيدان) (شكروني ورجع إليّ الزيدون) (شكرتني ورجعت إلى هند)  
(شكرتاني ورجعت إليّ الهندان) (شكرتني ورجعت إلى الهندات) وكذلك  
نفعّل إذا استدعى الأول منهما فاعلاً والثاني مفعولاً، نحو: (شكرني  
ورجعت إلى زيد) وإذا استدعياً مفعولاً حذف اتفاقاً، تقول (شكرت  
ورجعت إلى زيد) (شكرت ورجعت إلى الزيدين) (شكرت ورجعت إلى  
الزيدين) (شكرت ورجعت إلى هند) (شكرت ورجعت إلى الهندين)  
(شكرت ورجعت إلى الهندات) وكذلك نفعّل إذا استدعى الأول مفعولاً  
والثاني فاعلاً نحو (شكرت ورجع إلى زيد) ونقوله في المتعدي إلى واحد  
وهي مسألة الكتاب<sup>(١)</sup>، إن استدعياً فاعلاً أضمرته على وفق الظاهر،  
تقول: (ضربني وأكرمني زيد)، (ضرباني وأكرمني الزيدان)، (ضربوني  
وأكرمني الزيدون)، (ضربتني وأكرمتني هند)، (ضربتاني وأكرمتني الهندان)،  
(ضربتني وأكرممتني الهندات)<sup>(٢)</sup> وكذلك نفعّل إذا استدعى الأول فاعلاً،  
والثاني مفعولاً نحو: (ضربتني وأكرمت زيدا).

قوله: (دون الحذف) أي لا تحذف بل تُضمَرُ كما مثلنا، لأن حذف  
الفاعل لا يجوز.

قوله: (خلافاً للكسائي) يعني، فإنه يحذف الفاعل هرباً من الإضممار

(١) والمقصود مسألة الكتاب عند سيبويه في باب التنازع، ينظر الكتاب ١/ ٧٣ وما بعدها.

(٢) هذه الأمثلة هي نفسها عند الرضي، ينظر ١/ ٧٩، وشرح المصنف ١، والإيضاح في شرح  
المفصل لابن الحاجب ١/ ١٦٣.



قبل الذكر، والفرق بين الحذف والإضمار يظهر في التثنية، والجمع والتأنيث، تقول على الحذف: (ضربني وأكرمني الزيدان)، (ضربني وأكرمني الزيدون)، (ضربتني وأكرمتني هند)، (ضربتني وأكرمتني الهندان)، (ضربني وأكرمتني الهندات) والذي هرب إليه أشنع مما فر منه، لأن الذي فر منه وقد جاء بعده ما يفسره<sup>(١)</sup>.

قوله: (وجاز خلافاً للفراء) أي جاز إضمار الفاعل في الأول خلافاً للفراء<sup>(٢)</sup>، فلم يُجرِ الإضمار قبل الذكر كما [٢٤] فعل البصريون<sup>(٣)</sup> لعوده إلى غير مذكور، ولا الحذف كما فعل الكسائي، لأنه حذف الفاعل لا يجوز، بل أوجب، إما إعمال الأول والإضمار في الثاني، والإظهار في الفاعل الأول يخرجُه عن باب التنارع، وتقول (ضربني زيد)، (وضربت زيدا) هذه حكاية المصنف، وحكى السيد شرف الدين أبوقاسم بن محمد نجم الدين<sup>(٤)</sup> أن الفراء يميز الإضمار بأن يؤخر ضمير الفاعل الأول مفصلاً بعد الظاهر، فتقول (ضربني وضربت زيدا) وهو<sup>(٥)</sup>، وهما، وهم، وهي، وهن، في التثنية، والجمع، والمؤنث، وحكى ابن مالك ذلك عنه في

(١) ينظر شرح الرضي ١/ ٧٩، والعبارة منقولة عن الرضي دون إسناد إليه.

(٢) ينظر شرح المفصل ١/ ٧٩، وشرح المصنف ٢١.

(٣) ينظر الإنصاف ١/ ٤٤٤.

(٤) هو شرف الدين إسماعيل بن أبي بكر بن عبد الله بن محمد اليماني الإمام شرف الدين بن المقرئ توفي سنة ٨٣٧ هـ ينظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٤٤٤.

(٥) ينظر تذكرة النحلة لأبي حيان، ٣٤٥، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٧٧٩/٢ - ٧٨٠٠.

المختلفين فاعلية ومفعولية، دون المتفقين، وهما اللذان يقتضيان فاعلاً، فإنه يجيز فيهما أن يرفع الظاهر بعدهما جميعاً، ويجيز معمولاً بين عاملين، وقد أبطلت أقواله الثلاثة؛ الأول: بما ورد من نحو قوله:

[٨٧] وكمثامنة كلن متونها

جرى فوقها واستشعرت لون مذهب<sup>(١)</sup>

بنصب لون، فإن (جرى) و(استشعرت) تنازعا (لون) مذهب، و(جرى) يقتضي الرفع، و(استشعرت) يقتضي النصب، فأعمل (استشعرت) وأضمر الفاعل في (جرى) وحكى بعضهم عنه جواز الإضمار قبل الذكر<sup>(٢)</sup>، كالصريين، لكنه يقتصر على السماع، وكذلك نفعل إذا استدعى الأول فاعلاً، والثاني مفعولاً، نحو: (ضربت وأكرمت زيداً).

قوله: (وحذفت المفعول إن استغني عنه) يعني إذا استدعى العاملان مفعولاً نحو: (ضربت وأكرمت زيداً) أو الأول منهما، نحو (ضربت وأكرمتي زيداً)، (ضربت وأكرمت الزيدتين)، (ضربت وأكرمت الزيدتين) (ضربت وأكرمت هنداً) (ضربت وأكرمت الهندين)، (ضربت وأكرمت الهندات).

قوله: (وإلا ظهراً)<sup>(٣)</sup> وذلك حيث لا يستغني عنه وهو حيث يلتبس<sup>(٤)</sup>؛

(١) سبق تخريجه برقم ٧٩.

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٢، وشرح الرضي ١ / ٨٠.

(٣) في الكافية المحققة (أظهرت) بدل ظهراً.

(٤) قل ابن الحاجب في شرح الكافية ٢٢: (حسي وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً، أظهرت منطلقين لتعذر الإضمار لأنك لو أضمرته مفرداً لم يستقم، لأنه مفعول ثان لحسبتهما فيجب أن يكون مثني ولو أضمرته مثني لم يستقم، لأنه عائد على منطلقاً، وضمير المفرد لا

أوحيث يكون العاملان من أفعال المبتدأ وتقول في المتعدي إلى اثنين الثاني غير الأول، إذا اقتضى العاملان فاعلاً (أعطاني جبةً وكساني زيداً جبةً)، (أعطيتني جبةً وكساني الزيدان جبةً)، (أعطوني جبةً وكساني الزيدون جبةً)، (أعطيتني جبةً وكستني هنداً جبةً)، (أعطتاني جبةً وكساني الهندان جبةً)، (أعطيتني جبةً وكساني الهندات جبةً) وكذلك تضرر إذا اقتضى الأول فاعلاً والثاني مفعولاً، نحو: (أعطاني جبةً، وكسوت زيداً جبةً) والخلاف ما تقدم، وإن اقتضى مفعولين حذفنا نقول (أعطيت وكسوت زيداً)، (أعطيت وكسوت الزيدين جبةً)، (أعطيت وكسوت هنداً جبةً)، (أعطيت وكسوت الهندين جبةً) (أعطيت وكسوت الهندات جبةً) بلا خلاف، ونقول في المتعدي إلى اثنين، وكذلك تحذف إذا اقتضى الأول مفعولاً والثاني فاعلاً نحو (أعطيت وكساني زيد جبةً) بلا خلاف<sup>(١)</sup>، ونقول في المتعدي إلى اثنين الثاني هو الأول، إذا اقتضى العاملان فاعلين نحو (علمني قائماً، ورأني زيد قائماً) (علماني قائماً، ورأني الزيدان قائماً) (علموني قائماً، ورأني الزيدون قائماً) (علمتني قائماً، ورأني هند قائماً) (علمتاني قائماً، ورأني الهندان قائماً) (علمتني قائماً، ورأني الهندات قائماً) على الخلاف في الإضمار، وكذلك إذا اقتضى الأول فاعلاً والثاني مفعولاً نحو (علمني قائماً ورأيت زيداً قائماً) وإن اقتضينا مفعولين، أو الأول منهما، فاختلف في ذلك، فمذهب المبرد<sup>(٢)</sup>، وجماعة، واختاره [ظ ٢٤] المصنف<sup>(٣)</sup> إلى إظهار المفعول ويخرج عن باب التنازع فتقول:

يكون مثني فلما امتنع الإضمار وجب الإظهار).

(١) ينظر شرح الرضي ٨١ / ١.

(٢) ينظر رأي المبرد في المقتضب ٧٥ / ٤.

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٢.

(علمت زيدا منطلقاً) و(رأيت زيدا منطلقاً) لأنك إن أضمرت عاداً إلى غير مذكور، وهو مفعول فضلة، وإن حذفته حذفته أحد مفعولي علمت، وذلك لا يجوز، وقال بعضهم: يجوز الإضمار، لأنه إذا امتنع حذف مفعول علمت صار كالفاعل، فكما أن الفاعل يضمّر قبل الذكر ولا يحذف، كذلك هذا، وقال بعضهم إنه يضمّر ويؤخر وراء الظاهر، فنقول: (علمت زيدا ورأيت عمراً منطلقاً) وقال ابن عصفور<sup>(١)</sup> وجماعة: إنه يحذف الظاهر الأول كـ (باب أعطيت) لأنه قد ورد في القرآن والشعر، قال تعالى ﴿وَلَا يَخْشَى الْبَايَةَ﴾ الذين يَخْلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَهُمْ<sup>(٢)</sup> أي يخلهم هو خيراً لهم فحذوف الأول من مفعولي حسب قولهم.

[٨٩] إني ضمننت لمن أتاني ما جئني

وأتي وكلّ وكنت غير غدير<sup>(٣)</sup>

وقال ابن الحاجب: (٤) غير غدير خبر عنهما معاً ولا حذف، لأنه يطلق

(١) ينظر رأي ابن عصفور في الجمع ٢/ ٢٢٥ - ٢٢٦.

(٢) آل عمران ٣/ ١٨٠ وهي بتملأها: (بل هو شر لهم سيطوفون ما يخلوا به يوم القيامة) والله ميراث السماوات والأرض والله بما تعملون خبير) وقد زاد الناسخ لفظة (بالياء) بعد قوله تعالى: (ولا يخشى) مشيراً إلى قراءة من قرأ بها من القراء وهم السبعة ما عدا حمزة. ينظر حجة القراءات ابن زحجة ١٧٣، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٢٠، والبحر ٣/ ١٢٣.

(٣) البيت من الكامل وهو للفرزدق كما في الإنصاف ١/ ٩٥، وليس في ديوانه، ينظر الكتاب ١/ ٨٦، وشرح أبيات سيويه ٢/ ٢٢٦، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٦٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٢/ ٦١٢، واللسان ملحة (تعد) ٥/ ٣٦٨.

الشاهد فيه قوله: (وكنت غير غدير) حيث أنه أخبر عن أحدهما واكتفى بالخبر عنه عن الخبر عن الآخر لاتفاق خبريهما في المعنى، وتقديره: فكان غير غدير وكنت غير غدير فاكتفى بالخبر عن الثاني عن الخبر عن الأول.

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٦٨.



على الواحد والجمع كـ (عدو) و (صديق)، قل صاحب البرود: هذا منه وهم، لأنه يلزمه أشنع مما فر عنه، وهو عمل عاملين في معمول واحد.

هذا الكلام إذا تنازع أحد المفعولين، فإن تنازعهما جميعاً حذفتهما بلا خلاف. وأما المتعدي إلى ثلاثة، فإن تنازعا فاعلاً أضمرته على الخلاف، تقول: (أعلمني عمراً قائماً) و (أنبأني زيداً عمراً قائماً) و (أعلماني عمراً قائماً) و (أنبأني الزيدان عمراً قائماً) (أعلموني عمراً قائماً) (أنبأني الزيدون عمراً قائماً) (أعلمتني عمراً قائماً) و (أنبأتني هنداً عمراً قائماً) (أعلمتاني عمراً قائماً) و (أنبأتاني الهندان عمراً قائماً) (أعلمتني عمراً قائماً) و (أنبأتني الهندات عمراً قائماً) وكذلك إذا استدعي الأول فاعلاً، والثاني مفعولاً، نحو (أعلمني عمراً قائماً) و (أنبأت زيداً عمراً قائماً) وإن تنازعا مفعولاً، فإن تنازع المفاعيل الثلاثة كلها، أو المفعول الأول وحده، أو الثانيين جميعاً حذفت بلا خلاف، وإن تنازعا أحد المفعولين الآخرين فلخلاف فيه، كـ (أعلمتني عمراً قائماً).

قوله: (وإن أعلمت الأول، وأضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار) يعني إذا أضمرت الأول على ما اختاره الكوفيون<sup>(١)</sup>، فإن اقتضى الثاني فاعلاً أضمرته اتفاقاً، لأنه يعود إلى متقدم رتبة، ما لم يمنع مانع، كـ (العائد المتصل بالمعمول على ما تقدم، وإن اقتضى مفعولاً، فالأجود الإضمار، لأنه يعود إلى متقدم رتبة، ويجوز حذفه، لأنه مفعول فضلة، فتقول في اللازم: (قام وقعد زيد) (قام وقعدا الزيدان) (قام وقعدوا الزيدون) (قامت وقعدت هند) (قامت وقعدتا الهندان) (قامت وقعدن

(١) ينظر شرح الرضي ٨٠ / ١.

الهندات) وفي المتعدي بحرف إذا اقتضى فاعلاً، (مرّ وسار بي زيد) (مرّ وسارا بي الزيدان) (مرّ وساروا بي الزيدون) (مرت وسارت بي هند) (مرت وسارتا بي الهندن) (مرت وسرن بي الهندات) وكذلك يجب الإضمار إذا اقتضى الثاني فاعلاً نحو (مرت وسار بي يزيد) (مرت وسارا بي بالزيدين) (مرت وساروا بي بالزيدين) (مرت وسارت بي بهند) (مرت وسارتا بي بالهندين) (مرت وسرن بي بالهندات) وإن اقضى الأول والثاني منهما مفعولين جاز الإضمار والحذف، والإضمار أجود، تقول: (مرت وسرت به يزيد) (مرت [و٢٥] وسرت بها بالزيدين) (مرت وسرت بهم بالزيدين) (مرت وسرت بهما بهند) (مرت وسرت بهما بالهندين) (مرت وسرت بهن بالهندات) ونقول في الحذف: (مرت وسرت يزيد) (مرت وسرت بالزيدين) إلى آخرها، وعلى قياس ذلك تفعل بالمتعدي تارة بنفسه وتارة بحرف، والمتعدي إلى واحد، إن اقتضى العاملان فاعلين أو الثاني وجب الإضمار في الثاني، وإن اقتضى مفعولين أو الثاني جاز الحذف والإضمار، والإضمار أجود ونقول في المتعدي إلى اثنين، الثاني غير الأول، إذا اقتضى فاعلاً (أعطاني وكساني جبة زيد جبة) (أعطاني وكساني جبة الزيدان جبة) (أعطاني وكسوني جبة الزيدون جبة) وكذلك في المؤنث، وكذلك يجب الإضمار إذا اقتضى الثاني وحده فاعلاً، نحو: (أعطيت وكساني جبة زيداً جبة) (أعطيت وكساني جبة الزيدين جبة) (أعطيت وكسوني جبة الزيدين جبة) إلى آخرها، وإن اقتضيا مفعولين جاز الحذف والإضمار، والإضمار أجود، تقول (أعطيت وكسوته إياها زيداً جبة) (أعطيت وكسوتهما إياهما الزيدين جبة) (أعطيت وكسوتهم إياهم الزيدين جبة) وكذلك في

المؤنث، وكذلك إذا اقتضى الثاني مفعولاً، نحو: (أعطاني وكسوته إياها زيداً جبة) إلى آخرها، وإن شئت حذفته، فقلت (أعطيت وكسوت زيداً جبة) (أعطيت وكسوت الزيدتين جبة) (أعطيت وكسوت الزيدتين جبة) وكذلك المؤنث، وأما المتعدي إلى اثنين الثاني هو الأول، فإن تنازع العاملان المفعولين معاً كان مثل باب (أعطيت) يجوز الحذف والإضمار والإضمار أجود، وإن تنازع أحدهما، أو فاعلاً وجب الإضمار ولم يجوز الحذف، وإنما جاز التنازع في باب (علمت) مع إعمال الأول دون الثاني، لأنه قد عاد إلى مذكور، وأما المتعدي إلى ثلاثة<sup>(١)</sup> فإن تنازع العاملان المفعولات كلها، أو الأول وحده، أو الآخرين معاً، جاز الحذف والإضمار، والإضمار أجود، وإن تنازعا فاعلاً، أو أحد المفعولين الآخرين، وجب الإضمار، لأن الفاعل وأحد مفعولي (علمت) لا يجوز حذفه، فتقول على تنازعهما للمفعولات كلها، (أعلمت وأنبأت إيه إيه زيداً قائماً) (أعلمت وأنبأتهم إياهما إياهما الزيدتين العمرين قائمين) (أنبأ وأعلمت وأنبأتهم إياهم إياهم الزيدتين العمرين قائمين) وكذلك في المؤنث، وإن حذفته، قلت: (أعلمت وأنبأت زيداً عمراً قائماً) (أعلمت وأنبأت الزيدتين العمرين قائمين) (أعلمت وأنبأت الزيدتين العمرين قائمين) وكذلك في المؤنث، وإذا كان أحد الضمائر أعرف جاز الاتصال والانفصال نحو: (أعلمت وأعلمينه إيه زيداً عمراً قائماً)<sup>(٢)</sup>.

قوله: (إلا أن يمنع مانع فتظهر) يعني إلا أن يمنع مانع من الحذف والإضمار، فإنه يجب ظهوره، ويخرج عن باب التنازع وذلك حيث يتصل

(١) ينظر تذكرة النحلة ٣٥٥، وشرح الرضي ٨٢ / ١.

(٢) ينظر تذكرة النحلة ٣٥٥.



بالمفعول هائد يعود إلى مبتدأ كما تقدم. وحيث يختلف المفسر والمفسر في أفعال المبتدأ أو الخبر نحو (حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً) ووجه المنع أنك إذا عملت الأول أضمرت موضع (منطلقين) فإن أضمرته مفرداً لم يصح لأنه يأتي (مفعولاً) <sup>(١)</sup> له (حسبتهما) فإن أضمرته مثني لم يصح لأنه هائد على منطلقاً، وضمير المفرد لا يكون مثني وإن حلفته فمفعولي (حَلَمْتُ) لا يجوز حلف [ظ ٢٥] أحدهما فلم يبق إلا أن يظهر <sup>(٢)</sup> ويخرج عن باب التنازع، وكذا في باب (كان) و(وكنيت قائماً الزيدان قائمين) وأجاز ركن الدين <sup>(٣)</sup> ولحم الدين <sup>(٤)</sup> وغيرهما في المختلفين، وقالوا: إن الأول والثاني تنازعا اسم فاعل القيام والانطلاق من غير نظر إلى كونه مفرداً أو مثني، والافراد إنما لزم من أنه أحصل فيه الأول ولو أحصل فيه الثاني لزم التثنية وليس تحب المطابقة بين الضمير والمفعول إليه إلا إذا وقع لبس، فلما إذا لم يقع لبس لم تحب المطابقة <sup>(٥)</sup> قل تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ <sup>(٦)</sup>. وقل تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ رَاحِدَةً﴾ <sup>(٧)</sup> وقبلها: ﴿فَلِنْ كُنْ نِسَاءً﴾ والضمير للأولاد حملاً على المعنى المقصود وقوله:

(١) في الأصل (مفعولي).

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٢.

(٣) ينظر رأي ركن الدين في الوالية في شرح الكافية ٥٠.

(٤) ينظر شرح الرضي ٨١/٨.

(٥) ينظر شرح الرضي ٨١/٨.

(٦) يونس ١٠/٤٢، وتعلمها: «أفانت تسمع الصم ولو كانوا لا يعقلون».

(٧) سورة النسل ٤/١١ وهي آية الميراث وهي: (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين، فإن كن نسله فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وإن كانت واحدة فلها النصف.....).

## [٩٠] تعش، فإن حملتني لا تخونني

نكن مثل من ياذب يصطحبك<sup>(١)</sup>

فعلى هذا، يجوز التنازع في المختلفين، أفراداً، وتثنية، وجمعاً وتذكيراً، وتأنثاً، فتقول: (حسبتي وحسبتهما إياهما الزيدان منطلقاً) و(حسبت وحسابني إياه الزيدتين منطلقين) و(حسبت وحسبتي إياه هنداً منطلقاً) و(حسبتي وحسبتهما إياهما هند قائماً) و(حسبني وحسبتهما إياهم الزيدون منطلقاً)<sup>(٢)</sup> هذا على إعمال الأول، كذلك يجوز على إعمال الثاني، في قول من أجاز التنازع في أفعال المبتدأ والخبر<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وقول امرئ القيس):

## [٩١] ولو أهما أسمى لأدنى معيشة

كفاني ولم أطلب قليلاً من المل<sup>(٤)</sup>

ليس منه لفساد المعنى، يعني أن الكوفيين<sup>(٥)</sup>، احتجوا على إعمال الأول مع أنه حلف ضمير المفعول من الثاني وهو ضعيفه إلا أنه

(١) البيت من الطويل وهو للفرزدق في ديوانه ٣٢٩/٢، وينظر الكتاب ٤١٦/٢، وشرح أبيات سيويه ٨٤/٢، والخصائص ٤٢٢/٢، وشرح ابن يعيش ١٣٢/٢، ومغني اللبيب ٥٢٩، وشرح شواهد المغني ٥٣٧/٢، واللسان مائة (من) ٤٢٨٠/١، ويروى فيه تعال بدل تعش. والشاهد فيه قوله: (يصطحبك) ثنى حلاً على معنى (من) لأنها كناية عن اثنين وقد فصل بين (من) وصلتها بالنداء وقد توضع من للتثنية وذلك قليل كما قل ابن جني في الخصائص ٤٢٢/٢.

(٢) ينظر الرضي ٨١/١.

(٣) أي الفعل الذي يتعلّق إلى ثلاثة مفعولات الثاني والثالث أصلهما مبتدأ وخبر كـ (أعلم وأنا) وما في معناها، ويمنّ جوز التنازع في باب الثلاثة المألوف، وجماعة كما حكى ذلك أبو حيان في التذكرة ٣٥٥ وما بعدها ومن منع ذلك الجرمي وجماعة ينظر المرجع نفسه.

(٤) سبق تخريجه برقم ٨٥.

(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١٦٩/١.

أفصح<sup>(١)</sup>، فلجاب البصريون<sup>(٢)</sup> بأنه ليس من التنازع لفساد المعنى، لأننا لو وجهنا الفعل إلى شيء واحد لفسد المعنى، لأن لو تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره، فإذا كان بعدها مثبت كان منفيًا في المعنى، وإن كان منفيًا كان مثبتًا في المعنى لأنها تدل على امتناعه، وامتناع النفي إثبات، فقوله (لو أنما أسعى لأدنى معيشة) بمعنى ما سعت لأدنى معيشة لأن (لو) دخلت على إنما أسعى، وهو مثبت، وقوله: (ولم أطلب) بمعنى طلبت قليلاً من المال) لأن الواو عاطفة لـ (لم) على (لو) وهي للنفي، وإذا دخلت (لو) على ما كان إثباتاً، فيصير الكلام: (ما سعت لأدنى معيشة، وطلبت قليلاً من المال) والمعلوم أن من سعى لأدنى معيشة فقد طلب قليلاً من المال، فيصير الكلام منفيًا مثبتًا في حالة واحدة وهو لا يصح، فإذا أدى إلى ذلك خرج عن باب التنازع، وقدر لقوله: (ولم أطلب) مفعولاً آخر تقديره: ملكاً، أو مجدداً، يدلّ عليه البيت الثاني:

[٩٢] ولكنما أسعى لمجد مؤثّل

وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي<sup>(٣)</sup>

وقال بعضهم: يقدر (ولم أطلب الكثير) وقيل يقدر (ولم أطلب قليلاً

(١) ينظر شرح المصنف ٢٢، وتذكرة النحة ٣٤١.

(٢) ينظر المصنف السابقة.

(٣) البيت من البحر الطويل وهو لامرئ القيس كما في ديوانه ٣٩، وينظر شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧، وشرح شواهد الإيضاح ٩٢، والإنصاف ١/ ٨٤، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٧٠، والرضي ١/ ٨٢، ووصف المباني ٣٨٥، ومغني اللبيب ٣٣٨، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤٢، وتذكرة النحة ٣٤٠، والجمع ٢/ ١٩٠.

والشاهد جله تفسيراً لغاية الشاعر من البيت الذي سبقه قل أبو حيان: (لأنه يكون قد نفى السعي لأدنى معيشة وأثبت طلب الملك وهذا معنى مستقيم ويؤكد أن المطلوب عنده الملك).

من المال) لدلالة الظاهر عليه، ولأنه أبلغ، إذا نفى القليل يدخل فيه نفى كثير<sup>(١)</sup> وهو مثل: (نعم العبد صهيبي لولم يخفف الله لم يعصه)<sup>(٢)</sup> وجعله الفارسي<sup>(٣)</sup> وجماعة من التنازع، قالوا والواو في (ولم اطلب) يجعلها الكوفيون للحال، لأنها إذا كانت للحال استقام توجد الفعل إلى قليل من المال، ولم يلزم منه تناقض، لأن الحال غير داخل في الجواب، فلا يلزم ثبوت الطلب، وبصير المعنى: كفايتي قليل من المال عندي، ولم اطلب قليلاً من المال من أحد، فلا تناقض، لأن القليل الكافي غير القليل الذي لم يطلب. [و٢٦] فيدخل في التنازع على الخلاف، وفي نحو (كان زيد قائماً، وكان عمرو قائماً)<sup>(٤)</sup>.



مركزية كجيمبرج

(١) ينظر مغني اللبيب ٦٦١ حيث نقل ابن هشام رأي الفارسي والكوفي، ونقل أبو حيان في التذكرة رأي الفارسي والمبرد في أن هذا البيت (ولم اطلب قليلاً من المال) من باب التنازع ينظر التذكرة ٣٤١.

(٢) وهو قول عمر رضي الله عنه كما نقل ذلك ابن هشام في المغني ٣٣٨. وصهيبي بن سنان بن مالك ت ٣٨ هـ صحابي عربي جليل أسره الروم صغيراً فعُرف بالرومي، شهد بدرأً وأحداً وغيرهما من المواقع وهو الذي نزل به قوله تعالى: على ما ذكره القرطبي في تفسيره الجامع لأحكام القرآن عند تفسير الآية ٢٠٧ من سورة البقرة وهي (ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضات الله والله رؤوف بالعباد) وهذا القول لم يثبت عن عمر ولا عن النبي صلى الله عليه وسلم وينظر لهذا القول: شرح التسهيل السفر الأول تكملة ١٠٥٧/٢ ووصف المباني ٣٦٠، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٨٨/٢.

(٣) ينظر رأي الفارسي في المقتصد في شرح الإيضاح ٣٤٣/١ وما بعدها.

(٤) ينظر مغني اللبيب ٦٦٠ وما بعدها، وشرح الرضي ٨٢/١ والإنصاف ٩٣/١ وتذكرة النحلة ٣٤١.

## نائب الفاعل

قوله: (مفعول ما لم يسم فاعله) لما أخرجه الشيخ عن الفاعل بقوله:  
(على جهة قيامه به) وجب أن يتكلم عليه مستقلاً.

فقوله: (كل مفعول حذف فاعله) جنس، وخرج الحل والتميز والاستثناء، فإنها مشبهة، وليست مفعولة، قاله ركن الدين: <sup>(١)</sup> قوله: (وأقيم هو مقامه) أي وأقيم المفعول مقام الفاعل، يحترز من أن يبقى على ما كان عليه، كـ (ضربت زيداً) ومن أن لا يكون له مفعول، كاللزام على الخلاف.

وحذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه يكون لأحد أمور خمسة: إما للاختصار، أو لعدم العلم به، أو للإيهام والإبهام، إما لجلالته، أو لحساسته، أو لخوف من تبعته أو بفضاً له أو غيره عليه <sup>(٢)</sup>، قل:

[٩٣] وإليك ذكر العرفية إنني

أغر عليها من فم المتكلم <sup>(٣)</sup>

(١) ينظر الوافية في شرح الكافية لركن الدين الاستريلي ٥٧.

(٢) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢/ ٧١٣ - ٧١٤، وينظر لتفصيل هذه الأمور التي ذكرها

الشارح شرح المفصل ٦٩/ ٧ - ٧٠، والجمع ٢/ ٢٦٢ وما بعدها.

(٣) لم أقف له على قائل أو مصدر.

أولكونه معلوماً كخلق الخلق، أولتقويم السجع<sup>(١)</sup> نحو: ﴿وَمَا أَحَدٌ عِندَهُ مِنْ نَفْثَةٍ يُهْزِي﴾ إلا الهَيْفَاءَ وَجَهْرِيَّةَ الْأَعْلَى<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وشرطه أن تغير صيغة الفعل إلى فَعَلٍ يَفْعَلُ) فقوله: (فُعِلَ) كناية عن الماضي في ضم أوله وكسر ما قبل آخره، و(يفعل) كناية عن المضارع في ضم أوله وفتح ما قبل آخره، وسيأتي تفصيله في بابه.

قوله: (ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت)<sup>(٣)</sup> حاصله أن الفعل إن كان لازماً، لمحوquam زيد، وباب (كان) وأخواتها، فالأكثر لا يجوزون بناءه للمفعول، لعدم ما يقوم مقام الفاعل، وأجازه بعضهم، قل الفراء:<sup>(٤)</sup> لا فاعل له كالمصدر، وقل الكسائي:<sup>(٥)</sup> فيه ضمير مجهول قائم مقام الفاعل، وإنما كان مجهولاً لأنه يحتمل أن يراد أحد ما يدل عليه الفعل من مصدر، أو ظرف مكان أو زمان، ولم تدل قرينة تدل على تعيينه وقل بعضهم: فيه ضمير للمصدر، ومنه ما لا يصح فيه قيداً، إنما لا تصح إقامته، لأن ما عدا ما ذكر تصح إقامته، فقال: ولا يقع المفعول الثاني من باب (علمت).

(١) في شرح التسهيل السفر الأول ٢/ ٢١٢: أو إلى إصلاح النظم إذ لا يقل للقرآن سجع، وجاءت العبارة في الجمع: وإصلاح السجع نحو (مَنْ طَابَتْ سِرْبَتُهُ حَمَلَتْ سِرَّتَهُ) ويكون في غير القرآن، ينظر الجمع ٢/ ٢٦٣.

(٢) الليل ٩٢/ ١٩ - ٢٠.

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٢، وشرح الرضي ١/ ٨٣.

(٤) ينظر الجمع ٢/ ٢٧٠.

(٥) ينظر رأي الكسائي في الرضي ١/ ٨٣.



(ولا الثالث من باب أعلمت) الثالث من باب أعلمت هو الثاني من باب علمت، والذي زاد بسبب الهزمة، هو المفعول الأول وفيه تفصيل، وهو أن يقول: إن كان المفعول الثاني والثالث من (عَلِمْتُ) و(أعلمت) ظرفاً أو محرف جراً، أو جملة، لم تصح إقامته مطلقاً مع وجود المفعول به الصريح، وهو الأول من باب (علمت) والأول والثاني من باب (أعلمت) خلافاً للكوفيين<sup>(١)</sup>، وإن كان مفعولاً به صريحاً، نحو (علمت زيداً قائماً) و(أعلمت زيداً عمراً قائماً) فمنع النحلة مطلقاً، لأنه في الأصل خبرٌ للمبتدأ، وهو مسند، فلواقيم مقام الفاعل لكان مسنداً ومسنداً إليه في حالة واحدة وهو لا يصح، قل نجم الدين: <sup>(٢)</sup> فيما قالوه نظر لأن الشيء إذا كان مسنداً، أو مسنداً إليه بالنسبة إلى شيئين صح ذلك، كقولك (أعجبني ضرب زيداً عمراً) فأعجبني مسند إلى ضرب، وضرب مسند إلى زيد، فهو مثل قولك مضاف ومضاف إليه بالنسبة إلى شيئين، كقولك (فرسٌ غلام زيد) وأجازه المتأخرون<sup>(٣)</sup>، حيث لا يلتبس بالمبتدأ، وهو حيث يكون نكرة، لأن التأكيد يدل على أنه خبر نحو (عَلِمَ زيدٌ قائماً) وأما إذا التبس نحو (عَلِمَ زيدٌ أخوك) لم يجوز وهو ضعيف، لأن اللبس منتفٍ مع بقاء كل من المفعولين في مركزه، لأن الخبر مَرَّتَبَتُهُ بعد المبتدأ، وإذا أقمت مقام الفاعل فليس من شرطه أن يلي الفعل، وإذا حصل ثم لبس، نحو (ضرب موسى عيسى) لم يجوز تقدمه<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر الجمع ٢ / ٢٦٤.

(٢) ينظر شرح الرضي ١ / ٨٣ - ٨٤.

(٣) ينظر المصدر السابق، والجمع ٢ / ٢٦٣ وما بعدها.

(٤) ينظر شرح المصنف ٢٢، وشرح الرضي ١ / ٨٤.

قوله: (والمفعول له) أي لا تصح إقامته، لأنه إن بقي منصوباً لم تصح إقامته، وإن زال النصب، فمن حقه أن يلي [ظ ٢٦] وتلحقه اللام وإلا بطل معناه، وأجازه بعضهم في الجور نحو قوله:

[٩٤] يُغْضِي حِيلَهُ وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ

فَمَا يَكْلُمُ إِلَّا حِينَ يَتَسَمُّ<sup>(١)</sup>

وقيل: امتناعه، لأنه علة للفعل، ولا يكون إلا بعد ثبوت الفعل بمرفوعه أولاً لأنه قد يكون علة لأفعل متعلقة، نحو (ضربت، وأكرمت، وأعطيت إكراماً لزيد)، فإن أقمته لها لم يصح، لأنه يؤدي إلى معمول بين عوامل، ولئن أقمته لبعضها كان تخصيصاً من غير تخصص<sup>(٢)</sup>.

قوله: (والمفعول معه [كذلك])<sup>(٣)</sup> وإنما لم يقم لأنه مصاحب، والفعل إلى فاعله أخرج من مصاحبه، ولأنك إن أقمته مع حذف حرف العطف تغيرت المعية، وإن أقمته معها كان معطوفاً ولا معطوف عليه لأن الواو تفيد الانفصال، والفاعل كلجزء من الفعل<sup>(٤)</sup>، ولم يذكر الشيخ الحل

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ١٧٩٢ / ٢، وله وللحزین الكناني (عمر بن عبد وهيب) في الأضاني ٢٦٣ / ١٥، ينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٦٢٢، وشرح المفصل ٥٣٢ / ٢، واللسان ملة (حزن) ٨٦٢ / ٢، ومغني اللبيب ٤٢١، وشرح شواهد المغني ٧٣٢ / ٢، وأوضح المسالك ١٤٦ / ٢.

الشاهد قوله: (من مهابته) فقوله من مهابته في موضع مفعول له واسم ما لم يسم فاعله لأن المفعول له لا يقام مقام الفاعل، والتقدير: ويغضي إغضاء حلات من مهابته، وأجاز الأخفش إلى أن الجار والجور (من مهابته) نائب فاعل، مع اعترافه أن (من) هنا للتعليل.

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٢.

(٣) ما بين حاصرتين زائدة من الكافية المحققة.

(٤) ينظر شرح الرضي ٨٤ / ١.

والتمييز والاستثناء، وباب (كان) قال ركن الدين: <sup>(١)</sup> إنما لم يذكرها لأنها قد جرت بقوله: (كل مفعول) لأنها مُشَبَّهَةٌ، وإذا لم تصح الإقامة في الصريح فبالأولى في المشبه به، وأما الحال والتمييز فلأن إقامتهما مما يجوز إضمارها وهولا يصح، ولأن الحال فضلة، ولواقيم كان عملة، والتمييز جيء به لرفع الإبهام فلذا أقيم لم يرفع إبهاماً، والظروف غير المتمكنة إقامتها تقتضي رفعها، وعدم تمكينها يقتضي نصبها، وأما خبر (كان) فعلته كعلة الثاني من مفعولي علمت، وأجاز الفراء إقامته نحو (كين أخوك) <sup>(٢)</sup> والكسائي أقام التمييز لأنه فاعل في الأصل نحو (طيب نفس) <sup>(٣)</sup>.

قوله: (وإذا وجد المفعول به تعين له [تقول: ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً في داره]) <sup>(٤)</sup>.

شرع يبين ما يقام مقام الفاعل وهي خمسة، المفعول الصريح، وبحرف، والمتمكن من الزمان والمكان، والمصدر المختص، وقد أشار إليها بالأمثلة، وإنما صح إقامتها من دون غيرها لاستدعاء الفعل لها لأن كل فعل يستدعي مصدراً، إذ هو جزؤه وزماناً ومكاناً يقع فيهما، ومفعولاً به يقع عليه، إن كان متعدياً وأما الذي بحرف، فلأنه حرف بخلاف العرض،

(١) ينظر الموافية ٥٨.

والعبارة عنده هي: ولم يذكر الحال والتمييز لأنهما لا يقعان مع الفاعل لأن يعلم من قوله (كل مفعول) حذف فاعله لأنهما ليستا بمفعول، وطبعاً لم يذكر ركن الدين الاستثناء.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٧٧/٢ حيث نقل ابن مالك رأي الفراء، والمجم ٣٧١/٢.

(٣) ينظر شرح الرضوي ٨٤/١ حيث نقل الرضوي رأي الكسائي، وشرح التسهيل السفر الأول ٧٩/٢.

(٤) ما بين حاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

والمصلحة والتمييز، والاستثناء منه بخلاف الأول، فإنه يستدعيها.

فإن قيل فيلزم إقامة الخلل مقامه لاستدعاء الفعل له، بل لا بد لكل فعل منه، وجوابه أن قلة مجيئها في الكلام منعها من النيابة، وفي كلام الشيخ تفصيل، وهو أن تقول: المفعول به الصريح إن كان أن يتعدي بحرف جر، نحو (اخترت الرجل عمراً) فمذهب الجمهور لا تصح إقامته مع وجود ما أصله المتعدي بنفسه، وحكمه حكم المتعدي بحرف ظاهر، والظرف والمصدر، وقيل بعضهم: لا فرق بينهما، فتقيم أيهما شئت مقام الفاعل، وإن كان أصله المتعدي بنفسه، فمذهب البصريين<sup>(١)</sup> لا يجوز إقامة شيء منها مع وجوده، لاستدعاء الفعل له استدعاء مفيداً، بخلاف سائرهما، فإنه وإن استدعاه فليس بمفيد، وقيل الكوفيون والأخفش<sup>(٢)</sup>: إن إقامته بالأولية لا الوجوب مجيئها، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾<sup>(٣)</sup> وبقوله عزّ وعلا: ﴿وَنُخْرِجْ لَهُ يَوْمَ

(١) ينظر شرح الرضي ٨٤ / ١، وشرح شذور الذهب ١٨٩ وما بعدها، شرح ابن عقيل ٥٠٩ / ١، والمجمع ٢٦٩ / ٢، حيث أثبتوا رأي البصريين.

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ٥٠٩ / ١ وما بعدها، قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٢٦٦ (وأجاز ابن السراج نيابة المتوي وأجاز الأخفش نيابة الظرف الذي لا يتصرف نحو أن تقول: جلس عندك، ومذهبه في هذه المسألة ضعيف، وأجاز هو والكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده، ويقولهم أقول: إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب).

(٣) الجاثية ١٤ / ٤٥، وقامها: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ (لِيَجْزِيَ) قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾.

قراءة العامة ليجزي بالياء على معنى ليجزي الله، وقرأ حمزة والكسائي وابن عامر (لنيجزي) بالنون على التعظيم، وقرأ أبو جعفر والأعرج وشيبة ليجزي بياء مضمومة وفتح الزاي على الفعل الجهول وقوماً بالنصب، قل الكسائي: معناه ليجزي الجزاء قوماً (ينظر تفسير القرطبي سورة الجاثية ٧ / ٥٩٨٢، والسبعة في القراءات ٥٩٤ - ٥٩٥، والحجة في القراءات لابن زحيلة ٦٦٠، والنشر ٢ / ٢٧٢، والبحر المحيط ٨ / ٤٥).

القيامة كتاباً<sup>(١)</sup> . وبقوله:

[٩٥] ولو ولدت قفيرة جرو كلب

لسب بذلك الجرو الكلاب<sup>(٢)</sup>

فإنه أقام المفعول بحرف مع وجود الصريح، وتأوله البصريون<sup>(٣)</sup>، أما الأيتان، فقبل المقام المصدر والمفعول منصوباً بفعل مقدر، وقبل المقام مفعول صريح حذف [و٢٧] لدلاله الكلام عليه، وتقديره (ليجزى العذاب قوماً) ويخرج الطائر في حل كونه مكتوباً وأما البيت فقبل شاذ، وقيل انتصاب الكلاب بـ(ولدت) و(جرو كلب) منادى<sup>(٤)</sup>، والمقام إما بذلك أو مصدر تقديره (ولو ولدت الكلاب يا جرو كلب لست بذلك الجرو، أولست السب بذلك).

قوله: (فإن لم يكن فالجميع سواء) يعني إن لم يكن ثم مفعولاً به صريح، فالجور والمصدر، والظرفان المخصصان سواء في إقامة أيهما

- (١) الإسراء ١٧/١٣ وتملأها (وكل إنسان أزمانه طائر في عنقه ويخرج له يوم القيامة كتاباً يلقه منشوراً).  
وقرأ شيبه ومحمد بن السميع وروى أيضاً عن أبي جعفر (ويُخرج) بضم الياء وفتح الراء على الفعل المجهول، والبقون (ويخرج) بنون مضمومة وكسر الراء أي ولحن يخرج.  
ينظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥/٣٨٤٥، والبحر المحيط ٦/١٤.
- (٢) البيت من البحر الوافر وهو لجزير في الخزانة ١/٣٣٧، وهو بلا نسبة في الخصائص ١/٣٩٧، وشرح المفصل ٧٥/٧، لابن يعيش، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢/٧٦، وشرح الرضي ١/٨٥، وجمع الموامع ٢/٢٦٦.
- الشاهد فيه قوله: لسب بذلك الجرو الكلاب حيث ناب الجار الجور عن فاعل سب مع وجود المفعول به وهو كلاباً وقد وردت شواهد من آيات وأبيات أخرى أثبتتها الكوفيون والأخفش وتأولها البصريون وحملوها على الضرورة أو الشذوذ وفي ذلك مقلد.
- (٣) ينظر الجمع ٢/٢٦٥.
- (٤) أسند ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٢/٧٧ هذا الرأي لابن با بشاذ.



شئت مقام الفاعل<sup>(١)</sup> نحو (سير بزيد يوم الجمعة أمام الأمير سيراً شديداً) فأي واحد أقمته مقام الفاعل رفعتَه ونصبت ما سواه من غير ترتيب، إلا أن يُقدم ما أقمته إلى جانب الفعل، وقبل الأولى الترتيب على ما رتب في التمثيل، وقدم ابن عصفور<sup>(٢)</sup> المصدر لقوة دلالة على الفعل، وبعضهم المجرور<sup>(٣)</sup>، لأنه مفعول به، لكن بواسطة، وبعضهم الظروف للملازمة الفعل لها، وقيل ما اهتم المتكلم<sup>(٤)</sup> بشأنه فالأولى تقديمه.

قوله: (والأول من باب أعطيت أولى من الثاني) يعني من ما ليس من أفعال المبتدأ والخبر، وإنما كان الأول أولى، لأنه فاعل في المعنى من حيث إنه آخذ، والثاني مفعول من حيث إنه مأخوذ<sup>(٥)</sup>، واشترط بعضهم أنه إذا التبس بغير الأول نحو (أُعْطِيَتْ الجارية العبد)، (وموسى عيسى) (وزيداً عمراً) وما شاكل ذلك وأما على مذهب الفراء وابن كيسان<sup>(٦)</sup>، فلا يصح إقامة الثاني، لأنه عندهما منتصب بفعل مقدر، أي وقيل: درهماً.

مسألة: مركبة من الفعل المبني للمفعول، ومن اسم المفعول الجاري عليه أربعة أوجه: الأول (أُعْطِيَ المَعْطِي ألفاً مئةً) بنصب ألفاً ومئة، فالمعطى فاعل لأعطى، ومئة مفعوله الثاني، وفاعل المعطى مضمَر فيه،

(١) قل الرضي ٨٥/١ (والأكثر على أنه إذا قُيِّدَ المفعول به تساوت البواقي في النيابة، ولم يفضل بعضها بعضاً).

(٢) ينظر رأي ابن عصفور في الجمع ٢٦٩/٢.

(٣) ينظر الجمع ٢٦٩/٢، قل وعليه ابن معط.

(٤) ينظر شرح الرضي ٨٥/١ والعبارة منقولة عن الرضي بتصريف.

(٥) ينظر شرح الرضي ٨٥/١.

(٦) ينظر الجمع ٢٧٠/٢.



والفأ مفعوله الثاني، الثاني (أعطى بالمعطي ألفاً مئة) برفعها، فالف فاعل المعطي ومئة فاعل أعطى، وبالمعطي مفعول أعطى، وبه مفعول المعطي.

الثالث: (أعطى بالمعطي ألفاً مئة) بنصب ألف ورفع مئة فمئة فاعل أعطى، وبالمعطي مفعوله الثاني، وفاعل المعطي مضمرة فيه، ومفعوله ألف.

الرابع: (أعطى المعطي به ألفاً مئة) برفع ألف، ونصب مئة، فالمعطي فاعل أعطى، ومفعوله الثاني مئة، وألف فاعل المعطي وبه مفعوله الثاني، وهكذا في المتعدي إلى ثلاثة نحو: أعلم فالعلم به (زيد أخاه عبد الله غلامه) وضابطه، أن مفاعيل المعلم تكون بعده حتى تسبق منها، لأن الألف واللام للصلة واسم المفعول ومعمولاته صلة (أل) وهي برمتها مفعول واحد لـ (أعلم) وباقي مفاعيله بعدها.

## المبتدأ والخبر

قوله: (ومنها) يعني المرفوعات. قوله: (المبتدأ والخبر) اختلف في عاملهما، فمنهم الجمهور، أنه أمر معنوي، وهو الابتداء<sup>(١)</sup>، وحقيقته اهتمامك بالشئ قبل ذكره، وجعلك له أولاً لثان، ذلك الثاني حديث عنه، واختار المبرد<sup>(٢)</sup> والزغشري<sup>(٣)</sup> أنه تجردهما عن العوامل اللفظية، وقيل: لفظي، فقل بعض الكوفيين<sup>(٤)</sup>: المبتدأ رفع الخبر، والعائد رفع المبتدأ، وقل الكسائي والفراء<sup>(٥)</sup>: رفع كل واحد منهما صاحبه نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تَدْعُوا﴾<sup>(٦)</sup> فإن تدعوا نصب (أياماً) وأياماً جزم تدعوا، وقيل لفظي ومعنوي، وهو أن الابتداء رفع الابتداء للمبتدأ والمبتدأ جيماً رفعاً الخبر، وقيل الابتداء رفع المبتدأ، والمبتدأ رفع الخبر<sup>(٧)</sup> [ظ ٢٧]

قوله: (المبتدأ هو الاسم المجرد) أعلم أن المبتدأ مشترك بين ماهيتين

(١) ينظر الإنصاف ٤٤/١ وما بعدها، وشرح ابن عقيل ٢٠٠/١ - ٢٠١، والجمع ٣/٢ - ٧.

(٢) ينظر المقتضب ١٢٦/٤، وشرح التسهيل السفر الأول.

(٣) ينظر المفصل ٢٣.

(٤) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٣٧٠/١.

(٥) ينظر الإنصاف ٤٥/١، وشرح المفصل ٨٣/٨.

(٦) الإسراء ١٧/١١٠، وتلهمها: ﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى...﴾.

(٧) ينظر الإنصاف ٤٦/١ - ٤٧.

مختلفتين، وهما المسند والمسند إليه والصفة، فلا يمكن حدهما جميعاً، إلا بذكر لفظ أحدهما في الماهية كما فعل الشيخ وقدم منهما ما هو الأكثر في كلامهم.

قوله: (الاسم): جنس للحد قوله: (المجرد عن العوامل اللفظية) خرج اسم (إن) و(كان) والأول من باب (علمت) وقيد باللفظية، احترازاً عن المعنوية، فإنه لا يتجرد عنها، وفي هذا إشارة إلى أن العامل عنده معنوي<sup>(١)</sup>.

قوله: (مسنداً إليه) خرج ما لا إسناد فيه، كالأعداد والتعداد والتهجي، والخبر لأنه مسند.

قوله: (والصفة) يعني المشتقة، وهي اسم الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة<sup>(٢)</sup>، نحو (أقائم الزيدان) و(أمضروب الزيدان) و(أحسن الزيدان).

قوله: (الواقعة بعد حرف النفي) استدرکها بلفظها، لأنها قد خرجت بقوله: (مسنداً إليه) وقيدتها بحرف النفي وألف الاستفهام، لأنها لا تكون مبتدأ إلا معها، خلافاً للكوفيين والأخفش<sup>(٣)</sup>، وإنما قل: (حرف النفي) ليعم حروفه كلها، وقيل يسمع منها إلا (ما) وزاد بعضهم (غير) نحو:

(١) ينظر شرح المصنف ٣٣، وشرح الرضي ١/ ٨٦، ٨٧.

(٢) ينظر شرح الرضي ١/ ٨٦.

(٣) قل الرضي في ١/ ٨٧ والأخفش والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على أنه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام أو النفي، وينظر شرح ابن عقيل ١/ ١٩٢ وما بعدها.

## [٩٧] غير مأسوف على زمن

ينقضسي باللهم والحزن<sup>(١)</sup>

وقل: (ألف استفهام) ولم يقل (حرف الاستفهام) لأنه لم يسمع إلا في الهمزة وبعضهم قاس عليها (هل).

قوله: (رافعة لظاهرة)، يحترز من أن ترفع ضميراً مستتراً نحو (أقائم الزيدان) و(أقائمون الزيدون)، و(أقائمان هما) و(أقائمون هم) فإنها خبر وما بعدها المبتدأ<sup>(٢)</sup> وفاعلها مستتر فيها، ومراده بالظاهر، ما كان غير مضمّر مستتر، سواء كان ظاهراً أو مضمراً نحو (أقائم الزيدان) و(أقائم أنتم) لأن مراده الظاهر اللغوي لا الاصطلاحي، وإلا ورد عليه، نحو (أقائم أنتم)، وقد اعترض حده بأن قيل: كان الأولى أن يقول: الاسم وما في تأويله، ليدخل (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)<sup>(٣)</sup> و﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> وتقول الجرد، أو ما في حكمه ليدخل ﴿وَمَنْ إِلَّا إِلَهُ﴾<sup>(٥)</sup> و(محسبك زيد) وتقول: رافعة لغير ضمير مستتر ليدخل (أقائم أنتم) لأنه مثل

(١) البيت من البحر المنيد وهو لأبي نواس كما نسبته ابن هشام في المغني ٢١١، وينظر أمالي ابن الجلبج ٦٢٧/٢، وشرح الرضي ٨٧/١ وتذكرة النحلة ١٧١ - ٣٦٦، وجمع الهوامع ٦/٢، وخزانة الأدب ٣٤٥/١.

والتمثيل فيه هو قوله: (غير مأسوف على زمن) حيث استغنى بنائب الفاعل وهو الجار والمجرور عن الخبر وكأنه قل: ما مأسوف على زمن حيث أجرى (غير) مجرى حرف النفي والبيت جيء به للتمثيل لا للاستشهاد لأن قائله لا يستشهد به.

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٣، وشر الرضي ٨٦/١ - ٨٧، وشرح شذور الذهب ٢٠٩.

(٣) ينظر الكتاب ٤/٤ وهو مروي عنده (لا أن تراه) بدل خير من أن تراه ١٠٢، وشرح الرضي ٨٦/١، وشرح شذور الذهب ٤٢ - ٤٣ - ٢٠٧، ومغني اللبيب ٥٥٩ - ٧٧٢ - ٨٣٩.

(٤) البقرة ٦/٢، وتحتها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

(٥) آل عمران ٦٢/٣، وتحتها: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَنْ إِلَّا إِلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾.

(أقائم الزيدان).

قوله: (مثل: زيد قائم) مثل المبتدأ الذي هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه و(ما قائم الزيدان) للمبتدأ الذي هو صفة رافعة لظاهر واقع بعد حرف النفي، و(أقائم الزيدان) للذي هو صفة واقعة بعد ألف الاستفهام.

قوله: (فإن طابقت مفرداً، جاز الأمران) يعني أنها إذا طابقت مفرداً مثل (أقائم زيد) جاز أن يكون مبتدأ، وما بعدها فاعلها سداً مسد الخبر، وأن يكون خبراً وما بعدها المبتدأ، وفاعلها ضمير مستتر فيها، واحترز بمفرد من أن يطابق مثني، ومجموعاً فإنها لا تكون إلا خبراً، لأنها إذا ثنيت وجمعت، ضعف شبهها بالفعل فيضعف رفعها للفاعل المنفصل، ويكون مبتدأ وهي خبر، وفاعلها مستتر لا يبرز إلا إذا أخر على غير من هوله، نحو (غلامٌ هند قائمٌ هي) وبعضهم أجاز أن تكون مبتدأة، على لغة (أكلوني البراغيث) قل السيد شرف الدين: قيل للمصنف كيف تجوز لها الوجهين إذا طابقت مفرداً [و٢٨] وأنتم لم تحكموا لها بالابتداء، حيث لا تطابق إلا لضرورة، وقد زالت هنا، فرجع عن ذلك، وقد في الأمالي: <sup>(١)</sup> هي خبر لا غير، وإن لم تطابق فهي المذكورة في الحد، نحو (أقائم الزيدان) و(أقائم أنتم) و(أقائم الزيدون) و(أقائم أنتم) فذهب الجمهور <sup>(٢)</sup> إلى أنها مبتدأة، وفاعلها سد مسد الخبر لا خبر لها، لأنها لوجعلناها خبراً وما بعدها المبتدأ لم يصح لعدم المطابقة، رفعت ظاهراً

(١) ينظر الأمالي النحوية لابن الحاجب ٤٥٩/٢.

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ١٨٩/١ وما بعدها.

أو مضمراً منفصلاً، ومنع الكوفيون رفعها المنفصل، لوجوب استتاره كما في الفعل<sup>(١)</sup> وضعف قولهم إذا أخرت الصفة على غير من هي له نحو:

[٩٧] خيلني ما واف بهدي أنتما

إذا لم تكونا لي على من أقطم<sup>(٢)</sup>

وذهب الرازي<sup>(٣)</sup>، والإمام يحيى بن حمزة<sup>(٤)</sup> إلى أنها الخبر، وما بعدها المبتدأ مطلقاً سواء طابقت أم لم تطابق، لأنها مسندة في المعنى فلوابتنئ بها كانت مسنداً إليها وهولا يصح، وإنما أفردت لأنها وقعت موقفاً هو بالفعل أخص، لأن أصل النفي والاستفهام للفعل، فلما دخلا في الصفة أفردت لمشابهة الفعل.

قوله: (والخبر هو المحرود المسند) وإنما قل المسند ولم يقل الاسم، لأنه يكون اسماً وغيره. خرجت العوامل اللفظية و(المسند) خرج ما لا إسناد فيه، كالأعداد والتعداد وما كان مسنداً إليه، كالمبتدأ والفاعل والمغاير

(١) ينظر شرح ابن عقيل ١/ ١٩٤ وما بعدها، ومغني اللبيب ٧٢٣، والمجمع ٦/ ٢.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في المغني ٧٢٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٩٨، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ١/ ٣٦٦، وشرح شذور الذهب ٢٠٧، وشرح قطر الندى ١٢١، ومجمع الموامع ٦/ ٢.

والشاهد فيه قوله: (ما واف أنتما) حيث رفع الوصف واف ضميراً منفصلاً على أنه فاعل أغنى عن الخبر لكونه معتمداً على حرف النفي (ما)، ولا يجوز جعل هذا الضمير مبتدأ والوصف خبراً عنه لثلا يلزم الإخبار بالمفرد وهو واف عن المثني وهو أنتما، وذلك لا يميزه أحد من العلماء.

(٣) الرازي الإمام فخر الدين محمود بن عمر الرازي ولد سنة ٥٥٤هـ وتوفي ٦٠٦هـ من أشهر تصانيفه التفسير الكبير المشهور وغيره في مختلف أقسام الشريعة، وصنف في النحو: شرح المفصل ينظر ترجمته في الأعلام ٦/ ٣٣٣.

(٤) ينظر رأي الإمام يحيى بن حمزة في الأزهار الصافية شرح المقدمة الكافية ٢٠٦.



لِلصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ، يَعْنِي الَّتِي أُدْخِلْتُ فِي الْمُبْتَدَأِ، لِأَنَّهَا تَجْرِدُهُ مَسْنَدًا، وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ الْمَسْنَدُ إِلَى الْمُبْتَدَأِ لَيْسَ مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ، وَلِثَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا أَسْنَدَ إِلَى الْفَاعِلِ نَحْوَ (قَامَ وَيَقُومُ زَيْدٌ).

قَوْلُهُ: ((وَأَصْلُ الْمُبْتَدَأِ التَّقْدِيمُ)) وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مُحْكَمٌ عَلَيْهِ، وَالْخَبَرُ مُحْكَمٌ بِهِ، وَمَعْرِفَةُ الْمُحْكَمِ عَلَيْهِ يَجِبُ تَقْدِيمُهَا لِتَحْكُمَ بِهَا عَلَى مُتَحَقِّقٍ فَإِنْ قِيلَ: فَيُلْزَمُ عَلَى هَذَا تَقَدُّمُ الْفَاعِلِ عَلَى فِعْلِهِ، وَجَوَابُهُ أَنَّهُ عَامِلٌ فِيهِ، وَالْعَامِلُ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَعْمُولِ، وَإِنَّمَا اعْتَبِرَ تَقْدِيمُ الْأَمْرِ اللفظي وهو العامل على الأمر المعنوي، وهو المحكوم عليه لأنه طارئ عليه، وللطارئ حظ الطروء، لأنه لو أخر التيسر بالمبتدأ والخبر.

قَوْلُهُ: ((وَمَنْ ثُمَّ جَازٍ)) ((فِي دَارِهِ زَيْدٌ)) يَعْنِي لِمَا كَانَ أَصْلُ الْمُبْتَدَأِ التَّقْدِيمُ جَازَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ، لِأَنَّهُ وَإِنْ عَادَ فِيهِ الضَّمِيرُ إِلَى غَيْرِ مَذْكُورٍ لَفْظًا فَرْتَبَتْهُ التَّقْدِيمُ<sup>(١)</sup>.

قَوْلُهُ: ((وَامْتَنَعَ)) ((صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ)) وَذَلِكَ لِأَنَّ الضَّمِيرَ الَّذِي فِي الْمُبْتَدَأِ، وَهُوَ صَاحِبُهَا، عَادَ إِلَى غَيْرِ مُتَقَدِّمٍ، لَفْظًا وَرَتَبَةً، فَلَوْ قُلْتُ ((فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا)) صَحَّتْ.

### مَسْوَغَاتُ الْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ

قَوْلُهُ: ((وَقَدْ يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ نَكْرَةً)) قَدْ لِلتَّقْلِيلِ، لِأَنَّ أَصْلَهُ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً، لِأَنَّهُ طَرِيقٌ إِلَى مَعْرِفَةِ الْفَائِدَةِ، وَإِذَا لَمْ يَعْرِفْ فِي نَفْسِهِ، فَأُخْرِجَ أَنْ لَا

(١) ينظر شرح المصنف ٢٣، وشرح الرضي ٨٨/١ وشرح ابن عقيل ٢٨٨/١ وما بعدها.



النجم الثاقب ————— المبدأ والمخبر

يعرف خبره، قل الصنف: <sup>(١)</sup> وإنما جاز في الفاعل أن يكون نكرة مع أنه محكوم عليه لأنه لوجوب تقدم فعله صار كالمتخصص، قل لحجم الدين: <sup>(٢)</sup> ذلك وهم لأنه إذا لم يتخصص إلا بالحكم، كان بغير الحكم غير متخصص، فتكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته، وقد قل: إن الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته، وما أحسن قول ابن الدهان: <sup>(٣)</sup> إذا حصلت الفائلة فلخبر عن أي نكرة شئت وأما الخبر فمن شرطه أن يكون مجهولاً، لأنه محط الفائلة، فلا يقل (السماء فوقنا، والأرض تحتنا)، إلا إذا قدر شخص لا يعلم ذلك وأما نحو: (الله ربنا، ومحمد [٢٨] نبينا) فالمراد إما التعظيم والإقرار لا الإخبار، وإن كانت صورته صورة الإخبار، وإما الرد على منكري الوجدانية والنبوة، وإخبار أن المتكلم ليس مثلهم.

قوله: (إذا تخصصت بوجه ما) وذلك لأن التخصص قريب من



المبتدأ والخبر \_\_\_\_\_ النجم الثاقب

وسيبيويه<sup>(١)</sup> ذكر أن المبتدأ يكون نكرة متى أفادت فمتى حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت، قال الوالد: وأنا أذكر هذه الستة التي ذكر، وأدخل فيها ما أمكن دخوله مما ذكر غيره، وما بقي فحصر سيبويه قد أغنى.

الأول قوله: ﴿وَلَقَبْنَاهُ مَوْمِنًا خَيْرًا مِنْ مُشْرِكٍ﴾<sup>(٢)</sup> ومراده به الوصف، ويدخل في هذا الوجه خمسة أوجه ذكر الصفة، والموصوف معاً نحو: ﴿وَلَقَبْنَاهُ مَوْمِنًا خَيْرًا مِنْ مُشْرِكٍ﴾ وحذف الصفة دون الموصوف نحو (السمن منوان بدرهم)<sup>(٣)</sup> أي منه قل:

[٩٧] وما يرح الواشون حتى ارتقوا بنا

وحتى قلوب عن قلوب صوارف<sup>(٤)</sup>

(١) وحصر سيبويه الابتداء بالنكرة متى أفادت دون أن يحصر المواضع لذلك، ينظر

أي منا ومنهم، وحذف الموصوف دون الصفة نحو: (ضعيف [علة])<sup>(١)</sup>  
 بقرملة) أي رجل ضعيف، وشبه الوصف، نحو (أمر بمعروف صدقة)<sup>(٢)</sup>  
 والوصف المعنوي، وهو التصغير نحو (رجل قائم) كأنك قلت  
 (رجل حقير).

الثاني قوله: (أرجل في السدار أم امرأة) ومراده الاستفهام عن  
 التعيين، لأنه لا يسأل حتى يكون قد علم أحدهما، ويدخل فيه أربعة:  
 الاستفهام المطلق، نحو (أرجل في الدار)؟ وجواب الاستفهام نحو (رجل) في  
 جواب (من عندك) والتفصيل مع (أما) ومع غيرها نحو (أما رجل فقائم)  
 و(أما رجل فقاعد) ونحو:

[٩٩] فيومٌ علينا ويومٌ لنا

ويومٌ نُسله ويومٌ نُسِرُّ<sup>(٣)</sup>

الثالث قوله: (ما أحدٌ خير منك)، ومراده العموم، لأن الشيء إذا عمَّ  
 اشتهر وعرف، أو قلت نظائره، واتحد فأشبه المعرفة، ويدخل فيه النكرة

(١) ما بين حاصرتين زينة يقتضيهما السياق وهي ثابتة عند جميع من روى هذا المثل، القرملة  
 نبات وقيل شجر صغير ضعاف لا شوك له، وأحدثه قرملة ويضرب هذا المثل لمن يستعين  
 بمن لا دفع له ويأخذ منه ينظر جمهرة الأمثل ١/ ٤٦٦، ومجمع الأمثل ١/ ٣٨٨، واللسان سبعة  
 (قرمل) ٥/ ٣٦٠٧، والمجمع ٢/ ٢٩.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده ٥/ ١٦٧.

(٣) البيت من البحر المتقارب، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ٣٤٧، وينظر الكتاب ١/ ٨٦  
 وحامسة البحري ١٢٣، وأما ابن الحاجب ٢/ ٧٤٩، وشرح التسهيل السفر الأول ١/ ٣٩٨،  
 ومجمع الموامع ٢/ ٣٠.

والشاهد فيه قوله: (فيوم علينا ويوم لنا) حيث ابتدأ بالنكرة المحضة في مقام التنويع حيث  
 عطف يوم الثاني على يوم الأول، قل سيبويه: سمعته من العرب ينشدونه يريدون: نساء فيه  
 ونسر فيه على حذف.

التي يراد بها العموم، ولا نفي نحو (ثمرة خير من جرارة)<sup>(١)</sup> والإبهام نحو: (ما أحسن زيدا) في قول سيبويه<sup>(٢)</sup>، والتعجب عند رؤية شجرة (شجرة سجدت)، وكذلك (حصلة سجت)<sup>(٣)</sup> وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، أما أسماء الاستفهام، ففيها خلاف، الجمهور على أنها مبتدأ ما بعدها الخبر، ومنهم من قل: ما بعدها سدا مسد الخبر، وأما أسماء الشرط فقليل: إنها مبتدأة، وشرطها وجزاؤها خبر واحد<sup>(٤)</sup> وقيل مع شرطها مبتدأ، والجزء خبر وحده، وقيل إنها وشرطها وجزاؤها مبتدأ ولا خبر، بل الشرط والجزء سدا مسد.

الرابع قوله: (شرّ أهرّ ذا ناب)<sup>(٥)</sup> ومثله:

(١٠٠) قدر أحلك ذا الهجز وقد

(١) ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن هذا القول لابن عباس رضي الله عنه، والأصح أنه لعمر بن الخطاب رضي الله عنه. أخرجه الإمام مالك في الموطأ في باب: فدية من أصاب شيئا من الجراد وهو محرم من كتاب الحج ٤١٦/١ والرواية عنده لثمرة.

(٢) ينظر الكتاب ٨٧/١ وشرح المصنف ٢٤، وشرح الرضي ٨٩/١، ومغني اللبيب ٦٠٩ - ٦١٣.

(٣) ينظر هذه الأمثلة في شرح التسهيل السفر الأول ٣٩٦/١، والجمع ٣٠/٢.

(٤) ينظر شرح الرضي ٩٠/١.

(٥) ينظر لهذا المثل والكتاب ٣٢٩/١، ومجمع الأمثل ٥١٧/١، وشرح ابن عقيل ٢٢١/١، والجمع ٢٩/٢، واللسان ملحة (هر) ٤٦٥٠/٦، وهو يضرب في ظهور أمارات الشر ونخايته.

(٦) هذا البيت من البحر الكامل، وهو لمورج السلمي، وعجزة:

وأبي مالك ذو الهجاز بدار

ينظر أمالي ابن الشجري ٢٧/٢، وشرح المفصل ٣٦/٣، وأمالي ابن الخليل ٦٠٢/٢، وشرح

التسهيل السفر الأول ٤٠٠/١، ومغني اللبيب ٦٠٩، وشرح شواهد المغني ٨٦/٢، وخزانة

الأدب ٤٦٧/٤ - ٤٦٨.

والشاهد فيه قوله: (قدر أحلك ذا الهجاز) أي ما أحلك ذا الهجاز إلا قدر، وهو إنما يخصص لأنه

بمعنى الفاعل والفاعل مجهول أن يكون نكرة.

وقولهم: (مأرب لا حفاوة أقلمه) <sup>(١)</sup> و(مهم أقلمه) <sup>(٢)</sup> وإنما تخصص لأنه في معنى الفاعل، والفاعل يجوز أن يكون نكرة، لأن تقديره: (ما أمر ذا ناب إلا شر) و(ما أحلك ذا الهجاز إلا قدر) و(ما جاء بك إلا مأرب) و(ما أقلمه إلا مهم) واعترضه السكاكي <sup>(٣)</sup> بأنه إذا كان في معنى الفاعل أفلا الحصر، وذلك غير صحيح، فإنه قد يهر من الخير كما يهر من الشر، وجعله من الوصف المقدر، كأنه في معنى شر عظيم. [٢٩]

الخامس قوله: (في الدار رجل) ومثله، (تحت رأسي سرج) و(على ابنه درع) والمراد به كل ظرف كان خبراً لنكرة، فإنه يجب تقديم الظرف، ويجوز الابتداء بنكرة، لأنه لا يجوز عمل الجار والمجرور بغير اعتماد وذهب الكوفيون <sup>(٤)</sup> إلى أن الظرف ونحوه عاملان في المرفوع، وارتفاعه على الفاعلية، وأجاز الأخفش <sup>(٥)</sup> أن يكون مبتدأ كمذهب سيويه <sup>(٦)</sup> وفاعلاً كمذهب الكوفيين....

السادس قوله: (سلام عليكم) <sup>(٧)</sup> وهو كل ما كان دعاء له، أو عليه

(١) يروى هذا المثل كما في لسان العرب ملاو (أرب) (ماربة لا حفاوة). ومعناه: أي إنما بك حاجة لا تحفياً بي. ينظر مجمع الأمثل ٣١٣/٢٠ - ٣١٤.

(٢) ويروى (أمرأ قعد عن الحرب) ينظر شرح الرضي ٩١/١.

(٣) السكاكي: وهو سكتان بن مروان بن خبيب بن يعيش المصمودي. ينظر تاريخ علماء الأندلس ١/٣٣٠، وبغية الوعاة ١/٥٩٢.

(٤) للتفصيل: ينظر الإنصاف ١/٥١ وما بعدها مسألة ٦-٣ في رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور أ، ومغني اللبيب ٦٠٩ وما بعدها، وشرح الرضي ٩٠/١، وشرح المفصل ١/٨٦ و ٨٧، وشرح التسهيل السفر الأول ١/٣٩٦ وما بعدها.

(٥) ينظر الإنصاف ١/٥١.

(٦) ينظر الكتاب ١/٥٦.

(٧) في الكافية المحققة (عليك).



كـ(سلام عليه) و(ويل له).

[١٠١]..... فَيَتَرَبُّ لَأَفْوَاهِ الْوَشَّةِ وَجَنَدِلْ<sup>(١)</sup>

تخصص لنسبته، إلى الفاعل، فهو في معنى المضاف، لأن الأصل سلمت سلامي ثم سلمت سلاماً ثم سلام)، حذفت الإضافة للاختصار، فانتصب ثم حذف الفعل أيضاً للاختصار، ثم عدل إلى الرفع ليفيد الاستمرار في كل وقت، لأنه إذا كان منصوباً كان في معنى الفعل<sup>(٢)</sup>، ولهذا قيل: إن سلام إبراهيم عليهم أبلغ من سلام الملائكة، حيث قالوا (سلاماً) بالنصب، فقال (سلام) بالرفع، وكذلك (ويل له) لأن أصله (هلك ويلاً) أي هلاكاً فرفع بعد حذف الفعل لإزالة الحدوث<sup>(٣)</sup>، وإفادة الاستمرار، قل الوليد<sup>(٤)</sup> ويلزم على هذا التعليل جواز الابتداء بكل مصدر، وإن لم يكن دعاء له ولا عليه، نحو (ضرب لزيد وعجب لك) ومفهوم كلام النحلة قصر ذلك على الدعاء، وجوابه بأنه كثير في الدعاء فقصر عليه، والله أعلم. وقد عدوا من وجوه التخصيص النكرة المعطوفة

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب ١/٣٦٥، وشرح أبيات سيبويه ١/٢٨٣، والمتنضب ٣/٢٢٢، وشرح الفصل ١/١٢٢، وشرح التسهيل السفر الأول ١/٣٩٩، ومعجم المراجع ٣/١٣٠.

وصلته:

لقد ألب الواشون ألباً لبيهم

والشاهد فيه قوله: (فترب) حيث رفع الابتداء، وهو نكرة لما فيه من معنى المنصوب و (لأفواه) هو خبر المبتدأ النكرة (ترب).

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٤، وشرح الرضي ١/٩١.

(٣) ينظر شرح الرضي ١/٩١ والعبارة منقولة بتصرف.

(٤) الوليد محمد التميمي النحوي المصلاوي المشهور بولادته سنة ٢٦٣ هـ لازم تلميذ الخليل المهلب ثم الخليل نفسه، ينظر بغية الوعاة ٢/٣٦٨.

على متخصص نحو: (زيد ورجل قائمان) و﴿قول معروف ومغفرة خير من صدقة﴾<sup>(١)</sup> والنكرة المعطوف عليها متخصص، نحو (رجل وزيد قائمان) والنكرة التي بعد واوالحل، نحو: ﴿وطاعة ذاهنتهم انفسهم﴾<sup>(٢)</sup> والتي بعد فاء الجزاء نحو (إن ذهب غير فعير في الرباط)<sup>(٣)</sup> والتي بعد (لولا) نحو:

[١٠٢] لولا اصطبل لأوى كل ذي مقة

حين استقلت مطيلاً من للظمن<sup>(٤)</sup>

والتي بعد لام الابتداء نحو (لرجل قائم) والتي خبرها جملة متقدمة نحو: (قام أبو رجل).

### الخبر يكون جملة

قوله: (والخبر قد يكون جملة) (قد) للتقليل، لأن أصل الخبر الإفراد

(١) البقرة ٢/٢٦٣ من سورة البقرة وثمانيها: ﴿قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى والله غني حليم﴾.

(٢) آل عمران ٣/١٥٤.

(٣) ينظر هذا المثل في اللسان ملحة غير ٤/٣٦٨٥، وشرح ابن عقيل ١/٢٢٥، وجمع الأمثال للميداني ١/٢٥، وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ١/٨١، ويروى: إن ذهب العير فعير في الرباط ويروى: إن هلك عير فعيري الرباط ويضرب في الرضا بالخضر ونسيان الغائب، وينظر الجمع ٢/٣٦.

(٤) البيت من البحر البسيط وهو بلا نسبة في شرح ابن عقيل ١/٢٢٤، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ١/٣٩٩، وأوضح المسالك ١/٢١٤، والمقاصد النحوية ١/٥٣٢، وجمع الهوامع ٢/٣٠.

والشاهد فيه قوله: (اصطبل) فإنه مبتدأ مع كونه نكرة والمسوخ لوقوعه مبتدأ ووقوعه بعد لولا وخبره محذوف وجوباً تقديره: موجود.

مغنى مقة حب على وزن فعلة كعلة والثاء فيهما عوض عن فاء الكلمة وهي الواو وعد علة، وويق مقة والمقة الهبة وفي اللسان ويق يق، مثل وثق يثق ٨/٤٩٢٧.

لأن المفرد قبل المركب، وجاز وضع الجملة خبراً لأنها تفيد مثل ما يفيد المفرد<sup>(١)</sup>.

قوله: (مثل: زيد أبوه قائم وزيد قائم أبوه) مثل مثلاً في الجملة الاسمية، ومثلاً في الجملة الفعلية، وفيه تقسيم وهو أن الخبر يكون مفرداً جامداً، نحو (زيد أخوك) ومشتقاً كاسم الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، نحو (زيد ضارب) و(عمر ومضروب) و(بكر حسن) وجملة اسمية، نحو (زيد أبوه قائم) وفعلية، نحو (زيد قائم أبوه) وحرفية، نحو (زيد في الدار) وظرفية، نحو (زيد عندك) وجملة إنشائية، نحو (زيداً ضربته) و(زيد إن تعطه يشكرك) فمنع بعضهم أن تكون خبراً<sup>(٢)</sup> وأجازها الأكثر بتقدير القول، ومنهم من قل: لا حاجة إليه لكثرة في القرآن، نحو: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾<sup>(٣)</sup> ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾<sup>(٥)</sup> إلى غير ذلك.

قوله: (ولا بد من عائد) يعني في الخبر، يرجع إلى المبتدأ، سواء كان ظاهراً، أو مستتراً، وإنما اشترط الضمير لأن الخبر أجني عن المبتدأ، فأتى بالضمير العائد إلى المبتدأ ليربط بينهما وتحصل الفائدة وإنما قل: ولا بد من عائد، ولم يقل: ولا بد من ضمير، لأن العائد أربعة أشياء:

(١) ينظر شرح المصنف ٢٤.

(٢) ينظر شرح الرضي ١ / ٩١ وقد نقل الرضي رأي بعض الكوفيين.

(٣) العنكبوت ٢٩ / ٦٩ وقامها: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾.

(٤) العنكبوت ٢٩ / ٩ وقامها: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ﴾.

(٥) آل عمران ٣ / ١٠٦ وقامها: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَانظُرُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾.

الأول: الضمير نحو: (زيد ضربته، وزيد قائم، وزيد قائم أبوه).

الثاني: الإشارة إلى المبتدأ، نحو: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾<sup>(١)</sup> ﴿الْم، ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾<sup>(٢)</sup> على أنه اسم للسورة. [ظ ٢٩]

الثالث: تكرير لفظ المبتدأ، نحو: ﴿الْحَافَةُ، مَا الْحَافَةُ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿الْقَارِعَةُ، مَا الْقَارِعَةُ﴾<sup>(٤)</sup> وأكثر ما يكون في مواضع التعظيم، والتهويل، وأما تكرير معناه، نحو: (زيد جاء أبو محمد)، فلجازه الأنخفش<sup>(٥)</sup>، ومنعه الأكثرون.

الرابع: العموم، نحو (نعم الرجل زيد) وأما ما يحتاج من الأخبار إلى العائد فإن كان الخبر مفرداً مشتقاً فلا بد من عائد نحو (زيد قائم) والمراد بالمشتق ما يصح أن يعمل فيلحقه أسماء الزمان والمكان، والآلة، والصفة غير المشبهة، وإن كان جامداً، نحو: (زيد أبوك) فلا يحتاج إلى عائد، وأوجب الكوفيون<sup>(٦)</sup> العائد، ويقدرونه بالمشتق، أي والذكَ أوشقيقك في (زيد أخوك) وإن كان ظرفاً، فلا بد من عائد سواء قيل: إنه يتعلق بمفرد أو بفعل، وعائد ضمير فاعل مستتر، وإن كان جملة، فإن كانت هي المبتدأ في المعنى، لم يحتاج إلى عائد لضمير الشأن، و(نعم الرجل زيد) في أحد القولين وإن لم، فلا بد من عائد.

(١) الأعراف ٢٦/٧ وتعلمها: ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُوَازِي سَوْآتَكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ذَٰلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ﴾.

(٢) البقرة ١/٢ - ٢ وتعلمها: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾.

(٣) الحاقة ١/٦٩.

(٤) القارعة ١/١٠١.

(٥) ينظر شرح الرضي ٩٢/١.

(٦) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم ٩، ١/٦٥، وشرح المفصل ٩١/١ - ٩٢.

قوله: (وقد يحذف) يعني عائد الجملة، وفيه تفصيل، إن كان في مفرد أو ظرف لم يجر حذفه لأنه فاعل، وإن كان في جملة، فإن كان مرفوعاً لم يجر حذفه، سواء كان مبتدأ أو فاعلاً، إلا في نحو (زيد ما قام وقعد إلا هو) فإنه حذف الأول لدلالة الثاني عليه، وأجاز بعضهم حذف العائد المبتدأ نحو:

[١٠٣] إن يقتلوك فإني قتلك لم يكن

عزَّ عليك وربُّ قتل عار<sup>(١)</sup>

أي هو عار، وإن كان منصوباً منفصلاً لم يجر حذفه، نحو (زيد ما ضربت إلا إياه) فإنه حذف العائدين لدلالة الآخر عليه، وإن كان متصلاً فإن كان بفعل غير متصرف، أو ناقص أو مشبه، لم يجر حذفه، نحو (زيد ما أحسنه) و(زيد كأنه أسد) و(القائم كأنه زيد) وإن كان غير ذلك وهو الفعل المتصرف، فمنع الجمهور حذفه مطلقاً<sup>(٢)</sup>، وأجازه هشام<sup>(٣)</sup> مطلقاً، نحو ﴿وَكَلَّا وَعَدَلِلْهُ الْحُسْنَى﴾<sup>(٤)</sup> وقال بعضهم: إن لزم منه إعمال الفعل

(١) هذا البيت من البحر الكامل وهو ثابت قطفة في ديوانه ٤٩، وينسب لخبيب بن نخذرة الهلالي، وينظر المقتضب ٦٦/٣، والحماسة البصرية ٢٧٦/١، وأملئ ابن الشجري ٣٠١/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٤٩/١، والجنس الدانسي ٣٤٩، ومغني اللبيب ٢١ - ١٤١، وشرح شواهد المغني ٨٩/١ - ٣٩٣ والجمع ١٦/٢، والخزانة ٥٧٦/٩، ويروى في البيان والتبيين ٢٩٣/١، والأغاني ٢٧٩/١٤ وبعض قتل عار وعليها يفوت الاستشهاد.

والشاهد فيه قوله: (رب قتل عار) حيث جاز حذف العائد وهو الضمير (هو) وهو مبتدأ والتقدير: (هو عار) وقيل (رب) مبتدأ و (عار) خبر وهذا ما ذهب إليه الكوفيون (ينظر شرح التسهيل).

(٢) ينظر شرح المفصل ٩٢/١.

(٣) ينظر رأي هشام في الجمع ١٦/٢.

(٤) النساء ٩٥/٤ وتتمها: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ وَالْجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ... أَجْرًا عَظِيمًا﴾.

في المبتدأ، نحو (زيد ضربت) لم يجر، وإن لم، نحو: (زيد إنني ضربت) جاز بشرط الدلالة على حذفه، يحترز من نحو (زيد إنني ضربته في داره) وإن كان مجروراً بالإضافة لم يجر، نحو: (زيد غلامه في داره) وإن كان بحرف، فإن كان محصوراً غير مكرر، لم يجر نحو: (زيد ما مررت إلا به) وكذلك إذا أدى إلى تهيهو الفعل ليعمل نحو: (زيد مررت به) لم يجر وإن لم يكن على حذفه دليل، نحو (زيد مررت به في داره) وإن لم يكن (إيها) فمنع الأكثر، ولا يقاس على ما جاء لقلته، وأجاز بعضهم محتجاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾<sup>(١)</sup> أي منه و﴿إِنَّا لَنُضَيِّعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾<sup>(٢)</sup> أي منهم و(السمن متوان بذرهم) أي منه<sup>(٣)</sup>، وحذف الضمير في الخبر قليل، لأنه أجنبي يحتاج إلى رابط، وهو أجود في الحال نحو (مررت بزيد يضرب عمراً أي يضربه عمرو، لأنه صفة للفعل فهو في حكم الراجع إلى ما قبله، وأجوز منه الموصوف، نحو: (الناس رجالان رجل أكرمت، ورجل أهنت) وقوله:

#### [١٠٤] أيجت حمى تهلة بعد نجد

وما شيء حميت بمسبلح<sup>(٤)</sup>

- (١) الشورى ٤٢ / ٤٣. وتعامها: ﴿ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور﴾.  
(٢) الكهف ١٨ / ٣٠ وهي بتعامها: ﴿إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إِنَّا لَا نُضَيِّعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾.  
(٣) ينظر شرح الرضي ١ / ٩٢.  
(٤) البيت من البحر الوافر، وهو لجرير في ديوانه ٨٩ / ١ وينظر الكتاب ١ / ٨٧ - ١٣٠، وسر صناعة الإعراب ١ / ٤١٥ وأمالى ابن الشجري ١ / ٧٨ - ٣٢٦، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢ / ٦٧٠، ومغني اللبيب ٦٥٣ - ٧٩٩ - ٨٢٩، وخزانة الأدب ٦ / ٤٢.  
والشاهد فيه قوله: (حميت) حيث جاءت الجملة الموصوف بها مربوطة بالضمير المقدر المنصوب المحذوف وتقديره: حميت.



لأن الصفة جزء جملة من الموصوف، وأجوز منه الموصول نحو: ﴿هَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾<sup>(١)</sup> لأن ملازمة الصلة للموصول أكثر من الصفة للموصوف<sup>(٢)</sup>، لأنها لا تفارقه بخلاف الصفة.

قوله: (وما وقع ظرفاً) أي ظرف مكان، لأنه أعم من حيث أنه يخبر به عن الجثة والمعنى لإفلاتها، من حيث إن الشخص يختص بمكان دون مكان، فنقول (زيد أمامك) و(الفضل أمامك) وإن توغل ظرف المكان في الإبهام لم يخبر به، فلا نقول: (زيد أمام) ولا مكان لعدم الفائدة، وأما [و٣٠] ظرف الزمان فلا يخبر بها عن الجثث، ولا تكون حالاً منها ولا صفة لها، لعدم الفائدة، لأن الزمان يشترك فيه جميع الأشخاص من غير اختصاص لأحدهم به، والخبر من شرطه الإفادة، ما امتنع لذلك، فإن وصف جاز وقوعه خبراً عن الشخص، نحو (زيد في زمان طيب) وأما قولهم: (الهلل الليلة)<sup>(٣)</sup> و(اليوم خمر وغداً أمر)<sup>(٤)</sup> وقوله: (في كل عام نعم).

### [١٠٥] أكل علم نعم نحوونه<sup>(٥)</sup>

(١) الفرقان ٢٥ / ٤١ وهي بتمليها: ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِتَخَفُونِكَ إِلَّا هَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾.

(٢) ينظر شرح الرضي ١ / ٩٢.

(٣) ينظر شرح الرضي ١ / ٩٤.

(٤) هذا الشطر من رجز لامرئ القيس قاله عنلما جاءه نيا مقتل أبيه وهو يشرب الخمر فقال: لا صحو اليوم ولا شرب غداً اليوم خمر وغداً أمر.

ينظر مجمع الأمثل ٢ / ١٧٧، وجمهرة الأمثل ٢ / ٤٣٦، والأمثل لأبي عبيد ٣٣٣، وشرح الرضي ١ / ٩٤.

والشاهد فيه قوله: (اليوم خمر) حيث حذف المضاف وهو شرب، وحدوث والتقدير اليوم شرب خمر وغداً حدوث أمر.

(٥) هذا الرجز لقيس بن حصين كما في الكتاب ١ / ١٢٩ وتعلمه:

وفعلی حذف مضاف، أي (رؤية الهلال الليلة)، و(اليوم شرب خمر وغداً حدوث أمر)، (وحدوث نعم) وقيل: في (الهلال الليلة) إنه لما كان يتمين بغير إذ إنما بالزيادة والنقصان أجرى مجرى المعاني وفي قوله: (كل عام نعم تحوونه) أن النعم لما كانت تجري من غير اختيار صاحبها، نزلت نزلة القمر، وإذا أخبرت بظروف الزمان عن المعاني فإن كانت مستغرقة للزمان أو أكثره، نحو (الصوم يوم الجمعة) فالصوم يوم جاز الرفع والنصب، والرفع أجود لا سيما مع النكرة، والجزم بـ(في) خلافاً للكوفيين<sup>(١)</sup>، لأنها عندهم للتبعض، وإن كانت غير مستغرقة، ولا غالبية، (الأكل اليوم) و(الأكل يوماً) فالأجود النصب، وأما قوله تعالى: ﴿الحج أشهر معلومات﴾<sup>(٢)</sup> فمتأول على أنه أريد به الاستفراق على وجه مجازي، وهو تعظيم أمر الحج، ودعاء الناس إلى الاستعداد له حتى كأنه مستغرق للأشهر الثلاثة<sup>(٣)</sup>، فإن أخبرت بظرف الزمان عن اسم زمان فالرفع لازم

يلحقه قوم وتنتجون

ولقيس أو لصي من بني سعد أو لغيرهما، ينظر شرح أبيات سيويه ١١٩/١، والإنصاف ٦٢/١، وشرح التسهيل السفر الأول ١/٣٤، وشرح الرضي ١/٩٤، وخزانة الأدب ١/٤٠٨.

الشاهد فيه قوله: (أكل عام نعم) حيث قدر الشارح حذف مضاف وتقديره أكل عام إحراز نعم، أو نهب نعم وقدره الرضي أي حوايته، وذلك لأن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن اسم الذات ولذلك قدر له مضاف محذوف، قل ابن مالك في التسهيل السفر الأول ١/٤٣٣ - ٤٣٤: (ولا يعني ظرف زمان غالباً عن خبر اسم عين ما لم يشبه اسم المعنى بالحدوث وقتاً دون وقت أو نعم إضافة معنى إليه أو نعم، واسم الزمان خاص أو مسؤول به عن خاص ويعني عن خبر اسم معنى مطلقاً انتهى كلامه.

(١) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١/٤٣٦، وشرح الرضي ١/٩٥.

(٢) البقرة ١٩٧/٢، وثمها: ﴿الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج...﴾.

(٣) ينظر شرح الرضي ١/٩٥ والعبارة منقولة منه بتصريف قل الرضي: وإذا كان ظرف المكان

نحو (اليوم الأحد) وأجاز بعضهم نصب ما أصله المصدر، نحو (اليوم السبت والجمعة) نظر إلى أصله، وأجاز هشام والفراء<sup>(١)</sup> النصب في أيام الأسبوع كلها على تأويل اليوم بالآن.

قوله: (فالأكثر أنه مقدر بجملة) يعني ما وقع من الظرف والحرف معاً، لأنهم يطلقون معاً اسم الظرف، نحو (زيد خلفك) و(زيد في الدار) فإنه يجب ذكر تقديم العامل، لأن الظرف معمول، والمعمول لا بد له من عامل، ولكن لا يظهر، لأن الظرف قد صار كالعوض عنه، وأجاز ظهوره بعضهم محتجاً بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ سَتَقَرُّا عَنْدَهُ﴾<sup>(٢)</sup> ولا حجة لهم فيها لأن (عنده) يتعلق بالرؤية لا خبر، و(مستقراً) حال لأن الظرف والحرف يتعلقان بمحذوف، حيث يقمان خبراً لمبتدأ، أو صلة لموصول أو صفة لموصوف، أو حالاً للذي حال<sup>(٣)</sup>، وما عدا ذلك متعلقاً فيه بوجود أو ما هو في حكم الوجود، واختلف ما المقدر؟ فزعم ابن السراج<sup>(٤)</sup> أنه لا يحتاج إلى تقدير، لأن الكلام تام ولأنه لا يجوز ظهوره، لأنه يقال (إن في الدار زيداً) ولا يجوز (إن استقر) ولا مستقر في الدار زيد، وذهب الأخفش<sup>(٥)</sup> وطاهر<sup>(٦)</sup>، وروي عن سيبويه<sup>(٧)</sup>، أنه بقدر بمفرد اسم فاعل لأنه أصل الخبر

خبراً عن اسم عين سواء كان اسم مكان أو لا، فإن كان غير متصرف نحو (زيد عندك) فلا كلام في امتناع رفعه، وإن كان متصرفاً وهو نكرة فالرفع راجح نحو: أنت مني مكان قريب).

(١) ينظر شرح الرضي ٩٦/١، ومجمع الهوامع ٢٦/٢.

(٢) النمل ٤٠/٢٧، وتماهها: ﴿قُلِ الَّذِي عَنْدَهُ عِلْمُ مِنَ الْكِتَابِ أَنْ آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَأَوْهُ سَتَقَرُّا عَنْدَهُ قُلْ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي...﴾.

(٣) ينظر الإنصاف ٥٢/١، وشرح المفصل ٩١/١، وشرح المصنف ٢٤، وشرح الرضي ٩٣/١.

(٤) ينظر الأصول ٦٣/١، والجمع ٢٢/٢.

(٥) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٤٣٦/١ - ٤٣٣.

(٦) ينظر شرح المقلمة المحسبة ١٧٧ - ١٨٧.

(٧) ينظر الكتاب ٤١٨/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٣٦/١ - ٤٣٣.

الأفراد، ولأنه قد ظهر مفرداً حيث ظهر، وتقديره حاصل أو مستقر، وقال الفارسي<sup>(١)</sup>، والزنجشري<sup>(٢)</sup>، والمصنف<sup>(٣)</sup> روي عن سيبويه أيضاً أنه يقدر فعل، تقديره (حاصل) أو (استقر)<sup>(٤)</sup> وحجتهم أنه عامل في الظرف، وأصل العمل للأفعال، ولأن الصلة لا تقدر إلا بجملة، ومنهم من جمع بين القولين، فقال: تقدر في الصلة جملة، وفي ما عداها مفرد، وعلى كلا التقديرات، لما حذف الفاعل انتقل الضمير الذي كان فيه إلى الظرف، على كلام الفارسي<sup>(٥)</sup> ومن تابعه، ويقال إنه مرفوع بالظرف مجازاً، وكذلك الظاهر، نحو (زيد في السدار أبوه) مرفوع بالظرف مجازاً ومحل الظرف الرفع، وقال السيرافي<sup>(٦)</sup> هو باق في المحذوف [ظ ٣٠] ومحل الظرف النصب.



### وجوب تقديم المبتدأ

قوله «وإذا كان المبتدأ مشتملاً على ما له صدر الكلام» يعني أن أصل المبتدأ التقديم، لأنه محكوم عليه، والخبر التأخر، لأنه محكوم به، وقد تعرض أشياء توجب تقديمه، فذكر الشيخ أربعة:

(١) ينظر رأي الفارسي في المجمع ٢/ ٢٢، وشرح التسهيل السفر الأول ١/ ٤٣٦ - ٤٣٣.

(٢) ينظر المفصل ٥٦، وشرحه لابن يعيش ١/ ٩١.

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٤.

(٤) ينظر شرح التسهيل ج ١، ١/ ٤٣٦ قل ابن مالك: فلهذه المرجحات وافقت الأخفش بقولي في الأصل، معمول في الأجود لاسم فاعل كون مطلق وفقاً للأخفش تصريحاً، ولسيبويه إيماء وخالف ما ذهب إليه أبو علي والزنجشري من جعل الظرف جملة، وينظر شرح المفصل ٩١/ ٩١.

(٥) ينظر المجمع ٢/ ٢٢.

(٦) ينظر رأي السيرافي في هامش الكتاب ١/ ٤١٥، وشرح التسهيل السفر الأول ١/ ٤٣٣.

الأول قوله: (إذا كان المبتدأ مشتملاً على ماله صدر الكلام) وإنما قال مشتملاً ولم يقل له صدر الكلام لعمومه، إذ قد يكون مشتملاً على ما له صدر الكلام وليس بصدر، نحو: (غلامٌ من ضربت)؟ والذي له صدر الكلام، ضمير الشأن<sup>(١)</sup>، والاستفهام، وأسماء الشرط، وكم الخبرية، والمضاف إلى أحدهما، ما خلا ضمير الشأن، فإنه لا يضاف إليه لإيهامه، ولام الابتداء، والنفي، والتعجب، وما خرج مخرج المثل مثاله: ﴿هو الله أخذ﴾<sup>(٢)</sup> (ومن جاءك)؟ و(من تكرم أكرم) و(وكم رجل ضربت)؟ و(غلامٌ من جاءك) و(غلامٌ من تضرب أضرب) و(غلامٌ كم رجل ضربت) و(لزيد قائم)، (ما أحسن زيدا) و(ما زيد قائم)، (وسلامٌ له) و(ويلٌ له).

قوله: (مثل من أبوك)؟ هذا مثل الاستفهام، قل لحجم الدين: <sup>(٣)</sup> وهذا المثل لا يستقيم إلا على مذهب سيبويه<sup>(٤)</sup> إن (من) مبتدأ و(أبوك) خبره، وعند غيره (من) [في] <sup>(٥)</sup> هذا المثل خبر، لأن الذي بعدها معرفة<sup>(٦)</sup>، فيجب أن يكون هو المبتدأ، والمثل المتفق عليه (من قام)؟ و(ما جله بك) و(أيهم قام)؟

(١) ينظر شرح المصنف ٢٤، وشرح الرضي ٩٧/١.

(٢) الإخلاص ١/١١٢.

(٣) ينظر شرح الرضي ٩٧/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٣٩٥/١ - ٤٠١.

(٤) ينظر الكتاب ١٦١/٢، وشرح الرضي ٩٧/١، وقال ابن مالك والمبتدأ عند سيبويه في نحو (كم مالك؟) كم مع أنه نكرة والخبر مالك مع أنه معرفة، وكذا نحو: (مررت برجل أفضل منه أبوه) أفضل عنده مبتدأ وأبوه خبر، فجعل النكرة مبتدأ والمعرفة خبر، شرح التسهيل السفر الأول ٤٠١/١.

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) ينظر شرح المفصل ٩٨/١.

الثاني والثالث: قوله: (أو كانا معرفتين، أو متساويين) يعني المبتدأ أو الخبر فـ (المعرفتين) نحو (زيد القائم)<sup>(١)</sup> و (المتساويين).

قوله: (أفضل منك أفضل مني) ولا فرق بين أن يكون المبتدأ والخبر اسمين نحو: (زيد أخوك) أو أحدهما وصف نحو (زيد القائم) لأنه مبنية على جواز كون الصفة مبتدأ خلافاً للرازي، والأمام يحیی بن حمزة<sup>(٢)</sup> فإنهما يجيزان تقديمها وتأخيرها، لأنها متعينة عندهما للخبرية لكونها مسندة في المعنى: فكيف يسند إليها واعترض مذهبهم بنحو (القائم العالم) فإن هنا لابد من جعل أحدهما مبتدأ، وأجيب عما أوردوه، بأننا لا نجيز عن الصفة إلا بتأويلها بالاسم، فلذا قيل (القائم زيد) فمعناه الذات المتصفة<sup>(٣)</sup> بالقيام زيد أو مسمى زيد، ووجوب تقدم المبتدأ في المعرفتين، والمتساويين مذهب البصريين<sup>(٤)</sup>، لئلا يلتبس، لأن المعنيين مختلفان، لأنك إذا قلت (زيد العالم) جاز أن يكون غير زيد عالم وأما زيد فلا يكون إلا العالم، وإذا قلت (العالم زيد) وجب أن يكون العالم زيد ولا يخرج شيء منه عن زيد، ومنهم من أجاز التقديم والتأخير مطلقاً وابن مالك<sup>(٥)</sup> وغيره فصل، بأنه إن كان ثم قرينة جاز التقديم والتأخير نحو:

[١٠٦] بنونا بنو ابنائنا وبنائنا

بنوه من أبنة الرجال الأبعاد<sup>(٦)</sup>

(١) في الأصل (لقائم) وهو تحريف والصواب ما أثبتته.

(٢) ينظر الأزهار الصافية ٢١٤ - ٢١٥.

(٣) ينظر شرح الرضي ٩٧/١.

(٤) ينظر شرح ابن عقيل ٢٢٨/١.

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك الجزء الأول ٤٠٢/١، وشرح الرضي ٩٧/١.

(٦) البيت من البحر الطويل، وينسب للفرزدق وهو ليس في ديوانه المطبوع، ينظر -



ولخو:

(١) [١٠٧] لعب الأفاعي القاتلات لعباً \_\_\_\_\_

أي بنو أبنائنا بنونا، ولعابه لعب الأفاعي، وإلا لم يحز.

الرابع: قوله: (أو كان الخبر فعلاً له، مثل: ((زيد قام))) يعني أن يكون الخبر فعلاً للمبتدأ، فإنه لو قدم الخبر التيسر الفاعل، وأجازه الكوفيون<sup>(٢)</sup> مطلقاً، وفصل ابن مالك والسكاكي<sup>(٣)</sup> بأنه إن كان ثم ضمير بارز نحو (الزيدان قاما) و(الزيدون قاموا) جاز التقديم، وإلا لم يحز، وما يجب فيه تقديم المبتدأ أن يكون قبل (إلا) نحو: (ما زيد إلا في الدار) أو بعد (إنما)، نحو: (إنما زيد في الدار) لأنه يفيد حصر المبتدأ على الخبر

الإنصاف ٦٦/١، وشرح المفصل ٩٩/١، ١٢٢/٩، وشرح التسهيل السفر الأول ١/١٠٢، وشرح الرضي ٩٧/١، ومغني اللبيب ٥٨٩، وشرح شواهد المغني ٢/٤٤٨، وشرح ابن عقيل ٢٢٣/١، وجمع المومع ٣٢/٢، وخزانة الأدب ٤٤٤/١.

والشاهد فيه قوله: (بنونا بنو أبنائنا) حيث قدم الخبر وهو بنونا على المبتدأ وهو (بنو أبنائنا) مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف فإن كلا منهما مضاف إلى ضمير المتكلم وذلك لوجود قرينة معنوية تعين المبتدأ منهما.

(١) البيت من البحر الطويل وعجزه:

وأرأي الجنا اشتارته أيد عواسل

وهو لأبي تمام الطائي كما في ديوانه ٢٤٢/١، وينظر شرح الرضي ٩٨/١، والعواسل: جمع عاسلة وهي ذات العمل الصالح، وأرأي: العمل، ينظر اللسان ملحة (عسل) ٤/٢٩٤٥، والتمثيل فيه قوله: (لعب الأفاعي لعبه) حيث استوى المبتدأ والخبر وكلاهما معرفة وكلاهما مضاف إلى معرفة فيجوز التقديم والتأخير كما أشار الشارح.

(٢) ينظر شرح المفصل ٩٢/١، والإنصاف ٦٥/١ وما بعدها.

(٣) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١/٤٠٣ وما بعدها. قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ١/٤٠٤ ما نصه: وما يمنع تقديم الخبر اقترانه بالفاء نحو الذي يأتي في درهم، لأن سبب اقترانه بالفاء وشبهه بحواب الشرط فلم يحز تقديمه، كما لا يجوز تقديم جواب الشرط، ينظر رأي السكاكي في مفتاح العلوم ٨٧.

فلوقدلت الخبر لانعكس ومنها [و٣٦] أن يدخل الفاء على الخبر نحو: (الذي يأتيه فله درهم) أو لام الابتداء على المبتدأ، نحو: (لزيد قائم).

### وجوب تقديم الخبر

قوله: (وإذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام) [مثل: أين زيد]<sup>(١)</sup> هذا القسم الثاني: الذي يوجب تأخير المبتدأ وتقديم الخبر، فمنها أن يتضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام، وقيد الخبر بالمفرد لأنه إذا كان جملة لم يجب تقديمه على المبتدأ، لأن تقدمه على جزئه<sup>(٢)</sup> نحو (زيد أين بيته).

قوله: (أو كان مصححاً [له])<sup>(٣)</sup> يعني أو كان تقديم الخبر مصححاً لحيء المبتدأ نكرة، فإنه يجب تقديمه، نحو (في الدار رجل) فإنه قد تخصص المبتدأ بتقديم الخبر عليه، فلو أضر لزال التصحيح، ولم يصح الابتداء بالنكرة، خلافاً للكوفيين<sup>(٤)</sup>، فارتفاع (الرجل) عندهم بالفاعلية، قل نجسم الدين: الأولى أن العلة في إيجاب تقدم الظرف خبراً عن المبتدأ النكرة خوف لبس الصفة مع كثرة استعمال الظرف خبراً، فلوقل وقوع الظرف خبراً عن النكرة، اغتفر اللبس القليل<sup>(٥)</sup>، وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدأ النكرة نحو: (قائم رجل)، لارتفاع اللبس، ولا يعينه للخبرية، بل

(١) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٤.

(٣) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٤) ينظر شرح الرضي ٩٩/١، وقد نقل العبارة بتصريف.

(٥) ينظر شرح الرضي ٩٩/١.

يحتمل أن يكون (رجل) <sup>(١)</sup> بدلاً من (قائم)، وأن يكون مبتدأ بخلاف (في الدار رجل) فإنه يتقدم الظرف يتعين للخبرية.

قوله: (أو متعلقة ضمير في المبتدأ، نحو: ((على التمرة مثلها زيداً))  
[أو كان ضميراً] <sup>(٢)</sup> أي متعلق الخبر، وهو التمرة، ضمير في المبتدأ، وهو مثلها، فلو قدمت المبتدأ لعاد الضمير إلى غير مذكور، وقد اختلف في تأويله، فقال ركن الدين: <sup>(٣)</sup> يحتمل أنه أراد بالتعلق تعلق الحروف بالأفعال، فيكون الخبر المحذوف وهو حاصل أو حاصل (وعلى التمرة) متعلق به، وفيه نظر؛ لجواز أن يقل (على الله عبده متوكل) فإنه تقدم المبتدأ هنا وهو (عبده) على خبره وهو (متوكل) مع أن فيه ضميراً متعلق بالخبر، وهو (على الله)، فلو قل: وكان الخبر ظرفاً تسلم، واعترضه الوالد بأنه قوله غير شامل، لأنه يخرج منه:

[١٠٨] ..... ولكن ملء عين جفونها <sup>(٤)</sup>

(١) في الأصل (رجلاً) وهو سهو.

(٢) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحقة.

(٣) ينظر الوافية في شرح الكافية، ٦٨ - ٦٩.

(٤) البيت من البحر الطويل، وهو لـ (نصيب بن رباح) في ديوانه ٦٨، وصدره:

أهابك إجلالاً وما بك قدرة ..... على

ويروي حبيبها بك جفونها، وينسب للمجنون في ديوانه ٥٨، ينظر شرح ديوان الحماسة ٣٦٣، وسمط اللالي ٤٠١/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٠٩/١، وأوضح المسالك ٢١٥/١، وشرح ابن عقيل ٢٤١/١.

والشاهد فيه قوله: (ملء عين حبيبها) فإنه قدم الخبر وهو قوله (ملء عين) المبتدأ وهو حبيبها لاتصال المبتدأ بضمير يعود على ملابس الخبر وهو المضاف إليه، فلو قدمت المبتدأ مع أن رتبة الخبر التانيخ لعاد الضمير على متقدم لفظاً ورتبة وهذا لا يجوز ولكن بتقديم الخبر وقد رجع الضمير على متقدم لفظاً وإن كانت رتبته التانيخ وهو جائز.

وكلام المصنف مستقيم، لأن مراده بالتعلق الذي لا ينفك عنه الخبر، ولا تفاقه فيدخل فيه المضاف وغيره، ولم يرد التعلق الذي يراد في تعلق الحروف والظروف، ولا التعلق المعنوي الذي هو الاستدعاء، وإنما أراد الارتباط اللفظي، قل ركن الدين: <sup>(١)</sup> وبجمل أنه أراد بالخبر، الخبر لفظاً، وهو الجار والمجرور، وأراد بالتعلق المجرور فلم يقع الإشكال انتهى، فيقال متعلق بكسر اللام، ويعني بالتعلق جزء الخبر، فقولك (على التمرة) خبر، والمجرور جزؤه، وانتصاب زيد على التمرة، ويجوز رفعه على البدل من (مثلها)، ورفع ونصب مثلها على أنه مبتدأ، ومثلها صفة له تقلمت عليه فانتصب على الحل نحو (في الدار واقفاً رجلاً).

قوله: (أو عن أن) يعني أو كان الخبر عن (أن) المفتوحة والمشددة، وجب تقديمه لئلا يلتبس بالمكسورة في الصورة، أو بـ (أن) التي بمعنى (لعل)، أو لئلا يدخل عليها (إن) المكسورة <sup>(٢)</sup>، فيقول: (إن أنك منطلق عندي) وأجازها الأخفش <sup>(٣)</sup>، قياساً على المصدرية، نحو: «وإن تصبروا خير لكم» <sup>(٤)</sup> أي قياساً في دخول العوامل عليها مثل: «علم أن سيكون منكم مرضى» <sup>(٥)</sup> وأما إن وليت المفتوحة المشددة (أما) تقلمت باتفاق نحو قوله:

[١٠٩] دأبى اصطبل وأما أني جزع

يوم النوى فليوجد كديبرني <sup>(٦)</sup>

(١) ينظر رأي ركن الدين في الوافية شرح الكافية ٦٥.

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٤ - ٢٥، وشرح الرضي ١٠٠/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٠٨/١ - ٤٠٩.

(٣) ينظر الجمع ٣٦/٢.

(٤) النساء ٢٥/٤.

(٥) الزمل ٢٠/٧٣.

(٦) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٤٠٩/١، وينظر مغني -

[ظ ٣١]

ومن وجوه تقدم الخبر، أن يكون قبل (إلا) أو قبل المبتدأ بعد (إنما) نحو:  
(ما في الدار إلا زيد) و(إنما في الدار زيد) وكذلك إذا كان بتقديم الخبر  
يفهم معنى لا يفهم بتأخره وجب تقديمه نحو (تميمي أنا) إذا قصدت بيان  
أنك من تميم، والتفخر بها<sup>(١)</sup>، وأما ما عدا هذه الأشياء فجائز فيه  
التقديم، إذا أردت الاهتمام بإفادة السامع الحكم من أول وهلة نحو: (قائم  
زيد) والتأخير نحو: (زيد قائم) إذا لم يرد ذلك خلافاً للكوفيين  
والأخفش<sup>(٢)</sup>، فإنهم منعوا من تقدم الخبر، لأنك لو قلتمته وقلت: (قائم  
زيد) لارتفع زيد عندهم بالفاعلية وبطل المبتدأ، لأنهم يعلمون الصفة  
من غير اعتماد، وأجاز بعضهم التقدم حيث يكون العائد منصوباً نحو:  
(زيد ضربته).

### تعدد الخبر

قوله: (وقد يتعدد الخبر، مثل زيد عالم عاقل) يعني مع اتحاد المبتدأ،  
وفيه تفصيل، وهو أن نقول: إن اتحد فجائز نحو (زيد قائم قاعد) وإن تعدداً

اللبيب ٣٥٦، وشرح شواهد المغني ٦٦٧/٢، وأوضح المسالك ٢١٣/٨، وجمع الهوامع ٣٦/٢.  
ويروى: عندي بلد دأبي.

والشاهد فيه قوله: (أما أنني جزع... فلوجد) حيث ولي أما المفتوحة فهي مبتدأ من المصدر  
المزول وتقدم على خبره الذي هو الجار والمجرور، وجاز تقدم المبتدأ وهو مصدر مؤول لأن  
اللبس وهذا التقدم باتفاق كما ذكر الشارح.

(١) ينظر شرح الرضي ١/ ١٠٠ والعبارة مأخوذة بتصريف دون أن يعزوها إلى مصدرها، وينظر  
شرح المفصل ٩٢/٨، الإنصاف ٦٦/١.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٢/ ١، والجمع ٣٤/٢ - ٣٥

لفظاً أو معنى نحو: (زيد وعمرو قائم وقاعد) و(زيد وعمرو وبكر سائر وقائم وقاعد) أو معنى (الزيدان قائمان) و(الزيدون قائمون) أو أحدهما لفظاً، أو أحدهما معنى نحو: (زيد وعمرو قائمان) و(زيد وعمرو وبكر قائمون) و(الزيدان قائم وقاعد) ومنه (الفرس أسود وأبيض) و(الزيدون سائر وقائم وقاعد) جاز ذلك، والواو واجبة، وفي كل منهما ضمير يعود إلى مبتدئه.

وإن تعدد المبتدأ واتحد الخبر فلا يظهر الجواز حيث يصح المعنى<sup>(١)</sup> نحو: (الأصدقاء نسب وإخوة)، والناس تزيد في المبالغة، قل:

[١١٠] إنما النسل أناساً

مست فلنسل الفنسل<sup>(٢)</sup>

وإن اتحد المبتدأ وتعدد الخبر، فهي مراد الشيخ<sup>(٣)</sup>، فإن تعدد لفظاً ومعنى، فإن كان بعاطف فأخبار باتفاق، وفي كل واحد ضمير يعود إلى المبتدأ نحو (زيد العالم والعامل والكريم) وإن كان بغير عاطف نحو: ﴿وَفُو الْغُفُورِ الْوَفُورُ، ذُو الْمَرْشِ الْمَجِيدُ﴾<sup>(٤)</sup>. ونحو:

[١١١] من يك قابلاً فها أنا بتي

مقيظ مصيف مشيتي<sup>(٥)</sup>

(١) ينظر شرح المصنف ٢٥، وشرح الرضي ١/ ١٠٠، وشرح المفصل ١/ ٩٩.

(٢) لم أقف على قائل له أو مصدر.

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٥.

(٤) البروج ٨٥/ ١٤ - ١٥.

(٥) الرجز لرؤبه بن العجاج في ملحقات ديوانه ١٨٩، وينظر الكتاب ٢/ ٨٤، وشرح أبيات سيويه

٢/ ٢٣، والإنصاف ٢/ ٧٢٥، وشرح المفصل ١/ ٩٩، وشرح التسهيل السفر الأول ١/ ٤٤٣،

واللسان ملحة (بنت) ١/ ٢٠٥، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٧، ومعجم الهوامع ٢/ ٥٣.



فذهب الزنجشري<sup>(١)</sup> والمصنف<sup>(٢)</sup> إلى إنها أخبار ومنهم من قل: الأول خبر، والباقي صفات وفي كل منهما ضمير على كلا القولين، وإن تعدد معنى فهي ضربان، الجمع والأسماء التي تقع على القليل والكثير، كالصادر وأسماء العموم، فأما الأسماء فجائز نحو (زيد عدل وصوم) و«ذلك الكتاب»<sup>(٣)</sup> وأما الجمع فأجازه بعضهم مع قصد المبالغة نحو: «رب أرجعون»<sup>(٤)</sup> فليس بخبر وقد قيل فيه: إنه يريد ملائكة الموت. وإن تعدد لفظاً نحو (الزمان حلوحامض) و:

[١١٢] ..... يقظان هاجع<sup>(٥)</sup> .....

(وزيد قائم قاعد) فالأصح لا يجوز دخول العاطف، وبعضهم أجازه<sup>(٦)</sup>،

والشاهد فيه قوله: فهذا بثي مقيظ مصيّف مشتي، فهي أخبار متعددة لمبتدأ واحد من غير عاطف... وهذا ما ذهب إليه الزنجشري وابن الحاجب كما ذكر الشارح.

(١) ينظر الفصل ٣٠، وابن يعيش ٩٩/١ - ١٠٠.

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٥، وأما ابن الحاجب ٥٧٩/٢.

(٣) البقرة ٢/٢.

(٤) المؤمنون ٩٩/٢٣ وهي بتمامها: (حتى إذا جاء أحدهم الموت قل رب أرجعون).

(٥) هذا جزء من بيت البحر الطويل، وهو لحميد من ثور في ديوانه ١٠٥، ينظر الشعر

والشعر ٣٩٨/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٤٣/١ وشرح ابن عقيل ٢٥٩/١، وخزانة

الأدب ٢٩٢/٤.

والبيت بتمامه:

ينام بإحدى مقلتيه ويتقي بأخرى المنايا فهو يقظان هاجع

ويروى في شرح ابن عقيل نائم بدلاً عن هاجع.

الشاهد فيه قوله: (فهو يقظان هاجع) حيث تعدد الخبر بدون حرف العطف قل ابن مالك

في شرح التسهيل وعلامة هذا النوع صحة الإقتصار على واحد من الخبرين أو الأخبار

السفر الأول ٤٤٣/١.

(٦) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٤٤٣/١.

والأكثر، منهم المصنف<sup>(١)</sup>، يجعلها أخباراً متعلقة في اللفظ ويجعل في كل واحد ضميراً، ومنهم من يكفي بضمير واحد وبعضهم جعل الثاني صفة للأول، لأن المعنى: حلوفيه حموضة، لأنهما لو كانا خبرين لزم أن المعنى حلوفي حل، حامض في حل، قل: لأن الصفة قد توصف نحو (عالم فطين) و(طبيب ماهر) أي فطين في علمه، وماهر في طبه، وضعف هذا القول بأنه يلزم فيه اجتماع الضدين، لو كان المعنى حلاوة حامضة ولا يلزم هذا على القول الأول، لأنهما راجعان إلى الرمان، بعض أجزائه حلو، وبعضه حامض، فكانه قيل: في جزء منه حلاوة، وفي جزء [٣٢] منه حموضة<sup>(٢)</sup>، وليس قولك: (هذا الفرس أسود أبيض) منه بل هو من المبتدأ المتعدد، نحو (الزيدان عالم وجاهل) كأنك أردت بعضه أبيض وبعضه

(١) ينظر شرح المصنف ٢٥، وأما به ٥٧٩/٢، والرضي ١٠٠/١.

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ٢٥٧/١ وما بعدها، وشرح المفصل ٩٩/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٤٣/١ قل ابن مالك في شرح التسهيل في الصفحة ٤٤٢ وما بعدها: تعدد الخبر على ثلاثة أصرب:

أحدهما: أن يتعدد لفظاً ومعنى لا لتعدد الخبر عنه مثل الآيتين في سورة البروج، وكقولك الراجز:

من كان ذا يست.....

ثانيها: أن يتعدد لفظاً ومعنى لتعدد الخبر عنه حقيقة مثل قول الشاعر:

يداك يدٌ خيرٌها يرنجس      وأخسرى لأعدائها غالظه

أو لتعدد الخبر عنه حكماً كقوله تعالى: (اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الأموال والأولاد)

ثالثها: أن يتعدد لفظاً دون معنى بقلبه مقام خبر واحد في اللفظ والمعنى كقولك: هذا حلو حامض بمعنى مز، وكقولك هو أعسر أيسر بمعنى أبيض، أي عمل بكلماته، انتهى بتصرف.

أسود كما أردت أحد الزيددين عالم والأخر جاهل. وإن اختلفا في اتحاد المبتدأ أو تعدده، فإنه لما كان يمكن التمييز في الفرس بين الأسود والأبيض، أشبه المبتدأ المتعدد، ولما لم يكن تمييز الجزء الحلو والحامض، أشبه المبتدأ المتحد، قل اليميني<sup>(١)</sup> لا يجوز أن يعود من كل واحد منهما ضمير، لأنه يصير التقدير: كله حلو، وكله حامض فيؤدي إلى الجمع بين ضديين، ولا خلّوهما عنه، لأنه ينقض قاعدة الصفة المشتقة، ولا عودة من أحدهما لما فيه من التحكم، لأنه يكون هو الخبر لعود الربط منه، فلم يبق إلا أن يقدر الاسمين بمعنى اسم واحد فاحتمل للضمير، وهو مز<sup>(٢)</sup>.

قل ابن جني: وهذا الموضع كان أبو علي يخاطب به خاصة أصحابه ستين سنة، وما أظنه فهمه إلا واحد أو اثنان.

### دخول الفاء في خبر المبتدأ

قوله: (وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط) [فيصح دخول الفاء في

(١) أغلب الظن أنه أراد إما إبراهيم بن محمد بن أبي عبد اسحاق اليميني النحوي المتوفى بعد الخمسة وهو من أعيان النحويين باليمن. صنف مختصرين في النحو وهما مختصر سيوييه والتلقين في النحو، ينظر البغية ١/ ٤٣٦. أو عمه الحسن بن اسحاق أبو محمد اليميني ويعرف بابن أبي عبد قل عنه الخزرجي: إمام النحلة في قطر اليمن وكان معاصراً لابن أخيه السابق ذكره، وكلاهما يلقب باليميني توفي قريباً من ٥٩٠ هـ صنف مختصراً في النحو يدل على فضله ومعرفة ينظر ترجمته في البغية ١/ ٥١١.

(٢) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٨/ ٤٤٤، وشرح ابن عقيل ٢٥٧/ ٨، وشرح المفصل ٩٩/ ٨، الهوامع ٥٣/ ٨-٥٤.

الخبر<sup>(١)</sup> قد لتقليل تضمن المبتدأ معنى الشرط، لأنه لا يكون إلا مع الإبهام والمعموم، لا لتقليل الفاء مع التضمن، فإنها مختارة.

ودخولها على الخبر واجب، وجائز، وممتنع:

أما الواجب فمع (أما) نحو (أما زيد فقائم) ولا تحذف إلا لضرورة، كقوله:

[١١٣] فلما القتال لا قتال لديكمو

ولكن سيراً في عراض للمواكب<sup>(٢)</sup>

أولاً ضمير القول نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَوْفَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾<sup>(٣)</sup> تقديره (فيقل لهم: أكفرتم)<sup>(٤)</sup> وإنما وجب الفاء مع (إن) لأن الجزاء جملة اسمية وهي أجنبية فدخلت للربط.

أما الجائز فحيث ذكر الشيخ<sup>(٥)</sup>.

قوله: (وذلك الاسم الموصول بفعل أو ظرف، نحو: ((الذي يأتي

(١) ما بين حاصرتين زينة من الكفاية المحققة.

(٢) البيت من الطويل، وهو للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ٤٥، ينظر المقتضب ٢ / ٨١، وأما ابن الشجري ١ / ٢٨٥، وشرح شواهد الإيضاح ١٠٧، والمقتصد في شرح الإيضاح ٣٦٨، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٤٦، وشرح الرضي ١ / ١٠١، والجنى الثاني ٥٢٤، ومغني اللبيب ٨٠، وشرح شواهد المغني ١ / ١٧٧، وشرح ابن عقيل ٢ / ٣٩١، وجمع الفوامع ٤ / ٢٥٦، وخزانة الأدب ١ / ٤٥٢.

والشاهد فيه قوله: (لا قتل لديكم) حيث حلف الفاء الداخلة على خبر المبتدأ الواقع بعد أما ضرورة. فالقتل مبتدأ، ولا قتل لديكم خبر ويروى المراكب بدل المواكب.

(٣) آل عمران ٣ / ١٠٦.

(٤) ينظر شرح الرضي ١ / ١٠١، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٤٧، وشرح المصنف ص ٢٥، وشرح المفصل ١ / ١٠٠.

(٥) كما في المتن من الكفاية المحققة وهي التي ذكرت.

فله درهم) هذه الموصولة بفعل، والظرف محو: (الذي في الدار فله درهم) ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup> وإنما قال: الاسم الموصول بفعل ليخرج الحرف الموصول باسم الفاعل والمفعول، لا تقول (القائل فله درهم) ولا (المضروب فله درهم) وأجازه المبرد<sup>(٢)</sup> والكوفيون<sup>(٣)</sup> مستدلين بقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾<sup>(٤)</sup> ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاعْلَمُوا﴾<sup>(٥)</sup> ورد بأنه لو كان منه لكان المختار النصب لأنه مثل (زيداً فاضربه) والقراء متفقون على الرفع<sup>(٦)</sup>.

قوله: (والنكرة الموصولة بهما) يعني بالظرف والفعل، مثاله: (كل رجل في الدار فله درهم) أو (يأتيني فله درهم) وزاد السخاوي<sup>(٧)</sup>، النكرة

(١) النحل ١٦/ ٥٣ وهي بضمها: (وما بكم من نعمة فمن الله ثم إذا مسكم الضر فإليه تجأرون).

(٢) ينظر المقتضب ٣/ ٢٢٥، والمجم ٢/ ٥٦.

(٣) ينظر المجم ٢/ ٥٦.

(٤) النور ٢٤/ ٢.

(٥) المائدة ٥/ ٣٨.

(٦) الأمر فيه تفصيل وهو كالتالي: قرأ الجمهور (الزانية والزاني) بالرفع، وقرأ عيسى بن عمر الثقفي وابن أبي عبيدة (الزانية) بالنصب وهو أوجه عند سيبويه حيث قل في ١/ ١٤٤، وقد قرأ أناس: (والسارق والسارقة) و (الزانية والزاني) وهو على ما ذكر لك من القوة، ولكن أبت العلة إلا القراءة بالرفع وإنما كان الوجه في الأمر والنهي النصب لأن حد الكلام تقديم الفعل وهو فيه أوجب، وقرأ ابن مسعود (والزان) بغير الياء.

قل القرطبي في تفسيره: وأما القراء والمبرد والزجاج فإن الرفع عندهم أوجه والخبر في قوله: فاجلدوا لأن المعنى: الزانية والزاني مجلودان بحكم الله.

ينظر الكتاب ١/ ١٤٢ وما بعدها، وتفسير أحكام القرآن للقرطبي ٥/ ٤٥٥١، وتفسير البحر المحيط ١/ ٣٩٣.

(٧) السخاوي هو علي بن محمد بن عبد الصمد الإمام علم الدين أبو الحسن السخاوي النحوي المقرئ الشافعي كان بصيراً في القراءات وعلمها إماماً في النحو واللغة والتفسير.

الموصوفة باسم الفاعل، نحو: (كل رجل قائم فله درهم).

قوله: (مثل ((الذي يأتي فله درهم))) مثل الاسم الموصول بفعل، وقوله: (أوفي الدار) مثل الاسم الموصول بظرف، وقوله: (كل رجل يأتي) مثل النكرة الموصوفة بفعل، وقوله: (أوفي الدار) مثل النكرة الموصوفة بالظروف، ويفهم منه العموم، في كل نكرة موصوفة وهو المختار، ومنهم من شرط أن يدخل عليها (كل) فهذه يجوز دخول الفاء إذا قصد أن الأول سبب في الثاني، وإن لم يقصد لم تدخل.

وأما المحتنع فما عدا الواجب والجائز، وقد أجاز بعضهم دخولها نحو (زيد فقائم)<sup>(١)</sup> واحتج بقوله:

[١١٤] وقائلة خولان فانكح فئاتهم

(٢)

ومن تصانيفه شرح على المفصل وسفر السعافه وشرح أحاجي الزمخشري النحوية، وشرح الشاطبية ملت سنة (٥٥٨ أو ٥٥٩ هـ) ينظر بغية الوعاة ١٩٢/٢ - ١٩٣ والوفيات لابن خلكان ٣٤٥/١. ينظر رأيه في جمع المواع ١٦٣/٢.

(١) ينظر شرح المفصل ١٠٠/١، وينظر شرح الرضي ١٠٢/١. ومن أجاز دخول الفاء على خبر المبتدأ الذي لا يشبه أداة الشرط الأخفش، قل ابن مالك ورأيه في ذلك ضعيف. ينظر شرح

التسهيل السفر الأول ٤٤٩/١، وينظر شرح الرضي ١٠٢/١

(٢) البيت من الطويل وعجزه:

وأكرومة الحيين خلوا كما هيا

وهو بلا نسبة في الكتاب ١٣٩/١ - ١٤٣، وشرح أبيات سيبويه ٤١٣/١، والمقتصد في شرح الإيضاح ٣٦١/١، وشرح شواهد الإيضاح ٨٦، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٤٩/١، وشرح الرضي ١٠٢/١، ووصف المباني ٤٤٩، والجنى الداني ٨٧، ومغني اللبيب ٢١٩، وشرح شواهد المغني ٤٦٨/١، وجمع المواع ٥٩/٢، وخزانة الأدب ٣٦٥/١ - ٤٥٥.

والشاهد فيه قوله: (خولان فانكح فئاتهم) حيث رفع خولان على تقدير مبتدأ محذوف والتقديره هله خولان وذلك كما يقول الشارح نقلاً رأي سيبويه هله خولان وفانكح جملة.



برفع (خولان) وسيويوه<sup>(١)</sup> يقول: تقليد هذه خولان فانكح، جملة أخرى مسببة، [ظ ٣٢].

قوله: (وليت ولعل مانعان باتفاق)<sup>(٢)</sup> يعني دخول الفاء فيهما ممتنع، وكذلك في (كأن)، وإنما امتنع دخول الفاء في هذه الثلاثة، لأنها لا تدخل إلا على خبر محض<sup>(٣)</sup>، وهذه قد غيرت معنى الابتداء بجعل الجملة إنشائية فد(ليت) قلبته للتمني و(لعل) للترجي و(كأن) للتشبيه وأما (إن) و(أن) و(لكن) فمنعها الجمهور، وحكي عن سيويوه<sup>(٤)</sup> وذلك لأنه لا يجوز دخولها على الشرط، فكذلك ما يشبهه، وأجازها ابن مالك<sup>(٥)</sup> وجماعة من المغاربة، واحتجوا على المكسورة بقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ الْمُؤْمِنِينَ أَلْمُؤْمِنَاتُ لَمْ يَكُنُوا لَهُمْ مَعْلَقٌ﴾<sup>(٦)</sup> وفي المفتوحة بقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَلِلَّهِ خُمُسُهُ﴾<sup>(٧)</sup> وقوله:

[١١٥] علمت يقيناً أن ما حم كونه

فسمي امرئاً في صرفه غير نقيم<sup>(٨)</sup>

أخرى. وقال ابن مالك: علم أن زيادة الفاء في مثل هذا قد سهلها كون الخبر امرأ كما سهلها كون العامل مفعلاً ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١/ ٤٥٠ وينظر شرح الرضي ١/ ١٠٢.

(١) ينظر الكتاب ١/ ١٣٨.

(٢) في الكافية المحققة (بالاتفاق).

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٥، وينظر شرح الرضي ١/ ١٠٣.

(٤) ينظر شرح الرضي ١/ ١٠٣.

(٥) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١/ ٤٥٠ وما بعدها، وجمع المومع ٥٧/ ٢ وما بعدها.

(٦) البروج ٨٥/ ٢، وتعلمه: ﴿فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ﴾.

(٧) الأنفال ٨/ ٤١.

(٨) البيت من البحر الطويل وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ١/ ٤٥١، وشرح الأشموني ١/ ٣٢٥.

وفي (لكن) بقوله:

[١١٦] فوالله ما فلو فتكم قليلاً لكم

ولكن ما يقضى فسوف يكون<sup>(١)</sup>

وبعضهم أجاز دخولها في (أن) وحدها، وقد أشار إليه بقوله: (والحق بعضهم) (أن) بهما) يعني بدليت) و(لعل) في المنع واختلف من المجيز ومن المانع؟ فرواية المصنف<sup>(٢)</sup> والأكثرين المنع عن سيبويه<sup>(٣)</sup> لأن (إن) لا تدخل الشرط، فكذلك ما في معناه، فإذا دخلت (الفاء) فهي زائدة والجواز عن الأخفش، والفاء بمعنى الشرط وحجته أن (إن) لا تغير المعنى الإخباري، ورواية أبي البقاء<sup>(٤)</sup>، وركن الدين المكس<sup>(٥)</sup>، وهي أولى لقيام قرينة، لورود الفاء في القرآن، ولأن الأخفش<sup>(٦)</sup> يقول بزيادة الفاء،

والشاهد فيه قوله: (فسمى امرئ) حيث بقيت الفاء في الخبر سمي مع دخول أن المفتوحة على الجملة.

(١) البيت من البحر الطويل وهو للأفوه الأودي، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أمالي القالي ٩٩/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٥١/١، وشرح الأشعري ١٠٨/١، وشرح قطر الندى ١٤٩، والمقاصد النحوية ٣٦٥/٢، وجمع الهوامع ٦٠/٢.

الشاهد فيه قوله: (لكن ما يقضى فسوف يكون) دخول لكن على ما الموصولة تكفها عن العمل، وكذلك اقتران خبر لكن بالفاء وهذا ما أشار إليه الشرح.

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٥، وشرح الرضي ١٠٣/١.

(٣) ينظر المصادر السابقة.

(٤) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين الإمام عجب الدين أبو البقاء العكبري البغدادي الضرير النحوي الحنيلي توفي سنة ٦١٦ هـ ينظر ترجمته في بغية الوعاة ٢٨/٢ - ٤٠ صنف التبيان في القرآن، واللباب.

(٥) ينظر الوافية في شرح الكافية ٧١.

(٦) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٤٤٩/١.

وسيبيويه لا يقول بزيادتها.

### حذف المبتدأ

قوله: (وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازاً) قد للتقليل لأن الأصل عدم حذفه ولا بد في حذفه من قيام قرينه، وحذفه جائز، وواجب فلجائز قرينة حالية نحو:

قوله: ([كقول المستهل]<sup>(١)</sup>) (الهلal الليلة) أي هذا، ومنه قوله:

[١١٧] ..... إذا قل الحميس: نعم<sup>(٢)</sup>

أي هذه نعم، والمقالية في جواب السؤال كقولك: (صحيح لمن قال: كيف زيد؟) أي زيد صحيح، والموجب في مواضع منها؛ المصادر التي لا أفعال تظهر لها، إذا رفعت، وهي سماع، نحو (حمد الله) و(ثناء عليه)، (وسمع وطاعة) أي أمري حمد الله، ومنها الصفات المقطوعة إلى الرفع، نحو: (الحمد لله أهل الحمد) أي هو<sup>(٣)</sup> و(مررت بزيد العالم) قل تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾<sup>(٤)</sup> أي وهم. وقوله:

(١) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) البيت من السريع وثمالة.

لا يبعد الله التلب والغارات

وهو للمرفق الأكبر في إصلاح المنطق لابن السكيت ٦٠، والفصل ٢٥ وشرحه لابن يعيش

١/ ٩٤، ومغني اللبيب ٦٨٤، وشرح شواهد المغني ٨٨٩/ ٢ واللسان ملحة (عمم) ٤/ ٣٦١٣.

والتلب معناه ليس السلاح، والنعم واحد الأنعام.

والشاهد فيه قوله: (نعم) وهي خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هذه نعم).

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٥ - ٢٦، وشرح الرضي ١/ ١٠٣.

(٤) النساء ٤/ ١٦٢، وقرأ الحسن ومالك بن دينار وجماعة والمقيمون على العطف، وكذا هو في -

[١١٨] النازلين بكل معترك والطيبون<sup>(١)</sup> \_\_\_\_\_

أي وهم، وإنما وجب حذف المبتدأ هاهنا، لأنه لو ظهر المبتدأ أُخْرِجَتْ عن كونها صفات، ومنها المخصوص في باب (نعم) و(بشئ) على من جعله خبراً لمبتدأ محذوف، وكذلك (سيما) فيمن رفع ما بعدها، ومنها ما كان من الأمثال، أو ما يجري مجراها محذوف المبتدأ، فإنه يجب الاتباع، لأن الأمثال لا تغير، وما يأتي في الشعر من ذكر الديار نحو (دار لية) و:

[١١٩] دار لسلمي إذ (سلمي)<sup>(٢)</sup> جـ لرتي \_\_\_\_\_

أي تلك، نحو: (من أنت ؟ زيد) أي مذكورك زيد.



حرف عبد الله (أي ابن مسعود) وأما في حرف (أبي) فهو فيه والمقيم كما في المصاحف واختلف في نصبه على أقوال ستة أصحاب قول سيويه بأنه منصوب على المدح، ينظر الكتاب ٢/ ٦٣ - ٦٤، وتفسير القرطبي ٣/ ٢٠٩ - ٢١٠، والبحر المحيط ٣/ ٤١١ - ٤١٢.

(١) البيت من الكامل وهو للمخزوم بنت هفان في ديوانها ٤٣، وينظر الكتاب ١/ ٢٠٢، وشرح أبيات سيويه ١٦٨، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٣٤٩، والإنصاف ٢/ ٤٦٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢/ ٦٨٢، والبحر المحيط ٣/ ٤١١ - ٤١٢، وخزانة الأدب ٥/ ٤١ - ٤٢ - ٤٤. وعجزة:

والطيبون معاقد الأزر

وقبله قولها:

لا يبعثن قومي الذين هم سم العداة وأفة الجزر

النازلين بكل معترك والطيبون معاقد الأزر

ويروى هذا البيت كما ذكر ابن مالك بعبارة روايات، ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٢/ ٦٨٢، فهي أربعة أوجه ولكل وجه دلالة.

(٢) في الأصل (سلمي) ولا يستقيم الوزن بها.

## حذف الخبر

قوله: (والخبر جوازاً أي حذفه على ضربين: جواز ووجوب، فالجواز قرينة حالية.

قوله: (خرجتُ فلذا السبع): (إذا) هذه للمفاجأة، وقد اختلف فيها، فاختار ابن مالك<sup>(١)</sup> أنها حرفٌ والخبر محذوف، واختار الأكثرون ظرفيتها، فقل سيويوه<sup>(٢)</sup> والمبرد<sup>(٣)</sup> وطاهر<sup>(٤)</sup> إنها ظرف مكان فهي حينئذ الخبر، أي (خرجتُ فبالخضرة السبع) وقل الزمخشري<sup>(٥)</sup> والمصنف<sup>(٦)</sup> والزجاج<sup>(٧)</sup>: إنها ظرف زمان، والخبر محذوف وتقديره واقف، لأن ظروف الزمان لا يخبر بها [و٣٣] عن الجثث لنقصها، وأما الفاء الداخلة على إذا الفجائية، فقل الزيادي<sup>(٨)</sup> إنها جواب شرط مقدر، ولعله أراد بها فاء السببية وقل المازني<sup>(٩)</sup> هي زائدة، وقيل: عاطفة حملاً على المعنى أي خرجت ففاجأت كذا<sup>(١٠)</sup>، والمقالية في جواب الاستفهام، نحوه: (زيد) في جواب من قل (من عنك)؟

(١) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٣٧٥.

(٢) ينظر الكتاب ٣ / ٦٠ - ٦٤، وشرح المفصل ١ / ٩٥، وشرح الرضي ١ / ١٠٣.

(٣) ينظر المقتضب ٢ / ٥٦ - ٥٧.

(٤) ينظر رأي طاهر في شرح المقدمة الهية ٢٤٧.

(٥) ينظر المفصل ٢٥.

(٦) ينظر شرح المصنف ٢٥.

(٧) ينظر رأي الزجاج في الرضي ١ / ١٠٤.

(٨) ينظر رأي الزيادي في شرح الرضي ١ / ١٠٤.

(٩) ينظر رأي المازني في شرح الرضي ١ / ١٠٤.

(١٠) ينظر شرح الرضي ١ / ١٠٤ وهذه العبارة من قوله: (وأما الفاء حتى كذا) منقولة عن الرضي دون إسنادها إليه.

قوله: (ووجوباً فيما التزم في موضعه غيره) هذا الواجب في الخبر، ولم يذكر الواجب في المبتدأ، لأن بعضهم لا يميزه، لأنه عملة ولعلته اختاره، وله شرطان؛ أحدهما: القرينة ولا بد في كل محذوف من قرينة تدل على حذفه سواء كان فاعلاً، أو مفعولاً، أو مبتدأ أو خبر، لأن الخبر محط الفائدة، فلو خلا مكانه لتعطل عن الفائدة، لأنه لا يظهر في حل، بخلاف الجواز، فإنه يظهر تارة، ويكمن<sup>(١)</sup> أخرى، وحذفه في أربعة مواضع<sup>(٢)</sup>؛ الأول:

قوله: [مثل]<sup>(٣)</sup> (ولولا زيد لكان كذا) فإن: هنا قد حصل الشرطان، أما القرينة، فلأن (لولا) تدل على امتناع الشيء لوجود غيره، فكان منها إشعار بحكم الوجود، وأما الالتزام، فقد التزم في موضع الخبر وهو (موجود لكان كذا) وقد اختلف في المرفوع بعد (لولا) فقل الفراء<sup>(٤)</sup> إنه مرتفع بها، قل الوالد: ولعله يجعله مبتدأ وهي من عوامله، وقل الكسائي: إنه فاعل فعل محذوف، ويؤيده أنه وقع نكرة لمحو قوله:

[١٢٠] لولا اصطبل لأوى كل ذي \_\_\_\_\_<sup>(٥)</sup>

الأكثرون إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف وجوباً تقديره (لولا زيد موجود)<sup>(٦)</sup>. وقل الرماني وابن مالك<sup>(٧)</sup> [وابن]<sup>(٨)</sup>

(١) في الأصل (يكن) ولا وجه لها.

(٢) أي حذف الخبر في هذه المواضع الأربعة وجوباً. وقد عدنا الشرح

(٣) ما بين حاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ١/ ٣٣٤، وشرح الرضي ١/ ١٢٤.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) وهو رأي البصريين كما نقله الرضي، ينظر شرح الرضي ١/ ١٠٤.

(٧) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١/ ٣٧٦، وينظر شرح ابن عقيل ١/ ٢٥٠.

(٨) زيلة يقتضيها السياق.



الشجري<sup>(١)</sup> إن كان خاصاً وجب ظهوره، وإلا وجب حذفه، مثل الخاص  
قول المعري:

[١٣١] \_\_\_\_\_ فلولاً الغمد يمسه لسلاً<sup>(٢)</sup>

وقال الشافعي:

[١٣٢] ولولا الشعر بالعلمه يزري

لكنت اليوم أشعر من لبيد<sup>(٣)</sup>

ويستل لهم بقولها:

[١٣٣] فوالله لولا الله يخشى عواقبه

لزعزع من هذا السرير جوانبه<sup>(٤)</sup>

(١) ينظر رأي ابن الشجري والروماني في المجمع ٤٢/٢.

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو لأبي العلاء المعري في شرح التسهيل السفر الأول ١/٣٧٦،  
والجنى الداني ٦٠٠، ومغني اللبيب ٣٦٠ - ٧٠٢، وأوضح المسالك ١/٢٢١، وشرح ابن عقيل  
١/٢٥١، ومجمع الموامع ٤٢/٢، وصدرة.

يليب الرعب منه كل عصب

التمثيل فيه قوله: (فلولا الغمد يمسه) حيث ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد لولا وهو جملة  
(يمسه) مع فاعلها ومفعولها الكاف، وخبر المبتدأ الواقع بعد لولا يجوز ذكره كما يجوز  
حذفه إذا كان كونا خاصاً وقد دل عليه الدليل عند قوم. كما ذكره الشارح والجمهور على  
أن الحذف واجب لأنهم اختاروا أن خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كون عام، ومنهم من لحن  
المعري لأنه ذكر الخبر بعد لولا.

(٣) البيت من الوافر وهو للإمام الشافعي كما في ديوانه ٧٣.

والتمثيل فيه قوله: (لولا الشعر) حيث حذف الخبر بعد لولا وجوباً وتقديره (موجود)

(٤) البيت من البحر الوافر وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٩٤، وينظر شرح المفصل  
لابن يعيش ٩/٢٣، ودرصف المباني ٣٦٥، والمغني ٣٦١، وشرح شواهد المغني ٢/٦٦٨، واللسان  
ملحة (زعم) ٣/١٨٣٢ ويروى صدره في الرصف.

والله لولا الله لا شيء غيره

وقد لُحِّنَا<sup>(١)</sup>، ويؤول قولها: بأنه محمول على الحال، وجعل ما كان خلاصاً  
مصدراً مبتدأ نحو: لولا إمساك الفم وإزراء الشعر.

قوله: (ضربي زيداً قائماً) وهو كل مبتدأ هو مصدر<sup>(٢)</sup> أو بمعنى  
المصدر، وهو أفعال المضاف إلى المصدر منسوب إلى فاعله أو مفعوله  
أو إليهما، مذكور بعده حالٌ منهما، أو من أحدهما، مثل نسبه إلى الفاعل:  
(ذهابي راجلاً) و(أخطب ما يكون الأمير قائماً)<sup>(٣)</sup> ومثل نسبه إلى  
مفعول (أكثر شربي السويق ملتوتا) ومثل نسبه إليهما (تضاربنا  
قائمين) ومثل المذكور بعده حالٌ منهما جميعاً (ضربي زيداً قائمين)  
وكذلك (تضاربنا قائمين) ومثل الحال من أحدهما على البدل (ضربي  
زيداً قائماً) وقد اختلف تأويله مع اتفاقهم على رفع المصدر، أو ما أضيف  
إليه، فقل بعضهم، هو فاعل فعل محذوف أي وقع ضربي، وردّ بدخول  
عوامل المبتدأ والخبر عليه نحو: (إن ضربي زيداً قائماً) و(كان ضربي زيداً  
قائماً) وقل الأكثر: إنه مبتدأ، ثم اختلفوا، فقل ابن درستويه<sup>(٤)</sup> وطاهر:

وهذا الشاهد من مقطوعة لها قصة مثبتة في شرح شواهد المغني ٦٨/٢ وغيره.  
والشاهد فيه قوله: (لولا الله.... لززع) حيث جعلت لززع جواباً لـ (لولا) لأنها  
سبقت بقسم صريح، وهنا وجب حذف الخبر، لأن المبتدأ المقسم به صريح، وهو والله لولا  
الله، فلفظ الجلالة الثاني مبتدأ مقسم به صريح لذلك وجب حذفه كما ذهب إلى ذلك  
الشارح وابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٣٧/١.

(١) أي المعري الشافعي. إذ هما بعد عصر الاحتجاج.  
(٢) في الأصل (مصدراً)  
(٣) ينظر شرح المصنف ٢٥، وشرح الفصل ٩٦/١ - ٩٧، وشرح الرضي ١٠٤/١ - ١٠٥، وجمع  
الموامع ٤٠/٢.

(٤) هو: ابن درستويه هو عبد الله بن جعفر بن درستويه ولد سنة ٢٥٨هـ ومات ٣٤٧هـ، صنف  
الإرشاد في النحو: وشرح الفصيح والمقصود والممدود وغيرها، وينظر البنية ٣٦/٢، وينظر  
رأيه في شرح الرضي ١٠٥/١.

(١) لا خبر له لكونه بمعنى الفعل، لأن المعمول سلا سد الخبر كما في (أقائم الزيدان) ومعني ضربي زيدا قائماً أضربه قائماً ورد بأنه لو كان مثل: (أقائم الزيدان) لم يلزم الحل في موضع الخبر، وقل الأكثرون: لا بد له من خبر واختلف فيه، فروى بعض الكوفيين<sup>(١)</sup>، أنه الحل، لأنها كالظرف، ورد بأنها من تمام المصدر ومعموله له على قولهم، فكيف يكون خبراً عنه؟ وبأنه لم يعهد كونها خبراً، وقل الأكثرون إنه محذوف، واختلف فيه، فقل الأخفش، وروي عن عضد [ظ٣٣] الدولة: (٢) أن الخبر الذي سدت الحل مسده مصدر مضاف إلى صاحب الحل تقديره (ضربي زيدا ضربته قائماً) أي ما ضربي إلا إليه، إلا على هذا الضرب المقيد، وقل أكثر الكوفيين: (٣) إنه مقدر بعد الحل وجوباً والحل من معمول المصدر لفظاً ومعنى، وعاملها المصدر الذي هو المبتدأ، وتقديره (ضربي زيدا قائماً حاصل) وقل البصريون: إنه مقدر في موضع الحل متعلق للظرف، والحل من معمول المصدر معنى لا لفظاً، والعامل في الحل محذوف وتقديره: (ضربي زيدا حاصل إذا كان قائماً) فضربي مبتدأ مضاف إلى الفاعل وزيد معموله وحاصل خبره - إذا كان ظرف واقع موقع الخبر - وقائماً حل، وعاملها (كان)، وهي تامة، وصاحبها الضمير

(١) ينظر شرح المقدمة المحسبة ٣٦٣/٢، وشرح الرضي ١٠٥/١، والمجمع ٤٤/٢.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٠٥/١، ومجمع المومع ٤٤/٢.

(٣) عضد الدولة فتاحسرو بن الحسن بن بويه أبو شجاع بن ركن الدولة بن سلسان الأكبر، أحد العلماء بالعربية والأدب وله في العربية أمثلة حسة وأقوال نقل عنه ابن هشام الخضراوي في الإيضاح أشباه، وله صنف أبو علي الفارسي الإيضاح والتكملة ولد ٣٢٤هـ ومات سنة ٣٧٢هـ. ينظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/٢٤٧-٢٤٨.

(٤) ينظر شرح الرضي ١٠٥/١ حيث نقل الرضي رأي البصريين في حين نقله الشارح منه بتصريف دون أن يسند إليه، ورأي البصريين والكوفيين في المجمع ٤٤/٢ - ٤٦.

المستتر، في (كان) وهو عائد إلى معمول المصدر، وهو (زيد) معنى لا لفظاً لكنه حذف الخبر وهو حاصل، لأنه متعلقات الظروف العلة، يجب حذفها نحو: (زيد عندك) وحذف الظرف، وهو - إذا كان - لدلالة الحال عليه، فقد حصل الشرطان، وهو التزام غير الخبر، وهو (قائماً) مكان الخبر وهو (حاصل) والقرينة وهو (قائماً) لأنه يدل على الظرف، والظرف يدل على متعلقه، وهو الخبر، والبدال على الدال على الشيء كالدال على ذلك الشيء وضعف كلام الأنخفش<sup>(١)</sup> والمضد بأنه وإن كان أخصر، لم يسمع حذف المصدر، إذا كان خبراً، وكلام الكوفيين<sup>(٢)</sup> وإن كان أخصر لوجهين؛ أحدهما: أنه يلزم موضع الخبر غيره، وإذا لم يلزم، لم يجب الحذف. الثاني: أنه متفق على أن المفهوم من (ضربي زيداً قائماً) الحصر على كل ضرب مني حاصل على زيد، فإنه مشروط بحال القيام منه كأنك قلت (ما أضرب زيداً إلا قائماً) وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد إلا من تقدير البصرية والأنخفش<sup>(٣)</sup> وبيانه مبني على مقدمة، وهو أن اسم الجنس الذي يقع على القليل والكثير بلفظ واحد إذا استعمل، ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه، فهو لاستغراق الجنس، نحو: (الماء بارد) و(التراب يابس) و(الإنسان حيوان) أي كل ما فيه هذه الماهية حل هكذا، وإن قلت قرينة الخصوص، فهو للخصوص نحو (اشتر اللحم واشرب الماء) لأن شراء الجميع ممتنعان، فإذا تقرر هذا، فاسم الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند البصرية، بحال تخصصه، بل الحل عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس

(١) ينظر شرح الرضي ١٠٦/١.

(٢) ينظر رأي الكوفيين في شرح الرضي ١٠٦/١.

(٣) ينظر رأي البصرية والأنخفش شرح الرضي ١٠٥/١ وجمع الهوامع ٤٦/٢ - ٤٧.

على العموم فيكون المعنى: كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في القيام، وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه<sup>(١)</sup>، وأما عند الكوفية، فلجنس عندهم مقيد بالحال المخصص له فيكون المعنى (شربي زيداً) المختص بحال القيام (حاصل) وهذا غير مطابق للمعنى المتفق عليه، لأنه لا يمنع من حصول الضرب المقيد بالقيام، حصول الضرب المقيد بغيره، فهذا يبطل مذهب ابن درستوية<sup>(٢)</sup> لأن لا حصر في قولك: إضرب زيداً، قل الوالد: قول الكوفيين: إن تقديرهم أخصر لا يسلم ولأن -حاصلاً- قد أمنت حذفه، لأنه لا يظهر متعلقاً لظرف خبراً، والظرف انسحب للحال، فتقديرها أولى.

قوله: (وكل رجل وضعته)، يعني بما يجب حذفه لحصول الشرطين وهما التزام موضع الخبر، وحصول المقارنة بواو (مع) وضابطة [و٣٤] كل مبتدأ عطف عليه بالواو التي بمعنى (مع)<sup>(٣)</sup> بشرط المقارنة، وفيه مذهبان: أحدهما للكوفيين إن: (وضيعته) هو الخبر، لأن الواو بمعنى (مع) أنت إذا صرحت بها نحو: (كل رجل مع ضيعته) لم تحتج إلى تقدير خبر فكذلك في ما كان في معناها<sup>(٤)</sup>، وربما قالوا: واو (مع) سدت مسد الخبر والثاني للبصريين<sup>(٥)</sup>، أن الخبر محذوف، وتقديره (كل رجل مقرون وضيعته) وقيل:

(١) ينظر شرح الرضي وهذه الفقرة مأخوذة بتصريف من الرضي ١٠٥/١ دون إسنادها له، حيث أثبت رأي أهل البصرة والأخفش.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٠٦/١، يتابع الأخذ عن الرضي دون إسناد لذلك، وينظر رأي ابن درستويه في الصفحة نفسها.

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٦، وهو منقول عن المصنف بالنص دون عزو.

(٤) ينظر شرح المصنف ١٠٨/١.

(٥) ينظر شرح الرضي ١٠٨/١.



(كل رجل وضعته مقرونان) وهو ضعيف، لأنه في التثنية لم يلتزم موضع الخبر غيره، لأن محله بعد المعطوف والمعطوف عليه، وإن قلتمته عاد ضمير المثني إلى غير مذكور.

قوله: (مثل عمرك لأفعلن كذا<sup>(١)</sup>) وضابطه: كل مقسم به صريح، ابتدئ به نحو (لعمرك لأفعلن) فإن كان المقسم به غير صريح جاز حذفه وإثباته نحو (عهد الله)، (ميثاق الله لأفعلن) يجوز فيه الحذف والإظهار نحو (علي عهد الله) و(علي ميثاق الله)، وإنما وجب حذف الخبر في لعمرك وهو (يميني) أو (قسمي) لحصول الشرطين فيهما، للدلالة على خصوصية الخبر، بما في الكلام من معنى القسم، والتزام موضع الخبر، وهو (يميني) أو (قسمي) غيره، وهو لأفعلن<sup>(٢)</sup>، وإنما لم يذكر الشيخ نحو (زيد في الدار أو خلفك) مما يجب حذف خبره<sup>(٣)</sup>، لأن هذا مرفوع المحل على الخبر، وسد مسد الخبر بخلاف هذه الأول فليس محلها رفع الخبر وإن سدت مسده، ومما حذف الخبر لسد مفعوله مسده [المسألة]<sup>(٤)</sup> الزبورية وهي: (كنت أظن العقرب أشد لسعة من الزنبر، فإذا هو إياهما) قل سيويه: (فإذا هو هي) لأن (إذا) الفجائية إن كانت خبراً فهي خبر بعد خبر، وإن لم تكن خبراً، تعين (هي) للخبر والخبر مرفوع و(إياها) ضمير نصب سد مسد الخبر وقل الكوفيون: إياها هو الخبر، واستعير ضمير المنصوب للمرفوع، وقال بعضهم: هو محذوف تقديره: فإذا هو يساويها حذف الفعل

(١) في الكافية المحققة: لعمرك.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٠٨/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٣٧٧/١.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٠٨/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٣٧٨/١.

(٤) ما بين حاصرتين زيلة يقتضيها السياق.



المبتدأ والخبر ..... التجه الثاني  
لدلالة مفعوله<sup>(١)</sup>.

خبر إن وأخواتها<sup>(٢)</sup>

قوله: (خبر إن وأخواتها) يعني (أن) و(كان) و(ليت) و(لعل)<sup>(٣)</sup>. قوله:  
(هو المسند) جنس دخل تحته سائر المسندات.

قوله: (بعد دخولها)<sup>(٤)</sup> [هذه الحروف]<sup>(٥)</sup> خرجت سائر المسندات  
كالخبر والفعل.

قوله: (مثل: (إن زيدا قائم) إنما عملت لشبهها بالفعل المتعدي من  
حيث إنها على ثلاثة أحرف مفتوحة الأواخر، تدخلها نون الوقاية وهي  
تنصب الاسم وترفع الخبر على كلام البصريين والكوفيون<sup>(٦)</sup> يقولون:  
تنصب الاسم، وأما الخبر فمرتفع على ما كان عليه، وإنما قدم منصوبها  
على مرفوعها تشبيهاً لها بالفعل الفرعي وهو (ضرب عمراً زيد) لأن  
المشبه دون المشبه به.

قوله: (وأمره كأمر خبر المبتدأ) يعني في أقسله من كونه مفرداً

(١) ينظر المسألة الزنيورية في الزبيدي ٧٠ - ٧٣، ومعجم الأدباء ١٦ / ١١٩، ومجالس العلماء  
للزجاجي ٨ - ١٠، وإنباء الرواة ٢ / ٣٤٨، والأشباه والنظائر ٣ / ١٥، وبغية الوعاة ٢ / ٣٣٠،  
مغني اللبيب ١٢١ ما بعدها، وينظر الطبقات الكبرى للسيوطي، والإنصاف في مسائل  
الخلاص ٢ / ٧٠٢ المسألة رقم ٩٩، وأمالى ابن الحاجب ٨٧٤ وما بعدها.

(٢) لم يذكر اسم كان مع أنه من المرفوعات.

(٣) لم يذكر الشارح (لكن).

(٤) في الكافية المحققة (دخول) بدل (دخولها).

(٥) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٦) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥٥٥ وما بعدها وشرح المفصل ١ / ١٠٢.

أوجملة، وأحكامه من كونه متحداً، ومتعدداً، ومثبتاً، ومنفياً، وأحواله من كونه نكرة ومعرفة، وشرائطه، من عود الضمير إذا وقع جملة، أو مفرداً مشتقاً.

قوله: (إلا في تقديمه) يعني فإنه لا يجوز تقديم جبر (إن) على اسمها، كالمبتدأ والخبر، وإنما امتنع لضعفها، لأنها لم تتصرف في نفسها، فتصرف في معمولها، أولانها مشبهة بالفعل الفرعي، فلوقدم خبرها زال الشبه<sup>(١)</sup>.

قوله: (إلا إذا كان ظرفاً) استثناء من المستثنى، وهو قوله: (إلا في تقديمه) الذي كان منقياً لأنه مستثنى من موجب فيكون المستثنى الثاني موجباً [ظ ٣٤] لكونه غير منفي، يعني فإنه يجوز لأنهم اتسموا في الظروف، دون غيرها، ولهذا فصلوا بين المضاف والمضاف إليه في نحو:

[١٢٤] \_\_\_\_\_ لله في اليوم من لأمها<sup>(٢)</sup>

لأنها أوعية لجميع الاستثناء، إذ كل شيء من الأحداث لا بد فيه من زمان ومكان، فلهذا دخلت، حيث لا يدخل غيرها، كالمهمل يدخلون حيث لا يدخل الأجانب، وأجرى الجار مجراه لكثرة في الكلام مثله، واحتياجه إلى الفعل أو معناه لمناسبته له لأن الظرف في الحقيقة جار ومجرور، لأنه

(١) ينظر شرح المصنف (٣٦)، وشرح الرضي ١/ ١١٠، وشرح المفصل ١/ ١٠٣.

(٢) هذا البيت من البحر السريع، وهو لمعرو بن قمينة في ديوانه ١٨٢، وينظر الكتائب ١/ ١٧٨.

وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٠٣ وتذكرة النحلة ٣٨١، والخزانة ٢/ ٢٤٧.

لمارات سائبة ما استعبرت...

الشاهد فيه قوله: (في اليوم من) حيث فصل بين المضاف في والمضاف إليه الاسم الموصول (من) بالظرف اليوم ضرورة وهذا ما اختاره أبو بكر بن السراج على ما ذكره أبو حيان في التذكرة ٣٨١.

مقدر بد(في)، وقد يكون الظرف واجباً حيث يعود إلى غير مذكور نحو:  
(إن في الدار ساكنها) أو يكون المبتدأ نكرة نحو: (إن في الدار رجلاً) و﴿إِنْ  
لَدَيْنَا نِكَالٌ﴾<sup>(١)</sup> وحيث يدخل على المبتدأ ماله الصدر فإنه يجب تأخره،  
لأن لها الصدر أيضاً نحو: (إن في الدار لزيداً) و﴿إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ﴾<sup>(٢)</sup> وجائز  
فيما عداه، نحو: ﴿إِنْ إِلَيْنَا إِيَابُهُمْ ثُمَّ إِنْ عَلَيْنَا حِسَابُهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> و(إن في الدار زيدا)  
وقد يحذف الخبر إذا كان اسماً نكرة نحو:

[١٢٥] إِنْ مَحَلًّا وَإِنْ مَرْتَحَلًّا

وإِنْ فِي السَّفَرِ مَا مَضَى مَهَلًّا<sup>(٤)</sup>

أي إن لنا، وبعضهم أجاز حذفه مع المعرفة أيضاً، وقد يحذف الاسم  
أيضاً نحو:

[١٣٦] فَلَوْ كُنْتَ ضَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي

ولكن زنجي عظيم المشقة<sup>(٥)</sup>

(١) المزمل ٧٣ / ١٢.

(٢) الآية مكررة في سورة النحل ٢٧ / ١١ - ١٣ - ٦٥ - ٦٧.

(٣) الغاشية ٨٨ / ٢٥ - ٢٦.

(٤) البيت من البحر النرج وهو للأعشى في ديوانه ٢٨٣، وينظر الكتاب ٢ / ١٤١،  
والخصائص ٢ / ٣٧٣، وشرح المفصل ١ / ١٠٣، وأما ابن الحاجب ١ / ٣٤٥، وشرح التسهيل  
السفر الأول ٢ / ٥٦٣، وشرح الرضي ٢ / ٣١٣، والمغني ١١٤، وشرح شواهد المغني ٢ / ٦١٢،  
والخزانة ٩ / ٢٢٧، ويروى (إن في السفر من مضى مهلاً) ويروى في المغني (إذا مضوا مهلاً)  
ويروى (إن في السفر من مضى مهلاً).

والشاهد فيه قوله: (إن محلاً وإن مرتحلاً) حيث حذف خبر إن مع النكرة والتقدير: إن لنا  
محلاً وإن لنا عنها مرتحلاً.

(٥) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٤٨١، وينظر الكتاب ٢ / ١٣٦،  
والإنصاف ١ / ١٨١، وابن يعيش ٨ / ٨١، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥٦١، والجنس  
الداني ٥٩٠، ووصف المباني ٣٥٠، والمغني ٣٨٤، وشرح شواهد المغني ٢ / ٧١١، ومع

يرفع (زنجي) تقديره ولكنك، وفي عموم الشيخ نظر، لأن في خبر المبتدأ ما لا يكون خبراً لـ (إن) كالإنشاء، وماله الصدر، لا يقل: (إن زيدا أضربه) ولا (إن كيف زيدا) ولا (إن أين زيدا) ولا (إن أقالماً الزيدان) وكذلك (لعل زيدا قام) بفعل ماض لا يجوز عند بعضهم، ولعل مراده أن خبر (إن) يشارك خبر المبتدأ فيما ذكر بعد أن ثبت كونه خبراً لها، لا في ما صح أن يقع خبراً للمبتدأ.

### خبر (لا) النافية للجنس

قوله: (خبر (لا) التي لنفي الجنس. قوله هو المسند) يعم جميع الأخبار والفعل. قوله: (بعد دخولها) خرج ما عداها، وإنما عملت لشبهها بـ (إن) من حيث إن لها صدر الكلام، وإنهما من عوامل المبتدأ والخبر، وإنهما للتأكيد و(إن) لتأكيد الإثبات، و(لا) لتأكيد النفي، لكنهم يحملون النقيض على النقيض، كما يحملون النظر على النظر، والخلاف في رفع خبرها كـ (إن).

قوله: (لا غلام رجل ظريف فيها)، فـ (غلام رجل) اسمها و(ظريف)

الهوامع ١٦٣/٢، وخزانة الأدب ٤٤/١٠

ورواه سيبويه برفع زنجي ونصبه ويروي عظيم مشافراً فالرفع تقديره: ولكنك زنجي والنصب قدره:

ولكن زنجياً عظيم المشافر لا يعرف قرأته.....

فيه قوله: (ولكن زنجي) حيث حذف اسم لكن والتقدير: ولكنك زنجي، ويجوز نصب زنجي على إضمار الخبر وتقديره كما عند سيبويه ولكن زنجياً..... لا يعرف والنصب أجود.

خبرها، قل المصنف: <sup>(١)</sup> وهذا أحسن من قولهم: (لا رجل ظريف) لأنه يحتمل للوصفية بخلاف مثالها ولأنه قل و(وينو تميم لا يشتونه) فتوهم أنهم يحذفون مطلقاً وليس يحذفونه إلا إذا كان خبراً، فلما صفة فلا، وهذا بناء منه على أن اسم (لا) إذا كان مضافاً لم يوصف على المحل، ومنهيب النحلة <sup>(٢)</sup> أنه لا يوصف على المحل، ولم يمنع من الوصف إلا المصنف <sup>(٣)</sup> وابن برهان، ولقائل أن يقول: المسألة أكثر إشكالاً لأن فيها يحتمل أن يكون خبراً، وأن يكون متعلقاً للخبر على كلامه، فلوحذفه لكان أولى.

قوله: (ويحذف كثيراً) يعني في لغة من يشته، وذلك إذا كان علماً (لا إله إلا الله) و(لا سيف إلا ذو الفقار، ولا فتى إلا علي) <sup>(٤)</sup> تقليره موجود. قوله: (وينو تميم لا يشتونه) يحتمل أن يراد لا يشتونه رأساً سواء كان اسماً أو ظرفاً، ويحتمل أن يراد لا يظهرونه إذا كان علماً، نحو (لا بأس) و(لا خوف) فإن ورد جعلوه صفة كقوله:

[١٢٧] إذا اللقاح غلت ملقى أصبرتها

ولا كريم من الولدان مصبوح <sup>(٥)</sup>

(١) ينظر شرح المصنف ٣٦، وشرح الرضي ١١١/١.

(٢) ينظر رأي منهيب النحلة في شرح الرضي ١١١/١.

(٣) ينظر شرح المصنف ٣٦.

(٤) ينظر شرح المفصل ١٠٧/١، وشرح الرضي ١١١/١ - ١١٢، قل السيوطي في الجمع: (إذا

وقعت إلا بعد لا جاز في المذكور بعدها الرفع والنصب، نحو: (لا سيف إلا ذو الفقار، وذا

الفقار) و (لا إله إلا الله) وإلا (الله فالنصب على الاستثناء). ينظر مع الهوامع ٢٠٣/٢.

(٥) هذا البيت من البحر البسيط وهو لحاتم الطائي في ملحقات ديوانه ٢٩٢، وشرح أبيات

سيبويه ٥٧٣/١، وينظر الكتاب ٢٩٩/٢ وهو ملفق عند سيبويه وعند ابن مالك من

بيتين هما:

[٣٥]

فمصبوح على كلامهم صفة كريم، وأهل الحجاز يحيزون ظهوره وحده  
وأما إذا كان ظرفاً لم يحيز عند أهل الحجاز وبني تميم<sup>(١)</sup>، وإنما كثر حذف  
خبر لا، لأنها مشبهة بـ(إن) وخبرها يجوز حذفه، إذا كان اسمها نكرة محو:

[١٢٨] إن محلاً وإن مرتحلاً \_\_\_\_\_<sup>(٢)</sup>

فكذلك ما شبه بها.



ورد جزؤهم حرفاً مصرمة في الراس منها وفي الأصلا بـ(مليح

إذا اللقاح غلت ملقى أصرتها ولا كريم من الولدان مصبوح

فرواه سيبويه ملفقاً من صدر البيت الأول وعجز البيت الثاني وهو لأبي فؤاد الهذلي في  
ملحق شرح أشعر الهذليين ١٣٠٧، وشرح المفصل ١٠٧/١، وشرح التسهيل السفر  
الأول ٦٢٢/٢، واللسان لغة (مصر) ٢٤٣٠/٤، وشرح ابن عقيل ٤١٣/١.

الشاهد فيه قوله: (ولا كريم من الولدان مصبوح) حيث ذكر خبر (لا) وهو (مصبوح)،  
وهذا رأي سيبويه وابن مالك أما على رأي الزهشري وعليه بنو تميم، و (مصبوح) إما خبر  
على رأي سيبويه وابن مالك ويجوز أن يكون صفة على رأي الزهشري وابن يعيش. ينظر  
شرح المفصل ١٠٧/١.

(١) ينظر شرح المفصل ١٠٧/١، وجمع الهوامع ١٩٣/٢.

(٢) سبق تخريجه في الصفحة ١٢٥ برقم ١٢٥.



## اسم ما، ولا المشبهتين بـ(ليس)

قوله: (اسم ما ولا المشبهتين بـ(ليس)) إنما عملاً لشبههما بـ(ليس) من حيث إنهما من عوامل المبتدأ والخبر، وإن لهما صدر الكلام، ونهما للنفي مطلقاً، واختصت (ما) بنفي الحل، وبدخول الباء في خبرها وهو حكم لا يشبه، وقد قيل إنه يشبه، ولهذا لا يحذف خبرها، وتدخل على المعرفة والنكرة وعملها فصيح.

قوله: (المشبهتين) خرج ما ليس لم يشبه بهما، لأن (ما) تكون اسمية وسيأتي في الموصول، وحرفية ولها أقسام: مصدرية ومنهم من جعل المصدرية اسماً، وزائدة، نحو (غضبت من غير ما جرم)<sup>(١)</sup> ونافية وهي الداخلة على غير المبتدأ والخبر نحو (ما ضربت) وعاملة وهي التي بمعنى (ليس) وهي الرافعة للاسم والناصبة للخبر عند البصريين<sup>(٢)</sup> وأما الكوفيون فيقولون: نصبت الاسم والخبر مرتفع بما كان من قبل وهو ضعيف لأنهم يعملونها في الأبعد دون الأقرب، وأما (لا) فهي للنهي نحو: (لا تفعل)، وزائدة نحو ﴿مَا مَنَعَكَ الْأَتَّعِجُ﴾<sup>(٣)</sup>، وعاطفة ونافية غير

(١) ينظر الفصل ٣٢، وشرح الفصل ١٣٦ / ٨ وما بعدها.

(٢) ينظر الإنصاف مسألة ١٩، ١ / ١٦٥ وما بعدها.

(٣) الأعراف ١٢ / ٧ ونماها: ﴿قُلْ مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قُلْ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾.

عاملة نحو: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِي إِلَيَّ﴾<sup>(١)</sup> ولنفي الجنس وبمعنى (ليس).

قوله: (هو المسند إليه) يعم جميع المسندات.

قوله: (بعد دخولها) خرج سائر المسندات.

قوله: (مثل ما زيد قائما) مثل العمل به (ما).

قوله: (ولا رجل أفضل منك) مثل عمل (لا)

قوله: (وهو شاذ في لا) يعني العمل، وهو مذهب الأخفش<sup>(٢)</sup> والمبرد<sup>(٣)</sup>

ولم يجيء إلا في الشعر<sup>(٤)</sup> نحو:

[١٢٩] من صد عن نيرانها

فأناب ابن قيس لا بإراح<sup>(٥)</sup>

وأشذ منه دخولها على المعرفة وإثبات خبرها مع اسمها، نحو:

(١) الأنعام ١٤٥/٦ ونملها: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أَوْحِيَ إِلَيَّ عَرْمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْقَلُ ذَرَّةٍ مَوْفَىٰ مَوْزَنٍ أَوْ كَالْحَمْحَمِ فَتُزِيلُ فَلَهُ رُجْسٌ.....﴾.

(٢) ينظر رأي الأخفش في شرح المفصل ١٠٩/١.

(٣) ينظر المقتضب ٣٦٢/٢.

(٤) ينظر شرح المصنف ٣٦ - ٣٧، وشرح الرضي ١١٢/١.

(٥) البيت من مجزوء الكامل وهو لسعد بن مالك كما في الكتاب ٥٨/١، وينظر شرح أبيات سيبويه ٨/٢ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٠٩، والإنصاف ٣٦٧/١، وشرح المفصل ١٠٨٨/١، وأمالى ابن الجاجب ٣٦٦/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٥١٤/٢، وشرح الرضي ١١٢/١، ومغني اللبيب ٣٦٥ - ٨٢٥، وشرح شواهد المغني ٥٨٣/٢، وخزانة الأدب ٤٦٧/١.

والشاهد فيه قوله: (لا بإراح) حيث أعمل (لا) عمل ليس فرفع بها الاسم وهو بإراح وحذف خبرها وتقديره: لا بإراح لي.

[١٣٠] \_\_\_\_\_ لا الدار داراً ولا الجيران جيراناً<sup>(١)</sup>

وقوله:

[١٣١] فحلت سودا القلب لا أنا باغياً

سواها ولا في جها متراحياً<sup>(٢)</sup>

ومحقوق المتن:

[١٣٢] \_\_\_\_\_ فلا الحمد مكسوباً ولا الملك بقاءً<sup>(٣)</sup>

(١) عجز بيت من البحر البسيط، وهو بلا نسبة في شرح شذور الذهب ٣٢٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ١٧١، وصدرة:

أنكرتها بعد أعوام مضين لها

وفي ديوان جرير ١٦٠ شبيهه دون صدرة:

حي المنزل إذ لا نبتغي بدلاً بالدار داراً ولا الجيران جيراناً

والشاهد فيه قوله: (لا الدار داراً ولا الجيران جيراناً) حيث أعمل لا عمل ليس واسمها معرفة، وهو شاذ كما ذكر الشارح، والأصل أن يكون اسمها وخبرها نكروتيين.

(٢) هذا البيت من الطويل وهو للناطقة الجمعي في ديوانه ١٧١، وشرح التسهيل السفر الأول ٢/ ٥١٥، والجنى ٢٩٣، والمغني ٣٦٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦١٣، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٦٥، وجمع الهوامع ١/ ١٢٥، وخزانة الأدب ٣/ ٣٣٧.

والشاهد فيه قوله: (لا أنا باغياً) حيث أعمل (لا) عمل ليس مع أن اسمها معرفة وهو أنا وهو شاذ كما ذكر الشارح، ولكن النحلة تأولوه كما ذكر الشارح بعد بيت المتن:

(٣) عجز بيت من الطويل وهو للمتنبي في ديوانه ٤/ ٤١٩، وصدرة:

إذا الجود لم يورث خلاصاً من الأذى

شرح التسهيل السفر الأول ٢/ ٥١٥، والجنى الداني ٢٩٤، وشرح شذور الذهب ٣٢٣، ومغني اللبيب ٣٦٦، والأشباه والنظائر ٨/ ١٠٨.

والتمثيل فيه قوله: (فلا الحمد مكسوباً ولا الملك بقاءً) حيث عمل (لا) الناقية عمل ليس في الموضعين مع أن الاسم في كليهما معرفة على بك وهذا قليل.

الجمع القاب \_\_\_\_\_ اسم ما. ولا المشتهين باليس

وقد يؤوك الشعر على حنف فعل، أي: لا أرى باغياً فلما حُنفَ  
الفعل انفصل الضمير وبرز، ولا الدار أعرفها داري، ولا الجيران  
أعرفهم جيرانه، ومنهم مَنْ أجاز ذلك<sup>(١)</sup> لكثرة وروده في الاسم والخبر،  
والزجاج<sup>(٢)</sup> أجاز في الاسم دون الخبر.



---

(١) ومن أجاز ذلك ابن مالك حيث قال: (وشد إعمالها في معرفة في قول النابغة الجعلي  
الشاهد ١٣٦ الذي ذكر، وقد حذا المثنى حذو النابغة فقل الشاهد ١٣٢ ثم قال: والقيلس  
على هذا سائق عندي)، شرح التسهيل السفر الأول ٥١٥/٢.

(٢) ينظر رأي الزجاج في المص ١١٩/٢.

## المنصوبات

قوله: (المنصوبات)، إنما قدمها على المجرورات، لأنها حركةُ المفعول نفسه، والمجرور بواسطة، وما كان لا يحتاج إلى واسطة أولى مما يحتاج إليها.

قوله: (هو ما اشتمل على عَلمِ المفعولية)، السؤال في (هو) كالسؤال في المرفوعات، والجواب ما تقدم.

وعلامات المفعولية الفتحة وهي أصلها، والكسرة والألف والياء، نحو: رأيت زيداً، ومسلماتٍ، وأخاك، والزيدتين).

قوله: (المفعولية): هي على ضربين، حقيقي، ومشبه به، فالحقيقي: الخمسة الأول<sup>(١)</sup>، وما عداها مشبه به، وقال الكوفيون: ليس الحقيقي إلا المفعول به<sup>(٢)</sup>، وقال صاحب التخمير: الحقيقي المفعول المطلق وبه<sup>(٣)</sup> فقط، وقال نجم الدين: <sup>(٤)</sup> جعل الحال والاستثناء من الحقيقي، والمفعول له ومعه من المشبه، إذ رب فعل بلا علة ولا مصاحب، ولا فعلٍ إلا واقع على

(١) ينظر شرح الرضي ١/ ١١٢.

(٢) ينظر معجم الهوامع ٨/ ٢.

(٣) ينظر التخمير ١/ ٢٩٧.

(٤) ينظر شرح الرضي ١/ ١١٣.

حالة من الموقّع والموقع عليه، فلو قل: ما اشتمل على علامة الفضلات في الأصل، فيدخل مع الخمسة، الحال والتميز، والاستثناء، والمشبّه بها، ودخل عليه عوامل المبتدأ والخبر<sup>(١)</sup>.



(١) بنظر شرح الرضي ١/ ١١٣.



## المفعول المطلق [ظ ٣٥]

قوله: (فمنه المفعول المطلق): الضمير راجع إلى (هو) وإنما قلناه إنا لأنه مطلق عليه الفعل من غير واسطة حرف، بخلاف سائرهما ولأنه فعل الفاعل في الحقيقة، والمفعول به محله، وفيه ظرفه، وله عليه، ومعه مصلحيه<sup>(١)</sup>، وهو يسمى مطلقاً لما قلنا ومصدراً وحدثاً، لأنه بعد أن لم يكن، وحدثان مبالغة، وربما سمى سيبويه<sup>(٢)</sup> فعلاً.

قوله: (وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعنى) قوله: (اسم) جنس الحد قل المصنف<sup>(٣)</sup>: إنما ذكر هاهنا لفظة اسم دون سائر الحد لثلاث يَدْخُلُ عليه (ضَرَبْتُ ضَرْبْتُ) فإنه فعله فاعل فعل مذكور بمعنى لكنه ليس باسم، قوله: (ما فعله) أي فَعَلَ الاسم فاعل فعل، كـ(قديم ومحل) خرج اسم ما لم يفعله فاعل فعل<sup>(٤)</sup> كـ(قديم ومحل)، قوله: (مذكور) صفة لفعل، وخرج نحو: (أعجبنى الضرب)، فإنه فَعَلَهُ فاعل فعل ما، ولم يفعل، أعني الضرب فاعل أعجب لأنه فاعله، وهو لا يَفْعَلُ نفسه، قوله: (بمعنى)

(١) للتفصيل ينظر الكتاب ٣١/١ وما بعده، وشرح المفصل ١١٠/١، وشرح الرضي ١١٣/١.

(٢) ينظر الكتاب ٣١/١.

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٧.

(٤) ينظر شرح الرضي ١١٤/١.

خرج نحو: (كرهت قيلمي) فإنه فعله فاعل فعل مذكور، لكن ليس كرهت بمعنى قيلمي، والضمير في (معنه) راجع إلى اسم<sup>(١)</sup>، أو إلى (ما) ويرد عليه، نحو (كرهت كراهمي) و(أحببت حبي) و(أبغضت بغضي)، فإنه مفعول به، قل ركن الدين:<sup>(٢)</sup> فالأولى أن يزداد ذكر (بياناً له)، وقد أورد منفي المطلق نحو: (ما ضربت ضرباً)، والمصادر التي لا أفعل لها نحو (ويحّه) و(ويسه) والجلد نحو: (ضربته سوطاً)، وما أقيم مقام الفاعل، وجوابها. أما المنفي فهو فرع المثبت، وأما (ويحّه) وبابه، ففعلها مقدر<sup>(٣)</sup>، وأما (ضربته سوطاً) فهو واقع موقع ضربة، أو على حذف مضاف، تقديره: ضربة سوط، وأما (ضرب ضرب) فهو وإن كان مفعولاً مطلقاً مرفوع، وكلامه في المنصوبات، أولان ما لم يُسم فاعله فرع على ما سُمي فاعله، وذلك وارد على حدود المفعولات كلها في كل ما يصح إقامته مقام الفاعل<sup>(٤)</sup>.

قوله: (ويكون للتأكيد، والنوع، والعدد)، فالتأكيد ما أفاده فائدة الفعل مصدراً، كـ(ضرباً) واسم مصدر نحو (اغتسلت غسلة) وصفة نحو (قم قائماً) وأما النوع والعدد فهوما أفاده زائدة على الفعل كالعدد ما كان مستقراً به من مصدر نحو (ضربت ضربةً وضربتين وضربات) أو باسم، نحو: (واحدة واثنين، وثلاث) أو بآلة نحو: (ضربته سوطاً، أو سوطين، أو ثلاثة أسواط)، وقيل (سوطاً) مفعول به أي ضربته

(١) ينظر شرح المصنف ٢٧، وشرح الرضي ١/ ١١٤.

(٢) ينظر الوافية في شرح الكافية ٧٩، والعبارة فيه هي: واعلم أن لو زاد عليه قيداً آخر وهو ذكر بياناً له لم ينتقض بمثل: كرهت كراهمي.

(٣) ينظر الكتاب ١/ ٣٦٦، وما بعدها، وشرح التسهيل السفر الأول ٢/ ٧٩٦.

(٤) ينظر شرح الرضي ١/ ١١٤.

بسيط. وأما النوع، فهو ما عدا ذلك، وهو أقسام:

الأول: ما دل على الهيئته وهو صفات، ومصادر، فالصادر نحو (جَلَسَ جلسةً) بكسر أولها، و(مات ميتة سوء) والصفات، نحو: (رَجَعَ القهقري)<sup>(١)</sup> و(اشتمل الصماء)<sup>(٢)</sup> و(اعتَمَ العقْداء) قل المبرد: <sup>(٣)</sup> تقديره الرجوع القهقري، والشملة الصماء، والعمة العقْداء، ولا تكون مصادر لأن هذه الأوزان لم تسمع في المصادر، قل سيبويه: <sup>(٤)</sup> هي مصادر لأنها لو كانت صفات لظهر موصوفها في حال.

الثاني: المعرف بلام الجنس والعهد، نحو (ضربتُ الضرب) والضرب الذي يعرف.

الثالث: المضاف نحو: (ضربت ضرب الأمير) و﴿فَضْرَبَ الرِّقَابَ﴾<sup>(٥)</sup>.

الرابع: الموصوف بمشتق، نحو: (ضربت ضرباً شديداً)، والجاري مجراه، نحو: (ضربت أيّ ضربٍ) و(كلّ ضربٍ) و(بعض ضربٍ)، و(يسير ضربٍ).

(١) رجع القهقري معناه: القهقري: الرجوع إلى خلف فلذا قلت: رجعت القهقري فكأنك قلت: رجعت الرجوع الذي يعرف بهذا الاسم لأن القهقري ضرب من الرجوع. ينظر اللسان ملحة (قهقر) ٥ / ٣٧٦٥.

(٢) اشتمل الصماء: اشتمل بالثوب إذا أداره على جسده كله حتى لا تخرج منه ذره، والشملة الصماء: التي ليس تحتها قميص ولا سراويل. وفي الحديث: (أنه نهى عن اشتمال الصماء) واشتمل الصماء تلفع بالثوب. ينظر اللسان ملحة شمل.

(٣) ينظر رأي المبرد في المقتضب ٣ / ٢٠١، وشرح المفصل ١ / ١١٢، وشرح الرضي ١ / ١١٥.

(٤) ينظر رأي سيبويه في الكتاب ١ / ٣٥، وشرح المفصل ١ / ١١٢. وقل سيبويه: (لأنه ضرب من فعله الذي أخذته).

(٥) محمد ٤٧ / ٤، وتماها: ﴿فلذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى إذا اثخنتموهم فشدوا الوثاق فها من بعدُ وإما فداء...﴾.

الخامس: أسماء جوامد محو (ترباً) و(جندلاً) و(فاهماً لفيك)، وفيها تأويلات: أحدها: أنها واقعة موقع المصادر<sup>(١)</sup> (فترباً وجندلاً) وقع موقع رمياً، وفاهماً موقع شفاهاً.

والثاني: أنها على تقدير مضاف في (ترب وجندل) أي (رمى ترب وجندل)، والعامل في النوع والعدد الفعل المتقدم، أو ما قام مقامه من الصفات والمصادر، وقيل في (قعد القرفصاء) أنه يقلر لها من جنسها [و٣٦] أي يقرفص القرفصاء.

قوله: (مثل جلست جلوساً) هذا مثل التأكيد [جلسة]<sup>(٢)</sup>، مثل النوع (جلستين) مثل العدد.

قوله: (فالأول) يعني التوكيد (لا يشنى ولا يجمع)<sup>(٣)</sup> لأنه موضوع للمامية، وتشنيها وجمعها متعذر، ولأنه لم يقد إلا فائدة الفعل، والفعل لا يشنى ولا يجمع.

قوله: (بخلاف أخويه) يعني النوع والعدد، فإنهما يشيان ويجمعان، لأن النوع هو التمييز عن نوع آخر، فإذا انضم إليه نوع آخر ثبت تشنيته، وكذلك العدد فنقول (ضرب الأمير) و(ضرب الأمير) والضروب إذا

(١) للتفصيل ينظر الكتاب ٣٦٧/١ وما بعدها. وشرح المفصل ١١٢/١ وما بعدها، وشرح التسهيل السفر الأول ٧٩٤/٢ وما بعدها، وشرح المصنف ٢٧، وشرح الرضي ١١٥/١.

(٢) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) قل المصنف في شرحه ٢٧، (لأنه موضوع للحقيقة بدليل صحة إطلاقه للقليل والكثير منه على اختلاف أنواعه، وإذا كان كذلك تعذرت تشنيته وجمعه إذ حقيقة التشنية أن تقصد إلى أمرين متميزين اشتركا في اسم واحد.

أردت أجناسها، (وضربتني، وثلاث ضربات).

قوله: «وقد يكون بغير لفظه»<sup>(١)</sup> يعني المصدر بغير لفظ الفعل نحو (قعدت جلوساً) والمصدر على ضربين من لفظه كـ (ضربت ضرباً) ومن غيره وهو إما أن يلاقي الفعل في الاشتقاق أولاً. الملاقى كـ «أثبتكم من الأرض نباتاً»<sup>(٢)</sup> «وتنبئ إليه تنبئاً»<sup>(٣)</sup> وغير الملاقى كـ (قعدت جلوساً) وعامله عند السيرافي<sup>(٤)</sup> والملازني<sup>(٥)</sup> والمبرد<sup>(٦)</sup>، الفعل الظاهر مطلقاً وعند سيبويه<sup>(٧)</sup> أن الظاهر في الذي من لفظه، والمقدر في الذي أفله فائدة الاشتقاق، والذي من غير لفظه، حكه لجم الدين<sup>(٨)</sup>.

قوله: «وقد يحذف الفعل [لقيام قرينه جوازاً لمن قدم]»<sup>(٩)</sup> قد للتقليل، ولا بد فيه من قرينة. والحذف على ضربين، جواز ووجوب.

والجواز قرينة حالية كقولك: (خير مقدم) لمن عليه هيئة السفر، ومقالية في جواب سؤال، أو نفسي نحو: (سيراً شديداً) لمن قل (كيف سرت) و(بلى سيراً) لمن قل: (ما سرت) وهو قياسي كله، أعني الجواز.

(١) قل الرضي في شرحه ١١٦/١. (أي قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل وذلك إما مصدر أو

غير مصدر. والمصدر على ضربين، إما أن يلاقي الفعل في الاشتقاق وإما أن لا يلاقيه).

(٢) سورة نوح ١٧/٧١ وتعلمها: «والله أثبتكم من الأرض نباتاً».

(٣) المزمل ٨/٧٣ تعلمها: «واذكر اسم ربك وتنبئ إليه تنبئاً».

(٤) ينظر شرح الرضي ١١٦/١، وشرح المفصل ١١٢/١، والمجمع ٩٨/٢.

(٥) ينظر المصدر السابق.

(٦) ينظر المقتضب ٧٣/١ - ٧٤.

(٧) ينظر الكتاب ٨١/٤ وما بعدها.

(٨) ينظر شرح الرضي ١١٦/١.

(٩) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

والوجوب: سماعي وقياسي: فالسماعي قرينة حالية كقولهم: (غَضَبَ الخيل على اللجم)<sup>(١)</sup> أو (فرقاً خيراً من حُب)<sup>(٢)</sup> و(مواعيد عرقوب)<sup>(٣)</sup> لأنها أمثل لا تغير، والمقالية ما ذكر من الأمثلة نحو: (سعياً ورعياً وخيبة وحداً وشكراً وعجباً) [ووجوباً]<sup>(٤)</sup> وقل الأخفش:<sup>(٥)</sup> والمبرد:<sup>(٦)</sup> إنه يقاس بشرط التنكير، والإفراد كهذه الأمثلة، لأنه قد كثر، وبعضهم أجاز ظهور أفعالها مطلقاً، وفصل بعضهم، بأنها إذا دخلت اللام نحو (سقياً لزيد) وجب الحذف، وإلا فهو جائز، وبعضهم قل: لا يجب الحذف إلا مع اجتماعها، لأنها قد صارت مثلاً، فأما جامع الأفراد فلا، وإنما حذفت أفعال هذه المصادر لكثرتها في الاستعمال، فخففت بحذف أفعالها، وجعل المصدر عوضاً عنها لكثرة في الاستعمال، وأما القياس.

فقوله: (وقياساً في مواضع منها)<sup>(٧)</sup> أي من المواضع القياسية التي فيها حذف الفعل.

- (١) (غضب الخيل على اللجم) يضرب لمن يغضب غضباً لا ينتفع به ولا موضع له، ونصب غضب على المصدر. ينظر مجمع الأمثل ٥٦/٢، وشرح المفصل ١١٣/١، والإيضاح في شرح المفصل ٢٢٦/٢، واللسان ملحة (غضب) ٣٢٦٣/٥.
- (٢) (فرقاً أنفع من حب) ويروى (أو فرقاً خيراً من حب) ومعناه: (لأن يفرق منك فرقاً خيراً من أن تحب) ينظر المصادر السابقة.
- (٣) مواعيد عرقوب يضرب مثلاً في الخلف ينظر مجمع الأمثل ٣٦١/٢، واللسان (عرقوب) ٤/٢٩١٠، وشرح المفصل ١١٣/١.
- (٤) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.
- والترتيب مختلف ففي المحققة: مثل: (سقياً ورعياً وخيبة وجدعاً وحداً وشرأً وعجباً)...
- وينظر هذه المصادر وغيرها الكتاب ٣٦١/١ وما بعدها، والإيضاح في شرح المفصل ٢٢٧/١-٢٢٨، وجمع الهوامع ١١٨/٢.
- (٥) ينظر رأي الأخفش شرح التسهيل السفر الأول ٧٩٩/٢.
- (٦) ينظر المقتضب ١١٤/٣، ٥١/٤.
- (٧) ينظر شرح المصنف ٢٨.



قوله: (ما وقع مثبتاً) يعني المصدر احتراز من المنفي نحو (ما أنت إلا سيراً) فإنه جائز، قوله: (بعد نفي) احتراز من المثبت، لا بعد نفي نحو (زيد سيراً) فإنه لا يجب، وسيبويه يقول: <sup>(١)</sup> قد يجب الحلف في المنفي والمثبت، لا بعد نفي، لكنه سماع وما لم يسمع فهو جائز.

قوله: (أو معنى نفي) <sup>(٢)</sup> وهو (إنما) قال ابن الحاجب في شرح المفصل: <sup>(٣)</sup> إنما قال (أو معنى النفي) ليندرج فيه نحو (إنما أنت سيراً) ونحو (زيد أبدأ سيراً) و (زيد سيراً سيراً).

قوله: (داخل على اسم) داخل صفة لنفي، يحتز من دخول النفي على الفعل نحو (ما يسير إلا سيراً) و (ما شرت إلا سيراً) <sup>(٤)</sup>.

قوله: (لا يكون خبراً عنه) احتراز من نحو (ما سيري إلا سيراً شديداً) فإنه مرفوع، لما صح أن يكون خبراً عن سيري، قيل ولا بد من الاحتراز من المجازي فإنه إذا أريد الإخبار بالمصدر عن الجثة مجازاً للمبالغة لم يجب الحلف بل يكون خبراً مرفوعاً نحو:

[١٣٣] ترتع ما رتعت حتى إذا اذكرت

فإنما هي إقبل وإدبر <sup>(٥)</sup>

(١) ينظر الكتاب ١/ ٣٣٥، وشرح الرضي ١/ ١٢٠.

(٢) يريد ما في إنما من معنى الحصر نحو: (إنما زيد سيراً) ينظر الرضي ١/ ١٢٠.

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٢٢٨ - ٢٢٩.

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٢٨ - ٢٢٩، وشرح الرضي

(٥) البيت من البسيط، وهو للخنساء في ديوانها ٣٨٣ والكتاب ١/ ٣٣٧، وشرح أبيات

سيبويه ٨٢/١ والشعر والشعراء ١/ ٣٤٥، واللسان ملحة (رط) ٣/ ١٧٥٣، وخزانة الأدب ٨/ ٤٣٦.

والشاهد فيه رفع إقبل وإدبر وهما مصدران قد أخبر بهما.

[ظ ٣٦]

ومثل ما اجتمعت فيه الشروط.

قوله: (ها أنت إلا سيراً)، (وما أنت إلا سير البريد) [وزيد  
سيراً سيراً]<sup>(١)</sup> فسيراً و(سير البريد) مثبتان بعد نفي وهو ما داخل النفي  
على اسم، وهوانت والمصدر، وهو(سيراً سيراً) لا يكون خبراً عنه لأنه لا  
يخبر عن الجثث لتقصيها وزوالها، ولا يصح الإخبار بما يتقضى عما يبقى،  
ومثل بمثاليين؛ أحدهما: نكرة، والآخر: معرفة وقل ركن الدين؛<sup>(٢)</sup>  
أوردهما ليعلم أن الواقع موقع الخبر يكون فعلاً للمبتدأ كالأول، ومشبهاً  
به كالثاني.

قوله: (وإنما أنت سيراً)<sup>(٣)</sup> مثل لما في معنى (إلا). قوله: (أووقع  
مكرراً)<sup>(٤)</sup> يعني أووقع المصدر الداخل على الاسم الذي لا يكون المصدر  
خبراً عن ذلك الاسم مكرراً، وإن لم يكن بعد نفي ولا معناه، ولا بد من  
هذين الشرطين وهما: أن يدخل على الاسم لا يكون خبراً عنه، لثلا يرد

(١) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر رأي ركن الدين في الوافية في شرح الكافية ٨٣، والعبارة منقولة عنه بتصريف يسير.

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٨، وشرح الرضي ١/ ١٢٠.

قل الرضي في شرحه ١/ ١٢٠ و ١٢١: (واعلم أن هذا المصدر الذي بعد إلا أو معناها قد  
يكون منكراً كما ذكرنا ومعروفاً إما بالإضافة نحو: ما زيد إلا سير البريد أو باللام نحو: زيد  
إلا السير، وكذا يجيء مكرراً نحو: ما زيد إلا سيراً سيراً، قالوا فحيث حذف الفعل أوجب  
لقيام الأول مقامه....). وينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١١٤ - ١١٥.

(٤) في الكافية المحققة مكانها قبل قوله: ما أنت إلا سيراً.

نحو: ﴿كَأَلَا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًا﴾<sup>(١)</sup> فإنه داخل على فعل (وسيري سيراً سيراً) فإنه خبر عنه<sup>(٢)</sup>، ومثاله (زيد ضرباً ضرباً) فإن المصدر مكرر، وهو لا يكون خبراً عن زيد لأنه جثة، ولا فرق في المكرر، بين أن يكون من لفظه نحو (زيد سيراً سيراً) أو من غير لفظه بمعطف نحو: (زيد ضرباً وقتلاً) أو بغير عطف نحو (زيد قتيلاً وقعوداً) دخلت عليه نواسخ المبتدأ والخبر، نحو (إن زيدا سيراً سيراً) و(كان زيد سيراً سيراً) أولم تدخل، وإنما وجب فيه الحذف، لأن المراد الحصر والاستمرار، وإظهار الفعل يدل على الحدوث والتجدد، أولأنهم أقاموا في المكرر أحد المكررين مقام الفعل.

قوله: (ومنها) أي من الواجبات القياسية (ما وقع تفصيلاً) احتراز من أن لا يقع تفصيلاً فإنه يظهر كـ (منتت مناً) و(ضربت ضرباً).

قوله: (لأن مضمون جملة) احتراز من أن يقع تفصيلاً لمضمون الجملة، وهو معناها، لا لآثرها، فإنه يظهر، نحو: (زيد يسافر إما سافراً قريباً أو بعيداً) واحتراز من أن يقع تفصيلاً لمضمون مفرد نحو (سفر زيد إما سافراً قريباً أو بعيداً) ولاثره<sup>(٣)</sup>، نحو ﴿فَشَدُّوا الْوُثَاقَ فَإِذَا مَنَا بِهَذَا وَإِذَا هَذَا﴾<sup>(٤)</sup> فإن الفعل يظهر في هذه الاحترازا، ومراده بالآثر، عاقبة معنى الجملة، وفائدتها

(١) الفجر ٨٩ / ٢١.

(٢) قال ابن الحاجب في شرحه ٢٨ بعد ذكر الآية: وإنما المراد تكرير المصدر في موضع خبر عما لا يصح أن يكون خبراً عنه ظاهراً.

قال ابن يعيش في شرح المفصل ١ / ١١٥: فالعنى إما أن نمنوا مناً وإما أن تقتلوا فداءً فهما مصدران منصوبان بفعل مضمر.

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٨.

(٤) سورة ٤٧ / ٤ (فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى إذا أثختموهم فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء حتى تضع الحرب أوزارها....).

ومقصودها من الفرض المطلوب منها، وسمه أثراً، لأن الفرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء كالأثر الذي يكون بعد المؤثر.

قوله: (متقدمة)، قل الوالد قيد مستغنى عنه، لأن التفصيل لا يكون إلا للمتقدم، إلا أن يريد أن هذا المصدر لا يتقدم على جملة.

قوله: (مثل: فشدوا الوثاق) [فإما مناً بعد وإما فداء] <sup>(١)</sup> هذا مثل لما اجتمعت فيه الشروط لأن (المن والفداء) تفصيل لأثر مضمون الجملة، وهو (شدوا الوثاق) إذ كل شيء وثق يتعقبه، إما المن وإما الفداء، أي إما أن تمنوا مناً، أو تفادوا فداء، ومثله (اشتر ثياباً فإما اكتسأ وإما بيعاً) و(اشتر طعاماً، فإما أكلاً وإما بيعاً).

قوله: (ومنها ما وقع للتشبيه) احتراز من أن يقع لغير التشبيه نحو (لزيد صوتٌ صوتٌ حسن) فإنه لا يجب الحذف بل يقدر عند الخليل <sup>(٢)</sup> وإلا رفعت على البدل عند سيويه <sup>(٣)</sup> أو الصفة.

قوله: (علاجاً) احتراز عن ما وقع للتشبيه، وليس بعلاج، كأفعل الطبائع نحو (مررت به، فإذا له هديٌ هدي العلماء) و(سمتُ سمتُ الصلحاء) فإنك ترفع، وإلا أتيت بالفعل، والمراد بالعلاج، ما كان يزوال ما هو عارض غير لازم كالصوت، وقد قيل: إن قوله: (علاجاً) محذوف في بعض النسخ، ولا بد منه، إلا إذا دخل ما كان بالطبع.

(١) في الكافية المحققة تمام الآية، ٥٨.

(٢) ينظر الكتاب ١ / ٣٦١.

وقل الخليل فيما نقله الرضي: (حذف المضاف أي مثل صوت فيجيز تعريفه مع كون

الموصوف غير معرفة) ينظر شرح الرضي ١ / ١٢٢.

(٣) ينظر الكتاب ١ / ٣٥٦ وما بعدها.

قوله: (بعد جملة) احتراز عن أن يقع بعد مفرد نحو (صوتُ زيدٍ صوتُ حمارٍ) فإنه يرفع. [٣٧]

قوله: (مشتملة على اسم) يحترز من أن لا يشتمل على اسم نحو (مررت فلذا ضربُ صوتُ حمارٍ)<sup>(١)</sup> أو (مررت فلذا لزيد صوتُ حمارٍ) فإنه يرفع.

قوله: (بمعناه) يحترز من أن يشتمل على اسم لا بمعنى المصدر، نحو (مررت بزيد فلذا له ضربُ صوتُ حمارٍ) قال الوالد: وكان من حقه أن يقول غير صالح لنصبه، وإلا وردَّ بـ (مررت بزيد) فلذا هو مصوتُ صوتُ حمارٍ فإن (مصوتاً) ناصب لصوت حمارٍ.

قوله: (وصاحبه) احتراز من أن يشتمل على اسم بمعناه، ولكن ليس بصاحبه، فإنه يرفع، نحو (مررت فلذا في الدار صوتُ صوتُ حمارٍ) وأجاز سيبويه<sup>(٢)</sup> النصب، لأن صاحبه مذكور في المعنى لأن كل صوت لابد له من مصوت.

قوله: (مثل: مررت به فلذا له صوتُ صوتُ حمارٍ) و(صراخُ صراخُ الثكلي) هذان مثالان لما اجتمعت فيه الشروط (فصوت حمارٍ، وصراخ الثكلي) للتشبيه، وهو علاج لأن الصوت مما يعالج وبزوال، وهو بعد جملة، وهي (فلذا له صوتُ) وهي مشتملة على اسم، وهو (صوت) بمعنى المصدر وهو (صوت حمارٍ)، وصراخ الثكلي، ومثلها:

(١) ينظر شرح المصنف ٢٨.

(٢) ينظر الكتاب ١ / ٣٥٦ و ٣٥٧.

(دَقْ دَقَكَ بِالْمُنْحَازِ حَبَ الْفُلْفُلِ) <sup>(١)</sup>.

[١٣٤] \_\_\_\_\_ له صَرِيفٌ صَرِيفٌ الْقَعْوُ بِاللَّسَدِ <sup>(٢)</sup>

والتقدير: يَصَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ، وَيَصْرُخُ صِرَاحَ الشَّكْلِ، وَيَنْقُ دَقَكَ بِالْمُنْحَازِ، وَلَهَا صَرِيفٌ صَرِيفٌ الْقَعْوُ، وَقَدْ بَعَضَ النُّحْلَةُ الْعَامِلُ فِيهِ الْمَصْدَرُ الْأَوَّلُ.

قوله: (وَمِنْهَا مَا وَقَعَ مَضْمُونُ جُمْلَةٍ) يعني المصدر، يقع مضمون جملة، أي معناها، احتراز من مضمون المفرد نحو (ضربت ضرباً) فإنه يظهر فعله.

قوله: (لَا يَحْتَمِلُ لَهَا غَيْرُهُ) احتراز من نحو (زيد قائم حقاً)، قوله: (مثل له على ألف درهم اعترافاً) معنى الجملة التي هي (له على ألف درهم)

(١) ينظر القول في اللسان (نحو) ٤٣٦٥/١، وشرح المفصل ١١٥/١ والكتاب ٣٥٧/١ وهو فيه (مررت به فإذا له دَقْ دَقَكَ بِالْمُنْحَازِ حَبَ الْفُلْفُلِ) ولم ينسبه لا إلى شعر ولا إلى رجز....

والمُنْحَازُ: المُنْقُ، وَقَدْ ابْنُ يَعْمِشَ فِي شَرْحِهِ ١١٥/١ وَالْمُنْحَازُ (الْمَاوَنُ) وَالْفُلْفُلُ بِالْكَسْرِ وَقَلْبَيْنِ، حَبُّ أَسْوَدَ وَهُوَ أَصْلَبُ مَا يَكُونُ مِنَ الْحَبُوبِ وَالْعَلَمَةُ تَقُولُ: الْفُلْفُلُ بِالضَّمِّ وَهُوَ تَصْحِيفٌ مِنْهُمْ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْأَسْمَ هُوَ الْفُلْفُلُ كَمَا وَرَدَ فِي اللِّسَانِ مِلَّةً (فُلْفُلُ) ٣٤٦٦/٢. قَالَ فِي اللِّسَانِ: وَالْفُلْفُلُ بِالضَّمِّ مَعْرُوفٌ لَا يَنْبَغُ بِأَرْضِ الْعَرَبِ وَقَدْ كَثُرَ مَجِيئُهُ فِي كَلَامِهِمْ وَأَصْلُ الْكَلِمَةِ فَارْسِيَّةٌ.....).

وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: (دَقَكَ حَبَ الْفُلْفُلِ) يَنْقُ دَقَكَ وَهِيَ (مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ وَهُوَ يَنْقُ).

(٢) عَجَزَ بَيْتٌ مِنَ الْبَسِيطِ وَهُوَ لِلنَّابِغَةِ الذَّهْيَانِي فِي دِيْوَانِهِ ١٦ وَالْكِتَابُ ٣٥٥/١، وَشَرَحَ أَهْلُ بَيْتِ سَيِّبِيهِ ٣٦/١، وَاللِّسَانُ مِلَّةً (صَرَفَ) ٢٤٣٦/٤، وَبَلَا نِسْبَةٍ فِي مَعْرِعِ الْهَوَامِعِ ١٩٣/١. وَصَلَتْ:

مَقْدُوفَةٌ بِدُخَيْسِ النُّحْضِ بِأَزْلُهَا

وصف ناقته بالقوة والنشاط والنحض - اللحم - دُخَيْسِ اللحم ما تداخل منه وثرأكب، وبالبازل: السن، والصريف صوت أنيابها إذا مكنت، القعْو: ما تدور عليه البكرة. والشاهد فيه صريف على المصدر التشبيهي والعامل فيه مضمَرٌ دلَّ عليه ما قبله أي يصرف صريف القعْو.



وقوله:

[١٣٥] إني لأمنحك الصلوة وإنني

قسماً إليك مع الصلوة لأميل<sup>(١)</sup>

وقد تكون معرفة نحو: «صنَّعَ اللهُ»<sup>(٢)</sup> و«صنَّعَ اللهُ»<sup>(٣)</sup> و«كُتِبَ اللهُ»<sup>(٤)</sup> و«وَعَدَ اللهُ»<sup>(٥)</sup>، وإنما كان الله بما لا متحمل له، لأن فعل الله حق، ومنه (الله أكبر دعوة الحق)<sup>(٦)</sup>.

قوله: (ويسمى توكيد لنفسه) وذلك لأنه يؤكد مضمون الجملة<sup>(٧)</sup> الذي هو الاعتراف.

قوله: (ومنها ما وقع مضمون جملة أي معناها يحترز من مضمون المفرد نحو (رجع القهقري)<sup>(٨)</sup>).

(١) البيت من الكامل، وهو للأحوص في ديوانه ١٦٦، ينظر الكتاب ١ / ٣٨٠، وشرح أبيات سيويه ١ / ٣٧٧، والمقتضب ٣ / ٢٣٣، وسطح اللالي ١ / ٢٥٩، وشرح المفصل ١ / ١١٦، وشرح الرضي ١ / ١٢٣ وخزانة الأدب ٢ / ٤٨، ٨ / ٢٤٣.

والشاهد فيه قوله: (قسماً) حيث نصبه على المصدر المؤكد لما قبله من الكلام الدال على القسم.

(٢) النمل ٢٧ / ٨٨ وتحتها: «وترى الجبل تحسبها جملة وهي تمر من السحاب صنع الله الذي أتقن كل شيء إنه خبير بما تفعلون».

(٣) البقرة ٢ / ١٢٨ وتحتها: «صهبة الله ومن أحسن من الله صهبة ونحن له عابدون».

(٤) النساء ٤ / ٢٤ وتحتها: «والحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء ذلكم».

(٥) الروم ٣٠ / ٦ وتحتها: «وعد الله لا يخلف الله وعده ولكن أكثر الناس لا يعلمون».

(٦) ينظر شرح الرضي ١ / ١٢٣، وشرح المفصل ١ / ١١٧.

(٧) قل الرضي في شرحه ١ / ١٢٣: كما أن المصدر يؤكد لنفسه في نحو ضربت ضرباً، إلا أن المؤكد هنا مضمون المفرد أي الفعل من دون الفاعل لأن الفعل وحده يدل على الضرب والزمان وأما في مسألتنا فلا عتراض مضمون الجملة الاسمية بكاملها لا مضمون أحد جزئيه.

(٨) ينظر شرح المصنف ٢٩.

قوله: (لها محتمل غيره) يحترز من (له على ألف درهم مثله).

قوله: (زيد قائم حقاً)<sup>(١)</sup> فإن حقاً مضمون لـ (زيد قائم)، وهو محتمل أن يكون قيامه حقاً وغير حق.

قوله: (ويسمى توكيداً لغيره)<sup>(٢)</sup> أي لغير مضمون الجملة لاحتمال الصلح وغيره، ومن هذا قولهم: (النار محرقة حقاً) و(السماء فوقنا يقيناً) لأن الجملة غير مفيدة للمصدر، وإثما عُلِمَ من بديهية العقل، وبحوقول النبي<sup>(٣)</sup> مثلاً: (زيد قائم حقاً)، فإنه يعدّ مؤكداً لغيره وإن كان كلامه حقاً، لأنه عُلِمَ من غير لفظ الجملة، وقيل هذا من التوكيد

قوله: (ومنها ما وقع مثني، مثل لبيك وسعديك) يعني من القياسية وكذلك (حنانيك) و(هذا ذيك) و(دواليك) وهذه الأمثلة تشيبتها مقصورة على السماع، لأنها على خلاف القياس، وأما حذف فعلها فقياس، فد (لبيك) من ألـ<sup>(٤)</sup> بالمكان إذا أقام به، أي أقيم بخدمتك ولا أفرقها، و(سعديك أي أسعدك إسعاداً بعد إسعاد أي إجابة بعد إجابة قل:

[١٣٦] لبيك لبيك لا أرضى بواحدة

حتى أزيد مع لبيك سعديك<sup>(٥)</sup>

(١) ينظر شرح الرضي ١٢٣/١، وشرح المفصل ١١٦/١.

(٢) قل الرضي في شرحه ١٢٥/١ ناقلاً عن المصنف ولم أجده في شرح المصنف. وقال المصنف: معنى التوكيد لغيره، أي التوكيد لدفع احتمال غيره، وليس بشيء لأنه في مقابلة التوكيد لنفسه لينبغي أن يكون الغير مؤكداً كالنفس (ينظر شرح المصنف ٢٩).

(٣) أي قول النبي مثل ما مر من الحقائق التي ذكرت.

(٤) ينظر اللسان مكة (لب) ٣٩٨٠/٥، وشرح المفصل ١١٨/١ و ١١٩، وقال الخليل: إن معنى التشية أنه أراد تحتنا بعد نحن، ينظر الكتاب ٣٤٨/١ - ٣٥٣، وشرح الرضي ١٣٦/١.

(٥) البيت من البسيط ولم أقف له على قائل أو مصدر.

و(حنانيك) تحننا بعد تحنن، قل:

[١٣٧] أبا منذر أفنيت فليستق بعضنا

حنانيك بعض الشر أهون من بعض<sup>(١)</sup>

ونحيء مفردة. قل تعالى: ﴿وَحَنَانًا مِن لَّدُنَّا﴾<sup>(٢)</sup> و(هذا ذيك) هذا بعد  
هذ وهو السرعة، قل:

[١٣٨] ضرباً هذا ذيك وطعناً

ظ [٣٧] و(دواليك) من المداولة، أي مداولة بعد مداولة قل:

[١٣٩] إذا شقُّ برء شقُّ بالبرء مثله

دواليك حتى كلنا غير لابس<sup>(٤)</sup>

(١) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ١٦، ينظر الكتاب ١/ ٣٤٨، والمقتضب ٣/

٤٢٤، وشرح المفصل ١/ ١١٨، واللسان (حنن) ٢/ ١٠٣٠، وجمع المراجع ٣/ ١١٢.

والشاهد فيه قوله: حنانيك منصوب على المصدر النائب عن الفعل وقد ثنى حنانيك أي

نحننا بعد تحنن، لإزالة التكرار....

(٢) سورة مريم ١٩/ ١٣، وتعلمها: ﴿وَحَنَانًا مِن لَّدُنَّا وَزَكَاةً وَكَانَ تَقِيًّا﴾.

(٣) الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ١٤٠، وتعلمها:

حتى تقضى القدر المقضى

ينظر الكتاب ١/ ٣٥٠، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٦٥، وشرح المفصل ١/ ١١٩، وشرح

الرضي ١/ ١٢٦، وأوضح المسالك ٣/ ١١٧، واللسان (هذ) ٦/ ٤٦٤٣، والجمع ٣/ ١١١،

وخزانة الأدب ٢/ ١٠٦.

الوخض: طعن غير جائف ويكون بالرمح.

الشاهد فيه قوله: (هذا ذيك) حيث أضف هذا اللفظ إلى المخاطب وهو مفعول مطلق

لفعل من معناه: أي أسرع هذا ذيك....

(٤) البيت من الطويل، وهو لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ١٦، وينظر الكتاب ١/ ٣٥٠،

والخصائص ٣/ ١٤٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١١٩، وأوضح المسالك ٣/ ١١٨،

واللسان ملحة (قول) ٢/ ١٤٥٦، وفيه برءك بدل البرء والجمع ٣/ ١١٠ ويرى عجزه:

الألفاظ مثثة عند سيبويه<sup>(١)</sup>، والكاف ضمير بدليل سقوط النون، واختلف في تثنيتهما، فعند السهيلي<sup>(٢)</sup> وغيره، تثنية حقيقية، أي إجابة في الأوامر، وإجابة في النواهي، وإسعاداً في الأوامر، وإسعاداً في النواهي، وخفافاً في الدنيا، وخفافاً في الآخرة. وهذا منهم، ومداولة منها، وعند السيرافي<sup>(٣)</sup> أنها ليست بحقيقية، وإنما يراد بها الكثير، أي إجابة بعد إجابة إلى آخرها، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَزْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَلْبًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾<sup>(٤)</sup> وذلك لا يكون من كرتين، وقد يونس: <sup>(٥)</sup> إنها مفردة، وأصلها (لبي) قلبت ألفها مع المضمرك (على) و(لئى) وضمف بقوله:

[١٤٠] دعوت لسانا بلى مسنوراً

قلبى قلبى يلى مسنوراً<sup>(٦)</sup>

دواليك حتى ليس للبرد

والشاهد فيه قوله: (دواليك) حيث أضيف إلى ضمير المخاطب على أنه مفعول مطلق خلافاً لسيبويه فهو يجوز فيها الحذف (الكتاب ١ / ٣٥٠).

(١) ينظر الكتاب ١ / ٣٥١، وشرح الرضي ١ / ١٢٥، وشرح المفصل ١ / ١١٩.

(٢) ينظر رأي السهيلي في الهمع ٣ / ١١٢.

(٣) ينظر رأي السيرافي في حاشية الكتاب ١ / ٣٥٢.

(٤) سورة الملك ٦٧ / ٤.

(٥) ينظر الكتاب ١ / ٣٥١، وابن يعيش ١ / ١١٩، وشرح الرضي ١ / ١٢٥، وجمع الهمع ٣ / ١١٢.

(٦) البيت من المتقارب، وهو لرجل من بني أسد كما في شرح شواهد المغني ٢ / ٩١٠، واللسان

ملا (لبي) ٥ / ٣٩٩٣ وبلا نسبة في الكتاب ١ / ٣٥٢، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٣٧٩، وشرح

المفصل ١ / ١١٩، وشرح الرضي ١ / ١٢٥، ومغني اللبيب ٢٥٣، وشرح ابن عقيل ٢ / ٥٣، وجمع

الهمع ٢ / ١١٣.

والشاهد فيه قوله: (لبي) وهو شاهد على أن (لبيك) تثنية، وليس كما زعم يونس أن

(لبيك) أصلها لبي قلبت ألفها ياءً لاتصالها بالضمير فصارت لبيك فالياء عند يونس -

فإن ياءه بقيت مع إضافته إلى المظهر، وزعم الأعلام<sup>(١)</sup>، أن الكاف للخطاب، كالتى في (ذلك) وحذفت النون معاً تشبيهاً لها بكاف<sup>(٢)</sup> الضمير، وهذه الألفاظ إذا ثبتت لزمّت النصب، وحذف فعلها قياساً، وإنما حذف لأن التثنية في المعنى تكرير، فاستغنوا بذكر أحد المتكررين عن الفعل.



---

منقلبة عن الفه وسبويه يرى أنها ياء التثنية. وفي الشاهد رد على يونس، كما قل الشارح.

(١) الأعلام الشنمري يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنمري المعروف بالأعلام علماً بالعربية واللغة ومعاني الأشعار، ولد ٤١٠هـ ومات سنة ٤٧٦هـ ينظر ترجمته في البغية ٢ / ٣٥٦. وينظر رأيه في جمع الموامع ٢ / ١١٣.

(٢) وهذا ما ذهب إليه يونس بن حبيب، ينظر الكتاب ١ / ٣٥١.

## المفعول به

قوله: (المفعول به: ما وقع عليه فعل الفاعل) قل الشيخ: والمراد بالوقوع تعلقه بما لا يُفعلُ إلا به<sup>(١)</sup>، حقيقة نحو (ضربتُ زيداً) ومجازاً نحو (رأيتُ زيداً) وهذا يدخل فيه المتعدي بحرف لأن مفعوله لا يُفعل إلا به، ومطلق لفظ المفعول به، لا يقع على المتعدي بحرف في الاصطلاح، قل في البرود: فالأولى ما يُفعل به الفعل المتعدي خاصة. والمائل عند البصريين الفعل أو شبهه<sup>(٢)</sup>، وقل الفراء: <sup>(٣)</sup> الفعل والفاعل، ومشام: <sup>(٤)</sup> الفاعل، وقل خلف من الكوفيين: <sup>(٥)</sup> كونه مفعولاً، والضمير في قوله: (المفعول به) راجع إلى الألف واللام، أي الذي يفعل به فعل، وكذا الضمير في المفعول فيه، وله، ومعه.

قوله: (وقد يتقدم على الفعل) الأصل تلخره بعد الفعل والفاعل لأنه فضلة، وقد يتقدم، وذلك لقوة عامله، لأنه إذا تصرف في نفسه

(١) ينظر شرح المصنف ٢٩. قل الرضي في شرحه ١/١٢٧: فعلى تفسيره (أي المصنف) ينبغي أن تكون المجرورات في مررت يزيد وقربت من عمرو وبعثت من بكر وسرت من البصرة إلى الكوفة مفعولاً بها ولا شك أنه يقال أنها مفعولاً بها لكن بواسطة حرف جر).

(٢) ينظر شرح الرضي ١/١٢٨، والمجم ٧/٣.

(٣) ينظر المجم ٧/٣.

(٤) ينظر المصدر السابق.

(٥) ينظر المصدر السابق.



تصرف في معموله بخلاف (إن) وأخواتها<sup>(١)</sup> وتقدم المفعول على الفعل واجب وممتنع وجائز.

أما الواجب فحيث يكون له الصدر كالاستفهام، والشرط<sup>(٢)</sup>، وكم الخبرية، والمضاف إلى أحدهما، أو ينصبه فعل دوماً مع (أما) أو مع علمها نحو: (أيهم ضربت) ؟ و(مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبُ) و(كم ضربت)، و(غلامٌ منْ تَضْرِبُ أَضْرِبُ) و(غلامٌ كم رجلٍ لقيت) ؟ ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَهْزَنْ﴾<sup>(٣)</sup> و(زيداً فأضرب).

وأما الممتنع، فمع فعل التعجب نحو: (ما أحسن زيداً) والذي نَزَلَهُ نون التوكيد نحو (أضربن زيداً) والموصول بـ(إن) نحو (إن ضربت زيداً) وحيث يلتبس نحو (ضرب موسى عيسى)<sup>(٤)</sup> كذلك كل حرف له الصدر لا يفصل بينه وبين الفعل، ولا يتقدم عليه معمول الفعل، كـ(إن) الشرطية و(لم) و(لما)، والداخل عليه لام الابتداء، مثل (لسوف أضرب) ما لم يكن في خبر أن نحو (كرهت أنك قائم) أو (أن) نحو (كرهت أن تخرج) فحصل من هذا، أنه يجب التأخير لضعف العامل، وأداؤه إلى تأخير ما له الصدر، أو إلى الجمع بين مثلين كـ(علمت أنك قائم) لأنك لو قدمت جاز دخول العوامل عليه نحو (إلى أنك قائم علمت) أو إلى اللبس، وزاد الكوفيون<sup>(٥)</sup> عوده إلى غير مذكور.

(١) ينظر شرح المصنف ٢٩.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٢٨/١، وشرح المصنف ٢٩.

(٣) سورة الضحى ٩٣/٩.

(٤) ينظر شرح الرضي ١٢٨/١.

(٥) ينظر رأي الكوفيين في شرح الرضي ١٢٨/١.

وأما الجائز ففي ما عدا الواجب والممتنع [و٣٨].

قوله: (وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً ووجوباً) والجواز قرينة حالية نحو: (مكة ورب الكعبة) لمن عليه أهبة السفر ولرائي الرؤيا (خيراً وما شراً) <sup>(١)</sup> وخيراً لنا، وشرراً لعدونا، ولمن يسند سهماً (القرطاس والله) <sup>(٢)</sup> أي قصد مكة، ورأيت خيراً، وما رأيت شراً، وأصبحت القرطاس والله. ومقالية في جواب الاستفهام نحو (زيداً، لمن قل: من أضرب) وكذلك نعم زيداً لمن قل: (أضربت أحداً) والنفي نحو (بلى زيداً)، لمن قل: (ما ضربت).

(والوجوب في أربعة أبواب. قوله: (فالأول سماعي) وذلك فيما كان محذوف الفعل من مثل، أوجار مجراه في كثرة الاستعمال، فالثل قولهم (كل شيء ولا شتيمة حر) <sup>(٣)</sup> أي ارتكب. (وكليهما وتمراً) <sup>(٤)</sup> أي أعطيك

(١) قل في الكتاب ٢٨٣/١: وإنما نصبت خيراً لك وأوسع لك لأنك حين قلت انتبه، فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر.

وقال الخليل في الصفحة نفسها: كأنك تحمله على ذلك المعنى كأنك قلت: انتبه وادخل فيما هو خير لك فنصبته لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له: انتبه، أنك تحمله على أمر آخر فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قل له: انتبه، فصار بدلاً من قوله:

انت خيراً لك وادخل فيما هو خير لك.

(٢) ينظر الكتاب ٢٩٥/١.

(٣) كل شيء ولا شتيمة حر أي اصنع كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر. ينظر شرح الرضي ١٣٠/١ و ١٣٦، واللسان ملحة (شتيم) ٢١٩٤/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٢.

(٤) كلاهما وتمراً ويروي كليهما فمن رواه بالرفع على أنه مبتدأ مؤخر وخبره محذوفه تقديره لك كلاهما وانضم أزيدك تمراً. فتمراً مفعول به لفعل محذوفه ينظر مجمع الأمثل ١٥١٢ - ١٥٢.

كليهما وأزيدك تمراً، و(الكلاب على البقر)<sup>(١)</sup> أي أرسل، و(أهلك والليل)<sup>(٢)</sup> أي الحق أهلك مع الليل لا يسبقك إليهم، إن كانت الواو بمعنى (مع)، وإن كانت عاطفة، قدر الليل فعل آخر، أي الحق أهلك واسبق الليل، والجاري مجراه مما ذكره الشيخ.

قوله: (مثل امرأاً ونفسه) أي دع امرأاً ونفسه، والواو تحتل العطفية أي ودع نفسه، ويحتمل المعية، وهي الناصبة نفسه.

قوله: و﴿انتهوا خيراً لكم﴾<sup>(٣)</sup> تقديره: واتقوا خيراً لكم. قاله سيبويه<sup>(٤)</sup> والجمهور، وقال الكسائي:<sup>(٥)</sup> إنه خبر (كان) تقديره يكن خيراً لكم. وقال الفراء:<sup>(٦)</sup>

إنه صفة مصدر محذوف، أي انتهاه خيراً لكم، وقد بعض الكوفيون انتصابه على الحال.

(١) الكلاب على البقر: يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة بمعنى لا ضرر عليك فخلهم. ينظر مجمع الأمثل ١٤٢/٢ ونصب الكلاب على معنى أرسل كما ذكر الشارح.

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٩، وشرح الرضي ١٢٩/١، وشرح المفصل ٢٦/٢.

(٣) النسب ١٧١/٤.

(٤) ينظر الكتاب ٢٨٢/١، وشرح الرضي ١٢٩/١، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣/٢٠٢١، وشرح المفصل ٣٦/٢.

(٥) ينظر رأي الكسائي في شرح الرضي ١٢٩/١، وحاشية السيرافي على الكتاب ١/٢٨٤. قال الكسائي: معناه (انتهوا يكن الانتهاء خيراً لكم) ينظر شرح الرضي ١٢٩/١.

(٦) ينظر معاني القرآن للفراء ١/٢٩٥.

(٧) ينظر رأي بعض الكوفيين في شرح الرضي ١/١٣٠.

قوله: (وأهلاً وسهلاً ومرحباً) تقديره أتيت أهلاً لا أجنب ووطئت سهلاً من البلاد ولا حزناً ولقيت مرحباً أي مكاناً رحباً، وقيل: يقدر لها فعل واحد أي صلافت، وقل المبرد<sup>(١)</sup> إنها من المفعول المطلق، أي أهلت أهلاً، وسهل موضعك سهوئة، وضع سهلاً موضع سهوئة، ورحبت ببلادك مرحباً<sup>(٢)</sup> أي رحباً.

وقد يحذف المفعول، ولم يذكره المصنف، فخلاص مفعول أفعال القلوب على ما يأتي في بابها، ومفعول فعل التعجب، لأنه لا فائدة في التعجب دون المتعجب منه، إلا أن تقوم قرينة على تعيينه، جاز حذفه نحو (ما أحسنك وأجمل).

وحذف المفعول على ضربين، منه ما يراد وينوي كـ (أعطيت وضربت) ﴿وَمَا عَمَلُهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> و﴿مَّا تَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ﴾<sup>(٤)</sup>، ومنه ما لا يراد وإما لتضمن فعله اللزوم نحو ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُنُوبِي﴾<sup>(٥)</sup> وقوله:

[١٤١] \_\_\_\_\_ إلى الضيف يخرج في عراقيها نصلي<sup>(٦)</sup>

(١) ينظر المقتضب ٢/ ٢٨٣، وشرح الرضي ١/ ١٣٠.

(٢) ينظر الكتاب ١/ ٢٤٥ وعند: (رحبت ببلادك وأهلت).

(٣) يس ٣٦ / ٢٥ وتعلمها: ﴿لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمَلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾.

(٤) الزخرف ٤٣ / ٧١، وتعلمها: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِصُحُفٍ مِنْ ذَهَبٍ وَأَكْوَابٍ وَفِيهَا مَا نَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ وَأَنْتُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

(٥) الأحقاف ٤٦ / ١٥ ﴿قُلْ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُنُوبِي إِنِّي تبت إليك وإني من المسلمين﴾.

(٦) عجز بيت من الطويل وهو ثلثي الرمة في ديوانه ١٥٦.

فضمن أصلح معنى بشارك، ويجرح معنى ينزل، والعموم والمبالغة نحو (فلان يعطي ويمنع، ويقطع ويعقد ويحل، ويأمر وينهى) ﴿وَاللَّهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾<sup>(١)</sup> و﴿يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾<sup>(٣)</sup> وكذلك فواصل الآي نحو: ﴿لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾<sup>(٤)</sup> و﴿صَلُّوا﴾<sup>(٥)</sup> و﴿تَتَّقُونَ﴾<sup>(٦)</sup>.



وصلوه:

وإن تعتذر بالهل من ذي ضرورتها

وينظر أساس البلاغة ملحة (عذر) ٢٩٦ ن وشرح الفصل لابن يعيش ٣٩/٢، وأما ابن الحاجب ٢٥٧/١، وشرح الرضي ١٣٦/١، ومغني اللبيب ٦٧٦، وخزانة الأدب ١٢٨/٢. والشاهد فيه قوله: (يجرح) وفيه حذف المفعول به ليجرح لتضمنه معنى يؤثر في الجرح أو ينزل كما ذكره الشارح.

(١) آل عمران ١٥٦/٣، ولماها: ﴿لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قتلوا ليجعل الله ذلك حسرة في قلوبهم والله يحيي ويميت والله بما تعملون بصير﴾.

(٢) البقرة ٢٤٥/٢ ولماها: ﴿من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له أضعافاً كثيرة والله يقبض ويبسط وإليه ترجعون﴾.

(٣) الليل ٥/٩٢.

(٤) يوسف ٤٦/١٢ ولماها: ﴿وأخبر يابسات لعلي أرجع إلى الناس لعلهم يعلمون﴾.

(٥) آيات كثيرة آخرها لعلكم تعقلون منها البقرة ٧٣/٢ ﴿كذلك يحيي الله الموتى ويربكم آياته لعلكم تعقلون﴾.

(٦) آيات كثيرة تنتهي بقوله: لعلكم تتقون منها: البقرة ٢١/٢ ﴿يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون﴾.

## المنادى

- قوله: (الثاني المنادى) وهو ثاني ما حُذِفَ فعله وجوباً، وأول القياسية.
- قوله: (وهو المطلوب إقباله)<sup>(١)</sup>: جنس دخل فيه (أنا أطلب إقبالك)
- قوله: (بحرف نائب مناب أدعو) أخرج أنا طالب إقبالك، والنائب مناب (أدعو) حروف النداء<sup>(٢)</sup>.
- وقوله: (لفظاً أو تقديرًا) تقسيم بعد تمام الحذف فاللفظ: نحو (يا زيد) والتقدير: <sup>(٣)</sup> ﴿يُوسُفُ اعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾<sup>(٤)</sup>.
- وعامل المنادى هو (أدعو) عند سيبويه<sup>(٥)</sup>، لكن حذف حذفاً لازماً لكثرة استعماله، وللدلالة حرف النداء عليه، وإفادته فائدته، وعند الزمخشري<sup>(٦)</sup>، (يا) لازمة مع الفعل وتقديره (يا) أدعوزيدا، وإنما قدرها مع الفعل لتبقى

(١) قال الرضي في شرحه ١ / ١٣٦، قل المصنف المطلوب إقباله أخرج المندوب لأنه المتفجع عليه لا المطلوب إقباله.

(٢) وحروف النداء هي (يا) و (أيا) و (هيا) و (أي) و (همزة).

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٩، وشرح الرضي ١ / ١٣٦.

(٤) يوسف ٢٩ / ١٢ ونحوها: ﴿يُوسُفُ اعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ واستغفري لذنبك إنك كنت من الخاطئين.

(٥) ينظر الكتاب ٢ / ١٨٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٧ / ١، وشرح الرضي ١٣٦ / ١، والإنصاف ١ / ٣٣٣.

(٦) ينظر المفصل ٣٥.



الجملة على الإنشاء<sup>(١)</sup>، وقيل حرف النداء هو العامل. فقل الفارسي: لنيابتها عن الفعل<sup>(٢)</sup>، وهي حرف وضعف يلزوم اتصال الضمير بها، وبأنها قد تحذف، وهم لا يجذفون العوض والمعوّض منه جميعاً، وقيل لأنها اسم فعل بدليل تمام الكلام بقولك (يا زيد) ورد بأن من حروف من النداء الهمزة، وليس من أسماء الأفعال [ظ ٣٨] حرف واحد، وبأنه كان يلزم الاختصار عليه، كأسماء الأفعال.

قوله: (ويبنى على ما يرفع به) [إن كان مفرداً معرفة]<sup>(٣)</sup> إنمالم يقل على الضم، ليعم علامات الرفع<sup>(٤)</sup>، وهي الضمة والألف والواو. والمنتهى ينقسم إلى مبني ومعرب. والمعرب منصوب ومجرور، والمبني له شرطان: أن يكون مفرداً ومعرفة، وأراد بالمفرد هنا غير المضاف والمشبّه به، دون المثنى والمجموع، وبالمعرفة ما كان معرفة قبل النداء ويعلم، وهو النكرة المقصودة.

قوله: (مثل: يا زيد، ويا رجل، ويا زيدان، ويا زيدون) (فيا زيد)، مثل المفرد المعرفة، و(يا رجل) النكرة المقصودة، و(يا زيدان) للمثنى، و(يا زيدون) للمجموع، وفيه سؤال وهو، لم يُبنى على حركة؟ ولمْ خُصْ بحركة دون حركة؟ أما لمْ بُنيَ؟ فقل الفراء: <sup>(٥)</sup> لتضمنه الألف والهاء، لأن أصله

(١) ينظر شرح المفصل ١٢٧/١ لابن يعيش.

(٢) ينظر رأي أبي علي الفارسي في شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٨ وشرح الرضي ١٣٢/٨، وجمع الهوامع ٣٣/٣.

(٣) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٤) ينظر شرح الرضي ١٣٢/١ فالعبارة منقولة عنه بتصريف يسير.

(٥) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٦٩/٢، وشرح الرضي ١٣٣/١.

(يا زيدا) وبني على الضم، كـ(قبل) و(بعد)، قل المصنف وكثير من المتأخرين: لوقوعه موقع الكاف الاسمية. وهي (أدعوك) المشابهة لكاف الخطاب الحرفية لفظاً أو معنى<sup>(١)</sup>، أما اللفظ، فلأنه مفرد غير مضاف، ولا مشبه به كالضمير المخاطب، وأما المعنى: فالأقبل والإدبار، التعريف والخطاب لأن المنادى مخاطب، وأما بناؤه على حركة فقيـل: لثلاثي يجمع بين ساكنين في بعض المواضع، نحو (يا زيد) وحمل باقي الباب عليه، وقيل لأن بناءه عارض، والأصل فيه التمكين في الإعراب، وإنما خص بالضم لأنه لوبني على الكسر لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم، ولوبني على الفتح لالتبس بنكرة المرب فيه، فخصّوه بالضم خوف اللبس، وأما إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه، فلخليل يقيه على الضم<sup>(٢)</sup>، وأبو عمرو ينصبه<sup>(٣)</sup>، لأنه لما دخل التنوين عاد الإعراب، وأصله النصب لأن (يا زيد) بمنزلة (أدعوزيدا) وقد روي الوجهان في:

[١٤٢] سلام الله يا مطرُ عليها

وليس عليك يا مطرُ السلام<sup>(٤)</sup>

(١) ينظر شرح الرضي ١/١٣٣.

(٢) ينظر رأي الخليل في الكتاب ١/٣٦٣. ولم ينسبه سيبويه إليه، والمجم ٣/٤١، وشرح

التسهيل السفر الثاني ٢/٧٩٦، والأصول لابن السراج ١/٣٣٦.

(٣) ينظر رأي أبي عمرو في المجم ٣/٤٢.

(٤) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه ١٨٩، والكتاب ٢/٢٠٢، وشرح أبيات

سيبويه ٢/٢٥، ٦٠٥، والأصول ١/٣٤٤، والإنصاف ٣١٧، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٩٦،

وشرح الرضي ١/١٣٣، والجني ١٤٧، وأوضح المالك ٢/٢٨، وشرح شواهد المغني ٧٦٧، وشرح

ابن عقيل ٢/٣٦٢، والحزانة ٢/١٥٠-١٥٢.

والشاهد فيه قوله: (يا مطر) حيث نون مطر الأول وهو مفرد علم للضرورة وأبقى الضم

في الثاني للضرورة الشعرية.

[١٤٣] ..... يا عديا لقد وقتك الأواقي<sup>(١)</sup>

قوله: (ويخفض بلام الاستغاثة) هذا أحد قسمي المغرب. قوله: (مثل يا لزيد)<sup>(١)</sup> وإنما خفض معها لأن حرف الجر لا يمكن إلغاؤه فكان اعتباره أولى، وقد اختلف في الاستغاثة، فحكى الفراء عن بعضهم أنها محذوفة من (آل)<sup>(٢)</sup> ولهذا صح الوقف عليها قال:

[١٤٤] ..... إذا الداعي المشوب قال يالا<sup>(٣)</sup>

أي يالا فلان، وذهب الأكثرون إلى أنها لام الجر، فقليل إنها زائدة لأنه

(١) عجز بيت من الخفيف، وصدره:

رفعت رأسها إلى وقالت

وهو للمهلل بن ربيعة وله وغيره، ينظر سبط اللالى ١/ ١١١، وشرح المفصل لابن يعين ١٠/ ١٠، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢/ ٧٩٧، وشرح سنن الذهب ١٤٥، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٦٣، والجمع ٣/ ٤١، والخزانة ٢/ ١١٦٥، وبروي: وضربت صدرها.

والشاهد فيه قوله: (يا عديا) حيث اضطر إلى تنوين المنادى فنونه نصباً ليشابه به النكرة غير المقصودة.

(٢) قل الرضي في شرحه ١/ ١٣٣ ما نصه: (هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى إذا استغيت به نحو يا الله أو تعجب منه نحو: يا للماء يا للدواهي وهي لام التخصيص أدخلت علامة للاستغاثة والتعجب).

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٣٠، وشرح الرضي ١/ ١٣٤.

(٤) عجز بيت من الوافر، وصدره:

فخير نحن عند الناس منكم

وهو لزهير بن مسعود الضبي في خزانة الأدب ٧٢، وينظر الخصائص ٢٧٧، واللسان ملة (يا) ٦/ ٤٩٧، ومغني اللبيب ٢٨٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٩٥، وشرح ابن عقيل ١/ ١٩٤. الشاهد فيه قوله: (يا لا) يريد يا فلان أو لا فرار أو لا نفس فحذف ما بعد الحرف وقد استدل بذلك الفراء كما ذكر الشارح أن اللام في المستغث بقية اسم وهو (آل) والأصل يا آل زيد ثم حذف همزة آل للتخفيف وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين.

لا متعلق لها إلا (يا) أو (أدعو) ولا يتعلق بـ (يا) لأنه غير عامل. ولا بـ (أدعو) لأنه غير متعد بنفسه، والصحيح أنه لام التخصيص، وهي تكون في المستغاث نحو (يا الله) والمتعجب نحو (يا للماء) و (للدواهي)<sup>(١)</sup> دون غيرها وشذ:

[١٤٥] يا لكر انشروا ني كليا

يا لكر أين أين الفرار<sup>(٢)</sup>

وقيل هو مستغاث، ولا يدخل إلا على (يا) دون أخواتها، وإنما قلنا: إنها للتخصيص للمناسبة بينها وبين المستغاث والمتعجب، لأن المستغاث مخصوص من بين أمثاله بالدعاء، والمتعجب مخصوص باستحضاره لغرابته من بين أمثاله، وهي المعدية لـ (أدعو) المقدر عند سيويه أو الحرف النداء القائم مقامه عند المبرد إلى المفعول، وإنما جاز ذلك مع أن أدعو متعد بنفسه لضعفه بالإضمار، أولعطف النائب منابه، ألا ترى أنك تقول: (ضربي لزيد حسن) و (أنا ضارب لزيد) ولا يجوز (ضربت لزيد) وإنما فتحت لام الجر مع المستغاث إما للفرق بينها وبين المستغاث له، أو لوقوع المستغاث موقع المضمير، تقديره (أدعوك) و (استغيثك) ولام الجر مفتوحة معه، ما خلا ياء المتكلم، فحصل من هذا أن اللام مفتوحة، ما لم

(١) ينظر الكتاب ٢/ ٢١٧، وابن يعيش ١/ ١٢٨، وشرح الرضي ١/ ١٣٤.

(٢) البيت من المديد وهو للمهلل بن ربيعة يرثي أخاه كما في الكتاب ٢/ ٢١٥، وشرح أبيات سيويه ٨/ ٤٦٦، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢/ ٨٢٢، وشرح الرضي ١/ ١٣٤، وخزانة الأدب ٢/ ١٦٠.

والشاهد فيه قوله: (يا لكر) حيث أدخل لام الاستغاثة مفتوحة على بكر للفرق بينها وبين المستغاث من أجله وكانت أولى بالفتح لوقوع المنادى موقع المضمير، ولام الجر تفتح مع الضمائر.

يكن مجازاً نحو (يا للعجب) فإنه يجوز فتحها على أنه مستغاث، وكسرها على أنه مستغاث له، والمستغاث به مفتوح محذوف تقديره (يا للناس للعجب) [٣٩٩] وأما لام المستغاث له فهي حرف جر مكسورة على قياسها، ما لم تدخل على مضمّر غيرها متعلّقة بـ (يا) أو (أدعو) وقيل: بمحذوف، ويكونان جملتين، وقيل بحل محذوفة، فيكون جملة واحدة، تقديره داعياً أو مستغيثاً، وأما المعطوف على المستغاث، فإن أعدت معه حرف النداء فتحتّها نحو:

[١٤٦] يا لعطفاً ويا لرياح

وأبي الحشرج الفتيّ النّفل<sup>(١)</sup>

وإن لم تعد فهي مكسورة ما لم تدخل على مضمّر غير يا، نحو:

[١٤٧] يَكِينُ نَهْ بَعِيدُ النَّارِ مَقْتَرِبُ

يا للكهول وللشّيبك لِلْعَجَبِ<sup>(٢)</sup>

قوله: (ويفتح لإلحاق ألفها) يعني أن المنادى يفتح لإلحاق ألف

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢١٦٧، والمقتضب ٢٥٧/٢، والمفصل ٣٧، وابن يعيش ١٣٦/٨، وشرح الرضي ١٣٤/٨، وجمع الهوامع ١٨٠/٨، والخزانة ٢٥٥/٢.

الشاهد فيه قوله: (يا لرياح) حيث فتحت اللام لتكرار (يا) وكذلك وأبي الحشرج حيث حذف اللام في المعطوف والأصل أن يقول ويا لأبي الحشرج، ويروى الوضاح من الوضوح وهو البياض - النفاخ الكثير العطاء.

(٢) البيت من السبب وهو بلا نسبة في المقتضب ٢٥٦/٤، والجمل للزجاجي ١٦٧، وشرح

شواهد الإيضاح ٢٠٣، والمقتصد في شرح الإيضاح ٧٨٨/٢ وشرح الرضي ١٣٣/١، ورصف

المباني ٢٩٦، وجمع الهوامع ١٨٠/١، وخزانة الأدب ١٥٤/٢.

والشاهد فيه قوله: (للشّيبان) حيث كسر لام المستغاث به لكونه معطوفاً ولم تتكرر معه ياء، وللعجب حيث جاءت لام المستغاث من أجله مكسورة

الاستغاثة، كقولك (يا زيدا)، ويجوز إلحاق هذه الوقف بمد ألف الاستغاثة، فتقول (يا زيدا) وحذفها نحو (يا زيدا).

قوله: (هلا لام [فيه مثل: يا زيدا])<sup>(١)</sup> أي لا تدخل اللام مع دخول الألف، لأنه يؤدي إلى الجمع بين ضدّين، وأن اللام تطلب الآخر المكسر، والألف الفتح، واختلف هل الأصل اللام أو الألف؟ فقل اللام وهو المفهوم من المصنف وغيره<sup>(٢)</sup>، والألف تلحقها، وقيل الألف الأصل لأنها للمد وتعاقب الألف في المد، والواو والياء نحو (يا غلامك) و (يا غلامكم) كالندوب.

قوله: (وينصب ما سواهما)<sup>(٣)</sup> هذا الثاني من قسمي المصرب وهو المنصوب، ويعني ما سوى المبني، وهو المفرد المعرفة والتكرة المقصودة، وما سوى المستغاث، والمنصوب ثلاثة أقسام: المضاف، والطويل، والتكرة غير المقصودة.

قوله: (مثل يا عبد الله) هذا مثل المضاف وهو منصوب سواء أضيف إلى معرفة نحو (يا عبد الله) أو إلى تكرة نحو (يا غلام رجل) معنوية (يا عبد الله) أو لفظية نحو (يا ضارب زيد) خلافاً لثعلب فإنه أجاز في اللفظية الضم، لأنها في نية الانفصال<sup>(٤)</sup>.

(١) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحقة.

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٩.

(٣) قل المصنف في شرحه ٢٩ (يعني ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث وهو المضاف والمشبّه به والتكرة، لأن علة البناء مفقودة).

(٤) ينظر رأي ثعلب في شرح الرضي ١/ ١٣٦، والمجمع ٣/ ٢٧ - ٣٨.



قوله: (ويا طالعاً جبلاً) هذا هو الطويل، وهو ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون معمولاً للمنادى نحو (يا طالعاً جبلاً) و (يا رفيقاً بالعباد) و (يا عشرين رجلاً).

الثاني: أن يكون معطوفاً عليه بحرف نحو: أن يسمى بثلاثة وثلاثين علماً<sup>(١)</sup>، وإما إن كان غير علم فلا يطول، وحكمه حكم المعطوف والمعطوف عليه، نحو (يا زيد وعمر) بالرفع، إن كان معنياً وحكم (يا رجلاً ويا غلاماً) بالنصب، إن كان غير معين، وقل سيويه: <sup>(٢)</sup> إن أردت نداء جماعة هذه عدتها، نصبت، لأنه قد طال فصار كالاسم الواحد، وإن أردت نداء كل واحد على حدة، كان كالمعطوف <sup>(٣)</sup>.

والثالث: أن يكون نعتاً له بجملة أو ظرف نحو (يا حليماً لا يعجل) و (يا كريماً لا يبخل)، قل:

[١٤٨] أيا شاعراً لا شاعراً اليوم مثله

جرب ولوكن في كليب تواضع<sup>(٤)</sup>

(١) ينظر شرح المفصل ١/ ١٢٨، وشرح الرضي ١/ ١٣٥.

(٢) ينظر الكتاب ٢/ ٣٣٦، ٣٣٧، وشرح الرضي ١/ ١٣٤.

(٣) ينظر شرح الرضي ١/ ١٣٤.

(٤) البيت من الطويل، وهو للصناعات العبدى كما في الكتاب ٢/ ٣٣٧، وشرح أبيات سيويه ١/ ٥٦٨، ٥٦٩، والمقتضب ٤/ ١٥، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٥٨، وشرح الرضي ١/ ١٣٥، واللسان (كرب) ٥/ ٣٨٤٦، وخزانة الأدب ٢/ ١٧٤.

والشاهد فيه قوله: (أيا شاعراً) حيث نصب المنادى من قبيل الشبيه بالضاف لأنه موصوف بجملة، قل سيويه: سألت الخليل رحمه الله ويونس عن نصب قول الصناعات العبدى يا شاعراً.... فزعما أنه غير منادى وإنما انتصب على إضمار، كأنه قل: يا قائل الشعر شاعراً، وفيه معنى حسبك به شاعراً، الكتاب ١/ ٣٣٦، ٣٣٧.

وقل:

[١٤٩] أعبداً حل في شمي غريباً  
الزوماً لا أبالك واغتراباً<sup>(١)</sup>

وقل:

[١٥٠] أداراً بحزوي هجت للعين

وقل:

[١٥١] ألا يخلصة من ذات عسرق  
عليك ورحمة الله السلام<sup>(٢)</sup>

- (١) البيت من الواحر، وهو لجزير في ديوانه ١٥٠، والكتاب ١٨٣/٢، وشرح أبيات سيويه ٨٩/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٩٨/٢، وشرح الرضي ١٣٥/١، واللسان (شعب) ٢٣٧١/٤، وأوضح المسالك ٢٢١/٢ والخزانة ١٨٣/٢. والشاهد فيه قوله: (الزوماً واغتراباً) فقد اشتملت هذه العبارة على مصدر واقع بعد همزة الاستفهام دال على التوبيخ والعمل في هذا المصدر محذوف وجوباً.
- (٢) صدر بيت من لطويل، وعجزه:

فملا الهوى يرفض أو يترقرق

- وهو لذي الرمة في ديوانه ٤٥٦، وينظر الكتاب ١٩٩/٢، وشرح أبيات سيويه ٤٨٨/١، والمقنضب ٢٠٣/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٩٨/٢، وشرح الرضي ١٣٥/١، وأوضح المسالك ٣٨٨/٤ والخزانة ١٩٠/٢.

حزوي: موضح في ديار بني تميم، وأراد بقاء الهوى: النعم.

- والشاهد فيه قوله: (أداراً) حيث نصب المنلئ النكرة المقصودة بالنداء، والقياس فيه البناء على الضم، ومسوخ نصبه أنه منكور في اللفظ لاتصافه بالجرور، ووقعه موقع صفة.

- (٣) البيت من الواحر، وهو للأحوص في هاش ديوانه ١٩٠، وينظر الخصائص ٣٨٦/٢، وشرح ديوان الحماسة للمبرزوقي ٨٥٠، وشرح الرضي ١٣٥/١، واللسان (شعب) ٢٣٧٨/٤ ويروى فيه بِرُودُ الظل شاعكم السلام، والمغني ٤٦٧، وشرح شواهد المغني ٧٧٧، وجمع الهوامع ٣٩/٣، وخزانة الأدب ١٩٢/٢، ١٣٦/٣.

وهذا مذهب البصريين<sup>(١)</sup> والمصنف<sup>(٢)</sup>، وشرطه عندهم، أن يكون المنادى نكرة، لأن الجملة لا تكون صفة للمعرفة، وأما إذا كان معرفة لم يطل خلافاً لابن كيسان<sup>(٣)</sup> فإن قال: يطول واحتج بقوله:

[١٥٢] \_\_\_\_\_ بأكرم منك يا عمر الجواد<sup>(٤)</sup>

ورد بأن أصله يا عمراه، فحذفت الهاء للموصل، والألف للساكنين واختار الكوفيون<sup>(٥)</sup> طول النكرة الموصوف بمفرد كان أو جملة، ذكر الموصوف نحو (يا رجلاً راكباً) أو لم يذكر نحو: [ظ٣٩]

[١٥٣] فيا راكباً إما عرضت فبلغن

نلاماي من مجران أن لا تلاقيا<sup>(٦)</sup>

والشاهد فيه قوله: (يا محلة) حيث نصب المنادى لأنه نكرة موصوفة بالجار والمجرور.

(١) ينظر رأي البصريين في الأصول لابن السراج ٣٩٦/١.

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٩.

(٣) ينظر معجم الهوامع ٥٣/٢.

(٤) عجز بيت من الوافر وهو لجرير في ديوانه ١٣٥، وصدره:

فما كعب بن ملحة وابن سعدة

ينظر المقتضب ٢٠٨/٤ وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٩٢/٢، والمغني ٢٨، وشرح شواهد

المغني ٥٦/٨، ومعجم الهوامع ٥٤/٣، والخزانة ٤٤٢/٤.

والشاهد فيه قوله: (يا عمر الجواد) والقياس الرفع، وقد استدل الكوفيون على أن المنادى يجوز فيه الفتح سواء كان الوصف لفظ (ابن) أم لم يكن، وعند البصريين محمول على أن (عمر) حذفت منه الألف وأصله (يا عمرا) فهو كالمندوب.

(٥) ينظر رأي الكوفيين في الأصول لابن السراج ٣٦٩/١، والمعجم ٥٤/٢.

(٦) البيت من الطويل وهو لعبد يغوث بن وقاص كما في الكتاب ٢٠٠/٢، والمفصل ٣٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٧٢، وشرح الرضي ١٣٥/٨، وشرح شذور الذهب ١٤٤، ولسان العرب ملحة (عرض) ٢٨٨٩/٤، وخزانة الأدب ١٩٤/٢ - ١٩٥.

والشاهد فيه قوله: (يا راكباً) حيث نصب المنادى وهو نكرة غير مقصودة ولو قصد راكباً بعينه لنبه على الضم وهو لا يقصده لأنه كان أسيراً.

قوله: (ويا رجلاً لغير معين)<sup>(١)</sup> هذا القسم الثالث من أقسام المنصوب وهو النكرة المقصودة، نحو (يا رجلاً) و(يا غلاماً) وإذا لم تعين شخصاً بعينه، ومنع المازني<sup>(٢)</sup> من نداء النكرة غير المقصودة، قل: لأن من المحل أن ينادي الإنسان ما لا يقبل عليه، وما ورد فتوينه للضرورة ورد بقول الأعمى (يا رجلاً خذ بيدي).

### توابع المنادى

قوله: (وتوابع المنادى المبني [المفردة]<sup>(٣)</sup>) سواء بني على الضم، نحو (يا زيد) أو على الكسر نحو (يا حذام) أو (يا هؤلاء) فإنه يجوز في تابعه الضم والفتح، يحتز من توابع المعرب كالتضاد، فإنه يعرب على اللفظ فقط، تقول: (يا عبد الله الظريف) بالنصب فقط، ومن المستغاث فإنه يعرب بالجر نحو (يا لزيد وعمرو) قل:

[١٥٤] يا لمطلقنا ويا للرفع

وأبي الخشرج الفتى النفل<sup>(٤)</sup>

وبالنصب أيضاً دون الرفع، وأجاز بعضهم في تابع المستغاث الذي في آخره زيادة، الاستغاثه نحو (يا زيدا وعمرا) فإن المتبوع مبني على الفتح، وليس يجوز في تابعه إلا النصب على المحل.

(١) قل الرضي في شرحه ١/ ١٣٦ ولا يرى البصريون بأساً بكون المنادى نكرة غير موصوفة لا في اللفظ ولا في التقدير إذ لا مانع من ذلك.  
(٢) ينظر مناقشة رأي المازني في الأصول لابن السراج ١/ ٣٧١، ٣٧٢، وجمع المومع ٣/ ٤١.  
(٣) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.  
(٤) سبق تخريجه في الصفحة ٣١٤ و برقم ١٤٦.

قوله: (من التأكيد) نحو (ما تميم)<sup>(١)</sup> أجمعين وأجمعون) ومراعاة بالتأكيد المعنوي، وأما اللفظي نحو (يا زيد زيد) فحكمه حكم المستقل كالبدل. قال نجم الدين<sup>(٢)</sup> (والصفة) نحو (يا زيد الطويل والطويل) (وعطف البيان) نحو (يا غلام بشر وبشراً) والمعطوف عليه بحرف نحو (يا زيد والحارث والحارث) قال تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾<sup>(٣)</sup>

قوله: (المتنع دخول (يا) عليه) يعني ما فيه الألف واللام نحو (الحسن) و(الصعق) و(الرجل).

قوله: (ترفع على لفظه، وتنصب على محله) [يا زيد العاقل العاقل]<sup>(٤)</sup> فالرفع بتقدير أنت والنصب بتقدير (أدعو) كأنه في معناه، واختار سيبويه<sup>(٥)</sup> والمبرد<sup>(٦)</sup> والجزمي<sup>(٧)</sup>، الرفع، لأنه أكثر في كلامهم للمشكلة، وقال بعضهم: النصب قياساً على المبنيات، وبعضهم منع في

(١) في هامش الرضي ١/ ١٣٦: يا تميم أجمعين ولا يجوز أجمعون ويا زيدا الظريف بالنصب فقط، وعند الرضي يا تميم أجمعون أجمعين وهي في التأكيد المعنوي كما ذكر الشارح. وقال الرضي: وأما التوكيد اللفظي فإن حكمه في الأغلب حكم الأول إعراباً وبناءً (ينظر شرح الرضي ١٣٧). وقال أبو بكر بن السراج في الأصول ١/ ٣٣٤ ما نصه: (فأما يا تميم أجمعون فأتت فيه بالخيار وإن شئت رفعت وإن شئت نصبت، حكم التأكيد حكم النعت إلا أن الصفة يجوز فيها النصب على إضمار (أعني) ولا يجوز في أجمعين ذلك).

(٢) ينظر شرح الرضي ١/ ١٣٦.

(٣) سبأ ١٠/ ٣٤.

(٤) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٥) ينظر الكتاب ٢/ ١٦٨، وفي حاشية الكتاب قل السبراني: فالرفع اختيار الخليل، وذكر أبو العباس المبرد أنك إذا قلت يا زيد والرجل فالنصب هو الاختيار، وفرق بينه وبين النضر حيث جعل الاختيار فيه الرفع.

(٦) ينظر المقتضب ٤/ ٢١٢ - ٢١٣.

(٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢ - ٣، وشرح الرضي ١/ ١٣٦، والمجمع ٤٢/ ٣.

التوابع من الإتياع على اللفظ وقياساً على المبنيات، نحو (جاءتني حذام العاقلة)، ورد بالسمع قال تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوْبِي مِفْعُ وَالطَّيْرُ﴾<sup>(١)</sup> والطير بالرفع والنصب.

وقال:

[١٥٥] ألا يا زيد والضحك مهلاً<sup>(٢)</sup>

وهو أكثر من أن يحصى، وللمانع أن يتأول ما ورد على القطع إلى النصب، والوجه في جواز الوجهين هنا، أن حركة بنائه شبيهة بحركة الإعراب وحركة الإعراب تجري على لفظها ومحلها، والعامل في تابع المنادى العامل في المنادى، عمل في الأول البناء، وفي الثاني الإعراب، ففي الأول أشبه موجب البناء عامل الإعراب، والثاني لما أشبهت الضمة حركتا الإعراب شبه حالتها، والموجب لها بالعامل، فانسحب على توابعه فعمل فيها.

(١) سبأ ٣٤/١٠ وتماها: «ولقد آتينا داود منا فضلاً يا جبال أوبي معه والطير وأنا له الحديد». قال القرطبي رحمه الله: والطير بالرفع قراءة ابن أبي إسحاق ونصر عن عاصم وابن هرمز ومسلمة بن عبد الملك عطفاً على لفظ الجبل أو على المضمير في أوبي وحسن الفصل به (مع)، وقرأ الباقون بالنصب، ينظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٦/٥٣٤، وفتح القدير ٤/٣٦٥، والبحر المحيط ٧/٢٥٣.

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

فقد جاوزتما خسر الطريق

وهو بلا نسبة في اللمع ١٩٥، وشرح المفصل ١/١٢٩. ويروى فيه ألا يا قيس، وسر لسان العرب ملحة (خمر) ٢/١٢٦١، وشرح قطر النوى ٢١٠، وجمع الهوامع ٢/١٤٢. والشاهد فيه قوله: (يا زيد والضحك) حيث روي بنصب الضحك ورفع ذلك على أن المعطوف على المنادى المبني إذا كان مفرداً يجوز فيه الوجهان الرفع على اللفظ والنصب على المحل.



قوله: (والخليل في المعطوف يختار الرفع)<sup>(١)</sup> يعني بالمعطوف الممتنع دخول (يا) عليه، وحجته أن المعطوف عليه في حكم المستقل، فكان حرف النداء باشره، وهو مذهب سيبويه<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وأبو عمرو)<sup>(٣)</sup> هو أبو عمرو بن العلاء والجرمي يختاران<sup>(٤)</sup> (النصب) وحجتهما، أنه تابع، وتابع المبنى يعرب على محله، ولأن (يا) ممتنع دخولها عليه.

قوله: (وأبو العباس) يعني المبرد<sup>(٥)</sup> (إن كان كـ) (الحسن) فكا الخليل وإلا

(١) قل الرضي في شرحه ١/ ١٣٨ - ١٣٩ أي في المنسوق ذي اللام وإنما اختار الرفع مع تجويز النصب نظراً إلى المعنى لأنه منلتى مستقل معنى وإن لم يصح مباشرة حرف النداء له فالرفع أولى تنبيهاً على استقلاله معنى كما في يا أيها الرجل.

(٢) ينظر الكتاب ٢/ ١٨٦، ١٨٧ قل الخليل في الكتاب ٢/ ١٨٦ (من قل يا زيد والنضر فنصب، فلما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله، فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيد والنضر، وقرأ الأعرج يا جيل أوبي معه والطير) فرفع وقد وجهت الآية في الصفحة السابقة ويقولون يا عمرو والحارث، وقل الخليل رحمه الله هو القياس، وكأنه قل ويا حارث، ولو حل الحارث على يا كان غير جائز البتة نصب أو رفع.

(٣) هو أبو عمرو بن العلاء وأبو عمر الجرمي يختار النصب في المعطوف ينظر معجم الهوامع ٤٧٨ - ٤٢، والمقتضب ٤/ ٢١١، ٢١٢.

(٤) هكذا العبارة في الأصل والجرمي [يختار] والأشبه ما أثبتته.

(٥) قل المبرد في المقتضب ٤/ ٢١٢، ٢١٣: (فإن عطفت اسماً فيه الألف واللام على مضاف أو منفرد فإن فيه اختلافاً، أما الخليل وسيبويه والمازني فيختارون الرفع فيقولون: يا زيد والحارث أقبلا وقرأ الأعرج (يا جيل أوبي معه والطير) وأما أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس وأبو عمر الجرمي فيختارون النصب وهي قراءة العامة).

وقل أبو بكر بن السراج في الأصول ١/ ٣٣٦: وكان أبو العباس يختار النصب في قولك يا زيد والرجل ويختار الرفع في الحارث إذا قلت: يا زيد والحارث لأن الألف واللام في الحارث دخلت عنده للتفخيم والألف واللام في الرجل دخلتا بدلاً من يا، لأن قولك: النضر والحارث، ونضر وحارث بمنزلة، للتفصيل، ينظر الكتاب ٢/ ١٨٦ - ١٨٧ والأصول ١/ ٣٣٦، والمقتضب ٤/ ٢١٢، ٢١٣، وشرح المصنف ٣، وشرح الرضي ١/ ١٣٨، ١٣٩، وشرح الفصل ١٢٩٦، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢/ ٧٩٦ وما بعدها.

فكأبي عمرو<sup>(١)</sup> يعني أنه فصل، واختلف في الحكاية، فعند المصنف وغيره أن مراده إن كان كالحسن، يعني مما ينزع منه الألف واللام (كالحسن والحارث والرجل) فأقول قول الخليل وسيبويه وهو الرفع، لأنهما يقولان: التابع في حكم المستقل، وإن كان مما لا ينزعان [و٤٠] منه، (كالنجم والصعق) فالقول قول أبي عمرو والجزمي ونجم الدين عن المبرد وإن كانت مفيدة للتعريف (كالرجل والغلام) فالقول ما قاله أبو عمرو، ولأنها قوية، وإن كانت غير مفيدة نحو (الحارث والحسن، والنجم والصعق) فالقول ما قاله الخليل لأنها ضعيفة، فكأنه يصح دخول (يا) عليها لعدم إفادتها التعريف.

قوله: (والمضافة معنوية تنصب)<sup>(٢)</sup> يعني التوابع الخمسة كلها، المضافة إضافة معنوية، يجب نصبها، لأنسحاب حكم النداء عليها، وحكمه في المضاف النصب (يا تميم كلكم) و(يا زيد غلام عمرو) وقال:

[١٥٦] أزيدُ أنا ورقاه إن كنتَ ثائراً

فقد عرضتُ أحنةً حقَّ فخلصم<sup>(٣)</sup>

(١) أي إذا كان المعطوف المذكور كالحسن في صحة تقدير نزع اللام فهو كالخليل في اختياره الرفع وإلا النصب كما اختار أبو عمرو.

(٢) قل الرضي في شرحه ١/ ١٤٠؛ وليس في نسخ الكافية تقييد المضافة بالمعنوية، ولا بد منه لأن اللفظية كما ذكرنا جارية مجرى المفردة.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب ١٧٣/ ٢، وشرح الفصل لابن يعيش ٤/ ٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٨٠٩/ ٢، واللسان ملحة (حناء) ١٠٣٣/ ٢.

والشاهد فيه قوله: (أنا ورقاه) وهو بدل من زيد المنادى المبني على الضم في محل نصب، فقد أجرى البدل على المحل.

يحتز من اللفظية، فإنه يجوز فيها الوجهان، لأنها في حكم المنفصلة فكان التابع مفرد نحو (يا زيد ضارب عمرو) وقل:

[١٥٧] يا صلح يا ذا الضامر العنس

والرحل في الأنساع والجلس<sup>(١)</sup>

[١٥٨] يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه<sup>(٢)</sup>

بالرفع والنصب، وبعضهم حتم النصب في التوابع المضافة مطلقاً، معنوية كانت أولفظية.

قوله: (والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه)<sup>(٣)</sup> يعني غير الممتنع

قل سيويه قلت للخليل: أرايت قول العرب كلهم أزيد لنا ورقه... لأي شيء لم يجر فيه الرفع كما جاز في الطويل قل: لأن المنأى إذا وصف بالضاف فهو بمنزلة إذا كان في موضعه، الكتاب ٢/ ١٨٣ - ١٨٤. قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٨٠٩/٢ قلند قد تضمن كلام سيويه أن لنا ورقه منصوب عند العرب كلهم وأنه لم يجر فيه الرفع.

(١) البيت من الكامل وهو لحز بن لؤذان السدوسي في الكتاب ٢/ ١٩٠ ولخالد بن مهاجر في الأغاني ١٠/ ١٠٨-١٠٩، وينظر الأصول ١/ ٣٣٩، والخصائص ٢/ ٣٠٢، وشرح المفصل ٢/ ٧، وشرح الرضي ١/ ١٤٠.

والشاهد فيه قوله: (يا ذا الضامر العنس) فإن ذا منأى مبني والضاير العنس نعت مقترن بك مضاف، وقد روي البيت برفع هذا النعت ونصبه قل على أن نعت المنأى إذا كان كذلك يجوز فيه الرفع والنصب.

(٢) صدر بيت من البحر الكامل، وعجزة:

حجر تمسني صاحب الأحلام

وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ١٣٠، والكتاب ٢/ ١٩١، وشرح أبيات سيويه ١/ ٥٤٥، وشرح المفصل ٢/ ٧، وشرح الرضي ١/ ١٤٠، وخزانة الأدب ٢/ ٢١٢.

والشاهد فيه قوله: (يا ذا المخوفنا) حيث وصف المنأى بالضاف بعد رفع المضاف.

(٣) وقل الرضي في شرحه ١/ ١٤١: أي غير في اللام (ومطلقاً) أي مفردين كانا أو لا، وكان متبوعهما مضموماً أو لا.

دخول (يا) عليه، والاستثناء راجع إلى المعطوف.

قوله: (حكمه حكم المستقل) يعني حكم ما لودخل عليه حرف النداء، فإن كان مضافاً نصب، نحو (يا زيد وعبد الله) و(يا زيد عبد الله) وإن كان مفرداً بني فقط، نحو (يا زيد وعمرو) و(يا زيد بشر) وأجاز المازني<sup>(١)</sup> النصب والرفع في المعطوف.

قوله: (والعلم الموصوغ بابن) يحترز من غير العلم، فإنه لا يجوز الفتح، وأجازه الكوفيون<sup>(٢)</sup> إذا كان بعد ابن، مثل ما فيه<sup>(٣)</sup> نحو (يا سيد بن سيد) و(يا ضل بن ضل) و(يا فاضل بن فاضل). وقوله: (بابن) يحترز من أن يوصف بغيره، فإنه لا يفتح، ويفهم من المصنف<sup>(٤)</sup> أن شرطه، الوصف بابن فقط، وهو جائز بـ(ابن) و(ابنه) بخلاف (بنت)، فإن فيه خلافاً، روي عن سيبويه أنه لا يفتح العلم المؤنث الموصوف بـ(بنت)<sup>(٥)</sup> كما لا يسقط تنوينه، لأنه لا بد من التقاء الساكنين، وبعضهم لا يشترط ذلك في الفتح. قوله: (مضافاً) بلجر صفة لـ(ابن) وبالنصب على الحل من ابن، وهو ضعيف من كون صاحبه نكرة ومجروراً.

(١) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٧٩٦/٢، وجمع الموامع ٣٩/٢.

(٢) ينظر رأي الكوفيين في شرح الرضي ١٤١/١.

(٣) أي مثل ما قبل (ابن) كالأمثلة التي ذكرها الشارح، ينظر شرح الرضي ١٤١/١.

قل الرضي في ١٤١/١: حكم ابنه حكم ابن فيما ذكر وأما بنت فليس مثلها في النداء، ثم قل: (والعلم المتصف بابن وابنه الجامع للشرائط الأربع في غير النداء يخفف بخلف تنوينه وجوباً والشرائط الأربع هي: (كونه علماً وموصوفاً ومتصلاً ومضافاً) ينظر شرح ابن يعيش ٥/٢، وشرح المصنف ٣٠.

(٤) ينظر شرح المصنف ٣٠.

(٥) ينظر الكتاب ٢٠٤/٢ - ٢١٥، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٩٥/٢.

قوله: (إلى علم) يحترز من أن يضاف إلى غيره، نحو (يا زيدا ابن أخينا) سواء كان العلم المضاف إليه ابن مذكراً نحو (يا زيدا بن عمرو) أم مؤنثاً، نحو (يا زيد بن هند) كنية<sup>(١)</sup> نحو (يا زيد بن أبي عمرو) أم لقباً، نحو (يا زيد بن قفة) ولجسم الدين قصرة على المذكر لأنه لم يكثر إلا فيه، إلا (عمرو بن هند) فإنه كثر فيه فيعامل معاملة المذكر.

قوله: (يختار فتحه)<sup>(٢)</sup> يعني العلم المنادى، وأما (ابن) فليس فيه إلا الفتح، لأنه مضاف إضافة معنوية، وقد فهم من كلامه أنه يجوز في العلم الوجهان، وأنه يختار فتحه ولا يجب، وأنه مبني، أما جواز الوجهين، فالضم لأنه منادى، والفتح لطلب الحقة، وأما اختيار الفتح، فلأنه أخف من الضم، وأما بناؤه، فلأن الفتحة تدل على الضمة التي للبناء، وقال الزمخشري<sup>(٣)</sup> والفارسي<sup>(٤)</sup>: إن بناءه كونه تركيب الوصف والموصوف بخلاف غيره، فخفف لفظاً نقلت الضمة فتحة، وخطأً تحذف الألف من ابن.

(١) ينظر شرح المفصل ٥/٢، وشرح الرضي ١٤١/١.

(٢) ينظر شرح المصنف ٣٠، وشرح الرضي ١٤١/١١ حيث ذكر الشروط التي وضعت لاختيار الفتح وهي:

- ١- أن يكون المنادى علماً.
- ٢- أن يكون موصوفاً بابن أو ابنة.
- ٣- أن يكون متصلاً بموصوفه.
- ٤- أن يكون مضافاً إلى علم.

(٣) ينظر المفصل ٣٦، وشرح المفصل ٥/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٩٢/٢.

(٤) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٧٩٩/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٩٤/٢.



قوله: (وإذا نودي المَعْرِف باللام) أي إذا أريد نداؤه فلا بد من التوصل، لأن اللام للتعريف، وحرف النداء للتعريف، ولا يصح الجمع بين حرفي تعريف، قل المبرد<sup>(١)</sup> والأعلام تعريفها زائل حالة النداء وهو منقوص بـ(الله) [ظ ٤٠] فإنه لا يصح زواله في حالة النداء قل نجم الدين ما معناه: الجمع بين حرفي تعريف جائز إذا تغير التعريف<sup>(٢)</sup>، وفي (يا زيد) العلمية، أفادت التخصيص و(يا) القصد دليله أنه يشترط في المنادى أن يكون تمييز الماهية، وإن لم تعلم الذات، والأولى في وجه التوصل، أنك إذا أدخلت على المَعْرِف المفرد (يا) بَنَيْتَهُ واللام تنافي البناء لأنها معاقبة للتثوين، فهو كالثنوين ولا بناء مع التثوين، وإن أعربت فهو بعيد لحصول علة البناء، فأتوا بالتوصل لهذا الوجه، وأما الكوفيون<sup>(٣)</sup> فجازوا نداء التعريف مطلقاً من غير توصل واحتجوا بقولهم (يا الله) وبقوله:

[١٥٩] فيا الغلامان اللذان فرأ

إياكما أن تكسبانا شرأ<sup>(٤)</sup>

(١) ينظر المقتضب ٢٠٥/٤، وشرح الرضي ١/١٤١ - ١٤٢.

(٢) ينظر شرح الرضي ١/١٤١.

(٣) ينظر الإنصاف ١/٣٣٥ وما بعدها مسألة: ٤٦ القول في نداء الاسم أهلى بك وشرح الرضي ١/١٤٦.

(٤) الرجز بلا نسبة في الإنصاف ١/٣٣٧، وشرح المفصل ٩/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٨١٦/٢، وشرح الرضي ١/١٤٦، وشرح ابن عقيل ٢/٣٦٤، والمجمع ٣/٤٧، والخزانة ٢/٢٩٤. ويرى تعقباني بك تكسباني.

والشاهد فيه قوله: (يا الغلامان) حيث جمع بين حرف النداء وآل في غير لفظ الجلالة وذلك لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية عند البصريين وبدون ضرورة عند الكوفيين قياساً على نداء لفظ الجلالة.



ويقوله:

[١٦٠] من أجلك يا التي تيمت قلبي

وأنت بخيلة بالوصل عني<sup>(١)</sup>

وعند البصريين<sup>(٢)</sup> أنه جمع بين حرفي تعريف للضرورة، كما جمع بين

حرفي جر للضرورة نحو:

[١٦١] فصبح لا يسألنه عن بما به<sup>(٣)</sup>

والمنادى محذوف، وهو (أي) وحذفها ضرورة، وبقيت صفتها على

الأصل وتقديره (يا أيها الغلامان) و(يا أيها التي تيمت).

قوله: (قليل يا أيها الرجل) يعني أن الوصل يكون بـ (أي) و(ها)

التنبيه في المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، نحو (يا أيها الرجل) قل

تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾<sup>(٤)</sup> وباسم الإشارة نحو (يا ذا الرجل) قل:

(١) البيت من الوافر وهو بلا نسبة في الكتاب ١٩٧/٢، والإنصاف ١/٣٦١، وشرح المفصل

لابن يعين ٨/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٨٠٢/٢، وشرح الرضي ١/١٤٥،

والجمع ٤٧/٣، والخزانة ٢/٢٩٣، ويروى بالرد بدل الوصل.

والشاهد فيه قوله: (يا التي) حيث نلّى ما فيه آل تشبهاً بقولهم (يا الله)

(٢) ينظر الإنصاف ١/٣٣٥ وما بعدها، والمغني ٤٦٢.

(٣) صدر بيت من الطويل وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ٣٦، وعجزه:

أصعد في علو الهوى أم نصوب

ينظر المغني ٤٦٢، وشرح شواهد المغني ٢/١٧٤، وأوضح المسالك ٣/٣٤٥، واللسان ملحة صعد

٣٤٤٦/٤، وجمع الهوامع ٤/١٦٢ - ١٩٢، وخزانة الأدب ٩/٥٣٧.

ويروى: فصبحن.

والشاهد فيه قوله: (عن بما) حيث أكد عن الجار تأكيداً لفظياً بإعادته بلفظ مرادف له وهو

البناء، وذلك ضرورة كما ذكر الشارح.

(٤) الفجر ٢٧/٨٩.

[١٦٢] يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه<sup>(١)</sup>

وبالإشارة والتنبيه نحو: (يا هذا الرجل)<sup>(٢)</sup> ومجموعهما نحو (يا أيها الرجل) قل:

[١٦٣] ألا أيها الزاجري أحضر الوغى<sup>(٣)</sup>

إلا أنك إذا أتيت بـ(أي) لزم (ها) التنبيه، ولا تلزم مع الإشارة، لأن (أي) لازمة للإضافة، و(ها) عوض عن المضاف إليه، وإنما تأتي بها دون غيرها، لأن التنبيه يناسب النداء في أن ما بعدها هو المقصود، وإنما اختصت دون أخواتها لأنها أقل حروفاً.

قوله: (يا أيها الرجل)<sup>(٤)</sup> [يا أيها الرجل]<sup>(٥)</sup> هذا مثل المنادى والتنبيه و(يا هذا الرجل) مثل الإشارة والتنبيه، (يا أيها الرجل) مثل مجموعهما، واعلم أن المنادى المعروف فيه تفصيل، وهو أن يقل: إن كان

(١) سبق تخريجه في صفحة ٢١٤ و برقم ١٥٨.

(٢) ينظر شرح المصنف ٣٠، وشرح الرضي ١٤٣/١.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزة:

وأن أشهد اللذات هل أنت غلدي

وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٣٢ والكتاب ٩٩/٣، والمقتضب ٨٥/٢ والإنصاف ٥٦٠/٢ وشرح المفصل ٧/٢، والمغني ٥٠٢، وشرح شواهد المغني ٨٠/٢ وشرح ابن عقيل ٣١٢/٢، وجمع الهوامع ٥١/٢.

والشاهد فيه قوله: (أي هذا الزاجري) حيث أتى بأي مع اسم الإشارة عند النداء والزاجري إما صفة أو بدل، وينظر شرح الرضي ١٤٣/١.

(٤) قل الرضي في شرحه ١٤٣/١: (وقل الأخص في يا أيها الرجل أي موصول وفوا اللام بعده خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة أي) ثم قل الرضي: وإنما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى ولا سيما إذا زيد عليه كلمتان أعني أي.... ويصح تقوية ملعبه بكثرة وقوع أي موصولة في غير هذا الموضع وتلدور كونها موصوفة).

(٥) ما بين حاصرتين زائدة من الكافية المحققة.

جملة مسمى بها ليست في تأويل المفرد جاز ندائها من غير توصل، لأن اللام بعض الاسم، لحوآن يسمى بقولك (الرجل قائم) (يا الرجل قائم)، لأن الجمل تحكى، وإن كانت في تأويل المفرد لحوآن يسمى (بالذي قام) فقل سيبويه<sup>(١)</sup> لا بد من التوصل، لأنها في حكم القائم وأجاز المبرد ندائها من غير توصل<sup>(٢)</sup>، وأما المفرد فظاهر كلام المصنف أن يتوصل إليه مطلقاً<sup>(٣)</sup>، وفيه تفصيل وهو أن يقول: إن كان المعرف بصح أن يكون وصفاً لـ (أي) واسم الإشارة، جاز التوصل، وذلك نحو (اسم الجنس والذي والتي) وما تفرع منهما، فيقل (يا أيها الرجل) و(يا أيها الذي قام) وإن لم يصح، لم يحز التوصل، كأن تسمى بما فيه الألف واللام الجوامد، فلا يقل (يا أيها النضر)، ولا (يا أيها الصعق) ولا (يا أيها الزيدان والزيدون) في المثني والجمع، بل إذا أردت نداء ما هذه حاله، قلت (يا من هو النجم) و(يا من هو الصعق) و(يا من هو النضر)، ويكون خبراً لمبتدأ محذوف، ولا يكون منادى، ولا يتوصل إلى ندائه، وفصل بعض النحاة، فقال: إن كان أصله الوصف، أو اسم الجنس جاز أن يتوصل إلى ندائه، ويكون حكمه حكم الجنس، نحو (يا أيها الحارث) والجنس، إلا لم يحز، كـ (الزيدين) والزيدين والنجم والصعق.

قوله: (والتزموا) [٤١] (رفع الرجل لأنه المقصود) هذا مذهب سيبويه<sup>(٤)</sup> والجمهور لأنه لم يسمع إلا الرفع ولأنه المقصود (بالنداء) وإنما

(١) ينظر الكتاب ١٨٨/٢ وما بعدها.

(٢) ينظر المقتضب ٢١٥/٤ - ٢١٦.

(٣) ينظر شرح المصنف في ٣٠.

(٤) ينظر الكتاب ١٨٨/٢ وما بعدها. وشرح الفصل ٧/٢.

أتى بأي توصلاً إلى ندائه، وإنما لم يقل ضمه، لبعده عن حرف النداء، فلما بعد صار معها، ولما كان مقصوداً اجتلبت صورة الضمة وأجاز المازني<sup>(١)</sup> والزجاج<sup>(٢)</sup> الرفع والنصب في الرجل فجعلوه صفة لـ(أي) واسم الإشارة، وقاسوه على (يا زيد الظريف) وفصل بعض المتأخرين، فقال: إن دخل حرف النداء على (أي) والتنبيه فقط وجب رفع الرجل، لأنه لا يكتفي بـ(أي) دون صفتها، وإن دخل على الإشارة، فإن أردت نداءها، جاز في الرجل الوجهان وإن جعلتها وصلة إلى نداء المعروف وجب الرفع، وقال الفراء والأخفش<sup>(٣)</sup> في (يا أيها الرجل) أي موصولة وذواللام بعده خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة أي، وتقديره: (يا الذي هو الرجل) وإنما جاز حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادي، وإنما بنيت (أي) وكان قياسها النصب، لأن الموصول طويل بصلته يحذف صدر صلتها، وضعف تفرد (أي) فالتزموا رفع توابعه، بأن هذا المضمّر لم يظهر في بعض الصور فيستدل به على حذفه في باقيتها.

قوله: (وتوابعه، لأنها توابع معرب) أي والتزموا رفع توابعه لأنها توابع معرب، وتوابع المعرب تتبع على لفظه، سواء كانت مفردة محوياً (يا أيها الرجل الظريف) أو مضافة محوياً (يا أيها الرجل ذوا المل) وكلامه مبني على أنه جواب سؤال مقدر وهو أن يقال: إذا كان الرجل صفة للمنادي

(١) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٨٠٣/٢ والمجم ٥٢/٢.

(٢) ينظر معاني القرآن للزجاج ١٩/٢، وشرح الرضي ١٤٣/١، والمجم ٥٢/٢.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٤٣/١، والعبارة منقولة عن الرضي دون أن يعزوها له. من قول الأخفش إلى صلة أي....).

المضموم، فلم لم يحز نصبه ؟ كما في (يا زيد الظريف) وأجاب بأنه المقصود بالنداء، وأورد عليه سؤال، وهو أن يقل: إذا كان هو المقصود بالنداء، والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم، فليجوزوا في توابعه ما جاز في توابع المضموم، وأجاب بقوله: (إنها توابع معرب) قل نجم الدين: <sup>(١)</sup> فصار الرجل في (يا أيها الرجل) كالنعامة، إذا قيل: لم يجب رفعه ؟ قيل: هو كالمنادى لأنه المقصود، فإن قيل: فيجوز في توابعه ما في توابع المنادى المضموم، قيل: هو ليس بنفس المنادى المضموم بل هو مثله، وأما تابع التابع فإن كان المنادى معرباً مضافاً كان منصوباً في الصفة والتأكيد وعطف البيان، سواء كان التابع مفرداً، أو مضافاً، وسواء اتبعه التابع الأول أو المنادى، وإن كان بدلاً أو معطوفاً بحرف، فإن اتبعه التابع الأول كان منصوباً، وإن اتبعه المنادى كان كالستقل مثله: (يا عبد الله العالم محمد) و(يا عبد الله العالم ومحمد) وإن كان المنادى مبنياً، فإن كان أباً واسم الإشارة فليس فيه إلا الرفع، وهي مسألة الكتاب <sup>(٢)</sup>، وإن كان غيرهما وهو المفرد المعرفة، أو النكرة المقصودة فإن كانت الصفة والتأكيد وعطف البيان وأتبعته التابع الأول أعربته إعراب التابع رفعاً، كان أو نصباً، مفرداً كان أو مضافاً، وإن أتبعته المنادى وجب في المضاف النصب، وفي المفرد الوجهان، وإن كان بدلاً أو معطوفاً بحرف فإن أتبعتهما المنادى كان كالستقل يرفعان إن كانا مفردين وينصبان إن كانا مضافين وإن أتبعتهما التابع الأول أعربا إعرابه.

(١) ينظر شرح الرضي ١/ ١٤٥.

(٢) ينظر الكتاب ١٩١/ ٢ وما بعدها.



قوله: (يا الله خاصة) يعني أدخلوا (يا) على اسم الله تعالى، وفيه الألف واللام، وهذا من حجج الكوفيين<sup>(١)</sup>، واختلف في تأويله، ف قيل: إن أسماء الله تعالى توقيفية<sup>(٢)</sup>، ولم يرد إذن شرعي بـ(يا أيها الله) وقيل لما كثر في استعمالهم [ظ ٤١] أكثر من غير خفف بحذف الوصلة، وقيل كرهوا التوصل إلى أسماء الله تعالى بالبهيمات: قل الوالد: وفيه نظر لأن مثل ذلك لا يكون عنراً لهم في اللحن، وقيل هي جزء من الكلمة لأنها تنزل منزلة الأصل، لأنها عوض عن الهمزة التي هي فاء الكلمة، لأن أصله اللاه<sup>(٣)</sup> فتقلت حركة الهمزة إلى اللام فحذفت فصار (اللاه) أدغموا اللام في اللام ثم فخموا بعد الفتح والضم دون الكسر.

والأكثر في نداء هذا الاسم الشريف (اللهم) والميم عند البصريين<sup>(٤)</sup> عوض عن حرف النداء، وقد جمع بينهما في الشذوذ بحوقوله:

(١) ينظر الإنصاف ١/ ٣٣٥ وما بعدها.

(٢) أي أن صفات الله توقيفية ولا يجوز للعقل أن يضع صفة لله تبارك وتعالى إذ تحتاج هذه إلى القطع ولا يكون إلا في التواتر، والأسماء والصفات بمعنى وإن كانت الأسماء أهم من الصفات، وقوله لم يرد إذن شرعي بنداء (يا أيها الله) فالأمر ليس كذلك، إذ أن أي من الميم وأن تتوصل إلى الله المعلوم بنداء الميم فهذا تناقض....

والإذن الشرعي ورود الدليل من الكتاب والسنة المتواترة على ذلك....

(٣) ينظر شرح الرضي ١/ ١٤٥.

(٤) للتفصيل ينظر شرح الرضي ١/ ١٤٦، وشرح المفصل ٢/ ١٦، وشرح المصنف ٣، والكتاب ٢/ ١٩٦، والإنصاف ١/ ٣٤١ وما بعدها.

مسألة ٤٧ القول في الميم في اللهم أعوض من حرف النداء أم لا ؟ قل أبو اسحق يعني الزجاج: وقل الخليل وسيبويه وجميع النحويين الموثوق بعلمهم (اللهم) بمعنى يا الله وإن الميم المشددة عوض من (يا) لأنهم لم يجدوا (يا) مع هذه الميم في آخر الكلمة فعلموا أن الميم في آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أولها والضممة التي هي في الهاء هي ضمة الاسم المنلحى المفرد) ينظر اللسان مادة اله ١١٦٧، والجمع ٣/ ٦٤.



[١٦٤] وما عليك أن تقول كلاً

سبّحت أو هلّلت يا للهما<sup>(١)</sup>

أردد علينا شيخنا مسلماً

شيخاً على كرسيه معمماً

وقل الكوفيون إنها محذوفة من أجزاء، وأصله (يا الله أمنا بخير)<sup>(٢)</sup> وإذا

جمع بينهما فهو تأكيد نحو (اللهم أمنا بخير).

قوله: (ولك لي مثل يا تيم تيم عدي.... والنصب والضم) يعني

في (تيم) الأول<sup>(٣)</sup>، وأما الثاني فهو منصوب اتفاقاً لأنه مضاف، وأراد

بـ(مثل) كل منادى.

مفرد إذا تكرر لفظه وولي الاسم الثاني اسم مجرور بالإضافة، فالثاني

واجب النصب، ولك في الأول الضم والنصب نحو:

(١) الرجز بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢٠٣/٢، والإنصاف ٣٤٢/١ وهي ثلاثة أشرطة

وكذلك عند الرضي في شرحه على الكافية ١٤٦/١، ولسان العرب ملحق (أله) ١١٦/١ وهي

كذلك ثلاثة أشرطة، وجمع المواعع ٦٤/٣، وخزانة الأدب ٢٩٦/٢. ويروى صليت أو سبّحت.

والشاهد فيه قوله: (يا اللهم ما) حيث جمع بين حرف النداء والميم المشددة وإذا ما مفردة بعد

الميم المشددة وذلك على سبيل الشذوذ كما ذكر الشارح.

(٢) ينظر الإنصاف ٣٤٤/١، وشرح المفصل ١٦٢ - ١٧.

(٣) قل المصنف في شرحه ٣٦: يعني في الأول، أما الضم فظاهر لأنه منادى مفرد فكان مضموماً

كقولك (يا) زيد، وأما النصب فعلى وجهين:

أحدهما: أن يراد تيم الأول إضافته إلى عدي المذكور أخيراً ثم أكد تأكيداً لفظياً بلفظ

تيم الثاني.

الثاني: أن المراد يا تيم عدي يا تيم عدي، فحذف المضاف إليه استغناء عنه بذكره أخيراً

لأنه هو هو....

[١٦٥] يا تيم تيم علي<sup>(١)</sup>

قال:

## [١٦٦] يا زيد زيد اليعملات الذبل

تطول الليل عليك فانزل<sup>(٢)</sup>

فإذا رفع (تيم) الأول فعلى القياس، لأنه مفرد معرفة، وإن نصب فقد اختلف.

في تأويله، فقل سيويه والخليل<sup>(٣)</sup> أصله (يا تيم علي تيمه) فحذف الضمير وأقحم بين المضاف والمضاف إليه تأكيد كما في:

[١٦٧] يا بؤس للحرب<sup>(٤)</sup>

(١) صدر بيت من البسيط، وثمame:

لا أبأ لكم ..... لا يلقيكم في سواة عمر

وهو لجريس في ديوانه ٢١٢، والكتاب ٥٣٢/٢، ٢٠٥/٢، وشرح أبيات سيويه ١٤٢/١، والخصائص ٣٤٥/١، وشرح المفصل ١٠٥/٢، وأمال ابن الحاجب ٧٢٥/٢، وشرح الرضي ١٤٦/١، ومغني اللبيب ٥٦٩، وشرح شواهد المغني ٨٥٥/٢، وشر ابن عقيل ٣٧٠/٢، وجمع المومع ١٢٢/٢، وخزانة الأدب ٢٩٨/٢ - ٣٠١.

والشاهد فيه قوله: (يا تيم تيم علي) حيث أقحم تيم الثاني بين تيم الأول وما أضيف إليه، ويجوز أن يضم تيم الثاني بين تيم الأول وما أضيف إليه، ويجوز أن يضم تيم الأول على أنه منل على علم والثاني بدل منه...

(٢) البيت من الكامل وهو لبعض ولد جريس كما في الكتاب ٢٠٥/٢، وشرح المفصل ١٠/٢، وشرح الرضي ١٤٦/١، وابن عقيل ٢١٢/٢.

الشاهد فيه قوله: (يا زيد زيد اليعملات) حيث تكرر لفظ المنل وأضيف ثاني اللفظين ويجوز في الأول الضم على أنه منل مفرد والنصب على أنه منل مضاف وفي الثاني النصب ليس غير.

(٣) ينظر الكتاب ٢٠٦/٢، وشرح الرضي ١٤٦/١.

(٤) قطعة بيت من مجزوء الكامل، وهو لسعيد بن مالك في شرح شواهد المغني ٥٨٢/٢، وينظر الكتاب ٢٠٧/٢، والخصائص ١٠٢/٣، وشرح المفصل ١٠/٢، والجنى الداني ١٠٧، واللسان ملحة.

ونصب الأول لأنه مضاف في الحقيقة، ونصب الثاني لأنه مضاف في اللفظ، وقل المبرد<sup>(١)</sup> وجماعة من النحلة: إن الأصل (يا تيم علي تيم علي) فحذف (علي) وبني (تيم) على إعرابه، قل: وإذا جاز حذف المضاف إليه مع اختلاف المضافين لمخولهم: (نصفاً وربعاً درهم)<sup>(٢)</sup> ومخولهم:

### [١٦٨] ..... بين ذراعي وجهه الأسد<sup>(٣)</sup>

أي نصف درهم وربع درهم (وبين ذراعي الأسد وجهه الأسد) والدليل على إضافته (ذراعي) حذف نون التثنية منه، فهو مع اتفاقهما اجوز، لأن كثرة التكرار أدعى إلى الاستكراه<sup>(٤)</sup> ثم اختلفوا أيهما المحذوف فقل: علي الأول لثلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وقيل

(رَهِطَ) ١٧٥٣/٣، ومغني اللبيب ٢٨٦، وخزانة الأدب ٤٦٧/١ - ٤٧٣.

وقوله:

التي وضعت أراها

والشاهد فيه قوله: (يا بؤس للحرب) حيث أقحم اللام بين المضاف والمضاف إليه.

(١) ينظر المقتضب ٢٢٩/٤، وشرح المفصل ١٠/٢، وشرح الرضي ١٤٦/١.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٢٢/٢، وشرح الرضي ١٤٧/١.

(٣) عجز بيت من المنسرح وهو للفرزدق في ديوانه ٢١٥، وصلته:

يا من رأى عارضاً أسراً به

والكتاب ١٨٠/١، ومعاني القرآن للفراء ٣٢٢/٢، والخصائص ٤٠٧/٢، وشرح المفصل ٢١/٣.

وشرح الرضي ١٤٧/١، والمغني ٤٩٨ - ٨٠٩، وشرح شواهد المغني ٧٩٩/٢، والأشباه والنظائر

١٠٠/١، ٢٦٤/٢، واللسان ملحة (بعد) ٣١١/١، والخزانة ٣٩٩/٢، ٤٠٤/٤.

والشاهد فيه قوله: (بين ذراعي وجهه الأسد) حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه وهو

قوله الأسد بما ليس بظرف وهو قوله (وجهه)، والفصل بغير الظرف غير جائز ولذلك

يجب تقدير مضاف إليه للأول كما ذهب الشارح.

(٤) ينظر شرح الرضي فالعبارة منقولة عنه بتصريف دون إسناد ١٤٧/١.

(تيم) الأول مضاف إلى علي الموجود (تيم) الثاني مضاف إلى المحذوف  
لثلا يلزم الحذف قبل الدليل عليه، وقال السيرافي: <sup>(١)</sup> إنه فتح الأول  
اتباعاً كما في (يا زيد بن عمرو) وقال الفراء <sup>(٢)</sup> إنهما كلاهما مضافان إلى  
علي وزيلته تؤدي إلى معمول بين عاملين، وقال الأعلام: <sup>(٣)</sup> إنه مركب  
كـ (خمس عشرك) وفتح الأول والثاني بناءً، قل الوالد: ويمكن أن يكون  
فتح الثاني إعراباً مثل (يعلمك زيد).

قوله: (والمضاف إلى ياء المتكلم) <sup>(٤)</sup> يعني المنادى، يعني غير الألف  
نحو (يا مصطفى، ويا غلامي) فإن هذه الوجوه لا يجوز فيها، وأما غير  
المنادى فسيأتي في المجرورات.

قوله: (يجوز فيه غلامي) [ويا غلامي] <sup>(٥)</sup> فيه لغات سبع: إثبات الياء  
مفتوحة وساكنة، والأصل فيهما على ما اختاره المصنف <sup>(٦)</sup> الفتح على  
الأكثر كـ (ضربت) لأنه اسم على حرف واحد، فقوي بالفتح وقيل  
الأصل السكون حملاً على الواو، في (ضربوا) ولأنه مبني، وأصل

(١) ينظر هامش الكتاب ٢٠٥/٢، وشرح الرضي ١٤٧/١ وجمع الهوامع ٥٩٣.

(٢) ينظر رأي الفراء في جمع الهوامع ٥٨٣.

(٣) ينظر رأي الأعلام في الجمع ٥٨٣.

(٤) قل الرضي في شرحه ١٤٧/١: اختلف في ياء المتكلم فقل بعضهم: أصلها الفتح لأن واضح  
المفردات ينظر إلى الكلمة حال إفرادها دون تركيبها، فكل كلمة على حرف واحد كواو  
العطف وفائه، وباء الجر ولامه، وياء المتكلم أصلها الحركة لثلا يبدأ بالسكن، وأصل  
حركتها الفتح لأن الواحد ولا سيما حرف العلة ضعيف.

وقل بعضهم: أصلها الإسكان وهو أولى لأن السكون هو الأصل.

(٥) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٦) ينظر شرح المصنف ٣٦.

## البناء السكون.

الثالثة: (يا غلام) بحذف الياء للتخفيف وبقاء الكسرة دليلاً [و٤٢] عليها وهي كثيرة في القرآن، نحو (يا قوم)<sup>(١)</sup> و (يا عبداً)<sup>(٢)</sup> فإذا عُدِيت الكسرة كنداء المقصود نحو (يا مصطفى) لم تحذف الياء لعدم الدليل عليها.

الرابعة: ضم الميم وحذفت الياء، وعليه قراءة من قرأ ﴿قَالَ رَبِّ احْكُم﴾<sup>(٣)</sup> ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾<sup>(٤)</sup>.

الخامسة: (يا غلاماً) بالألف عوض عن الياء لأنهما من حروف العلة، وعليه ﴿يَا اسْقِنِي عَلَى يَوْسُفَ﴾<sup>(٥)</sup> و ﴿يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ﴾<sup>(٦)</sup>. والاصل: يا أسفى وحسرتى.

(١) هي كلمة تتكرر كثيراً مثل: البقرة ٥٤/٢ وهي: (يا قوم إنكم ظلمتم أنفسكم بلنخلذككم العجل...).

(٢) وهي كلمة من آية تكررت في أربعة مواضع من القرآن الكريم مثل الزمر ١٧/٣٩ (ذلك يخوف الله به عباده يا عبداً فاتقون)

(٣) الأنبياء ١١٢/٢١ وتعلمها: ﴿قَالَ رَبِّ احْكُم بلحق وربنا الرحمن المستعان على ما تصفون﴾. قرأ أبو جعفر بن القعقاع وابن عيصن (رب) بالضم، قل التحاسن وهذا الحسن عند النحويين لا يجوز عندهم رجل أقبل حتى يقول: يا رجل. ينظر تفسير القرطبي ٤٣٩/٥، وتفسير فتح القدير ٤٣٦/٣. وقل الرضي في شرحه (١٤٨٨) (ومنه القراءة الشاذة رب احكم) وينظر البحر المحيط ٣٦٩/٦.

(٤) يوسف ٣٣/١٢ وتعلمها: ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾.

(٥) يوسف ٨٤/١٢ وتعلمها: ﴿وَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا أَسْفَى عَلَى يَوْسُفَ وَابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزَنِ فَهُوَ كَظِيمٌ﴾

(٦) الزمر ٥٧/٣٩ وتعلمها: (أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ وَإِنْ كُنْتُ لَمِنَ السَّخِرِينَ)

السادسة: زادها الأخفش<sup>(١)</sup> (يا غلام) بالفتح من دون ألف ليند على الألف المحذوفة.

قوله: (وبالهاء وقفاً) هذه لغة سابعة نحو (يا غلامه) يعني أنهم أبدلوا من الياء ألفاً، وأتوا بهاء السكت لبيان الألف<sup>(٢)</sup>.

قوله: وقالوا: (يا أبي ويا أمي)<sup>(٣)</sup> يعني يجوز فيهما ما جاز في غلامي، وجاء:

\_\_\_\_\_ [١٦٩] ياربُّ ياربُّه إياك أسل<sup>(٤)</sup>

قوله: (وقفاً) يعني لا يجوز إثباتها في الوصل، وقد يعمل منه ﴿يا أسفري﴾<sup>(٥)</sup> و﴿يا حسرتنا﴾<sup>(٦)</sup> وقد جاء نادرًا:

\_\_\_\_\_ [١٧٠] ياربُّ ياربُّاه إياك أسل

أي أسل، ويراد أن إبدال الياء تاءً ثانية فتقول: (يا ربة يا أمة)

(١) ينظر رأي الأخفش في معاني القرآن ٥٣٣/٢.

(٢) ينظر شرح المصنف ٣٦. وقل المصنف (يا أبي ويا أمي على القياس).

(٣) في الأصل (يا أبي ويا أمي) وهو تحريف.

(٤) الرجز لعروة بن حزام كما في شرح المفصل ٤٧/٩، ينظر معاني القرآن للفرأء ٤٢٢/٢، وإصلاح المنطق لابن السكيت ٩١، واللسان (ها) ٤٥٩٧/١، وخزانة الأصب ٣٧٧/٧ - ٣٧٣ وفي الخزانة تمام الرجز وهو قوله:

ياربُّ يا ربه إياك أسل      عفراء يا ربه من قبل الأجل

فإن عفراء من الدنيا الأمل

والشاهد فيه قوله: (يا ربه) حيث ألحق هذه السكت في الوصل ضرورة.

(٥) يوسف ٨٤/١٢ وتعلمها: ﴿وتولى عنهم﴾ وقل يا أسفى على يوسف وأبيضت عينه من الحزن فهو كظيم.

(٦) الزمر ٥٦/٣٩ وتعلمها: ﴿إن تقول نفس يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله وإن كنت لمن الساعرين﴾.



فتحاً وكسراً.

وقوله: (بالألف دون الياء) أي بالالف مع التاء دون الياء فتقول: يا أبتاه ولا يجوز (يا أبتى) لأن تاء التانيث عوض عن الياء وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض منه، وأجاز الكوفيون<sup>(١)</sup> (يا أبتى) بناء منهم على أن التاء مجرد التانيث لا للعوض، قال نجم الدين: وقد جاء ضم التاء نحو (يا بهُ ويا مة) وإذا وقف وقف بالهاء لأنها ليست محضة للعوض<sup>(٢)</sup>، وقال الفراء: يوقف بالتاء كنت وأخت<sup>(٣)</sup>.

قوله: (ويا ابن أم، ويا ابن عم خاصة)<sup>(٤)</sup> يعني أن المنادى المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم، نحو (يا غلام غلامي) لا تجري فيه الوجوه التي في المضاف إلى ياء المتكلم، وفي (يا ابن أم) و(يا ابن عم) خاصة لكثرة استعمالهما دونها، فتقول (يا ابن عمي) وبفتح الياء وسكونها قل:

[١٧٨] يا ابن أُمِّيَ ويا شقيقَ نفسي

أنت خلفتني للهر شليل<sup>(٥)</sup>

و(يا ابن أم) و(يا ابن عم) بالكسرة من دون ياء (ويا ابن أم) و(يا

(١) ينظر شرح الرضي ١٤٨/١، وشرح المفصل ١١/٢.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٤٨/١.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٦/٢، وشرح الرضي ١٤٨/١، واللسان (ها) ٤٥٩٧/١.

(٤) ينظر شرح الرضي ١٤٨/١، وشرح المفصل ١٢/٢ و ١٣، وشرح المصنف ٣٦ والعبارة من شرح المصنف بتصريف.

(٥) البيت من الخفيف، وهو لأبي زيد في ديوانه ٤٨، والكتاب ٢١٣/٢. ويروى فيه خلعتني بدل خلفتني وشرح المفصل ١٢/٢، والمقتضب ٢٥٠/٤، وأوضح المسالك ٤٠/٤، وشرح قطر الندي ٢٠٧، واللسان ملحة (شقيق) ٢٣٠١/٤، وجمع المواع ٥٤/٢.

والشاهد فيه قوله: (يا ابن أُمِّي) حيث أثبت ياء المتكلم وهذا للضرورة.

ابن عمّا قل:

[١٧٢] يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تَلُمِي وَاهْجُمِي

لَا تَطْمَعِي فِي فِرْقَتِي لَا تَطْمَعِي<sup>(١)</sup>

و(يا ابن أمة) و(يا ابن عمه).

قوله: (وقالوا: يا ابن أم، ويا ابن عمّ خاصة) [مثل باب يا غلامي]<sup>(٢)</sup> يعني بالفتح من دون الف، وإنما أعلاه لأن عنده أن الفتح في (يا غلامي) لم يثبت، وقد روينه عند الأخفش<sup>(٣)</sup>، وقد يأتي بـ(بني) على طريقة النداء ويقصد به الاختصاص وهو ثلاثة أقسام؛ منه: ما يصح دخول حرف النداء، ولا يصح إظهار الفعل نحو (أما أنا فافعل كذا أيها الرجل)<sup>(٤)</sup> و(نحن نفعل كذا أيها القوم) و(اللهم اغفر لنا أيتها العصابة)<sup>(٥)</sup> ومنه: ما يصح إظهار الفعل دون حرف النداء نحو (نحن العرب أقرى الناس للضيف)<sup>(٦)</sup> و(بك الله نرجو الفضل) و(سبحانك الله

(١) الرجز لأبي النجم العجلي كما في شرح شواهد المغني ٥٤٥/٢ وهو ملحق من صدرين في قصيدة واحدة مطلعها:

مَا إِذْ دَات رَاسِي كَرَأْسَ الْأَصْلَحِ مَيَّزَ عَنْهُ قَنْزَعًا عَنْ قَنْزَعِ

وينظر الكتاب ٢١٤/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٤٠/٨. ويرويه يا بنت عمي، والمقتضب ٢٥٢/٢، والأصول لابن السراج ٣٤٢/٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢/٢ ويرويه (يا بنت عمّا) وأوضح المسالك ٤١٧/٤، واللسان ملة (عمم) وجمع الهوامع ٥٤/٢.

والشاهد فيه قوله: (يا ابنة عمّا) حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم ضرورة.

(٢) ما بين الحاصرتين زيلة من الكلفية المحققة.

(٣) ينظر معاني القرآن للأخفش ٥٣٣/٢.

(٤) ينظر جمع الهوامع ٢٩٣.

(٥) ينظر المصدر السابق.

(٦) ينظر شرح الرضي ١٦٢/٨، وجمع الهوامع ٣٠/٣.

العظيم<sup>(١)</sup> ومنه: ما يصح فيه الإعراب والنصب على النداء، وعلى الاختصاص، نحو (نحن آل فلان كرمًا) و(إنا معشر العرب نفعل كذا) وروى أبو عمرو أن العرب تنصب على الاختصاص أربعة أشياء (آل، وأهل، ومعشر، وبني)<sup>(٢)</sup> والفرق بين الاختصاص والنداء، أن الاختصاص لا يجوز ظهور حرف النداء فيه ويدخل فيه المتكلم والمخاطب دون الغائب، والمنادى يختص بالمخاطب فقط.

### ترخيم المنادى

قوله: (وترخيم المنادى جائز) يعني في سعة الكلام<sup>(٣)</sup> وإنما جاز ترخيمه دون غيره لكثرة، ولأن المقصود في النداء هو المنادى له، وقصد سرعة الفراغ من النداء [ظ ٤٢] والإفضاء إلى المقصود، فحذف آخره اعتباطاً<sup>(٤)</sup>.

والترخيم في اللغة مأخوذ من التلين والتسهيل<sup>(٥)</sup> قل:

[١٧٣] لها بشر مثل الحرير ومنطق

رخيم الحواشي لا هراء ولا نزر<sup>(٦)</sup>

(١) ينظر مع الموامع ٣٠/٣

(٢) ينظر رأي أبي عمرو في شرح الرضي ١٦١/٨، ومع الموامع ٢٩/٣.

(٣) ينظر شرح المصنف ٣٦.

(٤) ينظر شرح الرضي حيث العبارة منقولة عنه في ١٤٩/٨، وشرح المفصل ١٩/٢.

(٥) ينظر اللسان ملحة (رخم) ١٦١٧/٣.

(٦) البيت من الطويل وهو لذي الرمة في ديوانه ٥٧٧، ينظر جوهرة اللغة ١١٠٦.

والخصائص ٣٠٢/٣، وأساس البلاغة ٤٨٢ ملحة (هراء) وشرح المفصل لابن يعيش ١٩/٢، وشرح

شافية ابن الحاجب ٢٥٥/٣، وتذكرة النحاة ٤٥، وشرح ابن عقيل ٢٨٧/٢.

وقيل: من القطع، لقولهم (رَخِمَتِ الدجاجة بيضها) إذا قطعت وأما في الاصطلاح: (فهو حذف في آخره الاسم تخفيفاً)<sup>(١)</sup> قوله: (في آخره) يحترز من تصغير الترخيم، فإنه لا يلزم أن يكون في كـ (حميد) من أحمد و(زهير) من زاهر و(عمير) من عمران. وقوله: (تخفيفاً) يعني من غير موجب يحترز من ما حذف لا مجرد التخفيف بل له ولموجب كالأعلال، وإلا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف

قوله: (وشرطه أن لا يكون مضافاً) الترخيم إن كان في غير المنادى لم يجز إلا في ضرورة الشعر بشرط أن يكون مما يصح نداؤه، وأن يكون جامعاً لشروط ترخيم المنادى<sup>(٢)</sup>، وأن يرخم فيه ما يرخم في المنادى نحوه: [١٧٤] وإن افتضادي فلطماً بعد أحمد

دليل على أن لا يندوم خليل<sup>(٣)</sup>

والشاهد فيه قوله: (ترخيم الحواشي) حيث استعمل كلمة رخيم بمعنى الرقة وذلك يدل على أن الترخيم في اللغة ترقيق الصوت.

(١) ينظر شرح الرضي (١٤٩)، وشرح ابن عقيل ٢٨٧٢، وشرح المفصل ١٩٢، والأصول لابن السراج (٣٥٩) وما بعدها، وشرح التسهيل السفر الثاني ٨٣٧٢.

(٢) ينظر شروط ترخيم المنادى في شرح الرضي (١٤٩)، وينظر شرح ابن عقيل حيث قل في ٢٨٩٢، فذكر أنه لا يرخم إلا بثلاثة شروط:

١- أن يكون رباعياً فأكثر.

٢- أن يكون علماً.

٣- أن لا يكون مركباً تركيب إضافة ولا إسناد وهي عند الرضي خمسة قل: شرط ترخيم المنادى خمسة: أربعة منها علمية متعينة وهي: أن لا يكون مضافاً ولا مضارعاً له، وأن لا يكون مستغاثاً ولا يكون مندوباً ولا يكون جملة والشرط الأخير ثبوتي غير متعين، ولم يذكر المصنف مضارع المضاف لأن حكمه حكم المضاف (ينظر الرضي ١٤٩).

(٣) البيت من الطويل وهو لسيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه ينظر ديوانه ١٥٠ ويروي فيه:

وزاد المبرد<sup>(١)</sup> أن يكون على لغة من لا ينوي ولا يعتبره سيويه<sup>(٢)</sup> ،  
واستدل سيويه بقوله:

[١٧٥] ألا أضحت جبالكم رملاً

وأضحت منك شلعة أملاً<sup>(٣)</sup>

أي أما مه، والمبرد يرويه: <sup>(٤)</sup> وما عهدي كعهدك يا أمما، وما خالف هذا  
لم يقس عليه نحو:

[١٧٦] درس المنا بمتالم فأبكن<sup>(٥)</sup>

وإن افتقلني واحداً بعد واحد

والشاهد فيه قوله: فاطماً بعد أحمد حيث صرف فاطمة مع أنها ممنوعة من الصرفه ويسرى  
بترخيمه (فاطم).

(١) ينظر رأي المبرد في المقتضب ٥٤٣/٤، وشرح الرضي ١٤٩/١.

(٢) ينظر الكتاب ٢٧٠/٣.

(٣) البيت من الواخر، وهو لجرير في ديوانه ٢٢١، والكتاب ٢٧٠/٢، وشرح أبيات سيويه ٥٩٤/١،  
والإنصاف ٣٥٣/١، وشرح الرضي ١٤٩/١، وأوضح المسالك ٧٠/٤.

والشاهد فيه قوله: (أممة) حيث رحت في غير النداء ضرورة وترك الميم مفتوحة على لغة  
من ينتظر وهي في موضع رفع.

(٤) ينظر الجمع ٧٩٣ - ٨٠، وشرح الرضي وحاشيته للشريف الجرجاني ١٤٩/١ وزاد أي  
الشريف قائلاً: وهو من تعسفاته أي المبرد.

(٥) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

فتقلعت بالحس فالسوبان

وهو للبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر بن كلاب في ديوانه ١٣٨، وسمط اللالي ١٣، وشرح  
شواهد الشافية ٣٩٧/٤ واللسان مائة (أبن) ١٣/١، وأوضح المسالك ٤٤/٤، والمقاصد  
النحوية ٢٤٦/٤، وجمع المرامع ١٥٦/٢.

والشاهد فيه قوله: (المناء) يريد المنازل فرخمه في غير النداء للضرورة الشعرية حيث  
حذف حرفين.

وقوله:

[١٧٧] أو الفأمة من ورق الحمأ<sup>(١)</sup>

أراد المنازل والحمام، وأما المنادى فله شروط<sup>(٢)</sup>، منها ما يرجع إلى النفي، ومنها ما يرجع إلى الإثبات، أما التي ترجع إلى النفي، فثلاثة:

الأول: أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به، وهو الطويل، لأنك إن رخت الأول رخت وسط الكلمة، وإن رخت الثاني فليس بمنادى، لأن المضاف إليه من حيث اللفظ اسم مستقل، ومن حيث المعنى في حكم جزء من الأول، فإن روعي الأمران تعذر الترخيم بخلاف المركب، فإن الثاني امتزج بالأول، حتى صار كالكلمة الواحدة وأجازه الكوفيون<sup>(٣)</sup>، واحتجوا بقوله:

[١٧٨] إما تريني اليوم أم حمز<sup>(٤)</sup>

وقوله:

[١٧٩] خلوا حظكم يا آل عكرم واذكروا<sup>(٥)</sup>

(١) الرجز للمعاج في ديوانه ٤٥٣/١، والكتاب ٢٦١، ١١٠ والخصائص ١٣٥/٣، والإنصاف ٥١٩/٢، وشرح المفصل ٧٥/١، وشرح ابن عقيل ١١٦٢، والأشبه والنظائر ٢٩٤/١، وجمع الهرم ١٨١/١، ١٥٧/٢.

والشاهد فيه قوله: (الحمأ) حيث رخم الحمام فحذف منه الحرف الأخير في غير نداء.

(٢) سبق ذكر الشروط في الصفحة السابقة.

(٣) ينظر رأي الكوفيين في شرح الرضي ١٤٩/١.

(٤) الرجز لرؤية في ديوانه ٦٤، والكتاب ٢٧٤/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٥٨/١، والمقتضب ٢٥١/٤، والإنصاف ٣٤٩/١، وشرح ابن يعيش ٧/٩، وتتمله:

قاربت بين عنقي وجمزي

العنق: ضرب من السير السريع، والجمز: أشد العنق وهو يشبه الوئب.

والشاهد فيه قوله: (أم حمز) يريد أم حمز فرخم حمزة في غير النداء للضرورة.

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:



وقوله:

[١٨٠] أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة

سيدعوه داعي حنفيه فيجيب<sup>(١)</sup>

أراد ابن حمزة وعكرمة وعروة، وأجازه بعضهم فيما كان فيه تاء تأنيث كالأبيات.

الثاني قوله: (ولا مستهائناً ولا مندوباً) وذلك لأن المراد بهما التطويل والجواز، فلهذا زيد في آخرهما ألف، فلورخما زال الغرض الذي جاء لأجله<sup>(٢)</sup>.

الثالث قوله: (ولا جملة) وذلك نحو (تأبط شراً) و(ذرا حيا) لأن الجمل تحكى على إعرابها، وأجازه ابن مالك<sup>(٣)</sup> وقال يحذف الاسم الثاني فتقول

واصرنا والرحم بالغيب تذكر

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٢١٤، والكتب ٢٧٧، وشرح أبيات سيويه ٤٦٢/١، والإنصاف ٣٢٧/١، وشرح المفصل ٢٠/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٥٤٤/٢، وشرح الرضي ١٤٩/١، ولسان العرب ملحة (عذر) ٢٨٥٧/٤، وجمع الهوامع ١٨١/١، وخزانة الأدب ٣٣٩٢ - ٣٣٠.

والشاهد فيه قوله: (يا آل عكرم) حيث رخم المنادى المضاف والأصل يا آل عكرمة.

(١) البيت من التطويل، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٢٠/٢، والإنصاف ٣٤٨/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٥٤٢/٢، وشرح الرضي ١٤٩/١، وأوضح المسالك ٥٦/٤، وشرح التصريح ١٨٤/٢، وخزانة الأدب ٣٣٧٢ - ٣٣٧.

والشاهد فيه قوله: أبا (عرو) والأصل أبا عروة فحذف عجز ما أضيف المنادى للترخيم، وهو حذف جائز عند الكوفيين.

(٢) ينظر شرح المصنف ٣٢ قل المصنف في شرحه في الصفحة نفسها: لأن المستغاث مطلوب رفع الصوت والجواز به فهو مطلوب لتطويله لا للحذف منه ولهذا المعنى زيد في آخره ألف، وينظر شرح الرضي ١٥٠/١.

(٣) قل ابن مالك في ألفيته مشيراً إلى ذلك بقوله في شرح ابن عقيل ٢٩١/٢:

(تأبط) قل:

[١٨١] فاجروا تأبط لا أباً لكم<sup>(١)</sup>

وأما التي ترجع إلى الإثبات فتلاثة:

الأول قوله: (ويكون إما علماً) وإنما اشترطت العلمية، لأن نداء الأعلام هو الكثير، وحذفها معلوم فلا يلتبس بخلاف النكرات فإنه يقع اللبس، واختار المبرد<sup>(٢)</sup> ترخيم النكرة المقصودة، لأنها في حكم المعرفة بدليل نعتها بالمعرفة، وابن<sup>(٣)</sup> الحشاش أجاز ترخيم النكرة مطلقاً.

الثاني قوله: (زائداً على ثلاثة) [أحرف]<sup>(٤)</sup> وذلك لأنه لو رخم لأدى إلى بقاءه على حرفين بالترخيم الذي هو تخفيف لا إعلال، ولا سيما على لغة من يقول (يا حار) لأنه عندهم اسم برأسه، وأجاز الأنخفش والفرأء<sup>(٥)</sup> ترخيم الثلاثي إذا كان متحرك الوسط نحو (يا عمر) كأن حركة الأوسط [و٤٣] قائمة مقام حرف رابع.

قوله: (أو بقاء تأنيث)<sup>(٦)</sup> يعني أن العلمية والزيادة ليسا شرطاً مغنياً، بل

والعجز احذف من مركب. ترخيم جملة، وإذا عمرو نقل

قل ابن عقيل في ٢٩٢/٢: وفهم المصنف عنه (أي عن سيوبه) من كلامه في بعض أبواب النسب جواز ذلك فتقول في تأبط شراً (يا تأبط). وإن كان سيوبه لا يميز ذلك كما في الكتاب ٢٤١/٢، ولكن ابن مالك فهم من كلامه في غير هذا الباب بل في باب النسب كما ذكر ابن عقيل.

(١) لم أقف على مصدر له أو قائل.

(٢) ينظر المقتضب ٢٤٣/٤.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٤٩/١.

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٥) ينظر شرح الرضي ١٤٩/١.

(٦) ينظر شرح المصنف ٣٣، وشرح الرضي ١٥٠/١.

إذا حصلت تاء التانيث سدت مسدهما سواء كانت في ثنائي كـ(هبة)  
أو ثلاثي كـ(طلحة) أورباعي كـ(فاطمة) معرفة كهله أونكرة لمحو(يا  
قائمة) قل:

[١٨٢] يا نقي سيري عنقا فسيحا<sup>(١)</sup>

وقوله:

[١٨٣] جلري لا تستكري عنيري

سيري وإشفاقي على بعيري<sup>(٢)</sup>

أراد يا (ناقة) ويا (جارية) وإنما قامت تاء التانيث مقامهما لأن المحذوف  
ليس جزءاً من الكلمة فيقع بحذفه لبس، وإنما لم يشترط معهما أن يكون  
المنادى زائداً على الثلاثة، لأنه إذا رخم لم يؤد إلى تغيير بنيته، لأنها زائلة،  
وإن كان فيه تغيير كـ(شلة) و(هبة)<sup>(٣)</sup> لا يصح نداءؤه، وما ورد فيه لم يجر

(١) الرجز لأبي النجم في الكتاب ٣٥/٢، وشرح المفصل ٣٦٧، وأوضح المسالك ١٨٢/٤، وشرح  
شذور الذهب ٣٢٢، وشرح ابن عقيل ٣٥١/٢، واللمع في العربية ٢١٠، والمقتضب ١٤/٢،  
واللسان مائة (نفع) ٤٤٩٥/١، وجمع الهوامع ١٠/٢. وتتلوه:  
إلى سليمان فنسـترجـا

والشاهد فيه قوله: (يا نقي) حيث رخم ناقة فحذف التاء.

(٢) الرجز للمعاج في ديوانه ٣٣٦/١، والكتاب ٣٣٦/٢، ٢٤١، وشرح أبيات سيويه ٤٦٧/١، وشرح  
المفصل ١٦٧/٢، والمقتضب ٣٦٠/٤، والأصول لابن السراج ٣٦٧/١، وأوضح المسالك ٥٨/٤،  
والخزائن ١٢٥/٢، واللسان مائة (عذر) ٢٨٥٦/٤. ويروى سمي بلك سيري.

والشاهد فيه قوله: (جاري) حيث حذف حرف النداء من جاري، وهو اسم نكرة قبل النداء  
لا يتعرف إلا بحرف النداء، وإنما يطرد حذفه في المعارف، والأصل يا جارية فرخم المنادى  
وحذفت نتيجة ذلك التاء من آخره.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٥٠/١.

ترخيصه نحو:

[١٨٤] يا ابجر بن ابجر يا أنتا<sup>(١)</sup>

قوله: (فإن كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة) [كأسماء ومروان]<sup>(٢)</sup> هذا كلام في كيفية الحذف، وما مضى في شروطه، والحذوف قد يكون حرفاً وحرفين، وثلاثة، وكلمة، فبدأ بالحرفين، وهما في مواضع الأول، الزيادتان في حكم الزيلة الواحدة، ويعني بقوله (فإن كان في آخره) أي آخر المنادى الجامع للشروط زيادتان في حكم الواحدة؛ أولاهما: ساكناً، يحترز من الزيادتين لمتعين نحو (يا مرجانة)، والمتحرك أولاهما نحو: يا خولا، فإنه لا يحذف إلا حرف واحد والزيادتان في حكم الواحدة، تكون في سبعة أقسام<sup>(٣)</sup>، في ألف التانيث كأسماء وحمراء قل:

[١٨٥] قفي فانظري أسم هل تعرفينه<sup>(٤)</sup>

(١) الرجز للأحوص كما في ملحق ديوانه ٢١٦، والمقاصد النحوية ٣٣٢/٤، ولسالم بن دارة كما في نواهد أبي زيد ١٦٣، وصر صناعة الإعراب ٣٥٩/١، والإنصاف ٣٢٥/١، وشرح المفصل ١٣٧/١، وأمالى ابن الشجري ٧٩/٢، والمقرب ١٧٧/١، والخزانة ١٣٩/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٨٣/٢. ويروى يا مرياً بن واقع يا أنتا، وعلمه: أنت الذي طلقت عام جمعاً

والأبجر: المنتفع البطن.

والشاهد فيه قوله: (يا أنتا) حيث نلخى الضمير الذي يستعمل في مواضع الرفع وهذا شاهد.

(٢) ما بين حاصرتين زيلة من الكافية المحقة.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٥١/١، وشرح المصنف ٣٢.

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

أهذا المغيري الذي كان يذكر

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٩٣، وشرح المفصل ٢٢/٢، وشرح قطر النسي ٢١٦، وخزانة الأدب ٣٦٩/١.

وقال:

[١٨٦] يا سم صبراً على ما كن من حدث<sup>(١)</sup>

وفي جمع المؤنث السالم نحو (يا مسلمات) مسمى بهاء وفي الألف والنون في المذكر كـ (عمران) و (مروان) قل:

[١٨٧] يا مرو إن مطيى محبوسة<sup>(٢)</sup>

وفي الألف والنون والواو والنون في المثني والمجموع المسمى بهما وفي ياء النسب، نحو (يا تميمي) (يا بصري) وزاد لجمع الدين<sup>(٣)</sup>، همزة الإلحاق مع الألف التي قبلها كـ (حرباء وعلباء).

قوله: (أو حرف صحيح قبله مدة) هذا الموضوع الثاني مما يحذف فيه حرفان، وله شروط: أن يكون آخر المتلوي (حرفاً صحيحاً)<sup>(٤)</sup> يحتز من

والشاهد فيه قوله: (يا أسم) حيث رخه بحذف همزة ثم حذفت الألف قبلها والأصل يا أسماء.

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

إن الحوادث ملقي ومنتظر

وهو للبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ١٨، وينظر الكتاب ٢٥٨/٢، وله ولغيره، وشرح أبيات سيبويه ٤٣٥/١، وأوضح المسالك ٦٣/٤، والمقاصد النحوية ٢٨٧/٤، وشرح الأشموني ٤٧٢/٢. والشاهد فيه قوله: (يا أسم) فإن أصله (يا أسماء) فرخه بحذف همزة والألف قبلها.

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

ترجو الحياة وديها لم يباس

وهو للفرزدق في ديوانه ٣٨٤/١، والكتاب ٢٥٧/٢، وشرح أبيات سيبويه ٥٠٥/١، وشرح المفصل ٢٢/٢، واللمع ١٩٩، وأوضح المسالك ٦٢/٤، وخزانة الأدب ٣٤٧/١. والشاهد فيه قوله: (يا مرو) فإن أصله يا مروان فرخه بحذف النون وحذفت الألف قبلها.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٥١/١.

(٤) في الأصل (حرف صحيح).

المعتل كـ(حِنْطَاوَة) فإنه لا يحذف منه إلا حرف واحد وقوله (قبله ملة) والمراد بالملة: ما كان آخره أحد حروف العلة التي قبلها حركة مجانسة لها، يحتز مما لا ملة له فيه كـ(غرينق) و(فردوس)، فلا يرخم فيهما إلا حرف واحد ولا بد أن تكون الملة زائدة وإلا، ورد عليه (مختار) لأن الفه أصلية منقلبة عن ياء<sup>(١)</sup> ولا يرخم منه إلا حرف واحد.

قوله: (وهو أكثر من أربعة أحرف) [حذفنا]<sup>(٢)</sup> يحتمل أن راجعاً إلى قوله: (فإن كان آخره زيلدتان) فلا يصح ترخيم (يدان) و(دعان)، وفيه خلاف، الأكثر يجوزونه، لأن الترخيم لم يغير البنية وإنما غيرها موجب الإعلال، وبعضهم منعه طرداً للباب، ويحتمل أن يكون راجعاً إلى قوله: (أو حرف صحيح) فيصح ترخيم (يدان) وإنما اشترط ذلك لئلا يبقى الاسم على حرفين، وأجاز الفراء<sup>(٣)</sup> ترخيم حرفين في الثلاثي كـ(ثمود وسعيد وعماد) مثال ما جمع الشروط (يا عمار) و(منصور) و(يا مسكين) فإذا رختها قلت: (يا منص) و(عم) و(مسك) وزاد بعضهم أن لا يكون آخره تاء تأنيث كـ(مؤمنة) و(مسكينة)، فإنه لا يرخم فيه إلا حرف واحد.

الثالث: الترخيم بعد الترخيم نحو (معاوية) [ظ٤٣] فإنه يجوز فيه (يا معاوي) قل:

[١٨٨] معلوي إنسا بشر فلسجج

فلسنا بلجسل ولا الحليدا<sup>(٤)</sup>

(١) ينظر شرح المصنف ٣٢ وهي (مختار).

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٥٣٧.

(٤) البيت من الوافر، وهو لعقبة الأسدي كما في الكتاب ٦٧/١، ومعاني القرآن للقرطبي ٣٤٨/٢.



ثم قل: يا معاو قل:

[١٨٩] إنك يا معاو يا بن الأخير<sup>(١)</sup>

وشرطه كل اسم آخره ياء زائدة على أربعة أحرف، يحترز من (طلحة) على لغة من لا ينوي، لأنه يجعل الباقي بعد الترخيم، الأول لاسم مستقل وأما من ينوي فلا يميز الترخيم بعد الترخيم والذي يحذف منه ثلاثة أحرف نحو (ميمونة) فإنك تحذف الترخيم الأول التاء، وفي الترخيم الثاني النون والواو، وأما من لا ينوي فإنه لا يميز ترخيم ثلاثة أحرف.

قوله: (وإن كان مركباً حذف الاسم الآخر)<sup>(٢)</sup> هذا الذي يحذف

وشرح أبيات سيبويه ٣٠٠/١، وسمط اللالي ١٤٨/١، والمغني ٦٢١، وشرح شواهد المغني ٨٧٠/٢ وشرح التسهيل السفر الثاني ٩٨٩/٢، وشرح الرضي ٢٦٩/١، واللسان ملحة (غمز) ٣٢٩٦/٥. قل أبو علي القالي في أماليه وبهامشه سمط اللالي على أمالي القالي: وأنشده النحويون فلسنا بلجليل ولا الحديد بالانصب والقوافي مخفوضة إذ يرونها القالي هكذا:

معاوي إتنا بشر فأسجج فلسنا بلجليل ولا الحديد

فهيها أمة هلكت ضياعاً يزيد أميرها وأبو يزيد

أكلتم أرضنا فجردتموها فهل من قائم أو من حصيد

وقال محققه: وقد أنشد سيبويه بيت القالي منصوباً فتبعه النحلة واعتذر له الأعلام بما لا عذر فيه وقد آخذ العلماء قديماً وحديثاً (وطبعاً على رأيه) ينظر السمط ١٤٩/١. والإسجج هو: حسن العفو.

والشاهد فيه قوله: (معاوي) حيث رخم لفظ معاوية وهذا جائز كما ذكر الشارح. (١) الرجز للمعجاج في ديوانه ٢٥١/١، وينظر الكتاب ٢٥٠/٢، وشرح أبيات سيبويه ٥٦٢/١، والخصائص ٣٦٧/٣، وجمع الموامع ٨٧٢، وخزانة الأدب ٣٧٨/٢، ويروى الأفضل بذلك الأخير، وتماز الرجز:

فقد رأى الراون غير البطل

والشاهد فيه قوله: (يا معاو) يريد معاوية فتدخل ترخيماً على ترخيم حيث رخم أو لا معاوية فصار يا معاوي، ثم رخم ثانياً فصار: يا معاو.....

(٢) في الكافية المحققة (الأخير) بذلك الآخر.

منه كلمة، وأراد بالركب ما عدا ما استثنى، وهو تركيب الجمل والإضافة والباقي تركيب المزج والعدد والصوت، فهذه تحذف منها الكلمة الأخرى للترخيم، لأنها بمنزلة تاء التانيث، إلا (اثني عشرة) و(اثني عشر) في العدد فإنك تحذف مع آخره الألف، لأن (عشر) والألف تنزلان منزلة زيادتي التثنية<sup>(١)</sup>، وإذا وقفت على (خمسة عشر) بعد الترخيم وقفت بالهاء، ردّ الهاء إلى أصلها قبل التركيب، وقل القراء: <sup>(٢)</sup> إنك في الصوت لا تحذف إلا الهاء وتقلب الياء ألفاً، فتقول (يا سيبوا) و(يا عمروا).

قوله: (وإن كان غير ذلك فحرف واحد) أي غير ما تقدم مما يحذف منه حرفان وثلاثة وكلمة، فإنه يحذف منه حرف واحد نحو (يا مل) و(يا حار) في (مالك) و(حارث) وقل الأخفش (يا ذومل مل)، وقل:

[١٩٠] حل بن كعب ألا أحلام تزجركم

عنا وأنتم من الجوف الجماخير<sup>(٣)</sup>

قوله: (وهو في حكم الثابت على الأكثر) يعني أن المحذوف في جميع ما ذكر، فيه لغتان، اللغة الكثيرة الفصيحة يجعلون المحذوف كالشابت، فيتقى الاسم على ما كان عليه قبل الترخيم من حركة أو سكون، ولا يُعلّ ولا يدغم، فيقال: (يا حار، يا ثمو، يا كرو).

(١) ينظر شرح الرضي ١٥٣/١.

(٢) ينظر معاني القرآن للقراء ٤٢٧/٢.

(٣) البيت من البسيط، وهو لحسان بن ثابت الأنصاري في ديوانه ١٧٨، والكتاب ٧٣/٢، وشرح أبيات سيبويه ٥٥٤/١، وشرح شواهد الغني ٢١٠/١، واللسان ملحة جوف ٧٢٨/١، وخزانة الأدب ٧٢/٤، ٧٥، والمقتضب ٣٣٣/٤. ويروى ألا الأحلام كما في اللسان. والجوف والجماخير طوال واسع البطون.

والشاهد فيه قوله: (حار) حيث رخم حارث فحذف الحرف الأخير.

قوله: (وقد يجعل اسماً برأسه) هذه اللغة القليلة، فإنهم يجعلون المحذوف نسباً منسياً، والمرخم اسماً مستقلاً برأسه فيضمونه ويعلمونه ويعاملونه بكل ما يعامل به الاسم المستقل، فيقولون: (يا حار) بالضم و(يا ثمي) <sup>(١)</sup> بالياء، لأن الواو إذا تطرفت وقبلها ضمة قلبت ياء والضممة كسرة، و(يا كرا) بالألف، لأنه إذا تحرك حرف العلة وفتح ما قبله قلبت ألفاً، وقد استثنى أهل اللغة القوية أشياء غيرها:

أحدها: ما أزال الترخم إعلاله كـ(قاضيين) و(مصطفين) علماً فإنك إذا رختهما رجعت الياء والألف فتقول يا (قاضي) و(يا مصطفى) لأن حذفهما إنما كان لعارض لفظي وهو وجود الواو والياء، فلما حذفنا في الترخم زال الموجب لحذفهما فرجعنا لأنهما قويتا التقدير.

الثاني: ما أزال جواز سكونه فيجوز (محمّار)، ومراده فإنك إذا رخته بقي (محمّار)، براء ساكنة وأدى إلى جمع بين ساكنين من غير شرط، فغروه، فسر بغيره بالفتح لأنه أقرب إلى الألف، والأكثر يكسرونه على أصل التقاء الساكنين <sup>(٢)</sup>، وابن الحاجب وجماعة منعوا من هذا التغير، لأن الاسم الساقط بالترخم كالذکور، وهو الصحيح <sup>(٣)</sup> والله أعلم.

الثالث: حيث يرخم الاسم ويبقى آخره تاء تأنيث فإنهم يقفون عليها

(١) ينظر شرح الرضي ١٥٥/١.

(٢) العبارة من قوله: (هذه اللغة...) إلى قوله الساكنين منقولة بتصريف عن شرح المصنف ٣٣.

وينظر شرح الرضي ١٥٤/١.

(٣) ينظر شرح المصنف ٣٣.

بالهاء ويوافقون القليلة، نحو (مسلمات) و(خمسة عشر) لأنها أصلها قبل التركيب والتثنية، بخلاف (بنتان) فإنهم لا يقفون عليها بالهاء لأنها لم ترجع إليها بحال، وما أدى إلى اللبس في إحدى اللغتين، وإلى عدم النظر تعينت فيه الأخرى، وما التبس فيهما جميعاً لم يرخص، فالذي يتغير في الأولى نحو (قائمة) الصفة و(زيدان) و(مسلمات) فإنه على اللغة القليلة يلتبس بالفرد، والذي يؤدي إلى عدم النظر في القليلة نحو (طيلسان) وعرفوه بأنه ليس في كلامهم فيعمل ولا فعلى والذي يؤدي إلى عدم النظر في الأولى نحو (هرقل)<sup>(١)</sup> فإنه قليل في كلامهم بخلاف (هرق) نحو (ضلع) [و٤٤] والذي يلتبس فيهما جميعاً، جمع المذكر السالم<sup>(٢)</sup> والمنسوب مطلقاً نحو (زيدون) فإنك إذا رخت الواو والنون التبس على كلا اللغتين وإذا رخت (زيتي) (زيتي) فعلى اللغة الأولى يلتبس بالضاف إلى الياء، وعلى الآخر بالفرد، وهذه التفاصيل أصلها للكوفيين، والصحيح أن كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخييمه على اعتباره كلا اللغتين.

#### الندبة

قوله: (وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب) وهذا بناء منه على

(١) ينظر شرح الرضي ١٥٢/١.

(٢) قال الرضي في شرحه ١٥٢/١ ما نصه: ولا يجوز ترخييم جمع المذكر السالم مطلقاً كما لا يجوز ترخييم المنسوب مطلقاً نحو (زيتي) إذ لو ضم لالتبس ببناء منسوب إليه ولو كسر لالتبس بالضاف إلى الياء....).

أن المندوب ليس بمنادى<sup>(١)</sup>، لأن المنادى يطلب إقباله بخلاف المندوب والصحيح ما قاله الجمهور: إنه منادى لأنه مطلوب إقباله مجازاً<sup>(٢)</sup>، كما تنادى الديار والأطلال والميت أقرب إلى الإجابة، لأنه قد كان أهلاً لها، قال الجزولي: <sup>(٣)</sup> المندوب منادى على حدّ التفجع، فإذا قلت (وازيد) فكأنك تناديه وتقول: تعال فإني مشتاق إليك ومنه قولهم في المراثي: (لا تبعد)<sup>(٤)</sup> أي لا تهلك، من ضمنهم باليت عن الموت يصورونه حياً، وكذا المندوب المتوجع منه<sup>(٥)</sup> نحو (واثبوراه) أي احضر حتى يتعجب من فظاعتك، والدليل على أنه مدعوقوله تعالى: ﴿لَا تَدْعُوا الَّذِينَ تُبْشِرُونَ وَابْشُرُوا﴾<sup>(٦)</sup> فإنه أمرهم أن يقولوا: واثبورا.

قوله: (وهو المتفجع عليه)<sup>(٧)</sup> دخل كل متفجع بـ(يا) أو(وا) خرج

(١) ينظر شرح الرضي ١٥٦/١.

(٢) ينظر شرح المفصل ١٣٢، وشرح الرضي ١٥٦/١.

(٣) الجزولي هو عيسى بن عبد العزيز بن بلبلخت بن عيسى البربري أبو موسى الجزولي، شرح أصول ابن السراج، والمقدمة المشهورة على الجمل للزجاجي مات سنة ٦٠٧هـ.

(٤) ومنه قول مالك بن الربيع يرثي نفسه، وهو في اللسان (بعد) ٣٦٠/١.

يقولون لا تبعد وهم يدفنونني وأين مكان البعد إلا مكانيا

(٥) قل سيبويه في الكتاب ٢٢٠/٢: اعلم أن المندوب مدعو ولكنه متفجع عليه، فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف لأن الندبة كأنهم يسترغون فيها، وإن شئت لم تلحق كما لم تلحق في النداء، وقل السيرافي: هامش الكتاب ٢٢٠/٢: الندبة تفجع ونوع من حزن وغم يلحق النداب على المندوب عند فلقه ليدعوه وإن كان يعلم أنه لا يجيب لإزالة الشبهة التي رهفته ولما كان المندوب ليس بحيث يسمع احتيج إلى غاية بعد الصوت فالزموا أوله (يا) أو (وا) وآخره الألف في الأكثر من الكلام لأن الألف أبعد للصوت وأمكن للبعد....

(٦) الفرقان ١٤/٢٥، والنبأ: الهلاك.

(٧) قل الرضي في شرحه ١٥٦/١: دخل فيه المجرور في نحو (تفجعت على زيد)، فلما قل بسـ (يا) أو(وا) أخرج وكل منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب والندبة، لا يستعمل فيه إلا حرف النداء المشهور أعني يا.

ما عداهما.

قوله: (واختص بسـ(وا)) يعني أن المندوب يختص بـ(وا) وهو المنادى  
مشاركاً في (يا)<sup>(١)</sup>، وقد قيل: إن واستعمل في النداء قليلاً نحو:  
[١٩١] وافقعه وأين مني فقعه<sup>(٢)</sup>

قل لجم الدين: وقد أخل بأحد قسمي المندوب وهو المتوجع منه نحو(وا  
(ثبوراً) وا (حزناً)<sup>(٣)</sup> والتفجع قد يكون بفعله حقيقة نحو(وا بما موت نحو(وا  
زيداه) أو بجمعية نحو: أن يضطهد نحو(وا أمير المؤمنين)<sup>(٤)</sup> وقد يكون  
مجازاً نحو:

[١٩٢] واكيدا من حب من لا يجيني  
من غيرات ملطن مثال<sup>(٥)</sup>

قوله: (وحكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى) يعني يبنى المفرد  
نحو(وازيد) ويعرب المضاف نحو(وا عبد الله) وتوابعه كتوابع المنادى<sup>(٦)</sup>.

- (١) قل الرضي في الصفحة نفسها: يعني اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة (وا)، فـ  
(وا زيد) يختص بالندبة و (يا زيد) مشترك بين الندبة والنداء.
- (٢) الرجز لرجل من بني أسد في الدرر ١٧/٣، والمقاصد النحوية ٢٧٢/٤، وشرح التصريح ١٨٢/٢،  
ومجمع الهوامع ٦٧٣، وشرح التسهيل السفر الثاني ٨٣٧/٢.
- (٣) والشاهد فيه قوله: (وافقعه) حيث جاء (وا) على أنها أداة نداء كما ذهب إلى  
ذلك الشارح.
- (٤) ينظر شرح الرضي ١٥٦/١.
- (٥) ينظر الكتاب ٢٣٧/٢، وشرح المفصل ١٤/٢.
- (٦) البيت من البحر الكامل ولم أقف له على قائل أو مصدر.
- (٦) ينظر شرح المصنف ٣٣، وشرح الرضي ١٥٦/١.



قوله: (ولك [إلحاق])<sup>(١)</sup> ألف في آخره) لأن المراد التطويل ومد الصوت، وقد أوجبها ابن الموفق الأندلسي<sup>(٢)</sup> مع (يا) فرقاً بينه وبين المنادى، وإنما كان الإلحاق بالألف دون غيرها لأنها أخف وزيلاتها أكثر، وكيفية الإلحاق عند البصريين<sup>(٣)</sup>، أنك تلحق الألف وتفتح ما قبلها، وما لم يلتبس سواء كان معرباً نحو (يا عبد الله)، أو مبنياً كبناء (زيداه)، وإن كان آخره تنويناً حذفته، أو ألفاً كـ (موسى) حذفتهما والكوفيون<sup>(٤)</sup> يحافظون على بقاء التنوين، ويقولون: لك أن تحركه بالفتح للتخفيف وتلحقه الألف، ونقول: (واغلام زيداه) وأن تكسره على الأصل، وتقلب الألف ياء لانكسار ما قبلها فتقول وا غلام زيدينه وإن كان غير منون فلك إلحاق الألف ياء لانكسار وفتح ما قبلها كـ (مذهب البصريين فتقول: (واعبد المطلبية)، وقال الفراء:<sup>(٥)</sup> يجوز أن تلحق ما يجانس حركة إعرابه ضمه فـ (وا) وفتحة فـ (ألف) وكسرة فـ (ياء) فنقول: (وامن ضرب الرجلوه) (واغلام أحمداه) إذا أتبعته على لفظه، (وا غلام الرجلية)، والصحيح، أن يقال: إن اللبس تعين بجانسة الحركة نحو (وازيدانية) مثني، لأنك لو أتيت بالألف لقلت: (وازيداه نله)، واللبس بـ (زيدان) مفرداً كـ (عفان) وإن لم يلتبس تعينت الألف، وإن كان مضافاً إلى مضممر، فإن كان في المتكلم قلت: (واغلاميه)<sup>(٦)</sup> [ظ ٤٤] في لغة من يثبت الياء ساكنة أو متحركة،

(١) ما بين حاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٢) سبقت ترجمته في الصفحة ٩ وينظر رأيه في شرح الرضي ١٥٦/١.

(٣) ينظر شرح المفصل ١٤/٢.

(٤) ينظر شرح الرضي ١٥٦/١، وشرح المفصل ١٤/٢.

(٥) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٣/٢ - ٤٢١.

(٦) ينظر شرح الرضي ١٥٧/١.

و(واغلامه) في لغة من يحذفها، وفي الجمع تحذف الألف التي في الجمع كراهة الجمع بين الفين، فتقول: (واغلاميه) وإن كان مخاطباً، وهي مسألة الكتاب<sup>(١)</sup>.

قوله: (فإن خفت اللبس، قلت: واغلامكيه)<sup>(٢)</sup> يعني أنك مع المفرد المذكر تلحق ألفاً فتقول، (واغلامكه)، ومع المؤنث بياء مجانسة للحركة، فتقول: (واغلامكيه) لأنك لو فتحت الضمير وأتيت بالألف لم تفرق الحل، بين المذكر والمؤنث، وفي التنبيه تحذف ألف الضمير وتلحق ألفاً فتقول: (واغلامكما) في المذكر والمؤنث جميعاً لأن صيغتهما واحدة.

قوله: (واغلامكوه)<sup>(٣)</sup> هذا في جمع المذكر تقول: (واغلامكموه) بضم الميم وتلحق واو في آخره، لأنك لو أتيت بالألف التبس بالثنى، وتقول في جمع المؤنث: (واغلامكنه)، وإن كان غائباً قلت في المذكر (واغلامهموه) لأنك لو جئت بالألف التبس بالمؤنث، وفي جمع المؤنث (واغلامهنه).

قوله: (ولك الهاء في الوقف) يعني أن الإتيان بعد ألف بها إلسكت جائز في الوقف لا واجب<sup>(٤)</sup> ولا يصح الإتيان بها في الوصل، وأجازه الفراء<sup>١</sup> نحو:

(١) ينظر الكتاب ٢٢١/٢ وما بعدها. وقال الرضي في شرحه ١٥٧/١: (وأما إذا نذبت يا غلامي يسكون الياء فكذا تقول عند سيوريه يا غلاميه لأن أصلها الفتح عنده)، وأجاز المبرد يا غلامه يحذف الياء للسكتين، ولم يذكر سقوطها في المضاف إلى المضاف إلى الياء نحو: وا انقطاع ظهره.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٥٦/١، وشرح المفصل ١٤/٥

(٣) للتفصيل ينظر شرح المصنف ٣٤، وشرح الرضي ١٥٧/١ - ١٥٨، وشرح ابن عقيل ٢٨٤/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٨٣٧/٢.

(٤) العبارة منقولة عن الرضي ١٥٨/١ دون إسناد.

[١٩٣] ألا يا عمرو وعمراه

وعمر بن الزبير<sup>(١)</sup>

وبعضهم منعها فيما آخره ألف وهاء، فلا يجوز (عبد الله)، في (عبد الله).

قوله: (ولا يندب إلا المعروف)<sup>(٢)</sup> يعني أن شرط المندوب أن يكون مشهوراً عند التفجع في حكم المعروف ليكون عذراً للمتفجع في ندبه عند اللوم والإعلام بوقوع مصيبة عظيمة، وذلك لا يتم إلا بعد العلم به، وسواء كان معرفة، أو نكرة إذا كان مشهوراً، فأما إذا لم يكن معروفاً لم يصح ندبه، وإذا كان معرفة فلا نقول: (وازيده) لمن لا يعرفه، وأجازه الكوفيين<sup>(٣)</sup> واحتجوا بقولهم: (وارجلا مشيخه)، والذي في حكمه حيث يكون المتفجع فيه مشهوراً بذلك الاسم نحو (وامن حفر بشر زمزمه) (وا من قلع باب خيبراه) (وا أمير المؤمنين)<sup>(٤)</sup> فإن الشهرة كافية في جواز كونه مندوباً، وأما المتوجع فإنك تقول (وامصيتهاه) ولا يشترط أن يكون معروفاً.

قوله: (فلا يقال (وا رجلاه) يعني إذا لم يكن معروفاً، فأما إذا كان معروفاً صح.

(١) البيت من مجزوء الوافر وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ٨٢٩/٢، وشرح ابن عقيل ٢٨٥/٢.

والشاهد فيه قوله: (عمراه)، حيث زيدت التاء التي تجتلب للسكت في حالة الوصل ضرورة.

(٢) ينظر شرح المصنف ٣٤، وشرح الرضي ١٥٨/١ - ١٥٩.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٥٩/١.

(٤) هذه الأمثلة مثبتة في شرح الرضي ١٥٩/١.

قوله: (وامتنع وا زيد الطويله، خلافاً ليونس<sup>(١)</sup>) هذا كلام في إلحاق ألف الندبة في التوابع، وأنت تقول: إن كان التابع بدلاً، أو معطوفاً بحرف، أو توكيداً لفظياً، جاز إلحاق ألف الندبة فيه، لأن حكمها حكم المستقل فتقول: (وا زيد أخانه) (وا زيد وعمره) (وا زيد زيداه) قال:

[١٩٤] ألا يا عمر وعمره<sup>(٢)</sup>

وأما عطف البيان والتوكيد المعنوي والصفة، فلجازها يونس<sup>(٣)</sup> وكثير من الكوفيين<sup>(٤)</sup>، لأنها هي الأول في المعنى وحكمها حكمه فتقول: (وا زيد الطويله)، (وا زيد يسراه)، (وا زيد نفسكه) ومنعها سيبويه والخليل<sup>(٥)</sup> لأن الصفة منفصلة عن الموصوف، بدليل أنه يجوز الاختصار عليه دونها، بخلاف المضاف إليه.

مركزية كجيمع

حذف حرف النداء

قوله: (ويجوز حذف حرف النداء) وذلك في ثلاثة أشياء: في العلم سواء كان مفرداً نحو: ﴿يُوسُفُ اعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ أو مضافاً نحو: (عبد الله) قال:

[١٩٥] حل بن كعب ألا أحلام

(١) ينظر رأي يونس بن حبيب في الكتاب ٢٢٧/٢، وشرح المفصل ١٤/٢، والإنصاف ٣٦٣/١.

وشرح التسهيل السفر الثاني ٨٢٧/٢، وجمع الهوامع ٧٠/٣.

(٢) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

(٣) ينظر الكتاب ٢٢٧/٢، وجمع الهوامع ٦٩٣.

(٤) ينظر شرح المصنف ٣٤، وشرح الرضي ١٥٩/١.

(٥) ينظر الكتاب ٢٢٠/٢ وما بعدها.

(٦) سبق تخريج البيت برقم ١٩٠.

وفي المضاف إلى المعرفة وهو [٤٥] كثير في القرآن نحو ﴿وَنُنَالَا  
فَوَاحِشَنَا﴾<sup>(١)</sup> ﴿رَبِّ قَدْ آتَيْنَتْنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مَا تَأْوِيلُ الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ  
السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>(٢)</sup> وفي أي نحو (أيها الرجل) في (يا أيها الرجل) وكقوله:  
﴿سَنَفَرُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ﴾ وقوله:

[١٩٢] (أيها المنكح الثريا سهيلاً)<sup>(٣)</sup>

وإنما جاز حذفه للاختصار، لأنه قائم مقام الفعل، وقد جاز حذف  
الفعل فيجوز حذفه إلا أنه يؤدي إلى بقاءه بلا تعريف كالنكرة،  
أواجحافه، أو الباسة، فإنه لا يحذف، وكان القياس أن لا يجوز حذفه لأنه  
نائب مناب الفعل للاختصار، وهو يؤدي إلى اختصار المختصر.

قوله: (إلا مع اسم جنس، واسم الإشارة، والمستفاد والمندوب)  
أي لا يجوز حذفه مع هذه، هذا مذهب البصريين<sup>(٤)</sup>، ومراده باسم الجنس  
ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء نحو (يا رجل) أو لم كـ (يا رجلاً)  
وسواء كان مفرداً، أو مضافاً إلى نكرة، نحو (يا غلام الرجل) أو مشبهاً به

(١) البقرة ٢٨٦/٢ (ربنا لا تؤاخذنا إن تسينا أو أخطأنا).

(٢) يوسف ١٠١/١٢، وفي الآية نقص وهي: (رب قد آتيتني من الملك وعلمتني من تأويل  
الأحاديث فاطر السموات والأرض).

(٣) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

عمرك الله كيف يلتقيان

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ٥١٣، والأغاني ٢١٩/١، والشعر والشعراء ٥٦٢/٢  
وفيه يجتمعان بـ (يـ) يلتقيان، والمقتضب ٣٢٩/٢، والمقاصد النحوية ٤١٣/٣ واللسان  
ملة (عمر) ٣٦٠٠/٤. ويروى يجتمعان (في اللسان).

والشاهد فيه قوله: (أيها) حيث حذف حرف النداء جوازاً لأنه يقوم مقام الفعل. وقد  
حذف الفعل كما ذكر الشارح.

(٤) ينظر رأي البصريين في شرح الرضي ١٥٩/١.



كـ (يا طالعاً جبلاً) و (يا ضارباً زيداً) وإنما لم يحذفه مع اسم الجنس<sup>(١)</sup> لأن قولك (يا رجل) أصله (يا أيها الرجل) و (يا أيها الرجل) فحذف الألف واللام اشتغناء عنها بـ (يا) وحذفت أي واسم الإشارة، لأنه إنما أتى بهما وصلةً إلى ما فيه الألف واللام، وقد زال المتوصل إليه، فلا حاجة إلى التوصل فبقي (يا رجل) فكرهوا أن يحذفوا حرف النداء، فبخلوا بحذف أشياء كثيرة، في العلم المضاف إلى معرفة و (أي) لم يحذف إلا حرف النداء فقط، ورجع فيها التعريف بخلاف (رجل) فإنه بعد الحذف لا تعريف فيه، فأتى إلى بقاءه فيها. قوله: (والإشارة) يعني كذلك لا يجوز حذف حرف النداء معها، لا تقول: (هذا)، لئلا يلتبس بالابتداء، ولزوال التعريف، فإن قيل إنه يرجع إلى ما كان من قبل، وهو تعريف الإشارة، فجوابه: أن تعريف الإشارة مبهم، وتعريف النداء قصد، فالتخلف التعريفان، قوله: (والمستغاث والمندوب) يعني لا تقول: (زيداً) بحذف حرف النداء، لأن المراد بهما التطويل، والجواز، ولهذا زيد في آخرهما ألف، ولم يرخما، فلوحذفت حرف النداء تنافي معنهما، وأما الكوفيون<sup>(٢)</sup> فأجازوا حذف حرف النداء من المنادى مطلقاً واحتجوا بقوله تعالى في الإشارة: ﴿هَآأَنتُمْ أَوْلَآءُ تُحِبُّونَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> وفي الجنس يقول النبي صلى الله عليه وعلى آله: «اشتدي أزمة تنفرجي»<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر شرح المصنف ٣٤، وشرح الرضي ١٥٩/١.

(٢) ينظر رأي الكوفيين في شرح الرضي ١٦٠/١. وقيل ابن مالك في ألفيته مشيراً إلى هذا: وذلك في اسم الجنس والمشار له قل ومن يمنعه فانصر عذله.

(٣) آل عمران ١١٩/٣، وتعلمها: ﴿هَآأَنتُمْ أَوْلَآءُ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾.

(٤) ينظر الجامع الصغير ٤٢/١، وكنز العمل ٢٧٤/٣، وقد صاغها الشيخ يوسف التوزي شعراً.



وقوله في المثل: (وشذ: أصبح ليل<sup>(١)</sup> وأطرق كرا<sup>(٢)</sup>)، وافقد مخنوق، والبصريون يتأولون الآية، بأنه مبتدأ، بأن الحديث يروى بالمعنى، وأما الأمثال فشاذة، وقال بعضهم: إنهم يشهرونها بالشذوذ لتسير في الأفق، وأصل المثل، في (أصبح ليل) لأم جندب زوج امرئ القيس تبرماً به، لأنه كان مبغضاً للنساء، وهو يضرب مثلاً في شدة طلب الشيء، وروي أنه سألتها عن سبب فركهن<sup>(٣)</sup> له فقالت له: لأنك ثقیل الصدر خفيف العجر، سريع الإراقة، بطيء الإفاقة، وأما (أطرق كرا) ففيه شذوذان؛ أحدهما: أنه حذف حرف النداء من اسم الجنس، والثاني ترخيم النكرة، لأن أصله (كراون) فرخم بحذف الألف والنون، وقلبت الواو ألفاً على اللغة القليلة، وقد قيل إن (كرا) غير مرخم وهو اسم لذكر (الكروان) وأصل المثل<sup>(٤)</sup> أنه رقية لصيد (الكرا) يقولون: (أطرق كرا إن النعام في القرى)<sup>(٥)</sup> ما إن رأى هذا (كرى) وصار مثلاً لمن

وجعلها صدرأ لبيت وعجزه هو:

قد آذن ليلك بالبلج

ينظر الدرر ١٤٩/١.

(١) ينظر مجمع الأمثل ٤٠٣/١، والكتاب ٣٣٧/٢، وشرح المفصل ١٧٢، وشرح الرضي ١٦٠/١.

(٢) ينظر اللسان ملحة (طرق) ٣٦٤/٤، ومجمع الأمثل ٤٣٦/١، وقال: أطرق كرا إن النعمة في

القرى، والكتاب ٣٣٦/٢، وشرح المفصل ١٧٢، وتذكرة النحلة ٥٣٤.

(٣) الفرق معناه الكرم.

(٤) ينظر شرح الرضي ١٦٠/١.

(٥) وفي اللسان ٣٦٤/٤، ويروى فيه شعراً، وهو من مجزوء السريع هو مثل على صيغة شعر ويروى هكذا:

أطرق كرا أطرق كرا      إن النعام في القسرى

ويضرب مثلاً للمعجب بنفسه.

يتكلم وفي الغضر من هو أفصح منه، وأما (افتد مخنوق)<sup>(١)</sup> [ظ ٤٥] فهو مثل للحث على تخلص النفس من الشدائد، وأصله: أن شخصاً وقع بالليل على سيليك بن سلكة التميمي، وهونائم مستلق فخنقه، وقال: افتد مخنوق، فقل له سيليك الليل طويل وأنت مقمر أي أتت من ماذا عني لك ففيم استعجالك في الأسر، ثم ضغطه سيليك فضرط فقل له سيليك: (أضريطاً وأنت الأعلى)<sup>(٢)</sup> فذهبت كلها امثالاً.

قوله: (وقد يحذف المنادى) قد للتقليل (ولا يحذف إلا جوازاً مع قرينة) وهي وقوع الأمر والنهي بعدهما وغيرهما، وإنما جاز حذفه لأنه مفعول والمفعول فضلة يجوز حذفه<sup>(٣)</sup>.

قوله: (مثل ﴿ألا يا اسجدوا﴾)<sup>(٤)</sup> على الكسائي بتخفيف حرف التنبيه وهي (ألا) و(يا) للنداء وقوله تعالى: ﴿يا حسرة على العباد﴾<sup>(٥)</sup> وكذلك قوله:

(١) ينظر مجمع الأمثل ٧٨٢.

(٢) ينظر مجمع الأمثل ٤٢٠/٨، ويروى فيه أضرباً وأنت الأعلى.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٦٠/٨.

(٤) النمل ٢٥/٢٧، وقرأ الكسائي والزهرري وغيرهما: ألا يسجدوا لله بمعنى ألا يا هؤلاء اسجدوا لأن يا ينلئ بها الأسماء دون الأفعال وحكى بعضهم سمعاً عن العرب: ألا يا ارحموا ألا يا اصدقوا يريدون ألا يا قوم ارحموا..... فعلى هذه القراءة في موضع جزم بالأمر والوقف على ألا يا ثم تبتدى فتقول اسجدوا. قال الكسائي ما كنت أسمع الأشيخ يقرأونها إلا بالتخفيف على نية الأمر... ينظر تفسير القرطبي ٤٩٠/١ وما بعدهما، وتفسير فتح القدير للشوكاني ١٢٣/٤، والبحر المحيط ٦٥/٧ - ٦٦ والسبعة ٤٨٠، وحجة القراءات ٥٣٦ - ٥٣٧، والكشف ١٥٦ - ١٥٧.

(٥) يس ٣٠/٣٦ وتماها: ﴿يا حسرة على العباد ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزؤن﴾.

[١٩٧] يا لعنة الله والأقوام كلهم

والصالحين على سبيلك من جمل<sup>(١)</sup>

تقديره: (يا قوم اسجدوا) و(يا قوم تحسروا حسرة) و(يا قوم لعنة الله والأقوام) وروي برفع لعنة ونصبها، فالرفع على أنه خبر مبتدأ، والمنادى محذوف، أي (يا قوم) والنصب يحتمل أن اللعنة منادى مضاف ويحتمل أن المنادى محذوف وتقديره (يا قوم العنوا لعنة الله ولعنة الصالحين) بالإضافة، وإن رفعت الصالحين، فتقديره (ولعن الصالحون) ومنع أبو حيان<sup>(٢)</sup> وجماعة من حذف المنادى، وتأولوا ما ورد على أن (يا) فيه حرف تنبيه، والأمر والنهي يقعان كثيراً بعد التنبيه نحو:

[١٩٨] ألا لا يجهلن أحد علينا

فجهل فوق جهل الجاهلينا<sup>(٣)</sup>

ورد بأن نحو (ألا يا اسجدوا) وفيه حرف تنبيه، وهم لا يجمعون بين حرفين بمعنى واحد، ولا ضرورة في القرآن.

(١) البيت من البيط وهو بلا نسبة في الكتب ٢١٩٢، وشرح أبيات سيويه ٣٧٢، وشرح المفصل ٢٤٢، والإنصاف ١١٨٨، والجنى الثاني ٣٥٦، وشرح الحملة للمرزوقي ١٥٩٣، ومغني اللبيب ٤٨٨، وشرح شواهد المغني ١٩٦٢، والبحر المحيط ٦٧٧، وخزانة الأديب ١٩٧١.

والشاهد فيه قوله: (يا لعنة الله) يريد يا قوم أو يا هؤلاء لعنة الله) فحذف المنادى ولذلك رفع على الابتداء، ولو كانت منادى لنصبها لأنها منادى مضاف، و (يا) عند أبي حيان للتنبيه حيث جاء بعده المبتدأ وهو (لعنة) ولذلك فهي مرفوعة في هذه الحال.

(٢) ينظر رأي أبي حيان في البحر ٦٦٧.

(٣) البيت من الوافر وهو لعمر بن كلثوم كما في شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري ٤٢، والبحر المحيط ٢١٩٥.

والشاهد فيه قوله: (ألا لا يجهلن) و ألا حرف تنبيه وقع بعدها لا النافية.

## الاشتغال

قوله: الثالث: (ما أضمر عامله على شريطة التفسير) أي الثالث، مما حذف فعله وجوباً وهو ثاني القياسية وإنما وجب الإضمار، لأن المفسر كالمعوض من الناصب، وهو لا يصح الجمع بين المعوض والمعوض منه كما في ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الشَّرِكَاءِ كَانَتْ تَجَارِكُ﴾<sup>(١)</sup> ويعني شريطة التفسير، أن المقدّر موافق للمفسر على ما يأتي، وحقيقته ما ذكر.

قوله: (كل اسم جنس) لأنه لا بد أن يكون اسماً لأنه مفعول به، قوله: (بعده فعل) خرج ما قبله فعل، نحو (ضربت زيداً) فإنه ليس من هذا، وما بعده اسم، نحو (زيد قائم) أو حرف نحو (زيد في الدار).

قوله: (أو شبهه) يعني اسماً الفاعلين والمفعولين اللذين يصح أن يتقدم معمولهما عليهما، نحو (زيداً أنا ضارب) (وزيداً أنت محبوس عليه) ولا بد  
(١) التوبة ٧٩ وتعلمها: «فأنجزه حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون».

قل الرضي فيما ينقله عن الكسائي والفراء في ١٦٣/١: (وهذا عند الكسائي والفراء ليس مما ناصبه مضمّر بل الناصب لهذا الاسم عندهما لفظ الفعل المتأخر عنه إما لذاته إن صح المعنى، واللفظ بتسليطه عليه نحو: زيداً ضربته، فضربت عامل في زيداً، كما أنه عامل في ضميره، وأما إن احتل المعنى بتسليطه عليه فالعامل فيه ما دل عليه ذلك الظاهر)، وينظر معاني القرآن للفراء ٤٢٢/١.

فيهما من الاعتماد، أو الهمزة، أو ما يحترز مما فيه الألف واللام مبهماً، والصفة المشبهة، واسم الفعل، والمصدر، وأفعل التفضيل، فإن هذه لا يصح تقديم معمولها عليها<sup>(١)</sup>.

قوله: (مشتغل عنه بضميره) يحترز مما لا يشتغل، نحو (زيداً ضربت) فإنه العامل بنفسه، ومما لا مفعول له، نحو (زيداً قام) فإنه وإن اشتغل بمعموله، فليس ينتصب (زيداً) ومن حق المفعول أن يكون مما يصح إضماره، فيخرج ما يمتنع فيه الإضمار كالحال والتمييز ونحوهما.

قوله: (أو متعلقة) بكسر اللام وفتحها، والمراد هنا بالتعلق الارتباط، فإن فتحها رددت ضمير المتعلق إلى الاسم، وإن كسرتها رددته إلى الضمير في قوله (بضميره) ويعني أن يكون مشتغلاً بالضمير ومما يتعلق بضمير الاسم [و٤٦] نحو (زيداً ضربت غلامه) متعلقة، ما أضيف إليه نحو (زيداً ضربت غلامه) أو إلى صلته، نحو (زيداً ضربت الذي يحبه) أو صفته، نحو (زيداً ضربت رجلاً يحبه)<sup>(٢)</sup>.

قوله: (لوسلط عليه هو أو مناسبة لنصبه)<sup>(٣)</sup> يعني لوسلط الفعل

(١) ينظر شرح الرضي ١٦٣/١ - ١٦٤.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٦٤/١.

(٣) قل الرضي في ١٦٧/١: ليس في أكثر النسخ هذه اللفظة أعني أو (مناسبة)، والظاهر أنها ملحقة ولم تكن في الأصل إذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح والحق أنه لا بد منها، وإلا خرج نحو (زيداً بررت به)، وأيضاً نحو: (زيداً ضربت غلامه)، لأنه لا بد هاهنا من مناسب حتى ينصب زيداً، لأن التسليط يعتبر فيه صحة المعنى، ولو سلطت (ضربت) على (زيداً) في هذا الموضع لنصبه لكن لا يصح المعنى، لأنك لم تقصد أنك ضربت زيداً نفسه، بل قصدت إلى أنك أمتته بضرب غلامه، فللناسب إذاً يطلب في موضعين أحدهما: أن يكون الفعل أو شبهه واقعاً على ذلك الاسم، والثاني أن لا يكون الفعل الظاهر أو شبهة واقعاً عليه بل على متعلقه.....).

الموجود على الاسم الذي قبله، أو مناسبة، نحو (زيداً مررت به) و(زيداً ضربت غلامه) و(زيداً حبستُ عليه) فإن هذه الأفعال مناسبة للمقدر، قوله: (لنصبه) يحترز عما لو سُلط لرفع، وهو غير المتعدي، وهو (زيد قام) وكلها له صدر الكلام نحو (زيداً هل ضربته)؟ و(زيداً أين ضربته)؟ وغير ذلك مما له الصدر، فإنه لا يتقدم ما بعده عليه وما لا يتقدم معموله نحو: فعل التعجب، والمصدر، واسم الفعل، والصفة المشبهة واسم الفاعل والمفعول باللام، وما يحول بين الاسم وبينه بلجني، نحو (زيداً أنت تضربه) فلا يجوز في هذا الاسم عند سيبويه<sup>(١)</sup> النصب وأجازه الكسائي قياساً على اسم الفاعل.

قوله: (مثل: زيداً ضربته) هذا مثال لما يسلط بنفسه مما وافقه في المعنى الخاص والتعدي.

قوله: (وزيداً مررتُ به) مثال لما يرافقه في المعنى الخاص دون التعدي، قوله: (وزيداً ضربتُ غلامه) هذا مثال لما يوافقه في التعدي فقط.

قوله: (وزيداً حبستُ عليه) هذا مثال لما يوافقه في المعنى العام دون الخاص والتعدي، ولا خلاف في قوة الأول وضعف الرابع وإنما الخلاف في الوسطين، فاختار المصنف: <sup>(٢)</sup> أن المعنى الخاص أقوى لأن اعتبار المعنى أقوى، واختار طاهر <sup>(٣)</sup> أن الموافق في التعدي أولاً، لأنه قد وافق في التعدي أصل المعنى الخاص.

(١) ينظر الكتاب ٨٢/٨ - ٨٣، وشرح الرضي ١٦٥/٨.

(٢) ينظر شرح المصنف ٣٥.

(٣) ينظر مع الهوامع ١٥٤/٥.



قوله: (ينصب بفعل يفسره ما بعده) يعني أن كل واحد من معمولات هذه الأقسام ينصب بفعل يفسره ما بعده، فإن أمكن تقدير مثل الفعل المذكور موافقاً له في المعنى الخاص والتعدي كان أولى<sup>(١)</sup> نحو: زيداً ضربته، فإنك تقول: (ضربت زيداً ضربته)، فضربت المقدر وافق المفسر في المعنى الخاص والتعدي، وإن لم يمكن فمعناه الخاص دون التعدي على كلام المصنف<sup>(٢)</sup> نحو (تجاوزت زيداً) في قولك (زيداً مررت به) فإن معنى المجاوزة والمرور واحد، والتعدي مختلف، فالمقدر متعدٍ بنفسه، والمفسر بحرف جر، وإن لم يكن، فالتعدي والمعنى العام، نحو (أهنت زيداً) في (زيداً ضربت غلامه)، فإن المقدر وافق المفسر في المعنى العام، وهو أن من ضرب غلامه فقد أهين، دون المعنى الخاص، لأنه ليس نفس الضرب الواقع في الغلام في زيد، وإن لم يمكن المعنى الخاص ولا المتعدي، فالمعنى العام نحو (لا يست زيداً في زيد حبست عليه) فإن التعدي في المقدر بنفسه، وفي المفسر بحرف وبين الفعلين معنى عام وهو أن سبب الحبس الملازمة والمخالطة وتقدير هذه الأفعال مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين<sup>(٣)</sup>، أن العامل في المفعول المقدم الفعل الموجود، وإنما جاز أن يعمل في الظاهر والمضمر في حالة واحدة، لأن الضمير في المعنى هو الظاهر، وتكون فائدة تسليطه على المضمر بعد الظاهر المقدم، كالتأكيد لإيقاع الفعل، ولا يقال: إن الضمير من أي التوابع الخمسة، لأن إعرابه وإعراب الظاهر يختلف، والتابع يجب موافقته للمتبع في

(١) ينظر شرح الرضي ١٦٩/١.

(٢) ينظر شرح المصنف ٣٥.

(٣) ينظر شرح المفصل ٣٠/٢.

الإعراب، وقل آخرون: إن زيدا بدل من الضمير أو بيان له، تقدم على الفعل، والأصل (ضربته زيدا) [ظ ٤٦]

قوله: (ويختار الرفع) مسائل هذا الباب تنقسم إلى خمسة أقسام يختار الرفع ويختار النصب، ومستوى الأمرين، وواجب النصب، وواجب الرفع، وهذا الخامس يختلف فيه<sup>(١)</sup> هل هو من هذا الباب أم لا ؟ وسأتي، أما اختيار الرفع ففي موضعين.

الأول: قوله: (ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينه خلافه)<sup>(٢)</sup> يعني أنه يختار رفع الاسم الذي بعده فعل مستقل عنه بضميره أو متعلقه، عند عدم قرينه النصب وغيره من الأقسام خلاف قرينة الرفع، وذلك مثل (زيداً ضربته)، والرفع أولى لأنه لا يحتاج إلى تقدير<sup>(٣)</sup>، ولا قرينة للنصب تدل على التقدير ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ﴾<sup>(٤)</sup> و﴿سُورَةَ أَنْزَلْنَاهَا﴾<sup>(٥)</sup> قل سيبيويه: النصب عربي كثير والرفع أجود<sup>(٦)</sup>، وإنما كان أجود لأنه أخصر لا يحتاج إلى تقدير، ولأن الجملة مع الرفع لها موضع من الإعراب، لأنها خبر لها، ولا موضع مع النصب لأنها مفسرة، لأن الحمل التي لا موضع لها من الإعراب ؛ أربع: <sup>(٧)</sup> المفسرة والصلة والاستثنائية

(١) ينظر شرح المصنف ٣٥، وينظر شرح الرضي ١٧٠/١.

(٢) قل الرضي: الضمير في خلافه للرفع، وخلاف الرفع النصب لأن هذا الاسم المذكور إما أن يرتفع بالابتداء أو ينتصب بفعل مقدر أما الجر فلا يدخله إلا بهاء..... ينظر شرح الرضي ١٧٠/١.

(٣) ينظر شرح المصنف ٣٥.

(٤) يس ٣٩/٣٦ وتماها: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَلَا كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾.

(٥) النور ١/٢٤ وتماها: (سورة أنزلناها وفرضناها وأنزلنا فيها آيات بينات لعلكم تذكرون).

(٦) ينظر الكتاب ١٤٣/١ وما بعدها.

(٧) الحمل التي لا محل لها من الإعراب من حيث أصليتها أربع كما ذكرها الشارح لكنها من

والاعتراضية، والتي لها موضع من الإعراب أربع<sup>(١)</sup>، وهي حيث تكون خبراً لمبتدأ، أو صفة لموصوف، أو حالاً لشيء حال أو مضافاً إليها اسماء الزمان، وضابطه ما وقعت الجملة فيه موقع المفرد فلها محل، وما لم فلا محل لها.

الثاني: قوله: (أو عند وجود أقوى منها)<sup>(٢)</sup> يعني أن الرفع يختار، وإن وجدت قرينة النصب، إذا كانت قرينة الرفع أقوى منها وذلك مع (أما) إذا كانت لغير الطلب ومع (إذا)، التي للمفاجأة، مثل (أما) نحو: أن تعطف على جملة فعلية مع (أما) نحو: (جاء زيد وأما عمرو فقد ضربته) فإنه قد حصلت قرينة النصب، وهي العطف على جملة فعلية، وقرينة الرفع وهي أن أكثر ما يقع بعد (أما) المبتدأ فغلبت قرينة الرفع من حيث أنها لا تحتاج إلى التقدير.

قوله: (مع غير الطلب) يحترز من أن<sup>(٣)</sup> تكون معه طلبية، فإن قرينة

حيث التفصيل ثمانية، الأربع المذكورة وهذه التي لم يذكرها:

- الابتدائية وهي من أنواع الاستئنافية.

- جملة جواب الشرط غير الجازم.

- والمعطوف على جملة لا محل لها من الإعراب.

ينظر المغني ٥٣٦ وما بعدها.

(١) وكذلك الحال بالنسبة للجمل التي لها موضع من الإعراب وهي إلى جانب ما ذكره الشرح ينفرع عن

خبر المبتدأ وخبر كان وأخواتها في محل نصب وخبر إن وأخواتها في محل رفع والجملة المعطوفة على

جملة لا محل لها من الإعراب. وجملة جواب الشرط الجازم المقترنة بالفعل أو إذا، والجملة الواقعة مفعولاً به

للفعل المتعدي وهي في محل نصب. ينظر المغني ٥٠٠ وما بعدها.

(٢) قل الرضي: أي عند وجود قرينة للرفع هي أقوى من قرينة النصب وقرينة الرفع التي تجماع

قرينة النصب وتكون أقوى منها شيئان فقط على ما ذكروا (أما) و (إذا) المفاجأة. ينظر

الرضي ١٧١/١.

(٣) زيادة يقتضيهما السياق.

النصب أرجح، لأن الإنشاء لا يقع خبراً إلا بتأويل، وهو (مقول) <sup>(١)</sup> مثاله (جاء زيد وأما عمراً فاضربه).

قوله: (وإذا للمفاجأة) يحترز من الشرطية مثاله (جاء زيد وإذا عمرو يضربه بكر)، فإن قرينة الرفع أرجح لأن أكثر ما يقع بعدها المبتدأ، هذا مذهب سيبويه <sup>(٢)</sup>، وذهب كثير من المحققين إلى وجوب الرفع فيما بعدها، لأنه لا يقع بعدها إلا المبتدأ فقط، فرقاً بينها وبين إذا الشرطية.

قوله: (ويختار النصب) هذا القسم الثاني وهو المختار فيه النصب وذلك في مواضع ثمانية:

الأول قوله: (بالعطف على جملة فعلية) [للتناسب] <sup>(٣)</sup> يعني حيث يعطف جملة فعلية على جملة فعلية نحو (لقيت زيدا وعمراً أكرمته) ولا فرق في الجملة المعطوف عليها، بين أن يتقدم معمولها على فعله نحو (زيداً لقيت وعمراً أكرمته) أولاً، وأما المتعدي فاشترطه بعضهم، لأنهما إذا لم يتفقا فيه فلا مناسبة، وبعضهم لم يشترط فتقول (قام زيد وعمراً أكرمته) وإنما رجحت قرينة النصب على الرفع مع احتياجها إلى التقدير بخلاف الرفع لأن التناسب في كلام العرب مهم مقصود والخلف وإن كان مكروهاً فهو كثير في كلامهم.

(١) ينظر شرح المصنف ٣٥، قال المصنف قال أبو علي كلاماً ما معناه: إنه كان يظن أنه لا يقع الأمر خبراً للمبتدأ البتة لما بينهما من المناقضة، حتى وجدت ذلك في كلامهم فوجب تأويله بتقدير مقول فيه وإذا كان الأمر كذلك كان النصب أولى، وإن وجدت، وإن وجدت قرائن الرفع.

(٢) ينظر رأي سيبويه وهي المسألة الزنبورية إذ هي متعلقة بذلك وهذا ما ذهب إليه كثير من المحققين كما ذكر الشارح، والمغني ١٢١ و ١٢٢، والإنصاف والرضي والمفصل وشروحه.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

الثاني قوله: (وبعد حرف النفي) وهي (ما) و(لا) و(إن) نحو (ما زيدا ضربته) و(لا زيدا ضربته) قل:

[١٩٩] فلا حسياً فخرت به لثيم<sup>(١)</sup>

و(إن) نحو (إن زيدا ضربت) وإنما اختير النصب مع جواز الرفع لأن النفي في الحقيقة [٤٧] لمضمون الفعل، ما تلاه إليه لفظاً وتقديراً أولى، وليس (لم) و(لما) و(لن) من هذا الباب لأنها عاملة في المضارع، ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل لا يقل: (لم زيدا تضربه) كما يقل (إن زيدا تضربه أو ضربته) لقوة (إن) في أنها تدخل على المضارع والماضي وتجزم الشرط والجزاء، بخلاف هذه فإنها لا تجزم إلا فعلاً واحداً وهي لازمة للفعل فيجب فيما بعدها النصب لاختصاصها بالفعل، وأما (ليس) فليس من هذا الباب، لأنه يقع ما بعدها مرفوعاً بكل حل، فيمن قل بفعليتها وحرفيتها، فإن كانت فعلية، فهو اسمها وإن كانت حرفية فمبتدأ.

الثالث: قوله: (وآلف<sup>(٢)</sup> الاستفهام) يعني الهمزة ولم يقل والاستفهام، ليحترز من (هل) وأسماء والاستفهام<sup>(٣)</sup>، وحاصل الكلام أن الاستفهام على ثلاثة أضرب يختار فيه النصب، وهو حيث يأتي بالهمزة، نحو (أزيدا

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزة:

ولا جداً إذا ازدحم الحدود

وهو لجرير في ديوانه ٣٣٢، والكتاب ١٤٦٨، وشرح أبيات سيبويه ٨٣٨ ٥٦٨، وشرح المفصل ١٠٩٨، ٣٦٢، والخزانة ٢٥/٣ وبلا نية في شرح الرضي ١٧٣٨، والشاهد فيه قوله: (حسباً) حيث نصبه بفعل يدل على الفعل المفسر والتقدير ولا ذكرت حسياً.

(٢) في الكافية الحقيقة: حرف يدل ألف.

(٣) ينظر شرح المصنف ٣٥.



ضربته؟) ويختار الرفع، والنصب جائز، وهو الاستفهام بالأسماء والمعمولة نحو (أيهم ضربته؟) و(من حدثته؟) وضرب يحتم إما الجملة الفعلية، وإلا الاسمية الصدر والعجز، ولا يجوز اسمية الصدر فعلية المعجز وذلك مع (هل) وأسماء الاستفهام الداخلة على المعمول نحو (هل زيد قائم؟) و(هل ضربت زيدا؟) و(متى زيد قائم؟) و(متى زيدا ضربت؟) ولا يجوز (هل زيد قام) ولا (متى زيد قام) إلا على قبح، وذلك لأن أصلها الدخول على الجملة الفعلية، فإذا علمت جاز دخولها على الاسمية لأجل عدم الفعلية، فكأنها عند دخولها على الاسمية، قد نسبت صحة الفعلية، فإذا جئت باسمية الصدر فعلية المعجز، تذكرت صحة القديمة، فلا ترضى إلا باتصالها بها ومعانيها، فيجب أن توليها إياها، تخالف الهمزة، فإنها تدخل عليها، تقول (أزيد قام؟) لاختصاصها بالاستفهام وتوغلها فيه، وعلّة اختيار النصب مع الاستفهام كعلته مع النفي.

الرابع قوله: (وإذا الشرطية) يعني عما يختار بعدما النصب نحو (إذا زيدا ضربته ضربته) قل:

[٢٠٠] إذا ابن أبي موسى بلالاً بَلَّغْتَهُ<sup>(١)</sup>

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فقام بفأس بين وصيليك جازر

وهو لثني الرمة في ديوانه ١٠٤٢، والكتاب ٨٢/٨، وشرح أبيات سيهويه لابن السيرافي ١٦٧/١، وشرح المفصل ٣٠٧/٢، وشرح الرضي ١٧٤/٨، وخزانة الأدب ٣٢/٣ - ٣٧، ويروى بنصب بلال ورفع.

والشاهد فيه قوله: (إذا ابن أبي بلال بلغته حيث يجوز في ابن الرفع على الابتداء، والنصب على إضمار فعل يفسره المذكور الظاهر.



وهذا مذهب الأخفش والكسائي والمصنف<sup>(١)</sup>، أعني اختيار الفعلية لأن الشرط بالفعل أولى، كالنفي والاستفهام، وإنما لم تجب الفعلية بعدها كحروف الشرط لأنها ليست شرطاً محققاً لأنها واقعة فيما يتحقق وقوعه، والشرط مشکوك فيه، وأما مذهب سيويه<sup>(٢)</sup> والبصريين فيجب بعدها النصب لأنه لا يقع بعدها إلا الفعل ظاهراً أو مقدرأً، نحو: «إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ»<sup>(٣)</sup>.

الخامس قوله: (وحيث) نحو (حيث زيداً تجده فأكرمهُ)<sup>(٤)</sup> لأنها في معنى الشرط فهي تقتضي الفعل غالباً.

السادس قوله: (وفي الأمر والنهي) نحو (زيداً أضربه) وعمراً لا تضربه) وإنما اختبر النصب لأن الإنشاء لا يقع خبراً<sup>(٥)</sup>.

السابع قوله: (إذا هي مواقع الفعل) هذا تعليل لاختيار النصب في هذه الأقسام السبعة.

الثامن قوله: (وعند خوف [لبس])<sup>(٦)</sup> المفسر بالصفة) يعني إذا خيف التباس الفعل المفسر بالصفة اختير النصب لزوال اللبس وذلك في مثل:

(١) ينظر شرح المصنف ٣٥، وشرح الرضي ١٧٤/١.

(٢) ينظر الكتاب ٨٢/١، وشرح المفصل ٣٢/٢.

(٣) الانشقاق ١/٨٤.

(٤) ينظر شرح الرضي ١٧٤/١ قل الرضي حيث دالة على المجازاة في المكان كـ (إذا) في الزمان مثل: حيث زيداً تجده فأكرمه. وينظر شرح المصنف ٣٦.

(٥) وبعض النحاة يميزون وقوع الخبر إنشأً، ينظر شرح الرضي ١٧٤/١ وما بعدها.

(٦) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾<sup>(١)</sup> فإنك إذا رفعتة اختل العموم وهو مراده، وهو حيث يجعل خلقه الخبر، ويقدر متعلق به، ويحتمل أن يكون خلقه صفة للمبتدأ، وهو كل شيء، ويقدر الخبر، فلا يفيد العموم، ويعلق محذوف وليس ذلك مراد المصنف، لأن الجبرية<sup>(٢)</sup> يضيفون الأفعال كلها إلى الله، وأما إذا نصب تحتم العموم في المخلوقات أنها من الله تعالى، فقال المصنف: <sup>(٣)</sup> ما أجمعت القراء على النصب مع ضعفه إلا لفرض مهم، وهو العموم في المخلوقات أنها من الله تعالى. قال الوالد جمل الإسلام: والجواب عما ذكره من وجهين؛ الأول: إنا لا نسلم أن هذه الآية من هذا الباب، بل انتصاب (كل شيء) على سلك الاشتغال من اسم (إن) وقد حكى هذا القول طاهر<sup>(٤)</sup>.

الثاني: سلمنا أنه من هذا الباب لكن لا نسلم أنه عدل إلى النصب لإفادة العموم، في أنه خلق كل شيء، وإنما عدل إليه لأحد أمور؛ [ظ ٤٧] أحدهما: أن اطلاق اسم الأكثر على الكل بمكان من الفصاحة، لأن الله

(١) القمر ٤٩/٥٤ قل القرطبي: قراءة العامة (كل) بالنصب وقرأ أبو السمل كل بالرفع على الابتداء، فمن نصب فبضمير فعل وهو اختيار الكوفيين لأن إن تطلب الفعل فهي به أولى، والنصب أدل على العموم ينظر تفسير القرطبي ١٨٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣٠١/٤.  
(٢) الجبرية فرقة إسلامية تقول بأن الإنسان محبر على القيام بالأفعال دون اختيار فيه لأن الله خلقه وخلق علمه وهم يقولون إن الإنسان كالريشة في مهب الريح تمليه كما تشاء وأن فعل العبد بمنزلة طوله ولونه، وأصل قولهم الجهم بن صفوان أو جهم. والذين يقولون إن الإيمان من الله والكفر من الله والعبد لا خيرة له في ذلك، ينظر شرح العقيدة الطحاوية ٧٩٧/٢.

(٣) ينظر شرح المصنف ٣٦، وأمالى ابن الحاجب ٥٠٥/٢ - ٥٠٦ وقراءة النصب هي المشهورة وقدروا خلقنا ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢٩٧/٣، والكشاف ٤١/٤، والرضي ٧٥/١.

(٤) ينظر شرح المقلعة المحسبة ٤٢٧.

تعالى خالق لأكثر الأشياء<sup>(١)</sup>، ومقدورات العباد بالنسبة إلى مقدوراته قليلة جداً، وورود ذلك كثير في القرآن. قال تعالى: ﴿ثُمَّ نَرَىٰ كُلَّ شَيْءٍ﴾. ﴿وَأُوتِيتُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾<sup>(٢)</sup> إلى غير ذلك من الآيات الكريمة، وهي أكثر من أن تحصى وتخصيص ذلك بدلالة العقل<sup>(٣)</sup>. الثاني: أن هذا من إيراد التشابه<sup>(٤)</sup> في القرآن، وهو كثير نحو: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾<sup>(٥)</sup> والوجه في إيراد التشابه الحث على النظر والزجر عن تتبع أدلة السمع فقط<sup>(٦)</sup> إذ هي محتملة للتأويل والزيادة في التكليف والثواب،

(١) العبارة فيها نظر، فالله خالق للأشياء جميعاً ليس لأكثرها.

(٢) النمل ٢٢/٢٧، ونعامها: ﴿إِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾.

(٣) والمعنى في الشاهدين أنها تدمر كل شيء يقع عليه التدمير فللحجارة والأشجار والجبال والأنهار أشياء ولكن لا يقع عليها التدمير وليست المقصوفة به. وكذلك أوتيت من كل شيء مما يحتاجه الملك والعظمة...

(٤) التشابه: هو الذي استأثر الله عنده ولم يطلع عليه أحداً من خلقه... وخاصة مما لا سبيل للمعقل البشري الإحاطة به ومعرفته معرفة يقينية مثل البحث في الأسماء والصفات إذ لا يجوز أن تبني على الظن بل تحتاج إلى اليقين واليقين إما بالمشاهد المحسوس أو بالنقل المتواتر وليس هناك طريق آخر لذلك وبالتالي لا يجوز الخوض وبناء العقيدة المتعلقة بالأسماء والصفات على خبر الأحاد لأنه يفيد الظن والعقيدة تحتاج إلى الدليل القطعي اليقيني ولا يجوز بناء العقيدة على الظن... قال تعالى في سورة النساء: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ فالنصارى بثوا عقيدتهم في صلب عيسى على الظن وهذا ما أدى بهم إلى الكفر.

(٥) طه ٥/٢٠.

(٦) قوله يحتاج إلى تفصيل، إذ الأدلة السمعية، إما أن تكون قطعية كالقرآن والحديث المتواتر، أو ظنية كخبر الأحاد... فإذا ورد دليل سمعي قطعي الثبوت قطعي الدلالة غير محتمل للتأويل أو محتمل نسلم به تسليماً مطلقاً كآيات المتعلقة بالأسماء والصفات. أما إذا ورد

والأغلب أن كل موضع في القرآن وردت فيه (كل) فإنها للخصوص إلا قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾<sup>(١)</sup>.

الثالث التأويل<sup>(٢)</sup> وهو أن المراد خالق كل شيء في ابتداء الخلق من بسط الرزق لمن يشاء، وإنزال الفيث على حسب ما يشاء، وتحسين صورة وتقبيح أخرى، ومدّ قامة، ونقص أخرى على حسب الحكمة والمصلحة، وقد يكون بقدر متعلقاً بخلقنا في حل النصيب تقديره: خلقنا بقدر كل شيء ومن أمثلة لبس المفسر بالصفة، أنك إذا أردت أن تخبر أن كل واحد من ممالكك اشترته بعشرين درهماً، أنك لم تملك أحداً منهم إلا بهذا الثمن، فإذا نصبت قلت: كل واحد من ممالكك اشترته بعشرين درهماً، تنصب كل، فهو نص في المعنى المقصود، وهو العموم، وإن رفعت (كل) فإن جعلت شريت الخبر، وبعشرين متعلقاً له وهو المعنى المقصود في العموم، وإن جعلت شريته صفة لكل واحد، وبعشرين الخبر، أي كل مشتري لي من الممالك، فهو بعشرين لم يفد العموم.

قوله: (ويستوي الأمران) يعني الرفع والنصب، وهذا القسم الثالث.

دليل قطعي الثبوت ظني الدلالة فلا يجوز بناء بحث الأسماء والصفات عليه. لأنه إذا صح الاحتمال سقط الاستدلال.

(١) البقرة ٢٨٢/٢.

(٢) التأويل: قال علماء الأصول في تعريف: التأويل هو بيان يلحق الجمل والمشكل والخفي من أنواع الدلالة.

والتأويل هو ما يتعلق بالنراية، وهو ملحوظ فيه ترجيح أحد احتمالات اللفظ بالدليل والترجيح في ذلك يعتمد على الاجتهاد.

وقيل فيه: التأويل: هو صرف اللفظ عن الاحتمال الظاهر إلى احتمال مرجوح به لاعتضاده بدليل يصير به أغلب الظن من المعنى الذي دل عليه الظاهر) ينظر أصول التفسير (خالد

عبد الرحمن ٥١) وإرشاد الفحول للشوكاني - ١٧٧ - .

قوله: (في مثل زيد قام، وعمرو أكرمه) يعني إن من شرط الجملة المعطوف عليها أن تكون اسمية الصدر فعلية المعجز، فهذه جائز في المعطوف عليها الوجهان، الرفع بالنظر إلى العطف على الجملة الكبرى، وهي المبتدأ، والنصب بالنظر إلى العطف على الجملة الصغرى، وهي الفعل، والفاعل مستتر فيه فإن رجحت الرفع على الجملة الكبرى لعدم التقدير عارضه الصغرى بالقرب، وإن رجحت النصب على الصغرى للقرب عارضه الكبرى لعدم التقدير فتساويا، وهذا المثل الذي مثل به المصنف، مثل سيبويه<sup>(١)</sup>، وقد اعترض عليه بأنه لا يجوز فيه العطف [إلا]<sup>(٢)</sup> أن يكون فيه عائداً إلى المبتدأ وليس في عمراً أكرمه عائداً إلى زيد، فلا بد أن يقال: (زيد قام وعمراً أكرمه في داره) واعتذر لسيبويه باعتذارين؛ أحدهما: للسيرافي<sup>(٣)</sup> أن غرض سيبويه بالمثل تبين جملة اسمية الصدر فعلية المعجز، معطوف عليها أو على الجزء منها، لا تصحيح المثل، فإنه لا بد فيه من زيادة ضمير، الثاني: ليفهم أنا لا نسلم أن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع، ألا ترى إلى قولهم: (رب شاة وسخلتها بدرهم)<sup>(٤)</sup> فإنه عطف المعرفة على النكرة، ورب لا تدخل على سخلتها، لأنها لا تدخل إلا على النكرات.

قوله: (ويجب النصب) هذا القسم الرابع وذلك في موضعين:

- (١) ينظر الكتاب ٩٧/١ وما بعدها، وشرح الرضي ١٧٥/١.
- (٢) ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها السياق.
- (٣) ينظر رأي السيرافي في اعتذاره لسيبويه في شرح الرضي ١٧٧/١ وهذان الاعتذاران مثبتان في الرضي وقد نقلهما الشارح دون أن يسندهما إلى الرضي ١٧٧/١، والكتاب ٩٧/١ وما بعدها.
- (٤) هذا المثل يتكرر كثيراً في كتب النحو وهو كما قل الشارح من باب عطف المعرفة وهو (سخلتها) على (شاة) النكرة التي سبقتها رب. ينظر شرح الرضي ١٧٧/١.



الأول: قوله: (بعد حرف الشرط) يحترز من أن يقع قبله نحو: زيد إن تكرمه يكرمك، فإنه يجب الرفع، ويعني بحروف الشرط، (إن) و(لو) و(أما) فهي من قرائن الرفع كما تقدم، نقول (إن زيدا ضربته ضربته) و(لوزيدا ضربته ضربته) وإنما وجب النصب لأن الفعل واجب بعدهما، فإن كان ظاهراً وإلا قدر، وإذا وجب الفعل وجب النصب بخلاف (أما) فإن فعلها واجب الحذف، وإذا قدر لم يقدر إلا لازماً، خلافاً للكسائي<sup>(١)</sup>، فإنه لا يوجب الفعل بعد حرف الشرط واحتج بقوله:

[٢٠١] لا تجزعي إن منفساً أهلكته<sup>(٢)</sup>

وقوله:

[٢٠٢] تجزعي إن نفساً أهلكته<sup>(٣)</sup>

- (١) ينظر رأي الكسائي في شرح الرضي ١٧٥/١.  
(٢) صدر بيت من الكامل وهو للنمر بن تولب في ديوانه ٧٢ وعجزة:  
وإذا هلكت فعند ذلك فلجزعي

ينظر الكتاب ١٣٤/١، وشرح أبيات سيبويه ١٦٠/١، وشرح المفصل ٣٨٢، وشرح الرضي ١٧٤/١، والجنس الدانسي ٧٢، ومغني اللبيب ٢٢٠، وشرح ابن عفيف ٥٢١/١، واللسان مادة (نفس) ٤٥٠٣/١.

والشاهد فيه قوله: (إن منفس) حيث وقع الكلام المرفوع بعد أداة الشرط إن والأكثر أن يلي هذه الأداة الفعل والبيت يروى بنصب منفساً فيكون منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور، هذا رأي سيبويه وجمهور البصريين. ينظر الكتاب ١٣٤/١ أما الرفع فهو اختيار الكوفيين وبالتالي تعرب منفس مبتدأ وخبره جملة (أهلكته).

- (٣) صدر بيت من الطويل، وهو لزيد بن رزين في شرح شواهد المغني ٤٣٧/١ وعجزة:  
فهل أنت عما بين جنبيك ترفع

ويروى عند الثعالبي:

فهل أنت عن بين جنبيك ترفع



وتؤول بتقدير فعل أي هلك منفس وإن هلكت نفس أوماتت نفس.

الثاني قوله: (وحروف التخصيص) [إن زيدا ضربته، ضربك]<sup>(١)</sup> وهي أربعة (لولا) و(لوما) و(هلا) و(ألا) تقول (لولا زيدا ضربته) و(هلا زيدا ضربته) و(ألا زيدا ضربته) وإنما وجب النصب لأنها لا تدخل إلا على الفعل الظاهر نحو (لولا ضربت زيدا) أو مقدراً نحو:

[٢٠٣] \_\_\_\_\_ لولا الكمي المقنعا<sup>(٢)</sup>

وإذا وجب الفعل وجب النصب لأنها للحض والتنديم وذلك لا يكون إلا في الأفعال. قوله:

[٢٠٤] \_\_\_\_\_ (إلى فهلا نفس ليلي شفيها)

وبلا نسبة في الجنى الداني ٢٤٨، وخزانة الأدب ١٤٤/١، والمغني ١٩٨،  
والشاهد فيه قوله: (إن نفس) حيث أعرب نفس فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور  
والتقدير كما ذكر الشارح.

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) قطعة من بيت من الطويل، وقامه:

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم بني ضو طرى لولا الكمي المقنعا

وهو لجرير في ديوانه ٩٠٧، وينظر الخصائص ٤٥/٢، وشرح شواهد الإيضاح ٧٢، وشرح  
المفصل ٣٧٢، والمجم ٢١١/٢.

والشاهد فيه قوله: (لولا الكمي) حيث دخلت لولا التخصيضية على الاسم وهي مختصة  
بالفعل (الكمي) مفعولاً به لفعل محذوف.

(٣) عجز بيت من الطويل، ومصدره:

ونبت ليلي أرسلت بشفاعة

وهو للمجنون في ديوانه ١٥٤ وله وللصمة القشيري وغيرهما، ينظر الأغانى ٣٤٨/١،

وشرح التسهيل السفر الثاني تكملة ابنه ١٨٤/٢، ووصف المباني ٤٧٢، والجنى الداني ٥٠٩

- ٦١٣، والمغني ١٠٣ - ٣٥٤، وشرح شواهد المغني ٢٢١/١، وأوضح المسالك ١٢٩/٣، وشرح -

شاذ، وكذلك أسماء الشرط يتحتم بعدها النصب لأنه يليها الفعل وجوباً ولا يتأخر إلا ضرورة نحو:

[٢٠٥] صَعْلَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرِ

أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمَلُّ<sup>(١)</sup>

وقوله:

[٢٠٦] فَمَتَى وَاغْلُ يَنْبُهُمْ بِحَيِّو

ه وَتُعْطِفُ عَلَيْهِ كَلْسُ السَّقْيِ<sup>(٢)</sup>

الأشخوني ٣٦٦/٢، وجمع الهوامع ٣٥٣/٤، والخزانة ٦٠/٣. والشاهد فيه قوله: (فهلا نفس ليلي شفيعها) حيث أضمر فيه ضمير كان الشائبة والتقدير، فهلا كان نفس ليلي شفيعها فاسم كان ضمير الشأن المحذوف وخبر الجملة الاسمية نفس ليلي شفيعها وذلك لأن هلا تختص بالحمل الفعلية الخبرية، وإذا اتصلت الأسماء فعلى سبيل الشذوذ كما ذكر الشارح.

(١) البيت من الرمل، وهو لكعب بن جعيل ولغيره. ينظر: الكتاب ١١٣/٣ ومعاني القرآن للفراء ٢٩٧/١، وشرح أبيات سيبويه ١٩٦/٢، والإنصاف ١١٨/٢، وشرح ابن يعيش ١٠/٩، وشرح التسهيل السفر الثاني ٣٥٧/٢، وشرح الرضي ١٧٤/١، ولسان العرب ملحة (حبر) ١٠٦٧/٢، وجمع الهوامع ٣٢٥/٤، وخزانة الأدب ٤٧/٣، وبيروى يزرهم مكابينهم. والصعلة: الفتلة المستوية تثبت كذلك ولا تحتاج إلى تثقيب، والحائر مجمع الماء.

والشاهد فيه قوله: (أينما الريح تميلها) حيث تقدم الفاعل على فعل الشرط وفصل بين الأداة والفعل ومع ذلك جزمها ضرورة.

(٢) البيت من الخفيف، وهو لعلي بن زيد في ديوانه ١٥٦، والكتاب ١١٣/٣، وشرح أبيات سيبويه ٨٧٢، وأمالى ابن الشجري ٣٣٢/٢، والإنصاف ٦١٧/٢، وشرح المفصل ١٠/٩، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٩١/١، وشرح الرضي ١٧٤/١، واللسان ملحة (وغل) ٤٨٧٩/١، وجمع الهوامع ٣٢٥/٤، والخزانة ٤٥٦/١، ٦٣٩/٣.

والشاهد فيه قوله: (متى واغل ينهم) حيث فصل بين أداة الشرط وفعل الشرط بفعل وهو واغل وجزم فعل الشرط ضرورة وارتفاع الاسم بعدها بفعل يفسره المذكور على أنه فاعل.

قوله: (وليس مثل: (أزيد ذهب به) منسبه) هذا القسم الخامس وهو حيث يجب الرفع<sup>(١)</sup> وذلك حيث ينخرم شرط من الشروط التي قد ذكر، وقد نبه على ثلاث مسائل، الأولى: قوله: (وليس مثل: (أزيد ذهب به) منه) يعني ليس هذه المسألة مما أضمر عامله، لأنه لا يصح تسليط الفعل لوجوه ثلاثة:

أحدها: أن الفاعل لا يتقدم على فعله، الثاني سلمنا صحة التسليط، وشرط ما أضمر عامله لوسلط هو أو مناسبة لنصب، لأن كلامنا في المفعول به، هذا لوسلط هو أو مناسبه لرفع، الثالث: سلمنا التسليط والرفع، وشرطه أن يشتغل بضميره الذي لوحذف تسلط على المفعول، وهذا ليس مستقلاً، لأنه لا يقام به مع وجود (زيد) فلا لا اشتغال.

قوله: (فالرفع لازم) يعني على الابتداء، والجملة التي بعده خبره، وقد قيل في: (أزيد ذهب به) أنه يجوز النصب لـ (زيد) على أن المقام مقام الفاعل ضمير المصدر والمجرور في موضع نصب، ويصير مثل قولك: (زيداً مررت به) وقد اختلف في دخول ما لم يسم فاعله في باب الإضمار بعد اتفاقهم على أنه غير مفعول، فأجازه الكوفيون مطلقاً وقالوا: ليس الإضمار مقصوراً على ما يُنصب، بل يُقدَّر الرفع كما يُقدَّر الناصب<sup>(٢)</sup>، أي (ذهب زيد به)، ومنع المصنف<sup>(٣)</sup> وجماعة مطلقاً، وأجازه<sup>(٤)</sup> بعضهم إن

(١) ينظر شرح المصنف ٣٦، وشرح الرضي ١٧/١.

(٢) ينظر رأي الكوفيين في شرح الرضي ١٧/١.

(٣) ينظر شرح المصنف ٣٦.

(٤) ومن أجازه ابن السراج والسيرافي كما قال الرضي في ١٧/١.

كان ثم ما يستدعي فعلاً، نحو: (أزید قام؟)، و(ما زید قام) ثم اختلفوا على ما يرفع، فمنهم من رجّح الابتداء، ومنهم من رجّح الفاعلية<sup>(١)</sup>.

الثانية قوله: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾<sup>(٢)</sup> يعني لا يكون من باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير لفساد المعنى<sup>(٣)</sup> لأن المراد أن كل ما فعلوه فهو مكتوب عليهم في الزُّبر، وهذا لا يتم إلا حيث يجعل (كل شيء) مبتدأ و(فعلوه) صفة له، وفي الزُّبر الخبر، وهو متعلق بمحذوف وأما إذا جعل الخبر (فعلوه) و(في الزُّبر) متعلقة فسد المعنى لأنه يؤدي أن يكون فعلوا كل شيء وسط الزُّبر ويكون الزُّبر ظرفاً لفعلهم، وأما إذا نُصب فهو فاسد المعنى بكل حال، لأنه يؤدي إلى أحد باطلين، إما أن يكون المعنى: إنهم فعلوا كل شيء في وسط الزُّبر، والزُّبر ظرف، كما في الوجه الثاني من وجهي الرفع، والمعلوم أن أفعالهم ليست عامة لكل شيء ولا الزُّبر ظرفاً لها، وإما أنه يصير المعنى أنهم فعلوا كل ما كان في الزُّبر، وهو باطل، لأنه أراد جميع الزُّبر فهذا مدح لهم والمعلوم خلاف هذا وهو أنهم ما فعلوا ما فيها بل تركوه ونبذوه وراء ظهورهم، وإن أراد زبرهم فليس فيها شيء سوى ما فعلوه.

الثالثة قوله (نحو): ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾<sup>(٤)</sup> ﴿وَالسَّارِقُ﴾

(١) من رجّح على الابتداء الأخفش ومن رجّح على الفاعلية جمهور البصريين ينظر حاشية الجرجاني على شرح الرضي ١٧٧/١.

(٢) القمر ٥٢/٥٤.

(٣) ينظر شرح المصنف ٣٦، وشرح الرضي ١٧٧/١.

(٤) النور ٢/٢٤.

والسائر فاقطعوا<sup>(١)</sup> يعني ليس من هذا الباب<sup>(٢)</sup> لأنه لو كان فيه لكان مما يختار فيه النصب، لقلة وقوع الإنشاء خبراً فلما اتفق القراء على رفعه، علم أنه ليس منه، وقد اختلف في تأويله فقال المبرد<sup>(٣)</sup> والفراء<sup>(٤)</sup> والألف واللام بمعنى الذي [ظ ٤٨] والفاء دخلت بمعنى الشرط كما دخلت في (الذي يأتيه فله درهم)، والكلام جملة واحدة لكن منع من العمل الفاء لأنها إذا كانت للشرط، لم يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ فخرج عن الباب، لأن من شرطه صحة التسليط، وقوله: (الزاني والزانية) عطف عليه، و(فاجلدوا) الخبر، وتقديره: (الذي زنا والتي زنت فاجلدوا) وهو ضعيف من حيث جعل الإنشاء خبراً وقوي نقله الخلف، وقال سيبويه<sup>(٥)</sup> إن الكلام جملتان: الأولى خبرية، والثانية إنشائية وتقديره فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فاجلدوا، فحذف من الجملة الأولى الخبر وهو مما يتلى عليكم، والمضاف من المبتدأ، وهو حكم و(فاجلدوا) جملة ثانية إنشائية بيان للجملة الأولى، والفاء للسببية، كما في قولك: (زيد كريم فأكرمه)، فامتنع أن يكون من هذا الباب، لأنه لا يصح عمل فعل من

(١) المائة ٣٨/٥، والقراء اتفقوا على الرفع إلا عيسى بن عمر قرأ بالنصب، على الشاذ.

ينظر البحر المحيط ٤٨٩/٣ - ٤٩٠ حيث أورد كل القراءات، وإعراب القرآن للنحاس ١٩/٢.

(٢) ينظر شرح المصنف ٣٦، وشرح الرضي ١٧٨/١.

(٣) ينظر رأي المبرد في الكامل ٣٦٥/٢ - ٣٦٦.

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٤٤/٢، وشرح الرضي ١٧٨/١.

(٥) ينظر الكتاب ١٤٣/١ وما بعدها، وشرح الرضي ١٧٨/١، وتفسير القرطبي ٤٥٥/٥ وما بعدها في توجيه وتخريج القراءة والآراء الواردة في ذلك في سورة المائدة والنور. والنصب اختيار سيبويه قل: (وقد قرأ أناس (والسارق) والسرقة) (والزانية والزاني) وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة ولكن أبت العلة إلا القراءة بالرفع)، وقراءة النصب هي قراءة عيسى بن عمرو ويحيى بن يعمر وأبو جعفر وأبو شيبه، ينظر الكتاب ١٤٤/١، وتفسير فتح القدير للشوكاني ٤/٤، والبحر المحيط ٣٩٣/١.

جملة في مبتدأ مخبر عنه بغيره من جملة أخرى<sup>(١)</sup> وكلام سيئويه ضعيف لكثرة الحذف، وقوي حيث لم يجعل الإنشاء خبراً. وقال الإمام يحيى بن حمزة إنهما جملتان<sup>(٢)</sup> والشرط في الجملة الأخرى محذوف تقديره الزانية والزاني إن زنيا فاجلدوا، والفاء للشرط، ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها، لأنها جملة أخرى، ولأن الشرط لا يعمل ما بعده فيما قبله، فخرج عن الباب، وسماه رأسين باسم ما يؤولان إليه.



(١) ينظر الكتاب ١٤٤/١، وشرح المصنف ٣١، حيث نقل الشارح رأي سيئويه في الآية ونقل الشارح بتصريف

(٢) ينظر رأي يحيى بن حمزة في الأزهار الصافية شرح المقلعة الكافية ٣٤٦.



## التحذير

قوله: (الرابع التحذير)، يعني ما حذف فعله وجوباً، وهو ثالث القياسية، وقد أجاز بعضهم إظهاره في المكرر فلا يكون منه. قوله: (وهو ضمير جنس)، وخرج غير الضمير<sup>(١)</sup>. قوله: (منفصل) خرج المتصل. قوله: (معمول بتقدير (اتق)) خرج ما كان معمولاً بغير اتق نحو قولك (إياك) لمن قال (من ضربت؟) وما كان معمولاً لا بلفظ (اتق) كقولك: (إياك اتق).

قوله: (تحذيراً مما بعده) خرج نحو قولك (إياك) لمن قال: من أتقي؟ فإنه إخبار لا تحذير، وتحذيراً مفعول له، وعامله المصدر، وهو قوله (بتقدير اتق)<sup>(٢)</sup>.

قوله: (أو ذكر المحذر منه مكرراً) عطف على قوله: (بتقدير اتق) يعني أنه إذا ذكر المحذر منه مكرراً، كان تحذيراً وجب حذف فعله على الصحيح<sup>(٣)</sup> لأنه قد قام أحد المكررين مقام الفعل، نحو: (الطريق الطريق)

(١) ينظر شرح المصنف ٣٧.

(٢) ينظر شرح المصنف ٣٧، وشرح الرضي ١٨٧/١. قل الرضي في شرحه ١٨١/١: (تحذيراً مفعول

له والعامل فيه المصدر أعني: (التقدير) أي بأن تقدر: اتق تحذيراً مما بعد ذلك المعمول).

(٣) ينظر شرح المصنف ٣٧، وشرح الرضي ١٨١/١.

و(الأسد الأسد)<sup>(١)</sup>، وأما إذا لم يكرره فالأجود ظهور فعله نحو قوله:

[٢٠٧] خل الطريق لمن يني المنز به

وأبرز ببرة حيث اضطرت القدر<sup>(٢)</sup>

وإنما وجب حذف عامل التحذير لوجود القرينة وعدم الفرصة لخشية الوقوع في المهلة قبل تمام الكلام، وقد اختلفت في كيفية الحذف، فذهب الأكثرون: أن أصله (اتقك والأسد) بفعل متعد إلى واحد فكرهوا الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد فأتوا بالنفس ليتصل بها المفعول، فصار (اتق نفسك والأسد) فحذفوا الفعل، ولحقه الفاعل لما كان متصلاً به، ثم حذفوا النفس<sup>(٣)</sup> لزوال الموجب للإتيان بها، وبقي الضمير اسماً على حرف واحد فلم يمكن النطق به، فأتوا بصيغة الانفصل، فقالوا (إياك والأسد) ومعناه: اتق نفسك أن تتعرض للأسد والأسد أن يتعرض لنفسك والواو يحتمل أن تكون للمعية وأن تكون عاطفة<sup>(٤)</sup> قل نجم الدين: <sup>(٥)</sup> الأولى أن يقدر العامل متلخراً وأصله (إياك

(١) قل السيوطي في الجمع ٢٤/٣: (وإنما يلزم إضماره في إيا مطلقاً نحو (إياك والشر) فالنائب لـ(إيا) فعل مضمر لا يجوز إظهاره، ومع المكرر نحو: (الأسد الأسد) لأن أحد الاسمين قام مقام الفاعل، ومع العاطف نحو (ناقة الله وسفياها) استغناء بذكر الهذر منه عن ذكر الهذر.

(٢) البيت من البسيط، وهو جريز في ديوانه ٢١١/١، ينظر الكتاب ٢٥٤/١، وشرح المفصل ٣٠/٢، وأوضح المسالك ٧٧/٤، واللسان ملة (برز ٢٥٥/١).

والشاهد فيه قوله: (خل الطريق) حيث أظهر العمل وهو (خل) في التحذير لأن الهذر منه غير مكرر ولا معطوف عليه، ولو أضمره أي الطريق لكان صحيحاً....

(٣) أي بقي الفعل وقى في الأمر على حرف واحد وهو (ق).

(٤) ينظر: شرح المصنف ٣٧، والعبارة من قوله: (وذهب الأكثرون إلى.... وأن تكون عاطفة) منقولة بتصرف عن المصنف.

(٥) ينظر شرح الرضي ١٨٢/١، ولم تنقل العبارة كما هي وإنما بتصرف.

باعد أوقع) وجاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد لأنه منفصل، كما في (ما ضربت إلا إياك) وذهب أبو البقاء<sup>(١)</sup> والأندلسي: أن المقدر فعل يتعدى إلى اثنين، أي (وقَّ أوجنب نفسك الأسد) والواو يحتمل أن تكون زائدة، أو بدل من حرف الجر، كما قالوا (شاة ودرهم) أي (شاة بدرهم) وضعف بأن حرف العطف لا يكون زائداً، وإبداله من حرف الجر شاذ. [٤٩]

قوله: (مثل إياك والأسد) يعني أن التحذير ثلاث صيغ، الأولى بالواو نحو: إياك والأسد، وإياك وإياه: قال الشاعر:

[٢٠٨] ولا تصحب لنا الجهد — ل وإياك وإياه<sup>(٢)</sup>

الثانية بـ (من) ظاهرة أو مقدرة، فالظاهرة نحو (إياك من الأسد) ومن (أن تحذف)، والمقدر مع (أن) والفعل نحو: (إياك أن تحذف) لأن حروف الجر يجوز حذفها مع (أن) و(أن) قياساً لظولهما بالصلة<sup>(٣)</sup> ومحل (أن) والفعل قيل: جر، وقيل: مفعول له، وقيل: مفعول به.

الثالثة: التكرار: وهو أن يكون ظاهراً نحو: (الأسد الأسد) و(النار النار)، ومضمراً متكلماً ومخاطباً وغائباً، نحو (إيائي إيائي)، و(إياك إياك)، (إياه

(١) أبو البقاء هو: عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين الإمام محب الدين العسكري البغدادي الضريب النحوي الحنبلي من عكبرا توفي سنة ٦١٦ هـ صنف إعراب القرآن، وإعراب الحديث، وشرح الإيضاح، وشرح أبيات الكتاب، وإيضاح المفصل وغيرها، ينظر ترجمته في البيهقي ٣٨٢ - ٣٩.

(٢) البيت من المزهج وهو بلا نسبة في مجمع الموامع ١٧٠/١ والدرر ١٠/٣. والشاهد فيه قوله: (إياه) حيث جاء المظهر منه ضمير غائب معطوفاً.

(٣) ينظر شرح الرضي فإن هذه العبارة منقولة عن الرضي بتصرف ١٨٣/١.

إياه)، وظاهراً مضافاً إلى مضمير نحو: (نَفْسَكَ نَفْسَكَ)، والمحذر المعطوف عليه لا يكون في الأغلب إلا ضميراً منفصلاً مخاطباً، نحو: (إياك والأسد)، وظاهراً مضافاً إلى مخاطب، نحو: (رَأْسَكَ والحائط)، وقد يأتي قليلاً للمتكلم نحو: (إياي والشر)، وأقل منه الغائب محوّلهم: (إذا بلغ الرجل الستين فإنه وإياه الشواب)<sup>(١)</sup> والأكثر أن يكون ما بعد الواو موافقاً للضمير في الخطاب والتكلم وقد يختلفان، محوّل عمر: (إياي وأن يحذف أَحَدُكُمْ الْأَرْنبَ)<sup>(٢)</sup>.

قوله: (مثل إياك والأسد) هذا مثل الواو. (وأن يحذف) لأن والفعل. (والطريق الطريق) للمكرر.

قوله: (وتقول: إياك من الأسد، ومن أن تحذف) يعني ذلك أن يأتي بـ(من) بدل الواو. (وإياك أن تحذف) بتقدير من.

قوله: (ولا تقول: إياك الأسد لامتناع تقدير من) يعني لا يجوز هذا المثال، لأنه إن كان المقدر حرف العطف، فحروف العطف لا تحذف<sup>(٣)</sup>.

(١) هذا القول مشهور عند كثير من النحاة فقد رواه سيويه عن الخليل في الكتاب ٢٧٩/١ قال: وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول: (إذا بلغ الرجل الستين فإنه وإياه الشواب).

والشواب مفرداً شابه، وينظر اللسان مادة (أيا) ١٦٧/١، وشرح الرضي ١٨١/١ وغيرها من الكتب.

(٢) هذا القول ينسب لعمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما أراد أن ينهى عن ضرب الأرنب بالعصى لأن ذلك يقتلها فلا تحمل، فقال: لنيك لكم الأسل والرماح والسهام وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب) ينظر شرح الرضي ١٨٧/١، وشرح المفصل ٢٧٢، والتصريح على التوضيح ١٩٤/٢.

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٧. قل: لأن حروف العطف لا تحذف، فإن استقر ذلك ظهر الفرق بين إياك من أن تحذف وإياك من الأسد وإن حمل إياك الأسد في الجواز على إياك أن تحذف.

وإن كان (من) فهي لا تحذف إلا مع أن والفعل قياساً لطولها بصلتها،  
وفيما عداه من الأسماء الصريحة نحو (استغفرت الله ذنباً) <sup>(١)</sup> سماعاً، وأجاز  
طاهر <sup>(٢)</sup> وأبو البقاء حذفه، واحتجوا بقوله:

[٢٠٩] إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمَرَاءَ فَإِنَّهُ

إِلَى الشَّرِّ دَعَاهُ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ <sup>(٣)</sup>

وهو ضعيف لوجوه أحدها، إنه لضرورة الشعر.

الثاني: على خلاف القياس، واستعمال الفصحاء.

الثالث: قال الخليل: <sup>(٤)</sup> إن إِيَّاكَ إِيَّاكَ من المكرر وهو مستقل، والمرء  
كلام آخر منصوب بفعل مقدر، أي: دع المرء.

الرابع: إن (من) مقدرة، والمرء مصدر بمعنى أن تماري.

وقد ترك المصنف باباً آخر يجب حذف فعله وهو الإغراء <sup>(٥)</sup> وله ثلاث

فخطأ، لأن حرف الجر لا يحذف عن باب الأسد ويحذف عن باب أن، وحذف حرف العطف  
ممتنع مطلقاً) ....

(١) ينظر شرح الرضي في توجيه هذا القول ١٨٣/١.

(٢) ينظر شرح المقدمة المحسبة ٣٦٠/٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفضل بن عبد الرحمن في خزنة الأدب ٦٣/٣، وله ولغيره. ينظر  
الكتاب ٢٧٩/١، والمقتضب ٣١٣/٣، والخصائص ١٠٢/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٢،  
وشرح المصنف ٣٧، وأمالى ابن الحاجب ٦٨٦/٢، وشرح الرضي ١٨٣/١، ووصف المياني ٢١٦،  
واللسان مائة (أيا) ١٨٨٧/١، ومغني اللبيب ٨٩٠.

والشاهد فيه قوله: (المرء) حيث نصبه بعد إِيَّاكَ مع حذف حرف العطف وهو ضعيف  
لوجوه ذكرها الشارح.

(٤) هذا التعليق على الشاهد منقول من شرح المصنف ٣٧ بتصريف دون عزو، وينظر رأي  
الخليل في الكتاب ٢٧٩/١.

(٥) هذه العبارة منقولة عن الرضي في ١٨٣/١ مع التفصيل من الشارح دون عزو إلى الرضي.

صيغ: أحدها: التكرار نحو (الجنة الجنة السنة السنة) قل:

[٢١٠] أنحك أنحك إن من لا أخاله

كساع إلى الهيجا بغير سلاح<sup>(١)</sup>

الثانية: اسم ظاهر مضاف إلى مضمّر نحو (شأنك والحج) أي ألزم.

الثالثة: الجار والمجرور نحو: (عليك زيداً) و(إليك بكراً) و(دونك زيداً)

والعلة في حذف فعله كعلة التحذير.



(١) البيت من الطويل، وهو لمسكين الدارمي في ديوانه ٢٩، وله وغيره. وينظر الكتاب ٢٥٧١، وشرح أبيات سيبويه ١٢٧/١، والخصائص ٤٨٠/٢، وشرح الرضي ١٨٣/١، وشرح شذور الذهب ٢٤٧، وخزانة الأدب ٦٥/٣ - ٦٧، والشاهد فيه قوله: (أنحك أنحك) فإن الشاعر ذكرهما على سبيل الإغراء وإضمار العمل إذا كرر المفعول به فالأول بفعل إلزم والثاني تأكيد له.



## المفعول فيه

قوله: (المفعول فيه) هذا ثالث الحقيقية، وحقيقته قوله: (ما فُعل فيه فُعل) جنس للحد، ودخل فيه يوم الجمعة حسن فإنه لا بد أن يفعل فيه فعل، لكنك لم تذكره لا لفظاً ولا تقديرأ فلم يكن في اصطلاحهم مفعولاً فيه<sup>(١)</sup>.

قوله: (مذكور) خرج (ما) دخل. قوله: (من زمان أو مكان) تقسيم بعد تمام الحد فالزمان ما دل عليه الفعل بصيغته، وهو ما لا حد له على التحقيق كأسماء الأيام والليالي والساعات ونحوها، وعددها نحو: (سرت عشرين يوماً) ﴿هَلَمْ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾<sup>(٢)</sup> وكذلك ما قام مقامه مما حذف قبله اسم الزمان وكان مضافاً، نحو: (سرت قدوم الحاج، وخفوق النجم)<sup>(٣)</sup>، والصفة نحو: (سرت طويلاً) أي زماناً طويلاً [ظ ٤٩] والمكان

(١) ينظر شرح المصنف ٣٨، وشرح الرضي ١٨٣٨.

(٢) الأعراف ١٤٢/٧ ونماها: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّمَعْنَاهَا بِعَشْرِ فِتْمٍ مِيقَاتٍ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾.

(٣) أي بمعنى منفية (أي بمعنى وقت خفوق النجم، وقال ابن يعيش في شرح المفصل ٤٤/٢ - ٤٥: (أي فعلته خفوق النجم وصلاة العصر، وقت خفوق النجم ووقت صلاة العصر فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، واختص هذا التوسع بالأحداث لأنها منقضية كالأزمنة، وليست ثابتة كالأعيان فجاز جعل وجودها وانقضائها أوقاناً للأفعال وظروفاً لها كأسماء الزمان).

ما دل عليه بلازمه، وهو ما يشغل الجسم من الحيز نحو أسماء الأمكنة والجهات وعددها<sup>(١)</sup>، نحو: (سرت عشرين ميلاً وفرسخاً وبريداً)، وكذلك ما قام مقامهما مما كانت مضافة إليه، وحذفت نحو: هومني مناط الثريا<sup>(٢)</sup>، ومقعد الخائن<sup>(٣)</sup>، ومزجر الكلب<sup>(٤)</sup>، أو كان صفة لها، نحو: (قعدت قريباً منك) و(بعيداً منك) أي مكاناً وظرف الزمان ينقسم إلى متصرف و(غير) متصرف، كالיום والشهر ويعني بالتصرف: جواز انتقاله من الظرفية ويعواقب<sup>(٥)</sup> العوامل عليه، وبالتصرف دخول الجر والتنوين ولا منصرف كـ(سحر) فهو غير منصرف للعلمية والعلل، ولم يتصرف لأنه لم يستعمل إلا ظرفاً منصوباً ومتصرف وغير متصرف نحو (ضحى وعتمه وعشية) لغير معينة و(ذات مرة) و(بُعَيْدَاتُ بَيْن)<sup>(٦)</sup> فهذه لازمة للظرفية، ومتصرف وغير متصرف نحو (بكرة وغداة) والبكرة يومك وغداته، فهي لا تصرف

- (١) ينظر شرح المفصل ٤٠/٢ وما بعده، وشرح الرضوي ١٨٤/١، والجهات الست هي: أمام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت.  
(٢) مناط الثريا أي في البعد، وقيل أي بتلك المنزلة فحذف الجار، ينظر اللسان مادة (نوط) ٤٥٧٧/١، والكتاب ٤١٣/١ - ٤١٤.  
(٣) مقعد الخائن قل سيويه: هو مني مقعد القابلة أي في القرب، يريد بتلك المنزلة (ينظر مادة (قعد) ٣٨٦/٥ في اللسان، والكتاب ٤١٣/١).  
(٤) مزجر الكلب: قل سيويه: وقالوا هو مني مزجر الكلب أي بتلك المنزلة، فحذف وأوصل، وهو من الظروف المختصة التي أجريت مجرى غير المختصة، (ينظر اللسان مادة (زجر) ١٨١٣/٣، والكتاب ٤١٣/١).  
(٥) وقد يكون خطأ من الناسخ وأظنها تعاقب لأن عواقب جمع عاقبة وفي شرح المفصل قوله: (ما جاز أن تعتقب عليه العوامل) ٤٠/١.  
(٦) قل الرضوي ومن المعربة غير المتصرفة بعيدات بين وذات مرة وذات يوم وذات ليلة.... ١٨٧/١.  
وبعيدات بين أبو عبيد يقال: لقيته بعيدات إذا لقيته بعد حين، وقيل بعيدات حين أي بعيد فراق وذلك إذا كان الرجل يمسك عن إتيان صاحبه الزمان ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك أيضاً ثم يأتيه (ينظر اللسان مادة (بعد) ٣١١/١).

للعلمية والتأنيث ومتصرفة لأنك تقول: (أعجبتني غداة يومك).

قوله: (وشرط نصبه تقدير (في))<sup>(١)</sup> لأنها إذا لم تقدر وتعدى الفعل بنفسه كان مفعولاً به صريحاً، وإن ظهرت كان مجروراً، وإلا لزم أن يكون مجروراً أو منصوباً في حالة واحدة، وهو محال. والعامل في الظرف الفعل أو معناه بواسطة الحرف وهو (في) سواء صح ظهورها نحو (صليت مكانك)، أم لم يصح نحو: (صليت عندك) أو (معك) لأن كثيراً من المقدرات العاملة، لا تظهر، كباب النداء، وما أضمر عامله. هذا مذهب البصريين<sup>(٢)</sup>، وذهب الكوفيون إلى أن ما كان العمل في جميعه نحو (صلمت يوماً) فهو مفعول به أو مشبهاً بالمفعول به، والأحسن الرفع، تقول: (الصوم اليوم) وإذا لم يعم فالنصب أولى تقول: (الصلاة اليوم)، وإذا أخبرت عن أيام الأسبوع فالرفع واجب إلا في السبت والجمعة في معنى القطع، والجمعة في معنى الاجتماع. فتقول: الأحد اليوم، والسبت اليوم، والجمعة اليوم بالنصب، وكذلك حفرت وسط الدار بئراً، إذا أردت حفر جميع الوسط، كان مفعولاً به وكانت السين مفتوحة، وإن أردت نقطة البيكار كان ظرفاً وكانت السين ساكنة<sup>(٣)</sup>.

(١) قال الرضي في شرحه ١٨٣/١ - ١٨٤: ويعني أن المفعول فيه ضربان، ما يظهر فيه (في) وما ينتصب بتقديره، وشرط نصبه تقديره، وأما إذا ظهر فلا بد من جره، وهذا خلاف اصطلاح القوم، فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب بتقدير في فالأولى أن يقال: هو المقدر بفي من زمان أو مكان فعمل فيه فعل مذكور.....).

وينظر شرح المصنف ٣٨، وشرح المفصل ٤٥/٢، قال المصنف: (لأنها إذا وجدت وجب الحذف بها فإذا حذفت تعدى الفعل فنصب) ٣٨.

(٢) ينظر رأي البصريين والكوفيين في الإنصاف ٢٤٥/١ وما بعدها.

(٣) قال المبرد وتقول: وسط رأسك دهن يا فتى لأنك أخبرت أنه استقر في ذلك الموضع.

قوله: (وظروف الزمان كلها تقبل ذلك) يعني تقبل تقدير (في) سواء كان الزمن مبهماً نحو: (وقت) و(حين) أو مختصاً معرفة<sup>(١)</sup>، كالיום والشهر أم نكرة كيوم وشهر، والمبهم مالا حد له يحصره، والمختص ما له حد يحصره، فتقول: (صليت وقتاً) في وقت ويوم الجمعة، وفي يوم الجمعة إن شئت أتيت بني ظاهره أو مقدرة، وإنما تعدى إليه الفعل بنفسه لقوة دلالة عليه كدلالة على المصدر فكما يلتبس المصدر بنفسه معرفة كان أو نكرة تنصب ظرف الزمان مبهماً كان أو معيناً لأنه يدل عليه بصيغته وضرورته.

قوله: (و[ظرف]<sup>(٢)</sup> المكان إن كان مبهماً قبل<sup>(٣)</sup>) يعني قبل تقدير في، فتقول صليت خلفك، وفي خلفك، وإنما قبل لأنه أشبه الزمان في دلالة لأن الفعل مستلزم لمكان من الأمكنة كاستلزامه للزمان.

لمسكنت السين ونصبته لأنه ظرف) ينظر المقتضب ٣٤١/٤، والأصول في النحو ٢٠١/٨.

(١) ينظر شرح المصنف ٣٨، وقال: (أي يصح أن تنتصب بتقدير في من غير تفصيل).

قال الرضي: وظروف الزمان كلها أي مبهمها ومؤقنتها يقبل ذلك أي يقبل النصب بتقدير في والمبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره معرفة كان أو نكرة كحين وزمان والحين والزمان والمؤقت منه ما لا نهاية تحصره سواء كان معرفة أو نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان) ينظر شرح الرضي ١٨٤/١.

(٢) في الكافية المحققة و (ظروف) يلك (ظرف).

(٣) قال الرضي: (...). اختلف في تفسير المبهم من المكان فقبل هو النكرة وليس بشيء لأن نحو: جلست خلفك وأمامك منتصب بلا خلاف على الظرفية). الرضي ١٨٣/١.

وقال المصنف في شرحه ٣٨: (وظروف المكان إن كان مبهماً قبل النصب بتقدير في وإن لم يكون مبهماً لم يقبل والنظر فيما هو المبهم. وقل الأكثرون المبهم ما كان للجهات الست والمعين ما سواه فما جاء منصوباً بتقدير في من غير ذلك فهو عندهم مسروع غير قياسي. وقل قوم الأمكنة الواقعة ظروفاً من غير الجهات الست كثيرة فينبغي أن تضبط بغير ذلك فقالوا: المبهم كل مكان كان له اسم لا يدخله في مسماه والمعين خلافة).

قوله: (وإلا لم يقبل)<sup>(١)</sup> وهو المختص، بل يجب ظهور (في)، فتقول: صليت في المسجد وإنما يجب ظهورها لعدم دلالة الفعل على الأمكنة المعينة فلم يقول لتعني بنفسه، وإنما برزت (في) مع الزمان والمكان فهي الظرف وما بعدها لا يسمى إلا مجروراً، وإن لم يبرز في أيهما، كان هو الظرف.

قوله: (وُفسر المبهم بالجهات الست) يعني لما كان المبهم يقبل تقدير في، بخلاف المختص احتيج إلى تمييز كل واحد منهما وقد اختلف فيه، فمنهم من عد المبهم بالجهات الست، وما حمل عليها نحو: [٥٠] (قدام وتجاه) على أمام، ووراء على خلف، وأعلى على فوق وأسفل على تحت، ويسار على شمال وأما يمين فلا يحمل عليه شيء، وما عداها مختص، ومنهم من حله فقول: المبهم ما كان له اسم باعتبار أمر غير داخل في مسماه<sup>(٢)</sup>، فقوله: (كل ما كان له) يعني المبهم اسم وهي خلف ووراء ونحوها باعتبار أمر، وهو الشخص وهو غير داخل في مسماه، والمختص ما كان له اسم باعتبار أمر داخل في مسماه، فقوله: (كل ما كان له) يعني المختص اسمه، وهو الدار باعتبار أمر وهي الحيطان وهي داخلية في مسماه ممن عد<sup>(٣)</sup>، ورد عليه بريد وفرسخ، وقيل إنها من المبهم، ومن حدّ فقد دخلت، وأما من جعلها من المختص لم يرد على من حدّ أو عدّ لأنها عنده لها اسمها باعتبار أمر، وهو ذرعها، وهو داخل في مسماه.

(١) في الكافية المحققة قوله و (إلا فلا) بدل (لم يقبل).

(٢) هذه العبارة نسبها الرضي إلى المصنف وهي في شرحه ٣٨، وعند الرضي ١٨٤/١، ولم ينسبها الشارح إلى أي منهما.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٨٤/١.



قوله: (وحمل عليه عند ولدى) أي على المبهم في تقدير (في) على من فسرهُ بالجهات الست، وأما من حدّد فقد دخلاً، هما وشبههما<sup>(١)</sup>، وإنما حملا عليه لإيهامهما، لأنهما يصلحان لجميع المبهمات التي أضيفتا إليهما، والفرق بين (عندي) و(لدى)، أن لدى لما كان في ملكك إذا حضر، وعند لما كان في ملك حضر أو غاب.

قوله: (وشبههما) [الإيهامهما]<sup>(٢)</sup> وذلك نحو (دون) و(بين) و(مع) و(وسط) و(ناحية) و(جهة) وإنما حملت على المبهم لمشابتها للجهات الست في الإيهام.

قوله: (ولفظ مكان لكثرته)<sup>(٣)</sup> حمل لفظ مكان لإيهام فيه، لأن قولك: جلست مكان زيد معين، وكذلك ما بمعناه، نحو منزل، وموضع، وصفاتها، نحو (قريباً وبعيداً) قل الوالد: والأولى أنه أشبه المبهم لكونه لغير معين.

قوله: (وما بعد: دخلت)<sup>(٤)</sup> يعني مما حمل على المبهم في تقدير (في) من المعين وذلك نحو: دخلت وسكنت ونزلت نقول (دخلت الدار)

(١) قال الرضي في ١٨٤/١: ويدخل في الجهات الست هو عند ولدى ووسط وبين وإزاء وحذاء وحلة وتلقاء وما هو بمعناه، وستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى، فإنه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه، بل في جانبه أو إلى جانبه، وكذا خارج الدار، فلا يقال: زيد خارج الدار كما قال سيويه: بل من خارجها.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) قال الرضي في ١٨٦/١: (وكذا لفظ الموضع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في الكل وهو انتصابه بما فيه معنى الاستقرار).

(٤) وزاد الرضي سكنت ونزلت قل في ١٨٦/١: اعلم أن دخلت وسكنت ونزلت تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهماً كان أو لا نحو: دخلت الدار، ونزلت الخان، وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثة.



وسكنت الخان، ونزلت السوق، ولا تأتي بـ(في) ظاهرة لكثرة استعمال هذه الثلاثة بخلاف غيرها من المعين وكذلك قولهم: (ذهبت الشام)<sup>(١)</sup> فقط دون ذهبت اليمن، فلا بد فيه من (في) ظاهرة، والفراء<sup>(٢)</sup> أجاز حذفها في جميع الأماكن مع ذهبت مطلقاً ودخلت مطلقاً.

قوله: (في الأصح)<sup>(٣)</sup> إشارة إلى الخلاف فيما بعد هذه الثلاثة، فقال سيبويه وأصحابه<sup>(٤)</sup> إن ما بعدها منتصب على الظرفية بواسطة في إلا أنه حذف لكثرة الاستعمال، ولا تعدى بنفسها، بل هي لازمة، والدليل على لزومها، أن نظيرها وهو غُرْتُ<sup>(٥)</sup>، ونقيضها وهو خرجت لازمان والشيء يُحْمَلُ على نقيضه، كما يحمل على نظيره، ولأن مصدرها فَعُول، وهو مصدر اللّازم، نحو: (شكور قليل)، وقال الجرمي: <sup>(٦)</sup> إِنَّ (دخلت) متعدّ بنفسه وما بعده مفعول به، لا فيه، وأما ذهبت الشام<sup>(٧)</sup>، فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقاً، لأن (ذهبت) لازم.

(١) ينظر شرح الرضي ١٨٧١، والكتاب ٣٥/١، والجمع ١٥٣/٣. وقال سيبويه في الكتاب ٣٥/١: قعدت المكان الذي رأيت وذهبت وجهاً من الرجوء. وقد قال بعضهم: ذهبت الشام يشبهه بالمبهم، إذا كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب، وهذا شاذ لأنه ليس في ذهب دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل ذهبت الشام دخلت البيت.

(٢) ينظر الجمع ١٥٣/٣.

(٣) في الكافية المحققة (على) بذلك (في).

(٤) ينظر الكتاب ٣٥/١، وشرح الرضي ١٨٧١.

(٥) غرت من الإغارة، قل الجرمي فيما نقله عنه الرضي: دخلت متعدّ فما بعده مفعول به لا مفعول فيه) ١٨٧١. وقال الرضي في الصفحة نفسها: والأصح أنه لازم، ألا ترى أن غير الأمكنة بعد دخلت يلزمها (في) نحو (دخلت في الأمر، ودخلت في مذهب فلان) وهذا ما ذهب إليه سيبويه وأصحابه كما ذكر الشارح.

(٦) ينظر المصدر السابق.

(٧) ينظر الكتاب ٣٥/١، وشرح الرضي ١٨٧١. إذ العبارة منقولة عنه بتصريف دون عزو له.

قوله: (وينصب بهامل مضمرة) لمن قل (أين كنت، ومتى سرت؟) و(كم سرت خلفك)؟ أو(في الدار، ويوم الجمعة) و(حيناً) أي كنت خلفك، أوكنت في الدار، أوسرت يوم الجمعة، أوسرت حيناً.

قوله: (على شريطة التفسير) يعني يجوز فيه ما يجوز فيما أضمر عامله على شريطة التفسير من اختيار الرفع، وجواز النصب نحو: يوم الجمعة سرت، والعكس نحو: أيوم الجمعة صمت، وما يوم الجمعة صمت، ووجوب النصب نحو: (إن يوم الجمعة صمته صمته) و(هلا يوم الجمعة صمته)، وتساوي الوجهين، نحو: (يوم الجمعة سافرت فيه) و(يوم الجمعة سافر فيه زيد) ووجوب الرفع نحو: أيوم الجمعة سير فيه<sup>(١)</sup>.



مركزية تكميلية

(١) ينظر شرح المصنف ٣٨، وهذه العبارة منقولة بتصريف منه دون أن يعزوها إليه وهي تفسير لقوله: (على شريطة التفسير) . وشرح الرضي ١٩٧/١.

## المفعول له [ظ ٥٠]

قوله: (المفعول له) هو رابع الحقيقية، وقُدِّمَ على المفعول معه لأن دلالة أقوى منه، لأن كل فعل لابد له من علة، ما لم يكن سهواً ولا عتياً بخلاف المصاحب فإنه يستغني عنه الفاعل في الفعل.

قوله: (ما فعل لأجله فعل) جنس الحد ودخل فيه التأديب حسن إذا قلته، وقد شاهدت ضرباً لأجل التأديب فإنه فعل لأجله فعل غير مذكور<sup>(١)</sup>.

قوله: (مذكور) خرج ما دخل وسواء كان الفعل المذكور ملفوظاً به كـ (ضربته تأديباً) أو مقدر كقولك في جواب السؤال، لم ضربته؟ فقلت: تأديباً ونحو قوله: (ما جاء بك؟) أخذتُ بـأ على قومك أم رغبة في الإسلام؟ ومراده بقوله: (فعل مذكور) المصدر لا الفعل الاصطلاحي.

قوله: (مثل ضربته تأديباً، وقعدت عن الحرب جنياً) إنما مثل

(١) ينظر ابن الخليل في شرحه ٣٨: (واحترز من مثل أعجبتني التأديب وكرهت التأديب فهو وإن كان علة لفعل فليس علة لفعل مذكور)، وللتنصيل ينظر الكتاب ٣٧٧/١ وما بعدها، والأصول لابن السراج ٢١٦/١، وشرح المفصل ٥٢/٢ وما بعدها، وشرح التسهيل السفر الأول ٢١٢/٢ وما بعدها، وشرح الرضي ١٩٢/١ وما بعدها، وشرح ابن عليل ٥٧٣/١ وما بعدها.

بمثالين، لأن منهم من جعل الفعل علة في المصدر، فلا يستقيم لكم ذلك في «قعدت عن الحرب جهناً»<sup>(١)</sup> أن يكون القعود سبباً في الجبن بل العكس.

قوله: (خلافاً للزجاج فإنه عنده مصدر)<sup>(٢)</sup> يعني المفعول لأجله وناصبه عنده مقدر من لفظه تقديره، ضربته فأدبته تأديباً، وقيل على حذف مضاف أي (ضرب تأديب) وعند الكوفيين<sup>(٣)</sup> أنه مصدر أيضاً وعامله الموجود لأنه في معناه، كما في «قعدت جلوساً» والبصريون جعلوه باباً مستقلاً مفعولاً لأجله، وعامله الموجود بواسطة اللام.

قوله: (وشرط نصبه تقدير اللام)<sup>(٤)</sup> وذلك لأنها إن ظهرت جرت، وإن لم تقدر لم تفهم منه العلة، و(المفعول له) ينجر بالياء نحو: ﴿هَـيْظَلُمَ مِنَ الَّذِينَ هَانُوا﴾<sup>(٥)</sup> وبـ(من) نحو: ﴿مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا﴾<sup>(٦)</sup> و(جئت من

(١) ينظر شرح الرضي ١٩٢/١، وينظر شرح المصنف ٣٩.

(٢) والواقع أن الزجاج يقول بمصطلح المفعول له وذلك عند تفسيره لقوله تعالى في سورة البقرة في كتابه (معاني القرآن وإعرابه) ٦٣/١ (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حُدُودَ الْمَوْتِ).

قال الزجاج: والمعنى يفعلون ذلك لحذر الموت، وليس نصبه لسقوط اللام، وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر كأنه قل: (يَحْذَرُونَ حُدُوداً). وقال حذر الموت مفعول له، ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٨١٥/٢ والجمع ١٢٣/٣.

(٣) ينظر رأي الفريقين في شرح الرضي ١٩٢/١، والكتاب ٣٦٩ - ٣٧٠، وشرح التسهيل السفر الأول ٨١٤/٢.

(٤) ينظر شرح المصنف ٣٨.

(٥) النسخة ١٦٠/٤ وتحتها: ﴿... حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أَحَلَّتْ لَهُمْ وَبَصَدَهُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيراً...﴾.

(٦) المائدة ٣٢/٥ (مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَدَ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً...).

خوفك) وبالإلام نحو: (جئت للسمن) إلا أنه لا تقدر إلا الإلام، دون (الباء) و(من) لكثرتها.

قوله: (وإنما يجوز حذفها إذا كان فعلاً لفاعل الفعل) يعني لا يجوز حذف الإلام من المفعول له إلا بشروط ثلاثة وفيه تفصيل، إن كان اسماً جامداً، نحو: (جئت للسمن<sup>(١)</sup>) وإن كان مصدراً، فإن كان (إنّ وإنّ) جاز دخولها وحذفها، نحو: (أزورك إنّ تحسن إلي) و(لأنّ تحسن إلي) و(وإنّك تحسن إلي) و(لأنّك تحسن إلي)، وإن كان صريح المصدر، فإن اختلفت الشروط أو أحدها لم يجر حذفها، وإن اجتمعت، فإن كان مفرداً فلا يصح حذفها نحو (جئتك للإكرام) ويجوز حذفها عند سيبويه<sup>(٢)</sup> نحو قوله:

[٣١١] لا أقعد الجبن عن الهيجله

ولو توالى زمر الأعداء<sup>(٣)</sup>

ومنع المبرد من جواز حذفها<sup>(٤)</sup> إلا على تقدير زيادة لام التعريف، وإن كان منكراً، فلا خلاف في حسن حذفها نحو: (جئتك إكراماً لك) ويجوز لإكرامك، قل:

[٣١٢] ..... مخلة ورع الهجور

(١) ينظر شرح المصنف ٣٩، وشرح الرضي ١٩٣/١.

(٢) ينظر الكتاب ٣٦٩/١.

(٣) الرجز بلا نسبة في ابن عقيل ٥٧٥/١، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ٨١٥/٢، وجمع الهوامع ١٣٤/٣.

والشاهد فيه قوله: (لا أقعد الجبن) حيث جاء مفعولاً لأجله ونصبه مع أنه محلى بك، وقد اختلف النحاة في عيه المفعول لأجله معروفاً بك، ومذهب سيبويه والزحشرى جواز ذلك والشواهد تؤيد رأيهما.

(٤) ينظر المنتضب ٣٤٧/٢، والأصول ٢٠٨/١.

وإن كان مضارعاً فالجواز والحذف على سواء نحو: ﴿حذر الموت﴾<sup>(١)</sup> و﴿لا يلائق قرين﴾<sup>(٢)</sup>. قل:

[٢١٣] واغفر عوراء الكريم اذخره

وأعرض عن شتم اللثيم تكرم<sup>(٣)</sup>

وقد جاء حذف اللام في الإضافة والتعريف والتكثير جميعاً وقوله:

[٢١٤] يركب كل علقر جهور

مخلفة وزعل الهبور<sup>(٤)</sup>

والهول من تهور الهبور.

والشرط التي يجوز معها حذف الأول.

قوله: (أن يكون فعلاً) أي مصدرأً يحرز من الاسم [و٥١] نحو: (جئت للسمن) فإنه لا يجوز حذفها<sup>(٥)</sup>.

(١) البقرة ١٩٢ ﴿... يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت والله محيط بالكافرين﴾.  
(٢) قرين ١/١٠٦.

(٣) البيت من الطويل وهو لحاتم الطائي في ديوانه ٢٢٤، والكتاب ٣٧٨، ومعاني القرآن للفرأء ٥/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٥/١، وشرح المفصل ٥٤/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٨١٥/٢، وشرح الرضي ١٩٤/١، واللسان ملحة (عور) ٣٦٦٧/٤، وشرح ابن عقيل ٥٧٨/١، وخزانة الأدب ١٢٢/٣ - ١٢٣.

العوراء: الكلمة القبيحة، اذخره: استبقاه مودته.

الشاهد في قوله: (اذخره) حيث وقع مفعولاً لأجله مع أنه مضاف إلى الضمير.

(٤) الرجز للعجاج في ديوانه ٣٥٤/١ - ٣٥٥، والكتاب ٣٦٩/١، وشرح أبيات سيبويه ٤٧/١، وشرح المفصل ٥٤/٢، وشرح الرضي ١٩٣/١، والبحر المحيط ٢٢٣/١.

وهو في صفة لثور وحشي، والعاقرة من الرمل الذي لا نبات فيه، والجهور المتراكب المجتمع، والهبور المسرود، ويرى وتهول بئله تهور، والقبور بئله الهبور. والشاهد فيه (مخلفة وزعل) حيث جاءت كلها مفعولاً لأجله.

قل صاحب المفصل في ٦٠ (ويكون معرفة ونكرة) وقد جمعها العجاج في قوله المذكور.

(٥) ينظر شرح المصنف ٣٩.



الثاني قوله: (لفاعل الفعل المعلن)<sup>(١)</sup> أن يكون المصدر فعلاً لفاعل الفعل الأول الذي علل، فخرج من هذا مالا تعليل فيه، كالمفعول المطلق وأتيته ركضاً، وما كان فاعل المصدر غير فاعل الفعل نحو: (جشت لأكرامك لي) قل:

[٢١٥] وإني لتعروني لذكرائك هزة

كما انتفض العصفور بلله القطر<sup>(٢)</sup>

وهذا مختلف فيه، فمنهم من اشترط أن يكون فاعلها واحداً، كابن الحاجب<sup>(٣)</sup> وإلا وجبت اللام، ومنهم من لم يشترط، واحتج بقوله تعالى: ﴿يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً﴾<sup>(٤)</sup> وبقوله:

[٢١٦] أرى أم عمرو معها قد تحلدا

بكلمة على عمرو وما كان أصبراً<sup>(٥)</sup>

فإن الإبراء من الله والخوف والطمع من فعلهم، والبكاء منها وتحلدا

(١) قل الرضي في ١٩٢/١: يعني أن تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولاً له.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي في شرح أشعر الهذليين ٩٥٧/٢، وينظر الإنصاف ٢٥٣/١، وشرح المفصل ٢٧/٢، وأمال ابن الحاجب ٦٤٧/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٨١٣/٢، وشرح ابن عقيل ٢٠٢/٢، وشرح شذور الذهب ٢٥٣، وجمع الهوامع ١٣٦/٣، وخزانة الأدب ٢٥٤/٣ - ٢٥٥. والشاهد فيه قوله: (الذكرالك) فإن اللام فيه للتعليل.

(٣) ينظر شرح المصنف ٣٩.

(٤) الرعد ١٢/١٣ وتتمها: ﴿هو الذي يريكم البرق خوفاً وطمعاً وينشيه السحاب الثقيل﴾.

(٥) البيت من الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه ٦٩، وينظر شرح ابن عقيل ٨٥١/٢، وخزانة الأدب ٢١١/٩.

والشاهد فيه قوله: (بكاء) حيث جاءت مفعولاً لأجله مثل الآية (خوفاً وطمعاً).

الدموع من الله، وأجاب المانعون بأن انتصاب الآية والبيت على الحل، أو على تقدير مضاف، أي إرادة خوفكم وطمعكم ويكون الخوف بمعنى الإخافة.

الثالث قوله: (وأن يكون مقارناً له في الوجود)<sup>(١)</sup> فإنه لم يقارنه وجبت اللام نحو: (أسلمت لدخول الجنة، وجئتك اليوم لإكرامك لي أمس)، وأجازه بعضهم، وزعم أنه رأي المتقدمين، واحتج بنحو: (ضربت تديباً)، فإن التديب غير مقارن للضرب، فإن قيل تقدير الإرادة مقارنة، قلنا وكذلك هنا، وأجيب بأن التديب متصل بالضرب فهو كالمقارن، وإنما جاز حذف اللام مع اجتماع هذه الشروط لمشابهة المصدر، فإن المصدر فعل لفاعل الفعل، ومقارن له في الوجود، فلما شابهه تعدى إليه من غير واسطة اللام كتعديته إلى المصدر، لقوة الدلالة، والمراد بحذف اللام مع الشرط حذف جواز لا وجوب.

(١) فإذا اختلف الزمان وجبت اللام (وإن تشاركنا في الزمان بأن يقع الحدث في بعض زمان المصدر كجئتك طمعا وقعدت عن الحرب جُبناً، أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو: جبتك خوفاً من فرارك أو بالعكس ونحو: جئتك اصلاًحاً لخالك وشهدت الحرب إيقاعاً للهدنة بين الفريقين... فليس ها هنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في زمان بل هما في الحقيقة حدث واحد...) ينظر شرح الرضي ١٩٣/١.

## المفعول معه

قوله: (المفعول معه)<sup>(١)</sup> هذا خامس الحقيقية، وهو آخرها، واختلف فيه، هل هو قياس أو سماع، فقال بعضهم: إنه سماع لضعف العامل، وقال الأخفش<sup>(٢)</sup> والفارسي<sup>(٣)</sup> قياس بكل حال، وفصل بعضهم فقال: إن كان لا يصح فيه العطف فهو سماع نحو: (استوى الماء والخشبة) ولا يقال: (جلس زيد والسارية)، ولا (ضحك زيد وطلوع الشمس) إذ لا يسند الجلوس إلى السارية ولا الضحك إلى طلوع الشمس، وإن صح العطف فهو قياس وحقيقته:

قوله: (المذكور بعد الواو) جنس للحد وخرج ما كان بعد الفاء وثم وغيرها.

قوله: (لمصاحبة معمول فعل) خرج ما يصاحب معمول الابتداء نحو: (زيد وعمرو وأخوأك)، وما لا مصاحبة فيه كالعطف نحو: (جاء زيد وعمرو)، ولأن من شرطه مصاحبة المفعول معه أن لا ينفك مجيئه عنه بحال، بخلاف

(١) للتفصيل ينظر: الكتاب ٢٩٧/١ وما بعدها، وشرح الرضي ١٩٤/١ وما بعدها، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٧٧/٢ وما بعدها، وشرح المفصل ٤٨٢/٢، وغيرها... والمجم ٣٣٥/٣ وما بعدها.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٩٧/١، وشرح المفصل ٤٩٢.

(٣) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٦٣/١.

العطف فإنه يحتمل مجيئه معه وقبله وبعده، وخرج ما أفاد المصاحبة بغير الواو، إما بكلمة أخرى أو قرينة نحو: (جاءني زيد وعمرو معاً) فإن المصاحبة ما هنا حصلت من قوله معاً، لا من الواو، ويعني بالمفعول المصاحب الفاعل والمفعول مطلقاً، وبعضهم شرط أن يكون المفعول الذي يصاحبه المفعول معه فاعلاً، نحو: (سرت وزيداً) لاتفاقهم في نحو: (ضربت زيداً وعمراً) إنه ليس مفعولاً معه وهو منقوض بنحو (حسبك وزيداً درهم) قالت:

[٢١٧] \_\_\_\_\_ فحسبك والضحاك سيفٌ مهند<sup>(١)</sup>

فإن الكاف مفعول لـ (حسبك) بمعنى يكفيك وأما (ضربت زيداً وعمراً) فإن أصل الواو للعطف، وإنما يُعَلِّك إلى النصب على المعنى للنصب على المصاحبة، وفي (ضربت زيداً وعمراً) لا يمكن ذلك غالباً. قوله: (لفظاً أو معنى) تقسيم للعامل بعد تمام الحد فاللفظ مثل (جئت وزيداً) [ظ ٥١] والمعنى مثل قولك (مالك وزيداً) و(ما شأنك وعمراً)<sup>(٢)</sup> و(ما أنت وقصعة من ثريد)<sup>(٣)</sup> والضمير في قوله: (معه وله وفيه وبه) يعود إلى الألف واللام، لأنها بمعنى الذي، واختلف في عامله، فقال

(١) عجز بيت من الطويل وهو لجرير في ذيل الأمازي ١٤٠، وصدره:  
إذا كانت الهجاء وانشقت العصا

وهو بلا نسبة في سبط اللالي ٨٩٩، وشرح شواهد الإيضاح ٢٧٤، وينظر شرح المفصل ٥١/٢، والمغني ٧٣٦، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩٠٧/٢، واللسان ملحة (حسب) ٨٦٥/٢، والشاهد فيه قوله: (والضحاك) حيث يجوز فيه النصب على أنه مفعول معه، والجر على أنه معطوف، والرفع على أنه محذوف الخبر والتقدير: والضحاك موجود...

(٢) ينظر شرح المصنف ٣٩، وشرح الرضي ١٩٥/١.

(٣) ينظر شرح المفصل ١٥/٢.

الأخفش وقوم من الكوفيين: هو معرب إعراب الظرف المحذوف وهو (مع)<sup>(١)</sup> لأن أصله: استوى الماء مع الخشبة فحذف (مع) ونقل إعرابها إلى ما بعدها، وقال الزجاج:<sup>(٢)</sup> فعل مقدر بعد الواو، وتقديره وصاحب الخشبة، والذي عليه الجمهور<sup>(٣)</sup> أنه قبل الواو أو بواسطتها، ثم اختلفوا، فقال سيويه:<sup>(٤)</sup> لا يعمل إلا الفعل لفظاً أو تقديرًا، وقال الفارسي وجماعة:<sup>(٥)</sup> أنه يجوز عمل ما قبل الواو بواسطتها بفعل أو شبهه أو معناه، كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والجار والمجرور والظرف، واسم الإشارة، كالحل، ولا يقدرون شيئاً مع وجود أي هذه. ومن عمل اسم الإشارة قوله:

[٢٧] ..... هذا رثائي مطوياً وسر بلا<sup>(٦)</sup>

ولا يصح تقديم المفعول معه على صاحبه، لا يقال: الخشبة استوى الماء،

- (١) ينظر رأي الأخفش ومن معه من الكوفيين في شرح المفصل ٤٩٢، وشرح الرضي ١٩٥/١.  
(٢) ينظر رأي الزجاج في شرح الرضي ١٩٥/١، وشرح المفصل ٤٩١، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٨٠/٢.

(٣) جمهور البصريين كما أشار الشريف الجرجاني في حاشية الرضي ١٩٥/١.

(٤) ينظر الكتاب ٢٩٧/١، ٢٩٨.

(٥) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٨٧٧/٢ وما بعدها.

(٦) عجز بيت من البسيط وصنعه:

لا تحببك أنوابي فقد جُمِعَتْ

وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٨٧٩/٢ والمقاصد النحوية ٨٦/٣، وشرح الأشموني ٢٢٤/١، والأشبه والنظائر ٧٧٧، وجمع الهوامع ٢٣٨/٣.  
ويروى مطرباً بدل مطوياً.  
والشاهد فيه قوله: (وسر بلا) مفعولاً معه وعامله مطوياً وأجاز أبو علي الفارسي أن يكون عامله اسم الإشارة هذا.

وأجاز ابن جني<sup>(١)</sup> والإمام يحيى بن حمزة<sup>(٢)</sup> تقدمه على صاحبه نحو:  
[٢١٩] جمعت وفحشاً غيبة وغميمة

ثلاث خصال لست عنها بمرعوي<sup>(٣)</sup>

قوله: (لأن كان الفعل لفظياً، وجاز العطف، فالوجهان) وحاصلة  
أن العامل إن كان لفظياً، فإن كان المعطوف عليه مرفوعاً، فإن صح  
العطف نحو (جاء زيد وعمرو) و(جئت أنا وزيد) [مثل زيداً، وإن لم يجر]<sup>(٤)</sup>  
فالوجهان العطف على اللفظ، والنصب على المعية، والأجود الرفع لقوة  
عامله، وعبد القاهر أوجب العطف<sup>(٥)</sup>، وإن تعذر العطف، إما لعدم  
شرط المعطوف نحو (جئت وزيداً) أو لتغير المعنى نحو استوى المساء والخشبة  
وجب النصب<sup>(٦)</sup>، وإن كان منصوباً أو مجروراً، فإن صح العطف تحتم عند

(١) ينظر الخصائص ٣٨٢/٢، وقد رد رأي ابن حني ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٨٨٦/٢.

(٢) ينظر الأزهري الصالية في شرح المقلعة الكافية ٣٨١ - ٣٨٢ وبعد أن أورد رأي ابن حني قال:  
(وهذا وإن كان له وجه في القياس من جهة قوة الفعل وتصرفه في معموله، لكنه يخالف لما  
عليه أكثر النحاة، وما أراه بعيداً عن الصواب لأن المذخور هو تقدمه على الفعل نفسه من  
جهة مشابهة الواو العاطفة، فلما تقدمه على مصحوبه، فلا يذخور هناك فلهذا كان جائزاً ولا  
حاجة إلى تأويل ما ورد من الشواهد من غيره ضرورة).

(٣) البيت من الطويل، وهو ليزيد بن الحكم في شرح شواهد المغني ٦٩٧/٢، والخصائص ٣٨٣/٣،  
وأما القالي ٦٨٨، وأما ابن الشجري ١٧٧/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٨٦/٢ وهم مع  
المراجع ٢٤٠/٣. ويروي في أمالي القالي:

خصالاً ثلاثاً لست عنها بمرعوي

والشاهد فيه قوله: (جمعت وفحشاً غيبة وغميمة) حيث ذهب ابن جني إلى أن الواو في  
وفحشاً هي واو المعية وأن الشاعر قدم المفعول معه على المفعول لمصاحبة المصاحب.  
والجمهور خلاف ذلك أي أن الواو للعطف وقدم الشاعر وآخر.

(٤) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٥) ينظر رأي عبد القاهر في المقتصد في شرح الإيضاح ٦٦٠/١، وشرح الرضي ١٩٥/١.

(٦) قال الرضي في ١٩٦/١: (جمهور النحاة على أن النصب مختار هاهنا لا أنه واجب، وذلك مبني -



المصنف<sup>(١)</sup> وجماعة نحو (رأيتك وزيداً) و(مررت بزيد وعمرى) وأجاز بعضهم المعية فيها وسيبويه<sup>(٢)</sup> وجماعة أجازوها في المجرور فقط دون المنصوب، لأن فرض المعية غير ثابت في عطف المنصوب.

قوله: (وإلا تعين النصب)<sup>(٣)</sup> يعني حيث لا يصح العطف، وذلك حيث يتغير شرط العطف نحو (جئت وزيداً) أو يختل المعنى نحو: (استوى الماء والخشبة) و﴿اجتمعوا أمركم وشركاءكم﴾<sup>(٤)</sup>.

قوله: (وإن كان معنى، وجاز العطف تعين) يعني وإن كان العامل معنوياً وجاز العطف تعين العطف، لضعف العامل نحو: (ما لزيد وعمرى، وأجاز سيبويه<sup>(٥)</sup> النصب واحتج بما روي عن العرب:

على أن العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمتصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا يمتنع).

(١) ينظر شرح المصنف ٣٩، وشرح الرضي ١٩٦/١.

(٢) ينظر الكتاب ٣٠٤/١ وما بعدها.

(٣) قل الرضي في ١٩٦/١، ١٩٧: (وقال المصنف: العطف واجب فيه إذ هو الأصل، فلا يصار إلى غيره لغير ضرورة وليس بشيء لأن النص على المصلحة هو الداعي إلى النصب، والأول أن يقال: إن قصد النصب على المصلحة وجب النصب وإلا فلا) وينظر شرح المصنف ٣٩، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٨٤/٢ وما بعدها.

(٤) يونس ٢٧/١٠ وتماها: ﴿فاجمعوا أمركم وشركاءكم ثم لا يكن أمركم عليكم غمّة ثم اقتصوا إلى ولا تنظرون﴾ في (شركاءكم) قراءتان الرفع والنصب.

قراءة العامة النصب، وقراءة الحسن وابن أبي إسحاق ويعقوب بالرفع، قل النحاس: في نصب الشركاء ثلاثة أوجه رأي الكسائي والفراء بإضمار فعل أي وادعوا شركاءكم أو معطوف على المعنى وهو قول محمد بن يزيد المبرد أو المعنى مع (شركاءكم) على تناسركم كما يقال: التقى الماء والخشبة وهو قول أبي إسحاق الزجاج (ينظر تفسير القرطبي ٣٢٠١/٤ - ٣٢٠٢، وفتح القدير للشوكاني ٤٦٢/٢، والبحر المحيط ١٧٨/٥).

(٥) ينظر الكتاب ٢٩٩/١ وما بعدها.

[٢٢٠] وما أنا والسير في متلف

يسرج بالذكر الضابط<sup>(١)</sup>

فإنه جاز النصب مع غير جار ومجرور فبالأولى معهما.

قوله: (ولا تعين النصب)<sup>(٢)</sup> يعني حيث لا يصح العطف إما لتغير شرطه نحو (مالك وزيداً، وما شأنك وعمراً)<sup>(٣)</sup> لأنه لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار<sup>(٤)</sup>، ومن أجاز العطف بغير إعادة الجار، أجاز المعية، أولتغير المعنى نحو (لا تنه عن القبيح وإتيانه) ومثل بمثاليين في معنى العطف، الفعل مع الاستفهام: أحدهما: في الجار والمجرور والآخر في المصدر.

قوله: (لأن المعنى ما تصنع؟) هذا تفسير العامل المعنوي لأنه عند

(١) البيت من المتقارب وهو لأسامة بن حبيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٢٨٩/٣، وينظر الكتاب ٣٠٣/١، وشرح أبيات سيبويه ١٢٨/١، والمفصل ٥٩، وشرحه لابن يعيش ١٥٢/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٩٥/٢ ورصف المباني ٤٨٤، ويروى فيه مدج بـك متلف، وهمع الهوامع ٢٤٢/٣.

والشاهد فيه قوله: (وما أنا والسير) والسير منصوب بفعل محذوف على ما قاله سيبويه ٣٠٣/١، وإن كان ابن الحاجب ينكر إعرابه بفعل محذوف بل يجعله من المفعول معه. (٢) ينظر شرح المصنف ٣٩، وشرح الرضي ١٩٧/١.

(٣) قل ابن يعيش في شرحه ٥٠/٢ (فهو نصب أيضاً وإنما نصبوا هاهنا لأنه شريك الكاف في المعنى، ولا يصح عطفه عليها لأن الكاف ضمير مخفوض والعطف على الضمير المخفوض لا يصح إلا بإعادة الخافض، ولم يجر رفعه بالعطف على الشأن، لأن لم يرد أن يجمع بينهما، وإنما المراد ما شأنك وشأن عمرو).... وينظر شرح التسهيل السفر الأول ٨٨٩/٢.

(٤) ذهب الكوفيون إلى جواز العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار ينظر الإنصاف ٤٦٣/٢.

سبويه<sup>(١)</sup> أنه فعل مقدر، ولا يقدر إلا مع المصدر، والجار والمجرور، إذا دخل عليهما الاستفهام ولا عمل لهما، وعند الفارسي<sup>(٢)</sup> أنهما العاملان من غير تقدير وقد يقدر الفعل مع الاستفهام وحده، نحو (ما أنت وقصعة من تريد) و(كيف أنت وقصعة من تريد) والمقدر (كان) أو (يكون) التامتان<sup>(٣)</sup>، لأنهما يقدران هاهنا كثيراً، والنصب قليل، والعطف أجود، وزعم ابن عصفور<sup>(٤)</sup> أنه يتمين النصب حيث يريد معنى المعية لأنه يفوت بالعطف، فحصل من هذا [و٥٢] أن العطف ينقسم إلى واجب العطف ومختاره، وواجب المعية ومختارها، ومستوى الأمرين، فواجب العطف حيث لا يكون ثم فعل ولا معناه، نحو (زيد وعمر وأخوك) و(وكل رجل وضعته) ومختاره في المنصوب الذي لا يتغير فيه المعنى نحو (رأيت زيدا وعمراً) وفي المجرور الذي لا يتعذر العطف ولا يتغير المعنى، نحو (مررت بزيد وعمرو) وفي الاستفهام الذي لا مصدر له نحو (ما أنت وقصعة من تريد) وواجب المعية حيث يتعذر العطف نحو (جئت وزيداً) و(مررت بك وزيداً) وحيث يتغير المعنى نحو (استوى الماء والخشبة) و(جاء

(١) ينظر على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقص ما أرادوا (من المعنى حين حملوا الكلام على (ما) و (كيف))

(٢) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٦٢/١.

(٣) ينظر شرح المفصل ٥١/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٩٥/٢، وشرح الرضي ١٩٧/١. قل سبويه فيما نقله الرضي عنه: قل سبويه: إذا نصبت ما بعد الواو هاهنا مع قلته وضعفه وذلك لكثرة وقوعهما هاهنا والشيء إذا كثر وقوعه في موضع جاز حذف تخفيفاً وصار كأنه

منطوق به) ١٩٧/١ الرضي.

(٤) ينظر مع الفواعل ٢٣٥/٣.

البرد والطيالة<sup>(١)</sup> وحيث الإبهام نحو (لاتنه عن القبيح وإتيانه)، ومختار المعية حيث يكون أدل على المعنى مع إمكان العطف نحو: (لا تتفد بالسّمك وتشرب اللبن) و(لا يعجبك الأكل والشبع) وحيث يكون عامل العطف غير صالح، والمعية ممكنة نحو: ﴿اجتمعوا أمركم وشركاءكم﴾<sup>(٢)</sup> ومستوي الأمرين، فحيث يمكنان معاً ولا مرجح لأحدهما نحو (جئت أنا وزيدٌ وزيداً) و(جاء زيدٌ وعمرو وعمراً) قال الوالد: والأقرب أن العطف أرجح لأن عامله أسهل.



(١) ينظر شرح المفصل ٤٨٣.

(٢) يونس ٢١/١٠ وتمامها: ﴿..... يا قوم إن كان كبر عليكم مقامي وتذكيري بآيات الله فعلى الله توكلت فاجمعوا أمركم وشركاءكم ثم لا يكن أمركم عليكم غمّة ثم افضوا إليّ ولا تنظرون﴾.

## الحال

قوله: (الحال) هذا أول المفعولات المشبهة<sup>(١)</sup> على كلام النحاة خلافاً للزجاجي ولحم الدين<sup>(٢)</sup>، فإنهما جعلاه من الحقيقية، وانتصابه لشبهه بالظرف لأنه فضلة تقدر بـ(في) وقل الفارسي<sup>(٣)</sup> لشبهه بالمفعول به.

قوله: (ما يبين هيئة الفاعل) ما جنس للحد لأن الحال يكون اسماً وفِعْلاً. قوله: (يبين هيئة الفاعل والمفعول) خرجت الصفة، والتمييز، لأنهما يبينان الذات من غير نظر إلى فاعل أو مفعول، وخرج نحو (رجع القهقري) فإنه وإن بين هيئة، فهي هيئة الفعل لا الفاعل، والمراد بالهيئة ما ينتقل، كالركوب والوقوف وهو بخلاف الصفة، فإنها ثابتة لا تنتقل، مثال ما يبين هيئة الفاعل، (جاء زيد راكباً)، ومثال المفعول: (شربت السويق ملتوتاً)، وهيتهما على البذل<sup>(٤)</sup> (ضربت زيداً قائماً) وعلى الجمع بلفظ واحد (ضربت زيداً قائمين) قال:

[٣١] متى ما تلقني فريدين ترجف

روانف إليتك وتُسْتَظِلُّ<sup>(٥)</sup>

(١) ينظر شرح المفصل ٥٥/٢. قال ابن يعيش وإذا قد ثبت أنها ليست مفعولة فهي تشبه المفعول من حيث أنها تهيء بعد تمام الكلام.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٩٧/١ - ١٩٩.

(٣) ينظر رأي الفارسي في المقتصد في شرح الإيضاح ٦٧٣/١ وفي الكافية المحققة (أو) بـ(و).

(٤) ينظر شرح المفصل ٥٥/٢.

(٥) البيت من الوافر وهو لعنثة العبي في ديوانه ٣٣٤، وينظر المفصل ٦١، وشرحه لابن -

وبلفظتين (لقيته مصعداً متحدراً) والأولى أن تجعل الحل الأولى للذي  
تليها لثلاً يؤدي إلى فصلين، وقد يجيء مفصلاً إذا دلت قرينة كقول  
امرئ القيس:

[٣٣٢] أخرجتُ بها أمشي تجر وراءنا<sup>(١)</sup>

فـ(أمشي) حل من التاء و(تجر) من بها.

قوله: (لفظاً أو معنى) [ضربت زيداً قائماً]<sup>(٢)</sup> تقسيم للفاعل والمفعول،  
فاللفظ ما تقدم والمعنى في الفاعل نحو (زيد في الدار قائماً)<sup>(٣)</sup> لأن التقدير  
استقر، وفي الدار قائم مقامه<sup>(٤)</sup>، وفي المفعول «هذا بعلي شيخاً»<sup>(٥)</sup> و(هذه

يعيش ١١٧/٤، وأما ابن الحاجب ٤٥١/١، وشرح شافعية ابن الحاجب ٣٠١/٣، وجمع  
الهوامع ٣٤٠/٤، وخزانة الأدب ٢٩٧/٤، ٥١٧/٧ - ٥١٤.

ويروى روافد بئذ روافد.

والشاهد فيه قوله: (فردين) حيث جاء حالاً من الفاعل والمفعول في تلقني كما ذهب إلى  
ذلك الشارح.

(١) صدر بيت من الطويل، وحجزة.

على أثرينا ذيل مرط مرجل

وهو لامري القيس في ديوانه ١٤، وينظر شرح شافعية ابن الحاجب ٣٣٨/٢، ووصف المباني  
٣٩٦، والمغنى ٧٣٤، وشرح شواهد المغني ٦٥٢/٢، واللسان مائة (نير) ٤٥٩٢/١، وأوضح  
المسالك ٣٣٩/٢، وجمع الهوامع ٢٤٤/١.

ويروى في اللسان نير بئذ ذيل ومرجل بئذ مرجل.

والشاهد فيه قوله: (أمشي تجر) حيث وقعت كل منهما في محل نصب حل فأمشي حل من  
التاء وتجر حل من الهاء، في بها وقد طابقت الجملة صاحبها.....

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) وقد رد الرضي على المصنف وقال في ٢٠١/١: وقال المصنف في مثل الحل عن الفاعل  
المعنوي: زيد في الدار قائماً، وفيه نظر لأن قائماً حل من الضمير في الظرف وهو فاعل  
لفظي، لأن الفاعل المستكن كالمملووظ به.

(٤) هذه العبارة من شرح المصنف ٤٠ دون أن يسندها الشارح إليه.

(٥) هود ٧٢/١ وتعلمها: «فالت يا ويلتى ألد وأنا عجوز وهذا بعلي شيخاً إن هذا لشيء عجيب».



هنداً واقفةً) لأنه في معنى أشير.

قوله: (وعاملها الفعل) يعني الحال سواء كان متعدياً أو لازماً متصرفاً أو غير متصرف.

قوله: (أو شبهه) وهو اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، وأفعال التفضيل، واسم الفعل والمصادر، نحو (زيد ضارب قائماً)، (مضروب قائماً) و(حسن الوجه ضاحكاً) و(أفضل منك قائماً) أو (نزال زيداً راكباً) و(يعجبني ضربك قائماً).

قوله: (أو معناه) وهي ثلاثة أشياء: الأولى: الجار والمجرور والظرف، نحو (زيد في الدار وعندك قائماً)، الثاني الإشارة وحرف التنبيه<sup>(١)</sup> نحو: «هذا بعلي شيخاً» و(هذا زيد قائماً) وفيه خلاف الجمهور إنهما العاملان جميعاً لما فيهما من معنى الفعل وذهب السهيلي<sup>(٢)</sup> أن العامل الفعل، كأنك قلت: انظر إليه شيخاً قائماً لأن الإشارة اسم جامد، والتنبيه حرف لا يعمل بمعناه إذا لزم [ظ ٥٢] في سائر الحروف أن يعمل بمعانيها، ومنهم من قال: العامل الإشارة دون التنبيه لوروده، قل تعالى: ﴿فَتِلْكَ

قل الرضي: أما المفعول المعنوي فنحو شيخاً في قوله تعالى: (هذا بعلي شيخاً) فإن بعلي خبر مبتدأ وهو في المعنى مفعولاً للدلول هذا بعلي شيخاً أو أشير إليه شيخاً ٢١٠/٨ وشيخاً حل والعامل فيه التنبيه أو الإشارة أو معنى الإشارة.

(١) ينظر شرح الرضي ٢١١/٨، وشرح المفصل ٥٧/٢ - ٥٨.

(٢) السهيلي هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أصبغ السهيلي الخثعمي الأندلسي المالقي كان علماً بالعربية واللغة والقراءات، جامعاً بين الرواية والدراسة توفي سنة ٥٨١هـ من مصنفاته - شرح الجمل للزجاجي والتعريف والإعلام بما في القرآن من الأسماء والأعلام، والأمال المسئلة بأمالي السهيلي، تنظر ترجمته في البغية ٢٨١/٢.

بَيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ<sup>(١)</sup> ومنهم من عكس واحتج بقوله:

[٢٢٣] ها بيناً ذا صريح النصح فلصغ له

وطيم، فطلعة مهدي نصحه رشداً<sup>(٢)</sup>

الثالث: (كأن) و(ليت) و(لعل)، أما كأن فلوروده قل:

[٢٢٤] كأنه خرجاً من جنب صفحته

سفود شرب نسوه عند مفتلاً<sup>(٣)</sup>

وقوله:

[٢٢٥] كأن قلوب الطير رطباً وباباً

لدى وكرها العناب والحشف البلي<sup>(٤)</sup>

(١) النمل ٥٢/٢٧، وتعلمها: «فتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا إن في ذلك لآية لقوم يعلمون».

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ٥٤/١، ومغني اللبيب ٧٣٣ - ٨٦٥، وشرح شواهد المغني ٩٠١/٢.

والشاهد فيه قوله: (ها بينا) حيث جاءت الحذف بعد عاملها وهو هنا حرف التنبيه (ها).

(٣) البيت من البسيط، وهو للنايعة في ديوانه ١٩، وينظر الخصائص ٢٧٥/٢، وأمالى ابن الشجري ١٥٦/١، وشرح الرضي ٢٠٠/١، ووصف المياني ٢٨٦ - ٣٦٣، واللسان مسلاة (فلدا) ٣٣٣٤/٥، وخزانة الأدب ١٨٥/٣ - ١٨٧، والسفود الحديثة التي يشوى بها اللحم، وفادت اللحم واقتلته إذا شويته، شرب جمع شارب كصاحب وصاحب.

والشاهد فيه قوله: (كأنه خرجاً) حيث عملت كأن في الحذف لوجسود معنى المشابهة وهي المقيمة بحال الخروج لا التشبيه وخارجاً حل من الفاعل المعنوي لكأن وهو الهاء.

(٤) البيت من الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه ٣٨، وينظر المصنف ١١٧/٢، ومغني اللبيب ٢٨٨، وشرح شواهد المغني ٣٤٢/١، ٥٩٥/٢ - ٨١٩، ولسان العرب مسلاة (أدب) ٤٣/١، وأوضح المسالك ٣٢٩/٢.

والشاهد فيه قوله: (رطباً وباباً) حيث وقعا حالين، والعامل فيهما وصاحبهما كأن وهو حرف شبه بالفعل يتضمن معنى الفعل دون حروفه، ولا يجوز تقديم الحال على صاحبها في هذه الحال.

فإن رطباً ويابساً حالان وعاملهما كأن، والصاحب قلوب ولم يؤنث  
الحالين، لأن مراده كل قلب، وأما (ليت) و(لعل) فلأنهما بمعنى كأن في  
تغيير الجملة، ومنهم من قصرة على كأن وزاد بعضهم لولا لأنها في  
معنى امتنع، وأما نحو: (إما صديقاً فانت صديق)، والاستفهام المراد به  
التمعظيم نحو:

[٢٣٦] \_\_\_\_\_ يا جلتا ما أنت جلوة<sup>(١)</sup>

الجنس المراد به الكمال نحو: (أنت الرجل علما)، والمشبهة به نحو: (هو  
زهير شعراً)<sup>(٢)</sup> قل:

[٢٣٧] فإني الليث مرهوباً حمه<sup>(٣)</sup>

وقوله: (وشرطها أن تكون نكرة)، هذا مذهب الجمهور<sup>(٤)</sup> لثلا

(١) عجز بيت من مجزوء الكامل، وصدره:

بانت لتحزننا عفاة

وهو للأعشى في ديوانه ٢٠٣، ينظر شرح شواهد الإيضاح ١٩٣، وشرح التسهيل السفر  
الثاني ٣٧١، ووصف المباني ٥١٣، وشرح شذور الذهب ٢٧٩، وشرح ابن عقيل ٦٧٨،  
واللسان ملحة (بشر) ٢٨٧١، وخزانة الأدب ٣٠٨٣ - ٣١٠. وصدره:  
والشاهد قوله فيه: (جسرة) حيث وقعت خطأ وهو رأي جمهرة من العلماء وبعضهم  
يجعلها تميزاً.

(٢) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٣٧١ - ٣٧.

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وعيني زاجر دون اقتراسي

وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ٣٩١، وشرح عمدة الحفاظ ٤٣٥،  
والشاهد فيه قوله: (مرهوباً) حيث جعلت الحل متأخرة عن عاملها وجوباً لأن هذا العامل  
حرف تأكيد يتضمن معنى الفعل دون حروفه وهو إني.  
(٤) ينظر شرح ابن عقيل ٦٣١/٨ قل ابن مالك في الفيتة:  
والحل إن عرف لفظاً فاعتقد تنكيره معنى كوحده اجتهد

يلتبس بالصفة في النصب لصاحب الحال نحو (ضربت زيداً الراكب)<sup>(١)</sup> ولأنها في معنى صفة للفعل، وهو نكرة، لأنها حكم، والأحكام نكرات، ولأنها جواب لكيف، وجوابه لا يكون إلا نكرة<sup>(٢)</sup>، وأجازها الكوفيون<sup>(٣)</sup> معرفة واحتجوا بنحو (لذوالرمة: ذا الرمة أشهر منه غيلانا) وبما سيأتي من المتأول عند الجمهور.

قوله: (وصاحبها معرفة) يعني صاحب الحال، وإنما اشترط أن يكون معرفة لأن الحاجة إلى أحوال المعارف أهم من النكرات، ولأنه محكوم عليه، ولأن لا يلتبس بالصفة في حالة النصب عن من لم يوجب تقدير الحال.

قوله: (غالباً) راجع إلى قوله: (وصاحبها) لا إلى تنكير الحال فإنه واجب بكل حل لا غالب عند الجمهور، وقد يأتي الصاحب نكرة فيجب تقديم الحل عليه، وقد قيل: إنه راجع إلى الحل، واحترز بقوله (غالباً) عن نحو (أرسلها العراك) قوله:

[٢٢٨] أرسلها العراك ولم يندمها

ولم يشفق على نقص الدُّخال<sup>(٤)</sup>

(١) ينظر شرح المصنف والعبارة منقولة منه دون أن يعزوها الشارح ٤٠.

(٢) ينظر شرح المفصل ٦٢/٢، وشرح الرضي ٢٠١/٨.

(٣) ينظر شرح ابن عقيل ٦٣٦/٨.

(٤) البيت من الوافر، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٨٦، والكتاب ٣٧٢/٨، وشرح أبيات سيبويه ٢٠/٨، والمقتضب ٣٧/٣ والأصول ١٦٤/٨، والإنصاف ٨٢٢/٢، وشرح المفصل ٦٢/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٩/١، وشرح المصنف ٤٠، وشرح الرضي ٢٠٢/٨، وشرح ابن عقيل ٦٤٢/٨، والخزانة ١٩٢/٣.

والنقص: هو عدم تتميم الشرب، الدُّخال: أن يدخل بعبيراً بين اثنين ليعلوه شربه بعد أن شرب، والعراك: الازدحام.

يصف الحمار والأتن والدخل في الورد، أن يشرب البعير ثم يرد من العطش إلى الحوض، ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب ما عساه لم يكن شرب، ويقال (شرب دخل) ويقال نقص البعير إذا لم يتم شربه بمعنى نقص الدخل عدم تمام الشرب أي أوردها مرة واحدة ولم يخف على أن لا يتم شرب بعضها للماء بالمزاحة<sup>(١)</sup>.

قوله: (ونحوه متأول) يعني ما ورد من الحال معرفة (كأرسلها العراك)، (وادخلوا الأول فالأول)، (ومررت بهم الجماء الغفير) و(مررت به وحده) و(جاؤوا قضهم بقضيضهم) ونحو ذلك، فإنه متأول بالنكرة، وأما (أرسلها العراك) فلتختلف في تأويله، فمنهم من أخرجه عن الحالية، فقل: إنه صفة لمصدر محذوف تقديره: الإرسال العراك وقل: مفعول ثاني لأرسلها، ويروى: فأوردها العراك ولم يندمها، لأنه في معنى أرسلها، ومنهم من لم يخرجها عن الحالية، فقل الفارسي: إن العراك<sup>(٢)</sup> مصدر وعامله الحال وتقديره تعترك العراك، وقل سيبويه: إنه معرفة واقع موقع النكرة والعراك واقع موقع معتركة، وكذلك الأول فالأول، والجماء الغفير<sup>(٣)</sup>.

والشاهد فيه قوله: (العراك) حيث وقع حالاً مع كونه معرفة، وإنما ساغ لأنه مؤول بنكرة أي أرسلها معتركة.

(١) هذه العبارة منقولة عن الرضي دون أن يسندها الشارح له (ينظر ٢٠٢/١).

(٢) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٧٧/١، وشرح المصنف ٤٠، وشرح الرضي ٢٠٢/١.

(٣) ينظر رأي سيبويه في الكتاب ٢٧٢/١، وقل سيبويه في الصفحة نفسها بعد بيت ليبيذ (كانه قل اعتراك)، وشرح الرضي ٢٠١/١.

(٤) قل ابن يعيش في شرحه ٦٣٧/٢: وأما قولهم: مررت بهم الجماء الغفير فهما من الأسماء التي تهيء بها مجيء المصادر فالجماء اسم والغفير نعت له وهو في المعنى بمنزلة قولك الجم الكثير.... كأنك قلت: مررت بهم جملين غافرين....).

اللام زائدة<sup>(١)</sup>، وهو واقع موقع أولاً فأولاً و(جاء غفيراً) وأما [و٥٣] وحده، و(نسيج<sup>(٢)</sup> وحده) و(جحيش<sup>(٣)</sup> وحده) وفي التعجب نحو: (رجيل وحده) واختلف في نصبه فقبل على الظرفية، ونظيره في الظرفية عكسه، وهو جاء زيد مع غيره، وقيل مصدر واقع موقع انفراد، وقيل حل واقع موقع منفرداً، وأما (قضهم بقضيضهم)<sup>(٤)</sup> فمعنى قاضهم ومقضوضهم إضافة لفظية، (وطلبته جهلك وطاقتك) و(رجع عوده على بدته)<sup>(٥)</sup> فواقعه موقع مجتهداً، ومطيقاً وعائداً، وقيل: هي مصادر، والحال عاملها أي يجتهد ويطبق ويعود.

وقوله: (فإن كان صاحبها نكرة وجب تقديمها) مذهب المصنف<sup>(٦)</sup> وجماعة تقديم الحال إذا كان صاحبها نكرة لئلا يلتبس بالصفة في حالة النصب، وحل مالا يلتبس على ما يلتبس طرداً للباب، وغيره جعل تقديمه اختياراً لا وجوباً وأورد سيبويه في التقديم<sup>(٧)</sup> قوله:

(١) وزيدة الألف واللام في الجملة والغفير رأي يونس كما ذكره ابن يعيش في شرحه ٦٣٢، وينظر شرح الرضي ٢٠٣/١.

(٢) ونسيج وحده: أي انفراده وهو في الأصل ثوب لا ينسج على منواله مثله، فاستعير للشخص المنقطع النظر.

(٣) جحيش وحده: الجحيش ولد الحمار، ويقال للرجل إذا استبد برأيه (جحيش وحده) و(عُير وحده، ورجيل وحده) في المعجب برأيه (ينظر اللسان مادة (جحش) ٥٤٩/١، وشرح الرضي ٢٠٣/١).

(٤) قضهم بقضيضهم: أي جاؤوا بأجمعهم قل سيبويه: كان يقول انقض آخرهم على أولهم وهو من المصادر الموضوعية موضع الأحوال.... ينظر اللسان مادة (قضض) ٣٦٢/٥.

(٥) ينظر مع الهوامع ١٩/٤.

(٦) قل المصنف في شرحه ٤٠: (لأنها لو أتت مؤخرة لالتبست بالصفة فقدمت لتمييز).

(٧) ينظر الكتاب ١٢٤/٢.



## [٢٢٩] لمية موحشاً طَلَّلُ

يلوح كأنه خلَّلُ<sup>(١)</sup>

موحشاً حل من طلل، واعترضه المبرد<sup>(٢)</sup>، وجعل الحال من الضمير المستتر في لـ (مية) واختلف أصحاب سيبويه في كلامه، فقال الصفار<sup>(٣)</sup> مذهب سيبويه: أن ضمير النكرة إذا كان كذلك فلحال من الظاهر أولى من المضمر، وقال ابن مالك<sup>(٤)</sup> مثل ذلك: إلا أنه لم يجعل ضمير النكرة نكرة، بل قال: المعنى واحد لأن الضمير هو الظاهر، فجعله من الظاهر أولى، وقال ابن خروف<sup>(٥)</sup>: إن الظرف إذا كان خبراً وتقدم فلا ضمير فيه عند سيبويه<sup>(٦)</sup> والفراء<sup>(٧)</sup>، وقال بعضهم: إن الخبر في نية التلخيص. فلوجعلت من ضميره لكانت الحال قد تقدمت على صاحبها، وعاملها معنوي، وذلك لا يجوز، ويلزم على كلامهم أن يكون العامل في الحال غير

(١) البيت من مجزوء الوافر وهو لكثير عزة في ديوانه ٥٠٦، والكتاب ١٢٣٦، والخصائص ٤٩٢/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٦٦٤، وشرح التسهيل السفر الثاني ٥٣٨، وشرح الرضي ٢٠٤/١، وأوضح المسالك ٣٠٠/٢، ومغني اللبيب ١١٨، وشرح شواهد المغني ٢٤٩١، والخزانة ٢١٧/٣، ويروى لعزة بـ لـ لمية... ومن رواه لعزه فهو لكثير ومن رواه لمية فقد نُسب لذي الرمة.

والشاهد فيه قوله: (موحشاً طلل) حيث نصب موحشاً على الحال وكان أصله صفة لـ (طلل) فلما تقدمت الصفة على الموصوف أعربت حالاً.

(٢) ينظر المقتضب ٣٠٠/٤، وشرح الرضي ٢٠٤/١ وقد رد الرضي كذلك على سيبويه في الصفحة نفسها.

(٣) الصفار هو: قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي الشهير بالصفار توفي بعد ٦٣٠ هـ صنف شرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً يقال إنه أحسن شروحه ويرد فيه على الشلوبين بأقبح رد. ينظر ترجمته في البيهقي ٢٥٦/٢.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٥٤/١.

(٥) ينظر معجم المومع ٢٣/٤.

(٦) ينظر الكتاب ١٢٣/٢ وما بعده، وشرح الرضي ٢٠٤/١ - ٢٠٦.

(٧) ينظر معاني القرآن للفراء ١٦٨/١، والجمع ٢٣/٤.

العامل في صاحبه وابن مالك<sup>(١)</sup> التزمه، ومنهم من ارتكب أن عامل المبتدأ وهو الابتداء عامل في الحال.

قوله: (ولا يقدم على العامل المعنوي)<sup>(٢)</sup> العامل المعنوي الحروف المشبهة، وأسماء الإشارة والظرف والحرف، فهذه لا يجوز تقدم الحل عليها لضعفها لأنه قد صح ضعف العامل اللفظي إذا تقدم معموله عليه بدليل أنه يصح إدخال اللام المعديه تقول (لزيد ضربت)، ولا يصح مع تقديمه لقوته لا تقول: (ضربت لزيد) فبالأولى ما في معناه، ويفهم من عبارته<sup>(٣)</sup> أنه يجوز تقديمه على العامل اللفظي، وأنت تقول: يجوز تقديمه إذا كان عامله فعلاً متصرفاً، أو اسم فاعل أو مفعول غير معرفين، ما لم يكن له الصدر، فإنه لا يجوز تقديمه، وما عدا ذلك فلا يجوز تقديمه.

وقوله: (بخلاف الظرف) يعني فإن الظرف يجوز تقديمه على عامله المعنوي نحو (كل يوم لك ثوب) و﴿كل يوم هو في شأن﴾<sup>(٤)</sup> ف(ثوب) و(هو) مبتدآن و(لك) و(في شأن) خبران وهما العاملان في (كل يوم) وإنما جاز تقديم الظرف على عامله المعنوي، لأنهم اتسعوا<sup>(٥)</sup> في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها لكثرتها، وإنما ذكر تقديم الظرف هنا على عامله

(١) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٥٣/١ وما بعدها.

(٢) قل ابن الحاجب في شرحه ٤٠ ما نصه: (لأن العامل المعنوي ليس يقوى قوة اللفظي فلذا تأخر ضعفه لأنه وضع غير موضعه، فقد يضعف العامل اللفظي بالتأخر فهذا أجدر بدليل جواز (لزيد ضربت، وامتناع ضربت لزيد)....

(٣) وهذه العبارة منقولة بتصريف وبالغنى من شرح المصنف ٤٠.

(٤) الرحمن ٢٩/٥٥ وتعلمها: ﴿يسأله من في السموات والأرض كل يوم هو في شأن﴾.

(٥) قل الرضي في شرحه ٢٠٥/١: وأما إذا كان الحل أيضاً ظرفاً أو جاراً ومجروراً فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف أو جار ومجرور وذلك لتوسعهم في الظروف حتى جاز أن يقع موضعاً لا يقع غيرها فيه).

المعنوي لأنه في حكم جواب سؤال مقدر، وهو أن يقال: أنتم شبهتهم الحال بالظرف في كونه فضلة مقدرأ بـ(في) وقد جاز في الظرف تقديمه على عامله المعنوي فلجيزوه فيما شبه به وهو الحال، وجوابه أن الظروف اتسع فيها لكثرتها، وأيضاً فالشبه دون المشبه به، وقد أجاز بعض الكوفيين والآخرين<sup>(١)</sup> تقديم الحال على عامله المعنوي إذا كان حرفاً [ظ ٥٣] أو ظرفاً بشرط تقدم المبتدأ نحو (زيد قائماً في الدار) لأن تقديمه على جزء واحد كلاً تقديم، لأنه بعد المبتدأ، والمبتدأ يطلب خبره فكأنه قرينة التقديم واحتج بقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾<sup>(٢)</sup> و﴿مَا فِي بَطْنٍ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا﴾<sup>(٣)</sup> في قراءة من نصب مطويات، وخالصة فصار كقولك (زيد في الدار قائماً) ست صور اثنتان ممتنعان بلا خلاف وهما (قائماً زيد في الدار) و(قائماً في الدار زيد) وثلاث جائزات بلا خلاف وهي: (زيد في الدار قائماً) و(في الدار زيد قائماً) و(في الدار قائماً زيد) لأن عامل الحال الظرف وصاحبها مستتر فيه وهما متقدمتان على الحال، وواحدة مختلف فيها وهي (زيد قائماً في الدار) وفصل ابن

(١) ينظر شرح الرضي ٢٠٦٨.

(٢) الزمر ٦٧/٣٩ وقامها: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.  
قرأ الجمهور مطويات بالرفع على أنها خبر المبتدأ والجملة حال وبيمينه متعلق بمطويات.  
وقرأ عيسى والجحدري بنصب مطويات، فتكون حالاً أو منصوب بفعل مقدر. ينظر فتح القدير للشوكاني ٤٧٥/٤، والبحر المحيط ٤٢٢/٧.

(٣) الأنعام ١٣٩/١ وعملها: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بَطْنٍ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمَحْرَمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا وَإِنْ يَكُن مِثْقَلُهُمْ فِيهِ شَرْكَةٌ سَجْزُهَا لَهُمْ وَصَفْهُمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾  
قرأ ثلثة خالصة بالنصب على الحال من الضمير في متعلق الظرف الذي هو صلة له وخبر المبتدأ مخنوق كقولك الذي في الدار قائماً زيد هذا قول البصريين ينظر إعراب القرآن للنحس ٩٩٢ - ١٠٠، والبحر المحيط ٣٢٦/٤، وفتح القدير ١٦٧/٢.

برهان<sup>(١)</sup> وقال: إن كانت الحال ظرفاً أو حرفاً جاز تقديمها نحو (زيد عندك في الدار) وإلا لم يجوز.

قوله: (ولا على المجرور في الأصح)<sup>(٢)</sup> هذا كلام في تقديم الحل على صاحبها، والأولى في تقديمها على عاملها، ومراده (ولا على المجرور في الأصح)، إذا كان صاحب الحل مجروراً بحرف نحو (مررت بهند رابكة) وبإضافة نحو: ﴿وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾<sup>(٣)</sup>. لم يصح تقدمه، لا يقال (مررت رابكة بهند) بخلاف، ما يكون غير مجرور، فإنه يجوز أن يقال (جاء ركباً زيد) وإنما لم يجوز في المجرور، لأن الحل تابعة لصاحبها، والتابع لا يقع إلا حيث يصح وقوع المتبوع، والمجرور لا يتقدم على الجار، فكذلك الحال لا يتقدم عليه، قوله: (في الأصح) إشارة إلى الخلاف، فإن ابن كيسان وابن برهان وجماعة من الكوفيين<sup>(٤)</sup> أجازوه واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾<sup>(٥)</sup>. وبقوله:

(١) ينظر رايه في شرح الرضي ٢٠٥/٨.

(٢) قال المصنف في شرحه ٤١: وهو من ذهب أكثر البصريين ووجهه: أنه إذا كان مجروراً فلحل في المعنى له، وحكمه منسحب على الحل في المعنى، فكما لا يتقدم المجرور على الجار فكذلك على ما هو في حكمه فهذا معنى مناسب لامتناع تقديم حل المجرور، ولم يسمع عن العرب مخالفة في الحكم فلا يصار إلى سواء بمجرد القياس....).

(٣) النحل ١٦/١٢٣، وتامها: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾.

(٤) ينظر رأي ابن كيسان وابن برهان وغيره في شرح الرضي ٢٠٧/٨، وشرح المفصل ٥٩٢، والمجمع ٣٧٤.

قل الرضي في ٢٠٧/٨: (ولعل الفرق بين حرف الجر والإضافة أن حرف الجر معد للفعل كالمهزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه...).

(٥) سبأ ٢٨/٣٤ وتامها: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾.

[٣٣٠] إذا المرء أعتبه السيلة ناشئاً

فمطلبها كهلاً عليه شديد<sup>(١)</sup>

وقوله:

[٣٣١] لئن كان بردُ الماء حراً صلياً

إلى حبيبة إنها الحبيب<sup>(٢)</sup>

وقد تأوله المانعون، أما الآية فقليل: كافة صفة لمصدر محذوف تقديره (إرساله كافة) وقيل هي حل من الكاف في أرسلناك<sup>(٣)</sup>، والـ(نا) للمبالغة، وهو ضعيف، وأما (كهلاً) متأول على أنه حل من فاعل المصدر المحذوف، أي فمطلبها المرء كهلاً، والحال من المحذوف جائز إذا دل عليه دليل.

قوله: (وكل ما دل على هيئة صح أن يقع حالاً) يعني أن الهيئة

(١) البيت من الطويل وهو للمخيل السعدي في ملحقات ديوانه ٣٢٤ وله أو لرجل من بني قريع أو سويد بن حذاق ينظر شرح ديوان الحماسة للمزوقي ١١٤٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٨٩، وشرح الرضي ٢٠١/١، وشرح الأشموني ١٧٨٢، وخزانة الأدب ٢١٩/٣. ويروي المروعة بـ(ل) السيلة.

والشاهد فيه قوله (كهلاً عليه) حيث تقدم الحل على صاحبه وهو الضمير المجرور في عليه.

(٢) البيت من الطويل وهو للمجنون في ديوانه ٤٩، وصحط اللالسي ٤١٠ ولعمرو بن حزام أو لقيس بن ذريح في ديوانه ٦٢، والشعر والشعراء ٦٢٢/٢، والكامل ٢٤٢/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٨٩، وشرح الرضي ٢٠٧/١، وشرح ابن عقيل ٦٤١/١. ويروي هيمان بـ(ل) حراً.

والشاهد فيه قوله: (هيمان صلياً) حيث وقعاً حالين من الياء المجرورة محلاً بدلاً وتقدماً ما عليها.

قل ابن مالك في شرح التسهيل بعد هذا البيت الشاهد: أراد لئن كان برد الماء صلياً إلى هيمان صلياً.

(٣) ينظر تفسير القرطبي ٥٣٨٢/١، وفتح القدير للشوكاني ٣٢٧/٤.

كافية ولا حاجة إلا تكلف الاشتقاق<sup>(١)</sup>، وكذلك في الصفة، وهذا مذهب جماعة من النحاة، وحجتهم وروده وأكثر ما يكون إذا وصف الحل نحو: ﴿فَتَنَزَّلُ لَهُمَا سُرَابُ مِائٍ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿لِسَانًا عَرَبِيًّا﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿ثُمَّ آتَانَا عَرَبِيًّا﴾<sup>(٤)</sup>، وقوله:

[٣٣٢] اشرب هنياً عليك التاج مرتقفاً

في قصر غمدان داراً منك محلاً<sup>(٥)</sup>

وقيل إنه بتقدير فعل نحو: اسكن داراً، وقيل: هو مفعول متقدم على فعله وهي محلاً، وهي تسمى الحل الموطئة<sup>(٦)</sup> بفتح الطاء لأن الصفة أكسبت الموصوف الاشتقاق، فكانه وطأته للحالية، وأفادت التشبيه نحو (وقع المصطرعان على بعير)<sup>(٧)</sup> وقوله:

(١) ينظر شرح المصنف ٤١، قل في الصفحة نفسها (لا حاجة إلى اشتراط الاشتقاق ولا إلى تكلفه لاستقلال ما يدل على الهيئة) وقد أيد الرضي هذا الرأي ينظر ٢٠٧/١.

(٢) مريم ١٧/١٩، وتماهيا: ﴿فَنَزَّلْنَا مِنْ دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾.

(٣) الأحقاف ١٢/٤٦ وتماهيا: ﴿وَمَنْ قَبْلَهُ كِتَابَ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً، وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا لِنُنْذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَيُبَشِّرَ لِّلْمُحْسِنِينَ﴾.

(٤) الزخرف ٣/٤٣ وتماهيا: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾.

(٥) البيت من البسيط وعجزه في اللسان فقط مائة (غمد) ٣٢٩٣/٥، وهو بلا نسبة فيه. ويسرى رأس بلك قصر. وغمدان البناء العظيم بناحية صنعاء اليمن قيل هو من بناء سليمان. والشاهد فيه قوله: (داراً) حل موصوفة بمحلاً وهي جامنة.

(٦) ينظر شرح الرضي ٢٠٧/١ حيث قل: فلا شك أن الأغلب في الحل والوصف الاشتقاق. فمن الأحوال التي جاءت غير مشتق قياساً الحل الموطئة، وهي اسم جلد موصوف بصفة هي الحل في الحقيقة فكان الاسم الجلد وطأ الطريق لما هو حل في الحقيقة لجهته قبلها موصفاً بها.

(٧) يروى المثل غير بلك بعير، ينظر مجمع الأمثل وفيه: وقعا كعكمي غير، وجمهرة الأمثل ٣٣٧/٢، واللسان مائة (عك) ٢٨٤٠/٤ وفيه بعير بلك غير وفي مائة (عكم) (وقع المصطرعان عكمي غير) وفيه (كعكمي غير) ٣٠٦/٤.



## [٢٢٣] بدت قمراً ومالت خطوط بلد

وفاحت عنبراً ورئت غزالاً<sup>(١)</sup>

أي مما يلي عدلي بعير، (ومائلة قمر) وقيل: بدت منيرة وأفلدت المفاعلة نحو: (كلمته فله إلى في)<sup>(٢)</sup> أي مشافهة، والتبسيط والمسارة، نحو: (بعث الشاة<sup>(٣)</sup> شاة ودرهماً) أي مشعراً وترتيباً، نحو: (ادخلوا رجلاً رجلاً) وتفصيلاً نحو: (بينت له الحساب باباً باباً)<sup>(٤)</sup> أي مفصلاً [و٥٤] (وهذا بسر أطيب منه رطباً) وأصالة نحو: (هذا خاتمك حديدًا)<sup>(٥)</sup> و﴿السجدة لمن خلقت طيناً﴾<sup>(٦)</sup> وفرعية نحو: (هذا عنبك خسرًا) أو نوعياً نحو: (هذا تمرك عجوة) وذهب الجمهور<sup>(٧)</sup> إلى ما كان جامداً يكلف رده إلى الاشتقاق لأنه في المعنى صفة، والصفة مشتقة أو ما في معنى المشتق.

(١) البيت من الوافر وهو للمتنبي في ديوانه ٢٢٤/٣، وينظر شرح الرضي ٢٠٨/١.

والخطوط: الفصن الناعم، والبيان: ضرب من الشجر واحدها بانه.... اللسان ملحة (خطوط) والتثيل فيه قوله: (قمراً) حيث وقعت حالاً ويؤول أن يقدر مضافاً قبله أي مثل قمر، أو تؤول بمشتق وتقديره بدت منيرة.... كما ذهب إلى ذلك الشارح.

(٢) (كلمته فله إلى في) قل ابن يعيش في شرحه ٦١/٢ وأما قولهم: كلمته فله إلى في: فقولهم: فله نصب على التحل وجعلوه نائباً عن المشافهة، ومعناه مشافهة فهو اسم نائب عن مصدر في معنى اسم الفاعل والناصب للحل الفعل المذكور الذي هو كلمته.... وهذا رأي البصريين. ينظر الكتاب ٣٩١/١، والمقتضب ٢٢٣/٣.

(٣) في الرضي وابن يعيش وأكثر المراجع مضبوطة وهي (بعث الشاة شاة) وليس (بعث الشاة شاة) والشاء موافقة لنص سيبويه ٣٩٢/١، وشرح المفصل ٦٢/٢.

(٤) ينظر الكتاب ٣٩٢/١، ٣٩٣، والمفصل ٦٣، وشرح المفصل ٦٢/٢، وشرح الرضي ٢٠٨/١ وفي شرح التسهيل السفر الثاني ٥/١ (تعلم الحساب باباً باباً).

(٥) ينظر الكتاب ٤٠١/١، والمفصل ٦٣، وشرح المصنف ٤٠، وشرح الرضي ٢٠٨/١.

(٦) الإسراء ٦١/١٧ ونماها: ﴿وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس قال: ألسجد لمن خلقت طيناً﴾.

(٧) ينظر شرح الرضي ٢٠٧/١، ورده عليهم.

قوله: (مثل ((هذا بسرأ أطيب منه رطباً)))<sup>(١)</sup> يعني أن بسرأ ورطباً حالان، وهما غير مشتقين، والجمهور يتناولونهما ويتناولون<sup>(٢)</sup> كل ما ورد مما لم يكن مشتقاً بالمشتق، فيقولون: (هذا مبسرأ أطيب منه مرطباً)<sup>(٣)</sup> و«هذه ناقة الله لكم آية»<sup>(٤)</sup> أي (دالة)، قال الوالد جمل الإسلام: وتقرر عندي أن الخلاف لفظي لأنه لا يدل على هيئة حتى يقدر بالمشتق واختلف، ما العامل في بسر ورطباً؟ فقال الفارسي:<sup>(٥)</sup> وأتباعه: العامل في الأول اسم الإشارة، وفي الثاني أفعال التفضيل ولا يعمل أفعال التفضيل فيهما معاً لأنه لا يتقدم معموله عليه ولا نسبته إليهما نسبة واحد، فيلزم تفضيل الشيء على نفسه، وأجيب بأن الحال مشبهة بالظرف وهي تعمل فيه روائح الأفعال، وأنه عمل في الحال الأول باعتبار زيادة الفعل وفي الثاني باعتبار المصدر، واعترض ابن الحاجب<sup>(٦)</sup> الفارسي بأنه قد يعمل فيهما اتفاقاً، حيث لا يكون ثم إشارة نحو: (مخلي بسرأ أطيب منه رطباً) وبأنه لو كان العامل في الأول الإشارة لم تفد الخبر، وهو أطيب، بدليل (هذا زيد واقفاً) فإنه غير مفيد حل الإشارة، وإلا لزم أن يكون غير زيد في حال القيام وذلك فاسد، وإذا لم يقيد أطيب بالحالية بطلت

(١) ينظر شرح المصنف ٤٠ - ٤١.

(٢) هذا توجيه النحلة في هذه المسألة.

(٣) هذه العبارة منقولة من الرضي دون إسناد إليه ٢٠٧/١.

(٤) الأعراف ٧٣/٧ ونحو معناها: (قد جاءكم بينة من ربكم هذه ناقة الله لكم آية فذروها تأكل في أرض الله....).

(٥) ينظر رأي أبي علي في المقتصد في شرح الإيضاح ٦١/١.

(٦) ينظر شرح المصنف ٤١، وشرح الرضي ٢٠٨/١ - ٢٠٩.

الأفضلية، وهي المقصودة، لأن تفضيل الشيء على نفسه لا يعقل إلا باعتبار حالين، وإذا جعلت (بسراً) من تنمة الإشارة بقيت الأفضلية، ولزم أن لا تصح الإشارة إلا في حل كونه بسراً، ومعلوم أنا نشير إليه في جميع حالاته من كونه ثمراً أو بلحاً، ولأن أطيب نسبته إلى البسرية والرطوبة نسبة واحدة، وقد عمل في رطباً فيجب عمله في (بسراً)<sup>(١)</sup> ويفتقر جواز تقدم معمول أفعل عليه، وقد جاز تقدم معمول الكاف ومثل (زيد قائماً كعمرو قاعداً) أوزيد قائماً مثله قاعداً، وهي أضعف من أفعل، قال نجم الدين:<sup>(٢)</sup> في كلام المصنف من الضعف ما لا يوصف، أما أولاً: فلأنه لا يلزم من امتناع تقييد المبتدأ والخبر معاً بلحل في مثال امتناع تقييدهما في جميع الأمثلة، وأما ثانياً: فلأن المدعى في المثال المذكور المتنازع في المبتدأ والخبر معاً بحالة واحد، لم يلزم استحالة تقييد كل واحد منهما بحالة واحدة، والحق أن يقل: العامل في الحل الأولى أفعل التفضيل وآلة التنبيه<sup>(٣)</sup>، قال ابن كيسان وابن جني والفراسي في تذكرته وهو اختيار الشيخ:<sup>(٤)</sup> إن العامل (أفعل) وقوله الأول (رواية ابن الحاجب) وردّ بعدم تقدم معموله، وبأنه قد يأتي التفضيل فيما لا أفعل نحو:

(١) هذه العبارة منقولة بتصريف من شرح المصنف ٤١ دون إسناد من الشارح.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٠٩/١.

(٣) إلى هنا قول الرضي، وقد نقله الشارح بتصريف ٢٠٩/١.

(٤) ينظر شرح المصنف ٤١، وشرح الرضي ٢٠٩/١ - ٢١٠، والأشبه والنظائر ١٧٤/٤. وقد نقل

ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٣٧١ رأي ابن كيسان وابن جني والفراسي - في

تذكرته - بقوله: أي الفارسي (مررت برجل خير ما تكون خير منك) العامل في (خير ما

تكون خير منك) وصحح ابن حني قول أبي علي في ذلك) هكذا في شرح التسهيل.

## [٣٣٤] تُعَيِّرُنَا أَنْتُمْ عَالَةً

ولحسن صعاليك أنتم ملوكاً<sup>(١)</sup>

وقال المبرد<sup>(٢)</sup> والزجاج<sup>(٣)</sup> والسيرافي<sup>(٤)</sup> وطاهر<sup>(٥)</sup> إنه يقدر إذا كان في الماضي، وإذا يكون في المستقبل بحسب المعنى، وكان تامة، وبعضهم يجعلها ناقصة، لأنه قد تأتي معرفة نحو: (هذا المحسن أفضل منه المسيء).

قوله: (ويكون جملة خبرية) يعني الحال، يحرز من الإنشائية، فإنها لا تقع حالاً، وما ورد يؤول نحو: (وجدت الناس الخبر ثقلاً)<sup>(٦)</sup> ولا يقاس عليها وأجاز الفراء القياس، وإنما جاز أن يكون جملة لأنها في المعنى خبر عن صاحبها والخبر [ظ٥٤] يكون مفرداً وجملة، ولهذا لم يكسب إنشائية، لأن

(١) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ٤٠/٨، وتذكرة النحلة ١٧١ ومغني اللبيب ٥٧٤، وشرح شواهد المغني ٨٤٤/٣ والأشبه والنظائر ٢٤. والشاهد فيه قوله: (صعاليك أنتم ملوكاً) حيث قدم الحال، وهو قوله صعاليك وذلك على العامل المضمن تشبيهاً في قوله أنتم، والمعنى ولحسن في حال صعلكتنا مثلكم في (حال ملككم) هكذا.

ذكر ابن هشام في المغني ٥٧٤، وهذا التقدير كذلك عند ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٤٠/٨.

(٢) ينظر المختضب ٢٥٠/٣ - ٢٥١، والجمع ٣٦/٤.

(٣) ينظر الجمع ٣٦/٤.

(٤) ينظر رأي السيرافي في هامش الكتاب، ١٢٩/٢.

(٥) ينظر رأي طاهر في شرح المقدمة المحسبة ٣٦٤.

(٦) هذا القول لأبي الترداء رضي الله عنه، ينظر النهاية في غريب الحديث والأثر ١٠٥/٤، والمفصل ١١٥ وشرحه لابن يعيش ٥٣/٣، وشرح الرضي ٣٠٨/٨، ويروي بفتح اللام وكسرهما. وأصله: قلبي من قلاه يقلبه أي أبغضه حذفت الياء للجزم لأنه جواب الأمر (اخبر) والهاء هاء السكت وقد وقعت جملة (اخبر) مفعولاً ثانياً لـ (وجدت) لا صفة للناس، لأن الجملة لا تقع صفة للمعرفة بدون توسط الاسم الموصول، فاعلم أنه مفعول، فيكون قوله (اخبر ثقله) محمولاً على إضمار القول أي: وجدتهم مفعولاً فيهم هذا القول أي إن اختبرتهم أبغضتهم (ينظر هامش شرح الرضي ٣٠٨/٨).

الخبر من شرطه أن يحتمل الصلوق والكذب، والإنشاء لا يحتمل ذلك،  
ولأنها واقعة موقع النكرة، والحال نكرة، والجملة تكون اسمية وفعلية،  
والفعلية مضارع مثبت ومنفي، وماضي مثبت ومنفي، ولا يكون أمراً  
لأنه يكون إنشأً.

قوله: (فالاسمية بالواو والضمير)، إنما احتاجوا في الجملة الحالية  
الضمير، لأنها في معنى الخبر، والخبر لا بد له من ضمير يعود إلى المبتدأ  
ليربطه به، وإنما احتاجوا إلى الواو فيها بخلاف الخبر، فإنه اكتفي فيه  
بالضمير، لأن الخبر لا يتم الكلام إلا به بخلاف الحال فإنه يأتي بعد تمام  
الجملة من دونه، فصار كأنه غيرها فاحتيج في الأكثر إلى رابط، فأُتي  
بالواو التي أصلها الجمع ليؤذن من أول الأمر، أن الجملة لم تبق  
على الاستقلال.

قوله: (فالاسمية بالواو والضمير) مثال الاسمية بالواو والضمير: (جاء  
زيد ويده على رأسه) وهي أقواهن لأنها أكثر احتياجاً في الربط<sup>(١)</sup>  
قوله: (أو بالواو)<sup>(٢)</sup> مثاله: (جاء زيد والشمس طالعة) وهذه بعدها،  
لأنها رابطة، لأنها رابطة، والربط يقوم مقام العائد.

قوله: (أو بالضمير على ضعف) مثاله: (جاء زيد يده على رأسه)  
(وكلمته فوه إلى في) وهذه أضعفها<sup>(٣)</sup>، وإنما كانت أضعف لعدم العلم

(١) قل الرضي في شرحه في ٢١٧/١: (اجتماع الواو والضمير في الاسمية وانفراد الواو متقاربان  
في الكثرة لكن اجتماعهما أولى احتياجاً في الربط).

(٢) قل المصنف في شرحه ٤١: (فلا بد من الواو على الأوضح لأن الحال في المعنى إنما هي  
مقدرة بجزء هذه الجملة وهو الجزء الثاني فقصودوا إلى الإتيان بما يشعر بالحالية...).

(٣) ينظر شرح المصنف ٤١، قل ابن يعيش في شرحه على المفصل ٦١/٢: (والكوفيون ينصبون

بالحالية من أول الأمر بخلاف الواو، وذهب الأكثرون أنها جائزة فصيحة واحتجوا بقوله تعالى: ﴿أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾<sup>(١)</sup> ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله:

[٣٣٥] نَصَفَ النَّهْرُ الْمَاءَ غَلِمَهُ<sup>(٣)</sup>

قوله: (والمضارع المثبت بالضمير وحده)<sup>(٤)</sup> تقول (جاء زيد يضحك)، ولا تقول (ويضحك) بالضمير والواو، (ولا يضحك عمرو) وبالواو وحده، وأجازه بعضهم نحو (قمت وأصك وجهه)<sup>(٥)</sup> وقوله:

[٣٣٦] فَلَمَّا خَشِيتُ أَظْفِيرَهُم

نَجَوتُ وَأَرْهَتُهُمْ مَالِكًا<sup>(٦)</sup>

فه إلى في بإضمار جاعلاً أو ملاصقاً كأنه قال: كلمته جاعلاً فه إلى في أو ملاصقاً فه إلى في (١) البقرة ٣٧/٢ وتماها: ﴿وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ﴾ وفي الأعراف مثلها ٢٤/٧.

(٢) الزمر ٦٠/٣٩ وتماها: ﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾.

(٣) صدر بيت من الكلبل، وعجزه:

ورقيقه بالغيب لا يدري

وهو للمسيب بن علس في شرح شواهد المغني ٨٧٧/٢ وله وغيره، وينظر جمهرة اللغة ١٢٦٢، وسر صناعة الأعراب ٦٤٢/٢، وشرح المفصل ٦٥/٢، وشرح الرضي ٢١٢/١، ورصف المباني ٤٨١، وتذكرة النحاة ٦٨٣، والمغني ٦٥٦، وجمع الهوامع ٤٧/٤، وخزانة الأدب ٢٢٢/٣ - ٢٣٥.

والمعنى: يصف غائصاً لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري ما ماله، والشاهد فيه قوله: (الماء غامره) يريد الماء غامره بتقدير الواو الرابطة في الجملة الاسمية الواقعة حالاً.

(٤) قال المصنف في شرحه ٤١: يعني من غير واو لأنه منزل منزلة اسم الفاعل في المعنى وجار عليه في اللفظ فاجري مجراه في الاستغناء عن الواو واحتيج إلى الضمير كما احتيج في الأصل إلى الضمير).

(٥) يروي (وأصك عينه) بدل (وجهه) ينظر شرح ابن عقيل ٦٥٧/١.

(٦) البيت من المتقارب وهو لعبد الله بن همام السلولي في الشعر والشعراء ٦٥١/٢، وشرح -



وتأوله المانعون، إما أنه جملة اسمية، والمضارع بمعنى الماضي، فتقول (قمت وأنا أصلك وجهه) <sup>(١)</sup> و(نجوت وأنا أرهنتهم) و(أقمت وصككت ونجوت ورهنتهم) وإنما لم يجز فيه إلا الضمير وحده، لأنه في معنى اسم الفاعل لفظاً ومعنى، فاللفظ في عدد الحروف والحركات والسكنات، والمعنى وقوعه موقعه فاجري مجراه في استغنائه عن الواو، وإنما استغنى اسم الفاعل عن الواو لأنه تنمة لما قبله، إما صفة، أو خبرهما من جملة ما قبلهما، فلوأفادت بالواو وأفادت المغايرة، ويشترط في المضارع الواقع حالاً خلوه عن حرف الاستقبال كـ(السين) و(سوف) و(لن) ونحوها، لتناقص الحال والاستقبال في الظاهر، وإن لم يكن التناقص حقيقياً <sup>(٢)</sup>، لأنه يجوز أن تقول (مررت بزيد أمس يركب) فإنه حال في حال المرور عند تكلمك، لكنهم كرهوا ترادف علامة الاستقبال على الحال.

قوله: (وما سواهما) يعني الجملة الاسمية، والمضارع المثبت، وهون ثلاثة أقسام، المضارع المنفي، والماضي المثبت والمنفي <sup>(٣)</sup>، والنفي يكون بما ولا ولم ولما وإن، وقيل لم يوجد النفي بـ أن.

التسهيل السفر الثاني ٧٢/٨، والبحر ٣٥٨/٢، والجنى الداني ١٦٤، وشرح ابن عقيل ٦٥٦/٨، وجمع الهوامع ٤٦٤، وخزانة الأدب ٣٦٧/٩، ويروى أرهنتهم بدل أرهنتهم.

والشاهد فيه قوله: (وأرهنهم مالكاً) حيث دخلت الواو على الجملة الواقعة حالاً وهي مصدرية بمضارع مثبت مسبوقة بالواو وهذا قليل، وقيل إن الواو داخلة على مبتدأ محذوف تقديره: وأنا أرهنهم وهذا ما ذهب إليه ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٧٢/٨.

(١) في بعض المراجع (وأنا أصلك عينه) كما في شرح التسهيل السفر الثاني ٧٢/٨، ودلائل الإعجاز ٢١٦، وجمع الهوامع ٤٦٤ وهو قول رواه الأصمعي وشرح الرضي ٢١٢/٨.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢١٢/٨ وقد نقل هذه العبارة من قوله: ويشترط... إلى قوله... حقيقياً، دون إسناد إليه.

(٣) ينظر شرح الرضي والعبارة منقولة عنه دون إسناد في ٢١٢/٨.

قوله: (بالواو والضمير أو بأحدهما) يعني يجوز في كل واحد منهما ثلاثة أوجه، اجتماع الواو والضمير، والاكتفاء بأحدهما صارت تسعة أقسام وأمثلتها: <sup>(١)</sup> (جاء زيد وما يضحك وما يضحك عمر) و(ما يضحك وما يضحك [٥٤] عمرو) (وقد ضحك، وقد ضحك عمرو وقد ضحك) وكان الأولى في المضارع المنفي أن يلزم الضمير كالمثبت، لأن معنى (جاءني زيد لا يركب) (جاءني زيد غير راكب) ولعل مجرد وجود النفي بعنه عن شبه الاسم.

قوله: (ولا بد في الماضي المثبت من (قد) ظاهرة أو مقصورة) يحترز من المضارع والماضي المنفي فإنها لا تدخل ولا تقدر، مثال المقصورة في الماضي «(أوجاءوكم حصيرت صنوهم)» <sup>(٢)</sup> وقوله:

[٢٣٧] وإني لتعروني لذكراك هزة

كما انتقض العصفور بلك القطر <sup>(٣)</sup>

أي (قد)، والأخفش وأكثر الكوفيين لم يوجبوها في الماضي <sup>(٤)</sup>. قل الوالد: وهو الصحيح لكثرة ما ورد فتأويله تكلف لا معنى له، وإنما

(١) ينظر هذه الأمثلة في الرضي بغير الفعل ضحك، وإثما ركب في ٢١٢/١، وشرح المصنف ٤١، وهي متشابهة.

(٢) النساء ٩٠/٤.

(٣) البيت من الطويل وهو لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢، والإنصاف ٢٥٣/١، وشرح المفصل ٦٧/٢، وأمالى ابن الحاجب ٦٤٧٢، ٦٤٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٨/١، وشرح الرضي ٢١٣/١، وشرح شذور الذهب ٢٥٣، وشرح ابن عقيل ٢٠/٢، وجمع الهوامع ١٩٤/١، وخزانة الأدب ٢٥٤/٣ - ٢٥٥.

والشاهد فيه قوله: (بلله القطر) أي قد بلله القطر وهي في محل نصب حال وقد فيه مقصورة كما ذكر الشارح وإن كان الكوفيون والأخفش لم يوجبوها في الماضي كما ذكر.

(٤) ينظر شرح الرضي ٢١٣/١.

وجب تقديرها في الماضي المتيث دون المنفي إذا كان حالاً، لأنه قد تقضى فأتى به (قد) تقربه من الحال بخلاف المنفي فإن المنفي فيه مستمر إلى ذلك الحال غالباً.

قوله: (ويجوز حذف العامل) هذا الحذف قياس إلا أنه لا بد فيه من قرينة، وهو على ضربين، جواز ووجوب<sup>(١)</sup>، والجواز قرينة حالية ومقالية كقولك: [للمسافر]<sup>(٢)</sup> (راشداً مهدياً) و(مصححاً معاناً) لمن رأيت عليه أهبة السفر، تقديره اذهب، والمقالية في جواب الاستفهام والنفي، كقولك راكباً، لمن قال: (كيف قدم زيد) وبلى راكباً لمن قال: ما قدم، قال الله تعالى: ﴿بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نَسُومَ بَنَاتَهُ﴾<sup>(٣)</sup> أي بلى لجمعها قادرين<sup>(٤)</sup>، والوجوب في مواضع منها ما وقع الحال فيه نائباً عن الخبر، نحو (ضربي زيداً قائماً) ومنها الحال المثبتة ازدياد ثمن أو غيره شيئاً فشيئاً مقرونة بالفاء أو ثم، نحو (شريته بدينهم فصاعداً) أو ثم زائداً، أي ذهب الثمن صاعداً، ومنها أسماء جامدة متضمنة للتوبيخ مع همزة الاستفهام وبدونها نحو (أتميماً مرة وقيساً أخرى)<sup>(٥)</sup> و(أقالماً وقد قعد الناس) و(أقاعداً وقد سار الراكب) أي أتتحول، وأتقوم وأتقعد؟ قل:

[٣٣٨] أفى السلم أعيراً أجفةً وغلظةً

وفي الحرب أشبه النسله العوارك<sup>(٦)</sup>

(١) ينظر شرح الرضي ٢١٤/٨، والعبارة منقولة بتصريف.

(٢) ما بين الخاضرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) القيامة ٤/٧٥.

(٤) ينظر الكتاب ٣٤٦/٨.

(٥) ينظر شرح الرضي ٢١٤/٨ والعبارة من قوله والوجوب إلى قوله وقيساً أخرى منقولة من

الرضي بتصريف دون إسناد للرضي في ٢١٤/٨.

(٦) البيت من البحر الطويل، وهو لهند بنت عتبة، ينظر الكتاب ٣٤٤/٨، وشرح أبيات -

وقال:

[٢٣٩] في الولائم أولاداً لواحدة

وفي العيسلة أولاداً لعلات<sup>(١)</sup>

أي ينتقلون أعياراً وأشبه النسب، وأولاداً وفي غير الهمزة نحو: ثمياً قد علم الله مرة وقيساً أخرى، هذا مذهب السيرافي<sup>(٢)</sup> والزنجشيري<sup>(٣)</sup> أعني انتصاب هذه الأسماء وعلى الحالية<sup>(٤)</sup>، وجعل سيبويه انتصابها على المصدرية<sup>(٥)</sup> أي أتتحول تحولاً ونحوه، وقد قيل: انتصابها بتقدير صار، أي أتصير ثمياً وكذلك الباقي فيها.

قوله: (ويجب في المؤكدة)<sup>(٦)</sup> أي في الحل المؤكدة جملة اسمية نحو: (زيد أبوك عطوفاً تقديره [أي]<sup>(٧)</sup> أحقه)، يجتزأ من غير المؤكدة، فإنه لا يجوز حذفه نحو: (زيد أبوك قائماً)، لأنه ليس في القيام ما يقرر معنى الأبوة،

سبويه ٣٨٢/١، والمقتضب ٣٦٥/٣، وشرح الرضي ٢١٤/١، واللسان ملحة (عور) ٣٦٥/٤، وخزانة الأدب ٢٦٣/٣. والعوارك النساء إذا حاضت يقل عركت المرأة أي حاضت.

والشاهد فيه قوله: (أعياراً) حل وعلمه فعل مضمر وضعت هي في موضعه كما ذكر الشرح.

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الكتاب ٣٤٤/١، وشرح أبيات سيبويه ٣٨٢/١،

والمقتضب ٣٦٥/٣، وشرح الرضي ٢١٤/١، واللسان ملحة (علل) ٣٠٨٠/٤، ويروى فيه وفي المأم

بذل العيلة أولاد العلات: أولاد الرجل من نسوة شتى، وإنما سميت علات لأنه عل من هذه

بعد الأولى والعل هو الشرب الثاني (ينظر حاشية الشريف على الرضي ٢١٤/١).

والشاهد فيه قوله: (أولاداً) حيث نصبه بضمعار فعل وضعت هي موضعه بذل التلطف به.

(٢) ينظر هامش الكتاب ٣٤٤/١.

(٣) ينظر المفصل ٦٥، وشرحه لابن يعيش ٦٩/٢، وشرح الرضي ٢١٤/١.

(٤) ينظر شرح الرضي ٢١٤/١، والعبارة منقولة عن الرضي دون عزو.

(٥) ينظر الكتاب ٣٤٤/١ - ٣٤٥.

(٦) قال الرضي في شرحه ٢١٤/١: (أي يجب حذف العامل في المؤكدة هذا على مذهب من قل

إن المؤكدة لا تحيى إلا بعد الاسم، والظاهر أنها تحيى بعد الفعلية أيضاً).

(٧) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحقة.

بخلاف عطوفاً، فإنه مقرر للأبوة لأن من شأنها التعطف<sup>(١)</sup>.

قوله: (وشرطها أن تكون مقررّة لمضمون جملة اسمية) اختلف في مراده، فقال ركن الدين: <sup>(٢)</sup> مراده يجب الحذف إذا كانت الجملة المذكورة اسمية، وأما إذا كانت فعلية نحو: ﴿ثُمَّ وَلِيْتُم مِّنْهُمْ مَّتَابِعِينَ﴾ <sup>(٣)</sup> فلا يجب الحذف<sup>(٤)</sup>، وقيل مراده إن الحال المؤكدة لا تكون إلا جملة اسمية فقط، ولا تكون جملة فعلية، وهذه مسألة خلاف، فالجمهور يشبثونها في الاسمية والفعلية مطلقاً، مثال الاسمية (زيدٌ أبوك عطوفاً)، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ <sup>(٥)</sup> و﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَانِمًا بِالْقِسْطِ﴾ <sup>(٦)</sup> وقوله:

[٢٤٠] أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي

وهل بدارة بالنسب من علم<sup>(٧)</sup>

لأنه مثل في الشهرة، ومثال الفعلية قوله: ﴿ثُمَّ وَلِيْتُم مِّنْهُمْ مَّتَابِعِينَ﴾ <sup>(٨)</sup> و﴿يَوْمَ أُنْفِثُ حَبًّا﴾ <sup>(٩)</sup> و﴿فَتَبَّتْ صَنَابِعُهُمْ﴾ <sup>(١٠)</sup> [ظ ٥٥] كَالْتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ يَدَيْهِ

(١) ينظر شرح المصنف ٤١، وشرح المفصل ٦٤/٢، وشرح الرضي ٢١٥/١.

(٢) ينظر الموافية في شرح الكافية ١٢٧.

(٣) التوبة ٢٥/٩.

(٤) ينظر شرح الرضي ٢١٤/١.

(٥) البقرة ٩١/٢، (ويكفرون بما وراءه وهو الحق مصدقاً لما معهم...).

(٦) آل عمران ١٨/٣ وتعلمها: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَانِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾.

(٧) البيت من البسيط، وهو لسالم بن دارة في الكتاب ٧٩/٢، والخصائص ٣٦٧/٢، ٦٠/٣، وشرح

أبيات سيبويه ٥٤٧/١، وشرح المفصل ٦٤/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٥٧/١، وشرح

الرضي ٢١٥/١، وشرح ابن عقيل ٦٥٤/١، وشرح سنن الذهب ٢٦٩، والبحر المحيط ٣٩٣/٢،

والخزانة ٢٦٥/٤.

والشاهد فيه قوله: (معروفاً) فإنه حل أكدت مضمون الجملة التي قبلها.

(٨) التوبة ٢٥/٩.

(٩) مريم ٣٣/١٩ وتعلمها: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾.

قوة أنكاثا<sup>(١)</sup> والعامل عندهم الفعل الموجد في الفعلية، واختلفوا في عامل الاسمية فقال سيويو والجمهور<sup>(٢)</sup> يقدر بعد الجملة تقديره: (زيد أبوك حقه عطوفاً) وقال الزجاج: <sup>(٣)</sup> هو الخبر متأولاً بمسمى. وقال ابن خروف: <sup>(٤)</sup> هو المبتدأ لتضمنه معنى التنبيه، وقال ابن مالك<sup>(٥)</sup> ولجم الدين: <sup>(٦)</sup> العامل هو معنى الجملة كأنه قال: (يعطف عليك أبوك عطوفاً) والزحشري<sup>(٧)</sup> وجماعة أجازوا الحل المؤكدة في الجملة الاسمية دون الفعلية، فإن ما بعدها يكون مفعولاً مطلقاً، والفراء<sup>(٨)</sup> والسهيلي<sup>(٩)</sup> وجماعة نفوها في الجملة الاسمية والفعلية مطلقاً، لأن الحل لا تكون إلا مهيئة لهيئة فاعل أو مفعول، وهذه تفيد الثبوت، وهي منتصبة عند الفراء على القطع، وعند السهيلي إن كان من لفظ الأول فمفعول مطلق، وإلا تؤول بالمتنقل إن لم [يكن]<sup>(١٠)</sup> من لفظه.



- (١٠) النمل ١٩/٢٧، وقامها: «لتبسم صلحكاً من قوتها».
- (١) النحل ٩٢/١٦ وقامها: «... تتخذون إيمانكم دخلاً بينكم أن تكون أمة هي أربى من أمة...».
- (٢) ينظر الكتاب ٢٥٧/١، وشرح المفصل ٦٥/٢، وشرح الرضي ٢٢٥/١، والمجمع ٣٩/٤.
- (٣) ينظر رأي الزجاج في شرح التسهيل السفر الثاني ٥٨/١، والمجمع ٤٠/٤.
- (٤) ينظر المصدر السابق، والمجمع ٤٠/٤.
- (٥) قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٥٤/١ (ويؤكد بها في بيان تعيين أو فخر، أو تعظيم، أو تصاغر، أو تحقير، أو وعيد خبر جملة جزأها معرفتنا جامدان جهوداً محضاً، وعاملها (أحق) أو نحوه مضمراً بعدها لا الخبر مؤولاً بمسمى خلافاً للزجاج، ولا المبتدأ مضمناً تنبيهاً خلافاً للزجاج، ولا المبتدأ مضمناً تنبيهاً خلافاً لابن خروف) وما نقله الرضي عن ابن مالك يخالف لما ذكر في شرح التسهيل.
- (٦) ينظر شرح الرضي ٢٢٥/١.
- (٧) ينظر رأي الزحشري في المفصل ٦٣.
- (٨) ينظر رأي الفراء في معاني القرآن للفراء ٢٠٠/١، ومجمع الهوامع ٣٩/٤.
- (٩) ينظر رأي السهيلي في المصدر السابق مع الهوامع.
- (١٠) زيادة يقتضيها السياق.



## التمييز

قوله: (التمييز) يقال فيه التمييز والتبيين والتفسير<sup>(١)</sup>، ومعناها واحد، وهو ثاني المفاعيل المشبهة، وله شبه عام من حيث إنه فضلة، وخاص من حيث إنه مشبه بالفعل به في أنه مقدر بـ(من) وحقيقته.

قوله: (ما يرفع الإبهام) جنس للحد يتناول التمييز والصفة والحال وغيرها. قوله: (المستقر)<sup>(٢)</sup> خرجت صفة المشترك نحو: (أبصرت عيناً جارية)، فإنها وقعت إبهاماً عن الذات لكنه غير مستقر من حيث إنها بأوضاع مختلفة، فقولك: عين للماء وللمبصرة وللميزان، هذه أوضاع مختلفة لا إبهام في كل واحد منها في أصل اللغة، وإنما وقع الإبهام على السامع لحصول الاشتراك بخلاف قولك: عشرون، ورطل، فإنها موضوعات لكل عدد ولكل موزون بوضع واحد فالإبهام مستقر.

(١) قال المصنف في شرحه ٤٢: التمييز (ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة). وقال ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٨٩١: التمييز والتبيين والتفسير والميز والمبين والمفسر أسماء للنكرة الرافعة للإبهام.... وينظر للتفصيل شرح المفصل ٧٠/٢، وشرح الرضي ٢١٦١، وشرح المصنف ٤٢، وممع الهوامع ٦٢/٤ وما بعدها.

(٢) قل الرضي: معنى المستقر في اللغة الثابت، ورب علّوض ثابت لازم، والإبهام في المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة ينتفي الإبهام في المشترك ينظر الرضي ٢١٦١.

قوله: (عن ذات) خرجت الحبل فإنها عن هيئة الفاعل، ورجع القهقري فإنه يقع عن هيئة الفعل<sup>(١)</sup>.

قوله: (مذكورة أو مقدرة) تقسيم بعد تمام الحد للتمييز وقد اعترض حله، فإن (ما) جنس للحد، وبأنها تستعمل على الاسم والفعل والحرف، وبالصفة نحو (رأيت رجلاً أحمر) و(رأيت هذا الرجل) فإنه رفع إبهاماً مستقراً عن ذات لا عن صفة، قل ركن الدين: <sup>(٢)</sup> لا يرد عليه (رأيت هذا الرجل) لأنه معرفة، والتمييز نكرة، وللمعترض أن يقول: عبارته أدت إلى هذا، وزاد لجم الدين: <sup>(٣)</sup> عطف البيان نحو (جاءني العالم زيد) والبلد من الضمير الغائب نحو (مررت به زيد) وقد اختلف في عامل التمييز<sup>(٤)</sup>، فلما تميز الجملة، فمذهب سيويه<sup>(٥)</sup> والمبرد<sup>(٦)</sup> والزجاج<sup>(٧)</sup> إنه الفعل، أو ما اشتق منه، قل بعضهم: إن العامل الجملة كلها على التشبيه بالمفعول، وأما تمييز المفرد فقال صاحب التخمير: <sup>(٨)</sup> ينزع الجار في المفرد والجملة مطلقاً، وضعف بأن نزع الجار لا ينصب إلا حيث يكون الفعل متعدياً بحرف جر، فإذا حذف الحرف وصل الفعل بنفسه إلى المفعول، وقل الأكثرون العامل فيه ما قبله، تشبيهاً له باسم الفاعل (فعمشرون درهماً)

(١) ينظر شرح المصنف ٤٢: (قل الرضي في ٢١٦/١ يشمل النوعين: التمييز عن المفرد والتمييز عن نسبة).

(٢) ينظر الوافية في شرح الكافية ١٢٨.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢١٦/١.

(٤) ينظر شرح الرضي ٢٢٢/١، وشرح المفصل ٧٤/٢، وينظر الإنصاف ٨٢/٢ المسألة رقم ١٢٠.

(٥) ينظر الكتاب ١١٧/٢ وما بعدها.

(٦) ينظر المقتضب ٣٢٠/٢، ٣٣٦/٤.

(٧) ينظر الجمع ٦٩/٤.

(٨) ينظر التخمير ٤٤٩/١.

مثل: (ضاربون زيداً) و(منوان سحناً) مثل (ضاربان زيداً) ورطل مثل (ضربت زيداً) و(ضارب زيداً) وقل طاهر<sup>(١)</sup> ما تضمنه معنى [و٥٦] العدد من الإبهام المقتضي له كاقترضه اسم الفاعل لمفعوله.

قوله: (فالأول) يعني الذات المذكورة. قوله: (عن مفرد) عن في قوله (عن مفرد). وفي قوله: (والثاني عن نسبة) يحتمل أمرين.

أحدهما: أنها تأتي فيما كان بعدها مصدر لما قبله وسبب له.

تقول: (فعلت هذا عن أمرك)<sup>(٢)</sup> و(كسوته عن العربي) أي بسببه، وكذلك مصدرًا لما قبله وسبباً له انتصب عن المفرد وعن الجملة، أي بسببهما.

الثاني: أنهما بمعنى (بعْد) كقوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾<sup>(٣)</sup> وكذلك تقول: انتصب بعد مفرد وبعد جملة، والأولى أولى.

قوله: (مقدار غالباً) يعني أن الذات المذكورة لا تكون إلا عن مفرد مقدار قوله: (غالباً) يحترز من نحو (خاتم حديداً) وهو كل نوع أضيف إلى جنسه، فإنه من الذات المذكورة المفردة، لكنه غير مقدار، والمراد بالمقدار ما كان له قدر معروف<sup>(٤)</sup> كقولك (عشرون درهماً) وكذلك (عندي خاتم حديداً) إذا أردت أن الذي معك من الحديد مقدار خاتم، وأما إذا أردت أن الخاتم من جنس الحديد فإنه غير مقدار، والمقدار يكون أحد أربعة

(١) ينظر شرح المقلمة المحسبة ٣٩ - ٣٣٠.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢١٧/١، والعبارة منقولة عن الرضي بتصريف.

(٣) الانشقاق ١٩/٨٤.

(٤) ينظر شرح الرضي ٢١٧/١.

أشياء، إما معدداً نحو (عشرون درهماً) أو مقدراً به نحو: (عليه شعر كلبين ذئبا) وإما مكيلاً نحو: (قفيز برأ) و(أردب قمحاً) أو مقدراً به، ﴿ملء الأرض ذهباً﴾<sup>(١)</sup> وإما موزوناً نحو (رطل زيتاً) و(منوان سمناً) أو مقدراً به نحو (على التمرة مثلها زبداً)<sup>(٢)</sup> وإما محسوحاً نحو (جريب لخللاً) أو مقدراً به نحو (ما في السماء موضع كف سحاباً).

قوله: (إما في عدد نحو: (عشرين درهماً) وسيأتي) يعني في أسماء العدد. قوله: (وأما في غيره)<sup>(٣)</sup> يعني في غير المحدود وهو الموزون نحو: (رطل زيتاً) و(منوان سمناً). مثل مثلاً في المفرد، ومثلاً في المشى لأجل النون والتنوين.

قوله: و(على التمرة مثلها زبداً) هذا مثال للمقدار بالوزن وتمييز مثل وغيره وما بمعناها من المقدار نحو: (جاءني مثلك رجلاً وغيرك رجلاً، وبطولك قاماً).

قوله: (للفرد إن كان جنساً)<sup>(٤)</sup> يعني يفرد التمييز في الذات المذكورة إذا كان جنساً في حال التثنية والجمع فنقول: (عندي أرطل عسلاً) و(بربك ماء) و(غرامة حباً) و(جريب لخللاً) ولا نقول: أعسلاً ولا مياهاً.

(١) آل عمران ٩١/٣ وتعلمها: ﴿فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً ولو افترقوا﴾.

(٢) ينظر شرح المفصل ٧٠/٢ وما بعدها، وشرح المصنف ٤٢.

(٣) قل الرضي في شرحه ٢١٨/١: أي في غير العدد وليس مراعاة بقوله: رطل زيتاً ومنوان سمناً ومثلها زبداً - بيان أنواع المقادير بل بيان ما يتم به الاسم المفرد كأنه يتم في أربعة أشياء: إما بنون الجمع كمشرين، وإما بالتنوين وهو إما ظاهر كما في (رطل زيتاً) أو مقدر كما في (خمسة عشر) وفي كم وإما بنون التثنية كما في (منوان سمناً)، وإما بالإضافة كما في (مثلها).

(٤) واعترضه الرضي في ٢١٩/١ وقال ليس بتقسيم حسن والحق أن يقال: إن التمييز عن الذات المذكورة إما أن يكون عن عدد أو غيره، والأول إما أن يكون جنساً أو لا.

وأما في حل الأفراد فهو لازم سواء كان جنساً أو غير جنس، والمفرد بالجنس ما هنا يطلق على القليل والكثير، كالثمر والماء والعسل والمصدر، لا ما يقابل العلم كـ (رجل وامرأة وفرس) فإنها تحجب المطابقة فيه كما تحجب في غير الجنس، وإنما وجب إفراده لأنه يدخل فيه القليل والكثير فاستغنوا بالأفراد عن الجمع لحصول الفائلة ولأنه أخف.

قوله: (إلا أن يقصد الأنواع)<sup>(١)</sup> يعني أنك إذا قصدت أجناساً مختلفة جاز لك المطابقة وعدمها، فتقول (عندي أرطال سموناً وعسولاً) إذا أردت سمن بقر وغنم ومعز وعسل أبيض، وأحمر وأزرق، قل تعالى: ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾<sup>(٢)</sup> وإن كنا صنفين نحو: أن يكون البعض سمناً، والبعض عسلاً أتى بالواو والعاطفة [ظ ٥٦] تقول عندي رطل سمناً وعسلاً، ويجوز حذف الواو، وتغليب<sup>(٣)</sup> أحدهما على الآخر.

قوله: (ويجمع في غيره) أي في غير الجنس الذي يطلق على القليل والكثير، فتقول (عندي جماعة رجالاً، وقمطراً كتباً، وقنطاراً ثوباً) وتحجب المطابقة أفراداً وتثنية وجمعاً خوفاً للبس، وقد يأتي الأفراد حيث لا لبس

(١) قل الرضي في شرحه ٢١٩/١: (والجنس إما أن يقصد به الأنواع أو لا وعلى كلا الوجهين يجب إفراد التمييز).

(٢) الكهف ١٠٣/١٨ ونماها: ﴿قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً﴾.

(٣) التغليب وهو أن يغلب أمر على أمر أي يمتزج به ويعلو عليه ويغلب عليه وهو نوع من الخطاب العربي استعمله العرب ليعبروا به عن الأكثر لينحل فيه الأقل مثل قوله تعالى: (يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين) ولم يقل مع الراكعات مع أن الخطاب لمريم ولكن قال العلماء: على سبيل التغليب لأن واقع الرجل يركعون أكثر من النساء للأعذار العارضة هن.... ينظر اللسان مائة (غلب) ٣٢٧٩/٥.

نحو: ﴿فَلْيَنْظُرِ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾<sup>(١)</sup>.

قوله: (ثم إن كان بتنوين<sup>(٢)</sup>، أو نون تشية، جازت الإضافة) تميز المقدار يأتي بعد تمام الاسم، ومعنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا تمكن الإضافة معها، لأن الاسم مستحيل إضافته مع التنوين والنونين ومع الإضافة، لأن المضاف لا تصح إضافته.

ثانياً مع بقاءه مضافاً، فبمثابة الفعل إذا تم بفاعله، لأنها في آخر الاسم<sup>(٣)</sup> كما أن الفاعل عقيب الفعل، والتمام بنون التشية نحو (منوان سحناً) والتنوين نحو (رطلُ زيتاً) وبالإضافة نحو (على التمرة مثلها زيداً) وعلى بالنون الشبيهة بنون الجمع نحو (عشرون درهماً) وبالتركيب نحو (أحد عشر درهماً) فما كان بالإضافة، أو بالنون الشبيهة بنون الجمع، أو بالركب لم تجز إضافته إلى التمييز... أما المركب فلأنه يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد، وذلك مستثقل، وأما الإضافة فلأنك إذا أضفت في (على التمرة مثلها زيداً) مع بقاء الضمير، فالضمائر لا تضاف، وإن حذفته صار مثل (زيد) والتبسي ولم يفهم منه معنى، وأما نون عشرون فإن أضفت مع بقائها، فهي كنون الجمع، ونون الجمع لا تحذف للإضافة<sup>(٤)</sup>

(١) النساء ٤/٤ وهي: ﴿وَأَتُوا النَّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ لِحُلَّةِ فَلْيَنْظُرِ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَاكْلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾.

(٢) في الكافية المحققة بالتنوين بـ (نون) أو بـ (نون) أو بـ (نون).

(٣) ينظر شرح الرضي ٢١٨/١ والعبارة من قوله: (يأتي بعد إلى قوله الاسم) منقولة عن الرضي دون إسناد.

(٤) قل الكسائي: ومن العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى التمييز نكرة ومعرفة فيقول (عشرو درهم وأربعو ثوب) ينظر الجمع ٧٧/٤.



وإن حذفها فهي من نفس الكلمة. قل ركن الدين: <sup>(١)</sup> يفهم من هذه العلة (أن عشرون) لا تصح إضافته، وقد أضافوه إلى المالك فقالوا (عشروزيد) والأولى في التوجيه، أنها إنما أضيفت الإضافة إلى التمييز لأنها بمعنى (من)، فلو أضافوه لألبس بمعنى (اللام) وهي إضافته إلى المالك، وضعفه الرائد وقال: يلزم من هذا أن لا تجوز الإضافة في (رطل زيتاً) و(منوان سمناً) لاحتمالها أن تكون بمعنى (اللام) قال: والأقرب أن يقال الإضافة بمعنى (من) قليلة، وحذف النون فيه صعوبة، لأنها كالتى هي من أصل الكلمة فانضم قلة إلى حذف ما هو كالأصل فترك <sup>(٢)</sup>، وأما (حسن وجهه) في (حسنين وجهاً) فهو عن نسبة، وكلامنا في التمييز عن المفرد، وأما ما كان تمامه بالتنوين أو نون التثنية جاز فيه الجر على الإضافة والنصب على التمييز وعلى الحال، ويتأول بالمشق، فإن قيل صاحبها نكرة، فلجواب: أنه جائز، لأنها غير صفة في الأصل، والمنع إنما يكون لأجل التباسه بالصفة والرفع على الإتيان، فقل سيويه: <sup>(٣)</sup> صفة، وقل بعضهم: بل، وضعف بأنه غير الأول، وقل بعضهم: عطف بيان، وهو أضعف، لأنه غير الأول، ولأن عطف البيان لا يكون في النكرات.

قوله: (وإلا فلا) <sup>(٤)</sup> يعني وإن لم يكن بتنوين ولا نون تثنية لم تجز الإضافة، وذلك حيث يكون مركباً، أو مضافاً أو بنون جمع، كما تقدم.

(١) ينظر الوافية في شرح الكافية ١٢٩، والعبارة منقولة بتصريف.

(٢) قل الرضي في شرحه ٢١٩/١: إنما جازت الإضافة إيثراً للتخفيف وذلك نحو (رطل زيت) (منوان سمن)، وكان عليه أن يقيد التنوين بالظاهرة، فإن ما فيه تنوين مقدرة، وهو ما بين كم الاستفهامية والجزء الثاني من أحد عشر وأخواته لا يضاف في الأغلب إلى التمييز.

(٣) ينظر الكتاب ١١٧/١، وشرح المفصل ٧٣/٢.

(٤) ينظر شرح المصنف ٤٢، وشرح الرضي ٢١٩/١ - ٢٢٠.

قوله: (وعن غير مقدار<sup>(١)</sup> مثل: خاتم حديدًا) وكذلك (ثوب خزانًا) و(باب ساجًا) وهذا من المفرد الذي احترز عنه بقوله: (غالبًا) هذا إذا أردت الخاتم نوع من جنس الحديد والثوب نوع من جنس الخرز، والباب نوع من جنس الساج، وأما إذا قصدت أن الخاتم الذي عندك هو الحديد كله، والثوب هو الخرز كله، والباب هو الساج كله، كان من المقدار كـ(عشرون درهماً).

قوله: (والخفض أكثر) يعني من النصب، وإنما كان أكثر لأنه غير مقدار، والإضافة مستقيمة لأنها إضافة نوع إلى جنس فلذا استقامت فهي أصل الباب. قال نجم الدين: <sup>(٢)</sup> إن لم يتغير اسم جنس فلجر لازم [و٥٧] مثل (قطعة حديد) ولا يجوز نصبه، وإن غير نحو: (خاتم حديد) جاز فيه الوجوه الثلاثة كـ(رطل زيتًا) وقد حصر بعضهم غير المقدر في ما جاء بعد (كم، وكثير، وكذا، ونعم، وحبذا، وبش، وفعل التعجب وحسن وحسنت، وساء وساءت، وكفى وأفعل التفضيل وحسبك ورُبّه، وباله رجلاً، وناهيك رجلاً) و(لله دره فارساً) و(يا طيبها ليلة) و(ويحبه) و(ويله) وفصل نجم الدين فقال: <sup>(٣)</sup> أما نعم وبش وحبذا وساء، فلا ريب في أنه تمييز مفرد لا تبين لضميرها، وما عداها فإن لم يكن مضافاً أو كان مضافاً

(١) قال الرضي في شرحه ٢١٧/١ (وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله ويكون بحيث يصح إطلاق الأصل عليه مثل خاتم حديدًا وباب ساجًا، وثوب خزانًا والخفض في هذا أكثر منه في المقادير، وذلك لأن المقدار مبهم محتاج إلى محيز، ونصب المميز نص على كونه محيزاً وهو الأصل في التمييز، بخلاف الجر فإنه علم الإضافة.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢١٨/١.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢١٨/١ - ٢١٩.

إلى ضمير غير عائد إلى مذكور فما بعده تمييز مفرد، وإن كان مضافاً إلى ظاهر، أو ضمير يفسره ظاهر قبله، نحو (لله زيد فارساً) أو (زيد لله دره فارساً) فهو من التمييز عن الجملة الحاصل عن الإضافة.

قوله: (والثاني عن نسبة<sup>(١)</sup> في جملة) يعني الذات المقدرة وهو تمييز الجملة، ومراده بالنسبة أن التمييز في هذا القسم حاصل عن نسبة متعلقة بمذكور، لأن قولك (طاب زيد) لا إبهام في واحد منهما، وإنما الإبهام نشأ عن نسبته إلى أمر يتعلق بزيد فاحتيج إلى تفسير ذلك الإبهام<sup>(٢)</sup>، فقل: (طاب زيد نفساً) أو (قلباً) أو (خاطراً) تميزه بما تشاء من الإبهام بخلاف قولك عشرون درهماً، فإن الإبهام حاصل عن الذات المذكورة، فالجملة نحو: (طاب زيد نفساً) و«اشتعل الرأس شيباً»<sup>(٣)</sup> والمضاهي الفعلية والمضاهي لها. قل الإمام يحيى بن حمزة: «<sup>(٤)</sup> وهو الإضافة نحو (يعجبني طيبة أبا وأبوة) وضعف الشيخ<sup>(٥)</sup> جعله قسمًا ثالثاً. قل الوالد في البرود: المضاهي قولك (زيد طيب أبا وأبوة وداراً وعلماً) وإنما كان مضاهياً

(١) فالتمييز في هذا القسم عن نسبة يقصد بها إلى أمر يتعلق بالمذكور ثم يميز بعد ذلك، فلو لا ذلك لم يكن ثم ما يحتاج تفسيره للإبهام إلى تمييز، لأن قولك طاب زيد لا إبهام في واحد منهما، وإنما الإبهام نشأ من نسبة الطيب إلى أمر يتعلق بزيد فاحتيج إلى تفسيره للإبهام) ينظر شرح المصنف ٤٢، وقد نقل الشارح جزءاً من عبارة الشيخ دون إسناد.

(٢) هذه العبارة منقولة من شرح المصنف ٤٢.

(٣) مريم ٤/١٩ وتماهيا: «قل رب إني ومن العظم منى واشتعل الرأس شيباً ولم أكن بدعائك رب شقياً».

(٤) ينظر رأي الإمام يحيى بن حمزة في الأزهار الصافية ٤١٦.

(٥) قل المصنف في شرحه ٤٢: (لأنها أمكنت إضافته وكما يرفع الإبهام بالنصب يرفع بالإضافة فجاز الوجهان لاستواء دلالتهم على الفرض المقصود. وإلا فلا أي وإلا يكسّن تنوين أو نون تثنية فلا يجوز الإضافة وذلك لتعذرهما).

للجملة ولم يكن جملة، لأن الإبهام نشأ من نسبة الصفة إلى الضمير، وليست الصفة مع ضميرها جملة، بل هي مفرد معه، وإنما شابها الجملة من حيث إن فيها مسنداً ومسنداً إليه، وقل لحجم الدين: <sup>(١)</sup> المضاهي ما شابه الجملة، والمشابه اسم الفاعل نحو: (زيد متفتق شحماً) واسم المفعول نحو (زيد متفتق شحماً) و(الأرض مفجرة عيوناً) والصفة المشبهة نحو (زيد حسن وجهاً) وأفعل التفضيل نحو: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفْراً﴾ <sup>(٢)</sup>، و﴿خَيْرٌ مُنْقَرّاً﴾ <sup>(٣)</sup>، والمصدر نحو (يعجبني طيبه أباً) وكذلك ما كان فيه معنى الفعل نحو (حسبك بزيد رجلاً) و(يا لزيد فارساً) و(ويلم زيد رجلاً) وقد دخل.

قوله: (أو إضافة في شبه الجملة) وإنما كثر الأمثلة، لأن في كل واحدة منها فائدة فـ (طاب زيد نفساً) مثل الجملة (وزيد طيب أباً) مثل لما يصح جعله لمن انتصب عنه من المضاهي وهو غير جنس، و(أبوة) جنس (داراً) لما يصح جعله لما انتصب عنه وهو غير جنس (وأبوة) جنس، و(علماً) لما هو جنس.

قوله: (أو في إضافة مثل: يعجبني طيبه أباً، وأبوة وداراً وعلماً) <sup>(٤)</sup> والله دره فارساً وإن كان قد دخل في جملة الإضافة لاحتماله الحل.

(١) ينظر شرح الرضي ٢٢٠/٨.

(٢) الكهف ٣٤/٨ وهي: ﴿وَكُنَّا لَهُ عَمْرَ فَعَلَّ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفْراً﴾.

(٣) الفرقان ٢٤/٢٥، وهي بضمها: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرّاً وَأَحْسَنُ مَقِيلاً﴾.

(٤) قال الرضي في شرحه ٢٢٠/٨، تفصيل للتمييز الكائن عن النسبة وذلك أن يقل: إما أن يكون نفس ما انتصب عنه لا غير نحو (كفى زيد رجلاً).

قوله: (ثم إن كان اسماً يصح جعله لما انتصب عنه، جاز أن يكون له ولتعلقه، وإلا فهو لتعلقه)<sup>(١)</sup> يعني إن كان التمييز اسماً، ويحترز من الصفة، قوله: (يصح جعله لما انتصب عنه) يحترز عما يجب جعله لما انتصب عنه، نحو (طاب زيد نفساً) و(كفى زيد رجلاً) فإن النفس والرجل يجب أن يرجعا إلى زيد ولا يصح أن يرجعا إلى متعلقه، وقد جعل هذا اعتراضاً على المصنف<sup>(٢)</sup> بأن قيل: هذا مما يصح جعله لما انتصب عنه [ظ ٥٧] ولم يحز أن يكون لتعلقه، فالعموم غير مستقيم.

قوله: (جاز أن يكون له ولتعلقه) يعني أنك إذا قلت (طاب زيد أباً) فإن (أباً) يصح أن يكون لما انتصب عنه، وهو زيد، ويصح أن يكون أباً لزيد.

قوله: (وإلا فهو لتعلقه) يعني إن لم يصح أن يجعله غير ما انتصب عنه، نحو (طاب زيد داراً) فإن داراً لا يصح أن يكون زيداً بل متعلقة به<sup>(٣)</sup>.

قوله: (فيطابق ليهما ما قصد) يعني في التمييز الذي جعلته لما انتصب عنه، والتمييز الذي جعلته لتعلقه<sup>(٤)</sup>، والمراد بالمطابقة في الإفراد والتثنية والجمع، فنقول لما يصح جعله لما انتصب عنه، إذا أردت أن زيداً هو الأب (طاب زيد أباً) (طاب الزيدان أبوين) (طاب الزيدون آباء)<sup>(٥)</sup>

(١) ينظر شرح الرضي ٢٢٠/١، وشرح المصنف ٤٣.

(٢) وقد اعترض على المصنف الرضي في شرحه في ٢٢٠/١ - ٢٢١.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٢١/١.

(٤) هذه العبارة منقولة عن الرضي في ٢٢١/١ دون أن يسندها الشارح إليه....

(٥) ينظر شرح الرضي ٢٢١/١.



فأما قوله ﴿وَحَسَنَ أَوْلَئِكَ رَفِيقًا﴾<sup>(١)</sup> فقيل: على حذف مضاف، أي (حسن رفيق أولئك) وقيل رفيق كعدو وصديق يطلق على المفرد والجمع، وإن أردت أن زيدا غير الأب، بل (أبوة) طابقت ما قصدت، فينفرد ويشئ ويجمع فتقول (طاب زيد أباً) (طاب زيد أبوين) (طاب زيد آباء) إذا أردت جهات الأبوة، وتعمكس فتقول (طاب زيد أباً) (طاب الزيدان أبوين) (طاب الزيدون آباء)، إذا كان أبوهم واحداً ويطابق فتقول: (طاب زيد أباً) و(طاب الزيدان أبوين) و(طاب الزيدون آباء) إذا أردت آباء متعلقة بتعدادهم و(طاب زيد نفساً)<sup>(٢)</sup> والزيدان نفسين، والزيدون نفوساً إلا أنك فيما لا لبس يجوز لك الإفراد، قل لجم الدين: بل الإفراد أولى<sup>(٣)</sup>، قال تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكَلُوهُ﴾<sup>(٤)</sup> والذي لم تعلقه يطابق ما قصدت، فإذا أردت أن له داراً وحده، قلت: طاب زيدا داراً، وإن كانت له ولغيره قلت: (طاب الزيدان أو الزيدون داراً) وإن كانت له دور، قلت: (طاب زيد دوراً) وإن كن بعددهم، قلت (طاب الزيدان دارين، والزيدون دوراً) تطابق ما قصدت.

قوله: (إلا أن يكون جنساً) يعني التمييز، مثل (طاب زيد علماً)، فإنها لا تحجب المطابقة، بل تقول (طاب زيد علماً، والزيدان علماً والزيدون

(١) النساء ٦٩/٤ وهي: (ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً).

(٢) ينظر شرح ٢٢٧/١، وشرح المصنف ٤٣.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٢٢/١ قل: فالإفراد أولى وعدم المطابقة نحو: (هم حسنون وجهاً وطيبون عريضا ويجوز وجوهاً وأعراساً).

(٤) النساء ٤/٤.



قوله: (إلا أن يقصد الأنواع) يعني فإنها تشي وتجمع بحسب الأنواع، تقول: (طاب زيدٌ علوماً، وعلمين، وطاب الزيدان علوماً، وطاب الزيدون علوماً) إذا قصدت سائر أنواع العلوم<sup>(٢)</sup>، من الفقه والنحو واللغة والأصول، والاستثناء الأول متصل، والثاني يحتمل الاتصال والانقطاع لأن المطابقة بين مختلفين.

قوله: (وإن كان صفة، كانت له وطبقه) يقال بفتح الطاء وكسرها، ويجوز مع فتح الطاء فتح الباء وإسكانها، يعني إن كان التمييز صفة، وهو الذي احترز عنه بقوله: (ثم إن كان اسماً كانت له) ووجبت مطابقتها له فتقول: (لله دره فارساً) (لله درهما فارسين) (لله درهم فوارس)<sup>(٣)</sup>.

قوله: (واحتملت الحال) يعني الصفة، وهي فارساً، ولكن التمييز أولى، لأنه أكثر في المدح من كونه غير مقيد والحال مقيد، قل الوالد والظاهر أنه أوجب المطابقة في الصفة مطلقاً على العموم، وليست إلا في: (لله دره فارساً) بعينه فقط لا يتعداه وإلا انتقض عليه بـ(طاب زيد والداً) و(طاب الخليفة أميراً) فإنه لا يجب كونها له، وكونها مطابقة، وفي قوله: (ثم إن كان اسماً يصح جعله لما انتصب عنه، ثلاثة أوهام:

أحدهما: أن اسماً لقولا حاجة إليه.

(١) ينظر شرح المصنف ٤٣، وشرح الرضي ٢٢١/٨.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٢٢/٨.

(٣) ينظر شرح المصنف ٤٣، وشرح الرضي ٢٢٢/٨.

الثاني: في قوله: يصح جعله لما انتصب عنه معترض بـ (طاب زيد نفساً) و(كفى بزيد رجلاً) فلو أسقط اللام لكان أولى فإن قل هذا [٥٨] مما يجب جعله لما انتصب عنه، قلنا: هذا دور وتعبير عن الشيء بنفسه، كأنك قلت: إن كان محو: أن يكون له، ويجوز أن يكون لمتعلقه فهو له ولمتعلقه.

الثالث: قوله: (لما انتصب عنه) يريد به زيداً، وهم لا يطلقون ذلك في المفرد إلا على ما به تمام الاسم، وهو التنوين أو النون أو الإضافة، ولا يطلقونه في الجملة إلا على الجملة كلها، لأنه ينصب عنها لا عن الفاعل، مثلاً ألا تراه يقول: هو وغيره لم يقع اللبس في الفعل وحده، ولا في الفاعل وحده، وإنما هو في النسبة إليهما، فلو قل: ثم إن كان يصح جعله تاماً انتصب عن نسب إليه جاز له ولمتعلقه غالباً، ليخرج (طاب زيد نفساً) كان أولى.

قوله: (ولا يتقدم التمييز)<sup>(١)</sup> يعني (على عامله مطلقاً) وحاصله أنه إن كان تمييز مفرد لم يجوز مطلقاً، لا نقول (درهماً عشرون) لضعف عامله، وإن كان جملة، فإن كان العامل غير متصرف أو مما لا يتقدم معموله عليه،

(١) قل ابن الحاجب في شرحه ٤٣: والأصح أن لا يتقدم على الفعل خلافاً للمعازني والمبرد وإنما امتنع تقديم التمييز عند المحققين مع الفعل لأنه في المعنى فرع عن الفاعل والفاعل لا يصح تقديمه فالفرع أجدر، والثاني أن الأصل في التمييز أن تكون موصوفات بما انتصب عنه، وإنما خولف بها لغرض الإبهام أو لا ثم التفسير ثانياً وتقديمه مما يحل بمعناه فلما كان تقديمه يتضمن إبطال معنى كونه تمييزاً لم يستقم، فلذا امتنع التقديم في الفعل فهو في غيره أجدر، وينظر شرح الرضي ٢٣٣/١ والكتاب ٢٠٤/١ - ٢٠٥.

أومأ فيه معنى الفعل، نحو: (لله دره فارساً) و(ويلم زيد رجلاً) و(ويحبه رجلاً) لم يحز مطلقاً، وإن متصرفاً لم يحز أيضاً عند الجمهور، لأن أصل تمييز الجملة الفاعل، والفاعل لا يتقدم على عامله، لأن معنى قولك (طاب زيد نفساً) ﴿وَأَثَقَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾<sup>(١)</sup> طابت نفس زيد واشتعل شيب الرأس، وقد ينوب المطاوع مناب المطاوع والعكس إذا لم يصح تأويله بالفاعل، فتقول: (تفجرت عيون الأرض) وملا الماء الإناء ﴿فَجَرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً﴾<sup>(٢)</sup> (وامتلأ الإناء ماءً) وأجاز المبرد<sup>(٣)</sup> والمأزني<sup>(٤)</sup> تقدم التمييز على عامله المتصرف، فتقول: (نفساً طاب زيد)، وقيل واشترطوا أن لا يكون الفاعل بحرف نحو: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾<sup>(٥)</sup> واحتجوا على الجواز بقوله:

[٢٤١] ..... وما كفى نفساً بالفراق تطيب<sup>(٦)</sup>

- (١) مريم ٤/١٩، وتامها: ﴿قَدْ رَبَّ إِنِّي وَمِنْ الْعَظَمِ مَنِي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً وَلَمْ أَكُنْ بِدَعَائِكَ رَبِّ شَقِيّاً﴾.
- (٢) القمر ١٢/٥٤، وتامها: ﴿وَفَجَرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ﴾.
- (٣) ينظر المقتضب ٣٧٣، والأصول ٢٣٣/١ - ٢٢٤، والجمع ٧١/٤.
- (٤) ينظر الإنصاف ٨٢٨/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٠٦/١، وشرح المصنف ٤٣، وشرح الرضي ٢٣٣/١، والجمع ٧١/٤.
- (٥) النسبة ٧٧/٤ وهي بتمامها: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾.
- (٦) عجز بيت من الطويل، وصفه:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها

وهو للمخيل السعدي في ديوانه ٢٩٠ وله وغيره، ينظر المقتضب ٣٧٣ - ٣٧٤، والأصول ٢٢٤/١، والجمل للزجاجي ٢٤٣، والخصائص ٣٨٤/٢، والإنصاف ٨٢٨/٢، وشرح المفصل ٧٣/٢ - ٧٤، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٠٦/١، وشرح الرضي ٢٠٤/١، وشرح ابن عقيل ٦٧٠/١، وجمع الهوامع ٧١/٤.

ويروى لعدة شعراء منهم: أعشى همدان، وقيس بن الملوح، وقيس بن معلان.

وأجيب بجوابات أنه شاذ، وأن الرواية نفسي وإن نفساً بمعنى شخص، وهو خبر كان، وضعفت هذه الأجوبة بوروده في غيره نحو:

[٢٤٢] أنفساً تطيب بنيل المنى

وداعي المنون ينلي جهلاً<sup>(١)</sup>

تقدم التمييز على الفاعل وحده فجاءت<sup>(٢)</sup> نقول (طاب نفساً زيد) واشتعل شيباً الرأس).



وللمخجل السعني.

والشاهد فيه قوله: (نفساً) حيث قدم التمييز على عامله المتأخر المتصرف وهو تطيب، ويروى بروايات أخرى مثل ولم تك نفسي ويفوت بها الاستشهاد.

(١) البيت من المقارب وهو لرجل من علي، ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ١٠٧/١، ومفني اللبيب ٦٠٣، وشرح شواهد مفني اللبيب ٨١٢/٢، وأوضح المسالك ٣٧٢/٢، والمقاصد النحوية ٢٤١/٣.

والشاهد فيه قوله: (أنفساً) حيث قدم التمييز على عامله وهذا قليل عند سيبويه والجمهور وقياسي عند الكسائي والمبرد.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٣٣/١.

## المستثنى

قوله: (المستثنى)<sup>(١)</sup> هذا ثالث المشبهات، وله شبه عام بالمفعول من حيث كونه فضلة، وخاص بالمفعول معه من حيث كل واحد منهما متعدد إليه الفعل بواسطة حرف، وهي الواو في المفعول معه، و(إلا) في الاستثناء.

قوله: (متصل ومنقطع) قدم قسمته على حده، لأنه لا يمكن حد قسمته معاً بحدٍّ معنوي، لأن أحدهما مخرج، والآخر غير مخرج، وإما بحد لفظي فيمكن أن يقال: المستثنى هو المذكور بعد إلا وأخواتها.

قوله: (فالم متصل هو المخرج من متعدد لفظاً أو تقديراً) يعني حد المتصل ما ذكر قوله: (المخرج) جنس عمّ المتصل والمنقطع، وقوله: (من متعدد) خرج المنقطع، لأنه لم يدخل فيه فيخرج قوله: (لفظاً أو تقديراً) تقسيم محتمل أن يرجع إلى المخرج، وأن يرجع إلى متعدد<sup>(٢)</sup>، فإن رددته إلى المخرج، فالمخرج لفظاً، مثل (قام القوم إلا زيداً) والتقدير: جاء زيد ليس إلا، وإن رددته إلى المتعدد فاللفظ نحو (عندي عشرة إلا درهماً) و(جاء

(١) للتفصيل ينظر شرح المصنف ٤٣ - ٤٤، وشرح الرضي ٢٢٤/١ - ٢٢٥، وشرح المفصل ٧٥/٢ وما بعدها، والأصول في النحو لابن السراج ٢٩٠/١ وما بعدها، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٠٢/٢ وما بعدها، والجمع ٢٤٧/٣ وما بعدها.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٢٤/١.

الرجل (إلا زيدا)، والتقدير ألفاظ العموم والمحدوف نحو (قام القوم إلا زيدا) ﴿والفصر، إن الإنسان لفي خسر، إلا الذين آمنوا﴾<sup>(١)</sup> و(ما جاء إلا زيد) أي ما جاءني أحد إلا زيدا.

قوله: (إلا وأخواتها) خرج المخرج من متعدد لا بحرف نحو (الصفة) في قولك (أكرم بني قميم العلماء) والبذل نحو: ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً﴾<sup>(٢)</sup> والشرط نحو (أكرم القوم إن دخلوا الدار) وما كان غير (إلا) وأخواتها من الحروف نحو (جاء القوم لا زيد) ولكن (زيد) ولم يجيء زيد فإنه ليس بداخل فيخرج [ظ ٥٨] سواء كان من جنس المتعدد أم لم يكن، وإلا وأخواتها عشر: خلا وعدا وما خلا وما عدا، وليس ولا يكون وحاشى، وغير وسوى، وزاد الزمخشري (سبما)<sup>(٣)</sup> وبعضهم (لما)<sup>(٤)</sup> نحو قوله تعالى: ﴿إن كل نفس لثا غافلة﴾<sup>(٥)</sup> وحكى الخليل وسيبويه<sup>(٦)</sup> أنها قد تكون بمعنى (إلا) وزاد بعضهم (بله)<sup>(٧)</sup> لأنها بمعنى (دع) فبعدها مخالف لما قبلها، وبعضهم (دون) واعلم (أن الاستثناء

(١) العصر ١/١٣ - ٢ - ٣.

(٢) آل عمران ٩٧/٣.

(٣) ينظر الفصل ٦٨، وشرحه لابن يعيش ٨٥/٢.

(٤) ومن ذهب إلى أنها أداة استثناء ابن هشام في المغني ٣٧٠ - ٣٧١ ورد على الجوهري بقوله: وفيه رد على الجوهري: إن لما بمعنى إلا غير معروف في اللغة.

(٥) الطارق ٤/٨٦، وقد قرأنا بالتشديد ابن عامر وعاصم وحمة، وقرأ الباقون بالتخفيف، ينظر فتح القدير ٤١٩/٥، وأحكام القرآن للقرطبي ٧٠٩٣/٨، والبحر المحيط ٤٤٨/٨ - ٤٤٩.

(٦) ينظر الكتاب ٣٣٦/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٩١٦/٢.

(٧) ينظر المغني ١٥٦.



المتصل مشكل باعتبار تعقله<sup>(١)</sup> لأنك إذا قلت (جاء القوم إلا زيدا) وقلت إن زيدا غير داخل في القوم، خالفت إجماع أهل العربية، وإجماعهم مقطوع به في تفاصيل العربية، وقد أطلقوا أن الاستثناء المتصل مخرج ولا إخراج إلا بعد الدخول) وإن قلت إنه داخل في القوم و(إلا) أخرجه بعد الدخول لكان المعنى جاء زيد مع القوم ولم يجيء معهم وهذا تناقض ظاهر ينبغي أن لا يرد في كلام العقلاء<sup>(٢)</sup> وقد ورد في الكتاب العزيز الاستثناء المتصل شيء كثير نحو قوله: ﴿فَلَيْتَ فِيهِمُ الْفَاسِقِينَ إِلَّا الْخَاسِرِينَ عَامًا﴾<sup>(٣)</sup> فيكون المعنى لبت الخمسين في جملة ألف لم يلبث الخمسين، تعالى الله عن مثل هذا علواً كبيراً<sup>(٤)</sup>، وقد اختلف فيه على أقوال الأول للكسائي وأكثر أهل الأصول<sup>(٥)</sup> أنه غير داخل وأن المتكلم أراد بالقوم جماعة لجنس ليس فيهم زيد، و(إلا) قرينة تدل السامع على مراد المتكلم كال تخصيص بالصفة<sup>(٦)</sup> وغيرها، وضعف بأن (عندي عشرة إلا درهماً) لأنه إذا لم يرد دخوله في عشرة كان مريداً بلفظة عشرة تسعة وهو محال،

(١) هذه العبارة منقولة عن الرضي ٢٢٤/١ - ٢٢٥ وهي من قوله: (أن الاستثناء إلى قول....

بمثل الدخول) وجملة باعتبار تعقله ليست عند الرضي كذلك وإنما هي باعتبار معقوليته).

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٢٥/١ وهي منقولة عنه دون إسناد وهي من تمام الفقرة السابقة في الهامش رقم (٧).

(٣) العنكبوت ١٤/٢٩، وهي: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ الطُّوفَانُ وَهُمْ ظَالِمُونَ﴾.

(٤) ينظر شرح الرضي ٢٢٥/١، وشرح المصنف ٤٤، والعبارة منقولة عن الرضي ٢٢٥/١.

(٥) ينظر إرشاد الفحول للشوكاني (٢٥٠) وما بعدها.

(٦) ينظر المصدر السابق ٣٦١.

وبأن الإجماع: أن الاستثناء المتصل مخرج ولا إخراج إلا بعد الدخول<sup>(١)</sup>.  
وقال الباقلاني<sup>(٢)</sup> (إنه غير داخل لكن الاستثناء والمستثنى منه وآلة  
الاستثناء بمنزلة اسم واحد، فقولك (عندي عشرة إلا درهم) بمنزلة عندي  
له تسعة، ولها اسمان مفرد ومركب، وضعف بالإجماع، وبأنه لم يعهد  
التركيب من ثلاث كلمات وبأننا نقطع أن المتكلم بالعشرة عرف مدلولها  
الذي هو خمستان، و(إلا) مفيضة للاستثناء (واحداً) وهو المخرج، وتسعة لا  
تدل على شيء من هذه المعاني الثلاثة) الثاني: للمصنف<sup>(٣)</sup> أن المستثنى  
منه وهو عشرة مثلاً مراد به الجميع من مسماه بالنظر إلى الأفراد من غير  
حكم بالاستثناء، فلخرج منه المستثنى على التحقيق، ثم حكم بالإسناد بعد  
تقدير الإخراج فلم يسند إلا إلى تسعة، وحاصل كلامه: أنه لا تناقض لأن  
دخول المستثنى في المستثنى منه وخروجه بهلاً وأخواتها إنما كان قبل  
الإسناد ثم حكم بالإسناد بعد ذلك، فقولك: (جاء القوم إلا زيداً) بمنزلة  
القوم المخرج منهم زيد، جاؤني العشرة المخرج منها واحد له علي،  
وضعف بأننا لا نجد خرقاً في الإسناد قبل الإخراج وبعده، فكيف ؟ فقل:  
حكم عليه في عندي عشرة بالإسناد بخلاف (عندي عشرة إلا درهماً) فإنه

(١) ينظر شرح المصنف ٤٤، وشرح الرضي ٢٢٥/١.

(٢) ينظر رأي الباقلاني في شرح الرضي ٢٢٥/١، وعبارة الشارح منقولة عن الرضي، وفي الرضي  
الرأي ليس للباقلاني الأشعري متوفى سنة ٤١٧هـ وإنما هو للفاضل عبد الجبار أحمد  
المشهور بشيخ المعتزلة في أواخر القرن الرابع وأوائل القرن الخامس توفي ٤٦٥هـ وقد أصّل  
للمعتزلة ويعتبر ما كتبه مصدراً رئيساً من مصادر الفكر المعتزلي. لكن الشوكاني نقل رأي  
أبي بكر الباقلاني في المسألة، ينظر إرشاد الفحول ٢٤٩.

(٣) ينظر شرح المصنف ٤٤.

لا يحكم عليه بالإسناد إلا بعد الحكم بالإخراج<sup>(١)</sup>.

الثالث: لأكثر النحلة والزيدية<sup>(٢)</sup> وبعض المعتزلة<sup>(٣)</sup> أن المستثنى داخل في المستثنى منه حقيقة وحكماً<sup>(٤)</sup>، فإذا قلت (قام القوم إلا زيداً) و(عندي عشرة إلا درهماً) فقد أردت في القوم زيد وفي العشرة خمسة وخمسة، والإستثناء تخصيص بعد العموم بمنزلة التخصيص بالصفة<sup>(٥)</sup> والشرط<sup>(٦)</sup> والغاية<sup>(٧)</sup> وغيرها من التخصيصات المتصلة، ولا يلزم التناقض

(١) ينظر شرح المصنف ٤٤.

(٢) الزيدية: فرقة إسلامية أسسها الإمام زيد بن علي بن الحسين في بداية القرن الثاني الهجري وقتل في عهد هشام بن عبد الملك ١٢٢هـ وهي تقول بجواز إمارة المفضول مع وجود الأفضل منه، ويقولون إمارة الشيخين أبي بكر وعمر وأصول الزيدية لا تختلف كثيراً عن أصول المعتزلة وحكم الزيدية اليمن حتى نهاية القرن الرابع عشر الهجري.

ينظر شرح العقيدة الطحاوية، والفرق بين الفرق ٢٢، والملل والنحل للشهرستاني ٣٢٨.

(٣) المعتزلة: فرقة إسلامية أسسها وأصل بن عطاء في بداية القرن الثاني الهجري ويسمون القدرية لأنهم ينفون القدر، والمعتلة لأنهم عطلوا بعض الصفات، وقالوا بخلق القرآن، ويسمون أنفسهم أهل العدل والتوحيد لأنهم يعتبرونه أساس عقيدتهم ويقولون بأن مرتكب الكبيرة منزلة بين المنزلتين لا هو مؤمن ولا هو كافر ويقولون بأن الإيمان قول وعمل فالؤمن خرج من الإيمان بعمله ولم يخرج بقوله ودخل بالكفر بعمله ولم يدخل بقوله لذا يقولون مخلوقه في النار إذا لم يتب، ولكن فكرته أقل من ذممة الكفار. وينظر الملل والنحل للشهرستاني ٣٢٨ وما بعدها، وشرح العقيدة الطحاوية ٧٩٢/٢ والمعتزلة قد أثرت بجميع الفرق الإسلامية مما اضطر هذه الفرق دراسة الفلسفة وعلم الكلام للرد على المعتزلة وعلى غيرهم من الفلاسفة.

(٤) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٩٤٧/٢.

(٥) التخصيص بالصفة، قل الشوكاني في إرشاد الفحول ٣٦١: وهي كالاستثناء إذا وقعت بعد متعلق والمراد بالصفة هنا هي المعنوية.

(٦) التخصيص بالشرط وهو ما يتوقف عليه الوجود ولا يدخل له في التأثير والإفضاء، وينقسم إلى أربعة أقسام: عقلي وشرعي ولغوي وعلمي. ينظر إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول ٢٦٠.

(٧) التخصيص بالغاية وهي: نهاية الشيء المقتضية لثبوت الحكم قبلها وانتفائه بعدها ولها لفظان وهما (حتى) و (إلى) ينظر إرشاد الفحول ٣٦١.

والتكذيب في كلام الله ورسوله كما قيل والكلام الفصيح، لأن غرض المتكلم إخراج ما يخرج في قصده وإرادته قبل تمام الكلام، وإنما يلزم التناقض لو كان القيام منسوباً إلى القوم فقط دون [٥٩] زيد وليس كذلك، بل هو منسوب إلى القوم مع قولك (إلا زيدا) والفائدة في الإتيان بالاستثناء تمكين المعنى في النفس كالتأكيد والبذل<sup>(١)</sup>، والزيادات والتكرير، وغير ذلك من التفنن في الفصاحة، كالحقيقة<sup>(٢)</sup> والجاز<sup>(٣)</sup> والاستعارة<sup>(٤)</sup>، وهذا الاستثناء اتفق في جوازه فيما دون النصف، نقول: (عندي عشرة إلا أربعة) أو لا ثلاثة أو لا اثنين أو لا واحد، أما النصف فما فوقه فمنعه أكثر البصريين<sup>(٥)</sup>، وأجازه بعضهم ما لم يكن مستغرقاً، لا نقول (عندي عشرة إلا عشرة) ويجوز دون (عندي عشرة إلا تسعة) وأما المساوي، والأكثر من المساوي فلا يجوز، وأجازه بعضهم محتجاً بقوله

(١) وقال الرضي في ٢٢٥/١: وقال آخرون وهو الصحيح المنفع عنه الإشكالات كلها ما قروا منه وما لزمهم أن المستثنى داخل في المستثنى منه واليهي بذلك البعض داخل في المبدل منه، والتناقض بمجيء زيد وانتفاء مجيئه في جله القوم إلا زيدا غير لازم، وإنما يلزم ذلك لو كان الهمي منسوباً إلى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب إلى القوم مع قولك إلا زيدا كما أن نسبة الفعل في نحو جلاني غلام زيد إلى الجزأين معاً.... فإنه يعرب الجزء الأول بما يستحقه المفرد إذا وقع منسوباً إليه في مثل ذلك الموقع وبقي أجزاء النسب إليه يجر إن استحق الجر كالضاف إليه، ويتبع إن استحق التبعية كما في التوابع.

(٢) الحقيقة قل الشوكاني في إرشاد الفحول ٤٨: إنها اللفظ المستعمل فيما وضع له فيشمل هذا الوضع اللغوي والشرعي والعرفي والاصطلاحي وزاد جماعة في هذا الحد قيدا وهو قولهم (في اصطلاح التخاطب).

(٣) الجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي، ينظر المصدر السابق.

(٤) الاستعارة: تشبيه بليغ حذف أحد طرفيه وهي مكنية وتصريحية وتمثيلية وغيرها.

(٥) ينظر رأي البصريين في شرح التسهيل السفر الأول ٩٤/٢.

تعالى: ﴿إِنْ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ ارْتَبَكَ مِنْ الْقَاوِينَ﴾<sup>(١)</sup> والفاوون أضعاف المهتدين.

قوله: (والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج)<sup>(٢)</sup> يحترز من المتصل، فإنه مذكور بعدها لكنه غير مخرج. قوله (بعدها) الضمير إن أراد به فهو توهم أن المنقطع لا يكون إلا بعدها وقد يكون بعد (غير) وبعد (سوى) نحو:

[٢٤٣] لم ألف بالدار فا نطق سوى طلل<sup>(٣)</sup>

وإن أراد به (إلا) وأخواتها فليس بمستقيم لأنه لا يقع بعد (خلا) و(عدا) و(ما خلا) و(ما عدا) و(ليس) و(لا يكون) و(حاشا) قوله:

[٢٤٤] ..... ولا خلا الجن بها أنسي<sup>(٤)</sup>

(١) الحجر ٤٢/١٥.

(٢) قل الرضي في ٢٢٤/١: ثم نقول كَوْن المتصل داخلاً في متعلد لفظاً وتقديراً من شرط لا من تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جلده في القوم إلا حصاراً لمخالفة الحمار القوم في الجهيء.

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزة:

قد كان يعفو وما بالعهد من قدم

وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٩٧٢/٢، والمقاصد النحوية ١١٩٣، وجمع الهوامع ٢٠٢/١.

والشاهد فيه قوله: (سوى طلل) حيث جاء بعد سوى استثناء منقطع كما يأتي بعد (إلا).  
(٤) قطعة بيت من الرجز وهو للعجاج بن رؤبة كما في ديوانه ٦٨، وينظر الأصول ٣٠٥/١، والمصنف ٦٢/٣، وأمثالي ابن القلي ٢٥١/١، وسمط اللالي ٥٥٦، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٤٦/٢، وشرح الرضي ٢٢٨/١، وجمع الهوامع ٣٦١/٣، والخزانة ٣٦٧/٣ - ٣٦٢. ويروى طوئي كما في أمالي القلي، وزاد اللحياني ما بها طوئي، وتمام الرجز: وبلدة ليس بها طووي

والشاهد فيه قوله: (ولا خلا الجن بها أنسي) وفيه جواز تقديم المستثنى والأصل كما ذهب إليه البصريون (ولا أنسي ما خلا الجن) وهذا شذو كما ذكره الشارح.



وقد اختلف في عامل الاستثناء، فقل بعض الكوفيين: <sup>(١)</sup> (معنوي وهو المخالفة والأكثر أنه لفظي) فقل المبرد <sup>(٢)</sup> والزجاج <sup>(٣)</sup> العامل (إلا) لقيام معنى الاستثناء بها، ومعناها استثنى وقل الكسائي: <sup>(٤)</sup> وهو منصوب بأن المفتوحة مقدرة بعد إلا محذوفة الخبر تقديره: قام القوم إلا أن زيدا لم يقم، وقل الفراء: <sup>(٥)</sup> إلا مركبة من (أن) و(لا) العاطفة أصله قام القوم أن زيدا لا قام، فحذفوا الخبر وقدموا (إلا) على (زيد) إلى جانب أن وحذفت النون الثانية من (أن) وأدغمت الأولى في لام (لا) فإذا انتصب الاسم بعدها فبـ(أن) وإذا اتبع ما قبلها في الإعراب فبـ(لا)، وذهب الجمهور <sup>(٦)</sup> إلى أن العامل ما قبل (إلا) بواسطتها مطلقاً سواء كان فعلاً أو معنًى أولاً نحو: (القوم إخوتك إلا زيدا) وقد قيل: إن هذا المثل في معنى الفعل، أي منسوب إليك بالأخوة، وقيل: العامل ما قبلها فقط لأنه قد نصب (غير) أو (ليس) إلا صفة، وأما المنقطع فـ(إلا) فيه بمعنى (لكن) التي للاستدراك، وقل سيبويه: <sup>(٧)</sup> إنه منتصب بما ينتصب به المتصل و(لكن) المقدرة فيه كـ(لكن) العاطفة، وإن لم تكن حرف عطف. وقل المتأخرون (لكن) هي

(١) ينظر شرح المفصل ٧٧/٢، وشرح الرضي ٢٢٦/١.

(٢) ينظر المقتضب ٣٨٩/٤ - ٣٩٠، والإنصاف ٢١٦/١.

(٣) ينظر شرح المفصل ٧٧/٢، وشرح الرضي ٢٢٦/١.

(٤) ينظر شرح الرضي ٢٢٦/١ وفيه رأي الكسائي وينظر شرح المفصل ٧٧/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٤٢/٢.

(٥) ينظر شرح الرضي ٢٢٦/١ وفيه رأي الفراء، وشرح المفصل ٧٧/٢، والأصول في النحو ٣٠٠/١، والجنى ٥١٧، وينظر الإنصاف ٢٦١/١ وما بعدها مسألة ٣٤ القول في العامل في المستثنى نصب وآراء النحويين في ذلك.

(٦) ينظر شرح الرضي ٢٢٦/١.

(٧) ينظر الكتاب ٣٥٠/٢ في قوله: هذا باب ما لا يكون إلى على معنى لكن.



الناصفة بنفسها. وقال الكوفيون: <sup>(١)</sup> إن (إلا) في المنقطع بمعنى (سوى) وانتصاب المستثنى بعدها كاتصافه في المتصل.

قوله: (وهو منصوب) شرع في تبين إعراب المستثنى وهو ينقسم إلى منصوب ومبطل ومجرور ومعرّب على حسب العوامل، وقدم المنصوب لأنه في باب المنصوبات، وهو في أربعة مواضع:

الأول قوله: (إذا كان بعد إلا غير الصفة) <sup>(٢)</sup> يحترز من (إلا) التي تقع صفة، فإنه يكون تابعاً لا منصوباً.

قوله: (في كلام موجب) يحترز من غير الموجب فسيأتي حكمه والموجب: <sup>(٣)</sup> ما ليس فيه نفي في المعنى ولا نهي ولا استفهام. مثاله: (قام القوم إلا زيداً) و(ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيداً) لأنه وإن كان منفياً في اللفظ فهو مثبت في المعنى لأن (إلا) قلبت معنى النفي إلى الإثبات فصار معناه (أكل كل أحد الخبز إلا زيداً) وإنما وجب نصب الموجب على الاستثناء ولم يحز فيه المبدل ولا الصفة لأن المبدل [ظه ٥٩] منه في نية الطرح فيكون مفرغاً في الموجب، وذلك لا يصح لأنه يصير (قام إلا زيد) إذا طرح المبدل منه فيكون مفرغاً، والصفة لا تصح إلا عند تعذر الاستثناء <sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر شرح الرضي ٢٢٧/١.

(٢) ينظر شرح المصنف ٤٥.

(٣) قل الرضي في ٢٢٧/١: والموجب ما اجتمع فيه شرطان: وقوعه بعد إلا، وكون الاستثناء في كلام موجب، ولم يمتنع إلى قوله غير صفة لأنه في نصب المستثنى، وما كان بعد إلا التي للوصف ليس بمستثنى، وإنما اشترط كون الاستثناء في كلام موجب لأن غير الموجب لا يجب نصب مستثنى.

(٤) ينظر شرح المصنف ٤٥، وشرح الرضي ٢٢٧/١.

قوله: (أو مقدماً على المستثنى منه) هذا الموضع الثاني من المستثنى الواجب نصبه، وإنما وجب نصبه إذا تقدم لأنه وإن كان في الموجب، فالموجب منصوب، وإن كان غير موجب فقد بطل البطل لأنه لا يتقدم على المبطل منه<sup>(١)</sup>، وإن كان على

المستثنى منه فجائز نحو (قام إلا زيداً القوم) و(ما قام إلا زيداً أحد) قل: [٢٤٥] ومالي إلا آل أحمد شعبة

ومالي إلا مشعب الحق مشعب<sup>(٢)</sup>

ويجب النصب لتعذر البطل، وحكي يونس<sup>(٣)</sup> جوازه نحو:

[٢٤٦] ..... إذا لم يكن إلا النبون شقم<sup>(٤)</sup>

ضعيف، لأنه فصل بين الصفة والموصوف، وسيبويه يميز البطل ويختاره

(١) ينظر شرح الرضي ٢٢٧/١ والعبارة منقولة عنه بتصريف دون عزو.

(٢) البيت من الطويل وهو للكمي بن زيد في الإنصاف ٢٧٥/١، وينظر المقتضب ٣٩٧/٤، واللمع ١٥٢، وشرح أبيات سيبويه ١٣٥/٢، والمفصل ٦٨، وشرح ابن عقيل ٦٠٧/٢، وشرح شذور الذهب ٢٨٤، وأوضح المسالك ٢٦٧/٢، والخزانة ٣١٤/٤ - ٣١٩. ويروى منسوب بطل مشعب.

والشاهد فيه قوله: (آل و مشعب) حيث نصب المستثنى بدلاً في الموضعين لأنه متقدم على المستثنى منه وفي ذلك يجوز النصب لتعذر البطل والكلام منفي.

(٣) ينظر رأي يونس في الكتاب ٣٢٧/٢، وشرح الرضي ٣٢٧/١، وشرح ابن عقيل ٦٠٢/١.

(٤) عجز بيت من الطويل، ومصدره:

فإنهم لا يرجون منه شفاعاة

وهو لحسان بن ثابت كما في ديوانه ٢٤١، ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٩٢٠/٢، وشرح ابن عقيل ٦٠٢/١، وشرح التصريح ٣٥٥/١، وللقاصد النحوية ١١٤/٢، وجمع الهوامع ٢٥٧/٣.

والشاهد في قوله: (إلا النبون) حيث رفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى منه والكلام منفي والرفع في ذلك غير المختار وإنما المختار نصبه.

في تقدمه على الصفة<sup>(١)</sup> فقط، والمأزني يختار النصب<sup>(٢)</sup>، ويونس يوجبها لأن تقدمه على الصفة كتقدمه على الموصوف، وتقدم المستثنى إن كان على جملة لم يجز عند البصريين<sup>(٣)</sup> لضعف عامله إن كان مثبتاً، وإن كان منفيّاً فلأنه لا يعمل فيما قبله، لا تقول: إلا زيدا قام القوم، وقوله:

[٢٤٧] \_\_\_\_\_ ولا خلا الجن بها إنسي<sup>(٤)</sup>

شاذ وما ورد لزم النصب لتعذر البطل، وأجازه البغداديسون<sup>(٥)</sup>، والكوفيون<sup>(٦)</sup> أجازوا التقدم والبطل محتجين بما ورد

قوله: (أو منقطعاً في الأكثر) هذا الثالث من واجب النصب وهو المنقطع نحو (ما جاءني أحد إلا حملاً) وإنما وجب النصب لتعذر البطل<sup>(٧)</sup>، لأن من شرطه أن يكون من جنس المبتدل منه، وبطل الغلط قليل<sup>(٨)</sup> والصفة لا تصح إلا عند تعذره قوله: (في الأكثر) يعني أن النصب واجب في الأكثر وهو مذهب الحجاز، وأما بنو تميم فإنهم يميزون البطل وقيل يوجبونه واحتجوا بقوله:

[٢٤٨] وبلسة ليس لها أنيس

إلا اليعقير ولا العيس<sup>(٩)</sup>

(١) ينظر الكتاب ٣٣٧٢.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٢٨/١ - ٢٢٩، والإنصاف ٢٧٣/١ وما بعدها.

(٣) ينظر الإنصاف ٧٥/١.

(٤) سبق تخريجه في الصفحة ٣٢٥ وبرقم ٢٤٤.

(٥) ينظر الإنصاف ٢٧٣/١ وما بعدها، والجمع ٢٥٧/٣.

(٦) ينظر الجمع ٣٦٠/٣ - ٣٦١.

(٧) ينظر شرح المصنف ٤٥.

(٨) ينظر شرح الرضي ٢٢٨/١، والجمع ٢٥٧/٣.

(٩) الرجز لجران العمود في ديوانه ٩٧، ينظر الكتاب ٣٦٣/١، ٣٢٢، والمقتضب ٣٦٩/٢.

﴿عَالِمُهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمِ الْإِتِّبَاعِ الظَّنِّ﴾<sup>(١)</sup> بالضم، وروى عنهم التفصيل وهو أن المنقطع إن كان مما يلابس الأحدين، أجازوا فيه البذل نحو: (مسا في الدار أحد إلا حماراً) وإلا لم يجز، ووجه البذل عندهم التجوز وتزليل ما ليس من الجنس منزله ما هو منه، وهذا المنقطع مقدر عند سيبويه بـ (لكن) المشددة<sup>(٢)</sup> وخبرها محذوف وانتصابه على الاستثناء، (وقال بعضهم بالمخففة لأن المشددة تستدعي خبراً) وقال الكوفيون<sup>(٣)</sup> يقدر بـ (سوى) في المنقطع يكون من جنس الأول، ولا من جنسه، فالذي من جنسه حيث يكون مساوياً أو أكثر نحو: <sup>(٤)</sup> (ما جاء زيداً إلا عمراً) و(عندي عشرة إلا عشرة) أو (إلا عشرين) أو بعض لكنه غير داخل نحو: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا النُّوْتَ إِلَّا النَّوْتَ الْأُولَى﴾<sup>(٥)</sup> ونحو (عندي رجل إلا زيداً) لأنه لا يدخل في عموم النكرة، وكذلك (قام القوم إلا زيداً) إذا لم تقصد أن زيداً من جملة

والإنصاف ٢٧١/١، وشرح المفصل ٨٠/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٣٤/٢، وشرح شذور الذهب ٢٨٦، والجمع ٢٥٧/٣، والخزانة ١٢٧/٤ - ١٢٣.

واليعافر: أولاد الظباء، والعيس: بقرة الوحش، وأصله البقر.

والشاهد فيه قوله: (إلا اليعافر) فإنه في الظاهر استثناء منقطع تقدم فيه المستثنى منه وكان لا بد من النصب على لغة أهل الحجاز، وهذا بخلاف ما ذهب إليه الشارح حيث قل إنهم يميزون البذل وقيل يوجبونه.

(١) النسب ١٥٧/٤ ويجوز أن يكون (اتباع) في موضع رفع على البذل (وبنو تميم يقرؤونها بالرفع ويجعلون اتباع الظن علمهم) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٩٣٤/٢ قل ابن مالك في الصفحة نفسها: (لغة بني تميم إعطاء المنقطع المؤخر من مستثنيات (إلا) في غير الإيجاب من الاتباع ما لليمتصل فيقولون: ما فيها أحد إلا وتد). وقرؤون الآية بالرفع (إلا اتباع) بالرفع إلا من لقن النصب وعلى لغتهم الشاهد السابق. قل القرطبي في تفسيره ٢٠٠٧/٢ (استثناء ليس من الأول في موضع نصب، ويجوز أن يكون في موضع رفع على البذل أي: عالمهم من علم إلا اتباع الظن...)، وينظر البحر المحيط ٤٠٦/٣.

(٢) ينظر الكتاب ٣٢٥/٢ وما بعدها، وشرح الرضي ٢٢٨/١.

(٣) ينظر الجمع ٢٤٩/٣ - ٢٥٠.

(٤) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٩٤٤/٢.

(٥) الدخان ٥٦/٤٤.

القوم، والذي من غير الجنس قد يكون ضداً نحو (ما زاد إلا ما نقص) <sup>(١)</sup> و«مَالَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتُّبِعَ الطَّنُّ» <sup>(٢)</sup> وغير ضد نحو: «فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ» <sup>(٣)</sup> على من يقل <sup>(٤)</sup> إن إبليس ليس منهم، وأما من جعله منهم كان متصلاً نحو: (ما في الدار أحد إلا حماراً) و(ما في الدار إلا برقاً يَخْطَفُ)، ومن ذلك «لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ» <sup>(٥)</sup> «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَتَذَكَّرَ أَنْ يَخْطَأَ» <sup>(٦)</sup> و«يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقُلُوبٍ سَاهٍ» <sup>(٧)</sup> و«لَا يَخْشَى لِلَّذِينَ الْمُرْسَلُونَ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حَسْتًا بُدْسًا» <sup>(٨)</sup> وهذه الآيات لا بد فيها من تأويل لأن المنقطع مُقَدَّرٌ بـ (لكن) ولا بد أن يتوسط بين كلامين متناقضين أو متضادين.

قوله: (أو كان بعد (خلا)) و(عدا)) أو (ما خلا)) و(ما عدا)) و(ليس)) و(لا يكون)) فهذا رابع وجوب النصب، تقول (قام القوم خلا زيداً وعدا زيداً).

قوله: (في الأكثر) يعني في (خلا) و(عدا) وقد جاء الجر فيهما قل:

(١) هذا القول غير كامل، ينظر الفصل ٦٨، وشرح الرضي ٢٢٩/١ وقامه: (ما خسر إلا ما نفع وما

زاد إلا ما نقص)، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٠٧/٢.

(٢) سبق تخريجها في الصفحة السابقة.

(٣) الحجر ٣١/٥ وهي محذوف منها كلمتان (كلهم أجمعون) إذ أن الآية موجودة في الحجر

وفي ص هكذا: (فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس).

(٤) والصواب من (يقول) لأنه لا وجه لحذف وسطه.

(٥) هود ٤٣/١.

(٦) النساء ٩٢/٤.

(٧) الشعراء ٨٨/٣٦، ٨٩.

(٨) النمل ٢٧/١٠ والآية ١١، وهما: (وَأَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَآهَا تُهْتَزُّ كَانَهَا جَانٌ وَلِي

مديراً ولو يعقب يا موسى لا تخف إني لا يخاف لدي المرسلون، إلا من ظلم ثم بدل حسناً

بعد سوء فلإني غفور رحيم).



## [٢٤٩] إيجناحيهم قتلاً وأسراً

عدا الشمطة والطفل الصغير<sup>(١)</sup>

و[٦٠] قوله: (أو ما خلا وما عدا وليس ولا يكون)<sup>(٢)</sup> تقول (قام القوم ما خلا زيداً) و(ما عدا زيداً) و(لا يكون زيداً) و(ليس زيداً)، وإنما وجب النصب بعد هذه الحروف لأنه مفعول به، والمفعول به منصوب، والذي أجاز الجر في (خلا) و(عدا) جعلهما حرفين، وأما (ما خلا وما عدا) فيحتم فيهما الفعلية لأن (ما) مصدرية وهويتحتم بعدها الفعل غالباً، وهذه الأفعال في الاستثناء اتفقوا على أنها لا تتصرف بحل ولا استقبال، ولا يظهر فاعلها في أفراد ولا تثنية ولا جمع، ولهذا جعلها بعضهم حروفاً واختلف القائلون بفعليتها، أين فاعلها؟ فقيل: لا فاعل لها لأنها وقعت موقع مالا يحتاج إلى فاعل وهو (لا)، وضعف بأنها لو استغنت عن فاعل لاستغنت عن مفعول، والتضعيف ضعيف، وقيل فاعلها ضمير مجهول لا يفسره شيء، وقال المبرد: هو ضمير يرجع إلى معنى الكلام الأول، لأن المخاطب قد علم أن ثم من قام وحصل في نفسه أن زيداً بعض من قام

(١) البيت من الوافر وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٩٦٧/٢، وشرح ابن عقيل ٦١٩/١، وأوضح المسالك ٢٨٥/٢، وجمع المروم ٢٨٥/٣.  
والشاهد فيه قوله: (عدا الشمطة) حيث استعمل عدا حرف جر ولم يذكر سيبويه الجر بـ (عدا) ولا ذكرها المبرد.

(٢) قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٩٦٧/٢: (وانفق النحويون إلا أبا عمر الجرمي على وجوب نصب المستثنى بـ (ما عدا وما خلا)) ولزوم النصب بعد ما عدا وما خلا موده إلى ما المصدرية، وسيبويه على هذا كما في الكتاب ٣٤٩/٢، وقل ابن عقيل: (وقد حكى الجرمي في الشرح الجر بعد ما خلا عن بعض العرب)، ينظر شرح ابن عقيل ٦٢٠/١، وشرح الرضي ٣٣٠/١.



فيعود إلى (مَنْ) <sup>(١)</sup> وقال الجمهور <sup>(٢)</sup> إنه ضمير للبعض، نقول: (خلا بعضهم زيدا) و(لا يكون بعضهم زيدا)، وإنما قلروا ضميراً للبعض لأنه مفرد ينطلق على الجمع فقدر به لما لم يبرز الضمير، وضعف بأن إيقاع البعض على الأكثر قليل، وأجيب بأنه يطلق على النصف فما فوق، قل تعالى: ﴿افْطُوا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوًّا﴾ <sup>(٣)</sup> ويريد أن إبليس عدو لآدم وحواء، وقوله:

[٢٥٠] دأبت أروى الديون تُقضى

فمطلت بعضاً وأدبت بعضاً <sup>(٤)</sup>

قوله: (ويجوز [فيه] <sup>(٥)</sup> النصب ويُختار البدل) [فيما بعد] <sup>(٦)</sup> هذا الثاني من أقسام المستثنى وله شروط ثلاثة، الأولى: أن يكون بعد (إلا) يحترز من سائر أدوات الاستثناء، فإن منها ما يجب بعده النصب ومنها ما يجب بعد الجر ويعني بإلا غير صفة.

(١) ينظر رأي المبرد في المقتضب ٤٢٨/٤.

(٢) ينظر رأي الجمهور في شرح الرضي ٢٣٠/١.

(٣) البقرة ٣٧٢.

(٤) الرجز لرؤبة في ديوانه ٧٩، والكتاب ٢١٠/٤، وشرح أبيات سيويه ٢٥٥/٢، والخصائص ٩٦٢، وسمط اللالي ٣٣٦/٨، وشرح المفصل ٢٥/١، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٠٥/٢، والبحر المحيط ٣٥٧/٢، واللسان مائة (دين) ١٤٦٧/٢، ويروى فيه (فماطلت) بدل (مطلت)، ويروى (وأدت) بدل (أدبت).

والشاهد فيه قوله: (فمطلت بعضاً وأدبت بعضاً) حيث أطلق على البعض وهو النصف فما فوق كما ذهب المشرح.

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٦) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

قوله: (في كلام غير موجب)<sup>(١)</sup> يحتز من الموجب فإنه يجب النصب وهو القسم الأول وغير الموجب النفي والنهي والاستفهام الذي في معنى النفي، نحو ﴿وَمَنْ يَغْفِرَ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup> و﴿وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ شَافِعٍ لَهُ﴾<sup>(٣)</sup> وَيَقِيلُ (وقلما) و(أقل)، والمراد بالنفي نفي المعنى و(إلا) وردّ (ما أكل أحدٌ إلا الخبز إلا زيدا) وزاد المبرد<sup>(٤)</sup> (لو) و(لولا) نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلُ اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup>

قوله: (والمستثنى منه مذكور)<sup>(٦)</sup> يحتز من أن لا يذكر فإنه مفرغ معرب على حسب العوامل وهو القسم الثالث، مثل ما يختار فيه البطل، (ما قام أحدٌ إلا زيدا)، و(أقام أحدٌ إلا زيدا؟) و(قلما قام أحدٌ إلا زيدا).

قوله: (قال تعالى [مثل]<sup>(٧)</sup> ﴿مَا أَفْلَحَ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ و﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾<sup>(٨)</sup> بالنصب

(١) قل الرضي في شرحه ٣٣١/٨ ما نصه: (اعلم أنه لا اختيار البطل في المستثنى شروطاً أحدها أن يكون بعد إلا، ومتصلاً، ومؤخراً عن المستثنى منه المشتعل عليه استفهام أو نهي أو نفي صريح أو مؤول) وقد ذكر الشارح ذلك.

(٢) آل عمران ١٣٥/٣ وتماهية: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرَ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾.

(٣) سبأ ١٧/٣٤ وهي: (ذلك جزيناهم بما صبروا وهل مجازي إلا الكفور).

(٤) ينظر رأي المبرد في المقتضب ٤٠٨/٤، والأصول ٣٠١/١ - ٣٠٢.

(٥) الأنبياء ٢٢/٢١.

(٦) في الكافية الحقيقة وذكر المستثنى منه.

(٧) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية الحقيقة.

(٨) النساء ٦٧/٤، وقرأ ابن عامر بالنصب على الاستثناء والأكثر البطل لأنه أظهر في قياس عوامل العربية فلذلك كان الأكثر عليه، ينظر شرح المصنف ٤٥.

وقرأ بالنصب كذلك عيسى بن عمر وكذلك هو في مصاحف أهل الشام، والباقون بالرفع.

والرفع أجود عند جميع النحويين، هكذا قال القرطبي في تفسير الآية ٦٦ من سورة

النساء ١٨٤٠/٢، وينظر تفسير فتح القدير للشوكاني ٤٨٥/١، وتفسير البحر

المحيط ٢٩٧/٣ - ٢٩٨، وإعراب القرآن للنحاس ٤٦٧/١.

على الاستثناء والرفع على البتل من واو الضمير، وإنما اختير البتل لأنه أسهل عاملاً، وأقوى، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَأَسْرَ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ الْبَثَلِ وَلَا يَلْقَىٰ مِنكُم أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَانِ﴾<sup>(١)</sup> بالنصب والرفع، لكن أكثر القراء على النصب، فقل طاهر وابن الحالج الاستثناء من (ولا يلتفت) فالنصب على الاستثناء والرفع على البتل، وقل الزمخشري: <sup>(٢)</sup> النصب على الاستثناء من الجملة الأولى والرفع من الجملة الثانية، وقل ابن الحالج: <sup>(٣)</sup> هذا يؤدي إلى أن يكون مسرياً بها غير مسري بها، وقد أجيب بجوابين، أحدهما: أنه لم يسر بها ولكنها خرجت معهم من غير إذنه فيصح على هذا الاستثناء من الجملتين معاً، ولا تناقض <sup>(٤)</sup>، وقل الخوارزمي <sup>(٥)</sup> ولجزم الدين <sup>(٦)</sup>: إن (فأسر) وإن كان مطلقاً في الظاهر فهو مقيد بالجملة المنفية وهي (ولا يلتفت)، فكأنه قال: فأسر بأهلك حال

(١) هود ٨١/٨١ وقرأ الجمهور بالنصب، وقرأ أبو عمرو وابن كثير بالرفع على البتل، فعلى قراءة النصب قد (امراته) مستثناة من قوله: (فأسر بأهلك) أي أسر بأهلك جميعاً إلا امرأتك فلا تسر بها، وأنكر قراءة الرفع جماعة منهم أبو عبيد وقل: (لا يصح ذلك إلا برفع يلتفت ويكون تعثاً...) ينظر تفسير القرطبي ٣٣٠٨/٤، وإعراب القرآن للتحلس ٢٩٧/٢، وفتح القدير للشوكاني ٥١٥/٢، والبحر المحيط ٢٤٧/٥ - ٢٤٩.

(٢) قال ابن الحالج في شرحه ٤٥ رداً على الزمخشري وأبي عبيد: (وإنما يقع في مثل ذلك من يعتقد أن القراءات السبع أحداً يجوز أن يكون بعضها خطأ فلا يبال في حمل القراءتين على ما تنافسان به فأنما من يعتقد الصحة في جميعها فبعد عن ذلك، وينظر رد الرضي على الزمخشري في ٢٣٣/١، وينظر رأي الزمخشري في الفصل ٧٨، وأيده ابن يعيش في شرحه ٨٢/٢ - ٨٣ حيث أثبت أن قراءة الرفع ضعيفة، وهي متواترة وهذا ما جعل ابن الحالج والرضي يردان عليهما كما ذكرت.

(٣) ينظر شرح المصنف ٤٥.

(٤) ينظر الكشف ٤١٦/٢.

(٥) ينظر التخمير في شرح المفصل للخوارزمي ٤٦٤/١.

(٦) ينظر شرح الرضي ٣٣٤/١.

كونهم غير متلفتين إلا امرأتك فأسر بها ملتفتة، وإن رفعت فبدل من (ولا يلتفت)، والجملة المنفية غير مقيدة بحل فلا تناقض، ونظير ذلك، (اضرب القوم ولا توجعوا إلا زيدا).

[٦٠] قوله: (ويهرب على حسب العواامل) هذا ثالث أقسام الاستثناء وهو المفرغ<sup>(١)</sup> وإنما سمي مفرغاً لأن العامل فرغ له، وله شرطان: الأول قوله: (إذا كان المستثنى منه غير مذكور) يحترز من القسمين الأولين.

الثاني قوله: (وهو في غير الموجب) يعني النفي والنهي والاستفهام الذي في معنى النفي.

قوله: (ليفيد) [مثل: ما ضربني إلا زيدا]<sup>(٢)</sup> يعني اشتراط النفي للإفادة، لأنك لو قلت: (قام إلا زيد) لم يفيد لأنه يؤدي إلا أن يكون قام جميع الناس إلا زيد وهذا بعيد ولا قرينة تخصص جماعة منهم.

قوله: (إلا أن يستقيم المعنى)، يعني من غير اشتراط النفي وذلك حيث تدل قرينة على التخصيص مثل:

قوله: (قرأت إلا يوم كذا)، فإن هنا قرينة، وهو أن المراد (قرأت أيام الأسبوع إلا يوم الجمعة) أو يوماً من الأيام لما كانت الأيام محصورة، كذلك (صمت إلا يوم العيد) إذ أخرجت أيام الطفولة، وكذلك إذا كان المثبت

(١) قال الرضي في شرحه ٣٣٤/١: (والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل إلا، لأنه لم يشتغل بمستثنى منه فعمل في المستثنى).

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

في معنى النفي نحو: ﴿وَيَلَيَّ اللَّهُ إِلَّا أَنْ يَتَمَّ نُورُهُ﴾<sup>(١)</sup> و(برئت إلا من فعلك).  
 قوله: (ومن [ثم])<sup>(٢)</sup> لم يجوز (ما زال زيد إلا عالماً)، يعني من أجل أنه  
 يشترط في الذي يُعَرَّبُ على حسب العوامل، النفي لم يجوز لأن (ما) للنفي  
 وزال للنفي، وإذا أدخل النفي على النفي كان إثباتاً، وصار المعنى ثبت  
 زيد على كل حاله إلا عالماً<sup>(٣)</sup> وفي الأحوال ما لا يصح كونه عليها لتعذر  
 الإحاطة بجميع الأحوال، ويؤدي إلى نفي الخبر وهو مثبت وقد أجازوا  
 النصب في المفرغ على الاستثناء من المحذوف حيث يكون مفعولاً أو مبتدأ  
 أو خبر الفاعل، لأنه لا يجوز حذف الفاعل خلافاً للكسائي<sup>(٤)</sup> فإنه أجاز  
 فيه الاستثناء بناءً على أصله وهو جواز حذف الفاعل فيقول: (ما رأيت إلا  
 زيدا، وما مررت إلا زيدا) بتقديره (ما رأيت أحداً ولا مررت بأحد)  
 قل الشاعر:

[٢٥١] نجاساً والنفس منه بشقة

ولم ينج إلا جفن سيفٍ ومثراً<sup>(٥)</sup>

تقديره: (ولم ينج شيء إلا جفن سيف) فأبدله من محل المفعول، وفي

(١) التوبة ٣٢/٩، وهي: (يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو  
 كره الكافرون)

(٢) ما بين حاصرتين من الكافية المحققة ولها [ثمت] بدل ثم.

(٣) ينظر شرح الرضي ٣٣٧/١، وشرح المصنف ٤٦.

(٤) ينظر رأي الكسائي في شرح شذور الذهب ١٩٥.

(٥) البيت من الطويل، وهو لحذيفة بن أنس الهذلي كما في شرح أشعار الهذيلين ٥٥٨/٣، وجمهرة  
 اللغة ١٣٦٩، وشرح التسهيل السفر الأول ٧٨١/٢، ورصف المباني ١٧٢، وتذكرة النحلة ٥٣٦.  
 والشاهد فيه قوله: (ولم ينج إلا جفن سيف) حيث نصب الاسم بعد إلا مع أن الاستثناء  
 مفرغ لكن قدره الشارح بقوله: لم ينج شيء إلا جفن سيف فأبدله من محل المفعول.



المبتدأ نحو: (مالي إلا زيداً) تقديره: (مالي أحداً إلا زيداً) قل:

[٢٥٢] يطالبني عمي ثمانين نقمة

ومالي يا عفرأء إلا ثمانياً<sup>(١)</sup>

فثمانيا مستثنى من المبتدأ تقديره: و(مالي نون إلا ثمانيا) وفي الخبر قوله:

[٢٥٣] هل هو إلا الذنبُ لا في

الدنيا كلاهما يطعم أن يصيأ<sup>(٢)</sup>

روي بنصب الذنب ورفع تقديره على النصب هل هو شيء إلا الذنب، وإذا تكرر المستثنى فإن كان بعاطف أو تصحح فيه التبعية، كان حكمه حكم ما قبله نحو: (ما جاء إلا زيد وإلا عمرو) و(ما جاءني أحد إلا زيد وإلا عمرو، وإلا زيداً وإلا عمراً) و(ما جاءني أخوك إلا زيد) إذا كان الأخ زيد قل:

[٢٥٤] مالك من شيخك إلا عمله

إلا وسليمه وإلا رمل<sup>(٣)</sup>

(١) البيت من الطويل، وهو لعروة بن حزام في نواتر القتالي ١٦٠، ويروى فيه يكلفني بئس يطالبني، ويروى عجزه:

ومالي والرحمن غير ثمان

وينظر شرح الرضي ٣٣٧/١، وخزانة الأدب ٣٧٩/١.

والشاهد فيه قوله: (إلا ثمانيا) حيث أجاز الفراء النصب على الاستثناء المفرغ استدلالاً بهذه الرواية للبيت، فإن المستثنى فيه محذوف، والتقدير: مالي نون إلا ثمانيا، والرواية الأخرى إلا ثمانيا وبالتالي يكون الاستثناء مفرغاً، والتقدير الأول قلده الشارح.

(٢) لم أقف على قائل له أو مصدر.

(٣) الرجز بلا نسبة في الكتاب ٣٤١/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٤/٢، ووصف

المباني ١٧٤، وشرح ابن عقيل ٦٠٦/١، والمقاصد النحوية ١١٧/٣، وجمع الفواعل ٢٢٧/١.



وإن كان غير ذلك فثلاثة أقسام، قسم يجب رده إلى المستثنى منه، وقسم يرد كل إلى الذي يليه، وقسم يمكنه الأمران، أما الأول: فحكمه أنها تخرج كلها من الأول، وفي الإعراب يُعربُ الذي أُسندت إليه بإعراب عاملة، ويختار الأول لقربه من العامل، وينصب الآخر تقول: (ما جاءني إلا زيد إلا عمراً إلا بكرأ) و(ما ضربت إلا زيدا إلا عمراً إلا بكرأ) و(ما مررت إلا بزيد إلا عمراً إلا بكرأ)، وأجاز بعضهم التبعية فيما بعد المسند إليه لا فيما قبله، لأن التابع لا يتقدم المتبوع، الثاني نحو (عندي عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة إلا ستة إلا خمسة إلا أربعة إلا ثلاثة إلا اثنان إلا واحداً) <sup>(١)</sup> [ظ ٦٠] لأن العشرة لا يتبعها، ولك في تعريف تحصيل كمية الاستثناء أربع طرق:

أحدها: أن تجمع أفراد المستثنى منه وأزواجه وتسقط الأقل من الأكثر فما بقي فهو الحاصل من الاستثناء.

الثانية: أن تسقط الاستثناء من المستثنى منه إلى آخرها فما بقي فهو الحاصل.

الثالثة: أن تسقط الاستثناء الآخر من الذي يليه إلى أن تنتهي إلى الأول وهذه عكس الثانية.

الرابعة: أن يجمع بين الاستثناء الأول والثاني إلى ما بين الثالث

والشاهد فيه قوله: (إلا عمله إلا رسمه وإلا رمله) وهنا أعرب عمله بحسب موقعه من الجملة على أنه استثناء مفرغ، وعمله مبتدأ مقدم، ورسمه بدل، وإلا أداة حصر، ورمله معطوف على رسمه.

(١) ينظر شرح الرضي ٢٤١/٨ - ٢٤٢.

والرابع إلى ما بين الخامس والسادس إلى ما بين السابع والثامن إلى ما بين التاسع والعاشر، فما اجتمع أسقطته من العدد المقرب، فما بقي فهو اللازم وهو خمسة وحكمها في الإعراب نصب الاستثناء الأول إذا كان من موجب، ورفع الثاني لأنه غير موجب إلى أن ينتهي، والعكس إذا كان منفيًا، وأما الثالث فنحو: (عندي عشرة إلا أربعة إلا اثنين إلا واحد) فعلى الأول تلزم ثلاثة وعلى الثاني سبعة<sup>(١)</sup> والإعراب بحسب المراد قوله: (وإذا تعذر البديل على اللفظ فعلى الموضع)<sup>(٢)</sup> وذلك مع أربعة أحرف، (من) و(الباء) الزائدتين، و(ما) و(لا) التي لنفي الجنس<sup>(٣)</sup> أما (من) فمثل:

قوله: ((ما جاءني من أحد إلا زيد)) [ولا أحد فيها إلا عمرو]<sup>(٤)</sup> بالرفع على المحل، ولا يصح الجرح على اللفظ لأن (من) لا تزداد إلا في النفي، وقد انتقض بد(إلا) وصار إثباتاً وهي لا تزداد في الإثبات، وأجاز الأخفش<sup>(٥)</sup> الإبدال بلجر على اللفظ لأنه يميز زيادة النفي، وليس يميزها إلا في الإيجاب وروي عن الكسائي جواز الإبدال على اللفظ<sup>(٦)</sup> إذا كان المبدل نكرة نحو (ما جاءني من أحد إلا رجل) ولا يميز (ما جاءني من أحد إلا زيد) وأما (لا) فإن كان بعدها معرفة امتنع بلا إشكال، لأنه لا يبنى

(١) ينظر شرح الرضي ٢٤٢/١ وما بعدها.

(٢) ينظر شرح المصنف ٤٦.

(٣) ينظر شرح الرضي ٣٣٧/١.

(٤) ما بين الحاضرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٥) ينظر شرح الرضي ٣٣٨/١.

(٦) ينظر رأي الكسائي في الرضي ٣٣٨/١.

معها إلا النكرة، وإن كان نكرة نحو (لا أحد فيها إلا رجل) فلحكم فيها كـ(من) والعلة واحدة وفي كلام سيبويه<sup>(١)</sup> والفارسي<sup>(٢)</sup> ما يشعر بجوازه، وأما الباء فإن كانت غير زائدة جاز البدل على اللفظ والمحمل نحو (ما مررت بأحد إلا زيد وإلا زيدا) وإن كانت زائدة لم يجوز إلا على اهل رفعاً مع (ما) ونصباً مع (ليس) نحو (ما زيد بقائم إلا عمرو) و(ليس زيد بقائم إلا عمرو) وأجاز الكسائي<sup>(٣)</sup> البدل على اللفظ واحتج بقوله:

[٢٥٥] يا ابني لبينى لستما يدا

إلا يدا لست لها عضد<sup>(٤)</sup>

وأما (ما) فلا يجوز أيضاً على اللفظ نحو (ما زيد شيئاً إلا شيء) ولا يصح الاستثناء بالنصب لأنه قد بطل عمل (لا) وقال بعضهم يبطل أيضاً عملها في خبرها، لأنها إذا لم تعمل في التابع لم تعمل في المتبوع، وحكم (غير) حكم ما بعد (إلا) في الجواز وعدمه وأنشده بعضهم:

[٢٥٦] ما تابع لم يتبع متبوعه

في لفظه ومحلّه إذا ثبت<sup>(٥)</sup>

(١) ينظر الكتاب ٣٣٧/٢.

(٢) ورأي الفارسي في شرح التسهيل السفر الأول ٩٣٦/٢، وشرح المفصل ٩١/٢، وشرح الرضي ٣٣٨/١.

(٣) ينظر رأي الكسائي في شرح الرضي ٢٣٨/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٣٦/٢.

(٤) البيت من الكامل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ٢١، وله ولطرفة في ديوانه ٤٥، وينظر الكتاب ٣١٧/٢، وشرح أبيات سيبويه ٦٧/٢، والمقتضب ٤٢١/٤، والمفصل ٧١، وشرح المفصل ٩٠/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٣٦/٢، وأما ابن الحاجب ٤٤١/١.

والشاهد فيه قوله: (إلا يدا) حيث نصب الكلمة على البدل من موضوع الباء وما عملت فيه والتقدير: لستما يدا إلا يدا لا عضد لها.

(٥) البيتان من مجزوء البسيط ولم أقف لهما على قائل أو مصدر.

مما تعلم غير علم نسقم

في إقناعه حتى ثبت

قوله: (لأن (من) لا تزداد<sup>(١)</sup> في الإثبات، و(ما) و(لا) لا تقدران عاملين بعده، لأنهما عملتا للنفي وقد انتقض بـ(لا) هذا تعليل لمنع البدل على اللف.

قوله: (بخلاف: ليس زيد شيئاً إلا شيئاً) [لأنهما عملتا للفعلية فلا أثر لانتقض النفي لبقاء الأمر العاملة هي لأجله، ومن ثم جاز (ليس زيد إلا قائماً) وامتنع (ما زيد إلا قائماً)]<sup>(٢)</sup> يعني فإنه يجوز البدل على لفظ خبرها، لأنه وإن انتقض النفي بـ(لا) (فالذي عملت لأجله وهو الفعلية) باق بخلاف (ما) فإنها لا تعمل إلا لشبه ليس بالنفي وقد انتقض بـ(لا) فبطل عملها.

قوله: (ومحذوف بعد (غير) و(سوى) و(سواء)) الأصل من لغات سوى الكسر وزاد بعضهم سواء بالمد وكسر السين<sup>(٣)</sup>، وإنما خفف بعد هذه لأنها أسماء مضاعفة، وهذا القسم رابع المستثنى.

قوله: (و((حاشا)) في الأكثر) يعني الجر بعدها لأنها حرف جر عند سيبويه<sup>(٤)</sup> وقوله على الأكثر إشارة إلى الخلاف، فسيبويه يجعلها [حرف]<sup>(٥)</sup> جر واحتج بقوله:

(١) في الكافية المحققة (بعد) بدل (في).

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة، وينظر شرح المصنف ٤٧، وشرح الرضي ٣٣٨/١.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٤٤/١.

(٤) ينظر الكتاب ٣٤٩/٢، وشرح المصنف ٤٧.

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

[٢٥٧] حاشا أبي ثوبان إن به

ضنا عن الملحة والشتم<sup>(١)</sup>

والفراء<sup>(٢)</sup> نصب بها على أنها فعل وأجاز [و٦١] المبرد الوجهين<sup>(٣)</sup>  
فالنصب على الفعلية والجر على أنها حرف، وإذا كانت فعلية فالخلاف  
في فاعلها كـ(خلا وعدا) واحتج لفعليتها بأنه قد نصب ما بعدها نحو:  
(حاشا الشيطان وأبا الأصبع)<sup>(٤)</sup> وقوله:

[٢٥٨] حاشا قريشة فبن الله فضلها

على البرية بالإسلام والدين<sup>(٥)</sup>

(١) البيت من الكامل وهو للجميع الأسدي في المفضليات ٣٦٧، وله وغيره، وينظر  
الإنصاف ٢٨٠/١، وشرح المفصل ٤٧/٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٦٤/٢، والجنس  
الداني ٥٦٢، ومعني اللبيب ١٦٦، وشرح شواهد المغني ٤٦٧/١، وجمع الهوامع ٢٨٤/٣، وخزانة  
الأدب ١٥٠/٢، ١٨٢/٤.

وهذا البيت ملفق من بيتين كما في شرح التسهيل وهما:

حاشا أبي ثوبان إن أبا ثوبان ليس بكمسه فذم

عمرو بن عبد الله إن به ضنا عن الملحة والشتم

والشاهد فيه قوله: (حاشا أبي ثوبان) حيث جاءت حاشا غير مقترنة بما فصارت حرف جر  
وهذا جائز كما ذهب إلى ذلك سيويه.

(٢) ينظر رأي الفراء في شرح الرضي ٢٤٤/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٦٢/٢،  
والجمع ٢٨٢/٣.

(٣) ينظر المقتضب ٤٢٦/٤ - ٤٩١، والأصول ٢٨٩/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٦٥/٢، وشرح  
الرضي ٢٤٤/١.

(٤) والعبارة كما وردت في المصادر قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٩٦٢/٢: (وكون  
حاشا حرفاً جاراً هو المشهور، ولذلك لم يتعرض سيويه لفعليتها والنصب بها، إلا أن ذلك  
ثابت بالنقل الصحيح عن من يوثق بعربيته، فمن ذلك قول بعضهم: اللهم اغفري لمن  
سمع حاشا الشيطان وأبا الأصبع رواه أبو عمر والشيباني وغيره). وينظر الأصول ٢٨٧/١ وفي  
شرح الرضي رواه المازني ٢٤٤/١، والجمع ٢٨٣/٣.

(٥) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ٢١٥/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٦٢/٢.

ويتصرفها قل:

[٢٥٩] ..... وما أحاشي من الأقوام من أحد<sup>(١)</sup>

وبالحذف منها ويدخل حرف الجر عليها، وهو لا يدخل على حرف نحو: (حاشا لله)<sup>(٢)</sup> وأجاب المانعون بشذوفه<sup>(٣)</sup> ما ورد.

قوله: ((إعراب المستثنى بـ)) ((إلا)) على التفصيل) يعني أن إعراب ((غير)) كإعراب ما بعد ((إلا)) فيما يجب نصبه، ويجوز الوجهان ويعرب على حسب العوامل نقول: (قام القوم غير زيد) و(ما جاءني أحد غير زيد) و(ما قام غير زيد)، وهذا إذا استعملت للاستثناء، وأما إذا كانت صفة فحكمها حكم الصفات، وإنما أعربت إعراب ما بعد ((إلا)) لأنها اسم لا بد لها من الإعراب، وقد وجب لما بعدها الحذف بالإضافة فيجعل إعرابها الإعراب المستحق لما

وشرح ابن عقيل ٦٢٢/١، وشرح الأشموني ٢٣٩/١، وجمع الهوامع ٢٨٢/٣، ويروى فيه فضلهم والشاهد فيه قوله: (حاشا قريشا) حيث جاء حاشا فعلاً ونصب به ما بعده.

(١) البيت من البسيط، وهو للناطقة في ديوانه ٢٠، وينظر الأصول ٢٨٩/١، والإنصاف ٣٧٨/١، وشرح المفصل ٤٨/٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٦٥/٢، وشرح الرضي ٢٤٤/١، والجنس الداني ٥٥٩ - ٥٦٣، ولسان العرب مادة (حشا) ٢٨٢/٢، والمعنى ١٦٤، وشرح شواهد المغني ٣٧٨/١، وجمع الهوامع ٢٢٨/٣، ويروى فيه ولا أحاشي بذل وما أحاشي، وصدرة: ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه

والشاهد فيه قوله: (ولا أحاشي) حيث جاءت حاشا في غير الاستثناء وأنها فعل متصرف متعدٍ كما في الشاهد.

(٢) يوسف ٣٧/١٢ ونحوها: ﴿فلما سمعت بمكرهن أرسلت إليهن وأعتدت لهن متكاً وآتت كل واحدة منهن سكينة وقالت اخرج عليهن فلما رأينه أكبرنه وقطعن أيديهن وقلن حاشا لله ما هذا بشراً إن هذا إلا ملك كريم﴾.

(٣) وأجاب المانعون بشذوفه أي يدخل حاشا على حرف الجر في لفظ الجلالة وليس الشذوذ في الآية.



بعدها، فإن قيل العامل في المستثنى ما قبل ((إلا)) بواسطتها فيلزم في (غير) أن تعمل في نفسها بواسطة نفسها، أجب بأن فيها إبهاماً فأشبهت الظروف وروائح الأفعال تعمل فيه.

قوله: (وغير صفة حملت على إلا في الاستثناء)<sup>(١)</sup> أصل غير المغايرة التي هي خلاف الماثلة، وتكون في الذات حقيقة، نحو: (مررت برجل غير زيد)، وفي الصفة مجازاً نحو: (دخل بوجه غير الذي خرج به) وإنما حُمِلَتْ على (إلا) لأن ما بعد كل واحدٍ منهما يخالف لما قبله.

قوله: (وكـ[ما])<sup>(٢)</sup> وحملت (إلا) عليها في الصفة) الأصل في (إلا) الاستثناء لأن الحروف أصل في المعاني من الأسماء، ووصفيتها فرع لأجل الشبه والأصل في (غير) الصفة، لأنها اسم يفيد معنى، والحرف لا يوصف به لعدم الفائدة، والاستثناء بـ(غير) أكثر من الوصف بـ(إلا) لأن الأسماء أوسع مجالاً، ولهذا لم يُشترط في الاستثناء بـ(غير) شرط، وشُرِطَ في الوصف بـ(إلا)<sup>(٣)</sup> شروط.

الأول قوله: (إذا كانت تابعة) يجتزأ من أن لا يكون المتبوع مذكوراً فلا يجوز (قام إلا زيد) بحذف الموصوف وإقامة (إلا) مقامه، كما جاز في (غير) نحو: (قام غير زيد) لضعفها.

(١) ينظر شرح الرضي ٢٤٥/١ قل الرضي: (أعلم أن أصل (غير)) الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها إما بالذات نحو: مررت برجل غير زيد، وإما بالصفات نحو قولك: دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به، والأصل هو الأول، والثاني مجاز لأن الوجه الذي تبين فيه أثر الغضب غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك بالذات.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٤٦/١.

الثاني قوله: (لجمع) يحترز من أن تتبع مفرداً نحو: (ما جاءني من رجل إلا زيد) و(جاءني زيد إلا عمرو) لأنها تفيد المغايرة.

الثالث قوله: (منكور) يحترز أن يكون معروفاً نحو (جاءني القوم إلا زيداً) لأنها نكرة لا تتعرف<sup>(١)</sup>.

الرابع قوله: (غير محصور) يحترز من أن يكون محصوراً نحو (عندي عشرة إلا درهم) لأنها للمغايرة، والمغايرة غير محصورة على شيء معين فلا يوصف المحصور بغير المحصور، ويعني: (يتعذر الاستثناء) المتصل لا المنقطع، فإذا اجتمعت هذه الشروط كانت صفة نحو (عندي رجلاً إلا زيد) قل تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾<sup>(٢)</sup> فهي تابعة لجمع وهو آلهة، ورجل منكور غير محصور وإنما تعذر الاستثناء في هذه لأن المستثنى منه نكرة، والمستثنى معرفة، وهو لا يصح أن يكون متصلاً لأن من شروط المتصل أن يدخل المستثنى لوسُكُت عنه، وهذا غير داخل، ولوقدرنا صحته من النكرة أدى إلى تعدد آلهة، والله مستثنى منهم، قل سبويه: لا يصح هنا إلا الوصف، ولا يصح البطل لأنه لا يجوز إلا في الموجب حيث يصح الاستثناء<sup>(٣)</sup>، وأيضاً المعنى في الآية يتغير، لأن المبتدل منه في نية الطرح، فيصير لو كان فيهما الله لفسدتا، أو الله فيهما ففسدتا، وأجاز المبرد<sup>(٤)</sup> رفع الله على البطل لأنه يميزه بعدد (لـ) و(لـ) ككداة

(١) قل الرضي في ٢٤٦/١: وشرط كون الجمع منكراً لأنه إذا كان معروفاً نحو: جاءني الرجل أو القوم إلا زيداً، احتتمل أن يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء، واحتمل أن يشار به إلى جماعة تعرف المخاطب أن فيهم زيدا، فلا يتعذر أيضاً من الاستثناء فلختير كونه منكراً غير محصور. لتلا يتحقق دخول ما بعد إلا فيضطر السامع على حمل إلا على غير الاستثناء.

(٢) الأنبياء ٢٢/٢١، وينظر تخريج الآية في شرح الرضي ٢٤٧/٣، وشرح المفصل ٨٩٢، وتفسير القرآن للقرطبي ٤٣٩/٥، وفتح القدير للشوكاني ٤٠٢/٣ والكتاب ٣٣٧/٢ - ٣٣٨، والمقتضب ٤٠٨/٤، ومعاني الفراء ٢٠٠/٢.

(٣) ينظر الكتاب ٣٣٧/٢ - ٣٣٨، وشرح الرضي ٢٤٧/١.

(٤) ينظر المقتضب ٣٧٣، وشرح الرضي ٢٤٧/١.

النفي، ولا يقل: يلزم الفساد [٦٢] لأنه يصير فيهما الله ففسدته لأن المبرد لا يريد إلا أنها في حكم النفي في صحة البطل لا أنها نفي محض، فهي نظيرة (هل قام أحد إلا زيد) إنه في معنى النفي ولا يصح في معنى (ما قام زيد) ولا يرد عليه امتناع دخول (الله) في (آلهة) لأن مذهبه الاكتفاء في جواز الاستثناء بصحة الدخول<sup>(١)</sup>. قل الوالد جمل الإسلام: ويمكن أن يعترض القول بالصفة، بأنه يلزم لو كان فيهما آلهة غير مخالفة لم يقع الفساد وهذا غير صحيح لأن الفساد لازم من وجود الثاني سواء كان هو الله أم غيره، ويمكن الجواب بأن مفهوم الصفة ضعيف يختلف فيه والبطل معناه معنى الاستثناء، والاستثناء صريح لا مفهوم على الصحيح، وإن سلم أنه مفهوم، فهو متفق في الأخذ به والله أعلم.

قوله: (وضعف في غيره) يعني ضعف جعل (إلا) صفة فيما لم يجتمع فيه الشروط كقوله:

[٣٦٠] وكسل أخ مفارقة أخوه

لعمري أيبك إلا الفرقدان<sup>(٢)</sup>

فإنه جعل (إلا) صفة لـ (كل) وهو محصور غير متعذر فيه الاستثناء، وأيضاً وصف المضاف، والصفة تكون لما تضاف إليه قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا

(١) ينظر المقتضب ٣٧٣، وشرح الرضي ٢٤٧/١.

(٢) هذا البيت من البحر الوافر، وهو لعمر بن معد يكرب في ديوانه ١٧٨، ولخضرمي بن عامر، وقيل لعمر بن أمي، ينظر الكتاب ٣٣٤/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٧٢، والجماسة للبحري ١٥١، والإنصاف ٦٨١، وشرح المفصل ٨٩٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٩٢/٢، وشرح الرضي ٢٤٧/١، وتذكرة النحلة ٩٥، والجنى الداني ٥١٩، ومغني اللبيب ١٠١، وشرح شواهد المغني ٢١٦٨.

والشاهد فيه قوله: (إلا الفرقدان) على تقدير غير، فلا الفرقدان صفة ولا يمكن فيه البطل. ومن هنا لا يجوز جعل إلا صفة لأخ المضاف إليه إذ لو كانت صفة لأخ لكان ما بعد إلا مجروراً فكان يقول: (إلا الفرقدين).

من الماء كل شيء حي»<sup>(١)</sup> وأيضاً فصل بين الصفة والموصوف بالخبر  
وجملة القسم، وقل الكوفيون (إلا) بمعنى الواو<sup>(٢)</sup> أي (والفرقدان) وأما  
سيبويه فإنه يجيز وقوع (إلا) صفة مع صحة الاستثناء كالبيت، وعليه أكثر  
المتأخرين<sup>(٣)</sup> والمبرد يجيز الاستثناء مع اجتماع الشروط، والمفهوم من  
الشيخ وجماعة<sup>(٤)</sup> أنها إن اجتمعت وجب أن تكون (إلا) صفة وإن لم  
تجتمع لا يجوز أن تكون صفة.

قوله: (وإعراب سوى وسواء النصب على الظرفية) يعني  
الاستثنائية، لأنها لم تسمع إلا منصوبة، وما ورد فشاذ ضرورة، ولأنها في  
الأصل صفة ظرف مكان، قل تعالى: ﴿مَكَانًا سَوًى﴾<sup>(٥)</sup> أي مستويا، ثم  
حذف الموصوف وأقيم الوصف مقامه، واستعمل استعمال لفظ (مكان)  
لما قام مقامه.

قوله: (على الأصح) إشارة إلى كلام الكوفيين، فإنهم أجازوا خروجها  
عن الظرفية والتصرف فيها رفعاً ونصباً وجراً، وذلك كـ (غير) وذلك

(١) الأنبياء ٣٠/٢١ وجعل هنا بمعنى خلق، قل قتلة: أو حفظ حياة كل شيء بالله، ينظر تفسير  
القرطبي ٤/٢٣٢.

(٢) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٦٦/١ وما بعدها، وشرح الرضي ٢٤٧/١، وشرح المفصل  
٨٩٢، وشرح التسهيل القسم الأول ٩٠٧/٢ وما بعدها، وينظر الكتاب ٣٣٤/٢ وما بعدها.

(٣) هذه العبارة من قوله: (وأما سيبويه.... إلى قوله.... المتأخرين) وكذلك رأي المبرد نقله  
الشارح عن الرضي ٢٤٧/١.

(٤) ينظر شرح المصنف ٤٧.

(٥) طه ٥٨/٢٠ قرأ ابن عمر وعاصم وحمزة (سوى) بضم السين، والباقون بكسرها، واختار أبو  
عبيدة وأبو حاتم كسر السين لأنها اللغة العالية الفصيحة، وقل النحاس الكسر أعرف  
وأشهر) ينظر تفسير القرطبي ٤/٢٥٢، وفتح القدير ٣/٣٧٦، والكشف عن وجوه القراءات  
السبع ٩٨٢ ومعنى سوى: أي مكاناً نصفاً على الفريقين، وأبو بكر وحمزة الكسائي يفتون  
عليه بالإمالة) الكشف ٩٨٢، والبحر المحيط ٣٣٧.

لخروجها عن معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء<sup>(١)</sup> وحجتهم قوله:

[٣١١] ولم يبق سوى العــــ

ــــدون إنلهم كما دانوا<sup>(٢)</sup>

وقوله:

[٣١٢] ..... وما قصدت من أهلها لسوانكا<sup>(٣)</sup>

قوله تعالى: ﴿فَانْذِرْهُمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٥)</sup> و﴿مَكَانًا سَوِيًّا﴾<sup>(٦)</sup> فهو أسماء لا ظروف ونحو ﴿سَوَاءُ السَّبِيلِ﴾<sup>(٧)</sup> ﴿سَوَاءُ الْجَحِيمِ﴾<sup>(٨)</sup> وسط.

(١) هذه العبارة من قوله الكوفيين إلى الاستثناء مع الشاهد منقول من شرح الرضي من غير عزو.... ينظر ٢٤٨/١.

(٢) هذا البيت من المخرج، وهو للفنذ الزماني واسمه شهل أو سهل في أمالي القالي ٢٦٠/١، وحاسة البحري ٥٦، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٧٤/٢، وشرح الرضي ٢٤٨/١، وشرح ابن عقيل ٦١٣/١، وأوضح المسالك ٢٨١/٢، وشرح شواهد المغني ٩٤٥/٢، وخزانة الأدب ٤٣٦/٣. والشاهد فيه قوله: (سوى العدوان) حيث رفعت سوى فاعلاً وخرجت عن الظرفية كما أشار الشارح إلى ذلك.

(٣) عجز بيت من البحر الطويل وشرطه الأول:

نجانفُ عن جو اليمامة نافتى

ويروى عن جو كما في الرضي ٢٤٨/١. والبيت للأعشى كما في ديوانه ١٣٩، وينظر الكتاب ٣٢/١ و ٤٠٨، وشرح أبيات سيبويه ١٣٧/١، والمقتضب ٣٤٩/٤، والإنصاف ٢٩٥/١، وشرح المفصل ٨٤/٢، وشرح الرضي ٢٤٨/١، واللسان ملحة (جنف) ٧٠١/١.

والشاهد فيه قوله: (لسوانكا) حيث أتى بسواء متأثرة بالعمل الذي هو اللام الجارة فدل على أنها خرجت من النصب على الظرفية إلى الوقوع مواقع الإعراب المختلفة بحسب موقعها في الجملة.

(٤) الأنفل ٥٨/٨ وتمامها: ﴿وإما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء إن الله لا يحب الخائنين﴾.

(٥) البقرة ٦٢ وتمامها: ﴿إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾.

(٦) طه ٥٨/٢٠.

(٧) المائدة ١٢/٥ و ٧٧/٦٠.

(٨) الصافات ٥٥/٣٧.

## خبر كان وأخواتها

قوله: (خبر كان وأخواتها) هذا رابع المشبهة بالفعل الصريح، ووجهه أنها لما انتصبت خبراً وهي لازمة، شبهت بالفعل المتعدي في اقتضائه مفعولاً.

قوله: (هو المستند) جنس للحد.

قوله: (بعد دخولها) خرج سائر المستندات.

قوله مثل: (كان زيد قائماً) يعني أنها ترفع الاسم وتنصب الخبر، خلافاً للكوفيين<sup>(١)</sup> فإنهم ينصبون الخبر على الحل، وضعف بأنه قد يأتي معرفة، والحل نكرة، نحو (كان زيداً قائماً) ومضمر نحو:

[٣٣٣] فإن لا يكنها أو تكنه فإنه

أخوها غَدَّتْهُ أُمُّهُ بلبانها<sup>(٢)</sup>

وإن الكلام لا يتم إلا به، والحل شرطها أن تأتي بعد تمام الكلام.

(١) ينظر رأي الكوفيين في الإنصاف ٨٢١/٢ مسألة رقم ١١٩.

(٢) البيت من الطويل وهو لأبي الأسود الدؤلي كما في ديوانه ١٦٢، ٣٠٦، وينظر الكتاب ٤٦١، والمقتضب ٩٧/٣، والإنصاف ٨٢٣/٢ وشرح المفصل ١٠٧/٣، واللسان مائة (ليس) ٣٩٩٠/٥، وخزانة الأدب ٣٣٧/٥ - ٣٣٦.

والشاهد فيه قوله (لا يكنها أو تكنه) حيث اتصل الضمير المنصوب بكان على خلاف القيلس إذ التقدير أن يقول: فإن لا يكن إياها أو لا تكن إليه.



قوله: (وأمره كأمر خبر المبتدأ)، يعني أمر خبر (كان) فيما يجوز له من كونه معرفة ونكره ومفرداً وجملة، ومشتملاً على الضمير ومتقدماً على المسند إليه، ومتأخراً عنه، وفيما يجب تقدمه إذا كان ظرفاً، والمبتدأ نكرة وغير ذلك، وقد يخالف المبتدأ في أنه يجب حذف مبتدئه، ولا يكون إنشاءً وأن خبره لا يحسن [ظ ٦٢] ماضياً، وابن مالك أجاز أن يكون ماضياً<sup>(١)</sup> في (كان) لمخوقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُنَّا نَؤْتُوا عِلْمًا لِّلَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿وَإِنْ كُنَّا لَنَرِيهِ قَدْ مِّنْ قَبْلِهِ﴾<sup>(٣)</sup> ومنع منه في (صار) و(ليس) و(ما دام) و(ما زال) وأخواتها مما يفيد الاستمرار<sup>(٤)</sup>.

قوله: (ويتقدم [على اسمها]<sup>(٥)</sup> معرفة) يعني بخلاف خبر<sup>(٦)</sup> المبتدأ، وإنما جاز لأن اللبس منتفٍ لما كان منصوباً، وأما ما كان مما لا يظهر فيه إعراب لم يتقدم نحو (كانت الحبلى السكرى).

قوله: (و[قد]<sup>(٧)</sup> يحذف عامله) يعني عامل خبر (كان) فقط، دون أخواتها، وحذفه على ضربين: جائز وواجب، فلجائز أكثر ما يكون بعد (لو) و(إن) نحو: (اطلبوا العلم ولو في الصين)<sup>(٨)</sup> (اثني بدابة ولو حراء)

(١) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ١٠٢٩٢، وشرح الرضي ٢٥١/١.

(٢) الأحزاب ١٥/٢٣، وتعلمها: ﴿.... من قبل لا يولون الأديار وكان عهد الله مسؤولاً﴾.

(٣) يوسف ٢٧/١٢، وتعلمها: ﴿.... فكذبت وهو من الصديقين﴾.

(٤) هذه العبارة منقولة بتصريف من الرضي ٢٥٢/١.

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٦) ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

(٧) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٨) هذه الأمثلة مثبتة في شرح الرضي ٢٥٢/١ وغيره، وهذا الحديث: (اطلبوا العلم ولو في

الصين) حديث ضعيف ذكره صاحب كشف الخفاء في ٥٦٢. وبعضهم لم يجعله حديثاً بل

هو قول من الأقوال الماثورة.

و(ادفع الشر عني ولو أصبغاً)<sup>(١)</sup> وقوله صلى الله عليه وسلم [في مثل]<sup>(٢)</sup>  
«الناس مجزون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر» «والمرء مقتول بما  
قتل، إن سيفاً فسيف وإن خنجراً فخنجر»<sup>(٣)</sup> قل:

[٣٦٤] ..... إن ظلمنا أبداً وإن مظلوماً<sup>(٤)</sup>

ونحو:

[٣٦٥] قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً

فما اعتذارك من شيء إذا قيل<sup>(٥)</sup>

(١) ومعنى المثل: أي ادفع الشر عني ولو كان الدفع أصبغاً وهنا حذفنا كان مع اسمها. ينظر  
الكتاب ٢٧٠/١، وشرح المفصل ٩٧٢.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) الحديث رواه ابن جرير في تفسيره عن ابن عباس موقوفاً وينظر في كشف الخفا ٣٩٧/١،  
وأورده سيوطي في الكتاب ٢٥٨/١، ولم يذكر أنه حديث وإنما قل: وذلك قولك: (الناس  
مجزون.....). وذكر الأوجه المشهورة فيه.

(٤) هذا عجز بيت من الكامل وهو لليلى الأخيلية في ديوانها ١٠٩، ومصدره:

لا تقربن الدهر آل مطرف

ينظر الكتاب ٢٦١/١، ولحميد بن ثور في ديوانه ١٣٠، وشرح قطر الندى ١٤١، والمقاصد ٤٧/٢،  
وهمع الهوامع ١٠٢/٢.

والشاهد فيه قوله: (ظلماً أو مظلوماً) حيث حذفنا كان مع اسمها لدلالة إن عليها كما  
ذكر الشارح.

(٥) البيت من البسيط، وهو للنعمان بن منذر كما في الكتاب ٣٦٠/١، وشرح أبيات  
سيوطي ٣٥٢/١، وأمالى ابن الشجري ٣٤١/١، وشرح المفصل ٩٧/٢، وشرح الرضي ٢٥٢/١،  
وشرح ابن عقيل ٢٩٤/١، ومفني اللبيب ٨٦، وشرح شواهد المفني ١٨٧/١، وهمع  
الهوامع ١٠٢/٢، وخزانة الأدب ١٠/٤.

الشاهد فيه قوله: (إن حقاً، وإن كذباً) حيث حذفنا كان مع اسمها وأبقى خبرها بعد إن  
الشرطية، والتقدير: (إن كان القول حقاً، وإن كان القول كذباً).

ونحو:

[٢٦٦] فَبِنْ وَصَلَ الدُّبَّ بِهِ فَوَصَلَ<sup>(١)</sup>

وقد جاء بعد (لبن) نحو قوله:

[٢٦٧] مِنْ لَدُ شَوْلَا فَلَمَّ إِتْلَائُهَا<sup>(٢)</sup>

أي من لدن شولا.

قوله: (ويجوز في مثلها أربعة أوجه) يعني ما كان مثل هذه الأمثلة المكررة، مما يصح فيه تقدير الخبر وهو: (فيه) أو (معه) أو غير ذلك، واحترز عما لا يصح فيه تقدير الخبر نحو لا تقدير زيدا (إن ظالماً فظالم وإن مظلوماً فمظلوم) لأنه لا يصح فيه تقدير (فيه) ولا (معه) مما يصح أن يجعل خبراً وما كان مثل مثاله جاز فيه أربعة أوجه، نصبهما، ورفعهما، ونصب أحدهما، ورفع الآخر والعكس، وأقواها نصب الأول ورفع الثاني، وعكسه أضعفها، ورفعهما ونصبهما متوسط بين ذلك، وإن لم يصح تقدير (فيه) ولا (معه) ولا غيرهما مما يصح أن يكون خبراً، لم يحز فيه الوجوه، ولا تقدير (كان) وإنما كان نصب الأول أقواها لقلّة الحذف،

(١) لم أقف له على قائل أو مصدر.

(٢) هذا من مشطور الرجز، وهو بلا نسبة كما في الكتاب ٢٦٤/١، وشرح المفصل ١٠١/٤، وشرح الرضي ٢٥٥/١، والمغني ٥٥١، والمقاصد النحوية ٥١/٢، واللسان ملحة (شول) ٣٣٦/٤، والخزانة ٨٤/٢.

اللغة وهو مصدر من شالت الناقة ذنبها أي رفعتها، والشائلة الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها، وإتلائها مصدر أتلت الناقة إذا تبعها ولدها (ينظر اللسان ملحة (شول)).  
والشاهد فيه قوله: (من لدن شولا) حيث حذف كان واسمها وأبقى خبرها شولا كما ذكر الشارح. وإن كان ذلك شذوذاً هذا من الشواهد التي لا يعرف لها قائل ولا تعرف تتمته) هذا ما قاله محقق الكتاب (٢٦٤/١).

ولوجود الدلالة على المحذوف، لأن تقديره إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير. حذف (كان) مع اسمها جائز كثير، والخبر مع فاء الجزاء كثير أيضاً، وأما العكس، فتقديره (إن كان في عمله خير كان جزاؤه خيراً) فحذف من الأول (كان) والخبر وهو قليل. ومن الثاني كان واسمها، وأما نصبهما فتقديره إن كان عمله خيراً كان جزاؤه خير فضعفه كثرة الحذف في الجملتين، وقوته أن حذف (كان) واسمها كثير، وأما رفعهما فتقديره إن كان في عمله خير فجزاؤه خير فحذف في الأول (كان واسمها) كثيراً، لأن إن شرطية تدل على الفعل، والفعل يدل على فاعله، وأما فاء الجزاء فلأنها جواب الشرط، وجواب الشرط لا يكون إلا جملة، فالفاء دخلت على المبتدأ مثل قولك: (أما زيد فقائم) أي فهو قائم.

قوله: (ويجب الحذف في مثل أما أنت منطلقاً انطلقت) أي لأن كنت أي يجب حذف (كان) بعد أن المصدرية معوضاً منها<sup>(١)</sup> (ما) نحو قوله (أما أنت منطلقاً قل:

[٣٧] أبا خراشة أما أنت ذا نفر

فإن قومي لم تأكلهم الضبع<sup>(٢)</sup>

(١) هذه العبارة من شرح الرضي وهي من قوله: أي إل منها دون أن يعزوها له، ينظر ٢٥٣/١.  
(٢) البيت من اليسيط وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ١٢٨ ولجربور في ديوانه ٣٤٩/١، وينظر الكتاب ٢٩٣/١، والخصائص ٣٨١/١، والإنصاف ٧٧/١، وأمالى ابن الحاجب ٤١١/١ - ٤٤٢، وشرح المفصل ٩٩٢/٨، ١٣٢/٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٣٩٩/٢، وشرح المصنف ٤٨، وشرح الرضي ٢٥٣/١، ووصف المباني ١٨٣، ٢٧٧، والجنى الداني ٥٢٨، وشرح ابن عقيل ٢٩٧/١، ومغني اللبيب ٥٤، وشرح شواهد المغني ١١٦/١، ومعجم الفوامع ١٠٦٢، وخزانة الأدب ١٣/٤ - ١٤ - ١٧....

واختلف في تأويله فقال البصريون<sup>(١)</sup> أصله لئن كنت منطلقاً، حذف حرف الجر قياساً كما في (أن) و(أن) في المفعول له، نحو (أزورك أن تحسن إلي) أي لأن تحسن إلي، وحذفت كان اختصاراً فانفصل الضمير فبقي: إن أنت منطلقاً، فعوض عن كان (ما) المصدرية للتأكيد دلالة على المحذوف، ثم أدغمت النون في الميم فصار أما أنت منطلقاً<sup>(٢)</sup>، وإنما وجب حذف الفعل مع (ما) لثلا يجمع بين العوض والمعوض منه، وأجاز المبرد<sup>(٣)</sup> ظهور (كان) على أن (ما) زائدة لا عوض، فيقول (أما كنت منطلقاً) وقل الكوفيون: <sup>(٤)</sup> [و٦٣] إن (أن) المفتوحة ليست مصدرية وإنما هي شرطية بمعنى المكسورة، ويجوز مجيء الفتحة شرطية كما قرئ ﴿أَنْ تُضِلَّ﴾<sup>(٥)</sup> واحتجوا بقوله:

والشاهد فيه قوله: (أما أنت ذا نفر) حيث حذف كان التي ترفع الاسم وتنصب الخبر وعوض عنها ما الزائدة وأدغمها في أن المصدرية وأبقى اسم كان وهو الضمير المنفصل والخبر ذا نفر. وأصل الكلام عند البصريين فخرت علي لأن كنت ذا نفر، وهذا ما ذهب إليه الشارح وأثبتته في المثال الذي سبق الشاهد، و (ينظر الإنصاف ٢٧/١ وما بعدها).

- (١) ينظر رأي البصريين في شرح الرضي ٢٥٤/١، وينظر شرح المفصل ٩٩/٢.
- (٢) ينظر شرح المفصل ٩٧/٢ - ٩٩، وشرح الرضي ٢٥٣/١ - ٢٥٤ ن وشرح التسهيل المجلد الأول ٤٩٩/٢ وما بعدها.
- (٣) ينظر المقتضب ٩٧/٣، وشرح الرضي ٢٥٣/١، وقد نقله الشارح كما هو من الرضي دون إسناد، وينظر شرح المفصل ٩٩/٢.
- (٤) ينظر شرح الرضي ٢٥٣/١.
- (٥) البقرة ٢٨٢/٢ وهي جزء من أطول آية في القرآن وهي آية الدين وقرأ حمزة إن يكسر الهمزة على معنى الجزاء والفاء في قوله: فتذكر جوابه، وقرأ الجحدري وعيسى بن عمر (أن تضل) بضم التاء وفتح الضاد، ينظر تفسير القرطبي ١٢٠٥/٢، والكشاف ٣٢٠/١.

[٣٦٩] إما أقمت وأما أنت مرتحلاً<sup>(١)</sup>

فالله يكلاً مائتي ومائت<sup>(٢)</sup>

وحجتهم فيه أنه روي بفتح (أما أنت) ويكرها وهي معطوفة على (إما أقمت) وهي شرطية اتفاقاً، ودخول الفاء في جواب الشرط وهو (فالله) وكذلك في البيت الأول وهو (فإن قومي) فعلى كلام البصريين يكون الجواب مرفوعاً في محقولك (أما أنت منطلقاً أنطلق معك)<sup>(٣)</sup> والكوفيون يجيزون جزمه بناء على أن المفتوحة شرطية ورفعه لكون الشرط محذوفاً حذفاً لازماً و(ما) زائدة عندهم، وقيل: إنها عوض عن الفعل المحذوف.



(١) في الأصل مرتحل.

(٢) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٩٨٢، وأما ابن الحاجب ٤١٠/١ - ٤١١، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٠٠/٢، وشرح الرضي ٢٥٤/١، ومغني اللبيب ٥٤، وشرح شواهد المغني ١١٨/١، واللسان ملحة (أما) ١٢٢/١، ويروى في أكثر الكتب التي اطلعت عليها (مرتحلاً بالنصب) بينما يرويه الشارح بالرفع. الشاهد فيه قوله: (أما أنت) إنَّ (أنَّ) أداة شرط بدليل مجيء الفاء في جوابها وهو فاله مع عطف (وأما أنت مرتحلاً) على إما أقمت والأصل إن ما أنت، وهي كما قبل الشارح معطوف على - إما أقمت - وهذه شرطية باتفاق.

(٣) ينظر رأي البصريين والكوفيين في شرح المفصل ٩٩٢، وشرح الرضي ٢٥٤/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٠٠/٢، وشرح ابن عقيل ٢٩٨/١.



## اسم إن وأخواتها

قوله: (اسم إن وأخواتها هو المسند إليه بعد دخولها) خرج سائر المسندات (مثل إن زيداً قائم) هذا خامس المشبهة، ووجه الشبه أنها لما اقتضت خبراً أشبهت الفعل المتعدي في اقتضائه مفعولاً وشبه مفعولها بالمفعول الفرعي لضعف عملها، وهي تنصب الاسم وترفع الخبر على كلام البصريين وقل الكوفيون: <sup>(١)</sup> الخبر مرتفع بما كان مرتفعاً به من قبل وهو أصل المبتدأ والخبر.

---

(١) ينظر شرح ابن عقيل ٣٤٨١.

## المنصوب بـ(لا) التي لنفي الجنس

قوله (المنصوب بلا) هو سداس المشبهة، وإنما قل: (المنصوب بلا) ولم يقل اسم (لا) كما قل: اسم إن وأخواتها لأن كلامه في المنصوبات، وجميع اسم لا لا بعضه مبني<sup>(١)</sup>.

قوله: (التي لنفي الجنس) يحترز من التي بمعنى (ليس) والفرق بينهما أن التي بمعنى (ليس) لنفي واحد من الجنس، إذا قلت: (لا رجل في الدار) نفيت واحداً من جنس الرجال، ويجاز أن يكون واحد آخر واثنان وثلاثة أو أكثر، والتي لنفي الجنس تنفي الماهية مطلقاً، فإذا قلت (لا رجل في الدار) كان معناه ليس في الدار هذا الجنس، لا واحداً ولا اثنين ولا ثلاثة ولا أكثر.

وإنما عملت (لا) التي لنفي الجنس لشبهها بـ(إن) من حيث إنها من عوامل المبتدأ والخبر، ولهما الصدر، وإنهما للتأكيد، فـ(إن) لتأكيد الإثبات و(لا) لتأكيد النفي، لكن حُمِلَ النقيض على النقيض كما يحمل

(١) هذه العبارة مأخوذة من الرضي بتصرف فخل حيث قل الرضي: (وجميع ما هو اسم (لا) المذكورة ليس منصوباً، بل بعضه مبني نحو (لا رجل)، فلما قصد المنصوب احتاج إلى التمييز بالتقييدات المذكورة، لأن اسم (لا) يكون منصوباً إلا بإجماعها وهي ثلاثة كونه نكرة وكونه مضافاً أو مشبهاً به، فلو اختل واحد منها لم ينتصب) انتهى قوله ٢٥٥/٨.

## النظير على النظير.

قوله: (هو المسند إليه) جنس. قوله: (بعد دخولها) خرج سائر المسندات. واعلم أن الذي تدخل عليه (لا) هذه التي لنفي الجنس، معرب ومبني، والمعرب منصوب، وهي عاملة فيه، ومرفوع ولا عمل لها فيه، وبدأ بالمنصوب لأنه الأصل وله شروط، الأول:

قوله: (يليهما) يعني اسمها المنصوب، يحترز من أن يفصل بينهما، فإنه يجب الرفع، لضعف العامل، نحو: ﴿لَا فِيهَا غُولٌ﴾<sup>(١)</sup>.

الثاني: قوله: (نكرة) يحترز من المعرفة، فإنه يجب الرفع والتكرير نحو (لا زيد في الدار ولا عمرو) لأنها لم توضع إلا لنفي النكرات.

الثالث: قوله: (مضافاً أو مشبهاً به) يحترز من أن يكون غير مضاف ولا مشبه به، فإنه مبني نحو (لا رجل) والمراد بالمشبه بالمضاف الطويل، وهو كل اسمين أحدهما مرتبط بالآخر عامل في الآخر كما أن المضاف عامل في المضاف إليه، مثل ما جمع الشروط قوله: (لا غلام رجل) فإنه يليها نكرة مضاف، والمشبه به قوله: (ولا عشرين درهماً)، قوله: (فلان كان مفرداً فهو مبني على ما ينصب به) هذا القسم الثاني قسم المبني ويعني بالمفرد غير المضاف والمشبّه به وقل على على ما ينصب به ولم يقل على النصب، ليدخل علامات، وهي الحركة والحرف نحو (لا رجل) و(لا مسلمين) و(لا مسلمين) وأما جمع المؤنث السالم نحو (لا مسلمات)

(١) الصلوات ٤٧/٣٧ وتحتها: ﴿لَا فِيهَا غُولٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يَنْزِفُونَ﴾.

فلجمهور يبنونه على الكسر<sup>(١)</sup> والمبرد<sup>(٢)</sup> والملازني<sup>(٣)</sup> على الفتح وبعضهم  
جوز الوجهين لورودهما في قوله:

[٢٧٠] إن الشلب الذي مجد عواقبه

فيه تلذ ولا لذات للشيب<sup>(٤)</sup>

[ظ٦٣]

وحكى ابن خروف<sup>(٥)</sup> دخول التنوين، لأنه تنوين مقابلة، وبعضهم منعه،  
لأنه مبني وتنوينه وإن لم يكن تنوين صرف محمول على تنوين الصرف،  
كما لا ينون المناهى نحو: (يا مسلمات) مع قولهم (يا مسلمون) وهو الظاهر  
من أكثر النحلة، وإنما بني المفرد مع (لا) قل المصنف لتضمنه (من)<sup>(٦)</sup> لأن  
أصله (لا من رجل) وضعف بأن البناء لتضمن (من) لم يُعهد وقيل:  
لتركبه مع (لا) فأشبهه (خمسة عشر)، وروى عن سيبويه<sup>(٧)</sup> وجماعة، وقل

(١) ينظر شرح الرضي حيث نقل رأي المبرد في ٢٥٥/١. وقل: الأولى ما ذهب إليه المبرد  
(وأصحابه) وهو البناء على الفتح كما ذكر الشارح. وشرح الرضي ٢٥٦/١. وشرح ابن  
عقيل ٣٢٢/١ وما بعدها. وشرح الفصل ١٠١/٢ وما بعدها.

(٢) ينظر المقتضب ٣٦٤/٤ - ٣٦٥، وشرح الرضي ٢٥٦/١.

(٣) ينظر رأي الملازني في شرح الرضي ٢٥٦/١.

(٤) البيت من البسيط، وهو لسلامة بن جندب في ديوانه ٩١، وينظر الشعر والشعراء ٢٧٨،  
وشرح التسهيل السفر الأول ١٢٠/٢، وشرح الرضي ٢٥٦/١، وشرح شذور الذهب ١١٨،  
وشرح ابن عقيل ٣٩٧/١، وجمع الموامع ٢٠١/٢، وخزانة الأدب ٢٧/٤.

ويرويه الرضي في شرحه أودى الشبَاب بدل إن الشبَاب.  
والشاهد فيه قوله: (ولا لذات للشيب) حيث جاء اسم لا وهو لذات جمع مؤنث سالماً  
حيث بني بالكسرة نيابة عن الفتحة كما كان ينصب بها لو أنه معرب.

(٥) ينظر الجمع ٢٠١/٢.

(٦) ينظر شرح المصنف ٤٨.

(٧) ينظر الكتاب ٣٥٢/١، وشرح الرضي ٥٧/١.

بعضهم لتضمنه لام الجنس لأنها تفيد الاستفراق.

قوله: (وإن كان معرفة، أو مفصلاً بينه وبين (لا) وجب الرفع والتكرير) يعني الاسم نحو (لا زيد في الدار ولا عمرو) ﴿[لا فيها غول]﴾<sup>(١)</sup> ولا هم عنها يتزفون ﴿هذا مذهب البصريين، وأما وجوب التكرير<sup>(٢)</sup> أما في رفعه فجعلوه عوضاً عما يفيد لا من الاستفراق، وأما في المفعول، فقليل: لأنه جواب سؤال مكرر وهو (هل في الدار من رجل وامرأة) فقليل (لا فيها رجل ولا امرأة) مطابقة للسؤال ولا يلزم المناسبة حيث يكون السؤال غير مكرر أن يكون الجواب مطابقاً له لأن جوابه المحقق ليس إلا نعم أولاً<sup>(٣)</sup>.

قوله: (ومثل: قضية ولا أبا حسن لها)<sup>(٤)</sup> متأول) هذا إشارة إلى مذهب الكوفيين لأنهم لا يوجبون الرفع ولا التكرير، والمبرد<sup>(٥)</sup> يوجب الرفع ولا يوجب التكرير واحتج بقوله:

[٣٨] ..... ركائبها أن لا إلينا رجوعها<sup>(٦)</sup>

(١) في الأصل (لا غول فيها).

(٢) ينظر شرح المصنف ٤٨ - ٤٩، وشرح الرضي ٢٥٧/١ - ٢٥٨، وشرح ابن عقيل ٣٩٩/١.

(٣) ينظر شرح المصنف ٤٨ - ٤٩.

(٤) قضية ولا أبا حسن لها، قل سيويه في الكتاب ٢٩٧/٢ قضية ولا هذا أبا حسن لها، فجعله نكرة. قلت فكيف يكون وإنما أراد علياً رضي الله عنه، فقل: لأنه لا يجوز لك أن تعمل لا في معرفة، وإنما تعملها في النكرة، فلذا جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أنت تعمل لا، وعلم المخاطب أنه دخل في هؤلاء المنكوريين علي وأمه قد غيب عنها) وينظر شرح الرضي في هذه المسألة ٢٦٠/١، وشرح المفصل ١٠٤/٢.

(٥) ينظر المقتضب ٣٥٩/٤، وشرح الرضي ٢٥٨/١.

(٦) هذا عجز بيت من الطويل، وصدره:

بكت جزعاً واسترجعت ثم أذنت

وأجيب بأنه في معنى الفعل، أي لا ينبغي لك فاحتج الكوفيون بنحو:  
(لا بَصْرَةَ لَكُمْ) و(لا أبا حسن لها)<sup>(١)</sup>.

[٢٧٢] — ولا أمة في البلاد<sup>(٢)</sup>

[٢٧٣] لا هيثم الليلة للمطي<sup>(٣)</sup>

وأجيب بجوابين أحدهما: أنه مقدر بمثل حيث يمكن نحو (ولا مثل أبي حسن) و(لا مثل هيثم) و(لا مثل بصر تكم إذا كان لها مثل، فحذف (مثل)

وهو بلا نسبة في الكتاب ٢٩٧/٢، وينظر المقتضب ٣٦١/٤، وأما ابن الشجري ٢٢٥/٢، وشرح المفصل ١١٢/٢، ٦٥/٤ - ٦٦، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٣٥/٢، وشرح الرضي ٢٥٨/١، ووصف المباني ٣٣٣، وجمع المواع ٢٠٧/٢، ويروى فيه أسفاً بذلك جزءاً، والخزانة ٨٧٢/٤، ٣٤/٤، ويروى في شرح المفصل قضت وطراً بذلك بكت جزءاً، والشاهد فيه قوله: (أن لا إلشاً رجوعها) حيث لم تكرر (لا) مع الفصل بينها وبين اسمها المعرفة.

(١) ينظر الكتاب ٢٩٦/٢.

(٢) قطعة بيت من الوافر، وتمامه:

أرى الحلجاء عند أبي حبيب نكدن ولا أمة في البلاد

وهو لعبد الله بن الزبير في ملحق ديوانه ١٤٧، وله وغيره، وينظر الكتاب ٢٩٧/٢، وشرح بيت سيويه ٥٦٩/١، والمقتضب ٣٦٢/٤، وشرح المفصل ١٠٢/٢ - ١٠٤، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٣٧/٢، وشرح الرضي ٢٦٠/١، وشرح شذور الذهب ٢٣٥، ووصف المباني ٣٣٣، وخزانة الأدب ٦١/٤ - ٦٢، وفي الرصف للبلاد بذلك في البلاد، والشاهد فيه قوله: (ولا أمة) حيث وقع اسم لا النافية للجنس معرفة وأوّل على تقدير ولا مثل أمة.

(٣) هذا شطر بيت من الرجز وهو لبعض بني دبير، وينظر الكتاب ٢٩٦/٢، والمقتضب ٣٦٢/٤، وأما ابن الشجري ٣٣٩/١، وشرح المفصل ١٠٢/٢ - ١٠٣، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٣٩/١، وشرح الرضي ٢٦٠/١، ووصف المباني ٣٣٢، والخزانة ٩٧/٢، والشاهد فيه قوله: (لا هيثم) حيث نصب هيثم بلا وهو علم معرفة والنفي سرغ مجيء اسم لا النافية للجنس معرفة وهو كما قاله الشارح مقدر بمثل.



وأقيم المضاف إليه مقامه.

الثاني: أن يراد نفي المماثل وهو في المعنى نكرة كأن قيل (ولا أبا حسن يوجد مثل أبي حسن) و(لا هيثم يوجد مثل هيثم الليلة).

قوله: (ومثل: لا حول ولا قوة إلا بالله خمسة أوجه) يعني ما كان منفياً وكررت فيه (لا) وما بعدها فإنه يكون فيه خمسة أوجه؛ الأول: فتحهما، و(لا) على بابها لنفي الجنس وهما جملتان والخبر فيهما محذوف تقديره (لا حول لنا ولا قوة لنا)<sup>(١)</sup> وعليه قوله تعالى: ﴿لَا زُفَى وَلَا فَسُوقَ وَلَا جِدَالُ فِي الْحِجِّ﴾<sup>(٢)</sup>.

الثاني: (فتح الأول ونصب الثاني) [ورفعه]<sup>(٣)</sup> الأولى لنفي الجنس، والثانية: واثلة للتأكيد والجملة بعدها عطف على لفظ الأولى، وعليه:

(١) فتحهما كالتالي:

١- لا حول ولا قوة إلا بالله.

٢- لا حول ولا قوة إلا بالله.

فالأولى مبني على الفتح في محل نصب اسم لا. والثانية: معطوفة على محل الأولى منصوبة بالفتحة الظاهرة.

٣- لا حول ولا قوة إلا بالله.

٤- لا حول ولا قوة إلا بالله.

٥- لا حول ولا قوة إلا بالله.

منه هي الأحوال الخمسة التي ذكرها الشارح في هذه الصيغة، وينظر شرح الرضي ٣٦٠/١ - ٣٦١، وفي المفصل عدد ستة أوجه (ينظر المفصل ٨).

(٢) البقرة ١٩٧/١، ثمها: ﴿الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج...﴾.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

## [٢٧٤] لا نسب اليوم ولا خلعة

اتسم الرقم على الرقم<sup>(١)</sup>

الثالث: (فتح الأول ورفع الثاني عطفًا على المحل) ولا زائدة يحتمل أن تكون بمعنى (ليس) وعليه قوله:

## [٢٧٥] هذا وجدكم الصغر بعينه

لا أم لي إن كسـكـن ذاك ولا أب<sup>(٢)</sup>

الرابع: (رفعهما) يحتمل أن يكونا لنفي الجنس، ورفعهما المطابقة السؤال وبمعنى (ليس) أو الأولى بمعنى (ليس)، والثانية زائدة وعليه **لا بيع فيه ولا خلعة**<sup>(٣)</sup>.

(١) البيت من السريع وهو لأنس بن العباس بن مرداس كما في الكتاب ٢٨٥/٢ - ٣٠٩، وله وغيره، وينظر ذيل سبط اللالئ ١٧٣، وشرح المفصل ١٠١/٢ - ١٣٥، وأمثالي ابن الحاجب ٤١٢/١، وشرح الرضي ٣٦٠/١، وأوضح المسالك ٢٠/٢، وشرح شذور الذهب ١٢١، وشرح ابن عقيل ٤٠٠/١، ومغني اللبيب ٢٩٨، وشرح شواهد المغني ٦٠١/٢، والمقاصد النحوية ٣٦٥/٢، وجمع الموامع ٢٨٧/٥.

ويروى اتسع الخرق على الراقق ولم يجد في المصادر التي اطلعت عليها (الرقم) والشاهد فيه قوله: (ولا خلعة) حيث نصب على تقدير أن تكون لا زائدة للتأكيد ويكون خلعة معطوفاً بالواو على محل اسم لا وهو قوله نسب وهذا ما ذهب إليه الشارح. (٢) البيت من الكامل وهو من الشواهد الشعرية المختلف في نسبتها وأكثر المراجع ذكرت أنه لرجل من مذحج وله وغيره، وينظر الكتاب ٢٩٢/٢، والمقتضب ٣٧٧/٤، واللمع ١٢٩، وحامسة البحري ٧٨، وسبط اللالئ ٢٨٧/١، والمفصل ٧٩، وشرحه لابن يعيش ٢٩٢/٢، وأمثالي ابن الحاجب ٥٩٣/٢ - ٨٤٧، وشرح الرضي ٣٦٠/١، والمغني ٧٧٣، وشرح شواهد المغني ٩٢١/٢، ووصف المبانئ ٣٣٨، وشرح ابن عقيل ٤٠١/١، وخزانة الأدب ٣٨٢ - ٤٠.

ويروى لعمركم بذلك وجدكم.

الشاهد فيه قوله: (ولا أب) حيث جله مرفوعاً حيث أنه أعمل لا عمل ليس وأن اسمها وخبرها محذوف وفيها وجهان آخران وهما: أن يكون معطوفاً على محل لا مع اسمها، أو أن تكون لا نافية غير عاملة أصلاً بل هي زائدة وأب مبتدأ خبره محذوف.

(٣) البقرة ٢٥٤/٢.

وقوله:

[٣٧] \_\_\_\_\_ لا ناقة لي في هذا ولا جمل<sup>(١)</sup>

الخامس قوله: (ورفع الأول على ضعف وفتح الثاني) إنما ضَعُفَ

الأول لأن (لا) فيه بمعنى (ليس) وهي قليلة، والثانية لنفي الجنس وعليه:

[٣٨] فلا لغو ولا تأثيم فيها

وما فاعلها به أبداً مقيم<sup>(٢)</sup>

والقياس في هذه المسألة ستة عشر وجهاً لأن الذي بعد (لا) يكون

فيه أوجه (فتح ورفع ونصب وضم) وفي الثانية أربعة، وأربعة في أربعة

ستة عشر، لكن لم يرد السماع إلا في الخمسة وباقياها ممتنعة.

(١) هذا عجز بيت من البسيط وصنوه: *تحت كبريتي حديد*  
وما صر منك حتى قلت معلنة

وهو للراعي النميري في ديوانه ١٩٨، وينظر الكتاب ٢٩٥/٢، واللمع ١٢٨، وشرح  
المفصل ١١١/٢ - ١١٣، وشرح الرضي ٣٦٠/١.

ويروى في هامش شرح الرضي وما هجرتك.

الشاهد فيه قوله: (لا ناقة لي في هذا ولا جمل) حيث تكررت (لا) فرفع الاسم بعد (لا)

الأولى فهو إما مبتداً ولا نافية لا عمل لها أو اسم لا العاملة عمل ليس وفيها وجوه أخرى.

(٢) البيت من الوافر، وهو لامية بن أبي الصلت في ديوانه ٥٤ وهو ملفق من بيتين:

ولا لغو ولا تأثيم فيها ولا غول ولا فيها مليم

وفيهما لحم ساهرة وبحر وما فاعلها به لحم

وينظر اللمع ١٢٩، وشرح صناعة الإعراب ٤١٥/١، وشرح شذور الذهب ١٢١، وشرح ابن  
عقيل ٤٠٣/١، واللسان ملحة (أثم) ٢٩/١، وجمع الهوامع ٢٨٨/٥.

والشاهد فيه قوله: (لا لغو ولا تأثيم فيها) حيث ألغى لا الأولى أو أعملها عمل ليس فرفع الاسم

بعدها، وأعمل لا الثانية عمل إن والخبر لـ (لا) الثانية مخلوف وهو متعلق بالجار والمجرور....

قوله: (وإذا أدخلت الهمزة لم تغير العمل)<sup>(١)</sup> يعني إذا دخلت على (لا) التي لنفي [و٦٤] الجنس لم يبطل عمل (لا) لأن حرف الاستفهام لا يبطل عمل عامل.

قوله: (ومعناها الاستفهام والتمني والعرض) يعني أن الهمزة تكون للاستفهام فقط نحو (ألا رجل في الدار) قل:

[٢٧٨] حلز بن كعب ألا أحلام تزرعكم<sup>(٢)</sup>

وللإستفهام على طريق التقرير والإنكار والتوبيخ نحو:

[٢٧٩] ألا طعان ولا فرسك علية

ألا تجشؤكم حول التانير<sup>(٣)</sup>

(١) في الكافية المحققة: لم يتغير.

(٢) هذا صدر بيت من البسيط، وعجزة.

عنا وأنتم من الجوف الجمالير

وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ١٧٩.

حار: مثلى مرخم من الحارث، والجوف جمع: أجوف وهو العظيم الجوف، والجمالير: جمع جمخور وهو العظيم الجسم القليل العقل، وينظر الكتاب ٧٣٢ - ٧٤، وشرح أبيات سيويه ٥٥٤/١، وشرح المفصل ١٠٢/٢، وشرح شواهد المغني ٢١٠/١، والمقاصد النحوية ٣٦٢/٢. والشاهد فيه قوة: (ألا أحلام) حيث أعمل ألا عمل لا النافية للجنس مع أن الهمزة للاستفهام وأحلام اسم لا النافية التي تعمل عمل إن.

(٣) البيت من البسيط، وهو لحسان بن ثابت الأنصاري ١٧٩ وله وغيره، وينظر الكتاب ٣٠٦/٢، وشرح أبيات سيويه ٥٨٧/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٤١/٢، وشرح الرضي ٢٦١/١، ووصف المباني ١٦٦، والجني الداني ٣٨٤، ومغني اللبيب ٩٦، وشرح شواهد المغني ٢١٠/١، وجمع الهوامع ٢٠٥/٢، وخزانة الأدب ٦٩/٤، ٧٧.

ويروى عند بطل حول، وردكم بلك تجشؤكم

والشاهد فيه قوله: (ألا طعان) حيث عملت ألا عمل لا النافية للجنس لأنها كمعناها وإن كانت الهمزة للاستفهام داخلة عليها للتقرير.

وتكون للتمني (ألا ما أشربه) قال:

[٢٨٠] ألا عمر ولي مستطاع رجوعه

فيراب ما أثلت يد الحدثان<sup>(١)</sup>

وتكون للعرض نحو (ألا نزول عندنا) وأما قوله:

[٢٨١] ألا رجلاً جزاه الله خيراً

يدل على محصلة تبيت<sup>(٢)</sup>

فهذه عند سيويه والخليل<sup>(٣)</sup> التي للتحضيض بمعنى (هلاً) خففت، وهي تلزم للفعل لفظاً أو تقديرًا، وليست (لا) التي لنفي الجنس الداخلة

- (١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٦٤٢/٢، والجنس الداني ٣٨٤، ومغني اللبيب ٩٧ - ٩٩، وشرح شواهد المغني ٨٠١/٢، وشرح ابن عقيل ٤١١/٨. ويروى يد الغفلان في أكثر المراجع بدل الحدثان، وأثأت أفستت، والشاهد فيه قوله: (ألا عمر) حيث أريد بالاستفهام مع لا مجرد التمني وأعملت لا عمل إن والذي دل على صيغة التمني نصب الفعل المضارع بقاء السببية في جوابه.
- (٢) البيت من الوافر، وهو لعمر بن قعاس أو قعاس المراهي، وينظر الكتاب ٣٠٨/٢، والشواهد لأبي زيد ٥٦، وشرح المفصل ١٠١/٢ - ١٠٢، وأمالى ابن الحاجب ١٦٧/١، وشرح المصنف ٤٩، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٤٢/٢، وشرح الرضي ٢٦٢/٨، ورصف المباني ١٦٦، والجنس الداني ٣٨٢، وتذكرة النحلة ٤٣، ومغني اللبيب ٩٧، وشرح شواهد المغني ٢١٤/٨ - ٢١٥، وخزانة الأدب ٤٥٩/١.

والشاهد فيه قوله: (ألا رجلاً) حيث وقعت ألا للعرض والتحضيض وألا هنا للعرض والتحضيض والفعل مقدر كما ذهب إلى ذلك الخليل وسيويه أي ألا تروني رجلاً، أما يونس فألا عنده للتمني ورجلاً اسمها ونون للضرورة كما ذكر ذلك الشارح، ينظر شرح شواهد المغني ٢١٤/٨، قال ابن الحاجب في شرح الكافية (وهي عند يونس لا) دخلت عليها همزة الاستفهام لمعنى التمني وكان القياس ألا رجل ولكنه نون للضرورة الشسر والوجهان مستقيمان).

(٣) ينظر الكتاب ٣٠٨/٢.

عليها الهمزة، وقال يونس: <sup>(١)</sup> هي التي لنفي الجنس ونونه للضرورة.

قوله: (ولعت المبنى الأول) هذا كلام في توابع اسم (لا) وقد ذكر العطف والنعت، ولم يذكر التأكيد وعطف البيان والبدل، ونحن نذكرها جميعاً ونبدأ بما بدأ به، أما النعت، فإن كان اسمها معرباً كان نعتها معرباً رفعاً على المحل ونصباً على اللفظ، نحو (لا غلامَ رجلٍ ظريفٌ ظريفاً) خلافاً للمصنف <sup>(٢)</sup> وابن برهان <sup>(٣)</sup>، فإنهما جعلتا تابع المعرب نصباً على اللفظ فقط، وإن كان اسمها مبنياً جاز في نعتة الفتح على لفظ البناء، والنصب على محل اسمها، والرفع على محل الابتداء بشرعوط:

الأول قوله: (ولعت المبنى) يحترز من نعت المعرب. قوله: (الأول) يحترز من النعت الثاني (لا رجل ظريف كريم) فليس فيه إلا الإعراب. الثاني قوله: (مفرداً) يعني النعت يحترز من أن يكون مضافاً نحو (لا رجل صاحب صدق) وأما مشبهاً به، نحو (لا رجل مالكٌ عشرين درهماً) فإنه معرب فقط.

الثالث قوله: (يليه) يحترز من أن يفصل بينهما نحو (لا رجل في الدار ظريف) فليس فيه إلا الإعراب.

(١) للتفصيل ينظر الكتاب ٣٠٨/٢، وشرح المفصل ١٠٢/٢، وشرح المصنف ٤٩، وشرح الرضي ٢٦٢/١، وشرح شواهد المغني ٢١٤/١.

(٢) ينظر شرح المصنف ٤٩ - ٥٠، وشرح الرضي ٢٦٢/١.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٦٢/١. وابن برهان هو عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم ابن برهان صاحب العربية واللفظة والتواريخ وأيام العرب مات سنة ٤٥٦ هـ ينظر ترجمته في البغية ١٢٠/٢.



قوله: (مبنى ومعرب رفعا ونصبا مثل (لا رجل ظريف) [ظريفاً]<sup>(١)</sup>)  
يعني ما اجتمعت فيه هذه الشروط جاز البناء والإعراب رفعا ونصبا.

قوله: (والا فالإعراب) يعني رفعا ونصبا حيث يختلف شرط من هذه الشروط، وأما حيث يكون التابع لمعرب، ومراده بالإعراب فيه نصبا فقط وهو مذهب ابن برهان<sup>(٢)</sup>، والنحلة<sup>(٣)</sup> يجعلونه نصبا ورفعا، وإنما تعذر البناء مع تابع المعرب، لأن تابعه لا يكون إلا مثله معربا، وإنما تعذر مع اختلال شيء من الشروط، لأن لا يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد، لأن الصفة إذا فصل بينها وبين موصوفها امتنع جعلها كشيء واحد، فإن قيل لم أخرتم في تابع مبني (لا) بالبناء ولم تميزوه في تابع المنلئ، وجوابه: أنا صفة المنلئ غير مقصودة بالنداء بخلاف صفة مبني (لا) فإنها منفية مع موصوفها والدليل أنه يجوز دخول (لا) على تابع مبنيها، ولا يجوز دخول حرف النداء على صفة المنلئ لأنها لا تكون إلا معرفة باللام.

قوله: (والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز) هذا الثاني من توابع اسم (لا) يعني أنه يجوز فيه الرفع والنصب، ولا يجوز البناء إذا كان المعطوف عليه مبنيا كالصفة لأنه يؤدي إلى جعل أربعة أشياء كشيء

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحقة.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٦٣/١ قل ابن برهان فيما نقله عن الرضي أن اسم لا إذا انتصب يكونه مضافا أو مضارعا له لم يجر رفع وصفه، بل الواجب نصبه كالموصوف.

(٣) ينظر شرح المصنف ٤٩ - ٥٠ وما جاء في هامش وهذا ما ذهب إليه المصنف والرضي نقله عنه في ٢٦٣/١. قل الشارح في هامش وجه ٦٤/ في حاشية المنلئ أن اسمها المعرب لا يجوز رفع صفته محل متحقق رواية المصنف عند النحلة.

واحد (لا) واسمها وحرف العطف والمعطوف فنقول: (لا رجل وامرأة)  
بالرفع والنصب قل:

[٢٨٢] فلا أبَ وابناً مثل مروان وابنه

إذا هو بالجد ارتدى وتلذذا<sup>(١)</sup>

المراد بالمعطوف ما يصح دخول (لا) عليه وعملها فيه يجتزئ من المعرفة  
فإن الرفع واجب، وكذلك [ظ٦٤] في الصفة، وسائر التوابع.

فإن قيل: لم يميزوا البناء في المعطوف الذي يصح عمل من المعرفة، فإن  
الرفع واجب، وكذلك في الصفة وبناء (لا) فيه كالمعطوف على المنادى.

أجيب بأنه يؤدي إلى جعل أربعة أشياء كشيء واحد وبأن بناء اسم  
(لا) ضعيف، ولهذا قد جاز رفع النكرة الجامعة لشروط البناء ولم يجيء  
إعراب (يا زيد) نحو:

[١٨٣] حياتك لا تنفع وموتك فاجم<sup>(٢)</sup>

(١) البيت من الطويل، وهو للربيع بن خبيص الفراري وله وغيره، ينظر الكتاب ٢٨٥/٢،  
والمقتضب ٣٧٢/٤، واللمع ١٣٠، والمفصل ٧٩، وشرح المفصل ١٠١/٢ - ١١٠، وأمالى ابن  
الحاجب ٤١٩/١ - ٥٩٣/٢، وشرح الرضي ٣٦٠/١، وأرضع المسالك ٢٢/٢، وجمع الهوامع ٢٨٧/٥،  
وخزانة الأدب ٦٧/٤ - ٦٨.

والشاهد فيه قوله: (لا أبَ وابناً) حيث عطف على اسم لا النافية للجنس ولم يكررها  
وجاء بالمعطوف منصوباً وهو (ابناً) لأنه عطفه على عمل اسم لا.

(٢) البيت من الطويل، وهو للضحك بن هنام الرقاشي له وغيره، ينظر الكتاب ٣٠٥/٢، وشرح  
أبيات سيويه ٥٢١/١، والمقتضب ٣٦٠/٤، وحامسة البحتري ١١٦، والمفصل ٨٠، وشرح  
المفصل ١١٢/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٣٥/٢، وجمع الهوامع ٢٠٧/٢، والخزانة ٨٩٢  
وصلته.

وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا

ويروى (لا نفع) كما في شرح شواهد سيويه، وفي الحماسة يروى حياتك لا ترجى ....

حكى الأخفش<sup>(١)</sup> فيه البناء كالصفة لغة ضعيفة نحو: (لا رجل وامرأة) ووجه أنها حذفت (لا) الثانية وأبقى عملها، وأما التأكيد فإن كان معنوياً فالرفع لأنه معرفة وإن كان لفظياً فحكمه حكم الصفة نحو (لا ملة بارداً) وعطف البيان يجب فيه الرفع لأنه لا يكون إلا معرفة، ومن أجازته في النكرة كالزغشري<sup>(٢)</sup> فحكمه حكم الصفة وأما البتل، فإن كان معرفة وجب الرفع وإن كان نكرة، فقال الأندلسي<sup>(٣)</sup> يجوز فيه البناء والإعراب كالصفة، وقد ابن مالك: لا يجوز البناء كالعطف<sup>(٤)</sup>، وهذه التوابع الثلاثة لا نص للنحة فيها.

قوله: [لا أب وابنا]<sup>(٥)</sup> ومثل (لا أبا له ولا غلامي له جائز) يعني لا أصل لـ(أب له) و(لا غلامين) قل:

[٢٨٤] أبي الإسلام لا أب لي سواء

إذا افتخروا بقيس أو ثيم<sup>(٦)</sup>

ورواية (لا نفع) هي التي تناسب الشاهد.

والشاهد فيه قوله: (لا نفع) حيث رفع ما بعد لا مع عدم تكررها، والذي سوغه ما قام التكرير في المعنى، قل سيبويه (وقد يجوز على ضعفه في الشعر) ثم ذكر البيت الشاهد ينظر الكتاب ٣٠٥/٢.

(١) ينظر رأي الأخفش في شرح التسهيل القسم الأول ٦٣٧/٢.

(٢) ينظر المفصل ٧٦، حيث قل الزغشري: (وحقه أن يكون نكرة، قل سيبويه: واعلم أن كل شيء حسن لك أن تعمل فيه رب حسن لك أن تعمل فيه لا).

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٦٤/٨ حيث أثبت رأي الأندلسي ونقله الشارح بتصريف دون أن يعزوه إلى الرضي.

(٤) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٦٢١/٢.

(٥) ما بين حاصرتين زينة من الكافية المحققة (وهو جزء بيت لا أب وابناً وهو الذي سبق تخريجه في الصفحة ٣٦١ برقم ٢٨٢).

(٦) البيت من الوافر وهو لنهار بن تروسة اليشكري ينظر الكتاب ٢٨٢/٢، والمفصل ٧٨، وشرح المفصل ١١٤/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٢٧/٢، وجمع المواع ١٩٧/٢.

وقد جاء في المثني وجمع المذكر السالم، وفي الأب والأخ من بين الأسماء الستة، إذا وليها لام الجر، أن تعطى حكم الإضافة بحذف نون المثني والمجموع وإثبات الألف في الأب والأخ فيقل (لا غلامي لك) و(لا مسلمي لك) و(لا أباه له ولا أخاه له) قل:

[٢٨٥] أهدموا بيتك لا أبالك

وزعموا أنك لا أخالك<sup>(١)</sup>

فتكون معربة<sup>(٢)</sup> اتفاقاً وهي جائزة، وإن كانت مخالفة للقياس لكثرة ورودها وقد جاء إثبات حكم الإضافة مع حذف لام الجر نحو (لا أباً لك) قل:

[٢٨٦] أبالوت الذي لا بد أنسى

ملاق - لا أبك - تخوفيني<sup>(٣)</sup>

والشاهد فيه قوله: (لا أب لي) حيث جعل الجار والمجرور لي خبراً لـ (لا) ولو كان قاصداً للإضافة والتوكيد لقل: لا أباً لي فاحتاج إلى ضمير الخبر كما يحتاج إليه في الإضافة. (١) الرجز كما تزعم العرب قديماً أنه للضب وهو في الكتاب ٣٥١/٨، وينظر جمهرة اللغة ١٣٠٩، وشرح شواهد الشافعية ١٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٣٧/٢، واللسان ملحة (بيت) ٣٩٢/٨، ويروى وحسبوا بذلك وزعموا، وقامه:

وأنا أمشي الداني حوالكا

وذكر صاحب اللسان أن سيبويه أنشده فيما تضعه العرب على السنة البهائم لضرب يخاطب ابنه.

والشاهد فيه قوله: (لا أب لك) حيث استعمل أباً اسماً لـ (لا) النافية للجنس منصوبة بالألف، مضافة إلى ضمير المخاطبة وهذا دليل على أن قولهم: لا أباً لك من باب الإضافة قل ابن مالك في شرح التسهيل القسم الأول ٦٣٧/٢: (ومنعيب أكثر النحويين في هذا النوع أنه مضاف إلى المجرور باللام، وأن اللام مقحمة لا اعتداد بها) انتهى كلامه.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٦٥/٨، وهذه العبارة منقولة عنه ولم يعزها الشارح.

(٣) البيت من الوافر، وهو لأبي حية النميري، وله وللأعشى، وينظر المختضب ٣٧٥/٤، والخصائص ٣٤٥/٨، وأملئ ابن الشجري ٣١٢/٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٠١.

وهو قليل، بابه الشعر، لأنه خلاف القياس إذ قياسه الرفع والتكرير.  
قوله: (تشبيهاً له بالمضاف) يعني (لا أبا لك) و(لا غلامي لك) وقد  
اختلف في توجيهها فقال سيبويه والخليل وجمهور النحاة: إنه مضاف  
حقيقة باعتبار المعنى<sup>(١)</sup> ولام الإضافة مقدره، وهذه اللام مقحمة زائدة  
لتأكيد الإضافة كقولهم:

[٢٨٧] يا يؤس للحرب .....<sup>(٢)</sup>

قل:

[٢٨٨] ..... يا يؤس للجهل ضراراً لأقوام<sup>(٣)</sup>

وشرح المفصل ١٠٥/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٢٧/٢، وشرح شذور الذهب ٣٤٣،  
وهمع الهوامع ١٩٧/٢، والخزانة ١٠١/٤ - ١٠٥.  
والشاهد فيه قوله: (لا أباك) حيث استعمل كلمة أبا اسماً لـ (لا) النافية للجنس وأضافها  
إلى ضمير المخاطبة بدون حرف اللام المقحمة بين المضاف والمضاف إليه.  
(١) ينظر شرح الرضي ٣٦٥/١، حيث أثبت رأي سيبويه والخليل وجمهرة النحاة ونقله الشارح  
عنه دون أن يعزوه إلى الرضي.  
(٢) قطعة من بيت من مجزوء الكامل، وهو لسعد بن مالك ينظر الكتاب ٢١٧/٢،  
والمقتضب ٢٥٣/٤، والخصائص ١٠٦/٣، وشرح الحماسة للمسري ٥٠٠، والجمل  
للزجاجي ١٧٣، وشرح المفصل ٣٧/٤، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٢٧/٢، والمغني ٢٨٦،  
وشرح شواهد المغني ٥٨٢/٢، وقلمه:

يا يؤس للحرب التي وضعت أراهاط فاستراحوا

والشاهد فيه قوله: (يا يؤس للحرب) حيث أقحم اللام بين المضاف والمضاف إليه.

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره:

قالت بنتو عامر خل بني أسد

وهو للنايفة الذبياني في ديوانه ٨٢ وينظر الكتاب ٢٧٨/٢، وشرح أبيات سيبويه ٢١٨/٢،  
والخصائص ١٠٦/٣، والإنصاف ١٣٠/١، وشرح المفصل ٦٧/٣، وشرح الرضي ٣٦٥/١، ورصف  
المباني ٢٤٣ - ٣٦٨، وهمع الهوامع ٤٠/٣، والخزانة ١٣٠/٢ - ١٣٢.  
والشاهد فيه قوله: (يا يؤس للجهل) يريد (يا يؤس للجهل) فأقحم اللام بين المضاف  
والمضاف إليه تأكيداً للإضافة.

## كـ (تيم) الثاني في قوله:

[٢٨٩] يا تيم تيم علي<sup>(١)</sup>

على من قال إن تيم الأول مضاف إلى علي الظاهر، والفصل بين المضاف والمضاف إليه كلا فصل، والذي حملهم على تأكيد الإضافة في هذا دون سائر الإضافات فإن المقدر باللام إنهم لما فصل وانتصب هذا المضاف المعرف بـ (لا) للتخفيف وحق المعارف المنفية بـ (لا) الرفع والتكرير ففصلوا بين المضاف والمضاف إليه لفظاً حتى يصير المضاف بهذا الفصل كأنه ليس مضاف، فلا يُستنكر نصبه وعدم تكرره<sup>(٢)</sup> وقال ابن الحاجب إنه مشبه بالمضاف وليس بمضاف لأنه يؤدي إلى فساد المعنى<sup>(٣)</sup> لوجوه:

أحدها: أنه لو كان مضافاً لوجب الرفع والتكرير ويحجب عنه بأنه في

(١) قطعة من صدر بيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ٢١٢، ينظر الكتاب ٥٣/١، وشرح أبيات ١٤٢/١، والمقتضب ٢٢٩/٤، والخصائص ٣٤٥/١، وشرح المفصل ١٠/٢، وأمالى ابن الحاجب ٧٢٥/٢، والمغني ٥٩٦، وشرح شواهد المغني ٨٥٥/٢، وشرح ابن عقيل ٣٧٠/٢، ودرصف المباني ٣٦٨، وجمع الموامع ١٩٦/٥، وخزانة الأدب ٢٩٧/٢ - ٣٠١. وتمام البيت:

يا تيم تيم علي لا إبا لكم لا يُلقيَنكم في سواة عمر

والشاهد فيه قوله: (يا تيم تيم علي) حيث أفحم تيم الثاني بعد تيم الأول وما أضيف إليه فيجب في الثاني النصب، ويجوز في الأول الضم والنصب، الضم على أنه مفرد علم، والنصب على أنه مضاف إلى علي، وقد فصل الشارح ذلك.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٦٥/١، وهذه العبارة منقولة من الرضي دون أن يستلها الشارح إليه، وهي من قوة: (قل: إن تيم الأول.... إلى.... عدم تكرره) ينظر شرح الرضي ٢٦٥.

(٣) ينظر شرح المصنف ٣٥.



صورة النكسرة وإن كان مضافاً والفرض بالفصل باللام أن لا يرفع ولا يكرر.

الثاني: لوجعلناه مضافاً بقيت (لا) بلا خبر وهو غير جائز، وأجيب بأن للفظ حصة من المراعاة كسائر الفضلات التي يعتمد عليها.

قوله: (لمشاركته له في أصل معناه) [ومن ثم لم يجوز (لا أبا فيها) وليس بمضاف لفلسد المعنى خلافاً لسيبويه، ويحذف كثيراً في مثل] <sup>(١)</sup> يعني أن (لا أبا لك) بمعنى (لا أب لك) ولا خلاف أن (لا أب لك) غير مضاف فتكون (لا أبا لك) مثله غير مضاف، ولهذا لم يجوز (لا أبا فيها) ولا رقيي عليها <sup>(٢)</sup> ولا مجري منها، لما كانت الإضافة لا تقدر بـ (في) ولا بـ (على) ولا بـ (من) وأجيب بأنه [و٦٥] مسلم أن معنى الجملتين سواء، ولكن لا يمتنع أن يكون المسند إليه في أحدهما معرفة، وفي الآخر نكرة وقد قيل في (لا أبا لك) أصله (لا أب لك) فأشبهت الفتحة ألفاً كقوله:

[٢٩٠] ينباع من ذفرى غضوب جصرة <sup>(٣)</sup>

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة ١١٨.

(٢) ينظر شرح المصنف ٥٠، وشرح الرضي ٢٦٥/١.

(٣) صدر بيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ٢٠٤. وعجزة:

زيادة مثل الفينسق المكسدم

ينباع معناه: ينبع أشبع الفتحة فصارت ينباع، وذفرى: العظم الذي خلف الأذن، غضوب: الناقة، وجصرة: الطويلة العظيمة الجسم زيادة سريعة، الفينسق المكسدم: الفحل الكريم القوي. وينظر الخصائص ١٢١/٣، والإنصاف ٣٦١، وشرح شافية ابن الحاجب ٧٠/١، ووصف المباني ١٠٦، واللسان ملحة (زيف) ١٩٠/٣، وخزانة الأدب ١٢٢/١. والشاهد فيه قوله: (ينباع) يريد (ينبع) فأشبع فتحة الباء ضرورة فتولدت الألف من هذا الإشباع.

وقيل (لا أبا لك) على لغة من يقصر وهونكرة مبني مع (لا) ولك  
خبر وهو في نحو: (لا عصا لك).

قوله: (في لا عليك أي لا بأس) يعني، وقد يحذف الاسم مع بقاء  
الخبر نحو (لا عليك) أصله (لا بأس عليك) ولا بد من قرينة وهو قياس،  
وقيل لا يقاس عليه لقلته، ولا يحذف إلا مع وجود الخبر، كما لا يحذف إلا  
مع وجود الاسم، لئلا يكون إجحافاً<sup>(١)</sup>.



(١) ينظر شرح الرضي ٢٦٧.

## خبر ما ولا المشبهتين بليس

قوله: (خبر ما ولا المشبهتين بليس) هذا سابع المشبهة وقد تقدمت وجوه الشبه، وهما عند البصريين<sup>(١)</sup> عاملتان في الاسم والخبر، وقل الكوفيون: الاسم مرتفع بالابتداء والخبر منتصب بإسقاط الباء.

قوله: (هو المسند) جنس الحد، قوله: (بعد دخولهما) خرج سائر المسندات. قوله: (وهي لغة أهل الحجاز) يعني رفعهما للاسم ونصبهما الخبر<sup>(٢)</sup> وبه ورد التنزيل، قال تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾<sup>(٣)</sup> ﴿مَا مِنْ أَهْنَاءِهِمْ﴾<sup>(٤)</sup> خلافاً لبني قميم، فإنهم يرفعون ما بعدهما على الابتداء والخبر، وكان الأولى أن يذكر الشيخ معهما (إن) النافية، فإن قيل: تركها لكونها شائعة، فكذلك لا شائعة، و(إن) النافية مثلاً: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾<sup>(٥)</sup> وأكثر النحلة لا يعرفون خلافاً في عمل (لا) عند الحجازيين بل عملها على كلتا اللفتين.

(١) ينظر الخلاف في المسألة في الإنصاف ١٦٥/١.

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ٣٠٢/١.

(٣) يوسف ٣١/١٢ (فلما رأينه أكبرنه وقطعن أيديهن وقلن حاش لله ما هذا بشراً إن هذا إلا ملك كريم).

(٤) المجادلة ٢/٣٣ وتماها: ﴿الَّذِينَ يظَاهرون منكم من نساءهم ما هن أمهاتهم إن أمهاتهم إلا اللائي ولدنهم...﴾.

(٥) يس ٢٩/٣٦ وتماها: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَلِذَا هُم يَخْلُدُونَ﴾.

قوله: (وإن زيدت إن مع ما) ذكر وجوماً تبطل عمل (ما) الأول  
(إن) قال:

[٢٩١] فما إن طبناجين ولكن

منليانا ودولة آخرينا<sup>(١)</sup>

وإنما بطل عملها مع زيادة (إن) لأنها عامل ضعيف، فلما بعدت بطل  
عملها، وهي زائدة نحو: (انتظرتك ما إن جلس القاضي) وقال الفراء:<sup>(٢)</sup>  
إنها نافية، ونفي النفي إثبات، ولهذا بطل عمل (ما)، وقد أجاز بعض  
الكوفيين<sup>(٣)</sup> العمل مع (إن) واحتج بقوله:

(١) البيت من الوافر، وهو لفروة بن مسيك أو فلكنميت، ينظر الكتاب ١٥٣/٣، وشرح أبيات  
سيبويه ١٠٦/٢، والمقتضب ٥١/١، ٣٦٤/٢، والخصائص ١٠٨/٣، وشرح المفصل ١٢٠/٥، وشرح  
التسهيل السفر الأول ٥٠٧/٢، وشرح الرضي ٢٦٦/١، ووصف المباني ١٩٢ - ٣٧٨، والجنى  
الداني ٣٢٧، ومغني اللبيب ٣٨، وشرح شواهد المغني ٨١/٨، واللسان مائة (طَبَب) ٣٦٣/٤،  
وهمع الهوامع ١١١/٢، والخزانة ١١٢/٤.

والشاهد فيه قوله: (ما إن طبناجين) حيث زيدت إن بعد ما تؤكد فكفتها عن العمل  
وذلك كما ذكر الشارح.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٦٧/١.

(٣) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٥٠٧/٢، قال ابن مالك: وإن هذه زائدة كافة لـ (ما)، كما  
هي ما كافة لـ (إن وأخواتها) في نحو (إنما الله إله واحد) وزعم الكوفيون أن إن المقترنة بـ  
(ما) هي النافية جيء بها بعد ما تؤكد، والذي زعموه مردود بوجهين:  
أحدهما: أنها لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل كما لم يتغير بتكرير ما إذا قيل ماما  
زيد قائماً.

الثاني: أن العرب قد استعملت إن زائدة بعد ما التي بمعنى الذي وبعد ما المصدرية  
التوكيدية لشبهها في اللفظ بما النافية، فلم تكن زائدة المقترنة بما النافية، لم يكن لزيادتها  
بعد الموصولتين مسوغ.

[٢٩٢] بني غداته ما إن أنتم ذهباً<sup>(١)</sup>

وتؤول بأن (إن) النافية والعمل لها، ولا بد أن يلزم المتأول زيادة (ما) والله أعلم.

الثاني: إذا كررت فإنها تكف كـ(إن) ومنهم من أعملها واحتج بقوله:

[٢٩٣] \_\_\_\_\_ فامن حمل أحد معصماً<sup>(٢)</sup>

قل الوالد: وهو الظاهر لأنها مؤكدة، والمؤكد لا يغير حكم المؤكد إذا كان لفظياً.

الثالث قوله: (أو انتقض النفي بالـ) فإنه يبطل لأن (إلا) تقلب النفي إثباتاً نحو «وما محمد إلا رسول»<sup>(٣)</sup> وأجازه بعضهم واستدل بقوله:

(١) صدر بيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٥٠٧/٢، وينظر شرح الرضي ٣٢٧/١، والجنى الداني ٣٢٨، وشرح شعور الذهب ٣٢٠، ومغني اللبيب ٣٨، وشرح شواهد المغني ٨٤/١، وجمع الهوامع ١١٢/٢، واللسان مكة (صرف) ٢٤٣٥/٤، والخزانة ١١٩/٤، وعجزة ولا صريفاً ولكن أنتم نحرف

ويروى بني غدانة حقاً لستم ذهباً، ينظر اللسان (صرف)، ويروى برفع ذهب ونصبها. والشاهد فيه قوله: (ما إن أنتم ذهباً) فإن ما هذه نافية وقد وقع بعدها إن، وإن ههنا تحتمل أن تكون زائدة لا تدل على شيء سوى التأكيد وقد تزول البيت بأن إن نافية والعمل لها وما زائدة على ما ذكره الشارح.

(٢) الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٥٠٧/٢، وينظر الجنى الداني ٣٢٨، وجمع الهوامع ١١٢/٢، وخزانة الأدب ١٢٠/٤، وشرح الأشموني ٤١٠/٢، والمقاصد النحوية ١١٠/٤. ونظام الرجز:

لا ينسك الأسى تاسياً فما

والشاهد فيه قوله: (فما ما) ما الثانية مؤكدة لمثلها وعمله على مذهب الكوفيين الذي ذكره ابن مالك في شرح التسهيل المذكور في المصادر السابقة.

(٣) آل عمران ١٤٤/٣، وتعلمها: «وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم...»

## [٢٩٤] وما الدهر إلا منجنوناً بأهله

وما صاحب الحاجات إلا معذباً<sup>(١)</sup>

وأجيب بأنه شاذ واقع موقع دوراناً، كأنه قيل: وما الدهر إلا يدور دوراناً، لأن (المنجنون) الدولاب الذي يدور.

الرابع قوله: (أو تقدم الخبر) يعني على اسمها سواء كان ظرفاً نحو (ما في الدار زيد أو غيره) نحو (ما قائم زيد) بطل العمل لضعفها، فلا تقوى بالتصرف بخلاف (ليس)، لأنها أصلية في العمل، وقد أجاز بعضهم عملها إذا كان الخبر ظرفاً أوجاراً ومجروراً نحو:

## [٢٩٥] وإذ ما مثلهم بشر<sup>(٢)</sup>

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لأحد بني سعد ينظر شرح المفصل ٧٥/٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٥١١/٢، وشرح الرضي ٢٦٧/١، ووصف الجاني ٣٧٨، والجنى الداني ٣٢٥، ومغني اللبيب ١٠٢، وشرح شواهد المغني ٢١٩/١، وجمع الهوامع ١١١/٢، وخزانة الأدب ١٣٠/٤، والمقاصد النحوية ٩٢/٢.

والشاهد فيه قوله: (وما الدهر، وما صاحب)، حيث أعمل ما مع انتقاض خبرها بإلا وهذا شاذ وخارج على أنه بتقدير وما الدهر إلا يشبه منجنوناً، وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذباً فهما منصوبان بالفعل الواقع خبراً وقدر الشارح أن يكون منجنوناً منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: يدور دوراناً.

(٢) قطعة من عجز بيت من البسيط، وهو للفردق في ديوانه ١٨٥/٨، والكتاب ٦٠/١، وشرح أبيات سيويه ١٦٢/١، والمقتضب ١٩١/٤، وشرح التسهيل السفر الأول ٥١٠/٢، وشرح الرضي ٢٦٧/١، ووصف الجاني ٣٧٩، والجنى ٣٢٤، والمغني ٤٧٥، وشرح شواهد المغني ٢٣٧/١، ٧٨٢/٢، وجمع الهوامع ١١٣/٢، وخزانة الأدب ١٣٣/٤، والمقاصد النحوية ٩٦/٢، وتلمذ:

فأصبحوا قد أعد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم

ويروي أعد الله دولتهم بدل نعمتهم.

الشاهد فيه قوله: (وإذ ما مثلهم بشر) حيث عملت ما الحجازية مع تقدم خبرها على اسمها.



فقد روي بنصب مثلهم ورفع، وقيل هوشاذ لأن الشاعر تميمي فأراد  
الحجازية فغلط لأنها غير لغته.

وقد أجازوا العمل مع تقدم معمول الخبر، نحو ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ  
عَنْهُ﴾<sup>(١)</sup> وعلى الاسم نحو:

[٢٩٦] ..... ما من حمل أحد معتصماً<sup>(٢)</sup>

وأجازه بعضهم<sup>(٣)</sup> في غير الظرف نحو: (ما طعامك زيد أكلاً) و(ما  
زيد طعامك أكلاً طعامك).

قوله: (وإذا عطف عليه بموجب فالرفع) أي وإذا عطف على خبر  
(ما) و(لا) سواء كان منصوباً أو مجروراً بالباء الزائدة بحرف عطف موجب  
وهو (بل) و(لكن) [ظ٦٥] فالرفع على محل الخبر لبطلان عملها في  
الموجب، لأنهما يعملان للنفي نقول (ما زيد قائماً بل قاعد) و(لكن  
قاعد)<sup>(٤)</sup> وقيل: بل هي جملة ابتدائية أي بل هو قاعد<sup>(٥)</sup>، وليس على محل

(١) الخاقعة ٤٧/٦٩، وحاجزين يجوز أن يكون صفة لأحد على المعنى على اعتبار أحد نكرة فهي في  
سباق النفي تعم فيكون في موضع جر، والخبر منكم، ويجوز أن يكون منصوباً على أنه خبر  
ومنكم متعلق به ومن زائدة.

(٢) سبق تخريجه برقم ٢٩٣.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٦٧/١ حيث قال: قل أبو علي: زعموا أن قوماً جوزوا إعمالها متقدمة  
الخبر ظرفاً كان أو غيره قل الربيعي الإعمال عندي هو القياس لبقاء معنى النفي).

(٤) قال ابن الحاجب في شرحه ٥١: (مثاله قولك: ما زيد قائماً بل قاعد، وما زيد قائماً ولكن  
قاعد فلا يجوز في هذا المعطوف إلا الرفع).

(٥) ينظر شرح الرضي ٢٦٧/١: (قل عبد القاهر فيما نقله عنه الرضي: هو خبر لمبتدأ محذوف أي -

الخبر، وأما إذا عطفت بغير حرف موجب، فالنصب على اللفظ نحو (ما زيد قائماً ولا قاعداً) ولا يصح و(لا قاعداً عمرو) لأنه يؤدي إلى عطف ما لا ضمير فيه على ما فيه ضمير، إن جعلته منصوباً على الخبر<sup>(١)</sup>، وإن جعلته معطوفاً على الجملة كلها أدى إلى تقديم خبر ما على اسمها وهو لا يجوز في المعطوف عليه فضلاً عن المعطوف، بخلاف (ليس زيد قائماً ولا قاعداً عمرو) فإنها تجوز عطفاً على الجملة دون الخبر لأنه يجوز تقديم خبرها على اسمها لقوتها. وقد تدخل تاء التانيث على (لا) كما دخلت على (ثم) و(رُبُّ) وتختص بلفظ الحين<sup>(٢)</sup> وهي بمعنى (ليس) عند البصريين<sup>(٣)</sup>، واسمها مضمرة فيها كما يضمن في (ليس) أو محذوفة تقديره: (ليس الحال حين مناص)<sup>(٤)</sup> ومنهم من يرفع حيناً ويقدر الخبر، أي (ليس حين مناص موجوداً) وعند الكوفية، أنها لنفي الجنس وحين اسمها والخبر محذوف والخبر محذوف لأن الحرف لا يضمن فيه<sup>(٥)</sup> وعند أبي عبيد أنها لنفي الجنس، والتاء من تمام حين وروي:

[٢٩٧] المعلقون حين ما من عطف<sup>(٦)</sup>

ما زيد بقالم ولكن هو قاعد.

(١) ينظر شرح المصنف ٥١ والعبارة منقولة عنه بتصريف دون أن يعزوها الشرح إليه...

(٢) ينظر شرح الرضي ٣٧٠/١.

(٣) ينظر مغني اللبيب ٣٣٥، وشرح الرضي ٣٧١/١.

(٤) ينظر شرح المفصل ١١٦٢.

(٥) ينظر شرح الرضي ٣٧١/١.

(٦) وهو صدر بيت من الكامل، وهو لأبي وجزة العلوي، ينظر سر صناعة الإعراب ١١٣٧، و

الأنصاف ١٠٨/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٧٧/٢، ووصف المباني ٣٣٩ - ٢٤٨، والجني .

وقال الأخفش: <sup>(١)</sup> تقديره (لا أرى حين مناص) و(لا) عامل هنا، وقيل هي (ليس) قبلت الياء ألفاً والسين تله نحو:

[٢٩٨] \_\_\_\_\_ التث <sup>(٢)</sup>

في الناس وقيل هي فعل كـ(مات)، وقد تدخل على أوان ونحوها:

[٢٩٩] طلبوا صلحنا ولات أوان <sup>(٣)</sup> \_\_\_\_\_

الداني ٤٨٧، واللسان عطف ٢٩٩٧/٤ وتكرر في لغة (ليست) و (حين) وينظر مع الهوامع ١٢١/٢، وخزانة الأدب ١٧٥/٤ - ١٧٦. وعجزة: والبيت الذي بعده:

والسيفون يداً إذا ما أنعموا

واللاحقون جفانهم قمم السرى والمطعمون زمان أين المطعم  
ويروى في الرصفة العاطفونة حين، ورواه ابن مالك:

العاطفون تحين ما من عاطف والمنعمون يداً إذا ما أنعموا

ورواه الرضي:

العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون زماناً ما من مطعم

والشاهد فيه قوله: (تحين) حيث زاد التاء على حين وهي كما قال أبو عبيدة ونقله عنه الشارح وخرج على أن هذه التاء في الأصل هاء السكت لاحقة لقوله: العاطفونه اضطر الشاعر إلى تحريكها فأبدلها تاء وفتحها (كما ورد في شرح التسهيل).

(١) ينظر رأي الأخفش في الرضي ٣٧١/٨.

(٢) وهذا إشارة إلى لغة إبدال السين تاء والنات آخر كلمة من مشطور الرجز لعلمه بن أرقم كما في نواتر أبي زيد ١٠٤، وسر صناعة الإعراب ١٥٥/٨، والخصائص ٥٣٧/٢، والإنصاف ١١٩/١، وسمط اللالي ٧٠٣/٣، وشرح المفصل ٣٧١/٨ - ٤١، والرجز كما في سمط اللالي.

يا قبح الله بني السعلاة عمرو بن يربوع شرار التث

ليسوا أعفلة ولا أكياس

يا قاتل بك يا قبح، وغير بك ليسوا، والشاهد فيه قوله: (اليات) يريد الناس وأكياس فأبدل السين تاء.

(٣) البيت من البحر الخفيف، وهو لأبي زبيد الطائي في ديوانه ٣٠، ومعاني القرآن للفراء ٣٩٧/٢، وينظر الخصائص ٣٧٠/٢، والإنصاف ١٠٩/١، وشرح المفصل ٣٢/٩، وشرح =

وقوله:

[٣٠٠] ..... والمنعمون يسأ إذا ما أنعموا<sup>(١)</sup>

فقليل: هي جائزة هنا كـ(لولا)، وقيل: حذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله، وأصله و(لات حين أوان) وقيل (أوان) مبني على السكون لحذف المضاف إليه، ثم عوض عنه التنوين، وكسرت نونه لالتقاء الساكنين<sup>(٢)</sup>.



التسهيل السفر الأول ٥١٦٧، وشرح الرضي ٢٧١/٨، ووصف المباني ٣٣٤، وتذكرة النحلة ٧٣٤، ومغني اللبيب ٣٣٦، وشرح شواهد المغني ٦٤٠/٢ - ٩٦٠، وجمع الهوامع ١٢٤/٢، وخزانة الأدب ١٨٣/٤ - ١٨٥، وعجزة

فلجئنا أن ليس حين بقاه

ويروى أوان بالكسر والتنوين.

والشاهد فيه قوله: (ولات أوان) حيث جر أوان بـ (لات)، قل ابن مالك في شرح التسهيل: أراد ولات أوان صلح فقطع أوانا عن الإضافة ونواها وبني أواناً على الكسر تشبيهاً بفعل.

(١) البيت من الكامل وصدره:

والعاطفون تحين ما من عاطف

وقد سبق تخريجه برقم ٢٩٧.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٧١.

## المجرورات

قوله: (المجرورات: وهو ما اشتمل على علم المضاف إليه) السؤال فيه كالمرفوعات والمنصوبات، والاشتمال: (التضمن) وعلامات الجر الكسرة، والفتحة في غير المنصرف، والياء نحو (مررت بزيد وإبراهيم وأبيك) والإضافة في اللفظة هي الإمالة<sup>(١)</sup> والإسناد يقال: (ضافت الشمس للغروب) أي مالت، و(أضفت ظهري إلى الحائط أي أسندته) قل:

[٣٠١] فلما دخلته أضفنا ظهورنا

إلى كل حليٍّ جديدٍ مُشَطَّبٍ<sup>(٢)</sup>

في الاصطلاح<sup>(٣)</sup>، فهي نسبة شيء إلى غيره نسبة إفرادية فقوله: نسبة

(١) والمضاف الملتصق بالقوم، الممل إليهم وليس منهم، وكل ما أميل إلى شيء وأسند إليه فقد أضيف والمعاني التي أوردها الشارح لـ (ضيف) مثبته في اللسان ملقة (ضيف) ٣٦٥/٤ وما بعدها.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٥٣، ينظر جمهرة اللغة ٩٠٩، وشرح شعور الذهب ٣٤٠، واللسان ملقة (ضيف) ٣٦٣٧/٤، وخزانة الأدب ٤١٨٧، ويروى (قشيب) بدل جديد.

والشاهد فيه قوله: (أضفت) حيث جاء معناها بمعنى أسندنا.

(٣) قل الرضي: (ما هو المشهور الآن من اصطلاح القوم، فإنه إذا أطلق لفظ المضاف إليه أريد به ما أجزأه بإضافة اسم إليه بخلاف القنوين من الأول للإضافة، وأما من حيث اللفظة فلا شك أن زيدا في مررت بزيد مضاف إليه إذ أضيف إليه المرور بواسطة حرف الجر) ينظر -

شيء تعم المعنوية واللفظية، والاسم إلى الاسم وإلى الفعل والجمل، وقوله: إفرادية خرجت الجمل والصفة وبقيت الإضافة، وحقيقة المضاف إليه.

قوله: ([والمضاف إليه]<sup>(١)</sup> كل اسم) جنس يعم الأسماء وخرج الفعل.

قوله: (نسب إليه) خرج الخبر فإنه منسوب.

قوله: (شيء) يعم الاسم نحو (غلام زيد) والفعل نحو (مررت بزيد).

قوله: (بواسطة حرف جر) خرج ما كان لا بواسطة حرف جر كالفاعل.

قوله: (لفظاً أو تقديرأ مراداً)<sup>(٢)</sup> خرج المفعول فيه وله، نحو (صليت يوم الجمعة) و(ضربته تلدياً) فإنه غير مراد فيهما، إذ لو أريد الجر كالإضافة، المقصود بقوله: (مراداً) في العمل لا في التقدير، فإنه مراد في الظرف والمفعول له كإزائه في الإضافة، وانتصاب لفظاً وتقديرأ ومراداً على الحل<sup>(٣)</sup> وصاحبها قوله: (حرف جر) وقد تخصص بالإضافة، وعاملها معنى

الرضي ٢٧٢/١، وورد في اللسان: وإضافة الاسم إلى الاسم كقولك غلام زيد، فالغلام مضاف وزيد مضاف إليه والغرضي بالإضافة التخصيص والتعريف ولهذا لا يجوز أن يضاف الشيء إلى نفسه لأنه لا يعرف نفسه.

والتحويون يسمون الباء حرف الإضافة) ينظر اللسان مادة (ضيف).

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحقة.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٧٢/١.

(٣) قل السيرافي: معنى هذا أن حروف الجر تصرف الفعل الذي هي صلتها إلى الاسم المجرور بها، ومعنى إضافتها الفعل ضمها إليه وإيصاله إلى الاسم كقولك رغبت في زيد وقمت إلى عمرو ف(في) أوصلت الرغبة إلى زيد و (إلى) أوصلت القيام إلى عمرو، ينظر حاشية الكتاب ٤٢١/١.



واسطة أي يتوصل بالحرف ظاهراً ومقدراً أو يرد على حسده التي تضاف إليها الظروف نحو: (إذ) و(إذا) و(حيث) و(يوم)، نحو ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّالِحِينَ صِدْقُهُمْ﴾<sup>(١)</sup> و(اجلس حيث جلس زيد) واجيب بأنها في تأويل الاسم ولو [٦٦] قل كل أمر نسب إليه شيء، وحقيقة المضاف كل أمر نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظاً أو تقديرأ<sup>(٢)</sup> وفي كون الإضافة تقدر بحرف جر خلاف مذهب المصنف وجماعة. أنها تقدر به مطلقاً وبعضهم منع مطلقاً لأن منها ما لا يمكن فيه تقدير حرف نحو (زيد عند عمرو) و(حسن الوجه)، ولأنه يلزم في المعنوية أن تكون نكرة، لأنه يكون معنى (غلام زيد) (غلام كزيد)، والجمهور جعلوه مقدراً في المعنوية دون اللفظية، والمقدر اللام فقط عند بعضهم، وزاد قوم<sup>(٣)</sup> (مين) وزاد المصنف (في) وأورد الكوفيون بمعنى (عند) نحو (ناقة رقاد الحلب) أي رقاد عند الحلب ومن أثبت (في) قل: (رقود الحلب فيه).

قوله: (فالتقدير شرطه أن يكون المضاف اسماً مجرداً تنوينه لأجلها) أي لأجل الإضافة، يحترز مما جرد تنوينه لا للإضافة بل للتعريف، أولغير المنصرف، ومراده بالتنوين وما يقوم مقامه لكون التثنية والجمع، فإن هذه تحذف للإضافة، وإن لم تكن فيه، كـ(أحمد) قدر تنوينه فيه ثم حُلِفَ لأجل الإضافة كـ(أحمدكم) و(غلام زيد) و(مسلمي زيد) وإنما

(١) المائدة ١١٩/٥.

(٢) ينظر شرح المصنف ٥١، قل المصنف في الصفحة (٥١) والتي بمعنى (في) شرطها أن يكون المضاف اسماً مضافاً إلى ظرفه كقولك ضرب اليوم.

(٣) ينظر شرح المفصل ١١٨/٢ - ١١٩، وشرح ابن عقيل ٤٣٧/٢، وشرح الرضي ٣٧٣/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٥٣٧/٢ باب الإضافة.

حذف التنوين للإضافة لأن التنوين يفيد الانفصال، والإضافة تفيد الاتصال، ولأن التنوين للتشكيك والإضافة للتعريف واختلف في الاسمين المضاف، فقبل الأول لأنه اكتسب من الثاني التعريف والتخصيص، وهو قول الجمهور<sup>(١)</sup> وقبل الثاني مضاف لأنه بعد الأول، لأن الأول عامل الجر في المضاف إليه عند سيبويه<sup>(٢)</sup> الجمهور المضاف لنيابته مناب الحرف، وقل الزجاج<sup>(٣)</sup> حرف الجر المقدر، وقيل: معنوي، وهو كونه مضافاً، ويكفي في الإضافة أدنى ملازمة واختصاص بين المضاف والمضاف إليه، كقول أحد حاملي الخشبة لصاحبه: (احمل طرفك)<sup>(٤)</sup> قل:

[٣٠٢] إذا كوكب الخرقه لاح بسحرة

سهيل أذاعت غزلها في القرائب<sup>(٥)</sup>

فإنه أضاف الكوكب إلى الخرقاء، ولا اختصاص لها به سوى أنه يجد في الاستعداد للشقاء عند طلوعه، إذا برددت وتعرف غزلها في قرائبها فكفت هذه الملازمة في الإضافة.

قوله: (وهي معنوية ولفظية) يعني الإضافة تنقسم إلى معنوية ولفظية

(١) ينظر شرح الرضي ٢٧٢/٨ ن وجمع الموامع ٢٦٥/٤ وما بعدها.

(٢) ينظر الكتاب ١٩٩/٨ وما بعدها، وينظر شرح الرضي ٢٧٢/٨.

(٣) ينظر رأي الزجاج في جمع الموامع ٢٦٥/٤.

(٤) ينظر شرح الرضي ٢٧٢/٨، وشرح المفصل ٨٣.

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٨٣ وشرح التسهيل السطر الأول ٥٥٦/٢، وخزانة الأدب ١١٢/٣، واللسان مائة (غرب) ٣٢٢٥/٥، والمقاصد النحوية ٣٥٩/٣، والأشبه والنظائر ١٩٣/٣.

والشاهد فيه قوله: (كوكب الخرقاء) حيث أضيف الكوكب إلى الخرقاء لأدنى ملازمة، بسبب اجتهداها في العمل عند طلوعه وكما ذكر الشارح، ويروى أذاعت بدل أذاعت، ويروى في القرائب بدل القرائب.

كـ (حسن الوجه).

قوله: (فالمعنوية أن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها) دخل في حده خمسة أنواع: الاسم المضاف الذي لا يعمل نحو: (غلام زيد)، والاسم العامل المضاف إلى غير معموله، نحو: (ضرب اليوم) و﴿مكر الليل﴾<sup>(١)</sup>، والمصدر المضاف إلى معموله نحو: (أعجبني ضرب زيد) خلافاً لابن برهان<sup>(٢)</sup>، فإن إضافة المصدر إلى معموله عنده لفظية، والصفة غير العاملة كاسم الفاعل والمفعول الماضي ومن جعلهما عاملين، فإضافتهما لفظية عنده، والصفة المضافة إلى غير معمولها نحو: ﴿مالك يوم﴾<sup>(٣)</sup> و(شهيد كربلاء) و(مصارع مصر)<sup>(٤)</sup> وأفعل التفضيل، أما ﴿مالك يوم الدين﴾ فإن جعلت يوم الدين معمولاً لمالك فلفظية، أي (مالك يوم الدين) وإن جعلته ظرفاً والمعمول محذوف فمعنوية، تقديره مالك الأمور في يوم الدين، وأما (شهيد كربلاء) فمعنوية لأنه مضاف إلى ظرفه، وأما (مصارع مصر) فإن قدرته يصارع الناس لأهل مصر أو لمصر أو في مصر، فمعنوية، وإن قدرته يصارع أهل مصر فلفظية لأنه مضاف

(١) سبأ ٣٣/٣٤ وهي جزء من آية وتعلمها: ﴿وقال الذين استضعفوا للذين استكبروا بل مكر الليل والنهار إذ تآمرونا أن نكفر بالله...﴾.

وقرأ قتادة ويحيى بن يعمر برفع مكر منوناً ونصب الليل والنهار، والتقدير: بل مكر كائن في الليل والنهار وفيها قراءات أخر، ينظر تفسير القرطبي ٥٣٨٥/١، وفتح القدير ٣٢٩/٤ وتفسير البحر المحيط ٣٧١/٧.

(٢) نقل رأي ابن برهان ابن مالك في شرح التسهيل ورد عليه وقال: والذي ذهب إليه ابن برهان ضعيف من أربعة وجوه ثم ذكرها) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٥٣٩/٢.

(٣) الفاتحة ٤/١.

(٤) ينظر شرح الرضي ٣٧٣/١.

إلى معموله، وأما أفعل التفضيل فمعنوية عند الجمهور<sup>(١)</sup>، وقال بعضهم: لفظية، وقال ابن السراج<sup>(٢)</sup> وإن كانت بمعنى (السلام) فمعنوية، وإن كانت بمعنى (من) فلفظية.

قوله: (وهي إما بمعنى اللام) تقسيم للإضافة المعنوية فإنها تكون بمعنى اللام (فيما عدا جنس المضاف وظرفه سواء حسن اللفظ باللام كـ (غلام زيد) [ظ ٦٦] أم لم يحسن نحو (زيد عند عمرو) وتكون (بمعنى (من) في جنس المضاف) مثل (ثوب خز) و(باب ساج) وجعل ابن كيسان منه كل بعض أضيف إلى كل<sup>(٣)</sup> نحو: (يد زيد) وتكون (بمعنى (في) في ظرف المضاف) نحو: (ضرب اليوم) و«مكّر الليل» وهو قليل.

قوله: (وتفيد تعريفاً مع المعرفة [نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم]<sup>(٤)</sup>) لأنها عينته وأوضحته غاية الإيضاح. (وتخصيصاً مع النكرة) مثل: غلام رجل، بخلاف اللفظية، فإنها لا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ، إلا أسماء توغلت في الإبهام من الإضافة المعنوية<sup>(٥)</sup>، فإنها لا تفيد تعريفاً نحو (مثل وغير وشبه وسوى وترب وحذب) و(مررت برجل حسبك

(١) ينظر الأصول ٥٣/١.

(٢) للتفصيل ينظر الأصول في النحو لابن السراج ٥٣/١ - ٥٤، والكتاب ١٠٨/١، وشرح الرضي ٢٧٥/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٥٣٠/٢. قال ابن السراج في (الأصول في النحو) ٥٣/١ ما نصه: والإضافة تكون على ضربين، تكون بمعنى اللام وتكون بمعنى من، فأما الإضافة التي بمعنى اللام فنحو قولك: غلام زيد ودار عمرو، ثم قلت: وأما الإضافة التي بمعنى من فهو أن تضيف الاسم إلى جنسه نحو قولك: ثوب خز وباب حديد، تريد ثوباً من خز وباباً من حديد فأصفت كل واحد منهما إلى جنسه الذي هو منه.... انتهى كلامه....

(٣) ينظر رأي ابن كيسان في شرح التسهيل السفر الثاني ٥٣٠/٢، وجمع الموامع ٤٦٢.

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة ١٢١.

(٥) ينظر شرح الرضي ٢٧٤/١.

وشرعك) و(كم رجل وأخيه وأكرمته) وإنما لم تتعرف لأن مغايرة المخاطب ومماثلته ليست صفة تختص دون أخرى، لأن كل ذات ما خلا الباري موصوفة بهذه الصفة، إلا إذا اشتهر المضاف إليه بمماثلة المضاف وبمغايرته في شيء من الأشياء، كالعلم والشجاعة، أو كان له ضد واحد نحو (عليك بالحركة غير السكون)<sup>(١)</sup> وقوله: ﴿غَيْرِ الْمَقْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٢)</sup> أفادت تعريفاً.

قوله: (وشرطها تجريد المضاف من التعريف) يعني الإضافة المعنوية لأنه إذا كان معرفة لم يحتج إلى تعريف ولأنه إذا أضيف إلى معرفة لزم الجمع بين تعريفين وإن أضيف لم يفد.

قوله: (وما أجازوه الكوفيون من الثلاثة الأثواب وشبهه من العدد ضعيف) يعني العدد المضاف إلى تمييزه من ثلاثة إلى عشرة ومئة وألف، وإنما كان ضعيفاً لأنه خالف القياس واستعمل الفصحاء، لأنهم يقولون: (ثلاثة الأبواب)<sup>(٣)</sup> و(خمسة الأثواب) و(عشرة الأثواب) قل:

[٣٠٣] ثلاث الأثافي والدليل البلاقع<sup>(٤)</sup>

(١) ينظر الرضي ٢٧٥/١ هذه العبارة منقولة عن الرضي بنصرف.

(٢) الفاتحة ٧/١.

(٣) ينظر شرح المصنف ٥٢ والعبارة مأخوذة منه دون أن يعزوها إليه.

(٤) عجز بيت البيت من البحر الطويل ومصدره:

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى

وهو لنبي الرمة في ديوانه ١٧٤، وشرح المفصل ١٢٢/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٧٧٠/٢، وشرح المصنف ٥٢، وأمالى ابن الحاجب ٣٥٨/١، وتذكرة النحلة ٣٤٤، ولسان العرب ملحة (خمس) ١٣٦٢/٢، والخزانة ٢١٣/١.

والشاهد فيه قوله: (ثلاث الأثافي) ودخول آل على الجزء الثاني للعدد المضاف دون جزئه الأول وهذا هو استعمال الفصحاء كما أشار إلى ذلك الشارح.



وقل:

[٣٠٤] ..... ودنا فأدرك خمسة الأشجار<sup>(١)</sup>

وقد تؤول ما حكوه على الشذوذ، أو على حذف مضاف أي الثلاثة  
ثلاثة الأثواب، فحذف المضاف وبقي المضاف إليه على إعرابه، وقد  
حكى عن بعض الكتاب (الثلاثة أثواب) بتعريف المضاف وتنكير  
المضاف إليه، والظاهر من النحلة<sup>(٢)</sup> منعه لأنه عكس قالب الإضافة،  
وحاصل تعريف العدد أنه إذا كان مضافاً عرفت المضاف إليه فقط  
ليكتسي منه المضاف التعريف، خلافاً للكوفيين والكتاب<sup>(٣)</sup>، فإن كان  
مركباً عرفت الأول فقط نحو: (الأحد عشر) لأن تعريف مميزه لا يجوز<sup>(٤)</sup>،

(١) عجز بيت من البحر الكامل، وشذوذ  
ما زال منذ عقلت يدها إزاره

وهو للفرزدق كما في ديوانه ٣٠٥/١، وينظر الجمل للزجاجي ١٢٩، والمفصل ٨٣ وشرحه لابن  
يعيش ١٢٠/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٤٠/٢، وشرح المصنف ٥٢، والجنى الداني ٥٠٤،  
والمغني ٤٤٢، وشرح شواهد المغني ٧٥٥/٢، وأوضح المسالك ١٦٨/٣، واللسان مائة  
(خمس) ١٣٦٢/٢. ويمرر فسمما يدل ودنا.

والشاهد فيه قوله: (وأدرك خمسة الأشجار) حيث أدخل آل على المعلوم ولم يدخلها على  
العدد وذلك حين أراد التعريف وهذا على القياس كما ذكره الشارح.

(٢) منع من ذلك علماء البصرة، قل الزجاجي في كتاب الجمل ١٣٠ عند دخول (آل) على الجزء  
الأول من العدد أو على المميز دون التمييز، هذا هو الاختيار عند الكتاب والعلماء  
البصريين. وقل: (ومن الناس من يُنخل الألف واللام في الأول والثاني) وهذا رأي  
الكوفيين على ما ذكره المصنف وذكره السيوطي في الجمع ١٥٠/٢ - ١٥١.

(٣) الذين يقولون بتعريف الجزء الثاني من العدد هم ابن يعيش وأصحابه كما ذكره في شرح  
المصنف ١٢١/٢ - ١٢٢، والأصول في النحو ١٤/١.

(٤) ومن الذين يقولون بتعريف الجزء الأول دون الجزء الثاني أي يعرفون المضاف الزجاجي  
في كتابه الجمل ١٢٩.



وإن كان معطوفاً ومعطوفاً عليه عرفتتهما معاً نحو (الواحد والعشرين).

قوله: (واللفظية أن يكون صفة مضافاً إلى معمولها) يحترز من أن تكون غير صفة نحو (غلام زيد)، أو صفة مضافة إلى غير معمولها نحو (شهيد كربلاء) فإنها معنوية، واللفظية تكون في اسم الفاعل والمفعول إذا كان بمعنى الحال والاستقبال، فإن كانا للماضي، فإضافتهما معنوية لأنهما لا يملان في الماضي، وإنما لم يعمل فيهما لأنهما لم يعمل إلا لشبهتهما بالمضارع، فإن أريد بهما جميع الأزمنة، فإضافتهما لفظية لأنهما عاملان<sup>(١)</sup>، وقل الكسائي: إنهما يعملان في الماضي حملاً له على الاستقبال فتكون إضافتهما لفظية عنده<sup>(٢)</sup>، وإضافتهما عن خفض اللام عند بعضهم، وذهب الأكثرون إلى أنها عن نصب لأنه قد يتعذر تقدير اللام وتكون اللفظية في الصفة المشبهة نحو (حسن الوجه) إضافتها عن رفع عند الزمخشري<sup>(٣)</sup> وجماعة لأنها لا تعلو إلا على التشبيه، وبعضهم جعلها عن نصب على التشبيه بالمتعدي، وأجاز بعضهم عن نصب وعن رفع.

قوله: (ولا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ)<sup>(٤)</sup> يعني أن الإضافة اللفظية لا تفيد تعريفاً، ولا تخصيصاً لأنها في نية الانفصال، وإنما تفيد تخفيفاً

(١) ينظر شرح الرضي ٢٧٨/١ منقولة عنه بتصريف دون إسناد له.

(٢) ينظر رأي الكسائي في شرح الرضي ٢٧٩/١.

(٣) ينظر المفصل ٨٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٠/١ وما بعدها.

(٤) ينظر شرح المصنف ٥٢، وشرح الرضي ٢٨٠/١ - ٢٨١.

والتخفيف بحذف التنوين، أو نون التثنية والجمع، ولك أن تضيف ولك أن لا تضيف، فإن قيل إن اللفظية [و٦٧] تفيد تخصيصاً كالمعنوية، قيل التخصيص حاصل قبل الإضافة من النصب.

قوله: (ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه) يعني لما كانت لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً وصف به النكرة وعليه ﴿هَذَا عَارِضٌ مُّظَرَّنًا﴾<sup>(١)</sup> (وامتنع) وصف المعرفة بها نحو (مررت بزيد حسن الوجه، لأنها نكرة، وأما قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ﴾<sup>(٢)</sup> و﴿حَمْدُكَ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْغَزِيرِ الْعَلِيمِ، غَافِرِ الذَّنْبِ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾<sup>(٤)</sup> فمتأول بأنها أبدال.

قوله: (وجاز الضارباً زيدا) و[الضاربوزيد]<sup>(٥)</sup> لما أفاد تخفيفاً بحذف

(١) الأحقاف ٢٤/٤٦ وهي بتمامها: (فلما رآوه عارضاً مستقبل أوديتهم قالوا هذا عارض ممطرنا بل هو ما استعجلتم به ريح فيها عذاب أليم.....).

(٢) فاطر ١/٣٥. قل القرطبي ويجوز في فاطر ثلاثة أوجه: الخفض على النعت، والرفع على إضمار مبتدأ، والنصب على الفتح، وحكى مسيبويه الحمد لله أهل الحمد) ينظر تفسير القرطبي ٥٤٠١/١.

(٣) المؤمن (غافر) ١/٤٠ - ٢ - ٣، وقامها: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَهَ الْمَصِيرِ﴾.

قل الفراء في معاني القرآن ٥/٣: جعلها كالنعت للمعرفة وهي نكرة، وقل الزجاج هي خفض على البدل، قل النحاس: وتحقيق الكلام في هذا وتلخيص أن (غافر الذنب وقابل التوب) يجوز أن يكون معرفتين على أنهما لما مضى، فيكونا نعتين، ويجوز أن يكونا للمستقبل والحال فيكونا نكرتين ولا يجوز أن يكونا نعتين على هذا، ولكن يكون خفضهما على البدل، ويجوز النصب على الحال، فلما شديد العقاب فهو نكرة ويكون خفضه على البدل، انتهى كلام النحاس، ينظر تفسير القرطبي سورة غافر ٥٤٠١/١، وتفسير البحر المحيط ٢٨٥/٧، وينظر إعراب القرآن للنحاس ٢٥/٤ - ٢٦.

(٤) الفاتحة ٤/١.

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكالية المحققة.

النون<sup>(١)</sup>. قوله: (وامتاع الضارب زيد) يعني بالإضافة لم يفد تخفيفاً (خلافاً للفراء)<sup>(٢)</sup>، فإنه أجاز (الضارب زيد) واحتج بحجج ثلاث:  
الأولى قوله: (وضعف):

[٣٠٥] (الواهب المنة الهجن وعبدها

عوداً تزجي خلفها أطفالها)<sup>(٣)</sup>

الهجان: الإبل البيض، يستوي فيه الواحد والجمع كـ (الفلك) والعود جمع عائد، وهي حديثة النتاج، وتزجي أي تساق وعبدها راعيها.

قل الفراء:<sup>(٤)</sup> أجزتم الجر في وعبدها بالعطف على المنة المضاف إليه الواهب فكأنه أضاف الواهب إلى عبدها، لأن المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه، ولم يفد تخفيفاً، فأجيزوا (الضارب زيد) وأجيب بأنه ضعيف ولا يصح القياس على الضعيف، وبأنه تابع، وهم يهتملون في التابع مالا يهتملون في المتبوع، ولهذا قالوا: (رُبُّ شاةٍ وسخَلْتُها بدرهم)

(١) ينظر شرح المصنف ٥٢، وشرح الرضي ٢٨١/١.

(٢) ينظر شرح المفصل ١٢٢/٢، والأصول في النحو ١٤/٢.

(٣) البيت من الكامل وهو للأعشى في ديوانه ٧٩، وينظر الكتاب ١٨٣/١، والمقتضب ١٦٣/٤، والأصول ١٣٤/١، وشرح الرضي ٢٨٥/١، وشرح ابن عقيل ١١٩/٢، والأشبه والنظائر ٤٣٩/٢، وخزانة الأدب ٢٥٦/٤. ويروى بينها بدل خلفها.

والشاهد فيه قوله: (وعبدها) فإنه روي بالوجهين تبعاً للفظ الاسم الذي أضيف إليه اسم الفاعل أو محله، فاما الجر فعلى المعطف على لفظ المنة، أما النصب فعلى المعطف على محله....

والهجان البيض: وقيل الكرام، وعوداً وهي: العائد الثقة إذا وضعت، وتزجي: تلعب، وقد فسر الشارح ذلك.

(٤) ينظر شرح المصنف حيث أورد رأي الفراء ثم رد عليه ٥٣.

فدخلوا (رب) على المعطوف وهو معرفة، ولو قلت (رب سخلتها) لم يحز<sup>(١)</sup>.  
 الثانية قوله: (وإنما جاز الضارب الرجل حملاً على المختار في  
 الحسن الوجه) فقل الفراء: إذا أجزتم (الضارب الرجل) ولم يفد تخفيفاً  
 فاجيزوا (الضارب زيد) وإلا فما الفرق، وأجيب بأننا لما أجزنا (الضارب  
 الرجل) حملاً على المختار في (الحسن الوجه) من حيث كون كل واحد  
 منهما صفة معرفة باللام مضافة إلى معموها المعرف باللام، وإنما كانت  
 الإضافة مختارة في (الحسن الوجه) لأن في الرفع خلوا الموصوف من عائد  
 إليه من صفته، والنصب إن جعلته تمييزاً فهو معرفة، وإن جعلته على  
 التشبيه بالمفعول به فهو ضعيف، والجر قد أفاد تخفيفاً وهو سقوط الضمير،  
 وتقديره (الحسن الوجه منه).

الثالث قوله: (والضاربك وشبهه، فيمن قال: إنه مضاف) قل  
 الفراء: <sup>(٢)</sup> إذا أجزتم (الضاربك) من غير تخفيف، فاجيزوا (الضارب زيد)  
 وأجيب بوجوه:

الأول: للأخفش وهشام: <sup>(٣)</sup> أن الضمير منصوب <sup>(٤)</sup> فلا حجة لك فيه.

(١) ينظر الكتاب ٥٤/٢ - ٥٥، والمقنضب ١٦٤/٤، وشرح الرضي ٨٧٨.

(٢) ينظر شرح المصنف ٥٢، وشرح الرضي ٢٨٧٨.

(٣) هو هشام بن معاوية الضرير أبو عبد الله النحوي الكوفي أحد أعلام المدرسة الكوفية  
 وعنه السيرافي في الطبقة الثانية وهو أحد أعيان الكسائي صنف مختصر النحو والحدود  
 والقياس توفي سنة ٢٠٩ هـ تنظر ترجمته في البقية ٣٢٨/٢.

(٤) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٣٠٥/٨، وشرح الرضي ٢٨٣/١، فقد نقل الرضي رأي  
 الأخفش وهشام وقل: ثم إن الضمير بعد الجرد في موضع الجر بالإضافة إلا عند الأخفش  
 وهشام فإنه عندهما في موضع النصب لكونه مفعولاً، وحذف التنوين والنون ليس  
 عندهما بالإضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل.

الثاني لسيبويه إنه يعتبر بالظاهر<sup>(١)</sup> فيكون هنا منصوباً لأنه لو وقع الظاهر موقعة لم يجوز فيه إلا النصب عند غير الفراء<sup>(٢)</sup>.

الثالث: قول من حكم على الضمير بالجر، كالجرمي والزخشري<sup>(٣)</sup> فقالوا: إنما جاز الضاربك حملاً على (ضاربك) ووجه الحمل أن المضاف في صورتين صفة والمضاف إليه ضمير متصل وأنه أضيف ضاربك من غير نظر إلى التخفيف لامتناع التنوين والضمير المتصل، لأنه يؤذن بالاتصال، والتنوين بالانفصال لأننا لو أضفنا للتخفيف جازت الإضافة، وعدمها كما في (ضارب زيداً) و(ضارب زيد) والمعلوم أنه لا يجوز (الضاربتك) في (الضاربتك) و(الضاربونك) والضاربوك وما ورد نحو قولهم:

[٣٠٦] هم الأمرون الخير والفاعلونه

إذا ما خشوا يوماً من الدهر معظماً<sup>(٤)</sup>

(١) ينظر الكتاب ١٨٢/١، وشرح الرضي ٢٨٣/١ حيث نقله الشارح بتصريف حيث قل: (ومثل ذلك في الإجراء على ما قبله وهو الضارب زيداً والرجل لا يكون فيه إلا النصب، لأنه عمل فيهما عمل المنون، ولا يكون: هو الضارب عمرو كما لا يكون: هو الحسن وجه، ومن قل هذا الضارب الرجل، قل: هو الضارب الرجل وعبد الله ومن ذلك إنشاد بعض العرب قول الأعشى:

الواهب المائة الهجان وعبيها عوداً تزجي بينها أطفالها

(٢) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٣٠٩/١ - ٣١٠.

(٣) ينظر المفصل ٨٤، وشرحه لابن يعيش ١٢٤/٢، وشرح الرضي ٢٨٤/١.

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة كما في الكتاب ١٨٧/١، وشرح المفصل ١٢٥/٢، وأمالى ابن الحاجب ٣٩١/١، وشرح الرضي ٢٨٣/١، ولسان العرب مادة (طلع) ٣٦٩٠/٤، وخزانة الأدب ٣٦٧/٤ - ٣٦٩، قل عنه سيبويه وقد جاء في الشعر، وزعموا أنه مصنوع أي البيت هم الأمرون. ويروى محدثاً مكان يوماً، ويروى منقطعاً بذلك معظماً، ويروى بغير هذا الترتيب الذي ذكره الشارح وإنما كالتالي كما في الكتاب:

قال سيويه: <sup>(١)</sup> هوشاذ، وقال المبرد: الهاء هاء السكت وأجرى الوصل مجرى الوقف <sup>(٢)</sup>، فإذا لم ينظر إلى التخفيف في ضاربك لم يُنظر إليه في (الضاربك) ومبنى كلام النحاة [ظ٦٧] على أن الإضافة بعد التعريف، والفراء <sup>(٣)</sup> يعكس ولا يعتبر التخفيف وهذه الجوابات على حجج الفراء له أن يقلبها عليهم، والأولى عندي في الجواب أن يقال وقد ثبت أن الإضافة اللفظية لا بد من أن تفيد تخفيفاً، وهذه التي احتج بها الفراء بخلاف ما ثبتت عليه القاعدة، فتقرّ حيث وردت ولا يقاس عليها لقلتها.

قوله: (ولا يضاف موصوف إلى صفته) إنما لم يجر لأننا لا نعرف الاسم ما لم يقصد به الذات، فلما أضفته إلى الصفة لم يصح تعريف المضاف بالمضاف إليه لأنه صفة غير ذات، ولأن الصفة تقتضي أن تكون بإعراب الموصوف، وكونه مضافاً إليها يستلزم الجر فيؤدي إلى أن تكون الصفة مجرورة معربة بإعراب الموصوف في حالة واحدة، وذلك لا يصح، ولأن الصفة هي الموصوف وتكون من إضافة الشيء إلى نفسه وهو لا يصح.

قوله: (ولا صفة إلى موصوفها) لأنه يكون من إضافة الشيء إلى

هو القائلون الخبر والأمرون إذا ما خشوا من محدث النهر معظماً

ويروى هم الفاعلون بلك القائلون.

والشاهد فيه قوله: (الفاعلون) حيث جمع بين التثنية والضمير وهو للضرورة.

(١) ينظر الكتاب ١٨٧/١، وشرح المفصل ١٢٥/٢، وشرح الرضي ٢٨٣/١.

(٢) ينظر شرح المفصل ١٢٥/٢، وشرح الرضي ٢٨٣/١.

(٣) ينظر رأي الفراء في الجمع ٢٧٥/٤.



نفسه، ولأنه يؤدي إلى تقديم التابع وتأخير المتبوع في حالة واحدة، فتقديمه من حيث كونه مضافاً وتأخيره من حيث كونه تابعاً، ويكون معرباً بإعرابين في حالة واحدة، بإعراب العامل من حيث كونه مضافاً، وإعراب الموصوف من أن الصفة تابعة للموصوف في إعرابه، وذلك لا يصح<sup>(١)</sup>، وأجاز ذلك بعض الكوفيين<sup>(٢)</sup> وبعض المتأخرين، واحتجوا على إضافة موصوف إلى صفته بقوله: (ومثل مسجد الجامع، وجانب الغربي) قل تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾<sup>(٣)</sup>.

(وصلاة الأولى، وبقرة الحمقاء) ونحو ذلك لأن الجامع صفة للمسجد والغربي صفة للجانب والأولى صفة للصلاة، والحمقاء صفة للبقلة، وتأوله المانعون على أن الموصوف محذوف، وتقديره (مسجد الوقت الجامع) و(جانب المكان الغربي) و(صلاة الساعة الأولى) و(بقلة الحبة الحمقاء)<sup>(٤)</sup> وتأوله بعضهم على أنه من قبل إضافة الاسم إلى المسمى<sup>(٥)</sup>، وقد روي عن الكوفيين أنهم يقولون: إن الصفة قد ذهب بها مذهب الجنس فجعل الجامع اسماً لكل ما يجمع غيره، وأضيف إليها كما يضاف نوع الشيء إليه نحو (خاتم حديد) واحتجوا على إضافة الصفة إلى

(١) ينظر شرح المصنف ٥٣.

(٢) ينظر شرح الرضي حيث نقل رأي الكوفيين في ٢٨٧/١، والبصريون قالوا: لا يجوز إضافة الصفة إلى الموصوف ولا العكس ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة إذا أريد الإضافة إليه في نحو حسن الوجه) الرضي ٢٨٧/١.

(٣) سورة القصص ٤٤/٢٨ وللملها: ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْتَ إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنْتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾.

(٤) للتفصيل ينظر شرح المصنف ٥٣، وشرح المفصل ١٠/٣ وما بعدها، وشرح الرضي ٢٨٧/١ والجمع ٣٧٧/٤.

(٥) ينظر الإنصاف ٤٣٧٢ - ٤٣٧.

## الموصوف بـ

قوله: (مثل جرد قطيفة، وأخلاق ثياب، مُتَأَوَّلٌ) لأن (جرداً) صفة لقطيفة، و(أخلاقاً) ثصفة لثياب، وتأوله المانعون بتأويلات ثلاثة ؛ أحدها: أنه من إضافة الاسم<sup>(١)</sup> إلى المسمى.

الثاني: أنه لم يُرَدِّ بالصفة الموصوف، وإنما أريد بعطسه، فمعنى (جرد قطيفة) و(أخلاق ثياب) جرد من قطيفة، وأخلاق من ثياب لأن القطيفة تكون جرداً وغير جرد، والثياب أخلاق وغير أخلاق، فهو كرام الناس، وخاتم فضة.

الثالث: وهو تأويل المصنف:<sup>(٢)</sup> إن الأصل قطيفة جرد، وثياب أخلاق، فحذف الموصوف واكتفى بالصفة لكثرة ذكره، فبقي جرد وأخلاق، فألبس بكونه صلحاً لقطيفة وغيرها، وأخلاق لثياب وغيرها مثل خاتم في كونه صلحاً لأن يكون من فضة وغيرها، وأخلاق لثياب وغيرها فجاءوا بالموصوف بعد على جهة البيان كما في قوله:

[٣٠٧] والمؤمن العائذات الطير يمسحها

ركبك مكة بين الغيل والسند<sup>(٣)</sup>

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ينظر شرح المصنف ٥٤، وقد نقل عبارة المصنف بتصريف.

(٣) البيت من البسيط وهو للناطقة الذبياني كما في ديوانه ٢٥، وشرح المفصل ١١/٣، وهو بلا

نسبة في شرح المصنف ٥٤، والخزانة ٣٨٦/٩، ويروى بالسند مكان السند.

والشاهد فيه قوله: (العائذات) حيث أنه في الأصل صفة للطير فلما تقدم الصفة على موصوفها صارت بدلاً فالطير بدل من العائذات المنصوب على أنه مفعول به لاسم الفاعل، ومجروراً إذا كان العائذات مجروراً بإضافة المؤمن إليه من إضافة الفاعل إلى مفعوله.

لأن أصله، والمؤمن الطير العائذات، وأضافوا إليه الصفة إما للتخفيف، وإما لأن الصفة لما نابت مناب الموصوف صارت كالاسم وإضافته من باب (خاتم حديد) لكن الصفة في هذا الوجه هو الموصوف كله، وفي الوجه الثاني بعضه.

قوله: (ولا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص) يعني لا يضاف أحد الاسمين المتماثلين في العموم [٦٨] والخصوص إلى الآخر لعدم الفائدة، لأن الإضافة تفيد التعريف أو التخصيص، والشيء لا يتعرف ولا يتخصص بنفسه، فالعموم نحو (كل الجميع) و(جميع الكل) والخصوص نحو (ليث وأسد) في الأعيان (وحبس ومنع) في المعاني، فلا نقول لكل الجميع ولا جميع الكل، ولا (ليث ليث) ولا (ليث أسد) ولا (حبس حبس) ولا (حبس منع) (لعدم الفائدة).

قوله: (بخلاف كل الدراهم، وعين الشيء، فإنسه يختص) يعني بالإضافة دون (ليث أسد) لأنك أضفت علماً إلى خاص، لأن كلاً صالحاً للدراهم وغيرها، وكذلك عين صالحة لهذا الشيء المخصوص ولغيره، ومن ذلك (يوم الأحد) و(كتاب المفصل) و(بلد بغداد) <sup>(١)</sup> قل تعالى: ﴿طُور سِينَاء﴾ <sup>(٢)</sup> قل نجم الدين: <sup>(٣)</sup> ولا ينعكس الأمر، أي لا يضاف الخاص إلى العام المبهم لتحصيل الإبهام، لا تقول: (زيد نفس) لأن المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتسي من غيره الإبهام بخلاف (ليث أسد)

(١) ينظر شرح الرضي ٢٨٥/١ وهذه العبارة من قوله يعني بالإضافة إلى قوله بغداد منقولة بتصرف من شرح الرضي دون النسبة إليه.

(٢) المؤمنون ٢٠/٢٣.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٨٥/١.

فإنهما مستويان في العموم والخصوص فلا تصح فيهما الإضافة.

قوله: (وقولهم: سعيدٌ كُرزٌ ونحوه متأول) هذا جواب عن سؤال مقدر، وهو أن يقال (سعيد كُرز) و(قيسُ قفّة) و(زيد بطة) أسماء متماثلة دون (ليث أسد) وأجيب بأنه متأول، وذلك أن الاسم يطلق ويراد مدلول الاسم وهو المسمى ويطلق ويراد به لفظ الاسم فقط فيتأول ذلك على عكس المراد الأول منهما المسمى، وبالثاني لفظ الاسم وكأنك قلت جائز مدلول هذا اللفظ فهو في الحقيقة إضافة الشيء إلى غيره، لأن الاسم غير المسمى، قل ابن الحارث: <sup>(١)</sup> ولا تصح إضافة الاسم إلى المسمى، فلا تعكس وتقول (جاء كُرز سعيد) لأن القصد بالإضافة التوضيح واللقب أوضح من الاسم فكانت الإضافة إلى الأوضح أولى من العكس ولأنه لا يصح الإسناد إلى اللفظ، إذا قلت (جاءني كُرز سعيد) فحصل من هذا أن المضاف والمضاف إليه إن تباينا سواء اتفقا نحو (زيد زيد) اسمين لرجلين مختلفين، أو اختلفا نحو (غلام زيد) أو كان بينهما عموم وخصوص نحو (خاتم فضة) و(كل الدراهم) و(عين الشيء) أضيفا اتفاقاً وإن اتفقا في اللفظ والمعنى لم يضافا اتفاقاً <sup>(٢)</sup> نحو (ليث ليث) و(حبس حبس) وإن اتفقا في المعنى دون اللفظ (ليث أسد) و(حبس منع) منعٌ من إضافتهما الجمهور <sup>(٣)</sup> وأجازها الفراء والكوفيون، ومنه (سخط النوى) و(نوح الجوى).

قوله: (وإذا أضيف الاسم الصحيح أو الملحق به إلى ياء المتكلم

(١) ينظر شرح المصنف ٥٤.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٨٥/١، وشرح المصنف ٥٤.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٨٦/١.

كسر آخره) الاسم المعتل ما آخره حرف علة قبلها حركة مجانسة لها، والصحيح ما ليس آخره حرف علة كـ (زيد وعمر) والملحق به ما كان آخره ياء أو واو أو قبلها ساكن نحو (ظبي ودلو ويحيى<sup>(١)</sup>)، وكرسي) إنما كان ملحقا بالصحيح لأنه لا يجب النطق بحركة حرف العلة الساكن قبلها، وإنما كسر آخرها مع الإضافة، لأن الكسر تناسب الياء والضممة والفتحة تنقلان عليها.

قوله: (والياء مفتوحة أو ساكنة) فيها وجوه، فتحها وسكونها، واختلف أيهما الأصل كما تقدم في المنأى وحذفها وبقاء الكسرة وعليه ﴿فحق وعيد﴾<sup>(٢)</sup> ﴿فكيف كان نكير﴾<sup>(٣)</sup> ﴿فحق عقلي﴾<sup>(٤)</sup> وقلبها ألفاً وعليه:

[٣٨] ..... إلى أمّا ويؤيني النقيع<sup>(٥)</sup>

والفتح وعليه:

- (١) ينظر شرح المصنف ٥٤، وشرح الرضي ٢٨٧١.
  - (٢) ق ١٤/٥٠ (وأصحاب الأيكة وقوم تبع كل كذب الرسل فحق وعيد).
  - (٣) الملك ١٨/٦٧ ونماها: ﴿ولقد كذب الذين من قبلهم فكيف كان نكير﴾. وأصل نكير: تكبري حيث حذفت الياء وبقيت الكسرة للدلالة على المحذوف وهو الياء.
  - (٤) ص ١٤/٣٨ (إن كل إلا كذب الرسل فحق وعيد). ومثلها الآية التي سبقتها.
  - (٥) عجز بيت من الوافر، وهو لنقيع بن جرموز، وينظر نواذر أبي زيد ١٩، ومعاني القرآن للفراء ١٧٧/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٦٢٤/٢، وجمع الهوامع ٢٩٩/٤، وشرح الأشموني ٣٣٢/٢، واللسان ملحة (نقع) ٤٥٢٧١. وصلته:
- أطوف ما أطوف ثم أوي  
ولعجز البيت رواية أخرى ونسب للحطينة وهو:  
إلى بيت قعيدته لكعاع  
والشاهد فيه قوله: (إلى أمّا) يريد إلى أمي فقلبت ياء التكلم ألفاً كما ذكر الشارح، وهذا قليل.



[٣٠٩] \_\_\_\_\_ بلهف ولا بليت ولا لوانى<sup>(١)</sup>

وحذفها والضمير وعليه (إنما أهلكك مل) وهي مرتبة في القوة على ترتيب الوجوه.

قوله: (فإن كان آخرها ألفاً تثبت) هذا تفصيل للمعتل، فإن كان بالألف ثبتت بالألف في المفرد والتثنية نحو (عصاي) و(فتاي) و(ضاربلي) ما خلا (إلى) و(على) و(لدى) فإنها تقلب ياء في لغة أكثر العرب، فتقول: (إلى وعليّ ولدى) وبعضهم بعدها ألفاً نحو:

[٣١٠] إلى كم يا خنعة لا إلانا من الناس الضراعة والهوان<sup>(٢)</sup> [ظ٦٨]  
فلو برات عقولكم بصرتم بكن دواء دائكم لداننا

(١) عجز بيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الخصائص ١٣٥/٣، وسر صناعة الإعراب ٥٢١/٢، وأمالى ابن الشجري ٧٤/٢، والإنصاف ٣٩٠/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٢٤/٢، وأوضح المسالك ٣٧/٤، وشرح قطر النلى ٢٠٥، والبحر المحيط ٢٢٧/٥، والخزانة ١٣٦/١، صدره: ولست بمذكر ما فات مني

ويروى في شرح التسهيل تراجع بذلك بمذكر. والشاهد فيه قوله: (بلهف وليت) فإن كلا منهما منلحى بحرف نداء محذوف، وأنهما مضافتان إلى ياء المتكلم، ثم قلبت ياء المتكلم في كل منهما ألفاً بعد أن قلبت الكسرة التي قبلها فتحة ثم حذفت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم واكتفى بالفتحة التي قبلها للدلالة على المحذوف وهذا ما أشار إليه الشارح إشارة سريعة بقوله: (وحذفها والفتح). (٢) الأبيات من البحر الوافر، وصدر البيت الثالث هو: وذلك إذا وانقتمونا

ويروى في الجمع وذلكم، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٨٦٦/٢، وجمع الهوامع ١٦٦/٣، والدرر ٩٦/٣، والمساعد لابن عقيل ٥٣٥/١. والشاهد في هذه الأبيات الثلاثة قوله: (لا إلانا، ولدانا وعلانا) حيث أثبت الألف في إلى ولدى وعلى ولم يقلبها يا كما في لغة العرب عند الإضافة إلى الضمير وقد أراد إليكم لا إلينا ولدينا، وعلينا، على لغة بعض العرب....



\_\_\_\_\_ على قصر اعتمادكم علانا

قوله: (وهذيل قلبها لغير التثنية ياء) يعني أنهم يقلبون الألف إذا كانت في المفرد ياء، فيقولون (عصي وفتى)<sup>(١)</sup> وعليه:

\_\_\_\_\_ [٣١١] سبقوا هوي وأعنفوا هواهم<sup>(٢)</sup>

وإن كانت للتثنية، نحو: (ضاربلي) أبقوها ولم يقولوا: (ضاربي) لأنها جاءت لمعنى وهو التثنية، ولأنه، يلتبس مرفوعه بمنصوبه ومجروره بخلاف المفرد، فإن اللبس حاصل قبل القلب وبعد، وقلبوها في المفرد لأنهم يردونها إلى أصلها وهو الواو في عصا والياء في (رحي وفتي) ويقولون: أصلها (عصوي) و(رحي) فاستثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت وقلبت الواو ياء وأدغمت في ياء المتكلم بخلاف التثنية، فلا أصل لألفها في واو ولا ياء، فإن قيل: فيلزم أن لا تنقلب واو الجمع نحو: (مسلموي) ياء لثلا يلتبس الرفع بغيره، فجوابه أن القلب واجب في الجمع، لأنها اجتمعت الواو والياء، بخلاف المشي فالقلب ليس بواجب، لأنه اجتماع

(١) للتفصيل ينظر شرح المصنف ٥٥، وشرح الرضي ٢٩٤/١، وشرح المفصل ٣٣/٣، وشرح ابن عقيل ٩٠/٢.

(٢) هذا صدر بيت من الكامل وهو لأبي ذؤيب الهللي يرثي أولاده كما في شرح اشعار الهذليين ٥٧/١، وينظر معاني القرآن للفراء ٣٩٢/٢، وأمالى ابن الشجري ٢٨١/١، وشرح ديوان الحماسة للحرزوقي ٥٢، وشرح المفصل ٣٣/٣، وشرح التسهيل السفر الثاني ٦٢٦/٢، والبحر المحيط ١٦٩/١، وشرح شواهد المغني ٢٦٢/١، وشرح ابن عقيل ٩٠/٢، ويرى في معاني القرآن للفراء تركوا بئل سبقوا، وعجزه:

فتخرموا ولكل جنب وصرع

والشاهد فيه قوله: (هوي) حيث قلب ألف المقصود ياء ثم أدغمها في ياء المتكلم وأصله هوي وهذه لغة هذيل على ما ذكر المصنف والشارح.

الألف والياء لا يوجب قلبها بخلاف الواو والياء، وإنما قلبت هذيل في غير المثني استحباباً لا وجوباً.

قوله: (وإن كانت ياء أدغمت) يعني وإن كان آخر الاسم المعتل ياءً فإنك إذا أضفتها إلى ياء المتكلم أدغمتها لاجتماع المثليين فيها فتقول: (قاضي وغازي)<sup>(١)</sup>.

قوله: (وإن كان واواً قلبت ياء وأدغمت) يعني وإن كان آخر الاسم المعتل واواً، وذلك في جمع السلامة لا غير، نحو (مسلمون) فإذا أضفته حذفت النون للإضافة، وقلبت الواو ياء، والضممة كسرة، وأدغمت في ياء المتكلم<sup>(٢)</sup> فتقول (مسلمي) لئن من أصولهم إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون قلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء، وإن كان قبل الواو فتحة لم تقلب كسرة لسهولة النطق بها فتقول (مصطفى) بخلاف الضمة لاستثقال النطق بها<sup>(٣)</sup>.

قوله: (ولفتحت الياء للساكنين) يعني ياء المتكلم مع المعتل بأحد حروف العلة تفتح كراهة لجمع بين ساكنين، وقد روي قليلاً الكسر

(١) ينظر شرح المصنف ٥٥ والعبارة من قوله وإن كان إلى قوله وغازي منقولة من شرح المصنف بتصريف.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٩٤/١، وهذه العبارة منقولة من الرضي بتصريف.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٩٤/١، وشرح الفصل ٣/٣٥.

على أصل التقاء الساكنين. قراءة حمزة ﴿مَا أَنْتُمْ بِمُصْرَخِي﴾<sup>(١)</sup> فقليل لحن<sup>(٢)</sup>،  
وقيل: دخلت ياء النسب للمبالغة، ثم حذفست وبقيت الكسرة دليلاً  
عليها حكاهما الفراء<sup>(٣)</sup> وقطرب<sup>(٤)</sup> ومنها قل:

[٣٢] قال له هل لك ياتني

قالت له ما أنت بالمرضي<sup>(٥)</sup>

والإسكان مع الألف نحو ﴿مَنْحِيَّي﴾<sup>(٦)</sup> في قراءة نافع، وهو عند النحويين

(١) سورة إبراهيم ٢٢/١٤ (ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي إني كفرت بما أشركتموني من قبل (١٠٠)). وقراءة العامة بفتح الياء مع التشديد، وقرأ الأعمش وحمزة بمصرخي بكسر الياء والأصل فيها بمصرخين، فلذهبت النون للإضافة وأدغمت ياء الجماعة في ياء الإضافة، فمن نصب فلاجل التضعيف، ولأن ياء الإضافة إذا سكن ما قبلها تعين فيها الفتح مثل: هوأي وعصاي، فإن تحرك ما قبلها جاز الفتح والإسكان مثل: غلامي وغلامي، ومن كسر فلالتقاء الساكنين حركت إلى الكسر لأن ياء أخت الكسرة ينظر السبعة في القراءات ٣١٢، والبحر المحيط ٤٠٨/٥ - ٤٠٩، وحجة القراءات ٣٧٧.

(٢) قال القرطبي: قل القشيري: والذي يعني عن هذا، أن ما يشئت بالتواتر عن النسي (فلا يجوز أن يقل فيه هو خطأ أو قبيح أو ردي، بل هو في القرآن فصيح، وفيه ما هو أفصح منه فعمل هؤلاء أرادوا غير هذا الذي قرأ به حمزة أفصح (ينظر تفسير القرطبي ٣٥٨٧/٤، وفتح القدير للشوكاني ١٠٤/٣، والبحر المحيط ٤٠٨/٥ - ٤٠٩، وقد فسد القول فيها أبو حيان في البحر).

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٧٧/٢، والبحر المحيط ٤٠٨/٥ - ٤٠٩.

(٤) ينظر رأي قطرب في البحر المحيط ٤٠٨/٥ - ٤٠٩.

(٥) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة، ينظر معاني القرآن للفراء ٧٧/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٦٢٧/٢، وشرح الرضي ٢٩٥/١، والبحر المحيط ٤٠٩/٥.

والشاهد فيه قوله: (في) حيث ألحق ياء النسبة في (في) من الأسماء الستة على اللغة الضعيفة، كما ذكر الفراء وقطرب، وقد نقلت رأيهما في توجيه الآية (ما أنتم بمصرخي) من البحر المحيط ٤٠٩/٥.

(٦) الأنعام ١٦٢/١ وقامها: ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ وقراءة نافع إسكان الياء قال القرطبي: وأهل المدينة (ومحياي) بسكون الياء في الإخراج، والعلامة بفتحها، لأنه يجتمع ساكنان، ثم قل: ومن قرأ من أهل المدينة وأراد أن يسلم من اللحن وقف على محياي ويكون غير لحن عند جميع النحويين، وقرأ ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر =

من إجراء الوصل مجرى الوقف<sup>(١)</sup>.

قوله: (وأما الأسماء الستة فـ(أخي وأبي إلى آخرها) يعني إذا أضيفت إلى ياء المتكلم كسرت ما قبلها وأتت بها خفيفة ساكنة (وأجاز المبرد)<sup>(٢)</sup> أن يأتي بها شديدة مفتوحة، فتقول (أخي وأبي وحي وهني) وذلك لأنه يرد المحذوف ويقلبه ياء ويدعمه واحتج بقوله:

[٣٣] ..... وأبي مالك والجز بدار<sup>(٣)</sup>

ورد بأنه جمع حذف النون للإضافة<sup>(٤)</sup>، وأدغمت ياء الإعراب في ياء المتكلم فصار (أبي وأخي) والدليل على جمعها جمع السلامة قوله:

[٣٤] فلما تبين أصواتنا

بكين وفليتينا بالآيننا<sup>(٥)</sup>

وعاصم والجدري (وحي) بتشديد الياء الثانية من غير ألف وهي لغة عليا - مضر، يقولون: قفي وعصي، ينظر تفسير القرطبي ٢٥٨٩/٣، والبحر المحيط ٢٦٢/٤ - ٢٦٣، وحجة القراءات ٢٧٩، والسبعة ٢٧٤.

(١) ينظر شرح الرضي حيث هذه الجملة منقولة عن الرضي في ٢٩٥/١.

(٢) ينظر المفتضب ١٧٤/٢.

(٣) هذا عجز بيت من الكامل وهو لمؤرج السلمى كما في الخزانة ٤٦٧/٤ - ٤٦٨ وصدرة قدر حلك ذا الهجاز وقد أرى

وينظر أمالي ابن الحاجب ٦٠٢/٢، والمغني ٦٠٩، وشرح شواهد المغني ٨٦٣/٢.

والشاهد فيه قوله: (وأبي) على أنه مفرد ردت لامه في الإضافة إلى الياء، كما ردت في الإضافة فيكون أصله (أبوي) قلبت الواو ياء وأدغمت فيها عملاً بالقاعدة حيث اجتمعا وكان أولهما ساكناً وأبدلت الضمة كسرة لثلاث تعود الواو.

(٤) لأن أصله في الجمع أب أبون، وأخ أخون، فحذفت النون للإضافة وأدغمت ياء الإعراب في ياء المتكلم فصار أبي. والشاهد الآتي يؤكد ذلك ينظر الكتب ٤٠٦/٣.

(٥) البيت من المنقارب وهو لزيد بن وأصل السلمى، وينظر الكتب ٤٠٦/٣، وشرح أبيات سيبويه ٢٨٤/٢، والمفتضب ١٧٤/٢، والخصائص ٣٤٦/١، وأمالي ابن الشجري ٣٧/٢، وشرح المفصل ٣٧/٣، وشرح المصنف ٥٥، وشرح التسهيل السفر الأول ١٢١/١، وشرح -

وقوله:

[٣٥] وكنا لنا فزارة شرعم

وكنْتُ له كشرُ بني الأخينا<sup>(١)</sup>

قوله: (ويقال في في الأكثر وفي) فم قياسه فمي بياء ساكنه بعد الميم إلا أنهم جعلوا (في) بحذف الميم والتشديد هي الفصحى قل:

[٣٦] هما نثافي في من فمويهما<sup>(٢)</sup>

والوجه فيه أن أصله قبل الإضافة (فوه) حذفت الهاء فبقي (فو) تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلبت ألفاً، وحذفت الألف لملاقاتها التنوين فبقي الاسم على حرف واحد فأتوا بالميم عوضاً لما ذهبت، [٦٩]

الرضي ٢٩٦/١، والخزانة ٣٧٥/٢.

والشاهد فيه قوله: (أبيناً) حيث جمع جمع السلامة فجاءه بالياء وهذا شذو لأن جمع السلامة إنما يكون في الأعلام والصفات المشتقة وليس في الجوامد....

(١) البيت من الوافر وهو لعقيل بن علفة المري كما في النواذر لأبي زيد ١١١ - ١٩١، وينظر المقتضب ١٧٤/٢، وشرح الرضي ٢٩٦/١، واللسان ملحة (الخا) ٤١/١، والخزانة ٤٧٨/٤ - ٤٧٩.

ويروى عمٌ سوء مكان شرعم. ويروى بنو بلك لنا، وقوم بلك عم. والشاهد فيه قوله: (الأخينا) حيث جمع أخ جمع سلامة كما جمع أب في الشاهد الذي سبقه وذلك على خلاف القاعدة المشهورة.... في جمع السلامة في مثل ذلك.

(٢) صدر بيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢١٥/٢، وعجزة:

على التابع العاري أشد رجاء

وينظر الكتاب ٣٦٥/٣، وشرح أبيات سيبويه ٢٥٨/٢، والمقتضب ١٥٨/٣، والخصائص ١٧٠/١، والإنصاف ٣٤٥/١، وشرح شافية ابن الحاجب ٢١٥/٣، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٢/١، وشرح الرضي ٢٩٦/١.

والشاهد فيه قوله: (من فمويهما) حيث جمع بين الواو والميم التي هي بلك منها في فم وقد غلط الفرزدق في هذا.

وخصوا الميم لأنها مثل الفاء من حروف الشفة، فصار (فما) فأهل اللغة القليلة أضافوه إلى ياء المتكلم بعد إعلاله، وأهل الفصيحة أضافوه قبل الإعلال، بعد حذف الهاء فحذف التنوين للإضافة، واجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وقلبت الحركة كسرة فصار (في) <sup>(١)</sup>.

قوله: (وإذا قطعت قلت: أخ وأب وحم وهن وفم) يعني قطعت عن الإضافة مطلقاً <sup>(٢)</sup> أعربت بالحركات والتنوين مع حذف لاماتها فتقول (هذا أب وأخ وحم وهن وفم) و(رايت أباً وأخاً وحمأ وهناً وفماً) و(مررت بأخ وأب وحم وهن وفم) وقد روي التشديد في (أخ وأب وفم).

قوله: (وفتح الفاء أفصح منهما) إشارة إلى أنه يجوز في فاء (فم) الوجوه الثلاثة <sup>(٣)</sup> ويجوز في (ميمه) التشديد والتخفيف، والفتح أفصحها، لأنه على الأصل، والضم ليس إلا دليلاً على الواو المحذوف، وأما الكسر

(١) ينظر شرح المصنف ٥٦، وشرح الرضي ٢٩٧/١، والكتاب ٣١٥/٣ وما بعدهما، وشرح المفصل ٣٨٣.

(٢) أي سواء قطعت عن ياء المتكلم أو غيرها.

(٣) ينظر شرح المصنف فالعبارة منقولة بتصريف يسير من ٥٦.

قل ابن الحاجب: (وجعلوا الإعراب على عيناتها كما فعلوا في يد ودم ولذلك قلبوا الواو ميماً في فم وتخفيف الميم أفصح من غيره تشبيهاً لها بالخواصها. ومنهم من يضم الفاء لأن الميم عوض عن الواو فضمت لذلك ومنهم من يكسرها لأنهم لما عوضوا عنها الميم صار كعويض الياء، ومنهم من يشددها فيقول فم كأنهم لما عوضوا جعلوها عوضاً من العين واللام فشدوها لذلك) انتهى ينظر شرح المصنف ٥٦.



فلأنهم لما عوضوا عن الواو فيما كانت كالمعوضة (ياه) فكُسِر ما قبلها  
فحصل في (فم) إذا قطع عن لغات (فم) مثلث<sup>(١)</sup> الفاء بتشديد الميم  
وتخفيفها، و(فما) مثلث الفاء، والعاشره اتباع حركة الفاء حركة الميم في  
حركة الإعراب كـ(امرو)<sup>(٢)</sup> وأما قوله:

[٣٧٧] خالط من سلمى خيلشم وفا<sup>(٣)</sup>

فالضاف إليه محذوف وأصله (فاهما) وقيل: لغة حادية عشرة.

قوله: (وجاء حمّ مثل يد وخبء ودلو وعصاً) يعني أنه جاءهم أربع  
لغات غير اللغة الأولى كـ(يد) في الحركات الثلاث وعلى وزن  
(عصاً) مقصوراً<sup>(٤)</sup>.

(١) أي أن فاء (فم) فيها ثلاث لغات بدون تشديد الميم (فم، فم، فم) ومع التشديد ثلاث (فم،  
فم، فم) وفما ثلاث بدون تشديد (فما، فما، فما) والعاشره اتباع حركة الفاء مثل  
امرو (فم).

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٩٧/١ والعبارة من قوله: (إشارة إلى وقوله: وقيل لغة حادية عشرة)  
منقولة عن الرضي بتصرف، وهي (فاهما).

(٣) البيت من الرجز وهو للعجاج كما في ديوانه ٢٢٥/٢ وقامه:

صهبا خرطوماً عقراً قرقفا

وكلها في الخمر.... ينظر شرح أبيات سيبويه ٢٠٤/١، والمقتضب ٢٤٠/١، وشرح المفصل ٩٧/١،

وشرح التسهيل السفر الأول ٥٤/١، وشرح الرضي ٢٩٥/١، والمجم ١٣٦/١.

والشاهد فيه قوله: (وفا) حيث جاء به (فا) الذي هو من الأسماء الستة مضافاً إلى غير ياء  
المتكلم وكما قل الشارح: المضاف إليه محذوف وأصله فاهما، أي فاهما.

(٤) ينظر شرح المصنف حيث أثبت أن فيها أربع لغات ٥٦، قل الرضي في شرحه ٢٩٦/١: (وفي

حم ست لغات ابتدئ منها بالأفصح فالأفصح على الترتيب أولاه: إعرابه بالحروف في

الإضافة إلى غير الياء، ونقصه في حل القطع عنها وإعرابه على العين، وثانيها: أن يكون

كدلو مطلقاً أي في الإضافة والقطع، والثالثة: أن يكون كمعصاً مطلقاً، والرابعة: أن يكون

قوله: (مطلقاً) يعني سواء أضيف أو قطعت.

قوله: (وجاء (هَنَ) مثل (يَدَ) مطلقاً) يعني جاء فيه لغة على وزن (يَدَ) سواء أضيف أو قطع عن اللغة الأولى<sup>(١)</sup>.

قوله: (و[ذو])<sup>(٢)</sup> لا يضاف إلى مضمرة ولا يقطع) يعني أن الكلام في الأسماء هذه باعتبار الإضافة وقطعها، و(ذو) ممتنع فيه ذلك فلم يحتاج الكلام عليه في الإضافة وقطعها، وإنما لم يضاف إلى مضمرة لأنه ليس مقصوداً في نفسه ولا يقطع، لأنه وضع وصلة إلى وصف الأسماء بأسماء الأجناس فوجب مراعاة الوضع، وما ورد فيه خلاف ذلك فشذوحو: (اللهم صل على محمد وذويه) وروى عن المبرد<sup>(٣)</sup> الجواز واحتج بقوله:

[٣٨] ..... أبداً ذوي أرومتها فورها<sup>(٤)</sup>

كيد مطلقاً، والخامسة: أن يكون كخبء مطلقاً، والسادسة: أن يكون كرشاء مطلقاً.

(١) وقال الرضي وفي من ثلاث لغات أشهرها النقص مطلقاً كيد وبعدها الإعراب بالحسوف في حالة الإضافة إلى غير بناء، والنقص في غيرها، ثم قل: والثالثة: تشديد نون مطلقاً) شرح الرضي ٢٦٩/١ - ٢٩٧.

(٢) ما بين الحاضرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر المقتضب ١٢٠/٣.

(٤) عجز بيت من الوافر، وصلته:

صبيحنا الخرزجية مرهقات

وهو لكعب بن زهير في ديوانه ١٠٤، ينظر شرح المفصل ٣٦٣ - ٣٨، وأمسالي ابن الحاجب ٣٤٤/١، وجمع الموامع ٢٨٤/٤، واللسان ملحة (ذو) و (ذوات) ١٤٧/٣. والشاهد فيه قوله: (ذووها) حيث أضاف ذوو جمع (ذو) إلى مضمرة، وهذا جائز....

وقوله:

[٣٢٩] إنما يصطنع المعمر — روف إلى النلس ذووه<sup>(١)</sup>

وقوله:

[٣٣٠] وأنا لخرجو عاجلاً منك مثلما

رجونه قنماً من ذويك الأفضل<sup>(٢)</sup>



---

(١) البيت من مجزوء الرمل، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٥٣/٨، وينظر لسان العرب ملحة

(ذو) و (ذوات) ١٤٧٧/٣، وجمع الهوامع ٢٨٤/٤، ويروى البيت:

إنما يعرف ذا الفضل من النلس

الشاهد فيه قوله: (ذووه) حيث أضاف (ذووه) وهو جمع (ذو) إلى المضمرة، والمختار إضافة (ذو) و (أولوه) إلى اسم جنس ظاهر.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأحوص في ديوانه ١٨٢، ويروى الأوائل بسلك الأفاضل، ولسان

العرب ملحة (ذو) ١٤٧٧/٣، وجمع الهوامع ٢٨٤/٤.

الشاهد فيه قوله: (ذويك) حيث أضاف ذوي إلى المضمرة وهذا هو المختار.

## التوابع

قوله: (كل ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة) قوله: (كل ثان) يشمل التابع من خبر المبتدأ وخبر كان ونحوهما من النواسخ<sup>(١)</sup>.

قوله: (بإعراب سابقه) خرج خبر (كان) و(إن) ونحوهما. قوله: (من جهة واحدة) خرج خبر المبتدأ ومفعولا (علمت) لأنها وإن كانت ثواني بإعراب سابقها، فلجهة مختلفة لأن الأول منهما مسند<sup>(٢)</sup> إليه، والثاني مسند<sup>(٣)</sup>.

وفي حله نظر لأنه يرد عليه في قوله: (كل ثان) الثالث والرابع فصاعداً، وفي قوله: (بإعراب سابقه) التأكيد بالحرف نحو (إن إن) و(ضرب ضرب زيد) والتابع على المحل وتكرير الخبر والمحل والاستثناء وغير ذلك، فلوقيل: كل لاحق بإعراب سابقه لأجله<sup>(٤)</sup> لفظاً أو محلاً تسلم، والله أعلم، والتوابع خمسة: النعت وعطف البيان والتوكيد والبذل والنسق، فالنعت أقدمها لأنها كجزء من متبوعه، ثم عطف البيان، لأنه جار مجراه في أنه تبين لما قبله، ثم التوكيد لأنه شبيه بعطف البيان، في جريه مجرى النعت، ثم البذل لأنه تابع كلا تابع، لكونه كالمتقل، ثم النسق لأنه بواسطة.

(١) ينظر شرح المصنف ٥٦، وشرح الرضي ٢٩٧/١، والعبارة منقولة بتصريف يسير من الرضي ٢٩٧/١ دون عزو.  
(٢) في الأصل (مستفاد) والصواب مسند وهو خبر لأن.  
(٣) ينظر شرح المصنف ٥٦ والعبارة منقولة منه بتصريف.  
(٤) ينظر شرح الرضي والجملة مأخوذة بتصريف ٢٩٩/١.

وأما العامل في التوابع فلختلف في عامل الصفة والتأكيد وعطف  
البيان، فقال سيبويه: هو العامل الأول<sup>(١)</sup>، وقال الأخفش: معنوي  
كالبتدا<sup>(٢)</sup>، وقال بعضهم: نية تكرير العامل، وأما البذل: فقال سيبويه<sup>(٣)</sup>  
والمبرد<sup>(٤)</sup> والسيرافي<sup>(٥)</sup> والزنجشري<sup>(٦)</sup> والمصنف<sup>(٧)</sup> العامل هو الأول، وقال  
الأخفش والرياني والفارسي<sup>(٨)</sup> وأكثر المتأخرين: نية تكرير العامل،  
لكونه مستقلاً ومقصوداً بالذكر واحتجوا بقوله تعالى: ﴿عَالِ الدِّينِ  
اسْتَكْبَرُوا وَالدِّينَ اسْتَضعَفُوا مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾<sup>(٩)</sup> ﴿لِحَفْنِ الدِّينِ  
يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ﴾<sup>(١٠)</sup> وأما العطف بحرف فقال سيبويه<sup>(١١)</sup> الأول  
بواسطة الحرف وقال الأخفش<sup>(١٢)</sup>: نية تكرير العامل وقال بعضهم: حرف  
العطف وحده.

- (١) ينظر شرح الرضي ٢٩٩/٨، وراي سيبويه: العامل فيها هو العامل في المتبوع) قل سيبويه في  
الكتاب ٤٢٢/٨: فإن أطلت النعت فقلت: مررت برجل عاقل كريم مسلم، فأنجزه إلى أوله.
- (٢) ينظر رأي الأخفش في شرح الرضي ٢٩٩/٨.
- (٣) ينظر الكتاب ٤٢٢/٨.
- (٤) ينظر المقتضب ٢٩٥/٤، وجمع الهوامع ٤١٤/٥.
- (٥) ينظر هامش الكتاب ٤٢٢/٨.
- (٦) ينظر الفصل ١٢١.
- (٧) ينظر شرح المصنف ٥٧.
- (٨) ينظر شرح الرضي ٣٠١/٨، حيث أورد آراء هؤلاء النحاة، وجمع الهوامع ٢١٢/٥ وما بعدها.
- (٩) الأعراف ٧٥/٧ والآية ليست كما أوردها وإنما هي كالتالي: ﴿قُلِ الْمَلَأَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ  
قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضعَفُوا مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ أَعْلَمُونَ أَنْ صَلَاحًا مَرْسَلٌ مِنْ رَبِّهِ...﴾ فاسم الموصول  
الثاني بئذ من الأول لأن المستضعفين هم المؤمنون، وهو بئذ البعض من الكل. ينظر  
تفسير الآية في القرطبي ٣٦٧/٣.
- (١٠) الزخرف ٣٣/٤٣ وتحتها: ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا مَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ  
لَبِيتَهُمْ سَفْهًا مِنْ فُضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾.
- (١١) قل القرطبي: اللام في لبيوتهم بمعنى على، وقيل بئذ كما تقول هذا لزيد لكرامته. وقيل  
(لبيوتهم) في الآية التي تليها، بئذ اشتمل من قوله: لمن يكفر بالرحمن). ينظر تفسير  
القرطبي ٥٩٠/٤، وشرح الرضي ٣٠١/٨، والبحر المحيط ١٥/٨.
- (١٢) ينظر الكتاب ١٥٢/٨ وما بعدها وشرح الرضي ٣٠١/٨.
- (١٣) ينظر شرح الرضي ٣٠١/٨.

## النعته

قوله: (النعته) والوصف معناهما واحد وقيل: النعته للحلية كـ(طويل) و(قصير)، والوصف للفعل كـ(قائم) و(قاعد)، فعلى هذا يجوز وصف الله تعالى ولا يجوز نعته.

قوله: (تابع) جنس يعم التوابع.

قوله: (يدل على معنى في متبوعه) خرج سائر التوابع.

قوله: (مطلقاً) يحترز عن الحل في نحو (ضربت زيداً قائماً) فيمن توهم أنه تابع لأنه مقيد ولا حاجة إلى قوله (مطلقاً) لأن الحل قد خرجت بقوله (تابع)، فلو كانت على زعم المصنف داخلة لعدم ذكر (مطلقاً) لانتقض عليه بالحل المؤكدة<sup>(١)</sup>.

قوله: (وفالذاته تخصيصاً أو توضيحاً) معناه أن الأصل في النعته أن يكون للتخصيص في النكرات نحو: (جاءني رجل كريم) أو للتوضيح في المعارف<sup>(٢)</sup> نحو: (زيد العالم).

قوله: (وقد يكون مجرد الشاء)، قد للتقليل، لأن التخصيص

(١) ينظر شرح المصنف ٥٦.

(٢) ينظر شرح المصنف ٥٧.



أو التوضيح هما الأصل والثناء في الأوصاف الجارية على الله تعالى نحو: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾<sup>(١)</sup> وغيرها نحو: (مررت بزيد العالم الجواد) إذا كان مشهوراً بذلك قبل الوصف.

قوله: (أو الذم) نحو: ﴿أعوذ بالله من الشيطان الرجيم﴾<sup>(٢)</sup> لتعيينه، و(مررت بزيد الخبيث الفاسق) إذا كان مشهوراً بذلك وإن لم يكن مشهوراً، كان من قسم التوضيح والتخصيص.

قوله: (أو التأكيد) نحو: (ضربة واحدة) و(أمس الدابر)<sup>(٣)</sup> و﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾<sup>(٤)</sup> لأنه معلوم من قوله: (ضربة ونفخة واحدة) ومن أمس الدبور كقوله: ﴿وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾<sup>(٥)</sup> و﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾<sup>(٦)</sup> إذ لا يطير إلا بجناحيه ولا يخر إلا من فوقهم.

قوله: (ولا فصل بين أن يكون مشتقاً أو غيره) [إذا وضعه لغرض المعنى عموماً]<sup>(٧)</sup> يعني النعت، والخلاف في اشتقاقه كالخلاف في الحل،

- (١) هي آية من سورة النحل ٣٠/٢٧ وتعلمها: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ وينظر شرح المصنف ٥٧، وشرح المفصل ٤٧/٣، وشرح الرضي ٣٠٢/١ - ٣٠٣.
- (٢) هي آية من سورة النحل ٩٨/٦ ما عدا الكلمة الأولى وهي أعوذ إذ الآية هي: ﴿فَلِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ وينظر شرح المصنف ٥٧، وشرح الرضي ٣٠٣/١.
- (٣) قال شارح المفصل: أمس الدابر وأمس لا يكون إلا دابراً ٤٨٣.
- (٤) الحاقة ١٣/١٩ وتعلمها: ﴿فَلِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾.
- (٥) الأنعام ٢٨/١ وتعلمها: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أَسْمَأُكُمْ مَا فَطَرْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾.
- (٦) النحل ٢٦/١٦ وتعلمها: ﴿قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَآتَى اللَّهُ بُيُوتَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾.
- (٧) ما بين الحاصرتين زيادة في الكافية المحققة.

وقد قيل اشتقاق الصفة<sup>(١)</sup> أكد، لأنها تدل على المعاني، والمعاني لا تكون إلا في الاشتقاق فما ورد تؤول بالمشتق، والشيخ لا يتأول، والمشتق أسماء الفاعلية والمفعولين والصفات المشبهة، وأفعال التفضيل، والوارد من غير المشتق قياسي وغير قياسي، فغير القياسي عام كالوصف بأسماء الأجناس غير المفيدة مقداراً نحو (مررت برجل أسد) و(رجل شجاع) أوجبان وثعلب و(مررت برجل أب لك وأخ لك) و(خاتم حديد) و(ثوب خز) و(باب ساج)، وخاص كالوصف بالمصادر التي للمبالغة نحو (رجل عدل صوم رضي) وغير ذلك، وأما القياسي فعام في مواضع، الأول أسماء وضعت للصفة، وليست مشتقة من فعل نحو (ألمعي)<sup>(٢)</sup> ولوذعي<sup>(٣)</sup> وجرشع<sup>(٤)</sup>، الثاني: ما فيه ياء النسب وقوله: (مثل تيمي) و(بصري ولحوي) لأنه بمعنى منسوب. الثالث: ما فيه (ذو) بمعنى صاحب نحو (مررت برجل ذي مل) و(امرأة ذات جمل). الرابع الموصول مع صلته ومنهم من عدّ الموصول من الخاص لأنه لا يوصف بها إلا المعارف.

(١) ينظر شرح المفصل ٤٨٣، وشرح المصنف ٥٧، وشرح الرضي ٣٠٣/١. قل المصنف: (يعني أن معنى النعت أن يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه، فإذا كانت دلالة كذلك صبح وقوعه نعتا، فلا فرق بين أن يكون مشتقا وغيره، ولكن بما كان الأكثر في هذا المقصود وضع المشتق توهم كثير من النحويين أن الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق، والأسماء التي وقعت صفات وهي غير مشتقة) من شرح المصنف ٥٧.

(٢) الألمعي: ينظر لمع في اللسان ٤٠٦٧/٥.

(٣) اللوذعي: هو الحديد الفؤاد واللسان، الظريف كانه يلذع من ذكائه، وقيل هو الحديد النفس. ينظر اللسان ملحة (لذع) ٤٠٢٤/٥.

(٤) الجرشع: العظيم الصدر، وقيل الطويل وقال الجوهرى من الإبل مخصص وزاد المنتفع الجنين - ينظر اللسان ملحة (جرشع) ٥٩٩/١.

الخامس: أسماء أجناس كثر الوصف بها وهي أسماء العدد وما تفيد كلاً أو مساحة أو وزناً نحو (رجلاً خمسة) و(ثوبٌ ذراعٌ) [و٧٠] و(برققيزٌ) و(سمنٌ رطلٌ).

قوله: (أو خصوصاً) يعني بالخصوص ما وقع صفة في بعض أحواله وذلك في مواضع:

الأول قوله: (مثل مررت برجلٍ أي رجل) وإنما كان خاصاً لأنه لا يوصف بـ(أي) إلا في موضع التعظيم والمبالغة في مدح أو ذم، بشرط أن يكون مضافاً إلى نكرة، والموصوف نكرة مماثلة كما أضيف إليها لفظاً أو معنى نحو (مررت برجلٍ أي رجل) و(برجلٍ أي فتى).

الثاني: (كل) و(حق) و(جد) وما بمعناها بشرط أن يكون الموصوف نكرة فقط، نحو (مررت برجلٍ كلُّ رجل، وكل الرجل) <sup>(١)</sup>.

الثالث: اسم جنس مضافاً إلى (صديق) و(سوء) موصوفاً به نحو (مررت برجلٍ رجلٍ صديقٍ ورجلٍ سوء).

الرابع قوله: (مررت بهذا الرجل) يعني اسم الجنس الجامد وخصوصيته أن لا يكون صفة إلا للإشارة.

الخامس قوله: (ومررت بزيد هذا) يعني اسم الإشارة وخصوصيته أنه لا يكون صفة إلا للعلم.

(١) ينظر شرح الرضي ٣٠٤/١.

قوله: (وتوصف النكرة بالجملة الخبرية)<sup>(١)</sup> يعني أنها توصف النكرة المفردة بالجملة الخبرية مع وصفها بالفرد وإنما وصف بالجملة الخبرية، يعني أنها توصف لأن الجملة المحكوم عليها بالتنكير، ولهذا لا يصح أن تكون صفة للمعارف وما ورد تأوله نحو ﴿وَأَيُّهَا اللَّيْلُ نَسْلُخُ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله:

[٣٣٦] ولقد أمر على اللثيم

بزيادة اللام.

وقوله: (الخبرية) يحترز من الإنشائية لأنها لا تحمل صدقاً ولا كذباً، وأما قوله:

(١) قل الرضي في شرحه ٣٠٧/١: (اعلم أن الجملة ليست لا نكرة ولا معرفة، لأن التعريف والتنكير من هوارض الذات، إذ التعريف جعل الذات مشأراً بها إلى خارج إشارة وضعية والتنكير لا يشار بها إلى خارج في الوضع، فإذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة لمسلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة؟

قلت: لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة وكل جملة يصح وقوع المفرد مقلها فتلك جملة لها موضع من الإعراب....).

(٢) يس ٣٧/٣ (وآية هم الليل نسلخ منه النهار فإذا هم مظلمون).

(٣) هذا صدر بيت من الكامل، وهو لرجل من سلول في الكتاب ٢٤/٣، وله وغيره ينظر الأصمعيات ١٢٦، والخصائص ٣٣٨/٢، وحاشية البحرني ١٧١، وأمال ابن الشجري ٣٠٢/٢، وأمال ابن الحاجب ٣٣٧/٢، وشرح الرضي ٣٠٨/١، ومفني اللبيب ١٣٨، وشرح شواهد المفني ٣٦٠/١، وشرح ابن عقيل ١٩٦/٢، وأوضح المسالك ٢٠٦/٣، وجمع الهوامع ٣٣٧، ١٤٠/٢، وخزانة الأدب ٤٥٧/١ - ٣٥٨، وعجزة:

فمضيت ثم قلت لا يعني

والشاهد فيه قوله: (يسني) حيث وقعت الجملة نعتاً للمعرفة (اللثيم) وهو المقرون بك، وإنما جاز ذلك لأن ال في (اللثيم) جنسية فهو قريب من النكرة، وتعرفها في هذه الحالة لفظي لا يفيد التمين وإن كان في اللفظ معرفة.

[٣٣٢] حتى إذا جن الظلام واختلط

جاؤوا بمنق هل رأيت الذئب قط<sup>(١)</sup>

فمتأول بمقول.

قوله: (ويلزم الضمير) وذلك ليربط بين الجملة وموصوفها لأنها أجنبية لا بد لها من رابط ولا يجب ذكره لفظاً<sup>(٢)</sup>، بل قد يحذف نحو قوله:

[٣٣٣] ..... وما شيء حميت بمسبح<sup>(٣)</sup>

كما في عائد الموصول ولا يصح الربط بالواو، كالحل، لأن الصفة خبر في المعنى والخبر لا يربط بالواو.

قوله: (ويوصف بحال الموصوف) هذا هو الكثير نحو (مررت برجلٍ

(١) البيت من الرجز وهو للعجاج في ملحقات ديوان ٣٠٤/٢، وينظر الأنصاف ١١٥/٨ والمفصل ١١٥، وشرح المفصل ٥٢/٣، أمالي ابن الشجري ١٤٩٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٦٦٩٢، وشرح المصنف ٥٧، وشرح الرضي ٣٠٨/٨، والبحر المحيط ٤٧٨/٤، ومغني اللبيب ٣٢٥ والمجمع ١٧٤/٥، وخزانة الأدب ١٠٩٢.

والشاهد فيه قوله: (هل رأيت الذئب قط) وذلك لأنها جملة إنشائية ولا تحمل الصديق والكذب، وظاهرها يشبه أن يكون صفة لمنق وليس كذلك ولا بد في ذلك من التأويل وتقديره: جاؤوا بمنق مقول عند رؤيته هل رأيت الذئب قط، وقيل التقدير: جاؤوا بمنق مشابه لونه لون الذئب.

(٢) ينظر شرح المصنف ٥٧، وشرح الرضي ٣٠٨/٨.

(٣) عجز بيت من الوافر، وصدوره:

أجبت حمى تهامة بعد نجد

وهو لجرير في ديوانه، وينظر الكتاب ٨٧/١ - ١٣٠، وسر صناعة الإعراب ٤٠٥/٨، وأمالي ابن الشجري ٧٨/١ - ٣٣٦، وشرح التسهيل السفر الثاني ٦٧٠/٢، ومغني اللبيب ٦٥٣ - ٧٩٩، والمقاصد التحوية ٧٥/٤، وخزانة الأدب ٤٢/٨.

والشاهد فيه قوله: (حميت) حيث جاءت الجملة الموصوف بهما مربوطة بالضمير المقدر المنصوب والتقدير حميته.

عالم وبرجل قائم).

قوله: (و حال متعلقة) [مررت برجل حسن غلامه<sup>(١)</sup>] وذلك لأن ما تعلق بالشئ حكمه، وحال المتعلق ما فيه ضمير ملفوظ نحو (قائم أبوه) أو مقدر كـ (مضروب الغلام).

قوله: (فالأول يتبعه في الإعراب) يعني الذي يوصف بحال له يتبعه في عشرة أشياء:

الإعراب: رفعه ونصبه وجره، ظاهره العموم وقد لا يتبعه، وذلك حيث يتبع على المحل، وحث الخفض على الجوار نحو (جحر ضب خرب)<sup>(٢)</sup> وحيث القطع وهو ضربان، جائز وواجب، فالواجب حيث يختلف الإعرابان والعاملان، والجائز ما عدا ذلك، نحو (جاء زيدُ العالمُ العاقلُ) ولا يشترط تكرير النعوت، واشترطه طاهر<sup>(٣)</sup> والزجاج وردّ عليهما بقوله تعالى: ﴿وامراته حمالة الخطب﴾<sup>(٤)</sup> إلا أنك مع التكرير إذا قطعت في شيء

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) القول في الكتاب ٤٣٧/١ - ٤٣٧، والخصائص ٢٢٠/٣، والإنصاف ٦٠٧/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٦٦٥/٢، وشرح الرضي ٣٦٨/١.

قل ابن مالك في شرح التسهيل ٦٦٥/٢: (وربما تبع في الجر غير ما هو له دون رابط إن أمِنَ اللبس - مثل - هذا جحرُ ضبٍ خربٍ) فحق خرب أن يرتفع لأنه نعت لـ (جحر) مرفوع وجحر مرفوع، ولكنه جعل تابعاً لـ (ضب) لمجاورته إليه مع أمن اللبس....).

(٣) ينظر شرح المقلعة المحسبة ٢٩٠ - ٢٩١.

(٤) المسند: ٤/١١١، قراءة العالمة ونافع بالرفع على أنه خبر وامراته مبتدأ ويكون (في جيدها حبل من مسد) جملة في موضع الحال من المضمرة في حمالة، أو خبراً ثانياً، أو يكون حمالة الخطب نعناً لامراته، والخبر في جيدها حبل من مسد) ويجوز أن يكون وامراته معطوفة على المضمرة في سيصلى فلا يوقف على ذات حبل ويكون حمالة الخطب خبر ابتداء محذوف، وقرأ عاصم حمالة الخطب بالنصب على الذم فجاءت الصفة للذم لا للتخصيص، وقرأ أبو قلابة:



منها وجب قطع ما بعده.

قوله: (والتعريف والتكثير) نحو (الرجل القائم) و(رجل قائم) لأن الصفة في المعنى هي الموصوف فوجب المطابقة<sup>(١)</sup>.

قوله: (والإفراد والتثنية والجمع) نحو (الرجل القائم) و(الرجلان القائمان) و(الرجل القائمون) إلا إذا كانت الصفة (أفعل من) وجب الإفراد، نحو (مررت برجل أفضل منك) وكذلك الألفاظ التي تنطلق على الواحد والجمع نحو (عدو وصديق ورفيق ورسول وخليط) لا تجب فيها المطابقة وإن كانت الصفة (أفعل) المضاف إلى معرفة جاز [و٧٠] المطابقة وعدم المطابقة نحو (الزيدون أفضل الناس).

قوله: (والتذكير والتأنيث) أي يجب المطابقة فيه تقول (مررت برجل قائم وامرأة قائمة) إلا في مواضع أنت فيها المذكر، وذكر فيها المؤنث واستوى فيها، فلا تجب المطابقة نحو (علامة وحائض وجريح وصبور).

قوله: (والثاني) يعني الوصف بحال متعلقة.... (يتبعه في الخمسة الأول) وهي الإعراب رفعه ونصبه وجره والتعريف والتكثير، نحو: (رأيت رجلاً علماً أبوه) وإنما يتبعه في الخمسة الأول لأنه صفة له.

(حاملة الخطب) ينظر البحر المحيط ٥٢٧/٨، والقرطبي ٧٣٣/٨، وحجة القراءات لابن زنجلة ٧٧٦ - ٧٧٧، وإعراب القرآن للنحاس ٣٠٦/٥.

(١) ينظر شرح المصنف ٥٧، وشرح الرضي ٣٠٧/١، قل الرضي: وأجاز الكوفيون وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح أو ذم استشهاده بقوله تعالى: (ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعنده...)، والجمهور على أنه يدل أو نعت مقطوع رفعاً أو نصباً، وقل: وأجاز الأخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قل: الأوليان صفة لأخيران يقومان مقامهما) والآية من سورة المائدة ورقمها ١٠٧ الرضي ٣١٠/١.

قوله: (وفي الباقي<sup>(١)</sup> كالفعل) يعني في الخمسة الأخيرة، الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، يجب إفرادها وتذكيرها، وتأنيثها بحسب فاعلها كما يفعل في الفعل، لأنها مستندة إلى الظاهر الذي بعدها فيجب إفرادها ولا يطابق ما قبلها إلا على لغة «وأسروا النجوى»<sup>(٢)</sup> بخلاف الموصوف بحاله<sup>(٣)</sup>، فإنها مستندة إلى المضممر المستتر فيها الراجع إلى ما قبلها فتطابقة، مثل ذلك (مررت برجلين كريم أبوهما)، و(برجل كريم أبوهم) و(امراة كريم أبوها) كما في (كرم) لأنها واقعة موقعه.

قوله: (ومن ثم حسن: قام رجل قاعد غلماناه) يعني بإفراد قاعد لما كان في معنى قعد غلماناه وضعف (قاعدون غلماناه) لما كان في معنى يقعدون غلماناه، فيعود الضمير إلى غير مذكور كـ «وأسروا النجوى»<sup>(٤)</sup> و(أكلوني البراغيث)<sup>(٥)</sup>.

(١) في الكافية المحققة البواقي بذلك الباقي ١٣١.

(٢) الأنبياء ٢٢/٢١ ونحوها: «لأمة قلوبهم وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم افتاتون السحر وأنتم تبصرون». فالذين ظلموا بذلك من الواو في أسروا، وهو عائد على الناس المتقدم ذكرهم. قل المبردة: وهو كقولك إن الذين في الدار انطلقوا بنو عبد الله فهنو بذلك من الواو في انطلقوا، وقيل هو رفع على اللزم أي هم الذين ظلموا، وقيل على حذف القول: يقول الذين ظلموا وحذف القول.... ينظر تفسير القرطبي ٤/٣٠٩، والبحر المحيط ١/٢٧٥ - ٢٧٦.

(٣) أي النعمة بحال متعلق الموصوف وهو النعمة السببي ينظر الكافية المحققة ١٣١، وينظر شرح المصنف ٥٧ - ٥٨، وشرح الرضي ١/٣١٠، ٥٧ - ٥٨.

(٤) سبق الكلام على هذه الآية في الصفحة السابقة.

(٥) أكلوني البراغيث عبار مشهورة وأصبحت كالقاعدة يقاس عليها حيث جعل الواو في أكلوني علامة دالة على الجمع والبراغيث فاعل أكلوني. وفي اللغة شواهد تؤيد هذه القاعدة منها الآية السابقة، وحديث يتعاقبون فيكم ملائكة على غير رواية مالك في الموطأ، وأبيات أخر مبثوثة في كتب النحو.... ينظر شرح شذور الذهب ٢٠٤ وما بعدها.

قوله: (ويجوز قعود غلمانهم) وعليه: ﴿خَشَعُوا أَبْصَارَهُمْ﴾<sup>(١)</sup> وإنما جاز لأنه جمع تكسير فقد زال فيه شبه الفعل في عدد الحروف والحركات والسكنات لكنه يضعف جملة لضعف شبه الفعل.

قوله: (والمضمر لا يوصف ولا يوصف به) الأسماء على أربعة أقسام: فالمضمر لا يوصف ولا يوصف به، وإنما لم يوصف. قيل لا يفاله في شبه الحرف الذي لا يقبل وصفاً، وقيل: لأن الصفة تأتي للتوضيح، والمضمر المتكلم والمخاطب في غاية الوضوح<sup>(٢)</sup>، وحمل عليها الغائب لأنه من جنسهما ولأن مفسره لفظي فصار غير محتاج إلى التوضيح المطلوب في وصف المعارف غالباً، وأجاز الكسائي<sup>(٣)</sup> صفة المضمر الغائب صفة مدح أوزم، واحتج بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ رَأَيْتُمْ يُصْطَفَىٰ بِهَذَا الْحَقِّ عَالِمُ الْغُيُوبِ﴾<sup>(٤)</sup> وبقوله:

[٣٢٤] ..... فلا تلمه أن ينال البائسا<sup>(٥)</sup>

(١) القمر ٧/٥٤ وتعلمها: ﴿خَشَعُوا أَبْصَارَهُمْ﴾ يخرجون من الأجداث كأنهم جراد منتشر.

(٢) ينظر شرح المصنف ٥٨، وشرح الرضي ٣١٨ قل الرضي: أما أنه لا يوصف فلأن التكلم والمخاطب منه أعرف المعارف والأصل في وصف المعارف أن يكون للتوضيح، وتوضيح

الواضح تحصيل الحاصل، الرضي ٣١٨.

(٣) ينظر رأي الكسائي في شرح الرضي ٣١٨.

(٤) سبا ٤٨/٣٤ قرا عيسى بن عمر علاماً بالنصب على أنه يدل من ربي ينظر تفسير القرطبي ٥٣٩٥/٦، وقراءه الرفع لبغية القراء، وينظر البحر المحيط ٢١٧/٧.

(٥) الرجز بلا نسبة في الكتاب ٧٥/٢، ومغني اللبيب ٥١٣ وجمع المومع ٢١٧/٥. وتعلمه:

فلصبت بقبر قرى كوانسا

قرقرى: اسم موضوع.

والشاهد فيه قوله: (تلمه البائسا) حيث وقع البائس صفة في الضمير الهاء تلمه على من جوز ذلك وهو الكسائي بينما أعربت بدلاً من الضمير.

وإنما لم يوصف به لأنه لا أخص منه ولا مساو، واسم الجنس المعروف باللام والإشارة غير المكاني يوصف ولا يوصف بهما فيوصفان للتوضيح والتخصيص، ولا يوصف بالعلم، لأنه لا أخص منه إلا المضمير وهو لا يوصف، والذي لم يستعمل إلا تابعاً يوصف به ولا يوصف نحو: (حسن بسن) (شيطان ليطان) و(جائع نائم) و(مررت بزيد العالم الكريم) فهذه صفات والصفات لا توصف لأنه لا يصح الوصف لما لا يتحقق فيه الذاتية، وهي غير متحققة في الصفة.

قوله: (والموصوف أخص أو مساو) ولأنه هو المقصود والصفة غير مقصودة، فلا يليق جعل غير المقصود أخص من المقصود<sup>(١)</sup>.

قوله: (ومن ثم لم يوصف ذو اللام إلا بمثله أو بالمضاف إلى مثله) لأن ما عداهما أخص فيه لأن المعارف<sup>(٢)</sup> مرتبة فأعرفها الضمير، ثم العلم، ثم الإشارة، ثم المعروف باللام، ثم المضاف إلى أحدهما على ما يأتي في موضعه.

قوله: (وإنما التزم وصف هذا بذى اللام للإبهام) هذا على تقدير سؤال وهو أن يقل لِمَ لم يوصف المبهم بمثله؟ وبالمضاف إلى مثله، وبالمضاف إلى ذي اللام، والتزم وصفه بذى اللام فقط فلجاب بأن ذلك

(١) ينظر شرح المصنف حيث العبارة منقولة منه بتصريف ٥٨.

(٢) ينظر شرح المصنف ٥٨، وشرح الرضي ٣٦٢/٨، قل الرضي في ٣٦٢/٨: فلنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة أن أعرفها المضمرة ثم الأعلام ثم اسم الإشارة ثم المعروف باللام والموصولات، وكون التكلم والمخاطب أعرف المعارف ظاهراً.

للإبهام، لأن الإبهام يطلب صفة، يعني ذاته ولا يعنيها [و٧] إلا أسماء الأجناس وتعريفها باعتبار معانيها إنما هو باللام فلانحصت لذلك باللام<sup>(١)</sup>.

قوله: (ومن ثم<sup>(٢)</sup> ضعف مررت بهذا الأبيض وحسن مررت بهذا العالم) يعني من أجل أن صفة الإشارة يجب أن تدل على الذات والجنس، وتغير ذات المبهم، ضعف أن يقال (مررت بهذا الأبيض) لأنه لا يدل على الذات والجنس لاحتماله لكل جسم وجاز لأنه قد دل على الجسمية وحسن أن يقال (مررت بهذا العالم) لدلالته على الجنس الأقرب ولأن يراد به الحيوان العاقل.



مركز توثيق ودراسات

(١) ينظر شرح المصنف ٥٨، وشرح الرضي ٣٤/١.

(٢) في الكلية المحققة من (ثُمَّ) بدل (ثُمَّ).

## العطف

قوله: (العطف) كان الأولى تأخير، لما ذكرنا.

قوله: (تابع) جنس يضم التوابع (مقصود بالنسبة) خرج النعت والتوكيد وعطف البيان لأنها ليست بمقصودة بالنسبة. وإنما المقصود الأول، وجيء بهذه للتوضيح والتبيين.

قوله: (مع متبوعه) خرج البدل لأنه غير مقصود متبوعه معه<sup>(١)</sup>.

قوله: (يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، وهي: الواو والفاء وثم وحتى وأو وأما وأم وهل ولا ولكن) جعله الشيخ شرطاً بعد تمام الحد<sup>(٢)</sup>، قل: ولا يصح أن يكون عوضاً عن قوله (مقصود بالنسبة مع متبوعه) لأن الحروف توسط بين النعوت، وعرضنا حد تفصيلها، وضعف بأن التوسط بين النعوت لا بين النعت والنعوت، والنعوت معطوف بعضها على بعض<sup>(٣)</sup>، واعترض ب(لا) و(هل) و(لكن) و(أو) و(أما) لأنه يقصد بها أحدهما، فلو قل: تابع مقصود

(١) ينظر شرح الرضي ٣٦٨، وشرح المصنف ٥٨ والعبارة منقولة عن المصنف إسنادها له....

(٢) ينظر شرح المصنف ٥٨، وشرح الرضي ٣٦٨.

(٣) ينظر شرح الرضي ٣٦٨ - ٣٦٩.



بالنسبة يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة كان أولى.  
والله أعلم.

قوله: [وسياتي يعني حروف العطف في فصل الحرف مثل: قام زيد وعمرو]<sup>(١)</sup> قوله: (وإذا عطف على المضمير المرفوع المتصل أكد بمنفصل مثل: ضربت أنا وزيد) المعطوف والمعطوف عليه لا يخلو أحدهما من ثلاثة أقسام: ظاهرين، ومضميرين متصلين، ومنفصلين ثم هما مرفوعان ومنصوبان ومجروران، فيحصل من مجموعهما سبع وعشرون مسألة، اثنتا عشرة ممتنعة، والمسائل عطف ظاهر على ظاهر (جاء زيد وعمرو، وضربت زيداً وعمراً) و(مررت بزيد وعمرو) ومضمير منفصل على متصل (ما قام إلا أن وأنت، وما رأيت إلا إياك وإياه) والجر ممتنع ومضمير، ومتصل على منفصل، وهي ممتنعة كلها ومتصل على ظاهر ممتنعة، ومتصل على منفصل ممتنعة، ومنفصل على ظاهر (جاء زيد وأنت) و(رأيت زيداً وإياك) والجر ممتنع لأنه لا يكون إلا متصلاً، وبعضهم منع من عطف المتصل متى كان يتصل لولم يعطف، وظاهر على منفصل (ما قام إلا أنا وزيد) و(ما رأيت إلا إياك وزيداً) والجر ممتنع وظاهر على متصل، ومنفصل على متصل، وهذان المتغالبان هما مسألة الكتاب<sup>(٢)</sup>. قال الشيخ: <sup>(٣)</sup> وإذا عطف على المضمير المرفوع المتصل أكد

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من لكافية التحققة.

(٢) ينظر الكتاب ٣٧٨/٢ وقد عقد صاحب الإنصاف المسألة ٦٦ بعنوان العطف على المضمير

المرفوع المتصل في اختيار الكلام ٤٧٤/٢ وما بعدها والرضي ٣٦٩/١، وشرح المفصل ٧٧/٣.

(٣) ينظر شرح المصنف ٥٨ - ٥٩.

بمنفصل سواء كان المعطوف ظاهراً أو منفصلاً نحو: (جئت وزيد) و(جئت وأنت) فمذهب جمهور البصريين: أن الضمير المرفوع المعطوف عليه قد اتصل بالفعل<sup>(١)</sup>، وتأكد اتصاله لفظاً ومعنى، أما اللفظ فظاهراً، وأما المعنى فلأنه قد صار كالجزء منه، بدليل أنهم قد سكنوا له آخر الفعل فلا يصح أن يعطف عليه إلا بتأكيده بضمير منفصل يعطف عليه في الصورة، لأنه لا يجوز عطف الاسم على بعض حروف الفعل، وهذا حكمة فيقولون (قمت أنا وزيد وأنا وأنت) قل تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾<sup>(٢)</sup> إلا أن يقع فصلٌ جازٍ نحو (قمت اليوم وزيد) وأجازه الكوفيون وبعض البصريين<sup>(٣)</sup> من غير تأكيد واحتجوا بقوله تعالى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾<sup>(٤)</sup> وبقوله:

[٣٢٥] قلت إذ أقبلت وزهر تهلى

كنماج الملا تعسفن رملاً<sup>(٥)</sup>

- (١) ينظر الإنصاف ٢/٤٧٤ وما بعدها في الخلاف في هذه المسألة.
  - (٢) الأعراف ١٩٧ وتحتها: ﴿وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾.
  - (٣) ينظر شرح الرضي ٣٩١، وشرح المفصل ٧٧٣، والبحر المحيط ٢٤٨/٤.
  - (٤) الأنعام ١٤٨/١ أي: آباؤنا معطوفة على النا في أشركنا ولم يقل نحن ولا آباؤنا ينظر تفسير القرطبي عند الأنعام ٢٥٦٣/٣، والبحر المحيط ٢٤٨/٤.
  - (٥) البيت من الخفيف، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ٤٩٨، ينظر الكتاب ٣٧٩/٢، وشرح أبيات سيويه ١٠١/٢، والخصائص ٣٨٦/٢، والمفصل ١٤٢، وشرحه لابن يعيش ٧٤/٣ - ٧٥، والإنصاف ٧٩/٢، وشرحه التسهيل السفر الثاني ٧١٢/٢، وشرح ابن عقيل ٣٣٨/٢ ويرى الفلا بدك الملا.
- والشاهد فيه قوله: (أقبلت وزهر) حيث عطف زهر على الضمير في (أقبلت) المرفوع وذلك من غير أن يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالضمير المنفصل.

[ظ ٧] مع إحكامه النصب على المعية، ورد بأنه قد وقع الفصل ب(لا) وضعف بأنه بعد حرف العطف، ورد بأن نية الإطالة، قامت مقام الإطالة وأما البيت فتؤول بأنه جملة حالية.

وأما النصب فجائز بغير تأكيد لأنه مفعول فضلة، تقول (ضربتك وزيداً) و(ضربتك وإياه) وأما الجر مثل: (مررت بك وزيد) فلا يصح على مذهب سيبويه والجمهور إلا بإعادة الجار ليكون كالمتقل بنفسه<sup>(١)</sup>، ويعطف عليه في الصورة لا في المعنى، وأجاز الجرمي<sup>(٢)</sup> والزيدي العطف مع التأكيد من غير إعادة الحرف نحو (مررت بك أنت وزيد) وأجازه نجم الدين مع الجورر بالإضافة من غير إعادة حرف ولا تأكيد، وأجازه الكوفيون والأخفش<sup>(٣)</sup> من غير إعادة ولا تأكيد مطلقاً، واحتج بقوله تعالى: ﴿وَأَنصُرُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾<sup>(٤)</sup> وقوله:

(١) ينظر رأي سيبويه في الرضي ٣٢٠/١.

(٢) ينظر رأي الجرمي في الرضي ٣٢٠/١، ورأي الجرمي والزيدي في الجمع ٢٦٩/٥.

(٣) ينظر شرح الرضي ٣٢٠/١، والبحر المحيط ١٦٥ وما بعدها، والجمع ٢٦٧/٥.

(٤) النساء ١/٤، قرأ النخعي وقتلغة والأعمش وحمة (والأرحام) بالجر وقرأ الباقر بالنصب، وقد اختلف أئمة النحو في توجيه قراءة الجر، فلما البصريون قالوا هو لحسن لا تحمل القراءة به، وأما الكوفيون فقالوا: هو قبيح، قل سيبويه في توجيه هذا القبح: إن المضمرة الجورر بمنزلة التنوين، والتنوين لا يعطف عليه، وقل الزجاج وجماعة: يقبح عطف الاسم الظاهر على المضمرة في الخفض إلا بإعادة الخفض كقوله تعالى: (فخففنا به وبداره الأرض) وجوز سيبويه ذلك في ضرورة الشعر.

وحكى أبو علي الفارسي في كتاب التذكرة أن المبرد قل: لو صليت خلف إمام يقرأ والأرحام بالجر لأخذت نعلي ومضيت، وقد رآه الإمام أبو نصر القشيري ما قاله القلاحون في قراءة الجر فقل: ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم تواتراً وفي كتب السبعة في القراءات (٢٢٦)، واختلفوا في نصب الميم وكسرها، من قوله والأرحام، فقرأ حمزة وحده خفضاً، وقرأ الباقر والأرحام نصباً وبناءً عليه إذا تواترت القراءة فلا سبيل إلى ردها لأنها كما قالوا:

[٣٣٦] \_\_\_\_\_ فلقب فما بك والأيلم من عجب<sup>(١)</sup>

واجب بأن (الأرحام) قسم والبيت ضرورة، وإنما جاز في البدل والتأكيد التبعية للضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد بمنفصل وفي المجرور من غير تأكيد بمنفصل، وفي المجرور من غير إعادة الجار، لأنهما ليسا بأجنبيين عن متبوعهما وبدل الغلط قليل بخلاف العطف فإنه مغاير للمعطوف عليه، وإنما اشترط التأكيد بمنفصل في النفس والعين خشية الإلباس بالفاعل<sup>(٢)</sup>.

قوله: (والمعطوف في حكم المعطوف عليه) مراده فيما يجب له ويمتنع عليه فقط، فالواجب كالعطف على الصلة والصفة والخبر والحال، فإنه يشترط فيه ما فيها من العائد والممتنع كالعطف بالموجب على المنفي.

سنة متبعة، أما إذا لم تتواتر فالأمر مختلف، وبما أنه القارئ بالخفض حمزة وهو من الهمزة فلذا فالقراءة متواترة ولا سبيل إلى ردها أو تلحينها... لكن الرضي نك في ٣٢٠/١. ولا نسلم تواتر القراءات السبع، وقد الشوكاني في فتح القدير ٤١٨/١: ولا يخفى عليك أن دعوى التواتر باطلة يعرف ذلك من يعرف الأسانيد التي رووها بها... وينظر البحر المحيط ١٦٥/٣ - ١٦٦.

(١) عجز بيت من البسيط، وحلده:

فاليوم قربت تهجونا وتشمتنا

وهو بلا نسبة في الكتاب ٣٨٣/٢، وشرح أبيات سيبويه ٢٠٧/٢، والإنصاف ٤٦٤/٢، وشرح المفصل ٧٨/٣ - ٧٩، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٦٧/٢، وشرح الرضي ٣٢٠/١، والبحر المحيط ١٦٦/٣، وشرح ابن عقيل ٢٤٠/٢، والجمع ١٠١/٢، والخزانة ١٢٣/٥.

الشاهد فيه قوله: (فما بك والأيلم) حيث عطف الأيلم على ضمير الكاف في بك بغير إعادة حرف الجر على رأي الكوفيين والبصريين يميزونه للضرورة.

(٢) ينظر شرح الرضي ٣٢٠/١ - ٣٢١، وهذه العبارة منقولة عن الرضي بتصريف. وهي من قوله: لأنهما ليسا... الفاعل).

قوله: (ومن ثم<sup>(١)</sup>) لم يحز في (ما زيد بقائم) ولا ذاهبٌ عمرو ولا الرفع) أي من أجل أنه يشترط في المعطوف ما في المعطوف عليه من عائد وإعراب لم يحز (ولا ذاهب) بالجر، لأنك لو جررته عطفت مالا ضمير فيه على ما فيه ضمير، وصار الخبر مشتركاً بين زيد وعمرو، وأنت إذا قلت: (ما زيد بذاهب عمرو) لم يصح، فكذلك إذا جعلته معطوفاً عليه، والرفع في (ذاهبٌ عمرو)، إما خبر مقدم على المبتدأ وهو عمرو وإما أن يكون ذاهب مبتدأ، لأنه قد اعتمد على حرف النفي، وعمرو فاعل ساد مسد الخبر، فأما إذا أنبتَ عن (ما) النافية نحو (ليس زيدٌ قائماً ولا ذاهباً عمرو) جاز النصب في ذاهباً على أن (ذاهباً عمرو) جملة معطوفة على التي قبلها، وقُدِّمَ الخبر فيها على الاسم، وأصله (ليس زيدٌ قائماً ولا عمرو ذاهباً) بخلاف (ما) فإنه لا يتقدم خبرها على اسمها فضلاً على المعطوف عليها.

قوله: (وإنما جاز الذي يطير فيقضب زيد [الذباب])<sup>(٢)</sup> لأنها فاء السببية) هذا جواب عن سؤال مقدر، كأنه قيل: قد شرطتم أن يكون حكم المعطوف حكم المعطوف عليه، وقد عطفتهم فيقضب زيد وهو لا ضمير فيه، على ما فيه ضمير وهو (يطير)، وأجاب بأن هذه الفاء إنما جيء بها للسببية<sup>(٣)</sup> لا للعطف فقط، ولهذا لو أجيب بالواو بدلها لم يحز باتفاق، بخلاف الفاء لأنها تفيد السببية، والارتباط بين الجملتين، فكذلك أجازوا

(١) في الكافية المحققة ثُمَّتْ بدل ثم.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر شرح المصنف ٥٩.



العطف بها مما لا عائد فيه على ما فيه عائد، كهذه المسألة،  
وعكسها كقوله:

[٣٣٧] وإنسان عني يحسر الله تسرة<sup>(١)</sup> فيبدو

قوله: (وإذا عطف على عاملين مختلفين) يعني إذا عطف بحرف واحد معمولين على معمولي عاملين مختلفين لم يجوز، وقوله: (على عاملين) يحترز من العامل الواحد فإنه جائز سواء كان له معمول، كـ (قام زيد وعمرو) أو معمولان، كـ (ضرب زيد عمراً وبكر خالداً). قوله: (مختلفين) يحترز عن المتماثلين فإنه جائز نحو (ضرب ضرب زيد عمراً وبكر خالداً) فإذا عرفت ذلك، فاعلم أن المعطوف إن كان واحداً، وعطفته على معمول واحد جاز [و٧٢] نحو (قام زيد وعمرو) وإن عطفته على معمولين لم يجوز، سواء كان العامل واحداً، نحو (ضرب زيد عمراً وبكر) أو العاملين نحو (قام زيد وقعد عمرو وبكر) لأنه يؤدي إلى معمول بين عاملين وإن لم يعرب بإعرابين وإن كان المعطوف أكثر، فإن عطفته على معمول واحد لم يجوز نحو (قام زيد وعمرو وخالداً) إلا على قول من أجاز حذف العاطف وإبقاء المعطوف كما حكى (أكلت لحماً خبزاً تمرأ) وإن عطفته على معمولين فصاعداً

(١) صدر بيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ٤٦٠، وله ولكثير، ينظر المقرب ٨٣٨، ومغني اللبيب ٦٥١، وأوضح المسالك ٣٧٨، وتذكرة النحلة ٦٦٨، وجمع الهوامع ١٩٢، والأشبه والنظائر ١٠٣/٣، ونخزاة الأدب ١٩٢/٢. وعجزة:  
فيبدو وتارات يجم فيغرق

والشاهد فيه قوله: (فيبدو حيث عطف الجملة التي تصلح لأن تكون خبراً عن المبتدأ والمشتملة على ضمير يعود إلى المبتدأ الذي هو إنسان عني عطفها على جملة (يحسر) الخالية من هذا الضمير فصارت الجملة كالشبه الواحد ولذلك صح إعراب جملة يحسر خبراً للإنسان.



لعامل واحد جاز، نحو (ضرب زيداً عمرأً وبكرأً خالدأً) و(علمت زيدأً قائماً وعمرأً قاعداً) و(أعلمت زيدأً عمرأً قائماً وبكرأً خالدأً قاعداً) وإن عطفته على معمولين فصاعداً لعاملين فصاعداً، فإن زاد العامل على اثنين نحو (خرج زيد من الدار إلى المسجد وعمرو الخانوت إلى السوق) لم يجر، وإن كانا اثنين، فإن كان المعطف بغير الواو لم يجر، وإن كان بالواو فهي مسألة المصنف<sup>(١)</sup>، نحو (زيد في الدار وعمر والحجرة) منعها سيويه<sup>(٢)</sup> والجمهور، واختاره الزمخشري<sup>(٣)</sup>، وحجتهم أن الواو نائبة مناب العامل الواحد وقائمة مقامه، وفي هذه المسألة وأمثالها قيمته مقام عاملين وهو ضعيف، لأنه لا يقوى أن يقوم مقام عاملين، ثم إن بعض العوامل لا تصل إلى معمولين كحرف الجر، فكيف ما قام مقامه، وأجازه الفراء<sup>(٤)</sup> وبعض الكوفيين والأخفش<sup>(٥)</sup> من البصريين وحجتهم قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٦)</sup> ثم قال: ﴿وَتَصْرِيفُ الرِّيَّاحِ آيَاتٌ يُقَوْمُ يَعْقِلُونَ﴾<sup>(٧)</sup> فيمن نصب آيات، فتصريف الرياح معطوف على (خلق

(١) قال المصنف في ٥٩ ما نصه (المعطف على عاملين ممتنع عند البصريين المتقدمين مطلقاً).

(٢) قال سيويه في الكتاب ٦٣/١: (وإذا قلت ما زيد منطلقاً أبو عمرو، وأبو عمرو أبوه لم يجر، لأنه لم تعرفه به لم نذكر له إضماراً ولا إظهاراً فيه فهذا لا يجوز لأنك لم تجعل سبباً له).

(٣) واختار الزمخشري المنع، ينظر المفصل ١٠٦، وشرحه لابن يعيش ٢٧/٣ وما بعدها وابن السراج في الأصول ٦٩٢، والرضي في شرحه ٣٢٤/١.

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ٤٥/٣، وشرح المصنف ٥٩.

(٥) ينظر رأي بعض الكوفيين والأخفش في شرح الرضي ٣٢٤/١، والأصول في النحو لابن السراج ٧١/٢ وما بعدها، وشرح المفصل ٢٧/٣ وما بعدها.

(٦) الجاثية ٣/٤٥.

(٧) الجاثية ٥/٤٥ وتحتها: ﴿واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحسب به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آياتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ آيات بالرفع فيهما وقرأ حمزة والكسائي بكسر التاء فيهما ووجه الكسر في آيات الثاني المعطف على ما عملت فيه والتقدير وإن في خلقكم وما يثبت من دابة آيات، وقرأة العامة بالرفع، ينظر معاني القرآن

السموات) والعامل فيه في وآيات عطف على الآيات، والعامل فيها أن قولهم (ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء ثمرة)<sup>(١)</sup> فسوداء معطوفة على بيضاء، وعاملها (كل) وثمره على شحمة وعاملها (ما) وقوله:

[٣٢٨] أكل امرئ تحسين امرأ

ونزل تلجج بالليل نلراً<sup>(٢)</sup>

فتار الأولى معطوفة على امرئ الأول وعامله، والثانية على امرئ الثاني وعامله تحسين، وغير ذلك من الأشعار.

وتأوله المانعون، أما الآن فجعلوا (آيات) الثانية تأكيداً للأولى. وفي

للغراء ٤٥/٣، والحجة في القراءات لابن زحجة ٦٥٨، والسبعة في القراءات ٥٩٤، والنشر ٣٧٧/٢، والبحر المحيط ٤٣/٨.

(١) ينظر هذا المثل في الكتاب ٦٥/١ - ٦٦، والأصول في النحو ٧٤/٢، والمفصل ١٠٦، وشرحه لابن يعيش ٢٧٣ - ٢٧٤، وشرح الرضي ٣٢٥/١، قال سيبويه في الكتاب ٦٥/١ - ٦٦، ما نصه (وتقول ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة، وإن شئت نصبت شحمة، وبيضاء في موضع جر، كأنك أظهرت (كل) فقلت ولا كل بيضاء).

وقال ابن يعيش: (وقد كثر التقلب بهذا المثل وأجاز ما فيه وجوهاً من الإعراب وجملتها خمسة أوجه: الأول: أن ترفع كل وتخفف سوداء بالإضافة، والثاني: أن ترفع ولا تعمل ما وتعطف جملة على جملة، الثالث: أن تنصب الأول على إعمال (ما) وترفع بيضاء وشحمة على الاستئناف، الرابع: لا تعمل (ما) ولكن تحذف كل وتبقى أثرها، والخامس: أن تبقى دون حذف وهو أحسنها) انظر شرح المفصل ٢٧٣ بتصرف.

(٢) البيت من المتقارب، وهو لأبي ذؤاد في ديوانه ٣٥٣، وله ولعدي بن زيد ينظر الكتاب ٦٦/١، ويروى فيه توقد والمفصل ١٠٦، وشرحه لابن يعيش ٣٦٣، والإنصاف ٤٧٣/٢، وشرح المصنف ٦٠، ومغني اللبيب ٣٨٢، وشرح شواهد المغني ٧٠/٢، وشرح ابن عقيل ٧٧/٢. والشاهد فيه قوله: (ونزل) حيث حذف المضاف وهو كل السني قدر وأبقى المضاف إليه مجروراً كما كان قبل الحذف، وذلك لأن المضاف المحذوف معطوف على مماثل له موجود هو كل في بداية البيت.

البيت، وفي (لا سوداء ثمرة)، على حذف المضاف وترك المضاف إليه على إعرابه، وفصل ابن الحاجب<sup>(١)</sup> والأعلم<sup>(٢)</sup> فلجأه<sup>(٣)</sup> فيما كان أحد عامليه جاراً<sup>(٤)</sup> بشرط تقدمه وموازنة المعطوف للمعطوف عليه نحو (في الدار زيد والحجرة عمرو) و(إن في الدار زيداً والحجرة عمراً) وحجتهم على التفصيل: أنه إذا تقدم المرفوع والمنصوب على المجرور أدى ذلك إلى الفصل بين الجار والمجرور من جهة أن الواو بمنزلة العامل، بخلاف ما إذا تقدم المجرور على المرفوع أو المنصوب، فإنه لا يكون فيه فصل بين الجار ومجروره<sup>(٥)</sup>.

قوله: (خلافاً للفراء)<sup>(٦)</sup>، يعني فإنه أجاز المعطف على عاملين مختلفين مطلقاً.

قوله: (إلا في نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو) يعني فإنه يجوز حيث تحصل الشروط الثلاثة.

قوله: (خلافاً لسيبويه)<sup>(٧)</sup> فإنه منع الكل مطلقاً، وتناول هذه الحجج بما ذكرنا.

(١) ينظر شرح المصنف ٥٩.

(٢) ينظر شرح الرضي ٣٢٥/١.

(٣) في الأصل فلجأه وهو تحريف.

(٤) في الأصل جار.

(٥) ينظر شرح المصنف ٥٩، وشرح الرضي ٣٢٥/١، وفيه رأي الأعلام، قال الرضي: (والمصنف جواز بالقيد الذي ذكره الأعلام أيضاً وهو أن يتقدم المجرور على المعطوف عليه ويتأخر المنصوب أو المرفوع ثم يأتي المعطوف على ذلك الترتيب).

(٦) ينظر رأي الفراء في الرضي ٣٢٥/١.

(٧) ينظر الكتاب ٦٣/١ وما بعدها، وشرح الرضي ٣٢٥/١، وشرح المفصل ٣٧/٣.

## التوكيد

قوله: (التوكيد) هو مصدر وكذا والتأكيد مصدر أكد.

قوله: (تابع) جنس، وخرج منه ما ليس بتابع نحو: ﴿فَخَرُّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾<sup>(١)</sup> ﴿وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾<sup>(٢)</sup>

قوله: (يقرر أمر المتبوع) خرج العطف بحرف والبدل فإنهما لا يقرران أمر المتبوع<sup>(٣)</sup>.

قوله: (في النسبة)<sup>(٤)</sup> والشمول خرج عطف البيان والصفة لأنهما وإن قررا أمر المتبوع فليس في نسبة ولا شمول، ألا ترى أنك إذا قلت: (جاءني زيد الطويل) فلم يقع شك في نسبة الهجيء إلى زيد وإنما وقع في أي زيد [ظ ٧٢] من الزيود؟ هل من الطوال أم القصار؟ فلما قلت الطويل عُلِمَ بذلك مجيئه، فهو معلوم من قبل، ومعنى النسبة، أنك إذا قلت (جاء زيد) احتمل أن يكون هذا الجائي رسوله، فإذا قلت (جاء زيد زيد) زال الاحتمل، وكذلك الشمول، إذا قلت: أخذت الدراهم، احتمل

(١) النحل ٢٧١٦.

(٢) الأنعام ٣٨٨.

(٣) ينظر شرح المصنف ٦٠.

(٤) في الكافية المحققة أو بدل و.



أن يكون أبقيت يسيراً منها، فإذا قلت (كلها) زال الاحتمال. والذي للشمول (كل) وأخواتها، وللنسبة اللفظي وسائر المعنوي.

قوله: (وهو لفظي ومعنوي) أي التأكيد على ضربين، لفظي ومعنوي.

قوله: (فاللفظي): <sup>(١)</sup> تكرير اللفظ الأول) أي تكريره بعينه (مثل جاء زيد زيد) وأما مررت به هووبك أنت فاستعير فيه ضمير المرفوع للمجرور.

قوله: (ويجري في الألفاظ كلها) يعني في الاسم والفعل والحرف والجملة، والظاهر والمضمر، تقول: (جاء زيد زيد) (جاء زيد جاء زيد) و(جاء رجل رجل) قل:

[٣٢٩] كم عالم عالم أعيت مذاهبه

وجاهل جاهل تلقاه مرزوقاً <sup>(٢)</sup>

ومنع طاهر في النكرات <sup>(٣)</sup> والمضمر قوله:

(١) قل المصنف ٦١: (وقد وقع في كلام الزمخشري وغيره في مثل يا زيد زيد أنه بدل وليس بمستقيم لأنه يخرم قاعدة التوكيد اللفظ، فإنه لو كان بدلاً، لكان جاء في زيد زيد بدلاً، وأيضاً فإنه لا معنى للبدلية فيه).

(٢) البيت من البسيط، وهو لابن الرواندي كما في معاهد التنصيص ١٤٧/١، ومفتاح العلوم ٨٥. ويروى فيه مع بيت آخر به (عاقل) بدلاً عالم:

كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه      وجاهل جاهل تلقاه مرزوقاً

هذا الذي ترك الأوهام حائرة      وصير العالم التحرير زنديقاً

والشاهد فيه قوله: (كم عالم عالم وجاهل جاهل) حيث أكد اللفظ الأول بتكريره في الشطرين على سبيل تأكيد المفرد باللفرد.

(٣) ينظر شرح المقدمة الهببة ٤١٨/٢، والجمع ٢٠٤/٥.

[٣٣٠] تيممت همدان الذين هم هم<sup>(١)</sup>

وقوله:

[٣٣١] إيك إيك المراء فأنه

إلى الشر دعه وللشر جالب<sup>(٢)</sup>

والفعل (ضربك ضربك) قل:

[٣٣٢] ..... أنك اللاحقون احبس احبس<sup>(٣)</sup>

والحرف إن كان يفيد تكريراً لحروف الإيجاب والمشبهة كرر وحده

تقول: (نعم نعم) و(كان كان) قل:

[٣٣٣] ..... وكلن وكلن أعنقها مشئدات في قرن<sup>(٤)</sup>

(١) صدر البيت من الوافر وهو لسيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه في ديوانه ١٩١، وعجزه:

إذا ناب أمر جئني وسهامها

ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٦٥٥/٢، وجمع الهوامع ٢٠٧/٥.

والشاهد فيه قوله: (الذين هم هم) حيث أكد الضمير المنفصل (هم) بضمير منفصل آخر وهو من التوكيد اللفظي.

(٢) البيت من البحر الطويل وهو للفضل بن عبد الرحمن، ينظر الكتاب ٢٧٩/١.

والخصائص ١٠٢/٣، وشرح المفصل ٢٥/٢، وأوضح المسالك ٣٣٧/٣، وخزانة الأدب ٦١٣/٣.

والشاهد فيه قوله: (إيك إيك المراء) حيث كرر الضمير إيك للتأكيد اللفظي وقيل إن إيك الثانية بدل الواو في المراء.

(٣) البيت من البحر الطويل وهو بلا نسبة ينظر الخصائص ١٠٢/٣، وشرح التسهيل السفر

الثاني ٦٥٥/٢، وشرح الرضي ٣٣٦/١، وشرح ابن عقيل ٢١٤/٢، وأوضح المسالك ١٩٤/٢، وجمع الهوامع ١٤٥/٥ - ٢٠٧ وخزانة الأدب ١٥٨/٥.

والشاهد فيه قوله (أناك أتاك واحبس واحبس) فإنه كرر اللفظ الأول بعينه وهو من التوكيد اللفظي.

(٤) البيت من الرجز، وهو منسوب إلى خطام الجاشمي والأغلب المجلي وهما في ديوان الأغلب ١٦٥/٤، وتلمذه:



وقوله:

[٢٢٤] \_\_\_\_\_ ما من حمل أحد معصماً<sup>(١)</sup>

وإلا أعيد مع ما [بعده]<sup>(٢)</sup> نحو (مررت به به) و(بك بك) و(يزيد يزيد) و(يعمر ويعمر).

قوله: (والمعنوي بالفاظ مخصوصة، وهي نفسه وعينه إلى آخرها) الواو دخلت عاطفة لتعدادها، وأما إذا أكدت بها كلها فالأفصح عدم دخولها، والألفاظ التي عندها الشيخ تسعة وزاد الشيخ سيبويه<sup>(٣)</sup> جميعهم وعامتهم) المضافين تقول: (جاء القوم

جميعهم وعامتهم) ومنع المبرد من (عامّة)<sup>(٤)</sup>.

قوله: (فالأولان يعمان باختلاف صيغتهما وضميرهما) [نفسه نفسها أنفسهما أنفسهم أنفسهن]<sup>(٥)</sup> يعني النفس والعين يعمان في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ويختلف الضمير باختلاف المؤكد تقول: (جاء زيد نفسه وعينه) و(الزيدان أنفسهما وعينهما) ولا

وينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٦٥٨/٢، والجمع ٢٠٩/٥، والأشبه والنظائر ١٠٢/٤، والقرن: الجبل

والشاهد فيه قوله: (وكأن وكان) حيث أكد (كان) التي هي حرف تشبيه ونصب تؤكد لفظياً بإعادة المؤكد والمؤكد بمعمول أولهما، مع أن كأن ليس من أحرف الجواب والتوكيد على هذا شذ.

(١) سبق تخريجه برقم ٢٩٣.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) ينظر الكتاب ٣٧٧/١ وما بعدها، وشرح التسهيل السفر الثاني ٦٣٩/٢.

(٤) ينظر المقتضب ٣٨١/٣، وجمع الموامع ١٩٩/٥.

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

يجوز تثنيته النفس والعين مع المثنى، بل تجمع كما في المجموع، وأما الضمير فعلى قياسه، وقد جاء فيهما مع المثنى ثلاث لغات أفصحها الجمع ثم الأفراد ثم التثنية فتقول: (جاء الزيدان أنفسهما وأعينهما، ونفسهما وعينهما، ونفساهما وجاءت الهندات أنفسهما وأعينهما، ونفسهما وعينهما) <sup>(١)</sup> و(نفساهما وعيناهما) <sup>(٢)</sup> وفي الجمع (جاء الزيدون أنفسهم وأعينهم والهندات أنفسهن وأعينهن).

قوله: (والثاني للمثنى) أي الضرب الثاني من التوكيد لا يكون إلا للمثنى وهو (كلاهما) للمذكر (وكلتاهما) بالهاء للمؤنث وهما من اللازمات للإضافة ولا يضافان إلا إلى مثنى <sup>(٣)</sup> أو ما في حكمه ظاهر نحو ﴿كَلِمَاتُ الْجَنَّتَيْنِ﴾ <sup>(٤)</sup> أو مضمّر نحو كلاهما قل:

[٣٣٥] ..... ويعلم أن سننقه كلانا <sup>(٥)</sup>

- (١) ينظر شرح المصنف ٦١، وشرح الرضي ٣٣٦/١ - ٣٣٤.
- (٢) وحكى ابن كيسان عن بعض العرب نفساهما وعيناهما كما ذكر الشارح ونقله الرضي عن ابن كيسان ٣٣٤/١٠.
- (٣) قل المصنف في شرحه ٦١ ما نصه: (وأما كلا فلا يؤكد به إلا المثنى فيخالف في ضميره باعتبار من هوله من متكلم أو مخاطب أو غائب كقولك: جئنا كلانا، وجئتما كلاكما، وجاء أكلاهما، وإن كانت لمؤنث زيدت التاء فقلت كلتان وكلتا كما وكلتاهما).
- (٤) الكهف ٣٣/٨ وتعلمها: ﴿كَلِمَاتُ الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أَكْلَهَا وَلَمْ تَظْلَمْ مِنْهُ شَيْئاً وَفَجَرْنَا خِلَافَهُمَا نَهراً﴾.
- (٥) عجز بيت من الوافر وصدره:

فإن الله يعلمني ووهباً

وهو للنمر بن تولب في ديوانه ٣٩٥، وشرح المفصل ٢/٣. والشاهد فيه قوله: (كلانا) حيث أضاف كلا إلى (نا) وهو ضمير جمع، وكلا يضاف إلى تثنية، وذلك لأن الاثنين والجمع في الكناية عن المتكلم واحد أو لأنه حمل الكلام على المعنى لأنه بمعنى نفسه ووهباً...

وقل:

[٣٣] \_\_\_\_\_ وكلا ذلك وجه وقيل<sup>(١)</sup>

ويخالف في ضميره باعتبار مَنْ هو له من متكلم وخطاب وغيبة نحو (جئنا كلانا) و(جئتم كلاكما) و(جاء كلاهما) وإن كان لمؤنث ردت التاء تقول: (جاءتا كلتاهما).

قوله: (والباقي لغير مشى) أي كل وأخواته لغير المشى مما يتجزأ من مفرد أوجع مذكر أو مؤنث نحو (شربت القدر كله) و(جاء القوم كلهم).

قوله: (باختلاف [٧٣] الضمير في كله وكلها) [كلهم كلهن]<sup>(٢)</sup> يعني أن الضمير يجري على قياسه في التذكير والتأنيث والتثنية والجمع.

قوله: (والصيغ في البواقي) [أجمع، وجمعه، وأجمعون، وجمع] يعني باختلاف الضمير في كله، واختلاف الصيغ في البواقي وهي (أجمع وأكتم وأبتع وأبصع)<sup>(٣)</sup> تقول (اشتريت العبد أجمع أكتم أبصع) و(الجارية جمعه

(١) عجز بيت من الرمل، وهو لعبد الله الزبيري في ديوانه ٤١، وينظر الأغاني ١٤٦/١٥، وشرح المفصل ٢/٣ - ٣، ومغني اللبيب ٢٦٨، وشرح شواهد المغني ٥٤٩/٢، وأوضح المسالك ١٣٩/٣، وشرح ابن عقيل ٦٢/٢، وجمع الهوامع ٢٨٢/٤، ومصدره:

إن للخير وللشر معنى

والشاهد فيه قوله: (كلا ذلك) حيث أصناف (كلا) إلى (ذلك) وهو فرد لفظاً مشى معنى وذلك لأنه يعود على الخير والشر.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٤) قل المصنف في شرحه: فيقل للمفرد المذكر أجمع، وللمؤنث جمعه، وللجمع المذكر أجمعون، وللجمع المؤنث جمع، ولا يقل للمثنى عنه استغناء بكلا ٦١.

وقال الرضي عن البواقي في التوكيد: (نقول للواحد المذكر: أجمع أكتم أبتع أبصع،

وكتعاء بتعاء بصعاء) و(العبيد أجمعين أبتعين أبصعين) و(الجواري جمع وكتع بتع وبصع) لا يقلن في المثني استغناء عنهن ب(كلا) وهذه التواكيد معارف لا يؤكد بها إلا المعرفة، وأجاز الكوفيون تأكيد النكرات المقصورة<sup>(١)</sup> بحوقله:

[٣٣٧] ..... تحملي الذلفه حولاً أكتعا<sup>(٢)</sup>

وقوله:

[٣٣٨] قد صرّت البكرة يوماً

وتعريفها من جهة العلمية عند الفارسي<sup>(٣)</sup> ومن جهة الإضافة ظاهرة

وللواحدة جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء، ولجميع المذكر العاقل أجمعون أكتعون أبتعون أبصعون، ولجميع المؤنث جمع كتع بتع بصع عاقلاً أو غيره) ٣٣٤/١ ثم قل الرضي في الصفحة نفسها (وقد أجاز الكوفيون والأخفش لمثني المذكر أجمعان أكتعان أبصعان أبتعان ولمثني المؤنث جمعاوان كتعاوان بصعاوان بتعاوان وهو غير مسموع).

(١) ينظر رأي الكوفيين في شرح ابن عقيل ٢١١/٢، وشرح الرضي ٣٣٥/١٠. قل الرضي: وقد أجاز الكوفيون تأكيد النكر إذا كان معلوم المقدار مؤقتاً كدهرهم ودينار ويوم وليلة وشهر.... نفس الصفحة.

(٢) البيت من الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ٦٤٤/٢ - ٦٤٨، وشرح الرضي ٣٣٥/١، وشرح ابن عقيل ٢١١/٢، ولسان العرب مادة (كتع) ٣٨٢٠/٥، وجمع الهوامع ٢٠٥/٥، وخزانة الأدب ١٦٩/٥، ونحوه:

يا ليتني كنت عبياً مرضعاً

والشاهد فيه قوله: (حولاً أكتعا) حيث أكد النكرة المقصورة وهو مذهب الكوفيين كما أشار الشارح.

(٣) الرجز بلا نسبة في الإنصاف ٤٥٥/٢، وشرح المفصل ٤٤/٣ - ٤٥، وشرح التسهيل السفر الثاني ٦٤٨/٢، وشرح الرضي ٣٣٥/١، وشرح ابن عقيل ٢١١/٢، وجمع الهوامع ٢٠٤/٥، وخزانة الأدب ١٨١/١.

والشاهد فيه قوله: (يوماً أجمعا) حيث أكد يوماً وهو نكرة محدوفة بقوله أجمعا ونحوه ذلك على مذهب الكوفيين وهذا ما ذهب إليه ابن مالك.

(٤) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٨٧٢/٢.

كانت أو مقدرة عند الخليل وسيبويه<sup>(١)</sup>.

قوله: (ولا يؤكد ب كل وأجمع إلا ذوأجزاء يصح افتراقها حساً أوحكماً) يحترز من الجوهر الفرد، قوله: (يصح افتراقها) يحترز من مالا يصح افتراقها نحو (جاء زيد) لا تقول كله، لأنه لا يصح مجيء بعضه، وبما يجب افتراقها نحو (اقتسم هؤلاء الثلاثة ثلاثة أقسام كلهم) والذي يصح افتراقه حساً مثل (أكرمت القوم كلهم) ويسمى المتجزئ بالذات والحكم مثل (اشتريت العبد كله) [جاءني زيد كله]<sup>(٢)</sup> وسُمي المتجزئ بالعامل ومنه (رأيت زيدا كله) و(ضربت كله) وإنما اختص (كل) و(أجمع) بما يصح افتراقه لأنها وضعت لتأكيد الشمول والإحاطة ولا تصحان إلا في ذي أجزاء يصح افتراقها حساً أوحكماً.

قوله: (وإذا أكد الضمير المرفوع) يحترز من الظاهر والمضمَر المنصوب والمجرور<sup>(٣)</sup>.

قوله: (المتصل) يحترز من المنفصل، نحو (ما جاء إلا أنت نفسك)<sup>(٤)</sup>.

قوله: (بالنفس والعين) يحترز مما يؤكد بغيرهما، نحو (كل) وأخواته فإن هذه لا تحتاج إلى تأكيد بمنفصل نحو (جاؤوني كلهم)

(١) ينظر الكتاب ٣٧٧/١ وما بعدها.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر شرح المصنف ٦١.

(٤) ينظر شرح المصنف ٦١.

قوله: (أكد بمفصل) وهو ما اجتمعت فيه هذه الشروط نحو (قمت أنت ونفسك) و(زيد خرج هو ونفسه) وإنما أكد بمفصل لأنه لما اتصل بالفعل صار كالجزء منه، فكما لا يعطف عليه إلا بتوكيد كذلك لا يؤكد إلا بتأكيد وإنما اختص النفس والعين بهذا الحكم لإلباسهما بالفاعل في بعض المواضع لكثرة مباشرتها له، نحو (هذه خرجت نفسها) و(خرجت عينها) <sup>(١)</sup> فيتوهم أنها مأت أو عورت، لأنهما يستعملان في غير التأكيد كالابتداء والخبر والفاعل والمفعول والمجرور تقول: (نفسي طيبة) و(عيني حسنة) و(الكلام في نفسي) و(الحسن في عيني) و(طابت نفسي) و(حسنيت عيني) و(قتلت نفسي) و(أعورت عيني) <sup>(٢)</sup> بخلاف (كل) و(أجمعين) فإنها لا تكون إلا توكيداً، ولا تلي العوامل إلا نادراً وقد استعمل (كل) مبتدأة لما كان العامل معنويًا <sup>(٣)</sup>.

قوله: (واكتع وأخواه وهما أبتع) و(أبصع) اتباع ل أجمع) يعني في الترتيب، تقول (اشتريت العبد أجمع اكتع أبتع أبصع) ولا معاني لها، بل هي كقولهم (حسن بسن) و(جائع بائع) و(سلطان ليطان) في أنها لا معنى لها سوى سجع الكلام وتأكيده، وقيل: (أكتع) مأخوذ من قولهم: عام

(١) ينظر شرح الرضي ٢٣٧٨. قال الرضي: (اعلم أنك لو أردت الجمع بين اللفظ التوكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم أجمعين ثم أخواته من أكتعين إلى أبتعين، أما تقديم النفس والعين على الكل فلأن الإحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم النفس على صفتها أولى) انتهى كلامه.

(٢) قال الرضي: (وأما تقديم النفس على العين فلأن النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازاً من الجارحة المخصوصة كالوجه في قوله تعالى: (كل شيء هالك إلا وجهه، أي ذاته) ينظر شرح الرضي ٢٣٧٨.

(٣) كأن تأتي مبتدأة، لأن العامل فيه معنوي على رأي البصريين.



كتيع أي تام، وتكتمت<sup>(١)</sup> الجلدة إذا تجمعت، وأبتع من قولهم: فرس بتيع هو طويل العنق مع شدة المفزز<sup>(٢)</sup>، قل:

[٣٣٩] يسمو الدسيم إلى هذا له يتم

وجؤجؤ كملك الطيب مخضوب<sup>(٣)</sup>

وأبضع بالصاد المهملة من بضع<sup>(٤)</sup> الجرح إذا سل، ومن قولهم (إلى متى تكرع ولا تبضع)<sup>(٥)</sup> أي تروي، وقد روي أبضع بالضاد المعجمة<sup>(٦)</sup>.

قوله: (ولا يتقدم عليه) يعني توابع الجمع لا تتقدم عليه لأن التابع لا يتقدم على متبوعه، وأجازوه الكوفيون وابن كيسان<sup>(٧)</sup> ولا حجة لهم.

قوله: (وذكرها دونه ضعف) يعني وذكر توابع (أجمع) دون (أجمع) ضعيف لا تقول: (شريت العبد أكتع أبتع أبضع)<sup>(٨)</sup> [ظ ٧٣] وقد جاء:

(١) ينظر مادة (كتع) في اللسان ٣٨٢/٥.

(٢) ينظر مادة (بتع) في اللسان ٢٠٦١.

(٣) البيت من البسيط، وهو لسلامة بن جندب في اللسان مادة (بتع) ومادة (دسم) ١٢٧٤/٢، ويروي فيه يرقى بلك يسمو، و (في جؤجؤ) بلك (وجؤجؤ).

الدسيم: العظم الذي فيه الترقوتان (عند الإنسان) وقيل الدسيم الصدر والكاهل (وهو موضع المرى من حلقه).

الجؤجؤ: عظام صدر الطائر.

والشاهد فيه قوله: (بتع) حيث أتى بها على غير الإتياع والتأكيد وأعرب بحسب موقعها من الجملة.

(٤) ينظر مادة (بضع) في اللسان ٢٩٤/١ - ٢٩٥.

(٥) ينظر هذا المثل في اللسان مادة (بضع) ويروي: حتى متى تكرع ولا تبضع ٢٩٦/١ - ٢٩٨.

(٦) ينظر شرح الرضي ٣٣٧.

(٧) ينظر رأي ابن كيسان في شرح الرضي ٣٣٧/١.

(٨) ينظر ترتيب هذه في شرح الرضي ٣٣٧.

[٣٤٠] \_\_\_\_\_ تحملني الذلفه حولاً أكتم<sup>(١)</sup>

وقوله:

[٣٤١] ترى الشور مدخل الظل رأسه

وسائره بلد إلى الشمس أكتم<sup>(٢)</sup>



(١) سبق تخريجه برقم ٣٣٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب ١٨٢/٨، وخزانة الأدب ٢٣٥/٤، والدرر ٢٧/٦، وجمع الهوامع ٢٠١/٥، وأمالى المرتضى ٢١٦/٨، وهذا الشاهد من الخمسين التي لم يعرف لها قائل، ويروى أجمع بـ (أكتع).  
والشاهد فيه قوله: (أكتع) حيث أكد سائره بكلمة أجمع، وفيه شاهد آخر. وهو (مدخل الظل رأسه) أي مدخل رأسه في الظل على سبيل القلب.

## البدل

قوله: (البدل تابع) جنس الحد

قوله: (مقصود بما نسب إلى المتبوع) خرج النعت وعطفُ  
البيان والتوكيد

وقوله: (دونه) خرج المعطوف بحرف، وفيه إشعار بأن البدل منه في نية  
الطرح، وهو مذهب المبرد<sup>(١)</sup> وجماعة من النحاة وحجتهم، أنه لا بد من  
ذلك في بدل الغلط وأنه وحده له حكم مخالف للتوابع في قوة تأثير  
العامل الأول، وما ذلك إلا لأنه مقصود دون الأول، وإلا أدى إلى أن يرفع  
الفعل فاعلين بغير عاطف، نحو (جاء زيد أخوك) ومذهب سيويه<sup>(٢)</sup> أنه  
غير مطرح، لأنه يؤدي إلى بقاء المبتدأ بلا عائد نحو (زيد رأيت غلامه رجلاً  
صالحاً) وعود الضمير إلى غير مذكور نحو (ضربت زيدا أخاه) ويرد على  
حده المعطوف بـ (بل) فقط، فلوزاد يغير واسطة لسلم الحد، قاله  
في البرود.

(١) ينظر المقتضب ٣٩٧/٤ وما بعدهما، وشرح الرضي ٣٤٢/١.

(٢) ينظر الكتاب ١٥٠/١ وما بعدهما.

قوله: «وهو بدل الكل والبعض والاشتمال والغلط» قل في البرود: في إدخاله اللام على (كل) و(بعض) نظراً، لأن مذهب سيويه<sup>(١)</sup> أنهما معرفتان بنية الإضافة، ودليله نصب الحذف من كل في قول العرب: (مررت بكل قائماً).

وهذه قسمة النحاة المحققين، ومنهم من لم يعد بدل الغلط بغير (بل) كالبرد<sup>(٢)</sup> وغيره، ورده ابن السيد<sup>(٣)</sup> بقول ذي الرمة:

[٣٤٢] ليل في شفتيها حوة لعس<sup>(٤)</sup>

أبدل اللعس وهو سواد مُشرب بحمرة من الحوة وهو سواد ورد بأنه مصدر وصف به للمبالغة نحو (حكمم على قول فصل) وقيل: فيه تقديم وتأخير، أي في شفتيها حوة في اللثات لعس كقوله:

(١) ينظر الكتاب ١٥٤/١.

(٢) ينظر شرح الرضي ٣٤٢/١، ومعجم المواع ٢١٥/٥.

(٣) هو عبد الله بن محمد بن السيد - بكسر السين - أبو محمد البطلاني نزيل بلنسية كان عالماً باللغات والآداب، تصدر لإقراء النحو فيها، صنف شرح أدب الكاتب، شرح الموطأ إصلاح الخلل الواقع

في الجمل، الخلل في شرح أبيات الجمل توفي ٥٢١هـ في بلنسية، ينظر ترجمته في البنية ٥٥/٢ - ٥٦ ينظر رأي ابن السيد في معجم المواع ٢١٥/٥.

(٤) صدر بيت من البسيط وهو لذي الرمة في ديوانه ٣٢، وينظر الخصائص ٢٩١/٣، واللسان مائة (حو) ١٠٦٢/٢، ٢٩١/٣، والدرر ٥٦١، والمفاهم النحوية ٢٠٣/٤، ومعجم المواع ٢١٥/٥، وعجزة.

وفي اللثات وفي أنيابها شنب

والشاهد فيه قوله: (حوة لعس) حيث جاء لعس بدل غلط من حوة، وتأوله بعضهم على أنه من باب التقديم والتأخير والتقدير: في شفتيها حوة وفي اللثات لعس وهذا ما ذهب إليه الشارح.

[٣٤٣] فلصبحت بعد خط بهجتها

كل قفراً رسوماً قلماً<sup>(١)</sup>

أي فلصبحت بعد بهجتها قفراً، كأن قلماً خط رسوماً، وزاد قوم بذلك الإضراب كقول النبي: «إن العبد ليصلي الصلاة ما كتب له نصفها ثلثها ربعها خمسها سدسها سابعها ثمنها تسعها عشرها»<sup>(٢)</sup> وزاد قوم بذلك البداء<sup>(٣)</sup>، والفرق بينهما أن البداء ما ظهر لك الصواب في خلافه ويعمل إلى المبدل منه ولا يكون في كلام الله، والإضراب أن يعمل عن الأول وإن كان صواباً لغرض، ويجوز على الله تعالى، وهما يقدران بـ(بل) كالغلط وزاد بعضهم بذلك كل من بعض نحو:

[٣٤٤] رحم الله أعظماً دفنوها بسجستان طلحة الطلحات<sup>(٤)</sup>

وتأوله المانعون على حذف مضاف تقديره: أعظم طلحة الطلحات.

(١) البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة في الخصائص ٣٣٠/١، ٣٩٣/٢، والإنصاف ٤٣٦/٢، واللسان ملحة (خطط) ١١٩٧/٢، وخزانة الأدب ٤١٧/٤.

والشاهد فيه قوله: (كأن قفراً رسوماً قلماً) حيث أحز قلماً ومكانه التقديم والتقدير كأن قلماً خط رسوماً وهذا ما أشار إليه الشارح.

(٢) الحديث رواه الإمام أحمد في مسنده ٣٢١/٤، من حديث عمار بن ياسر.

(٣) والبداء لا يكون في كلام الله لأنه يبدو بعد أن لم يكن وهذا مما يعطل فيه علم الله. وقد اختلف العلماء بين النسخ والبداء فالنسخ: تحويل العبارة من شيء قد كان حلالاً فيحرم أو كان حراماً فيحلل، وأما البداء فهو ترك ما عزم عليه وهذا غير جائز في القرآن والنسخ منصوص عليه فيه (القرطبي عند تفسير الآية ١٠٦ من البقرة).

(٤) البيت من الخفيف، وهو لعبيد الله بن قيس الرقييات في ديوانه ٢٠، وينظر المقتضب ١٨٧٢، ٧/٤، والإنصاف ٤/١، وشرح المفصل ٤٧/١، والجنى الداني ٦٠٥، واللسان ملحة (طلع) ٣٦٧/٤، وجمع الهوامع ٢١٦/٥، وخزانة الأدب ١٠/٨ - ١٤.

الشاهد فيه قوله: (طلحة) حيث جاء بدلاً من أعظم وهو من باب بدل الكل من البعض.

قوله: (فالأول مدلوله مدلول الأول) يعني بدل الكل مدلوله مدلول المبدل منه في المعنى<sup>(١)</sup> نحو (زيدٌ أخوك) بخلاف مدلول اللفظ فإنه يكون توكيداً لفظياً.

قوله: (والثاني جزؤه) يعني بدل البعض من الكل نحو (قطعت زيدا يديه).

قوله: (والثالث بينه وبين ملابسة بغيرهما) يعني بين بدل الاشتغال وبين المبدل والمبدل منه ملابسة بغير الكلية والبعضية، نحو (أعجبني زيد علمه) فملابسة العلم لزيد لا تصافه به، لا أنه هو ولا بعضه<sup>(٢)</sup>، وسمي اشتمالاً لأن الأول مشتمل على الثاني، وردّ بـ (سلب زيد ثوبه) وقيل الثاني: هو المشتمل على الأول حقيقة نحو (سلب زيد ثوبه) وبجازأ، نحو (أعجبني زيد علمه).

قوله: (الرابع<sup>(٣)</sup> أن تقصد إليه بعد أن غلطت بهـ) يعني بدل الغلط وهو لا يوجد في كلام الله سبحانه، ولا يجوز عليه الغلط، ولا في

(١) ينظر شرح الرضي ٣٣٩/١.

(٢) ينظر شرح المصنف ٦٢.

(٣) بدل الغلط. قل الرضي: وهذا الذي يسمى بدل الغلط على ثلاثة أقسام: إما بداء: وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم أنك غلطت لكون الثاني أجنبيّاً وهذا يعتمد الشعراء كثيراً للمبالغة والتفنن في الفصاحة. وإما غلط صريح محقق كما إذا أردت مثلاً أن تقول: جاءني حمار فسبقك لسانك إلى رجل ثم تداركت الغلط فقلت: حمار، وإما نسيان وهو أن يعتمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك إلى ذكره ولكن تنسى المقصود ثم تداركه بذكر المقصود) ينظر الرضي ٣٣٩/١ - ٣٤٠.



الكلام الفصيح<sup>(١)</sup> لأنهم يأتون فيه بد (بل) ولا يشترط فيه ملازمة ولا ضمير بخلاف بلك البعض والاشتمال، فلا بد فيهما من الضمير.

قوله: (ولا يكونان معرفتين ونكرتين ومختلفتين) هذا تقسيم بحسب التعريف والتكثير، أي ويكون البذل والمبذل منه [و٧٤] معرفتين نحو (زيد أخوك) وعليه ﴿هَذَا الصُّرَاطُ الْمُنْتَقِبُ صِرَاطُ الَّذِينَ﴾<sup>(٢)</sup> ونكرتين نحو (جاء رجل أخ لك) وعليه ﴿إِنَّ الْمُنْفَرِينَ مُتَرَاكِبُونَ حَتَّىٰ وَاعْتَبِلُوا﴾<sup>(٣)</sup> ومختلفتين معرفة من نكرة، نحو (جاءني رجل أخوك) وعليه: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُنْتَقِبٍ صِرَاطُ اللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup> وعكسها (زيد أخ لك) وعليه ﴿لَنَسْفَقًا بِالْأَنفِثَةِ نَاصِيَةٍ كَلِمَةٍ﴾<sup>(٥)</sup> وكذلك في البعض والاشتمال والغلط في المعرفتين نحو (قطعت زيدا يده) و(أعجبني زيد علمه) و(كرهت زيدا الحمار) وفي النكرتين (قطعت رجلاً يداً له) و(أعجبني رجل علم له) و(أبغضت رجلاً حماراً) وفي النكرة من المعرفة: (قطعت زيدا يداً له) و(أعجبني زيد علم له) و(أبغضت زيدا حماراً) وفي المعرفة من النكرة (قطعت رجلاً يده) و(أعجبني رجلاً علمه) و(كرهت رجلاً الحمار) فتصير ست عشرة مسألة<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر شرح الرضي ٣٤٠/٨.

(٢) سور الفلقحة ٥/٨.

(٣) سورة التبا ٣٢، ٣٦/٨.

(٤) سورة الشورى ٥٢/٤٢ - ٥٣.

(٥) سورة العلق ١٥/٩٦ - ١٦، ونماها: ﴿كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعْنِ بِالْأَنفِثَةِ نَاصِيَةٍ كَلِمَةٍ خَاطِئَةٍ﴾.

(٦) ينظر سرد هذه المسائل الست عشرة في شرح المصنف ٦٢، وشرح الرضي ٣٤٠/٨.

قوله: (وإذا كان نكرة من معرفة فأنعت مثل: ﴿بِالنَّاصِيَةِ﴾ ناصية كناية<sup>(١)</sup>) يريد إذا أبدلت النكرة من المعرفة<sup>(٢)</sup> وصفتها لثلاثا يصير غير المقصود أعرف من المقصود وهو منسوب الكوفيين<sup>(٣)</sup> وجماعة من المتأخرين منهم المصنف<sup>(٤)</sup>، وفيه تفصيل، وهو أنك إذا أبدلت نكرة من معرفة ببدل البعض أو الاشتغال فإنك مضطر إلى النعت بلا خلاف لأجل العائد نحو (زيد يد له وعلم له) وإن كان بدل (كل) فإن كانت النكرة البدل هي المبدل منه ولا بد من تخصيص وإضافة نحو (الرجل رجل كريم) أو (الرجل غلام رجل) ومنه الآية: ﴿لَيْسَ يَكُونُ﴾<sup>(٥)</sup> أنها ما بعد التفسير، وإن لم تكن الأولى، أجازها البصريون من غير وصف نحو:

[٣٤٥] إنا وجدنا بني جيلان كلهم

كساعد الضب لا طول ولا قصر<sup>(٦)</sup>

فأبدل لا طول ولا قصر من كساعد الضب وهو معرفة، والمصنف

(١) سورة العلق ١٥/٩٦-١٦.

(٢) قل الرضي في ٣٤٠/١ ما نصه: (أي إذا كان نكرة مبدلة من معرفة فنعت تلك النكرة واجب، وليس ذلك على الإطلاق بل في بدل الكل من الكل....) وقيل أبو علي في الحجة وهو الحق يجوز تركه أي ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى: (بالواد المقدس طوى).

(٣) ينظر البحر المحيط ٤٩١/٨.

(٤) ينظر شرح المصنف ٦٢.

(٥) البقرة ١٥٠/٢ ﴿...﴾ وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا...﴾.

(٦) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح الرضي ٣٤٠/١.

الشاهد فيه قوله: (كساعد الضب لا طول ولا قصر) حيث أبدل لا طول ولا قصر من ساعد الضب إذ ساعده لا ذي طول ولا ذي قصر وهو معرفة وإلى ذلك أشار الشارح.

والكوفيون: <sup>(١)</sup> اشترطوا الوصف مطلقاً.

قوله: (ويكونان ظاهرين ومضميرين ومختلفين) يعني البدل والمبدل منه وهذا تقسيم له بحسب الظهور والإضمار، والتقسيم الأول بحسب التعريف والتكثير، والظاهر من جميع ما تقدم وهو الست عشرة مسألة <sup>(٢)</sup>، والمضميرين نحو (زيداً رأيته إليه) و(يد قطعته إياها) و(الجهل بغضته إليه) و(الحمار كرهته إليه) وذهب طاهر <sup>(٣)</sup> وبعض النحاة إلى أن بدل البعض والاشتمال لا يكون في المضميرين ولا في المضمير من الظاهر لارتفاع البعضية والاشتمالية لأن ضمير البعض والكل سواء، والجمهور <sup>(٤)</sup> أجازوا ذلك، والمختلفين المضمير من الظاهر نحو: (رأيت زيداً إليه) (اليد قطعت زيداً إياها) <sup>(٥)</sup> (الجهل كرهت زيداً إليه) و(الحمار أبغضت زيداً إليه) والظاهر من المضمير نحو: (رأيت زيداً) قل تعالى: ﴿وَمَا أَنشَأْنِي إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾ <sup>(٦)</sup> فإن أذكره في موضع نصب بدل من الهاء في أنشأني، ومثله قول الشاعر:

[٣٤٦] \_\_\_\_\_ على جوده ما جلد بالله حاتم <sup>(٧)</sup>

(١) ينظر شرح المصنف ٦٢.

(٢) انظر شرح المصنف حيث عد الست عشرة مسألة ٦٣، والرضي ٣٤١/١.

(٣) ينظر شرح المقدمة المحسبة ٤٢٦/٢ - ٤٢٧، والجمع ٢١٨/٥.

(٤) ينظر الجمع ٢١٨/٥.

(٥) ينظر شرح الرضي ٣٤١/١، وشرح المصنف ٦٣.

(٦) الكهف ٦٣/١٨. ونماها: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْيْنَا إِلَى الصَّخَرَةِ فَأَنشَأَ لَنَا سَبِيلًا﴾ نسيت الحوت وما أنشأني إلا الشيطان أن أذكره، واتخذ سبيله في البحر عجباً.

(٧) عجز بيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢٩٧/٢، وصدره:

على حالة لو أن في القوم حاتم

وينظر اللع ١٧٤ - ٣٦٦، وشرح المفصل ٦٩/٣، وشرح شذور الذهب ٣٦٧، واللسان ملحة -

(واليد قطعتها زيدا) وعليه:

[٣٤٧] أو عدني بالسجن والأدهم رجلي ورجلي شئتة المناسم<sup>(١)</sup>  
(الجهل أبغضته زيدا) وعليه:

[٣٤٨] ..... وما ألفتني حلمي مضاعا<sup>(٢)</sup>

(والحمار أبغضته زيدا) فهذه اثنتا عشرة مسألة وهي بحسب التكلم والخطاب والغيبة، ست وثلاثون مسألة، والأول ست عشرة مسألة، والجملة اثنتان وخمسون مسألة.

حتم ٧٧٢/٢. ويروي ما ضمن بذلك ما جك ويروي حاتم بالكسر. والشاهد فيه قوله: (حاتم فهو بذلك من الضمير في جوده إذا كان مكسورة، أو أنه فاعل لضم أو جلا).

(١) هذا البيت من الرجز، وهو للعديل بن الفرخ، ينظر شرح أبيات سيبويه ١٢٤/٨، وشرح ديوان الحماسة للرمزوقي ٢١، وشرح المفصل ٧٠/٣، وشرح الرضي ٣٤١/٨، وشرح شذور الذهب ٤٤٥، وشرح ابن عقيل ٢٥١/٢، واللسان مائة (وعد) ٤٨٧٢/٨، وجمع الهوامع ٢١٧/٥، وخزانة الأدب ١٨٧/٥ - ١٨٩ - ١٩٠.

وشئتة المناسم: الشن بالتحريك مصدر شئن لغة أي غلظت وخشنت (ينظر اللسان مائة (شن)).

والشاهد فيه قوله: (أو عدني رجلي) حيث أبدل الاسم الظاهر وهو قوله رجلي من ضمير الحاضر وهو ياء المتكلم الواقعة مفعولاً لأوعد وهو بذلك بعض من كل.

(٢) البيت من الواقف، وهو لعلي بن زيد في ديوانه ٣٥، وله وغيره، وينظر الكتاب ١٥٦/٨، وشرح أبيات سيبويه ١٢٣/٨، ومعاني القرآن للفراء ٤٢٤/٢، وشرح ابن يعيش ٦٥/٣، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٠٦/٢، وشرح الكافية لابن الحاجب ٦٣، وشرح الرضي ٣٤١/٨، وشرح ابن عقيل ٢٥١/٢، وجمع الهوامع ٢١٧/٥، وخزانة الأدب ١٩١/٥، ومصدره: فريتي إن أسرك لسن يطاعا

والشاهد فيه قوله: (ألفتني حلمي) حيث أبدل الاسم الظاهر وهو قوله (حلمي) من ضمير الحاضر وهو ياء المتكلم في ألفتني على أنه بذلك اشتمل...

قوله: (ولا يبدل ظاهر من مضمير بدل الكل إلا من الغائب) ويعني أنه لا يبدل ظاهر من ضميري المتكلم والخطاب في بدل الكل، لا تقول (ضربني أخاك ولا ضربتك زيداً) بخلاف الغائب فإنه يصح نحو (مررت به المسكين) وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون المقصود وهو البدل أنقص رتبة من غير المقصود وهو المبدل منه، لأن المتكلم والمخاطب أقوى من الظاهر، وأما من الغائب فأجازوا فيه البدل لما لم يكن له من القوة ما للمتكلم والمخاطب لاحتمال توهم غيره [ظ٤٧] بخلاف بدل البعض والاشتمال فإنه جائز فيهما البدل مطلقاً، لأنه ليس مدلول الأول، لأنه مغاير له، لأن البعض غير الكل والاشتمال غير المشتمل عليه، وكذلك بدل الغلط، وهذا مذهب جمهور البصريين وأجازوه الأخفش<sup>(١)</sup> مطلقاً قياساً على ضمير الغيبة، وعلى إبدال النكرة من المعرفة، واحتج في المتكلم بقوله:

[٣٤٩] أنا سيف العشيرة فاعرفوني

حيثاً قد تدرست السنماً<sup>(٢)</sup>

(١) ينظر رأي الأخفش في الرضي ٣٤٢/٨ وكذلك رأي الباقين والمقصود بذلك هم جمهور البصريين كما أشار إلى ذلك الرضي في ٣٤٢/٨.

(٢) البيت من الوافر، وهو لحميد بن ثور في ديوانه ١٣٣، وينظر أساس البلاغة ملحة (فدى) ١٤٣، وشرح المفصل ٩٣/٣، وشرح شافية ابن حاجب ٢٩٥/٢ ووصف المباني ١٠٨ - ٤٦٧، واللسان ملحة (أنن) ١٦٠/٨.

والشاهد فيه قوله: (أنا سيف العشيرة حميداً) حيث أبدل من ضمير المتكلم المعرفة أنا باسمه (حميد) على رواية من قرأه بالضم والتصغير على أنه علم، فإن رويته حميداً بفتح الحاء على أنه صفة بمعنى محمود فهو حل.



وفي المخاطب بقوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لِأَرْبَبٍ فِيهِ الدِّينُ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾<sup>(١)</sup> وبقوله:

[٣٥٠] بكم قريش كفيينا كل

هذا الكلام في إبدال الأسماء، وأما إبدال الأفعال نحو (من يأتي يمشي أكرمه) و(من يضحك يتلألا وجهه أعطه) و(من يغم ينهض أقم معه) قل تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾<sup>(٢)</sup> وبقوله:

[٣٥١] متى ثأتنا تلمم بنا في ديونا

وقوله:

- (١) الأنعام ١٢/٦ وتمامها: ﴿قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ لِيَجْزِيَكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.  
(٢) صدر بيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ٧٠٤/٢، وينظر البحر المحيط ١٥١/٣، وشرح شذور الذهب ٤٤٦، وشرح التصريح ١٦١/٢، وعجزة: وأم نهج الهدى من كسان

- والشاهد فيه قوله: (بكم قريش) حيث أبدل الاسم الظاهر وهو قوله (قريش) من ضمير المخاطبين المجرور محلاً بالهاء وهو بدل كل من كل من غير أن يدل البدل على الإحاطة.  
(٣) الفرقان ٦٧/٢٥ - ٦٩، وهما آيتان نهاية آية وبداية أخرى.  
(٤) البيت من الطويل، نسب للحطيفة وليس في ديوانه، ولعميد الله ابن الحر في ديوانه ٩٨، وينظر الكتاب ٨٦٧/٣ وشرح أبيات سيبويه ٦٧٢، ومعاني القرآن للأخفش ٦٨٩/٢، والمقتضب ٦٢٢/٢، وسر صناعة الإعراب ٦٧٨/٢، والإنصاف ٥٨٣/٢، وشرح المفصل ٥٣٧/٧، ٢٠/٨٠، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧١٤/٢، ووصف المباني ١٢٤ - ٤٠٠، والبحر المحيط ٣٦٤/٨، والجمع ١٢٨/٢، والخزانة ٩٠/٩ - ٩٩، وعجزة: نجد حطباً جزلاً ونلراً تلججاً  
والشاهد فيه جزم (تلمم) لأنه أبدله من قوله (ثأنا) ولو أمكن رفعه على تقدير التحل جاز.



[٣٥٢] متى تاته تعشوا إلى ضوء نلره<sup>(١)</sup>

فإنه لا يكون إلا في بدل الكل، لأنه لا يتحقق فيه غير ذلك، والبدل في الأسماء يجوز فيه القطع، وهو ثلاثة أقسام: مختار البدل، ومختار القطع إلى الرفع بتقدير مبتدأ أو خبر، ومستوي الأمرين، فمختار البدل حيث يكون البدل غير تفصيل ولا بعيداً من المبدل منه نحو (رايت زيدا أنحاك) وقد نص سيويه<sup>(٢)</sup> والأخفش<sup>(٣)</sup> فيه على جواز القطع، ومختار القطع حيث يكون تفصيلاً غير مستغرق، فإن بعد البدل فالقطع أحسن<sup>(٤)</sup> في نحو قوله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(٥)</sup> ونحو قوله: «اجتنبوا السبع الموبقات الشرك بالله والسحر»<sup>(٦)</sup> أي منها مقام إبراهيم، ومنها الشرك ومستوي الأمرين حيث يكون تفصيلاً مستغرقاً نحو (رايت اخوتك الثلاثة زيد وعمرو وبكر) ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَلَّمَ آيَةَ فِي فِئْتَيْنِ

(١) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ٥١، وله وللحطيئة، ينظر الكتاب ٢٦٣، وشرح أبيات سيويه ٦٥، والمقتضب ٦٥/٢، وما ينصرف ومالا ينصرف ٨٨، وشرح المفصل ٦٦٢، وشرح ابن عقيل ٣٦٥/٢، وخزانة الأدب ٧٤٣، ١٥٦٧، وعجزة: تجد خير ثار عندها خير موقد

الشاهد فيه قوله: (متى تاته تعشوا - تجد) حيث أثبت أن البدل في الأفعال لا يكون إلا في الكل من الكل لأنه لا يمكن أن يتحقق غيره ببدل البعض من الكل وغيره....  
(٢) ينظر الكتاب ٨٥/٣.

(٣) ينظر شرح الرضي ٣٤١/١.

(٤) ينظر شرح المصنف ٦٢، وشرح الرضي ٣٤٢/١.

(٥) آل عمران ٩٧/٣ وتامها: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمناً﴾ والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً...﴿.

(٦) متفق عليه وهو جزء من حديث مشهور وتامها: (وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربوا، وأكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات).

النَّجْمُ ثَمَّةٌ تَقَابُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ<sup>(١)</sup> وقوله:

[٣٥٣] وكنت كذي رجلين رجل صحيحة

وأخرى رمى فيها الزمان فشلت<sup>(٢)</sup>

روي برفع رجل وجرها وقول الحريري:

[٣٥٤] حتى كآني للأيام وارث سلمهم وحلمهم وبأث<sup>(٣)</sup>

ويروى بالرفع والجرح، فإن جررت وقفت على القافية.



- (١) آل عمران ١٣/٣، وبدأيتها قد بدلت لقد وينظر شرح أبيات سيبويه ٥٤١/١ وما بعدها.
- (٢) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ٩٩، والكتاب ٤٣٣/١، وشرح أبيات سيبويه ٥٤٢/١، ومعاني القرآن للفراء ١٩٢/١، والمقتضب ٢٩٠/٤، وشرح التسهيل للسفر الثاني ٧٠٢/٢، وشرح الرضي ٣٤٢/١، والمغني ٦١٤، والبحر المحيط ٤١١/٢، والخزانة ٢١١/٥.
- والشاهد فيه قوله: (رجل صحيحة) حيث جاءت رجل بدلت من (رجلين والرفع جائز على أنه خبر لمبتدأ محذوف والجرح جائز بدلت من رجلين.
- (٣) البيت من الطويل وهو للحريري كما ذكر الشارح والتمثيل فيه: (سلمهم وحلمهم وبأث) حيث جاءت مرفوعة ومجرودة فالرفع خبر لمبتدأ محذوف والجرح على أنه بدلت من الأيام.

## عطف البيان

قوله: (عطف البيان) إنما سمي بذلك لأنه يعطف على متبوعه فيوضحه ويبينه.

قوله: (تابع) جنس (غير صفة) خرجت الصفة (يوضح متبوعه) خرج البذل والنسق والتأكيد وبعض النحة يشترط أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه، والمصنف<sup>(١)</sup> لا يشترط ذلك لصحة (جاءني أبو عبد الله زيد) والكنية أوضح في العلم وقوله مثل: [٣٥٥] أقسم بالله أبو حفص عمر<sup>(٢)</sup>

(١) ينظر شرح المصنف ٦٣.

(٢) الرجز لرؤية في شرح المفصل ٧١/٣، ويروى في بعض الكتب شطره الثاني والثالث: وهو: ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم إن كان فجر

وهو ليس في ديوانه وهو لأعرابي أو غيره، وينظر المفصل ١٢٢، وشرح الرضي ٣٤٣/١، وينظر شرح ابن عقيل ٢٧٩/٢، وشرح شذور الذهب ٤٣٨، وأوضح المسالك ١٢٨/١، وشرح التصريح ١٢١/١، واللسان ملحة (نقب) ٥١٣/١، وخزانة الأدب ١٥٤/٥ - ١٥٦، والشاهد فيه قوله: (أبو حفص عمر) حيث جاء (عمر) عطف بيان للاول (أبو حفص)، ولا يمكن أن يكون الرجز لرؤية كما ذكر البغدادي في الخزانة إذ رؤية توفي ١٤٥هـ وليس من التابعين حتى يرى الخليفة عمر إذ لو كان كذلك لكان تابعياً لأن التابعي هو من يرى صحابي ويتخذ عنه فهو إذن لأعرابي ذكر اسمه في بعض المراجع... ينظر الخزانة ١٥٧/٥.

هذا مثل عطف البيان بالاسم على الكنية، أصل البيت أن أعرابياً أتى إلى عمر ابن الخطاب فقال: إن أهلي بعيد وإني على ناقة دبراء نقيب عجفاء، واستحمله فلم يحمله، وظنه كاذباً وقال ما بناقتك نقيب ولا دبـر، فانطلق الأعرابي، فحمل بعيره واستقبل البطحاء وجعل يقول: وهو عيشي خلف بعيره.

[٣٥٦] أقسم بالله أبو حفص مامسها من نقيب ولا دبـر

فاغفر له اللهم إن كنت فجر

وعمر مقبل من أعلى الوادي فقال: اللهم صدق حتى التقيا فأنخذ بيده فقال: ضع عن راحلتك فوضع، فإذا هي نقيب عجفاء فحمله على بعيره ورده وكساه.

وقد اختلف فيم يقطع عطف البيان؟ فظاهر<sup>(١)</sup> يشترط أن يكون في تبين الكنى بالأسماء، والأسماء بالكنى تقول (جاءني أبو علي زيد) و(زيد أبو علي) وجمهور البصريين يميزونه في [٧٥] المعارف كلها<sup>(٢)</sup>، وأجازه الكوفيون<sup>(٣)</sup> والزنجشري<sup>(٤)</sup> والفراسي<sup>(٥)</sup> مطلقاً في التكرات والمعارف لحوقوله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر شرح المقدمة الهسية ٤٢١، والمجم ١٩٥/٥ وما بعدها.

(٢) ينظر رأي جمهور البصريين في فسخ ١٩١.٥.

(٣) ينظر رأي الكوفيون في شرح التسهيل سفر الثاني ٦٩٨٢، ومجم الهوامع ١٩١.٥.

(٤) ينظر الفصل ١٢١، ومجم الهوامع ١٩٢/٥.

(٥) ينظر رأي الفراسي في المقتصد ٩٣٧/٢.

(٦) آل عمران ٩٧/٣، وقد سبق تخريجها.

قوله: (والفصله من البدل لفظاً) عطف البيان يوافق النعت في التوكيد والعطف والبدل ويخالفها، أما النعت فيوافقه من حيث كونهما مثبتين للأول وموضحين له وغير مقصودين وغير مطرحين وينسحب عليهما العامل الأول ولا يجريان على المضمر، ويخالفه من حيث كونه في المعارف والتكرات ومشتقاً على الأصح ودون الموصوف أو مساوياً، وبدل على معنى في موصوفه بخلاف عطف البيان، فإنه يوضع متبوعه في ذاته، وأما التوكيد فيوافقه من حيث كونه مبيناً للأول، وكون الأول هو المقصود ويخالفه من حيث كونه يتكرر لفظ الأول في اللفظي وبالألفاظ مخصوصة في المعنوي، ولا يقرر متبوعه، وعطف البيان يوضحه، وأما العطف فيوافقه من جهة تبعية الإعراب، ويخالفه من حيث هو مقصود مع الأول، وفي تقدير جملتين، ويتوسط بينه وبين متبوعه، ويخالفه من جهة اللفظ والمعنى، أما المعنى فمن حيث إن الثاني في البدل هو المقصود بخلاف عطف البيان، ومن حيث إنه في تقدير جملتين وعطف البيان في تقدير جملة واحدة، وأما اللفظي ففي ذلك مسائل أحدهما: أنه يجري في الظاهر والمضمر، وعطف البيان في المضمر فقط، الثانية في نحو:

[٣٥٧] أنا ابن التلوك البكري بشر

عليه الطير ترقبه وقوعاً<sup>(١)</sup>

(١) البيت من الوافر، وهو للمرار بن سعيد الأسدي الفقعسي في ديوانه ٤٦٥، وينظر الكتاب ١٨٢/١، وشرح أبيات سيبويه ٦٨، والأصول ١٣٥/١، والمفصل ١٢٣، وشرح المفصل ٢٢/٣ - ٢٣، وشرح الرضي ٣٤٢/١، وشرح ابن عقيل ٢٢٢/٢، وشرح شلور الذهب ٤٤٠، وشرح قطر الندى ٣٠٠، وخزانة الأدب ٢٨٤/٤، ١٨٣/٥.

إن جعلت بشراً عطف بيان صح، وإن جعلته بدلاً لم يصح لأنه يصير، أنا ابن التارك بشر، مثل (الضارب زيد) لأن المبدل منه في نية الطرح وهو لا يجوز خلافاً للفراء<sup>(١)</sup>.

البيت للمرار الأسدي قوله: عليه الطير مفعول للتارك إن جعل متعدياً إلى اثنين وإلا فهو حال، وترقبه حال من الطير إن كان فاعلاً لـ (عليه)، وإن كان مبتدأ فحال من الضمير في (عليه)<sup>(٢)</sup> الثالث: في صفة المنكئ المبني نحو: (يا غلام بشر) إن جعلت بشراً بدلاً وجب بناؤه على الضم، وإن جعلته عطف بيان جاز رفعه ونصبه، وعليه:

[٣٥٨] — يا نصرُ نصرُ نصرًا<sup>(٣)</sup>

والشاهد فيه قوله: (التارك البكري بشر) بشر عطف بيان على قوله البكري، ولا يجوز أن يكون بدلاً لأن البديل على نية تكرار العمل، وحتى يصح أن يكون بدلاً أن يحلف المبدل منه ويوضع البديل مكانه فتقول: التارك بشر وليس هذا والمقصود. وهذا ما ذكره الشارح أن المبدل منه في نية الطرح وهذا لا يجوز خلافاً للفراء كما قل.

(١) ينظر معاني القرآن للفراء ١٩٢/١، وشرح الرضي ٣٤٣/١.

(٢) ينظر شرح الرضي فالعبارة من قوله: (والبيت للمرار حتى قوله عليه) من الرضي دون أن يعزوها الشارح إليه ٣٤٣/١.

(٣) الرجز لرؤية في ديوانه ١٧٤، وينظر الكتاب ١٨٥/٢، ١٨٦، والمقتضب ٢٠٩/٤، والأصول لابن السراج ٣٣٤/١ - ٣٣٥، والخصائص ٣٤٠/٨، وشرح المفصل ٣٦/٢، ٧٢/٣، ومغني اللبيب ٥٠٨، وشرح شذور الذهب ٤٤٠، وجمع الهوامع ٢٩٠/٥، وخزانة الأدب ٢١٩/٢. وتعلمه:

إني وأسطار سطران سطرًا

والشاهد فيه قوله: (يا نصرُ نصرُ نصرًا) فنصر الأول منكئ، ونصر الثاني عطف بيان عليه باعتبار لفظه، ونصرًا الثالث عطف بيان عليه باعتبار محله ولا يجوز في واحد من الثاني والثالث أن يجعل بدلاً من المنكئ وذلك لأن البديل على نية تكرار العمل وفي البيت روايتان يتبعها تخريجات عليها قد ذكر الشارح بعض الوجوه.



لأنه روي برفع (نصر) الثاني ونصبه، فالرفع عطف بيان على لفظه أو تأكيد، والنصب عطف بيان على محلة، ونصر الثالث محتمل أن يكسب عطف بيان أو مصدراً تقديره (انصرني نصراً).

الرابعة: في صفة (أي) في النداء نحو: (يا أيها الرجل غلام زيد) إن جعلته عطف بيان صح، وإن جعلته بدلاً لم يصح لأنه يصير (يا أيها غلام) و(أي) لا توصف إلا بما فيه الألف واللام.

الخامسة: حيث يكون الكلام مفتقراً إلى عائد ويأتي به في التابع نحو (زيد ضربت أخاه عمراً) فهذا عطف بيان فيمن لا يجوز أن يكون العائد في البدل، وهو من جعله على نية تكرير العامل، ومن لم يجعله في نية تكرار العامل أجازاه.

السادسة: حيث يضيف أفعال التفضيل إلى عام ثم يأتي بتابع تقسيماً له، نحو (زيد أفضل الناس، الرجل والنساء) يجوز على أنه عطف بيان، ولا يجوز على البدل، كما لا يجوز (زيد أفضل الرجل والنساء) لأن من شرط أفعال التفضيل المضاف إلى معرفة أن يكون من جنسه، فلا يجوز (زيد أفضل الجن) ولا (أفضل الرجل والنساء).

ثم الجزء الأول بعونه ولطفه فله الحمد جداً كثيراً من يومنا هذا إلى يوم الدين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

كان الفراغ من رقم هذا الكتاب المبارك خامس شهر جمادى الآخرة

سنة (١٠٥٤) من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ولا  
حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (وصلّى الله عليه وعلى آله وسلم).





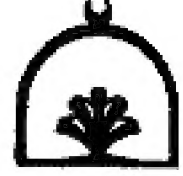
مرکز تحقیقات و پژوهش‌های اسلامی



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی



مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية

أخي القارئ / أختي القارئة

نرجو منكم تعبئة البيانات التالية لمشاركتنا في تقديم الأفضل، ولتمكيننا من إعلامكم بما يستجد من أخبارنا، والله يشكر لكم تعاونكم.

الاسم: .....  
المهنة: .....  
العنوان: .....  
الهاتف: .....  
البريد الإلكتروني: .....  
عنوان الكتاب الذي اقتبسته: .....  
سبب اقتناك للكتاب: .....  
عدد الكتب التي تملكها من إصداراتها: .....  
عدد الكتب التي تملكها بشكل عام: .....  
الموضوعات التي تهملها: .....

ملاحظات على الكتاب

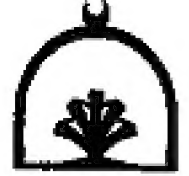
أهمية الموضوع: .....  
شمول البحث: .....  
اللغة: .....  
موضوعية الطرح: .....  
الفهرس: .....  
الفلاف: .....  
المعجم: .....  
الورق: .....  
تسويق النص: .....

مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية ص.ب. ١٥١٢٤ /فون (٢٠٥٧٧-٠٠٩٦٧١)

فاكس (٢٠٥٧٧-٠٠٩٦٧١) صنعاء - الجمهورية اليمنية

Website: [www.izbacf.org](http://www.izbacf.org) ; email: [info@izbacf.org](mailto:info@izbacf.org)





## مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية

### ملاحظات أخرى



مركز تحقيقاتي وادبي وديني

هل سمعت من مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية؟

☐ نعم كيف؟

☐ كلا هل ترغب بمتابعة أخبارها؟

بعد الانتهاء من تعبئة هذه البيانات نرجو منكم التفضل بإرسالها على عنوان المؤسسة، مع العلم أن كل من يرسل هذا الاستبيان سيُدْرَج اسمه ضمن أصدقاء المؤسسة، والله يوفقكم إلى كل خير.

مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية ص.ب. ١٥١٢٤ تلهفون (٢٠٥٧٧٧-٠٠٩٦٧١)

فاكس (٢٠٥٧٧١-٠٠٩٦٧١) صنعاء - الجمهورية اليمنية

Website: [www.izbacf.org](http://www.izbacf.org) ; email: [info@izbacf.org](mailto:info@izbacf.org)